

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

دعاء مستجاب :

اسأل الله أكرم أئامته على أحسن الوجوه وأكملها وألها وأعجلها ،
وانفعها في الآخرة والدينا ، وأكثرها انتفاعا به وأمدّها فائدة لجميع
المسلمين ..

[الشيخ محيي الدين النووي في المقدمة ج ١ ص ١٠٢]

الجزء التاسع عشر

وهو الجزء الخامس من تكملة هذا الشرح

بقلم

محمد نجيب طبعي

رئيس قسم السنة وعلوم الحديث

بجامعة أم درمان الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مكتبة الإرشاد

جدة - المملكة العربية السعودية

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الإيلاء

يصح الإيلاء من كل زوج بالغ عاقل قادر على الوطاء لقوله عز وجل
« للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر » وأما الصبي والمجنون فلا يصح
الإيلاء منهما لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة : الصبي حتى يبلغ
وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » ولأنه قول يختص بالزوجية
فلم يصح من الصبي والمجنون كالطلاق . وأما من لا يقدر على الوطاء ، فإن كان
سبب يزول كالمرضى والمحبوس صح إيلاؤه . وإن كان بسبب لا يزول كالمحبوب
والأشل ففيه قولان :

(أحدهما) يصح إيلاؤه لأن من صح إيلاؤه إذا كان قادراً على الوطاء صح
إيلاؤه إذا لم يقدر كالمرضى والمحبوس .

(والثاني) قاله في الأم لا يصح إيلاؤه لأنه يمين على ترك ما لا يقدر عليه
بحال فلم يصح ، كما لو حلف لا يصعد السماء . ولأن القصد بالإيلاء أن يمنع
نفسه من الجماع باليمين ، وذلك لا يصح ممن لا يقدر عليه ، لأنه ممنوع من
غير يمين ، ويخالف المريض والمحبوس لأنهما يقدران عليه إذا زال المرض
والحبس . فصح منهما المنع باليمين ، والمحبوب والأشل لا يقدران بحال) .

الشرح قوله تعالى « للذين يؤولون من نسائهم » : الآية . معناه
يحلّفون ، والمصدر إيلاء وآلية وألوة والوة . وقرأ أبى وابن عباس :
(للذين يقسمون) ومعلوم أن يقسمون تفسير يؤولون ، وقرئ « للذين
ألوا » يقال : آلى يؤلى إيلاء وتآلى تألياً وتآلى تأتلاء أى حلف . ومنه
« ولا يأتل أولو الفضل منكم » كذا أفاده القرطبي وقال طرفة بن العبد :

فآليت لا يتفك كشحى بطانة لعضب رقيق الشفرتين مهند

وقال في الجمع :

قليل الألا يا حافظ ليمينه وإن سبقت منه الآلية برت

وقال آخر :

فأليت لا أثفك أحده قصيدة تكون واياها بها مثلاً بعدى

وفى الحديث « ومن يتألى على الله يكذبه » وقال ابن عباس : كان إيلاء الجاهلية السنة والستين وأكثر من ذلك ؛ يقصدون بذلك إيذاء المرأة عند المساء ، فوقت لهم أربعة أشهر • وقد آلى النبي صلى الله عليه وسلم عندما سأله نساؤه النفقة مما ليس عنده • كذا فى الصحيحين وفى سنن الترمذى وابن ماجه « أن زينب ردت عليه هديته فغضب صلى الله عليه وسلم فألى منهن » •

ويلزم الإيلاء كل من يلزمه الطلاق ، فالحر والعبد والسكران يلزمه الإيلاء وكذلك السفه والمولى عليه اذا كان بالغاً عاقلاً • وكذلك الخصى اذا لم يكن مجبواً والشيخ اذا كان فيه بقية رمق ونشاط •

وجملة ذلك أنه يصح الإيلاء من كل زوج مكلف قادر على الوطء وأما الصبى والمجنون فلا يصح إيلاءهما ؛ لأن القلم مرفوع عنهما ؛ ولأنه قول تجب بمخالفته كفارة أو حق فلم ينعقد منهما كالنذر •

وأما العاجز عن الوطء فان كان لعارض مرجو زواله كالمرض والحبس صح إيلاءه لأنه يقدر على الوطء فصح منه الامتناع منه ؛ وان كان غير مرجو الزوال كالجب والشلل لم يصح إيلاءه لأنها يمين على ترك مستحيل فلم تنعقد ؛ كما لو حلف أن لا يقبل الحجارة ذهباً ؛ ولأن الإيلاء اليمين المانعة من الوطء وهذا لا يمنعه يمينه فانه متعذر منه ولا تضر المرأة يمينه •

واختلف قول الشافعى فى المجهوب فقال : ولا يلزم الإيلاء الا زوجاً صحيح النكاح • فأما فاسد النكاح فلا يلزمه إيلاء • وقال : واذا آلى الخصى غير المجهوب من امرأته فهو كغير الخصى • وهكذا لو كان مجبواً قد بقى له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير الخصى فى جميع أحكامه • وأما اذا آلى الخصى المجهوب من امرأته قيل له : فء بلسانك لا شيء عليه غيره لأنه ممن لا يجامع مثله ، وانما التىء

الجماع ، وهو ممن لا جماع عليه . قال : ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها ثم خصى ولم يجب كان كالफल ، ولو جب كان له الخيار مكانها فى المقام معه أو فراقه ؛ فان اختارت المقام معه قيل له : اذا طلبت الوقت فقف بلسانك لأنه ممن لا يجمع اهـ .

قال الربيع : ان اختارت فراقه فالذى أعرف للشافعى أنه يفرق بينهما ، وان اختارت المقام معه فالذى أعرف للشافعى أن امرأة العنين اذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها خيار ثانية . المجبوب عندى مثله اهـ

قال القرطبى من المالكية وهو صاحب الجامع لأحكام القرآن : والأصح والأقرب الى الكتاب والسنة القول بأنه لا يصح ايلأؤه ، فان الفىء هو الذى يسقط اليمين ، والفىء بالقول لا يسقطها .

والى عدم ايلأؤه ذهب المالكية والحنابلة الا أبا الخطاب فانه قال : يحتمل أن يصح الايلاء منه قياساً على العاجز بمرض أو حبس . وقال ابن قدامة : فأما الخصى الذى سلت بيضته أو رضت فيمكن منه الوطء وينزل ماء رقيقاً فيصح ايلأؤه . وكذلك المجبوب الذى بقى من ذكره ما يمكن الجماع به .

وقالت الحنفية : ان عجز عن وطئها لجة صح ايلأؤه ؛ وفيؤه أن يقول : فنت بينها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح الايلاء الا بالله عز وجل ، وهل يصح بالطلاق والعناق والصوم والصلاة وصدقة المال ؟ فيه قولان : قال فى القديم : لا يصح لانه يمين بغير الله عز وجل ، فلم يصح به الايلاء كاليمين بالنبى صلى الله عليه وسلم والكعبة وقال فى الجديد : يصح وهو الصحيح لانه يمين يلزمه بالحنث فيها حق ، فصح به الايلاء كاليمين بالله عز وجل ، فاذا قلنا بهذا فقال : ان وطئت فمبى حر فهو مول . وان قال : ان وطئت فله على ان اعتق رقبة فهو مول ، وان قال : ان وطئت فانت طالق ، أو امرأتى الأخرى طالق فهو

مؤول . وأن قال أن وطئتك فعلى أن أطلقك أو أطلق امرأتى الأخرى لم يكن مؤوليا ، لأنه لا يلزمه بالوطء شيء . وأن قال : أن وطئتك فانت زانية لم يكن مؤوليا لأنه لا يلزمه بالوطء حق لأنه لا يصير بوطئها قاذفا ، لأن القذف لا يتعلق بالشروط ، لأنه لا يجوز أن تصير زانية بوطء الزوج كما لا تصير زانية بطلوع الشمس ، وإذا لم يصر قاذفا لم يلزمه بالوطء حق فلم يجز أن يكون مؤوليا .

وأن قال : أن وطئتك فله على صوم هذا الشهر لم يكن مؤوليا ، لأن المؤلى هو الذى يلزمه بالوطء بعد أربعة أشهر حتى أو يلحقه ضرر ، وهذا يقدر على وطئها بعد أربعة أشهر من غير ضرر يلحقه ولا حتى يلزمه ، لأن صوم شهر مضى لا يلزمه ، كما لو قال : أن وطئتك فعلى صوم أمس .

وأن قال : أن وطئتك فساله حر عن ظهارى وهو مظاهر فهو مؤول . وقال الزنى : لا يصير مؤوليا لأن ما وجب عليه لا يتعين بالنذر ، كما لو قال : أن وطئتك فعلى أن اصوم اليوم الذى على من قضاء رمضان فى يوم الاثنين ، وهذا خطأ لأنه يلزمه بالوطء حق وهو اعتاق هذا العبد .

وأما الصوم فقد حكى أبو على بن أبى هريرة فيه وجها آخر أنه يتعين بالنذر كالعق ، والذى عليه أكثر أصحابنا وهو المنصوص فى الأم أنه لا يتعين . والفرق بينهما أن الصوم الواجب لا تتفاضل فيه الأيام ، والرقاب تتفاضل أمانها . وأن قال أن وطئتك فعبدى حر عن ظهارى أن ظاهرت ، لم يكن مؤوليا فى الحال لأنه يمكنه أن يطأها فى الحال ولا يلزمه شيء ، لأنه يقف العتق بعد الوطء على شرط آخر ، فهو كما لو قال : أن وطئتك ودخلت الدار فعبدى حر ، وأن ظاهر منها قبل الوطء صار مؤوليا ، لأنه لا يمكنه أن يطأها فى مدة الإيلاء إلا بحق يلزمه فصار كما لو قال : أن وطئتك فعبدى حر .

الشرح من شروط الإيلاء التى لا يصح إلا بها أن يحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته ، ولا خلاف بين أهل العلم فى أن الحلف بذلك إيلاء ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت » .

فأما أن حلف على ترك الوطء بغير هذا ، مثل أن حلف بطلاق أو عتاق أو صدقة المال أو الحج أو الظهار ، فعلى قوله فى القديم (١) لا يكون مؤوليا للحديث ، وفى إحدى الروايتين عن أحمد كذلك .

(١) أخطأ القرطبى فى تفسيره الجامع لأحكام القرآن إذا اختلط عليه قول الشافعى فجعل قوله فى الجديد مكان قوله فى القديم والعكس فليحذر ، وذلك فى الجزء الثالث بالصفحة ١٠٣ مطبوعة دار الكتب (الميطمى)

وقال ابن عباس : كل يمين منعت جماعاً فهي إيلاء . وهو قول الشافعي في الجديد والرواية الأخرى عن أحمد ، وبذلك قال الشعبي والنخعي ومالك وأهل الحجاز والثوري وأبو حنيفة وأهل العراق وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر والقاضي أبو بكر بن العربي ، لأنها يمين منعت جماعاً فكانت إيلاء كالحلف بالله ولأن تعليق الطلاق والعتاق على وطئها حلف بدليل أنه لو قال : متى حلقت بطلاقك فأنت طالق ، ثم قال : ان وطئتك فأنت طالق ، طلقت في الحال . وقال أبو بكر : كل يمين من حرام أو غيرها يجب بها كفارة يكون الحالف بها مولياً وأما الطلاق والعتاق فليس الحلف به إيلاء لأنه يتعلق به حق آدمي وما أوجب كفارة تعلق بها حق الله تعالى ، والرواية الأولى هي المشهورة ؛ لأن إيلاء المطلق إنما هو القسم ؛ ولهذا قرأ أبي وابن عباس « يقسمون » مكان يولون . وروى عن ابن عباس في تفسير يولون قال « يحلفون بالله » .

قال ابن قدامة : والتعليق بشرط ليس بقسم ، ولهذا لا يؤتى فيه بحرف القسم ولا يجاب بجوابه ولا يذكره أهل العربية في باب القسم فلا يكون إيلاء ؛ وإنما يسمى حلفاً تجوزاً لمشاركته القسم في المعنى المشهور وهو الحث على الفعل أو المنع منه أو توكيد الخبر ، والكلام عند اطلاقه لحقيقته ، ويدل على هذا قول الله تعالى « فان فاءوا فان الله غفور رحيم » وإنما يدخل الغفران في اليمين بالله .

قلت : فإذا قلنا بقوله في الجديد أو بالرواية الأخرى لأحمد بن حنبل أو بما ثبت عن مالك قولاً واحداً فإنه لا يكون مولياً إلا أن يحلف بما يلزمه بالحنث فيه حق ؛ كقوله : ان وطئتك فأنت طالق أو فأنت على كظهر أمي أو فأنت على حراء أو فالله على صوم سنة أو الحج أو صدقة فهذا يكون إيلاء ، لأنه يلزمه بوطئها حق يمنعه من وطئها خوفاً من وجوبه .

وان قال : ان وطئتك فأنت زانية لم يكن مولياً لأنه لا يلزمه بالوطء حق ؛ ولا يصير قاذفاً بالوطء ، لأن القذف لا يتعلق بالشرط ، ولا يجوز بالشرط أن تصير زانية بوطئه لها كما لا تصير زانية بطلوع الشمس . وان

قال : ان وطئتك فله على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لأنه وطئها بعد مضيه لم يلزمه حق ، فان صوم هذا الشهر لا يتصور بعد مضيه فلا يلزم بالندر كما لو قال : وطئتك فله على صوم أمس . وان قال : ان وطئتك فله على أن أصلي عشرين ركعة كان موليا .

وقال أبو حنيفة : لا يكون موليا لأن الصلاة لا تتعلق بها مال ولا تتعلق بمال فلا يكون الحالف بها موليا ؛ كما لو قال : ان وطئتك فله على أن أمشي في السوق . قال الشافعي رضى الله عنه في الأم : واذا قال لامرأته مالي في سبيل الله تعالى أو على مشي ال بيت الله أو على صوم كذا أو نحر كذا من الأبل ان قربتك فهو مول لأن هذا اما لزمه واما لزمته به كفارة يمين .

ثم قال : وان قال والكعبة أو عرفة أو والمشاعر أو وزمزم أو والحرم أو والمواقف أو الخنس أو والفجر أو والليل أو والنهار أو وشيء مما يشبه هذا لا أقربك ، لم يكن موليا ؛ لأن كل هذا خارج من اليمين ، ولا يتبرر ولا حق لأدعى يلزم حتى يلزمه القائل له نفسه .

فرع قال الشافعي رضى الله عنه : وان قال : ان قربتك فأنت زانية فليس بمول اذا قربها ؛ واذا قربها فليس بقاذف يحد حتى يحدث لها قذفا صريحا يحد به أو يلاعن ؛ وهكذا ان قال : ان قربتك فقلانة — لا امرأة له أخرى — زانية .

وقال رضى الله عنه : وان قال لامرأته : ان قربتك فعبدي فلان حر عن ظهاري — فان كان متظرا — فهو مول ما لم يمت العبد أو يبيعه أو يخرج من ملكه وان كان غير متظهر فهو مول في الحكم ، لأن ذلك اقرار منه بأنه متظهر وان وصل الكلام فقال : ان قربتك فعبدي فلان حر عن ظهاري ان تظهرت لم يكن موليا حتى يتظهر ، فاذا تظهر والعبد في ملكه كان موليا لأنه حلف حينئذ يعتقه . اهـ .

قلت : وكذلك لا يكون موليا ان حلف بالنبي أو الملائكة أو الكعبة ألا يطأها أو قال : هو يهودى أو زان ان وطئها .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : ولو كان عليه صوم يوم فقال : لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذى على لم يكن عليه صومه ، لأنه لم ينذر فيه بشئ يلزمه ، وأن صوم يوم لازم له فأى يوم صامه أجزا عنه ، ولو صامه بعينه أجزا عنه من الصوم الواجب لا من النذر .

هذا هو قول الشافعى الذى أشار اليه المصنف وعليه أكثر أصحابنا خلافا لما حكاه أبو على بن أبى هريرة وجها آخر أنه يتعين بالنذر كالعتق . وإن قال : ان وطئتك فانت على كظهر أمى فانه لا يقربها حتى يكفر . وهكذا نص أحمد بن حنبل فى تحريمها قبل التكفير . وعليه أن يترخص مدة الايلاء ، لأنه لا يمكنه أن يطأها قبل مضى المدة ولو أدى كفارة الظهار .

وقال أحمد : اذا واطأ فى الايلاء زال حكم الايلاء وثبت الظهار وقد توزع فى هذا اذ كيف يكون مظاهراً من واطأ قبل الكفارة ، وأجيب بأنه اذا وطئ ههنا صار مظاهراً من زوجته وزال حكم الايلاء ، ويحتمل أنه أراد وطئها مرة فقد ثبت الظهار فلا يطؤها مرة أخرى حتى يكفر لكونه صار بالوطء مظاهراً ، اذ لا يصح تقديم الكفارة على الظهار لأنه سببها . ولا يجوز تقديم الحكم على سببه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح الايلاء الا على ترك الوطء فى الفرج ، فان قال والله لا وطئتك فى الدبر لم يكن موليا ، لأن الايلاء هو اليمين التى يمنع بها نفسه من الجماع ، والوطء فى الدبر ممنوع منه من غير يمين ، ولأن الايلاء هو اليمين التى يقصد بها الاضرار بترك الوطء ، والوطء الذى يلحق الضرر بتركه هو الوطء فى الفرج

وان قال : والله لا وطئتك فيما دون الفرج لم يكن موليا ، لانه لا ضرر في ترك الوطء فيما دون الفرج .

تمثيل وان قال والله لا انيكك في الفرج ، أو والله لا اغيب ذكرى في فرجك ، أو والله لا افتضك بذكرى ، وهي بكر ، فهو مول في الظاهر والباطن لانه صريح في الوطء في الفرج ، وان قال : والله لا جامعتك أو لا وطئتك فهو مول في الحكم لان اطلاقه في الغرف يقتضي الوطء في الفرج . وان قال : ردت بالوطء وطء القدم وبالجماع الاجتماع بالجسم دين فيه لانه يحتمل ما يدعيه . وان قال : والله لا افتضك ولم يقل بذكرى ففيه وجهان :

(احدهما) انه صريح كالقسم الاول (والثاني) انه صريح في الحكم كالقسم الثاني ، لانه يحتمل الافتصاص بغير ذكره .

وان قال : والله لا دخلت عليك ، أو لا تجتمع رأسي ورأسك ، أو لا جمعني وياك بيت فهو كناية ، فان نوى به الوطء في الفرج فهو مول ، وان لم تكن له نية فليس بمول ، لانه يحتمل الجماع وغيره ، فلم يحمل على الجماع من غير نية كالكنائيات في الطلاق .

وان قال : والله لا باشرتك ولا مسستك أو لا افضو اليك ففيه قولان . قال في القديم هو مول لانه ورد به القرآن بهذه اللفاظ والمراد بها الوطء فان نوى به غير الوطء دين لانه يحتمل ما يدعيه ، وقال في الجديد : لا يكون موليا الا بالنية لانه مشترك بين الوطء وغيره فلم يحمل على الوطء من غير نية ، كقوله لا اجتمع رأسي ورأسك .

واختلف اصحابنا في قوله لا اصيبك أو لا لمسنتك أو لا غشييتك أو لا باضعتك فمنهم من قال هو كقوله لا باشرتك أو لا مسستك فيكون على قولين . ومنهم من قال : هو كقوله : لا اجتمع رأسي ورأسك ، فان نوى به الوطء في الفرج فهو مول ، وان لم يكن له نية فليس بمول .

وان قال : والله لا غيت الحشفة في الفرج فهو مول ، لان تغييب ما دون الحشفة ليس بجماع ولا يتعلق به احكام الجماع ، فصار كما لو قال والله لا وطئتك وان قال : والله لا جامعتك الا جماع سوء ، فان اراد به لا جامعتك الا في السر أو فيما دون الفرج فهو مول ، لانه منع نفسه من الجماع في الفرج مدة الإيلاء وان اراد به لا جامعتك الا جماعا ضعيفا لم يكن موليا ، لان الجماع الضعيف كالقوى في الحكم فكذلك في الإيلاء .

الشرح قوله : لا أقتضك بالقاف هو جماع البكر والقضة بالكسر جماع الجارية ، أفاده ابن بطال .

وقال في المصباح شرح غريب الجامع الكبير للرافعي : قضضت الخشبة
 قضا من باب قتل ثقيتها . ومنه القضة بالكسر وهي البكارة . يقال اقتضضتها
 اذا أزلت قضتها ، ويكون الاقتضا من قبل البلوغ وبعده . وأما ابتكرها
 واختصرها وابتسرهما بمعنى الاقتضا ، فالثلاثة مختصة بما قبل البلوغ ؛
 وكما هو معروف من اللغة من حيث تقارب المعنى حين تتقارب مخارج
 الحروف وتتجاوز في نطقها رأينا أن الاقتضا بالفاء كالاقتضا بالقاف
 من فضضت الختم قضا من باب قتل كسرتة ، وفضضت البكارة أزلتها على
 التشبيه بالختم . قال الفرزدق .

فبتن بجانبى مصرعات وبت أفض أغلاق الختام

مأخوذ من فضضت اللؤلؤة اذا خرقتها ، وفضض الله فاه نثر أسنانه ،
 وفضضت الشيء قضا فرقه فانقض ، وفي التنزيل « لا تقضوا من حولك » .

وقوله « لا باضعتك » قال ابن الصباغ : قال أبو حنيفة : هو مشتق من
 البضع وهو الفرج فيكون صريحا ، ويحتمل أن يكون من التقاء البضعة
 من البدن بالبضعة منه ؛ والبضعة القطعة من اللحم . ومنه الحديث : « فاطمة
 بضعة مني » وقيل البضع هو الاسم من باضع اذا جامع .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يلزمه الإيلاء حتى
 يصرح بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة . وذلك : والله لا أطوك ، أو
 والله لا أغيب ذكري في فرجك ، أو لا أدخله في فرجك ؛ أو لا أجامعك .
 أو يقول ان كانت عذراء : والله لا أقتضك (بالقاف) أو لا أفتضك (بالفاء)
 أو ما في هذا المعنى . فان قال هذا فهو مول في الحكم ، وان قال لم أرد
 به الجماع نفسه كان مدينا بينه وبين الله تعالى ولم يدين في الحكم .

قال الشافعي رضي الله عنه : وان قال والله لا أباشرك أو والله لا أباضعك
 أو والله لا ألامسك أو لا أرشفك أو ما أشبه هذا فان أراد الجماع نفسه
 فهو مول ؛ وان لم يردده فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله ، ومتى قلت:
 القول قوله فطلبت يمينه أحلفته لها فيه اه .

قلت مقتضى هذا أنه إذا قال : والله لا وطئتك في الدبر لم يكن مولياً لأنه لم يترك الوطء الواجب عليه ، ولا تتضرر المرأة بتركه ، وإنما هو وطء مجرم ، وقد أكد منع نفسه منه يمينه . وإن قال : والله لا وطئتك دون الفرج لم يكن مولياً لأنه لم يحلف على الوطء الذي يطالب به في الفئسة ولا ضرر على المرأة في تركه . وإن قال والله لا جامعك إلا جماع سوء ، فقد قال الشافعي رضي الله عنه ولو قال والله لا أجامعك إلا جماع سوء ، فإن قال عنت لا أجامعك إلا في دبرك فهو مول والجماع نفسه في الفرج لا في الدبر . ولو قال : عنت لا أجامعك إلا بأن لا أعيب فيك الحشفة فهو مول ؛ لأن الجماع الذي له الحكم إنما يكون بتغيب الحشفة . وإن قال عنت لا أجامعك إلا جماعاً قليلاً أو ضعيفاً أو متقطعاً أو ما أشبه هذا فليس بمول اهـ .

إذا ثبت هذا فإنه إذا قال : والله لا جامعك إلا جماع سوء سئل عما أراد ، فإن قال أردت الجماع في الدبر فهو مول ، لأنه حلف على ترك الوطء في الفرج ، وكذلك إذا قال أردت أن لا أطأها إلا دون الفرج . وإن قال أردت جماعاً ضعيفاً لا يزيد على التقاء الختانين لم يكن مولياً ، لأنه يمكنه الوطء الواجب عليه في الفئسة بغير حنث ؛ وإن لم تكن له نية فليس بمول : لأنه

وإن قال : أردت وطئاً لا يلبس التقاء الختانين فهو مول ، لأنه يمكنه الوطء الواجب عليه في الفئسة بغير حنث ؛ وإن لم تكن له نية فليس بمول : لأنه محتمل فلا يتعين ما يكون به مولياً . وإن قال : والله لا جامعك جماع سوء فقد قال الشافعي رضي الله عنه : وإن قال والله لا أجامعك في دبرك فهو محسن غير مول لأن الجماع في الدبر لا يجوز ، وكذلك إن قال : والله لا أجامعك في كذا من جسدك غير الفرج لا يكون مولياً إلا بالحلف على الفرج : أو الحلف منهما فيكون ظاهره الجماع على الفرج اهـ .

وجملة ذلك أنه إذا قال : والله لا جامعك جماع سوء لم يكن مولياً بحال لأنه لم يخلف على ترك الوطء وإنما حلف على ترك صفته المكروهة .

إذا ثبت هذا فإن الألفاظ التي يكون بها مولياً تنقسم الى ثلاثة أقسام : الأول ما هو صريح في الحكم والباطن جميعاً ، وهو ألفاظ ثلاث وهي : والله لا أنيكك ، ولا أدخل أو لا أغيب أو لا أولج ذكرى في فرجك ، ولا اقتضت لك البكر خاصة ؛ فهذه صريحة : ولا يدين فيها لأنها لا تحتمل غير الإيلاء .

أما إذا قال للشيب : والله لا أقضت بالقاف ولم يقل بذكرى ففيه وجهان : (أحدهما) أنه صريح كالقسم الأول هذا (والثاني) أنه صريح في الحكم كالقسم الثاني ، وسيأتي .

القسم الثاني : صريح في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ، وهو عشرة ألفاظ : لا وطئتك ، ولا جامعتك : ولا أصبتك ، ولا باشرتك ، ولا مسستك ولا قربتك ، ولا آتيتك ، ولا باضعتك ، ولا باعلتكت ؛ ولا اغتسلت منك ، فهذه صريحة في الحكم لأنها تستعمل في العرف في الوطء ، وقد ورد القرآن ببعضها فقال تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرهن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله » وقال : « ولا تباشروهن وأنتن عاكفون في المساجد » وقال : « من قبل أن تمسوهن » .

وأما الجماع والوطء فهما أشهر الألفاظ في الاستعمال ، فلو قال أردت بالوطء الوطء بالقدم ، وبالجماع اجتماع الأجسام ، وبالإصابة الإصابة باليد ، دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يقبل في الحكم ؛ لأنه خلاف الظاهر والعرف ، وقد اختلف قول الشافعي فيما عدا الوطء والجماع من هذه الألفاظ ، فقال في الجديد ليس بصريح في الحكم لأنه حقيقة في غير الجماع . وقال في قوله : لا باضعتك ليس بصريح لأنه يحتمل أن يكون من التقاء البضعتين ، البضعة من البدن بالبضعة منه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فاطمة بضعة مني » .

وقال في القديم : هو مول لأنها ألفاظ وردت في القرآن مراداً بها الجماع . قال أصحاب أحمد : أنه مستعمل في الوطء عرفاً ، وقد ورد به القرآن والسنة فكان صريحاً كلفظ الوطء والجماع . وكونه حقيقة في غير الجماع

يُظَلُّ بِلِقْظِ الْوُطْءِ وَالْجَمَاعِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ بِاضْعَتِكَ فَانْهُ مُشْتَقٌّ مِنْ الْبَضْعِ
فِي غَيْرِ الْوُطْءِ فَهُوَ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ صَرِيحاً مِنْ سَائِرِ الْأَلْفَاظِ لِأَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي
غَيْرِهِ ، وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ .

الْقِسْمُ الثَّالِثُ : مَا لَا يَكُونُ إِيلَاءً إِلَّا بِالْبَيْنَةِ وَهُوَ مَا عَدَا هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مَا
يَحْتَمِلُ الْجَمَاعَ كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ لَا يَجْمَعُ رَأْسِي وَرَأْسَكَ شَيْءٌ ، لَا سَاقِفَ رَأْسِي
رَأْسِكَ ، لَا سَوَآتِكَ لِأَغِيظَنَّكَ ، لِتَطُولَنَّ غِيَّتِي عَنْكَ ، لَا مَسَّ جِلْدِي جِلْدَكَ ،
لَا قَرِيبَ فَرَاشِكَ ، لَا أَوَيْثَ مَعَكَ ، لَا نَمْتَ عِنْدَكَ ، فَهَذِهِ إِنْ أَرَادَ بِهَا الْجَمَاعَ
وَاعْتَرَفَ بِذَلِكَ كَانَ مَوْلِيًا وَالْأَفْلَا ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَيْسَتْ ظَاهِرَةً فِي الْجَمَاعِ
كَظُهُورِ الَّتِي قَبْلَهَا وَلَمْ يَرِدِ النَّصُّ بِاسْتِعْمَالِهَا فِيهِ ، إِلَّا أَنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مُنْقَسِمَةٌ
إِلَى مَا يَفْتَقِرُ فِيهِ إِلَى نِيَّةِ الْجَمَاعِ وَالْمُدَّةِ مَعًا . وَهِيَ قَوْلُهُ لِأَسْوَأَتِكَ أَوْ لِأَغِيظَنَّكَ
أَوْ لِتَطُولَنَّ غِيَّتِي عَنْكَ فَلَا يَكُونُ مَوْلِيًا حَتَّى يَتَوَيَّرَ تَرْكَ الْجَمَاعِ فِي مُدَّةٍ تَزِيدُ
عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، لِأَنَّ غِيظَهَا يَكُونُ بِتَرْكِ الْجَمَاعِ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ ، وَفِي
سَائِرِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ يَكُونُ مَوْلِيًا بِنِيَّةِ الْجَمَاعِ فَقَطْ .

وَأَنْ قَالَ : وَاللَّهِ لِيَطُولَنَّ تَرْكِي لَجَمَاعِكَ أَوْ لَوُطْنِكَ أَوْ لِأَصَابَتِكَ . فَهَذَا
صَرِيحٌ فِي تَرْكِ الْجَمَاعِ وَتَعْتَبَرُ نِيَّةُ الْمُدَّةِ دُونَ نِيَّةِ الْوُطْءِ عَلَى مَا سَيَأْتِي .

وَأَنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَدْخَلْتُ جَمِيعَ ذَكَرِي فِي فَرْجِكَ لَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا ، لِأَنَّ
الْوُطْءَ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْفَيْءُ يَحْصُلُ بِدُونِ إِيلَاجِ جَمِيعِ الذَّكَرِ ، وَأَنْ قَالَ وَاللَّهِ
لَا أَوْلَحْتُ حَشْفَتِي فِي فَرْجِكَ كَانَ مَوْلِيًا ، لِأَنَّ الْفَيْئَةَ لَا تَحْصُلُ بِدُونِ ذَلِكَ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ
عَطَاءٍ قَالَ : الْإِيلَاءُ أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ عَلَى الْجَمَاعِ نَفْسَهُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَحْلِفَ
لَا يَمْسُهَا فَأَمَّا أَنْ يَقُولَ : لَا أَمْسُكَ وَلَا يَحْلِفُ ، أَوْ يَقُولَ قَوْلًا غَلِيظًا ثُمَّ يَهْجُرُهَا
فَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِيلَاءٍ .

قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

فصل وَلَا يَصِحُّ الْإِيلَاءُ إِلَّا فِي مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ حَرًّا كَانَ
الزَّوْجُ أَوْ عَبْدًا ، حُرَّةً كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ أَمَةً ، فَإِنْ آلَى عَلَى مَا دُونَ أَرْبَعَةِ

أشهر لم يكن موليا لقوله عز وجل « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » فدل على أنه لا يصح بما دونه موليا ، ولأن الضرر لا يتحقق بتسرك أو طء فيما دون أربعة أشهر ، والدليل عليه ما روى أن عمر رضى الله عنه كان يطوف ليلة في المدينة فسمع امرأة تقول :

الا طال هذا الليل وازور جانبه وليس الى جنبى خليل الاعبسه
فوالله لولا الله لا شيء غديره لززع من هذا السرير جوانبه
مخافة ربى والحياء يكفى واكرم بعلى ان تنال مراكمه

فسال عمر رضى الله عنه النساء كم تصبر المرأة عن الزوج ؟ فقلن شهرين وفى الثالث يقل الصبر وفى الرابع يفقد الصبر ، فكتب عمر الى امراء الأجناد أن لا تحبسوا الرجل عن امرأته أكثر من أربعة أشهر . وأن ألى على أربعه أشهر لم يكن موليا ، لأن المطالبة بالفيئة أو الطلاق بعد أربعة أشهر ، فإذا ألى على أربعة أشهر لم يبق بعدها إيلاء فلا تصح المطالبة من غير إيلاء .

فصل وان قال : والله لا وطنتك فهو مول ، لأنه يقتضى التأييد .
وان قال : والله لا وطنتك مدة ، أو والله ليطلون عهك بجماعى ، فان اراد مدة تزيد على أربعة أشهر فهو مول ، وان لم يكن له نية لم يكن موليا ، لأنه يقع على القليل والكثير فلا يجعل موليا من غير نية .

وان قال : والله لا وطنتك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطنتك سنة ، فهما إيلاءان في زمانين لا يدخل أحدهما فى الآخر فيكون موليا فى كل واحد منهما لا يتعلق أحدهما بالآخر فى حكم من أحكام الإيلاء ، وإذا تقضى حكم أحدهما بغير حكم الآخر لأنه أفرد كل واحد منهما فى زمان فانفرد كل واحد منهما على الآخر فى الحكم . وان قال : والله لا وطنتك خمسة أشهر ، ثم قال والله لا وطنتك سنة دخلت المدة الأولى فى الثانية ، كما اذا قال : له على مائة ثم قال : له على ألف دخلت المائة فى الألف فيكون إيلاء واحداً الى سنة يمين ، فيضرب لهما مدة واحدة ، ويقف لهما وقفا واحداً ، فان وطء بعد الخمسة الأشهر حنت فى يمين واحدة فيجب عليه كفارة واحدة ، وان وطء فى الخمسة الأشهر حنت فى يمينين فيجب عليه فى أحد القولين كفارة . وفى الثانى كفارتان .

وان قال : والله لا وطنتك أربعة أشهر ، فاذا مضت فوالله لا وطنتك أربعة أشهر . ففيه وجهان (أحدهما) وهو الصحيح أنه ليس بمول ، لأن كل واحد من الزمانين أقل من مدة الإيلاء (والثانى) أنه مول لأنه منع نفسه من وطئها ثمانية أشهر فصار كما لو جمعها فى يمين واحدة) .

الشرح قوله تعالى « تربص أربعة أشهر » التربص التأنى والتأخر
مقلوبه التصبر ، قال الشاعر :

تربص بها ريب المنون لعلها تطلق يوما أو يموت حليلها

قال القرطبي : وأما فائدة توقيت الأربعة الأشهر فيما ذكر ابن عباس عن
أهل الجاهلية (وقد تقدم قوله في أول هذه الفصول) فمنع الله من ذلك وجعل
للزوج مدة أربعة أشهر في تأديب المرأة بالهجر ؛ لقوله تعالى « واهجروهن
فى المضاجع » وقد آلى النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه شهراً تأديباً
لهن ، وقد قيل الأربعة أشهر هى التى لا تستطيع ذات الزوج أن تصبر
عنه أكثر منها ، وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يطوف ليلة
بالمدينة فسمع امرأة تنشد - ثم ساق القصة التى أوردها المصنف .

ولا أرى لهذه القصة سنداً قوياً إلا ما حكاه ابن حجر فى التلخيص
الحبير من رواية البيهقى فى أوائل كتاب السير بمعناه وفيه فقال عمر لحفصة
وفى رواية الخرائطى أن المرأة أم الحجاج ؛ ولأن هذا من الأمور التى تعم
بها البلوى وتوقيت مدة الغزو بأربعة أشهر قد يقتضى عودة جيش برمته
من جهة العدو ، وقد يكون الجيش متقدماً أو فى حالة التهام واشتباك ،
الأمر الذى لا يمكن معه تفادى هذا العمل واجراؤه ، ثم انه لو أجرى عمر هذا
لصار من سنن الجهاد وآدابه لأن اقرار الصحابة له اجماع متبع ، ولم يثبت
عن أحد من الصحابة أو التابعين من العمال والولاة والخلفاء من صنع هذا ،
إلا أن هذا الأثر قد اشتهر عند الفقهاء فقد أورده ابن قدامة من الحنابلة ؛
وأورده القرطبي من المالكية فى تفسيره ؛ كما أورده المصنف هنا ، إلا أنه لم
يورده أصحاب الصحاح ولا السنن إلا البيهقى وسعيد بن منصور ؛ ويبدو
أن مصدره أصحاب المغازى وليسوا بثقات .

أما الأحكام فإن هذا شرط من شروط الإيلاء وهو أن يحلف على ترك
الوطء أكثر من أربعة أشهر ؛ وهذا قول ابن عباس وطاوس وسعيد بن جبير
ومالك والأوزاعى وأحمد بن حنبل وأبى نؤير وأبى عبيد .

وقال عطاء والثوري وأصحاب الرأي : إذا حلف على أربعة أشهر فما زاد كان مولياً ؛ وحكى ذلك القاضي أبو الحسين رواية عن أحمد ؛ لأنه ممتنع من الوطء باليمين أربعة أشهر كان مولياً ، كما لو حلف على ما زاد ، وقال النخعي وقتادة وحماد وابن أبي ليلى وإسحاق : من حلف على ترك الوطء في قليل من الأوقات أو كثير وتركها أربعة أشهر فهو مول ، لقوله تعالى « للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر » وهذا مؤول ، فإن الإيلاء الحلف وهذا حالف .

دليلنا أنه لم يمنع نفسه الوطء باليمين أكثر من أربعة أشهر فلم يكن مولياً كما لو حلف على ترك قبلتها والآية حجة عليهم لأنه جعل له تربص أربعة أشهر فإذا حلف على أربعة أشهر أو ما دونها فلا معنى للتربص لأن مدة الإيلاء تنقضي قبل ذلك ومع انقضائه وتقدير التربص بأربعة أشهر يقتضى كونه في مدة تناولها الإيلاء ؛ ولأن المطالبة إنما تكون بعد أربعة أشهر ، فإذا انقضت المدة بأربعة فما دون لم تصح المطالبة من غير إيلاء ، وأبو حنيفة ومن وافقه بنوا ذلك على قولهم في الفينة أنها تكون في مدة الأربعة أشهر ؛ وظاهر الآية خلافه ؛ لقوله تعالى « تربص أربعة أشهر فإن فاءوا » فعقب الفاء عقيب التربص بقاء التعقيب فيدل على تأخيرها عنه .

إذا ثبت هذا فقد حكى عن ابن عباس أن المولى من يحلف على ترك الوطء أبداً أو مطلقاً ، لأنه إذا حلف على ما دون ذلك أمكنه التخلص بغير حنث فلم يكن مؤلماً ، كما لو حلف لا وطئها في مدينة بعينها .

ولنا أنه لا يمكن التخلص بعد التربص من يمينه بغير حنث فأشبهه المطلقة ؛ بخلاف اليمين على مدينة معينة فإنه يمكن التخلص بغير حنث .

قال الشافعي رضي الله عنه : وكذلك لو قال لها : والله لا أقربك خمسة أشهر ثم قال في يمين أخرى : لا أقربك ستة أشهر وقف وقفاً واحداً وحنث إذا بجميع الأيمان ، وإن قال والله لا أقربك أربعة أشهر أو أقل ثم قال : والله لا أقربك خمسة أشهر كان مولياً بيمينه لا يقربها خمسة أشهر ، وغير مول باليمين التي دون أربعة أشهر ، وأربعة أشهر .

وقال الشافعي : ولو كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر وتركت وقفه عند الأولى والثانية ؛ كان لها وقفه ما بقى عليه من الأيلاء شيء .
لأنه ممنوع من الجماع بعد أربعة أشهر يمين . قال : ولو قال لها : والله لا أقربك خمسة أشهر ثم قال : غلامى حر أن قربتك إذا مضت الخمسة الأشهر ، فتركته حتى مضت خمسة أشهر أو أصابها فيها ، خرج من حكم الأيلاء فيها ؛ فإن طلبت الوقف لم يوقف لها حتى تمضى الخمسة الأشهر من الأيلاء الذى أوقع آخراً ثم أربعة أشهر بعده ثم يوقف . اهـ

فرع فإن قال : والله لا وطئتك فهو إيلاء ، لأنه قول يقتضى التأييد . وإن قال : والله لا وطئتك مدة أو يطولن تركى لجماعك - ونوى مدة تزيد على أكثر من أربعة أشهر فهو إيلاء ، لأن اللفظ يحتمله فانصرف إليه بنية ؛ وإن نوى مدة قصيرة لم يكن إيلاء لذلك ، وإن لم ينو شيئاً لم يكن إيلاء لأنه يقع على القليل والكثير فلا يتعين للكثير .

فإن قال : والله لا وطئتك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر ، أو فإذا مضت فوالله لا وطئتك شهرين أو لا وطئتك شهرين فإذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر ففيه وجهان (أحدهما) ليس بمول لأنه حالف بكل يمين على مدة ناقصة عن مدة الأيلاء فلم يكن مولياً ، كما لو لم ينو إلا مدتهما ولأنه يمكنه الوطء بالنسبة إلى كل يمين عقيب مدتها من غير حث فيها فأشبهه ما لو اقتصر عليها . قال المصنف : وهذا الوجه هو الصحيح .

(والثانى) يصير مولياً لأنه منع نفسه من الوطء بيمينه أكثر من أربعة أشهر متوالية فكان مولياً ؛ كما لو منعها يمين واحدة ، ولأنه لا يمكنه الوطء بعد المدة إلا بحث في يمينه فأشبهه ما لو حلف على ذلك يمين واحدة ، ولو لم يكن هذا إيلاء أفضى إلى أن يمنع من الوطء طول دهره باليمين ؛ فلا يكون مولياً ؛ وهذا الحكم في كل مدتين متواليين يزيد في مجموعها على أربعة كثلاثة أشهر وثلاثة أو ثلاثة وشهرين لما ذكرنا من التعليلين ، وبكل ما قلنا قال أحمد وأصحابه .

فرع فان قال : والله لا وطئتك عاماً ثم قال : والله لا وطئتك عاماً . فهو ايلاء واحد حلف عليه يمينين ، الا أن ينوي عاماً آخر سواء . وان قال : والله لا وطئتك عاماً ثم قال : والله لا وطئتك نصف عام ؛ أو قال : والله لا وطئتك نصف عام ثم قال : والله لا وطئتك عاماً دخلت المدة القصيرة في الطويلة لأنها بعضها ، ولم يجعل احداهما بعد الأخرى ، فأشبه ما لو أقر بدينار ثم أقر بنصف دينار ؛ أو أقر بنصف دينار ثم أقر بدينار فيكون ايلاء واحداً لهما وقت واحد وكفارة واحدة .

وان نوى باحدى المديتين غير الأخرى في هذه أو في التي قبلها ، أو قال : والله لا وطئتك عاماً ثم قال : والله لا وطئتك عاماً آخر أو نصف عام آخر ، فهما ايلاءان في زمانين لا يدخل حكم أحدهما في الآخر (أحدهما) منجز (والآخر) متأخر ، فإذا مضى حكم أحدهما بقي حكم الآخر لأنه أفرد كل واحد منهما بزمان غير زمن صاحبه ، فيكون له حكم يتفرد به .

فرع فان قال في المحرم : لا وطئتك هذا العام ، ثم قال : والله لا وطئتك عاماً من رجب الى تمام اثني عشر شهراً أو قال في المحرم : والله لا وطئتك عاماً ؛ ثم قال في رجب : والله لا وطئتك عاماً فهما ايلاءان في مديتين بعض احداهما داخل في الأخرى ، فان فاء في رجب أو فيما بعده من بقية العام الأول حث في اليمينين وتجزئه كفارة واحدة وينقطع حكم الايلاءين ، وان فاء قبل رجب أو بعد العام الأول حث في احدى اليمينين دون الأخرى ؛ وان فاء في الموضعين حث في اليمينين وعليه كفارتان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال أن وطئتك فوالله لا وطئتك ، ففيه قولان ، قال في القديم : يكون مولياً في الحال ، لأن المولى هو الذي يمتنع من الوطء خوفاً الضرر ، وهذا يمتنع من الوطء خوفاً من أن يطاها فيصير مولياً ، فعلى هذا اذا وطئها صار مولياً وذلك ضرر .

وقال في الجديد : لا يكون مولياً في الحال ، لأنه يمكنه أن يطاها من غير ضرر

يلحقه في الحال فلم يكن مولياً ، فعلى هذا اذا وطئها صار مولياً لانه يبقى يمين يمنع الوطء على التأييد . وان قال : والله لا وطئتك في السنة الا مرة صار مولياً في قوله القديم ، ولا يكون مولياً في الحال في قوله الجديد ، فان وطئها نظرت - فان لم يبق من السنة اكثر من اربعة اشهر - لم يكن مولياً ، وان بقى اكثر من اربعة اشهر صار مولياً) .

الشرح فان قال : والله لا وطئتك ، لم يكن مولياً في الحال على قوله في الجديد لأنه لا يلزمه بالوطء حق ، لكن ان وطئها صار مولياً لأنها تبقى يميناً تمنع الوطء على التأييد ؛ وبهذا قال أحمد وأصحابه ، لأن يمينه معلقة بشرط ، ف فيما قبله ليس بحلف فلا يكون مولياً ؛ ولأنه يمكنه الوطء من غير حنث فلم يكن مولياً كما لو لم يقل شيئاً وكونه يصير مولياً لا يلزمه به شيء ، انما يلزمه بالحنث .

ولو قال : والله لا وطئتك في السنة الا مرة لم يصير مولياً في الحال ، لأنه يمكنه الوطء متى شاء بغير حنث فلم يكن ممنوعاً من الوطء بحكم يمينه ، فاذا وطئها وقد بقي من السنة أكثر من اربعة أشهر صار مولياً ، وهذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي ؛ وظاهر مذهبه في القديم مولياً في الابتداء ، وكذلك في التي قبلها يكون مولياً من الأول ، لأنه لا يمكنه الوطء الا بأن يصير مولياً فيلحقه بالوطء ضرر . وكذلك على هذا القول ان قال : ان وطئتك فوالله لا دخلت الدار كان مولياً من الأول ، فان وطئها انحل الایلاء ، لأنه لم يبق ممتنعاً من وطئها يمين ولا غيرها ، وانما بقي ممتنعاً باليمين من دخول الدار ، وقد سبق أن أجبنا على ذلك بقوله في الجديد .

وان قال : والله لا وطئتك سنة الا يوماً فهو مثله ، وبهذا قال أبو حنيفة ، لأن اليوم منكر فلم يختص يوماً دون يوم . ولذلك لو قال : صمت رمضان الا يوماً ؛ لم يختص اليوم الآخر .

ولو قال : لا أكلمك في السنة الا يوماً لم يختص يوماً منها ، وعلى القول الآخر عندنا - وهو وجه عند الحنابلة - أنه يصير مولياً في الحال ، وهو قول زفر لأن اليوم المستثنى يكون من آخر المدة كالتأجيل ومدة الخيار ؛ بخلاف قوله : لا وطئتك في السنة الا مرة ، فان المرأة لا تختص وقتاً بعينه ،

ومن نصر القول الأول فرق بين هذا وبين التأجيل ومدة الخيار من حيث أن التأجيل ومدة الخيار تجب الموالاة فيهما ، ولا يجوز أن يتخللها يوم لا أجل فيه ولا خيار ، لأنه لو جازت له المطالبة في أثناء الأجل لزم قضاء الدين فيسقط التأجيل بالكلية ، ولو لزم العقد في أثناء مدة الخيار لم يعد إلى الجواز فتعين جعل اليوم المستثنى من آخر المدة بخلاف ما نحن فيه ؛ فإن جواز الوطاء في يوم من أول السنة وأوسطها لا يمنع ثبوت حكم اليمين فيما بقي من المدة ، فصار ذلك كقوله : لا وطئت في السنة الا مرة ، وقد حدد الشافعي في قوله الجديد المدة الباقية اذا وطئها ولم يبق من السنة أكثر من أربعة أشهر لم يكن موليا والا صار موليا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان علق الإيلاء على شرط يستحيل وجوده - بان يقول : والله لا وطئت حتى تصعدى إلى السماء أو تصافحنى الثريا - فهو مول ، لأن معناه لا وطئت أبداً ، وان علق على ما يتيقن أنه لا يوجد إلا بعد أربعة أشهر ، مثل أن يقول : والله لا وطئت إلى يوم القيامة ، أو إلى أن أخرج من بغداد إلى الصين وأعود ، فهو مول ، لأن القيامة لا تقوم إلى في مدة تزيد على أربعة أشهر ، لأن لها شرائط تتقدمها ، وتتيقن أنه لا يقدر أن يخرج من بغداد إلى الصين ويعود إلا في مدة تزيد على أربعة أشهر .

وان علق على شرط الغالب على الظن أنه لا يوجد إلا في الزيادة على أربعة أشهر ، مثل أن يقول : والله لا وطئت حتى يخرج الدجال ، أو حتى يجيء زيد من خراسان ، ومن عادة زيد أن لا يجيء إلا مع الحاج ، وقد بقي على وقت عادته زيادة عن أربعة أشهر ، فهو مول لأن الظاهر أنه لا يوجد شيء من ذلك إلا في مدة تزيد على أربعة أشهر .

وان علق على أمر يتيقن وجوده قبل أربعة أشهر ، مش أن يقول : والله لا وطئت حتى ينزل هذا البقل أو يجف هذا الثوب ، فليس بمول ، لأننا نتيقن أن ذلك يوجد قبل أربعة أشهر ، وان علقه على الأمر الغالب على الظن أنه يوجد قبل مدة الإيلاء وان جاز أن يتأخر لعارض . وان قال والله لا وطئت حتى يموت أو تموتى فهو مول ، لأن الظاهر بقاءهما ، وان قال والله لا وطئت حتى يموت فلان فهو مول ، ومن أصحابنا من قال : ليس بمول والصحيح هو الأول لأن الظاهر بقاءه ، ولأنه لو قال : ان وطئت فعبدى حر كان موليا على قوله الجديد ، وان جاز أن يموت العبد قبل أربعة أشهر .

فصل وان قال والله لا وطنتك في هذا البيت لم يكن موليا لانه يمكنه

ان يظاها من غير حنث ، ولانه لا ضرر عليها في ترك الوطء في بيت بعينه ، وان قال : والله لا وطنتك الا برضاك لم يكن موليا لما ذكرناه من التعليلين ، وان قال : والله لا وطنتك ان شئت فقالت في الحال شئت ، كان موليا ، وان اخرت الجواب لم يكن موليا على ما ذكرناه في الطلاق .

الشرح اذا علق الايلاء بشرط يستحيل وقوعه - وضرب المصنف

أمثلة لما يستحيل من ذلك - كقوله حتى تصعدى السماء ، والصعود الى السماء اليوم ليس مستحيلا بوسائل الطيران الذى بلغت سرعة ارتفاعه الى أعلى مئات الألوف من الأقدام ، وسرعة مسيرته أسبق من الصوت ، فانك ترى الطائرة كالبرق الخاطف ثم تسمع صوتها بعد أن تختفى عن نظرك ، ومن ثم لا يكون الايلاء بالصعود الى السماء داخلا في ضروب المستحيلات .

وأما مجموعة كواكب الثريا فمصافحتها اذا كان على حقيقة اللفظ وظاهره فهو من المستحيل ، لأنها كواكب سماوية وأجرام في الأفلاك لا تصافح بالتقاء الأكف ولا بتعاقب التحية والتسليم .

وقوله « أو الى أن أخرج من بغداد الى الصين وأعود » فان ذلك يخرج أيضا من نطاق المستحيل لما قدمنا في شأن الصعود الى السماء قبله ، وقد جاء في القرآن الكريم صور من المستحيلات ، كقوله تعالى في الكفار « لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط » ومعناه لن يدخلوها أبداً . ومثل المستحيل قوله : والله لا وطنتك حتى يشيب الغراب ؛ لأن معنى ذلك ترك وطئها ، فان ما يراد احالة وجوده يعلق على المستحيلات . قال الشاعر :

اذا شاب الغراب أتيت أهلى اوصار القار كاللبن الحليب

وان قال والله لا وطنتك حتى تجلبى ، فهو غير مول ؛ الا أن تكون صغيرة يغلب على الظن أنها لا تحمل في أربعة أشهر أو آيسة . فأما ان كانت من ذوات الأفراء فلا يكون موليا لأنه يمكن حملها .

وقال القاضي من الحنابلة : وإذا كانت الصغيرة بنت تسع سنين لم يكن مولياً لأن حملها ممكن ؛ وقال أصحاب أحمد كافة خلا القاضي وأبا الخطاب كما أفاده ابن قدامة : أن قال والله لا وطئتك حتى تحبلى فهو مول لأن حبلاً بغير وطء مستحيل عادة ، وهذا ما اختاره ابن قدامة واستدل عليه بقوله تعالى عن مريم « أئني يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم ألك بغيا » وقولهم « يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغيا » ولولا استحالة ذلك لما نسبوها الى البغاء لوجود الولد . وقول عمر رضى الله عنه « الرجم حق على من زنى وقد أحصن ؛ إذا قامت به البينة أو كان الحبل أو الاعتراف » إلا أنه يرد على كلامهم هذا إمكان حدوث الحمل باستدخال المنى ، ومن ثم لا يكون مولياً .

• وإن علقه على غير مستحيل فذلك على خمسة أضرب .

(أحدها) ما يعلم أنه لا يوجد قبل أربعة أشهر كقيام الساعة فإن لها علامات تسبقها فلا يوجد ذلك في أربعة أشهر .

(الثانى) ما الغالب أنه لا يوجد في أربعة أشهر ؛ كخروج الدجال والدابة وغيرهما من أشراط الساعة . أو يقول حتى أموت أو تموتى أو يموت ولدك ، أو حتى يقدم زيد من مكة ، ويكون زيد من عادته أن يقضى العمرة في شهر رجب ثم ينتظر حتى يشهد وقعة عرفات ثم يتم الحج نافلة أو فريضة بالنيابة عن غيره فلا يقدم في أربعة أشهر فيكون مولياً ؛ وكذلك لو علق الطلاق على مرضها أو مرض انسان بعينه .

(الثالث) أن يعلقه على أمر يحتمل وجوده في أربعة أشهر . ويحتمل أن لا يوجد احتمالاً متساوياً ، كقدوم زيد من سفر قريب أو من سفر لا يعلم قدره فهذا ليس بإيلاء ؛ لأنه لا يعلم حلقه على أكثر من أربعة أشهر ولا يظن ذلك .

(الرابع) أن يعلقه على ما يعلم أنه يوجد في أقل من أربعة أشهر أو يظن ذلك كذبول بقل (الفجل) وجفاف ثوب ومجىء المطر في أوأانه و قدوم الحاج

في زمان قدومه ، وابتداء الدراسة في المدارس ، وابتداء دورة المجلس ؛
وموعد الميزانية ؛ اذا كان قد بقى على حدوث ذلك أقل من أربعة أشهر
فلا يكون موليا ولأنه لم يقصد الاضرار بترك وطنها أكثر من أربعة أشهر ؛
فأشبهه ما لو قال : والله لا وطئتك شهراً •

(الخامس) أن يعلقه على فعل منها هي قادرة عليه أو فعل من غيرها وذلك
ينقسم الى : (ا) أن يعلقه على فعل مباح لا مشقة فيه • كقوله : والله
لا أطوك حتى تدخل الدار ، أو تلبس هذا الثوب ؛ أو حتى أتقل بصوم
يوم ؛ أو حتى أكسوك ؛ فهذا ليس بإيلاء لأنه ممكن الوجود بغير ضرر عليها
فيه ؛ فأشبهه الذي قبله • (ب) أن يعلقه على فعل محرم ، كقوله : والله لا أطوك
حتى تشرب الخمر أو تزني أو تسقطي ولدك أو تتركي صلاة الفرض ، أو
حتى أقتل فلانا أو أزني بفلانة أو نحو ذلك ، فهذا كله إيلاء لأنه علقه بممتنع
شرعا فأشبهه الممتنع حسبا • (ج) أن يعلقه على ما على فاعله فيه مضرة • مثل
أن يقول : والله لا أطوك حتى تسقطي صداقك عني أو دينك • أو حتى تكفل
ولدي أو تهينني دارك • أو حتى يبيعني أبوك داره أو نحو ذلك فهذا
إيلاء ، لأن أخذه لما لها أو مال غيرها عن غير رضى صاحبه محرم فجرى مجرى
شرب الخمر ، فلو حلف عليها أن لا يطأها حتى تخرج من بيتها (بالميني جيب
أو المكروجيب) وهي ثياب قصيرة ، الأول فوق الركبة بخمسة عشر سنتيمتراً ،
والثاني فوق آخر الفخذ ، قريبا من اليتها أو قال لها : والله لا أطوك حتى
تخرجي على الشاطئ (بالكيني) وهو قطعتان صغيرتان في قدر منديل
اليد ، أحدهما تكون كالشريط على الفرج ، والأخرى على مقدمة الثديين ،
كل ذلك يعد موليا ؛ لأنه يجرم عليها الظهور بكل ما ذكر لأنها ثياب أقبح
في الرجعية من ثياب الجاهلية ؛ وانتكاسة بالمجتمع الانساني الى مستوى
بهيمة ، ليس له في العفة أو الشرف حظ أو نصيب •

فان قال : والله لا أطوك حتى أعطيك مالا أو أصنع معك صنيعا حسنا
أو أقدم لك جميلا ، لم يكن إيلاء ؛ لأن فعله لذلك ليس بحرم ولا ممتنع
فجرى مجرى قوله : حتى أصوم يوما •

مسألة وان قال : والله لا وطئتك في هذا البيت أو في هذه البلدة أو نحو ذلك من الأمكنة المعينة لم يكن مولياً • وهذا قول الشافعي وأحمد والثوري والأوزاعي والنعمان وصاحبيه ؛ وقال ابن أبي ليلى واسحاق : هو مول ، لأنه حلف على ترك وطنها •

وان قال : والله لا وطئتك الا برضاك لم يكن مولياً لأنه يمكنه وطؤها بغير حنث ؛ ولأنه محسن في كونه ألزم نفسه اجتناب سخطها • وعلى قياس ذلك كل حال يمكنه الوطء فيها بغير حنث ، كقوله : والله لا وطئتك مكروهة أو محزونة ونحو ذلك ؛ فانه لا يكون مولياً •

وان قال : والله لا وطئتك مريضة لم يكن مولياً لذلك الا أن يكون بها مرض لا يرجى برؤه أو لا يزول في أربعة أشهر ، فينبغي أن يكون مولياً لأنه حالف على ترك وطنها أربعة أشهر ؛ فان قال ذلك لها وهي صحيحة فمرضت مرضاً يمكن برؤه قبل أربعة أشهر لم يصير مولياً ، وان لم يرج برؤه فيها صار مولياً ؛ وكذلك ان كان الغالب أنه لا يزول في أربعة أشهر صار مولياً ، لأن ذلك بمنزلة ما لا يرجى زواله •

وان قال : والله لا وطئتك حائضاً ولا نفساء ولا محرمة ولا صائمة ونحو هذا لم يكن مولياً ، لأن ذلك ممنوع شرعاً ؛ فقد أكد منع نفسه منه يمينه ؛ وان قال والله لا وطئتك طاهراً أو لا وطئتك بوطئاً مباحاً صار مولياً ، لأنه حالف على ترك الوطء الذي يطالب به في القيئة فكان مولياً ، كما لو قال : والله لا وطئتك في قبلك ، وان قال والله لا وطئتك ليلاً ، أو والله وطئتك نهاراً لم يكن مولياً لأن الوطء يمكن بدون الحنث •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال لأربع نسوة والله لا وطئتكن لم يصير مولياً حتى يطأ ثلاثاً منهن ، لانه يمكنه أن يطأ ثلاثاً منهن من غير حنث فلم يكن مولياً ، وان وطئ ثلاثاً منهن صار مولياً من الرابعة ، لانه لا يمكنه وطؤها الا بحنث ، ويكون ابتداء المدة من الوقت الذي تعين فيه الإيلاء ، وان طلق ثلاثاً منهن كان الإيلاء

موقوفاً في الرابعة لا يتعين فيها ، لأنه يقدر على وطئها من غير حنث ولا يسقط منها لأنه قد يظا الثلاث المطلقات بنكاح أو سفاح ، فيتعين الإيلاء في الرابعة ، لأنه يحنث بوطئها والوطء المحظور كالإباح في الحنث ، ولهذا قال في الأم : ولو قال والله لا وطئتك وفلانة الأجنبية لم يكن مولياً من أمرته حتى يطأ الأجنبية ، وإن ماتت من الأربع واحدة سقط الإيلاء في الباقيات لأنه قد فات تحنث في الباقيات لأن الوطء في الميتة قد فات ، ولأن الإيلاء على الوطء احتلاق الوطء لا يدخل فيه وطء الميتة ، ويدخل فيه الوطء المحرم .

وإن قال لأربع نسوة : والله لا وطئت واحدة منكن وهو يريد كلهن صار مولياً في الحال ، لأنه يحنث بوطء كل واحدة منهن ، ويكون ابتداء المدة من حين اليمين ، فأيتهن طالبت وقف لها ، فإن طلقها وجاءت الثانية وقف لها ، فإن طلقها وجاءت الثالثة وقف لها . فإن طلقها وجاءت الرابعة وقف لها ، فإن طالبت الأولى فوطئها حنث وسقط الإيلاء فيهن بقي ، لأنه لا يحنث بوطئهن بعد حنثه بوطء الأولى .

وإن طلق الأولى ووطئ الثانية سقط الإيلاء في الثالثة والرابعة ، وإن طلق الأولى والثانية ووطئ الثالثة سقط الإيلاء في الرابعة وحدها .

وإن قال : والله لا وطئت واحدة منكن وأراد واحدة بعينها تعين الإيلاء فيها دون من سواها ، ويرجع في التعيين إلى بيانه لأنه لا يعرف إلا من جهته ، فإن عين واحدة وصدقته الباقيات تعين فيها ، وإن كذبه الباقيات حلف لهن ، فإن نكل حلفن وثبت فيهن حكم الإيلاء بنكوله وإيمانهن .

وإن قال : والله لا وطئت واحدة منكن ، وهو يريد واحدة لا بعينها ، فله أن يعين فيمن شاء ويؤخذ بالتعيين إذا طلب ذلك فإذا عين في واحدة منهن لم يكن للباقيات مطالبة ، وفي ابتداء المدة وجهان .

(أحدهما) من وقت اليمين والآخر من وقت التعيين كما قلنا في المدة في الطلاق إذا أوقفه في أحدهما لا بعينها ثم عينه في واحدة منهن . وإن قال والله لا أصبت كل واحدة منكن فهو مول من كل واحدة منهن وابتداء المدة من حين اليمين ، فإن وطئ واحدة منهن حنث ولم يسقط الإيلاء في الباقيات لأنه يحنث بوطء كل واحدة منهن .

فصل وإن كانت له امرأتان فقال لأحدهما : والله لا أصبتك ثم قال للآخرى اشركتك معها ، لم يكن مولياً من الثانية لأن اليمين بالله عز وجل لا يصح إلا بلفظ صريح من اسم أو صفة ، والشريك بينهما كناية فلم يصح بها اليمين بالله عز وجل . وإن قال لأحدهما : أن أصبتك فانت طالق ، ثم قال للآخرى اشركتك معها ونوى صار مولياً لأن الطلاق يصح بالكناية .

الشرح قال الشافعى رضى الله عنه : وإذا قال الرجل لأربع نسوة له : والله لا أقر بكن فهو مول منهن كلهن ؛ يوقف لكل واحدة منهن ، فإذا أصاب واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً عرج من حكم الإيلاء فيهن ، وعليه للباقية أن يوقف حتى يفى أو يطلق ولا يحث عليه حتى يصيب الأربع اللاتي حلف عليهن كلهن فإذا فعل فعله كفارة يمين أو يطأ منهن ثلاثاً ولا يحث ولا إيلاء عليه فيهن . ويكون حينئذ في الرابعة مولياً لأنه يحث بوطنها ، ولو مات أحدهن سقط عنه الإيلاء لأنه يجامع البواقي ولا يحث .

ولو طلق واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثاً كان مولياً بحاله في البواقي لأنه لو جامعهن والتى طلق حث .

ثم قال : ولو قال لأربع نسوة له : والله لا أقرب واحدة منكن وهو يريد من كلهن فأصاب واحدة حث ؛ وسقط عنه حكم الإيلاء في البواقي ، ولو لم يقرب واحدة منهن كان مولياً منهن يوقف لهن ، فأى واحدة أصاب منهن خرج منهن حكم الإيلاء في البواقي لأنه قد حث باصالة واحدة ؛ فإذا حث مرة لم يعد الحث عليه ولو قال والله لا أقرب واحدة منكن - يعنى واحدة دون غيرها فهو مول من التى حلف لا يقربها وغير مول من غيرها اهـ .

وجملة ذلك أنه إذا قال لأربع نسوة : والله لا أقربكن ابني ذلك على أصل وهو الحث بفعل بعض المحلوف عليه أو لا ؟ فقد اختلف أصحابنا في ذلك ؛ فإن قلنا بقول من قال : يحث فهو مول منهن كلهن في الحال لأنه لا يمكنه وطء واحدة بغير حث فصار مناناً لنفسه من وطء كل واحدة منهن من غير حث فصار مانعاً لنفسه من وطء كل واحدة منهن في الحال ، فإن وطئ واحدة منهن حث وانحلت يمينه وزال الإيلاء من البواقي . وإن طلق بعضهن أو مات لم ينحل الإيلاء في البواقي .

وإن قلنا بقول من قال لا يحث بفعل البعض لم يكن مولياً منهن في الحال لأنه يمكنه وطء كل واحدة منهن من غير حث ، فلم يمنع نفسه يمينه من وطئها فلم يكن مولياً منها ؛ فإن وطئ ثلاثاً صار مولياً من الرابعة لأنه

لا يمكنه وطؤها من غير حنث في يمينه . وإن مات بعضهن أو طلقها انحلت يمينه وزال الإيلاء لأنه لا يحنث بوطئهن ، وإنما يحنث بوطء الأربع ، فإن راجع المطلقة أو تزوجها بعد بينوتها عاد حكم يمينه . وهذان القولان وجهان عند أصحاب أحمد ابن حنبل رضي الله عنهم . واختار ابن قدامة منهم أنها يمين حنث فيها فوجب أن تنحل كسائر الأيمان ، ولأنه إذا وطئ واحدة حنث ولزمته الكفارة فلا يلزمه بوطء الباقيات شيء فلم يبق ممتنعاً من وطئهن بحكم يمينه فانحل الإيلاء كما لو كفرها . أما أصحابنا فقد ذهب أكثرهم إلى أنه لا يكون مولياً منهن حتى يطأ ثلاثاً فيصير مولياً من الرابعة .

وحكى المزني عن الشافعي أنه يكون مولياً منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن ، فإذا أصاب بعضهن خرجت من حكم الإيلاء ، ويوقف لمن بقي حتى ينفى أو يطلق ، ولا يحنث حتى يطأ الأربع .

وقال أصحاب الرأي : يكون مولياً منهن كلهن ، فإن تركهن أربعة أشهر بن منه جميعاً بالإيلاء ، وإن وطئ بعضهن سقط الإيلاء في حقها ولا يحنث إلا بوطئهن جميعاً .

فرع فإن قال : والله لا وطئت واحدة منكن ونوى واحدة بعينها تعلق يمينه بها وحدها وصار مولياً منها دون غيرها ، وإن نوى واحدة مبهمة منهن لم يصير مولياً منهن في الحال ، فإذا وطئ ثلاثاً كان مولياً من الرابعة ويحتمل أن تخرج المولى منها بالقرعة كالطلاق إذا أوقعه في مبهمة من نسائه ، وإن أطلق صار مولياً منهن كلهن في الحال ، لأخيه لا يمكنه وطء واحدة منهن إلا بالحنث ، فإن طلق واحدة منهن أو ماتت كان مولياً من البواقي ، وإن وطئ واحدة منهن حنث وانحلت يمينه وسقط حكم الإيلاء في الباقيات لأنها يمين واحدة ، فإذا حنث فيها مرة لم يحنث مرة ثانية ولا يبقى حكم اليمين بعد حنثه فيها ، بخلاف ما إذا طلق واحدة أو ماتت فإنه لم يحنث ثم يبقى حكم يمينه فيمن بقي منهن ، وهذا مذهب أحمد .

وذكر بعض أصحاب أحمد أنه إذا أطلق كان الإيلاء في واحدة غير معينة ، وهو اختيار بعض أصحابنا ، لأن لفظه تناول واحدة منكراً فلا يقتضي العموم

ولنا أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ؛ كقوله تعالى « ولم يتخذ صاحبة » وقوله « ولم يكن له كهواً أحد » وقوله « ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور » ولو قال انسان : والله لا شربت ماء من اداة حث بالشرب من أى اداة كانت فيجب حمل اللفظ عند الإطلاق على مقتضاه في العموم .

وان قال : نويت واحدة معينة أو واحدة مبهمة قبل منه ، لأن اللفظ يحتمله احتمالا غير بعيد في رأى الحنابلة ، وعندنا أنه اذا أجهم المحلوف عليها فله أن يعينها بقوله ؛ كما ورد ذلك في الطلاق .

فرع فان قال والله لا وطئت كل واحدة منكن صار موليا منهن كلهن في حال ولا يقبل قوله نويت واحدة منهن معينة ولا مبهمة لأن لفظ « كل » أزال احتمال الخصوص ، ومتى حث في البعض انحل الايلاء في الجميع كالتي قبلها وقال بعض أصحابنا . لا تحل في الباقيات ، وقال أصحاب أحمد انها يمين واحدة حث فيها فسقط حكمها كما لو حلف على واحدة ؛ ولأن اليمين الواحدة اذا حث فيها مرة لم يمكن الحث فيها مرة أخرى فلم يبق متمتعاً من وطء الباقيات بحكم اليمين فلم يبق الايلاء كسائر الأيمان التي حث فيها . قلت : وفي هذه المواضع التي قلنا بكونه مولياً منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن عند مطالبتها . فاذا وقف للأولى وطلقها وقف للثانية ، فان طلقها وقف للثالثة ؛ فان طلقها وقف للرابعة ؛ وكذلك من مات منهن لم يمنع من وقفه للأخرى ؛ لأن يمينه لم تنحل ، وإيلاؤه باق لعدم حثه فيهن . وان وطئ احدها من حين وقف لها أو قبله انحلت يمينه وسقط حكم الايلاء في الباقيات على ما قلناه .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : ولو آلى رجل من امرأته ثم طلقها ثم جامعها بعد الطلاق حث وكذلك لو آلى من أجنبية ثم جامعها حث باليمين مع المأثم بالزنا ؛ وان نكحها بعد خراج من حكم الايلاء اهـ .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : ولو آلى من امرأته ثم طلق احدى نسائه في الأربعة الأشهر ، ولم يدر أيتها طلق ، فمضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف فقال : هي التي طلقت حلف للبواقي ؛ وكانت للتي طلق ،

ومتى راجعها فمضت أربعة أشهر وقته أبداً حتى يمضي طلاق الملك كما وصفت . ولو مضت الأربعة الأشهر ثم طلبت أن يوقف فقال : لا أدري أهى التى طلقت أم غيرها قيل له : ان قلت هى التى طلقت فهى طالق ، وان قلت ليست هى حلفت لها ان ادعت الطلاق ثم فئت أو طلقت .

وان قلت لا أدري فأنت أدخلت منع الجماع على نفسك ؛ فان طلقتها فهى طالق ، وان لم تطلقها وحلفت أنها ليست التى طلقت أو صدقتك هى ؛ فمضى أو طلق ؛ وان آيئت ذلك كله طلق عليك بالايلاء لأنها زوجة مولى منها ؛ عليك أن تنهى إليها أو تطلقها . فان قلت لا أدري لعلمها حرمت عليك ، فلم تحرم بذلك تحريماً بينها عليك وآت مانع القية والطلاق فتطلق عليك . فان قامت بينة أنها التى طلقت عليك قبل طلاق الايلاء سقط الايلاء . وان لم تقم بينة لزمك طلاق الايلاء وطلاق الافرار معاً ثم هكذا البواقي .

فرع فان قال كلما وطئت واحدة منكن فضرأئها طوالت ، فان قلنا ليس هذا بايلاء فلا كلام ؛ وان قلنا : هو ايلاء فهو مولى منهن جميعاً ؛ لأنه لا يمكنه وطء واحدة منهن الا بطلاق ضرأئها فيوقف لهن ، فان فاء الى واحدة طلق ضرأئها ، فان كان الطلاق بائناً انحل الايلاء لأنه لم يبق ممنوعاً من وطئها بحكم يمينه ؛ وان كان رجعياً فراجعهن بقى حكم الايلاء فى حقهن لأنه لا يمكنه وطء واحدة الا بطلاق ضرأئها ، وكذلك ان راجع بعضهن لذلك الا أن المدة تستأنف من حين الرجعة .

ولو كان الطلاق بائناً فعاد فتزوجهن أو تزوج بعضهن عاد حكم الايلاء واستؤقت المدة من حين النكاح ؛ وسواء تزوجهن فى العدة أو بعدها أو بعد زوج آخر واصابة .

وان قال : نويت واحدة بعينها قبل منه وتعلقت يمينه بها ، فاذا وطئها طلق ضرأئها ؛ وان وطئ غيرها لم يطلق منهن أحداً . ويكون مولى من المعينة دون غيرها لأنها التى يلزمه بوطئها الطلاق دون غيرها .

فرع وان قال لاحدى زوجتيه : والله لا وطئتكَ ، ثم قال

للأخرى : أشركتك معها لم يصر موليا من الثانية ؛ لأن اليمين بالله لا يصح إلا بلفظ صريح من اسم أو صفة ، والتشريك بينهما كناية فلم تصح به اليمين .

وان قال : ان وطئتك فأنت طالق ثم قال للأخرى : أشركتك معها ونوى فقد صار طلاق الثانية معلقاً على وطئها أيضاً ؛ لأن الطلاق يصح بالكناية .
فإن قلنا : ان ذلك إيلاء في الأولى صار إيلاء في الثانية لأنها صارت في معناها والا فليس بإيلاء في واحدة منهما ، وكذلك لو آلى رجل من زوجته فقال آخر لامرأته : أنت مثل فلانة لم يكن مولياً . وقال أصحاب الرأي : هو مول . وقال أحمد : انه ليس بصريح في القسم فلا يكون مولياً به كما لو لم يشبهها بها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا صح الإيلاء لم يطالب بشيء قبل أربعة أشهر لقوله عز وجل « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » وابتداء المدة من حين اليمين لأنها ثبتت بالنص والإجماع فلم تفتقر إلى الحائهم كمدة العدة ، فإن آلى منها وهناك عذر يمنع من الوطء نظرت ، فإن كان لمعنى في الزوجة بأن كانت صغيرة أو مريضة أو ناشزة أو مجنونة أو محرمة أو صائمة عن فرض أو معتكفة عن فرض لم تحسب المدة . وإن طرا شيء من هذه الأعذار في أثناء المدة انقطعت المدة لأن المدة إنما نظرت لامتناع الزوج من الوطء ، وليس في هذه الأحوال من جهته امتناع ، فإن زالت هذه الأعذار استؤنفت المدة لأن من شأن هذه المدة أن تكون متوالية ، فإذا انقطعت استؤنفت كصوم الشهرين المتتابعين ، فإن كانت حائضاً حسبت المدة ، فإن طرا الحيض في أثناءها لم تنقطع لأن الحيض لم يعتد لا ينفك منه .

فلو قلنا : انه يمنع الاحتساب اتصل الضرر وسقط حكم الإيلاء ، ولهذا لا يقطع التتابع في صوم الشهرين المتتابعين .

وان كانت نفساء ففيه وجهان (أحدهما) انه يحسب المدة لأنه كالحيض الأحكام فكذلك في الإيلاء (والثاني) لا يحسب . وإذا طرا قطع لانه عذر نادر فهو كسائر الأعذار ، وان كان العذر لمعنى في الزوج بأن كان مريضاً أو مجنوناً أو غائباً أو مجنوناً أو محرماً أو صائماً عن فرض ، أو معتكفاً عن فرض ،

حسبت المدة ، فان طرأ شيء من هذه الاعذار في اثناء المدة لم تنقطع ، لان الامتناع من رجته ، والزوجية باقية فحسبت المدة عليه ، وان آلى في حال الردة او في عدة الرجعية لم تحسب المدة . وان طرات الردة او الطلاق الرجعي في اثناء المدة انقطعت ، لان النكاح قد تشعث بالطلاق والردة ، فلم يكن للامتناع حكم ، وان اسلم بعد الردة او راجع بعد الطلاق وبقيت مدة التربص استؤنفت المدة لما ذكرناه .

الشرح قوله : لم يطالب بشيء قبل أربعة أشهر الخ . هذا هو قول جمهور الفقهاء ان الزوج لا يطالب بالقيء قبل أربعة أشهر . وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة : انه يطالب بالقيء فيها لقراءة ابن مسعود (فان فاءوا فيهن) قالوا : واذا جاز القىء جاز الطلب ؛ اذ هو تابع ، ويجب بمنع الملازمة بقوله تعالى « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » فان الله تعالى شرع التربص هذه المدة فلا يجوز مطالبة الزوج قبلها ، واختياره للقيء قبلها ابطال لحقه من جهة نفسه ؛ فلا يبطل بإبطال غيره .

قال القاضي ابن العربي : وتحقيق الأمر أن تقدير الآية عندنا للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ؛ فان فاءوا بعد انقضائها فان الله غفور رحيم ؛ وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم ، وتقديرها عندهم : فان فاءوا فيها فان الله غفور رحيم ؛ وان عزموا الطلاق بترك الفيسة فيها ، وهذا احتمال متساو ولأجل تساويه توقفت فيه .

قال الشافعي رضي الله عنه : وهكذا لو ارتدت عن الاسلام لم يكن عليه طلاق حتى ترجع الى الاسلام في العدة ، فاذا رجعت قيل له : قىء أو طلق ، وان لم ترجع حتى تنقضي العدة بانت منه بالردة ومضى العدة . قال : واذا كان منع الجماع من قبلها بعد مضي الأربعة الأشهر قبل الوقف أو معه لم يكن لها على الزوج سبيل حتى يذهب منع الجماع من قبلها ؛ ثم يوقف مكانه ، لأن الأربعة الأشهر قد مضت ، واذا كان منع الجنال من قبلها في الأربعة الأشهر بشيء يحدثه غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فيها ثم أبيض الجماع من قبلها أجل من يوم أبيض أربعة أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى

له أربعة أشهر متتابعة فإذا لم تكمل له حتى يمضى حكمها استؤنفت له متتابعة كما جعلت له أولاً .

ولو كان آلى منها ثم ارتد عن الاسلام فى الأربعة الأشهر أو ارتدت أو طلقها أو خالها ثم راجعها أو رجع المرتد منهما الى الاسلام فى العدة استأنف فى هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج بالمراجعة أو النكاح أو رجوع المرتد منهما الى الاسلام ؛ ولا يشبه هذا الباب الأول ، لأنها فى هذا الباب صارت محرمة الشعر والنظر والحبس والجماع ، وفى تلك الأحوال لم تكن محرمة بشيء غير الجماع وحده ، فأما الشعر والنظر والحبس فلم يحرم منها ، وهكذا لو ارتدا . اهـ

قلت : وجملة ذلك أنه اذا آلى منها وثم عذر يمنع الوطء من جهة الزوج كمرضه أو حبسه أو احرامه أو صيامه حسبت عليه المدة من حين ايلائه ، لأن المانع من جهته ، وقد وجد التمكين الذى عليها ؛ ولذلك لو أمكنته من نفسها - وكان ممتنعاً لعذر - وجبت لها النفقة ، وان طرأ شيء من هذه الأعذار بعد الايلاء أو جن لم تنقطع المدة للمعنى الذى ذكرناه ؛ وان كان المانع من جهتها ظرنا - فان كان حيضاً - لم يمنع ضرب المدة لأنه لو منع لما أمكن تحقيق ضرب المدة ، لأن الحيض لا يخلو منه شهر غالباً فيؤدى ذلك الى اسقاط حكم الايلاء ، وان طرأ الحيض لم يقطع المدة لما ذكرنا . والنفاس كالحيض لأنه مثله فى أحكامه وقال أصحاب أحمد : فيه وجهان (أحدهما) كالحيض . (والثانى) كسائر الأعذار التى من جهتها لأنه نادر معتاد فأشبهه سائر الأعذار .

وأما سائر الأعذار التى من جهتها : كصغرها ومرضها وحبسها واحرامها وصيامها المفروضين واعتكافها المندور ؛ ونشوزها وغيبتها ، فمتى وجد منها شيء حال الايلاء لم تضرب له المدة حتى يزول ، لأن المدة تضرب لامتناعه من وطئها والمنع ههنا من قبلها . وان وجد شيء من هذه الأسباب استؤنفت المدة ولم يبين على ما مضى ، لأن قوله تعالى « تربص أربعة أشهر » يقتضى متوالية ؛ فإذا قطعها وجب استئنافها كمدة شهرين فى صوم الكفارة . وان

حنت وهربت من يده انقطعت المدة ، وان بقيت في يده وأمكنه وطؤها
احتسب عليه بها .

فان قيل فهذا الأسباب مما لا صنع لها فيه ، فلا ينبغي أن تقطع المدة
كالحيض قلنا اذا كان المتبع فيها فلا فرق بين كونه بفعلها أو بغير فعلها ، كما
أن البائع اذا تعذر عليه تسليم المعقود عليه لم يتوجه له المطالبة بموضه ،
سواء كان لعذر أو غير عذر . وان آلى في الردة لم تضرب له المدة الا من
حين رجوع المرتد منهما الى الاسلام . وان طرأت الردة في أثناء المدة
انقطعت لأن النكاح قد تشعت وجرم الوطء ، فاذا عاد الى الاسلام استؤنفت
المدة سواء كانت الردة منهما أو من أحدهما . وكذلك ان أسلم أحد الزوجين
الكافرين أو خالعهما ثم تزوجها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا طلقها في مدة التبرص انقطعت المدة ولم يسقط الإيلاء ؛
فان راجعها وقد بقيت مدة التبرص استؤنفت المدة ، فان وطئها حنت في اليمين
وسقط الإيلاء ، لانه ازال الضرر ، وان وطئها وهي نائمة أو مجنونة حنت في
يمينه وسقط الإيلاء ، وان استدخلت ذكره وهو نائم لم يحنت في يمينه لارتفاع
القلم عنه ، وهل يسقط حقها ؟ فيه وجهان . (أحدهما) يسقط لأنها وصلت
الى حقها (والثاني) لا يسقط لأن حقها في فعله لا في فعلها ، وان وطئها وهي
مجنونة لم يحنت لارتفاع القلم عنه ، وهل يسقط حقها ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يسقط وهو الظاهر من المذهب لأنها قد وصلت منه الى حقها ،
وان لم يقصد فسقط حقها ، كما لو وطئها وهو يظن انها امرأة أخرى .
(والثاني) وهو قول الزنى انه لا يسقط حقها ، لانه لا يحنت به فلم يسقط
به الإيلاء .

فصل وان وطئها وهناك مانع من احرام او صوم او حيض سقط
به حقها من الإيلاء لأنها وصلت منه الى حقها ، وان كان بمحرم) .

الشرح جملة هذا الفصل أنه اذا وطئها بعد المدة ؛ قبل المطالبة
أو بعدها ، خرج من الإيلاء ، وسواء وطئها وهي عاقلة أو مجنونة أو يقظانة

أو قائمة ؛ لأنه فعل ما حلف عليه ؛ فان وطئها وهو مجنون لم يحنث وهذا هو قول أحمد والشعبي . وقال أبو بكر من الحنابلة : يحنث وعليه الكفارة ؛ لأنه فعل ما حلف عليه . وهذا غير صحيح ، لأنه غير مكلف ، والقلم عنه مرفوع ؛ ويخرج بوطئه عن الايلاء لأنه قد وفاها حقها ، وحصل منه في حقها ما يحصل من العاقل ، وانما تسقط الكفارة عنه لرفع القلم ، وهو أحد الوجهين عند أصحابنا ، وهو الظاهر من المذهب ، والآخر أنه يبقى موليا ، فانه اذا وطئ بعد افاقته تجب عليه الكفارة ، لأن وطئه الأول ما حنث به ، واذا بقيت يمينه بقي الايلاء ؛ كما لو لم يطأ . وهذا هو قول المزني .

وينبغي أن يستأنف له مدة الايلاء من حين وطئ لأنه لا ينبغي أن يطالب بالقيئة مع وجودها منه ، ولا تطلق عليه لانتفائها وهي موجودة ، ولكن تضرب له مدة لبقاء حكم يمينه . وقيل تضرب له المدة اذا عقل لأنه حينئذ يمنع من الوطء بحكم يمينه ؛ ومن قال بالأول قال قد وفاها حقها فلم يبق الايلاء ، كما لو حنث ، ولا يمتنع انتفاء الايلاء مع اليمين كما لو حلف لا يطأ أجنبية ثم تزوجها .

فرع اذا وطئ العاقل فاسياً ليمينه فهل يحنث ؟ على روايتين ، فان قلنا يحنث اضل ايلأؤه وذهبت يمينه . وان قلنا لا يحنث فهل ينحل ايلأؤه ؟ على وجهين قياساً على المجنون . وكذلك يخرج فيما اذا آلى من إحدى زوجتيه ثم وجدها على فراشه فظنها الأخرى فوطئها ، لأنه جاهل بها والجاهل كالناسي في الحنث وكذلك ان ظنها أجنبية فباتت زوجته .

فرع ان استدخلت ذكره وهو نائم لم يحنث لأنه لم يفعل ما حلف عليه ولأن القلم مرفوع عنه ؛ وهل يخرج من حكم الايلاء ؟ فيه وجهان (أحدهما) يخرج لأن المرأة وصلت الى حقها فأشبه ما لو وطئ . (والثاني) لا يخرج من حكم الايلاء لأنه ما وفاها حقها ، وهو باق على الامتناع من وطء بحكم اليمين فكان موليا كما لو لم يفعل به ذلك ، والحكم فيما اذا وطئ وهو نائم كذلك لأنه لا يحنث به .

مسألة قوله : وان وطئها وهناك مانع من احرام الخ ، فجملة ذلك أنه اذا وطئها وطئاً محرماً مثل أن وطئها حائضاً أو نفساء أو محرمة أو ضائفة صوم فرض أو كان محرماً أو صائماً أو مظاهراً حث وخرج من الايلاء ؛ وعند أحمد وأصحابه قولان (أحدهما) هذا (والثاني) وهو قول القاضي أبي بكر أن قياس المذهب أن لا يخرج من الايلاء لأنه إوطء لا يؤمر به في الفئنة فلم يخرج به من الايلاء كالوطء في الدبر ، ولا يصح هذا لأن يمينه انحلت ولم يبق ممتنعاً من الوطء بحكم اليمين فلم يبق الايلاء ، كما لو كفر يمينه أو كما لو وطئها مريضة ؛ وقد نص أحمد فيمن حلف ثم كفر يمينه أنه لا يبقى مولياً لعدم حكم اليمين مع أنه ما وفاها حقها فلان يزول بزوال اليمين بخشه أولى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان لم يطلقها ولم يطأها حتى انقضت المدة نظرت - فان لم يكن عذر يمنع الوطء - ثبت لها المطالبة بالفئنة أو الطلاق ، لقوله عز وجل « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فان فاءوا فان الله غفور رحيم ، وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم » .

وان كانت الزوجة أمة لم يجز للمولى المطالبة ، وان كانت مجنونة لم يكن لوليها المطالبة ، لان المطالبة بالطلاق أو الفئنة طريقها الشهوة ، فلا يقوم الولي فيه مقامها ، والمستحب أن يقول له في المجنونة : اتق الله في حقها فاما أن تفي اليها أو تطلقها . وان ثبتت لها المطالبة فمفت عنها الزوجة جاز لها أن ترجع وتطالب ، لأنها انما ثبت لها المطالبة لدفع الضرر بترك الوطء ، وذلك بتجديد مع الأحوال فجاز لها الرجوع ، كما لو أعسر بالنفقة فمفت عن المطالبة بالفسخ . وان طولب بالفئنة فقال : امهلوني ففيه قرن : (أحدهما) يمهل ثلاثة أيام لأنه قريب والدليل عليه قوله عز وجل « ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب ، فمقروها فقال تمتعتوا في داركم ثلاثة أيام ذلك وعد غدير مكنوب » ولهذا قدر به الخيار في البيع .

(والثاني) يمهل قدر ما يحتاج اليه للتهاب للوطء ، فان كان ناعساً أمهل الى أن ينام . وان كان جائعاً أمهل الى أن يأكل وان كان شبعاناً أمهل الى أن يخف . وان كان صائماً أمهل الى أن يفطر ، لأنه حق حمل عليه وهو قادر على أدائه فلم يمهل أكثر من قدر الحاجة كالدين الحال) .

الشرح اذا انقضت المدة فلها المطالبة بالقيئة ان لم يكن عذر ، فان طالبت فطلب الامهال فان لم يكن له عذر لم يمهل ، لأنه حق توجه عليه لا عذر له فيه فلم يمهل به كالذين الحال ؛ ولأن الله تعالى جعل المدة أربعة أشهر فلا تجوز الزيادة عليها بغير عذر ، وانما يؤخر قدر ما يتمكن من الجماع في حكم العادة ، فانه لا يلزمه الوطء في مجلسه وليس ذلك بامهال .

فان قال : أمهلوني حتى آكل فاني جائع ؛ أو ينهضم الطعام فاني كظيم ، أو أصلى الفرض ، أو أفطر من صوم ففيه وجهان : (أحدهما) أمهل ثلاثة أيام لقوله تعالى « تمتعوا في داركم ثلاثة أيام » ولهذا قدر به الخيار في البيع (والثاني) أمهل بقدر ذلك ، فانه يعتبر أن يصير الى حال يجمع في مثلها في العادة ، وكذلك يمهل حتى يرجع الى بيته ؛ لأن العادة فعل ذلك في بيته . وان كان لها عذر يمنع من وطئها لم يكن لها المطالبة بالقيئة لأن الوطء ممنوع من جهتها ، فلم يكن لها مطالبتها بما يمنعه منه ؛ ولأن المطالبة مع الاستحقاق وهي لا تستحق الوطء في هذه الأحوال وليس لها المطالبة بالطلاق لأنه انما يستحق عند امتناعه من القية الواجبة ، ولم يجب عليه شيء ، ولكن تتأخر المطالبة الى حال زوال العذر ، ان لم يكن العذر قاطعاً للمدة كالحيض ، أو كان العذر حدث بعد انقضاء المدة .

فان غفت عن المطالبة بعد وجوبها فانه لا يسقط حقها في المطالبة متى شئت وعند أحمد وأصحابه وجهان (أحدهما) يسقط حقها وليس لها المطالبة بعده . وقال القاضي : هذا قياس المذهب لأنها رضيت بإسقاط حقها من الفسخ لعدم الوطء فسقط حقها كامرأة العنين اذا رضيت بعته (والثاني) لا يسقط حقها ولها المطالبة متى شئت .

دليلنا أن المطالبة انما ثبتت لرفع الضرر بترك ما يتجدد من الأحوال فكان لها الرجوع ؛ كما لو أعسر في النفقة فغفت عن المطالبة بالفسخ ثم طالبت ، وفارق الفسخ للعة ، فانه فسخ لعيبه ، فمتى رضيت بالعيب سقط حقها ؛ كما لو غفا المشتري عن عيب المبيع . وان سكنت عن المطالبة ثم طالبت

بعد فلها ذلك ، لأن حقها يثبت على التراخي فلم يسقط بتأخير المطالبة
كاستحقاق النفقة .

فـرـع الأمة كالحرّة في استحقاق المطالبة ، سواء عفا السيد عن
ذلك أو لم يعف ؛ لأن هذا حقها من الاستمتاع ، فان تركت المطالبة لم يكن
لمولاها الطلب لأنه لا حق له .

فان كانت المرأة صغيرة أو مجنونة فليس لهما المطالبة لأن قولهما غير
معتبر وليس لوليها المطالبة لهما ، لأن هذا طريقه الشهوة فلا يقوم غيرهما
مقامهما فيه فان كانتا ممن لا يمكن وطؤهما لم يحسب عليه بالمدة . لأن
المنع من جهتهما ؛ وان كان وطؤهما ممكناً — فان أفاقت المجنونة أو بلغت
الصغيرة قبل انقضاء المدة تمت المدة ثم لها المطالبة ؛ وان كان ذلك بعد
انقضاء المدة فلها المطالبة يومئذ ، لأن الحق لها ثابت ، وانما تأخر لعدم
امكان المطالبة . وقال الشافعي : لا تضرب المدة في الصغيرة حتى تبلغ
وقال أبو حنيفة : تضرب المدة سواء أمكن الوطء أو لم يمكن فان لم يكن
فاء بلسانه ؛ والا بانت بانقضاء المدة وكذلك الحكم عنده في الناشز والرتقاء
والقراء والتي غابت في المدة ، لأن هذا ايلاء صحيح فوجب أن تتبعه المدة
كالتى يمكنه جماعها .

دليلنا أن حقها من الوطء يسقط بتعذر جماعها وجب أن تسقط المدة
المضروبة له كما يسقط أجل الدين بسقوطه . وأما التى أمكنه جماعها فتضرب
له المدة فى حقها لأنه ايلاء صحيح ممن يمكنه جماعها فتضرب له المدة
كالبالغة ، ومتى قصد الاضرار بها بترك الوطء أثم ؛ ويستحب أن يقال له :
اتق الله . فاما أن تقىء واما أن تطلق ، فان الله تعالى قال « وعاشروهن
بالمعروف » وقال تعالى « فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان » وليس
الاضرار من المعاشرة بالمعروف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن وطئها في الفرج فقد أوفأها حقها وسقط الإيلاء ، وأدناه أن تفيب الحشفة في الفرج لأن أحكام الوطء تتعلق به ، وأن وطئها في الموضع المكروه أو وطئها فيما دون الفرج لم يعتد به ، لأن الضرر لا يزول إلا بالوطء في الفرج ، فإن وطئها في الفرج ، فإن كانت اليمين بالله تعالى فهل تلزمه الكفارة ؟ فيه قولان .

قال في القديم : لا تلزمه لقوله عز وجل « فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم » فعلى الغفرة بالفيئة ، فهل على أنه قد استغنى عن الكفارة .

وقال في الجديد تلزمه الكفارة ، وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم : « من حلف عن يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه » ، ولأنه حلف بالله تعالى وحنث فلزمته الكفارة ، كما لو حلف على ترك صلاة فصلاها .

واختلف أصحابنا في موضع القولين ، فمنهم من قال : القولان فيمن جامع وقت المطالبة ، فأما إذا وطئ في مدة التريض فإنه يجب عليه الكفارة قسواً واحداً لأن بعد المطالبة الفيئة واجبة ، فلا يجب بها كفارة كالخلق عند التحلل ، ومنهم من قال القولان في الجمالين ، ويخالف كفارة الحج فإنها تجب بالمحذور ، والخلق المحذور وهو الخلق في حال الإحرام . وأما الخلق عند التحلل فهو نسك ، وليس كذلك كفارة اليمين فإنها تجب بالحنث ، والحنث الواجب كالحنث بالمحذور في إيجاب الكفارة . وإن كان الإيلاء على عتق وقسح بنفس الوطء لأنه عتق معلق على شرط فوقع بوجوده . وإن كان على نذر عتق أو نذر صوم أو صلاة أو تصديق بمال فهو بالخيار بين أن يفي بما نذر وبين أن يكفر كفارة يمين ، لأنه نذر نذر على وجه اللجاج والفقش ، فيخير فيه بين الكفارة وبين الوفاء بما نذر ، وإن كان الإيلاء على الطلاق الثلاث طلقت ثلاثاً لأنه طلاق معلق على شرط فوقع بوجوده . وهل يمنع من الوطء أم لا ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي علي بن خيران : أنه يمنع من وطئها لأنها تطلق قبل أن ينزع فمنع منه ، كما يمنع في شهر رمضان أن يجامع وهو يخشى أن يطلع الفجر قبل أن ينزع .

(والثاني) وهو المذهب أنه لا يمنع لأن الإيلاج صادف النكاح ، والذي يصادف غير النكاح هو النزاع ، وذلك ترك الوطء ، وما تعلق التحريم بفعله لا يتعلق بتركه ولهذا لو قال لرجل : أدخل دارى ولا تقم فيها جاز أن يدخل ثم يخرج ، وإن كان الخروج في حال الحظر .

وأما مسألة الصوم فقد ذكر بعض أصحابنا أنها على وجهين :

(أحدهما) أنه لا يمنع فلا فرق بينها وبين مسألتنا ، فعلى هذا لا يزيد على تقييد الحشفة في الفرج ثم ينزع ، فإن زاد على ذلك أو استدام لم يجب عليه الحد لأنه وطء اجتمع فيه التحليل والتحریم فلم يجب به الحد ، وهل يجب به المهر ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجب كما تحب الكفارة على الصائم إذا أولج قبل الفجر واستدام بعد طلوعه .

(والثاني) لا يجب لأن ابتداء الوطء يتعلق به المهر الواجب بالنكاح ، لأن المهر في مقابلة كل وطء يوجد في النكاح ، وقد تكون مفوضة فيجب عليه المهر بتقييد الحشفة ، فلو أوجبنا بالاستدامة مهراً أدى إلى إيجاب مهرين بإيلاج واحد ، وليس كذلك الكفارة ، فإنها لا تتعلق بابتداء الجماع فلا يؤدي إيجابها في الاستدامة إلى إيجاب كفارتين بإيلاج واحد ، وأن نزع ثم أولج نظرت ، فإن كانا جاهلين بالتحریم ، بأن اعتقدا أن الطلاق لا يقع إلا باستكمال الوطء ، لم يجب عليهما الحد للشبهة ، فعلى هذا يجب المهر ، وإن كانا عالين بالتحریم ففي الحد وجهان : (أحدهما) أنه يجب لأنه إيلاج مستأنف محرم من غير شبهة فوجب به الحد كالإيلاج في الأجنبية ، فعلى هذا لا يجب المهر ، لأنها زانية . (والثاني) لا يجب الحد ، لأن الإيلاجات وطء واحد ، فإذا لم يجب في أوله لم يجب في أتمائه ، فعلى هذا يجب لها المهر . وإن علم الزوج بالتحریم وجهلت الزوجة ، أو علمت ولم تقدر على دفعه ، لم يجب عليها الحد ، ويجب لها المهر . وفي وجوب الحد على الزوج وجهان ، وإن كان الزوج جاهلاً بالتحریم وهي عالة ففي وجوب الحد عليها وجهان (أحدهما) يجب ، فعلى هذا لا يجب لها المهر (والثاني) لا يجب فعلى هذا يجب لها المهر .)

الشرح قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن القىء الجماع لمن لا عذر له ، فإن كان له عذر مرض أو سجن أو شبه ذلك فإن ارتجاعه صحيح وهي امرأته .

أما الحديث فقد رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن عدي بن حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فرأى غيرها غيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » وسيأتي في الأيمان جميع طرقة وألفاظه ومذاهب العلماء فيه . أما المطلوب هنا فهو أن القىء الجماع ليس في هذا اختلاف كذلك قال ابن عباس وعلي وابن مسعود . وبه قال مسروق وعطاء والشعبي والنخعي وسعيد بن جبير

والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبو عبيدة وأصحاب الرأي ومالك في المدونة والمبسوط وعبد الملك بن الماجشون كل ذلك إذا لم يكن عذر ، وأصل الفقه الرجوع ، ولذلك يسمى الظل بعد الزوال فيثاً لأنه رجع من المغرب الى المشرق ؛ فسمى الجماع من المولى فيثاً ، لأنه رجع الى فعل ما تركه ، وأدنى الوطء الذي تحصل به الفيثة أن تغيب الحشفة في الفرج فان أحكام الوطء تتعلق به ، ولو اوطئ دون الفرج أو في الدبر لم يكن فيثاً لأنه ليس بمنحلف على تركه ولا يزول الضرر بفعله .

فرع إذا فاء لزمته الكفارة في قول أكثر أهل العلم أبو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد وأحمد وأصحابهم حيث أوجبوا الكفارة على المولى إذا فاء بجماع امرأته . وقال الشافعي في القديم والحسن البصري : لا كفارة عليه لقوله تعالى « فان فاءوا فان الله غفور رحيم » .

قال النخعي : كانوا يقولون إذا فاء لا كفارة عليه . وقال اسحاق : قال بعض أهل التأويل في قوله تعالى « فان فاءوا » يعني لليمين التي حثوا فيها ، وهو مذهب في الإيمان لبعض التابعين فيمن حلف على بر أو تقوى أو باب من الخير ألا يفعله ، فانه يفعله ولا كفارة عليه ، والحجة له « فان فاءوا فان الله غفور رحيم » ولم يذكر كفارة . وأيضاً فان هذا يتركب على أن لغو اليمين ما حلف على معصية وترك وطء الزوجة معصية .

وقال قتادة : هذا خالف الناس - يعني الحسن البصري .

وقد يستدل لهذا القول بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في قطيعة رحم ، ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليتركها فان تركها كفارتها » رواه النسائي وأبو داود ؛ وقد ذكر البيهقي في شعب الإيمان أنه لم يثبت ، وقال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم « وليكفر عن يمينه الا ما لا يعبأ به » وقد اختلف أصحابنا في موضع القولين : فمنهم من قال وجه الخلاف فيمن جامع وقت المطالبة . أما في وقت التبرص فان الكفارة واجبة عليه قولاً واحداً ؛ لأن الفيثة واجبة بعد المطالبة فلا يجب بها كفارة

كالحلق عند التحلل من الاحرام ، ومنهم من جعل القولين في الحالين بخلاف كفارة الحج . فانها تجب بالمحذور - يعنى الحلق فى حال الاحرام - لأن الحلق عند التحلل نسك ، وليس كذلك كفارة اليمين فانها تجب بالحنث ، والحنث الواجب كالحنث المحذور فى ايجاب الكفارة .

دليلنا فى ظاهر المذهب قوله تعالى « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين - الآية الى قوله - ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتهم » وقال تعالى « قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم » والحديث المتفق عليه عن عبد الرحمن بن سمرة « اذا حلقت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأتيت الذى هو خير وكفر عن يمينك » ولأنه حالف حانث فى يمينه فلزمته الكفارة كما لو حلف على ترك فريضة ثم فعلها ، والمغفرة لا تنافى الكفارة : فان الله تعالى قد غفر لرسوله صلى الله عليه وسلم ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وقد كان يقول « انى والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها الا أتيت الذى هو خير وتحللتها » متفق عليه من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه .

فرع اذا كان الايلاء بتعليق عتق أو طلاق وقع بنفس الوطء لأنه معلق بصفة وقد وجبت ، وان كان على نذر أو عتق أو صوم أو صلاة أو صدقة أو حج أو غير ذلك من الطاعات أو المباحات فهو مخير بين الوفاء وبين كفارة يمين لأنه نذر لجأج وغضب فهذا حكمة .

اذا ثبت هذا فقد اختلف العلماء فى الايلاء فى حال الغضب ، فقال ابن عباس لا ايلاء الا بغضب . وروى ذلك عن على فى المشهور عنه . وقاله الليث والشعبي والحسن وعطاء ، كلهم يقولون : الايلاء لا يكون الا على وجه معاضبة ومشاركة وحرجة ومناكدة الا يجامعها فى فرجها اضراراً بها . وسواء كان فى ضمن ذلك اصلاح ولد أم لا ، فان لم يكن عن غضب فليس ايلاء .

وقال ابن سيرين : سواء كانت اليمين فى غضب أو غير غضب هو ايلاء .

وقاله ابن مسعود والثوري ومالك وأهل العراق والشافعي وأحمد وأصحابهما ؛ إلا أن مالكا قال : ما لم يرد اصلاح ولد .

قال ابن المنذر : وهذا أصح ، لأنهم لما أجمعوا أن الظهار والطلاق وسائر الأيمان سواء في حال الغضب والرضا كان الإيلاء كذلك ويدل على كلام ابن المنذر عموم القرآن ، وتخصيص حالة الغضب يحتاج الى دليل ولا يؤخذ من وجه يلزم . أفاده القرطبي .

وان علق الطلاق للثلاث بوطنها لم يؤمر بالفيئة وأمر بالطلاق في قول بعض أصحابنا لأن الوطء غير ممكن لكونها تبين منه بإيلاج الحشفة ، فيصير مستمتعا بأجنبية . وأكثر أصحابنا قالوا تجوز الفيئة ، لأن النزاع ترك للوطء ، وترك الوطء ليس بوطء .

وقال بعض أصحاب أحمد : ان كلام أحمد يقتضي روايتين (كعذنين الوجين) وقال ابن قدامة ، واللائق بمذهب أحمد تخريمه لوجوه (أحدها) أن آخر الوطء حصل في أجنبية ، فان النزاع يلتذ به كما يلتذ بالإيلاج » وقد شبه أصحابنا ذلك بمن طلع عليه الفجر وهو مجامع فنزع أنه يفسد ، والتحريم ههنا أولى لأن الفطر بالوطء ويمكن منع كون النزاع وطئا ؛ والمحرم ههنا الاستمتاع ، والنزع استمتاع فكان محرما ولأن لمسها على وجه التلذذ بها محرم ، فلمس الفرج بالفرج أولى بالتحريم فان قيل فهذا انما يحصل ضرورة ترك الحرام كما لو اختلط لحم خنزير بلحم مباح لا يمكنه أكله الا بأكل لحم الخنزير حرم ؛ ولو اشتبهت ميتة بمذكاة أو امرأته بأجنبية حرم الكل ، وهذا وجه اختياره أبو علي بن خيران . وهو الصحيح من مذهب أحمد ، والصحيح عندنا قال المصنف وهو المذهب : تجوز الفيئة لأنها النزاع ترك للوطء ، وترك الوطء ليس بوطء ؛ فان وطئ فعليه أن ينزع حين يولج الحشفة ولا يفيد على ذلك ، ولا يلبث ولا يتحرك عند النزاع لأنها أجنبية فاذا فعل ذلك فلا حد ولا مهر لأنه تارك للوطء . وان لبث أو تم الإيلاج فلا حد عليه لتسكن الشبهة منه لكونه وطئا بعضه في زوجته ، وفي المهر وجهان :

(أحدهما) يلزمه ؛ لأنه حصل منه وطء محرم في محل غير مملوك فأوجب

المهر كما لو أولج بعد النزع (والثاني) لا يجب ، لأنه تابع الايلاج في محل مملوك فكان تابعا له في المهر الأول ؛ وفي ايجابه بالاستدامة يؤدي الى ايجاب مهرين بايلاج واحد .

وان نزع ثم أولج - وكانا جاهلين بالتحريم - فلا حد عليهما وعليه المهر لها ويلحقه النسب . وان كانا عالمين بالتحريم ففيه وجهان (أحدهما) عليهما الحد لأنه ايلاج في أجنبية بغير شبهة فأشبه ما لو طلقها ثلاثا ثم وطئها ولا مهر لها ؛ لأنها مطاوعة على الزنا . (والثاني) لا يجب الحد عليهما ، لأن هذا مما يخفى على كثير من الناس لأن الوطء الواحد يشتمل على ايلاجات مما لم يجب في اتمامه ، ومن ثم وجب لها المهر ؛ والصحيح الأول لأن الكلام في العالمين وليس هو في مظنة الخفاء ؛ فان أكثر المسلمين يعلمون أن الطلاق الثلاث محرم للمرأة ، ويحتمل أن لا يقام الحد عليهما اذا تأولا ذلك باعتبار أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد كان طلقة واحدة في عهده صلى الله عليه وسلم وخلافه الصديق وصدرأ من خلافة عمر ، لقوله صلى الله عليه وسلم « ادروا الحدود بالشبهات » .

وان كان أحدهما عالما والآخر جاهلا نظرت - فان كان هو العالم - فعليه الحد ولها المهر ولا يلحقه النسب لأنه زان محدود ؛ وان كانت هي العالمة دونه فعليها الحد وحدها ولا مهر لها والنسب لاحق بالزوج لأن وطأه وطؤ شبهة ، هذا هو أظهر الوجهين اللذين ساقهما المصنف ، وبه قال أحمد وأصحابه قولاً واحداً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان طلق فقد سقط حكم الايلاء وبقيت اليمين ، فان امتنع ولم يف ولم يطلق ففيه قولان . قال في القديم لا يطلق عليه الحاكم . لقوله صلى الله عليه وسلم « الطلاق لمن أخذ بالساق » ولأنه ما خير فيه الزوج بين مرين لم يقر الحاكم فيه مقامه في الاختيار ، كما لو اسم وتحتة اختان فعلى هذا يحبس حتى يطلق أو يفىء ، كما يحبس اذا امتنع من اختيار احدى الاختين .

وقال في الجديد يطلق الحاكم عليه ، لأن ما دخلت النيابة فيه وتعيين مستحقة وامتنع من هو عليه قام الحاكم فيه مقامه كقضاء الدين ، فعلى هذا يطلق عليه طلبة وتكون رجعية .

وقال ابو ثور : تقع طلبة بائة ، لأنها فرقة لدفع الضرر لفقد الوطء فكانت بائة كفرقة العنين ، وهذا خطأ طلاق صادم مدخولا بها من غير عوض ولا استيفاء عند فكان رجعيا كالطلاق من غير ايلاء ، ويخالف فرقة العنين فان تلك الفرقة فسخ وهذا طلاق ، فاذا وقع الطلاق ولم يراجع حتى بانت ثم تزوجها والمدة باقية فهل يعود الايلاء ؟ على ما ذكرناه في عود اليمين في النكاح الثاني ، فان قلنا : يعود كانت المدة باقية استؤنفت مدة الايلاء ثم طولب بعد انقضائها بالفيئة او الطلاق ، فان راجعها والمدة باقية استؤنفت المدة وطولب بالفيئة او الطلاق ، فهل يعود الايلاء ؟ على قولين .

فصل وان انقضت المدة وهناك عذر يمنع الوطء نظرت فان كان لعنى فيها كالمرض والجنون الذي لا يخاف منه او الاعماء الذي لا تمييز معه او الحبس في موضع لا يصل اليه ، او الاحرام او الصوم الواجب او الحيض او النفاس لم يطالب لان المطالبة تكون مع الاستحقاق ، وهي لا تستحق الوطء في هذه الاحوال فلم تجز المطالبة به .

وان كان العذر من جهته نظرت - فان كان مغلوبا على عقله - لم يطالب لانه لا يصلح للخطاب ولا يصلح منه جواب ، فان كان مريضا مرضا يمنع الوطء او حبس بغير حق حبسا يمنع الوصول اليه طولب ان يفيء فيئة المعذور بلسانه . وهو ان يقول لست اقدر على الوطء ولو قدرت لفعلت ، فاذا قدرت فعلت .

وقال ابو ثور : لا يلزمه الفيئة باللسان ، لان الضرر بترك الوطء لا يزول بالفيئة باللسان ، وهذا خطأ ، لان القصد بالفيئة ترك ما قصد اليه من الاضرار ، وقد ترك القصد الى الاضرار بما اتى به من الاعتذار ، ولان القول مع المسكر وم مقام الفعل عند القدرة ، ولهذا نقول : ان اشهاد الشفيع على طلب الشفعة في حال الغيبة يقوم مقام الطلب في حال الحضور في اثبات الشفعة ، واذا فاء باللسان ثم قدر طولب بالوطء ، لانه تاخر بعذر ، فاذا زال المسكر الشفعة في حال الغيبة يقوم مقام الطلب في حال الحضور في اثبات الشفعة ، طولب به .

الشرح الحديث أخرجه ابن ماجه والدارقطني والطبراني وابن عدى ، وفي اسناد ابن ماجه ابن لهيعة ، وكلام المحدثين فيه معروف ، وفي

اسناد الطبراني يحيى الحماني ضعيف ، وفي اسناد ابن عدي والدارقطني عصمة بن مالك ، وفي التقريب أنه صحابي ، وطرقه يقوى بعضها بعضا ؛ قال ابن القيم : ان حديث ابن عباس وان كان في اسناده ما فيه فالقرآن يعضده وعمل الصحابة ، وأراد بالقرآن قوله تعالى « اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن » وقوله تعالى « اذا طلقتم النساء » الآية .

اما الأحكام فإنه اذا امتنع من الفئدة بعد التبرص أو امتنع المذخور من الفئدة بلسانه ، أو امتنع من امتنع من الوطء بعد زوال عذره أمر بالطلاق فإن طلق وقع طلاقه الذي أوقعه واحدة كانت أو أكثر ، وليس للحاكم اجباره على أكثر من طلاقه لأنه يحصل الوفاء بحقها بها فإنه يفضى الى اليقونة والتخلص من ضرره وان امتنع من الطلاق طلق الحاكم عليه في أحد القولين . وبهذا قال مالك .

وعن أحمد رواية : ليس للحاكم الطلاق عليه لأن ما خير الزوج فيه بين أمرين لم يقر الحاكم مقامه فيه كالاختيار لبعض الزوجات في حق من أسلم وتحت أكثر من أربع نسوة أو أختان ، فعلى هذا يجسه ويضيق عليه حتى يضيء أو يطلق ، وهذا قول آخر عندنا .

دليل القول الأول أن ما دخلته النياية ويعين مستحقة وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه فيه كقضاء الدين . وفارق الاختيار فإنه ما تعين مستحقة . وهذا أصح في المذهب عند أحمد . وليس للحاكم أن يأمر بالطلاق ويطلق إلا أن تطلب المرأة ذلك ، لأنه حق لها ، وانما الحاكم يستوفى لها الحق فلا يكون الا عند طلبها .

فرع اذا انقضت المدة فادعى أنه عاجز عن الوطء - فإذا كان قد وطئها مرة لم تسمع دعواه العنة ، كما لا تسمع دعواها عليه . ويؤخذ بالفئدة أو بالطلاق كغيره ؛ وان لم يكن وطئها - ولم تكن حاله معروفة - فقال القاضي : تسمع دعواه ويقبل قوله ؛ لأن التعين من العيوب التي لا يقف عليها غيره ، هذا هو ظاهر المذهب وبه قال أحمد وأصحابه ، ولها أن تسأل الحاكم فيضرب لها مدة العنة بعد أن يفى فئدة أهل الإعذار .

وفيه وجه آخر : أنه لا يقبل قوله لأنه متهم في دعوى ما يستقط عنه
حقاً توجه عليه الطلب به والأصل سلامته .

وإن ادعت أنه قد أصابها مرة وأنكر ذلك لم يكن لها المطالبة بضرب
مدة العنة لاعترافها بعدم عنته ؛ والقول قوله في عدم الاصابة .

فرع الطلاق الواجب على المولى رجعى . سواء أوقعه بنفسه
أو طلق الحاكم عليه وعند أحمد روايتان ، قال الأثرم : قلت لأبى عبد الله -
يعنى أحمد بن حنبل - فى المولى فإن طلقها ؟ قال تكون واحدة وهو أحق
بها ؛ وذكر أبو بكر رواية أخرى : أن فرقة الحاكم تكون بائناً .

وقال ابن قدامة : قال القافى : المنصوص عن أحمد فى فرقة الحاكم أنها
تكون بائناً ، فإن فى رواية الأثرم وقد سئل : إذا طلق عليه السلطان أتكون
واحدة ؟ فقال : إذا طلق فهمى واحدة وهو أحق بها ، فأما تفريق السلطان فليس
فيه رجعة .

وقال أبو ثور : طلاق المولى بائن سواء طلق هو أو طلق عليه الحاكم
لأنها فرقة لرفع الضرر فكان بائناً كفرقة العنة ، ولأنها لو كانت رجعية لم
يندفع الضرر لأنه يرتجعها فيبقى الضرر . وقال أبو حنيفة : يقع الطلاق
بانقضاء العدة بائناً ، ووجه الأول أنه طلاق صادف مدخولاً بها من غير عوفى
ولا استيفاء عدد فكان رجعياً كالطلاق فى غير الإيلاء ، ويفارق فرقة العنة
لأنها فسخ لعيب . وهذه طلقة . ولأنه لو أبيع له ارتجاعها لم يندفع عنها
الضرر وهذه يندفع عنها الضرر ، فانه إذا ارتجعها ضربت له مدة أخرى ؛
ولأن العين قد يشس من وطنه فلا فائدة فى رجعتة ، وهذا غير عاجز ورجعتة
دليل على رغبته فيها وإقلاعه عن الإضرار بها فافترقا .

ثم إن المولى إذا امتنع من الفينة والطلاق معاً وقام الحاكم مقامه فانه
لا يملك من الطلاق إلا واحدة ؛ لأن إيفاء الحق يحصل بها فلم يملك زيادة
عليها كما لم يملك الزيادة على وفاء الدين فى حق الممتنع .

وقال أحمد وأصحابه : ان الحاكم قائم مقامه فملك من الطلاق ما يملكه
فاذا رأى طلقها واحدة واذا رأى طلقها ثلاثا •

فرع وان انقضت المدة وهو محبوس بحق يمكن أدائه طولب
باليثية لأنه قادر على أداء ما عليه نحوها ، فان لم يفعل أخذ بالطلاق وان
كان الطريق مخوفا أو له عذر يمنعه فاء فيئة المعذور •

فان كان مغلوبا على عقله بجنون أو اغماء لم يطالب لأنه لا يصلح
للخطاب ولا يصح منه الجواب ، وتتأخر المطالبة الى حال القدوة وزوال العذر
ثم يطالب حينئذ ، وان كان مجبوبا وإقلنا : يصح ايلؤه فاء فيئة المعذور ،
فيقول : لو قدرت جامعتها ، فمتى قدر فلم يفعل أمر بالطلاق ، لأنه اذا وقف
وطولب بالفيئة وهو قادر عليها فلم يفعل أمر بالطلاق ؛ وهذا قول من يقول :
يوقف المولى ، لأن الله تعالى قال « فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان »
فاذا امتنع من أداء الواجب لها عليه فقد امتنع من الامسك بالمعروف ، فيؤمر
بالتسريح بالاحسان ، وان كان معذورا ففاء بلسانه ثم قدر على الوطء أمر
به ، فان فعل والا أمر بالطلاق وبهذا قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه •

وقال القاضى أبو بكر من أصحابه : اذا فاء بلسانه لم يطالب بالفيئة
مرة أخرى وخرج من الايلاء ، وهو قول الحسن وعكرمة والأوزاعي ؛ لأنه
فاء مرة فخرج من الايلاء ولم تلزمه فيئة ثانية ، كما لو فاء بالوطء •

وقال أبو حنيفة : تستأنف له مدة الايلاء ؛ لأنه وفاها حقها بما أمكنه
من الفيئة فلا يطالب الا بعد استئناف مدة الايلاء كما لو طلقها • دليلنا أنه
آخر حقها لعجزه عنه فاذا قدر عليه لزمه أن يوفيه اياه كالدين على المعسر اذا
قدر عليه • وما ذكره فليس بحقها ولا يزول الضرر عنها به ، وانما وعدها
بالوفاء ولزمها الصبر عليه ، وانكاره كالغريم المعسر •

فرع وليس على من فاء بلسانه كفاية ولا حنث لأنه لم يفعل
المحلف عليه ؛ وانما وعد بفعله فهو كمن عليه دين حلف أن لا يوفيه ثم
أعسر به فقال : متى قدرت وفيت •

إذا ثبت هذا فإنه إذا مضت المدة وبالمولى عذر يمنع الوطاء من مرض أو حبس بغير حق أو غيره لزمه أن يفيء بلسانه فيقول : متى قدرت جامعتهما ونحو هذا . ومن قال يفيء بلسانه إذا كان ذا عذر ابن مسعود وجابر بن زيد والنخعي والحسن والزهرى والثورى والأوزاعي وعكرمة وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال سعيد بن جبير : لا يكون النفي إلا بالجماع في حال العذر وغيره . وقال أبو ثور : إذا لم يقدر لم يوقف حتى يصح أو يضل أن كان غائباً ولا تلزمه الفية بلسانه لأن الضرر بترك الوطاء لا يزول بالقول . وقال بعض أصحابنا يحتاج أن يقول : قد ندمت على ما فعلت وإن قدرت وطلت .

ولنا أن القصد بالفية ترك ما قصده من الأضرار وقد ترك قصد الأضرار بما أتى به من الاعتذار ، والاعتذار بالقول يقوم مقام فعل القادر ، بدليل أن اشهاد الشفيع على الطلب بالشفعة عند العجز عن طلبها يقوم مقام طلبها في الحضور في إثباتها ، ولا يحتاج أن يقول : ندمت ، لأن الغرض أن يظهر رجوعه عن المقام على اليمين وقد حصل بظهور عزمه عليه .

وقال ابن قدامة وأبو الخطاب والقاضى أبو بكر من الحنابلة : إن فية المذخور أن يقول : فئت إليك ، وهو قول الثورى وأبى عبيد وأصحاب الرأي . وقال أبو ثور لا يلزمه الفية باللسان لأن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً ولا يفيدها فى شيء أن يعدها بالفعل عند القدرة ، وهذا خطأ لأن الإبانة عن القصد بترك الأضرار مع ما فيه من فوع اعتذار والاخبار بازالته للضرر عند امكانه ، كل ذلك يقوم مقام الفعل عند القادر عليه ، كما قلنا فى اشهاد الشفيع على الطلب بالشفعة عند العجز عن طلبها .

ونخلص من هذا أن كل عذر من فعله يمنع الوطاء لا يهمل ويؤمر بالطلاق ، لأن الامتناع بسبب منه ، فلا يسقط حكماً واجباً عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان انقضت المدة وهو غائب ، فان كان الطريق آمنا فلها ان توكل من يطالبه بالمسير اليها أو بحملها اليه أو بالطلاق ، وان كان الطريق غير آمن فإنة معذور الى أن يقدر ، فان لم يفعل أخذ بالطلاق .

فصل وان انقضت المدة وهو محرم قيل له : ان وطئت ففسد احرامك وان لم تطأ أخذت بالطلاق ، فان طلقها سقط حكم الإيلاء ، وان وطئها فقد أوفأها حقها وفسد نسكه ، وان لم يطأ ولم يطلق ففيه وجهان (أحدهما) يفتنع منه بفيئة معذور الى أن يتحلل ، لأنه غير قادر على الوطء فاشتبهه المريض والمحبوس (والثاني) لا يفتنع منه ، وهو ظاهر النص لأنه امتنع من الوطء بسبب من جهته .

فصل وان انقضت المدة وهو مظاهر قيل له : ان وطئت قبل التكفير تمت للظاهر ، وان لم تطأ أخذت بالطلاق . فان قال أمهلوني حتى أشترى رقبة أكفر بها أمهل ثلاثة أيام . وان قال أمهلوني حتى أكفر بالصيام لم يمهل ، لأن مدة الصيام تطول ، وان أراد أن يطأها قبل أن يكفر وفاتت المرأة : لا أمهلك من الوطء لآنى محرمة عليك فقد ذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايينى رحمه الله : أنه ليس لها أن تمتنع ، فان امتنعت سقط حقها من المطالبة ، كما تقول فيمن له دين على رجل فاحضر مالا فامتنع صاحب الحق من أخذه وقال : لا أخذه لأنه مقصوب أنه يلزمه أن يأخذه أو يبرئه من الدين ، وعندى أن لها أن تمتنع لأنه وطء محرم فجاز لها أن تمتنع منه كوطء الرجعية ، ويخالف صاحب الدين فانه يدعى أنه مقصوب والذي عليه الدين يدعى أنه ماله ، والظاهر معه ، فان اليد تدل على الملك ، وليس كذلك وطء المظاهر منها ، فانهما متفقان على تحريمه ، فنظيره من المال أن يتفقا على أنه مقصوب فلا يجيز صاحب الدين على أخذه .

فصل وان انقضت المدة فادعى أنه عاجز ولم يكن قد عرف حاله انه عنيق أو قادر ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو ظاهر النص أنه يقبل قوله لأن التعنين من الصيوب التي لا يقف عليها غيره فقبل قوله فيه مع اليمين ، فان حلف طولب بفيئة معذور أو يطلق (والوجه الثاني) أنه لا يقبل قوله لأنه متهم فعلى هذا يؤخذ بالطلاق .

فصل وان آلى الجبوب وقلنا : أنه يصح إيلؤه أو آلى وهو صحيح

الذكر وانقضت المدة وهو محبوب فاء فيئة معذور ، وهو ان يقول : لو قبرت فعلت فان لم يفىء اخذ بالطلاق .

فصل وان اختلف الزوجان في انقضاء المدة فادعت المرأة انقضائها وانكر الزوج فالقول قول الزوج ، لان الأصل انها لم تنقض ، ولان هذا اختلاف في وقت الإيلاء فكان القول فيه قوله ، وان اختلفا في الإصابة فادعى الزوج انه أصابها وانكرت المرأة فعلى ما ذكرناه في العنين) .

الشرح اذا انقضت المدة وهو محرم أو محبوس في حق عليه نظرت فان كان الطريق آمنا والحق الذي عليه يمكنه أدائه ؛ فان انقضت المدة وهو غائب فلها أن توكل من يطالبه بالمسير اليها أو يحملها هي اليه أو يأمره بأداء ماعليه ، فان لم يفعل أمر بالطلاق ، فان كان عاجزاً عن أدائه أو حبس ظلماً أمر بفيئة المعذور ؛ وان كان الطريق مخوفاً أو له عذر يمنعه فاء فيئة المعذور . وقد مضى مزيد ايضاح في الفصول قبله .

فرع سبق أن قلنا ان الامتناع بسبب منه لا يسقط حكماً واجباً عليه ، وجملة ذلك أن الاحرام والاعتكاف المنذور وكفارة الظهار كل أولئك لا يؤمر بالوطء فيه لأنه محرم عليه ، ولكن يؤمر بالطلاق . ووجه هذا أنه عاجز عن الوطء بأمر لا يمكنه الخروج منه فأشبهه المريض ؛ فان لم يطأها حين انقضاء المدة - لخوفه من فساد نسكه - لأنه اذا وطئها أوفأها حقها وارتكب اثم افساد نسكه ، أخذ بطلاقها ، فان لم يطلقها ولم يطأها ففيه وجهان :

(أحدهما) يكتفى منه بفيئة المعذور الى أن يتحلل فيكون كالمرضى .

(والثاني) لا يكتفى منه ، وهو ظاهر قوله في الأم حيث يقول : واذا آلى الرجل من امرأته ثم أحرم قيل له اذا مضت أربعة أشهر فان فئت فسد احرامك وخرجت من حكم الإيلاء ، وان لم تنقضى طلق عليك لأنك أحدثت منع الجماع على نفسك ، فان فئت فأنت عاص بالاصابة وأنت مظاهر ؛ وليس لك أن تطأ قبل الكفارة ، وان لم تنقضى فطلق أو يطلق عليك ؛ وهكذا لو طاهر ثم آلى لأن ذلك كله جاء منه لا منها ولم تحرم عليه بالظهار حرمة الأجنبية .

فرع المظاهر اذا انقضت مدته يقال له : اما أن تكفر وتنفى واما أن تطلق . فان قال أهملوني حتى أطلب رقبة أو أطمع ، فان علم أنه قادر على التكفير في الحال وانما يقصد الماطلة والمدافعة والتأخير لم يمهل ؛ لأن الحق حال عليه ، وانما يمهل للحاجة ولا حاجة ، وان لم يعلم ذلك أمهل ثلاثة أيام لأنها قريبة ؛ ولا يزداد على ذلك ؛ وان كان فرضه الصيام فطلب الامهال ليصوم شهرين متتابعين لم يمهل لأنه كثير ، فان أراد أن يجامعها كان لها أن لا تمكنه من نفسها لأن هذا الوطء محرم عليهما ، وهذا هو اختيار الشيخ أبي اسحاق الشيرازي هنا واختيار ابن قدامة من الحنابلة .

وذكر الشيخ أبو حامد الاسفراييني وبعض أصحاب الامام أحمد أنه يلزمها التمكين ؛ وان امتنعت سقط حقها ، لأن حقها في الوطء وقد بدله ، ومتى وطئها فقد وفاها حقها والتحریم عليه دونها كمن له على آخر دين فأحضره له فأبى أخذه لأنه مغضوب ؛ فهو بين أمرين اما أن يأخذه وفاء لدينه واما أن يقبله من الدين ولنا أنه وطء حرام فلا يلزم التمكين منه كالوطء في الحيض والنفاس . وهذا بخلاف الدين ، فان المال ملك من في حوزته ومن يده عليه ، فكان الحكم الظاهر أن المال ماله ؛ وفارق الظهار فانهما مشتركان في الاثم ، ولا نسلم كون التحريم عليه دونها ؛ فان الوطء متى حرم على أحدهما حرم على الآخر لكونه فعلا واحداً ولو جاز اختصاص أحدهما بالتحريم لاختصت المرأة بتحريم الوطء في الحيض والنفاس ؛ وأحرماها وصيامها لاختصاصها بسببه .

ويتخرج على ذلك أنه يمكنه أن يفى بلسانه فيئة المذدور ويمهل حتى يصوم ، كقولنا في المحرم على أحد الوجهين . وهذا ما اخترته على أصل المذهب ، وهذا أولى من ايقاع الطلاق عليه فقد تكون الثالثة فتين منه ؛ وان كان المنصوص أنها تطلق عليه ان لم يطلقها .

فرع مضى في الفصل قبله قولنا اذا انقضت المدة فادعى عجزه عن الوطء وقلنا لا تسمع دعواه كما لا تسمع دعواها ، ونقول هنا انه اذا لم تكن حاله معروفة لنا من عنة أو قدرة فقيه وجهان : (أحدهما) تسمع

دعواه ويقبل قوله ؛ لأن التعنين من العيوب التى لا يقف عليها غيره ؛ وهذا هو ظاهر قوله فى الأم ، وقد نص الشافعى أن لها أن نسأل الحاكم فيضرب له مدة العنة وقدرها سنة ، إلا أن يطلقها بعد الأشهر الأربعة •

(والوجه الثانى) لا يقبل قوله لأنه متهم فى دعوى ما يستقط عنه حقاً توجه عليه الطلب به والأصل سلامته منه فيؤخذ بالطلاق •

فرع ان ادعت أنه قد أصابها مرة وأنكر ذلك ثم يكن لها المطالبة بضرب مدة العنة لاعترافها بعدم عنته والقول قوله فى عدم الإصابة •

مسألة قال الشافعى رضى الله عنه : إذا آلى الخصى غير المحبوب من امرأته فهو كغير الخصى ؛ وهكذا لو كان مجبواً قد بقى له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير الخصى فى جميع أحكامه • وإذا آلى الخصى المحبوب من امرأته قيل له : فىء بلسانه لا شئ عليه غيره لأنه ممن لا يجامع مثله ، وإنما الفىء الجماع وهو ممن لا جماع عليه •

قال : ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها ثم خصى ولم يجب كان كالفحل ، ولوجب كان لها الخيار فى مكانها فى المقام معه أو فراقه ؛ فان اختارت المقام معه قيل له : اذا طلبت الوقف ففىء بلسانك لأنه ممن لا يجامع •

قال الربيع : ان اختارت فراقه فالذى أعرف للشافعى أنه يفرق بينهما ، وان اختارت المقام معه فالذى أعرف للشافعى أن امرأة العيين اذا اختارت المقام معه بعد الأجل انه لا يكون لها خيار ثانية والمحبوب عندى مثله •

مسألة اذا اختلف الزوجان فى انقضاء المدة فالقول قوله مع يمينه؛ وإنما كان كذلك لأن الاختلاف فى مضى المدة يتبنى على الخلاف فى وقت يمينه ، فانهما لو اتفقا على وقت اليمين حسب من ذلك الوقت ، فعلم هل انقضت المدة أم لا ؟ وزال الخلاف ، أما اذا اختلفا فى وقت اليمين فقال حلفت

في غرة رمضان ، وقالت بل حلفت في غرة شعبان فالقول قوله لأنه صدر من جهته ، وهو أعلم به فكان القول قوله فيه ؛ كما لو اختلفا في أصل الإيلاء ؛ ولأن الأصل عدم الحلف في غرة شعبان فكان قوله في نفيه موافقاً للأصل مع يمينه ، وبهذا قال الخرقي من الحنابلة ؛ وقال القاضي : أبو بكر منهم لا يمين عليه . دليلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « اليمين على المدعى » ولأنه حق لأدمى يجوز بذله فيستحلف فيه كالديون .

ولو وقضاه بعد الأربعة الأشهر فقال قد أصبتها ، فإن كانت ثيباً كان القول قوله مع يمينه ؛ لأن الأصل بقاء النكاح والمرأة تدعى ما يلزمه بعد رفعه ؛ وهو يدعى ما يوافق الأصل ويبقيه ، فكان القول قوله ؛ كما لو ادعى الوطء في العنة ولأن هذا أمر خفى ولا يعلم إلا من جهته فقبل قوله فيه كقول المرأة في حيضها وتلزمه اليمين ؛ لأن ما تدعيه المرأة محتمل فوجب نفيه باليمين ونص أحمد في رواية الأثرم أنه لا يلزمه يمين لأنه لا يقضى فيه بالنكول ، وهذا اختيار أبي بكر من أصحاب أحمد .

أما إن كانت بكراً واختلفا في الإصابة أريت النساء الثقات ، فإن شهدن بشوبتها فالقول قوله ، وإن شهدن بىكارتها فالقول قولها ؛ لأنه لو وطئها زالت بكارتها ، فإن قلنا إن النساء الثقات بمثابة البينة فلا يميز ؛ لأن من شهدت له البينة فلا يمين عليه .

فلو كانت هذه المرأة غير مدخول بها فادعى أنه أصابها وكذبت ثم طلقها وأراد رجعتها كان القول قولها ، فنقل إقوله في الإصابة في الإيلاء ولا تقبله في اثبات الرجعة له ، كما مضى في الرجعة ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الظهار

الظهار محرم لقوله عز وجل «والذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ، وأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا » ويصح ذلك من كل زوج مكلف لقوله عز وجل «والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة » ولأنه قول يختص به النكاح فصح من كل زوج مكلف كالطلاق ، ولا يصح من السيد في أمته لقوله عز وجل «والذين يظاهرون من نسائهم » فخص به الأزواج ، لأن الظهار كان طلاقا في النساء في الجاهلية فنسخ حكمه وبقي محله .

الشرح الظهار مشتق من الظهر وكل مركوب يقال له ظهر قال ابن قتيبة : وإنما خصوا الظهر بالتحريم دون سائر الأعضاء لأنه موضع الركوب والمرأة مركوبة إذا غشيت ؛ فكأنه أراد بقوله : أنت على كظهر أمي ، ركوبك للنكاح على حرام كركوب أمي للنكاح ؛ وهو استعارة وكناية عن الجماع . وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف « يظاهرون » بفتح الياء وتشديد الظاء وألف وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وعاصم وزيد بن حبيش « يظاهرون » بضم الياء وتخفيف الظاء وألف وهاء « يظهرون » بحذف الألف وتشديد الهاء والطاء وفتح الياء ، وقرأ أبو العالية وعاصم وزيد بن حبيش (يظاهرون) بضم الياء وتخفيف الظاء وألف وهاء مكسورة . وفي قراءة أبي « يتظاهرون » وهي معنى قراءة ابن عامر وحمزة .

قال القرطبي وذكر الظهر كناية عن معنى الركوب ؛ والآدمية إنما يركب بطنها ، ولكن كنى عنه بالظهر عن الركوب اهـ .

قلت : وقد علم الله من أمر الناس وأجناسهم وألوانهم وعاداتهم وتقاليدهم ما هو أعم في مفهومه ، وأشمل في مضمونه ؛ فلا يخلو أن تكون عادة بعض

القبائل العربية أو كانت العرب كلها في زمن سابق يأتون النساء بهذه الطريقة . يدل على ذلك قوله تعالى « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » فهذا الحوار حول هذه الطريقة يدل على شيوعها وانتشارها ، وفي عصرنا هذا عرفنا أن أمم الأرض في أوروبا وأمريكا وأكثر شعوب آسيا وأفريقيا يركبون ظهور النساء عند اتیانهن . ومعنى أنت محرمة لا يجعل لى ركوبك ، وحقيقة الظهار تشبيهه ظهر بظهر ، والموجب للحكم منه هو تشبيهه بظهر محلل بظهر محرم .

قال الشافعى رضى الله عنه : سمعت من أرمى من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاثة : الظهار والايلاء والطلاق ، فأقر الله تعالى الطلاق وحكم في الايلاء بأن أمهل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن يضىء أو يطلق ، وحكم في الظهار بالكفارة ، فإن تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو متظاهر ، وإذا طلقها فكان لا يملك رجعتها في العدة ثم تظاهر منها لم يلزمه الظهار .

ثم قال : وإذا تظاهر من أمته أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه الظهار ، لأن الله عز وجل يقول « والذين يظاهرون من نساءهم » وليست من نساءه ، فلو آلى من أمته لم يلزمه الايلاء ، وكذلك قال « والذين يرمون أزواجهم » وليست من الأزواج فلو رماها لم يلتعن ، لأننا غقلنا عن الله عز وجل أنها ليست من نساءنا ، وإنما نساؤنا أزواجنا ، ولو جاز أن يلزم واحدا من هذه الأحكام لزمها كلها لأن ذكر الله عز وجل لها واحد . اهـ

فكل زوج يجوز طلاقه يجوز ظهاره . ومنه الذمى خلافا لأبى حنيفة ومالك وهذا مبنى على أصل عندهم أن أنكحة الكفار فاسدة الأصل فلا يتعلق بها حكم طلاق ولا ظهار ، وقد استدلووا بقوله تعالى « منكم » يعنى من المسلمين ، وهذا يقتضى خروج الذمى من الخطاب ، وقد اعترضنا عليهم بأن هذا استدلال بدليل الخطاب ، وليس حجة في اخراج الذمى .

قال أبو حنيفة ومالك : لا تصح منه الكفارة التى هى رافعة للحرمة فلا يصح منه التحريم . ودليل أن الكفارة لا تصح منه انها عبادة تقتقر الى

النية فلا تصح منه كسائر العبادات . وهذا غير صحيح ؛ لأن من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم وبهذا قال أحمد وأصحابه كافة . فأما ما ذكره المالكية والحنفية فيبطل بكفارة الصيد اذا قتله في الحرم ، وكذلك الحد يقام عليه ، لا يصح منه الصوم . فلا تمتنع صحة الظهار بامتناع بعض أنواع الكفارة ولا نسلم أن التكفير لا يصح منه ؛ فانه يصح منه العتق والاطعام ، وانما كما في حق العبد ، والنية معتبرة في تعيين الفعل للكفارة فلا يمتنع ذلك في حق الذمي ؛ كالنية في كنيات الطلاق ، والظهار يلزم في كل زوجة مدخول بها أو غير مدخول بها من زوج يجوز طلاقه ، وعند مالك : ومن يجوز له وطؤها من امائه اذا ظاهر منهن لزمه الظهار فيهن . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لا يلزمه .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : وهي مسألة عسيرة جداً علينا ، لأن مالكا يقول اذا قال لأمتي : أنت علي حرام لا يلزم ، فكيف يبطل فيها صريح التحريم وتصح كنياته . ثم قال : ولكن تدخل الأمة في عموم قوله : من نسائهم . وقال عطاء : عليه نصف كفارة حرة ، لأن الأمة على النصف من الحرية ، وليس عليه دليل ؛ والصحيح أنه ليس بظهار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال : أنت علي كظهر أمي فهو ظهار ، وان قال أنت علي كظهر جدتي فهو ظهار ، لأن الجدة من الأمهات ، ولأنها كالأم في التحريم ، وان قال أنت علي كظهر أبي لم يكن ظهاراً ، لأنه ليس بمحل الاستمتاع فلم يصر بالتشبيه به مظاهراً كالبهيمة . وان قال : أنت علي كظهر اختي أو عمتي ففيه قولان :

قال في القديم ليس بظهار ؛ لأن الله تعالى نص على الأمهات وهن الأصل في التحريم وغيرهن فرع لهن دونهن ، فلم يلحق بهن في الظهار .

وقال في الجديد : هو ظهار ؛ وهو الصحيح ، لأنها محرمة بالقسربة على التأييد فاشبهت الأم ، وان شبهها بمحرمة من غير ذوات المحارم نظرت ، فان كانت امرأة حلت له حرمت عليه كالملاعة والأم من الرضاع وحليلة الأب بمد ولادته أو محرمة تحل له في الثاني ، كاخت زوجته وخالتها وعمتها . لم يكن

ظهاراً لأنهن دون الأم في التحريم ، وإن لم تحل له قط ، ولا تحل له في الثاني
كحيلة الأب قبل ولادته ، فعلى القولين في ثبوت المحارم) .

الشرح في هذا الفصل أمور (أحدها) أنه إذا قال لزوجته : أنت
على كظهر أمي فهو ظهار ، لأنه شبه امرأته بمن أحرم عليه على التأييد ، وهذا
التشبيه بظهر أمه يعد ظهاراً بالاجتماع .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن صريح الظهار أن يقول : أنت
على كظهر أمي (ثانيها) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه من ذوى رحمه ،
فإن شبهها بجده فهو ظهار صريح عند الشافعي قولاً واحداً ، وبه قال أحمد
ومالك وأصحاب الرأي وغيرهم ، وإن شبهها بظهر أخته أو عمته أو خالتها
كان ظهاراً في قوله الجديد ، وفي قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطاء
وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهرى والثوري والأوزاعي ومالك
واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وأحمد ، وقال الشافعي في القديم : لا يكون
الظهار إلا بأم أو جدة لأنها أم أيضاً لأن اللفظ الذي ورد به القرآن مختص
بالأم ، فإذا عدل عنه لم يتعلق به ما ألوجه الله تعالى فيه .

ولنا أنهم محرمات بالقربة فأشبهن الأم ، وحصول الزور والمنكر واقع
وموجود في مسألتنا فجري مجراه ، وتعلق الحكم بالأم لا يمنع ثبوت الحكم
في غيرها إذا كانت مثلاً .

(ثالثها) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأييد سوى الأقارب
والأمهات المرضعات والأخوات من الرضاعة وحلائل الآباء والأبناء وأمهات
النساء . فقد قال الربيع بن سليمان في الأم : فإن قال أنت على كظهر أجنبية
لم يكن مظاهراً من قبل أن الأجنبية — وإن كانت في هذا الوقت محرمة —
فهي تحل له لو تزوجها والأم لم تكن حلالاً له قط ولا تكون حلالاً أبداً .

فإن قال أنت على كظهر أختي من الرضاعة — فإن كانت قد ولدت قبل
أن ترضعه أمها فقد كانت قبل أن يكون الرضاع حلالاً له ولا يكون مظاهراً
بها ، وليست مثل الأخت من النسب التي لم تكن حلالاً قط له ، وهذه قد

كانت حلالاً له قبل أن ترضعه أمها ، فإن كانت أمها قد أرضعته قبل أن تلدها فهذه لم تكن قط حلالاً له في حين ؛ لأنها ولدتها بعد أن صار ابنها من الرضاعة ، وكذلك امرأة أبيه ، فإذا قال الرجل لامرأته : أنت على كظهر امرأة أبي - فإن كان أبوه قد تزوجها قبل أن يولد فهو مظاهر من قبل أنها لم تكن حلالاً قط ، ولم يولد إلا وهي حرام عليه ؛ وإن كان قد ولد قبل أن يتزوجها أبوه فقد كانت في حين حلالاً له فلا يكون بهذا متظاهراً . قال الشافعي رحمه الله : وإن قال أنت على كظهر امرأة ابني أو امرأة أبي أو امرأة رجل سواه أو امرأة لا عنها أو امرأة طلقها ثلاثاً لم يكن ظهاراً من قبل أن هؤلاء قد كن وهن يحللن له أ هـ .

وقال أحمد وأصحابه في الأمهات المرضعات والأخوات من الرضاعة وحلائل الآباء والأبناء وأمهات النساء أنه ظهار في كل أولئك ولم يفرق ، أما إذا شبهها بظهر من تحرم عليه تحريماً مؤقتاً كأخت امرأته وعمتها أو الأجنبية فإنه ليس بظهار قولاً واحداً ؛ وعند أحمد روايتان - أحدهما أنه ظهار - وهو اختيار الخرقى وقول أصحاب مالك ، ووجه كونه ليس بظهاراً أنها غير محرمة على التأييد فلا يكون التشبيه بها ظهاراً كالحائض والمحرمة من نسائه ، ووجه كونه ظهاراً عند القائلين به أنه شبهها بمحرمة فأشبه ما لو شبهها بالأم ؛ ولأن مجرد قوله أنت على حرام ظهار إذا قوى به الظهار ، والتشبيه بالمحرمة تحريم فصار ظهاراً .

فرع وإن شبهها بظهر أبيه أو بظهر غيره من الرجال أو قال : أنت على كظهر البهيمة ، أو أنت على كالميتة ، فليس بظهار قولاً واحداً . وفي ذلك كله عند أحمد بن حنبل روايتان ؛ أحدهما ظهار . قال الميموني قلت لأحمد : إن ظاهر من ظهر الرجل ؟ قال فظهر الرجل حرام يكون ظهاراً ، وبهذا قال ابن القاسم صاحب مالك فيما إذا قال : أنت على كظهر أبي وروى ذلك عن جابر بن زيد والثانية ليس بظهار ، وهو قول أكثر العلماء لأنه تشبيه بما ليس بمحل للاستمتاع ؛ أشبه ما لو قال : أنت على كمال زيد وهل فيه كفارة ؟ ليس فيه كفارة عندنا وجهاً واحداً ، لأن الكفارة لا تكون إلا من

ظهار وهو لم يظاهر ، وعلى روايتين عند أحمد ؛ أحدهما فيه كفارة لأنه نوع تحریم ، فأشبه ما لو حرم ماله ؛ والثانية ليس فيه شيء .

نقل ابن القاسم عن أحمد فيمن شبه امرأته بظهر الرجل لا يكون ظهاراً قال : ولم أره يلزمه فيه شيء وذلك لأنه تشبيه لامرأته بما ليس بمحل للاستمتاع أشبه التشبيه بمال غيره ؛ وقد مر في كتاب الطلاق حكم من قال لامرأته أنت على كالميتة والدم ان فوى به الطلاق أو فوى به الظهار ، وفيه وجان (أحدهما) ظهار وهو إحدى الروايتين عن أحمد . (والثاني) هو يمين ، وهو الرواية الأخرى لأحمد قال ابن قدامة : ولم يتحقق عندي معنى الظهار واليمين .

قال القرطبي من المالكية : ان شبه امرأته بأجنبية فان ذكر الظهر كان ظهاراً حملاً على الأول ؛ وان لم يذكر الظهر — فاختلف فيه علماؤنا — فمنهم من قال يكون ظهاراً ، ومنهم من قال يكون طلاقاً . وقال أبو حنيفة والشافعي لا يكون شيئاً . انتهى .

ثم نقل قول ابن العربي في أنه تشبيه محلل بمحرم فكان مقيداً بحكمه بالظهر ، لأن الأسماء بمعانيها عندهم ؛ وعند الشافعية بالفاظها ، على أن الخلاف في الظهار بالأجنبية قوى عند المالكية ، فمنهم من لا يرى الظهار إلا بذوات المحارم خاصة ولا يرى الظهار بغيرهن ؛ ومنهم من لا يجعله شيئاً ، ومنهم من يجعله في الأجنبية طلاقاً ؛ وهو عند مالك اذا قال كظهر ابني أو غلامي أو كظهر زيد أو كظهر أجنبية ظهار ؛ ولا يحل له وطؤها في حين يمينه ؛ وقد روى عنه أيضاً أن الظهار بغير ذوات المحارم ليس بشيء كما قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال الأوزاعي : لو قال أنت على كظهر فلان فهو يمين يكفرها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال أنت عندي أو أنت مني أو أنت معي كظهر أمي فهو ظهار لأنه يفيد ما يفيد قوله أنت على كظهر أمي ، وان شبهها بعضو من أعضاء

الأم غير الظهر بان قال أنت على كفرج أمي أو كيدها أو كرأسها فالمنصوص انه
ظهار ومن اصحابنا من جعلها على قولين قياساً على من شبهها بذات رحم محرم
سنة غير الأم ، والصحيح انه ظهار قولاً واحداً لأن غير الظهر كالظهار في التحريم
رغم الأم دون الأم في التحريم .

وان قال أنت على كبدن أمي فهو ظهار لأنه يدخل الظهر فيه ، وان قال
أنت على كروح أمي ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) انه ظهار لأنه يعبر به عن العجم
(والثاني) انه كناية لأنه يحتمل انها كالروح في الكرامة فلم يكن ظهاراً من غير
نية (والثالث) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة انه ليس بصريح ولا كناية ،
لأن الروح ليس من الأعيان التي يقع بها التشبيه .

وان شبه عضواً من زوجته بظهر أمه بان قال رأسك أو يدك على كظهر أمي
فهو ظهار ، لأنه قول يوجب تحريم الزوجة ، فجاز تعليقه على يدها ورأسها
كالطلاق ، وعلى قول ذلك القائل يجب أن يكون ههنا قول آخر انه ليس
بظهار .

فصل وان قال : أنت على كأمي أو مثل أمي لم يكن ظهاراً إلا
بالنية ، لأنه يحتمل انها كالأم في التحريم أو في الكرامة فلم يجعل ظهاراً من
غير نية كالكنائيات في الطلاق .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : والظهار أن يقول الرجل
لامرأته : أنت على كظهر أمي ؛ فإذا قال لها : أنت مني كظهر أمي أو أنت
معي أو ما أشبه هذا كظهر أمي فهو ظهار ، وكذلك لو قال لها : فرجك أو
رأسك أو بدنك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك على كظهر أمي كان
ظهاراً ، وكذلك لو قال : أنت أو بدنك على كظهر أمي أو كبدن أمي أو كرأس
أمي أو كيدها أو كرجلها كان هذا ظهاراً لأن التلذذ بكل أمه محرم عليه
كتحريم التلذذ بظهرها هـ .

وجملة ذلك أنه اذا قال أنت عندي أو معي كظهر أمي كان ظهاراً بمنزلة
على لأن هذه الألفاظ في معناه . وان قال : جملتك أو بدنك أو جسمك
أو ذاتك أو كلك على كظهر أمي لأنه أشار إليها فهو كقوله : أنت . وان
قال : أنت كظهر أمي كان ظهاراً لأنه أتى بما يقتضي تحريمها عليه فأنصرف
الحكم اليه ؛ كما لو قال : أنت طالق .

وذهب بعض أصحابنا الى جعلها على قولين (أحدهما) هذا (والثاني)
ليس بظهار لأنه ليس فيه ما يدل على أن ذلك في حقه قياساً على من شبهها
بذات رحم محرم منه غير الأم ، وليس بصحيح •

وان قال : أنت على كروح أمي ففيه ثلاثة أوجه ذكرها المصنف ، ويمكن
أن تلحق بالروح قوله أنت على كأمي أو مثل أمي ؛ فانه اذا نوى به الظهار
فهو ظهار في قول عامة العلماء منهم أبو حنيفة وصاحباہ والشافعي وأسحاق
وأحمد بن حنبل وان نوى به الكرامة والمعزة والتوقير ، أو أنها مثلها في
الصفة فليس بظهار والقول قوله في نيته •

وقال أبو بكر من الحنابلة ان أطلق فهو صريح في الظهار ؛ وهذا أحد
الوجوه الثلاثة في الروح عندنا ، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن • وقال
ابن أبي موسى فيه روايتان عن أحمد أظهرهما أنه ليس بظهار حتى ينويه ،
وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ، لأن هذا اللفظ يستعمل في الكراهة فلم
ينصرف اليه بغير نية ككنايات الطلاق •

ووجه الأول أنه شبه امرأته بجملة أمه فكان مشبهاً لها بظهرها فيثبت
الظهار كما لو شبهها به منفرداً • والذي يصح عندي أنه ان وجدت قرينة
تدل على الظهار مثل أن يخرج مخرج الحلف « كقوله ان فعلت كذا فأنت
على كزوج أمي ، أو قال ذلك حال الخصومة والغضب فهو ظهار ، لأنه اذا
خرج مخرج الحلف فالحلف يراد للامتناع من شيء أو الحث عليه ، وانما
يحصل ذلك بتحريمها عليه ، ولأن كونها مثل أمه في صلتها أو كرامتها لا يتعلق
على شرط فيدل على أنه انما أراد الظهار ، ووقوع ذلك في حال الخصومة
والغضب دليل على أنه أراد به ما يتعلق بأذاها ويوجب اجتنابها وهو
الظهار • وان عدم هذا فليس بظهار لأنه محتمل لغير الظهار احتمالاً كثيراً •
فلا يتعين الظهار فيه بغير دليل •

وأما قوله : أنت على كأمي فالمرجع الى نيته ، فان قال نويت ظهاراً كان
ظهاراً وان قال نويت شيئاً آخر فالقول قوله ، وقال أبو ثور : لو قال أنت

على كأمى أو قال : أنت أمى أو امرأتى أمى مع الدليل النصارف له الى الظهار
كان ظهاراً ، أما بنية أو ما يقوم مقامها .

وان قال أمى امرأتى أو مثل امرأتى لم يكن ظهاراً لأنه تشبيه لأمه
ووصف لها وليس بوصف لامراته ، قال الشافعى وإذا قال الرجل لامراته
أنت على أو عندى كأمى أو أنت مثل أمى أو أنت عدل أمى وأراد فى الكرامة
فلا ظهار ، وان أراد ظهاراً فهو ظهار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال أنت طالق ونوى به الظهار لم يكن ظهاراً ، وان قالت
أنت على كظهر أمى ونوى به الطلاق لم يكن طلاقاً ، لأن كل واحد منهما صريح
فى موجه فى الزوجية فلا ينصرف عن موجه بالنية ، وان قال أنت طالق كظهر
أمى ولم ينو شيئاً وقع الطلاق بقوله أنت طالق ويلغى قوله كظهر أمى ، لأنه
ليس معه ما يصح به ظهاراً وهو قوله أنت على أو منى أو معى أو عندى ،
فيصير كما لو قال ابتداء كظهر أمى . وان قال أردت أنت طالق طلاقاً يستمر
نما يحرم الظهار وقع الطلاق وكان قوله كظهر أمى تأكيداً . وان قال أردت أنت
طالق وأنت على كظهر أمى ، فان كان الطلاق رجعياً صار مطلقاً ومظاهراً ،
وان كانت بائناً وقع الطلاق ولم يصح الظهار ، لأن الظهار يلحق الرجعية لأن
يلحق البائن . وان قال أنت على حرام كظهر أمى ولم ينو شيئاً فهو ظهار لأنه
أنى بصريحه وأكده بلفظ التحريم ، وان نوى به الطلاق فقد روى الربيع أنه
نحلاق ، ورواه فى بعض نسخ المزنى أنه ظهار ، وبه قال بعض أصحابنا ، لأن
ذكر الظهار قرينة ظاهرة ونية الطلاق قرينة خفية ، فقدمت القرينة الظاهرة
على القرينة الخفية والصحيح أنه طلاق .

وأما الظهار فهو غلط وقع فى بعض النسخ ، لأن التحريم كناية فى الطلاق
والكناية مع النية كالصريح ، فصار كما لو قال أنت طالق كظهر أمى ، وان قال
أردت الطلاق والظهار - فان كان الطلاق رجعياً - صار مطلقاً ومظاهراً ،
وان كان الطلاق بائناً صح الطلاق ولم يصح الظهار لما ذكرناه فيما تقدم ، وعلى
ذهب ذلك القائل هو مظاهر ، لأن القرينة مقدمة ، وان قال أردت تحريم
عينها وجبت كفارة بمن وعلى قول ذلك القائل هو مظاهر .

الشرح الأحكام : اذا طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً ، وان ظاهر يريد
طلاقاً كان ظهاراً لأن كل لفظ منهما صريح فى موجه ، أما اذا خلط فى عبارته

بينهما فقال أنت طالق كظهر أمي ، ولم ينو شيئاً منهما وقع الطلاق وسقط
الظهار لأنه أتى بصريح الطلاق أولاً وجعل قوله كظهر أمي صفة له ؛ ولأنه
لم يصف الظهار إلى نفسه بحرف من حروف الظهار ، كقوله على أو مني
أو معي أو عندي لأنه لو قال ابتداء كظهر أمي فانه ليس ظهاراً لافتقاره إلى
ضميره المجرور المتعلق به صريح الظهار لكونه أطلق اللفظ بغير متعلقه ،
فإن نوى بقوله كظهر أمي تأكيد الطلاق لم يكن ظهاراً كما لو أطلق ، وإن
نوى به الظهار وكان الطلاق بائناً فهو كالظهار من الأجنبية لأنه أتى به بينوتها
بالطلاق ، وإن كان رجعيّاً كان ظهاراً صحيحاً ، لأن الظهار يلحق الرجعية
ولا يلحق البينة ؛ هذا مذهبنا وبه قال أحمد وأصحابه . قال ابن قدامة :
لأنه أتى بلفظ الظهار فيمن هي زوجة اهـ .

وإن قال أنت على كظهر أمي طالق وقع الظهار والطلاق معاً ، سواء
كان الطلاق بائناً أو رجعيّاً لأن الظهار سبق الطلاق .

قال الشافعي في الأم : وإذا قال أنت على كظهر أمي يريد طلاقاً واحداً
أو ثلاثاً أو طلاقاً بلا نية عدد لم يكن طلاقاً لما وصفت من حكم الله عز وجل
في الظهار ، وإن بينا في حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا
ما يشبه الطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى فيه نص ولا لرسوله صلى الله
عليه وسلم ، وما كان خارجاً من هذا ما يشبه الطلاق فانما يكون قياساً
على الطلاق .

وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كظهر أمي يريد الظهار فهي طالق
ولا ظهار عليه لأنه صرح بالطلاق ولم يكن لكظهر أمي معنى إلا أنك حرام
بالطلاق وكظهر أمي محال لا معنى له فلزمه الطلاق وسقط الظهار اهـ .

فرع وإن قال : أنت على حرام ونوى الطلاق والظهار معاً ،
فإن كان الطلاق رجعيّاً كان طلاقاً وظهاراً ، وإن كان بائناً وقع الطلاق وسقط
الظهار ، وقال أصحاب أحمد : إن قال أنت على حرام ونوى الطلاق والظهار
معاً كان ظهاراً ولم يكن طلاقاً ، لأن اللفظ الواحد لا يكون ظهاراً وطلاقاً ،
والظهار أولى بهذا اللفظ فينصرف إليه .

ولأصحابنا وجهان أولهما يقال له : اختر أيهما شئت ، والثاني ان قال أردت الظهار والطلاق كان ظهاراً لأنه بدأ به فيكون ذلك اختياراً له ويلزمه ما بدأ به •

ولنا أن الحرام كناية في الطلاق ، فإذا لم ينو الطلاق وأراد تحريم عينها كان عليه كفارة يمين ، وقد مضى حكم ذلك في كنايات الطلاق •

وقال الحنابلة : إذا أتى بلفظ الحرام بنوى الظهار كان ظهاراً وليس بطلاق لأنه زاحمت نيته نية الظهار وتعذر الجمع والظهار أولى بهذه اللفظة لأن معناه واحد وهو التحريم فيجب أن يغلب ما هو الأولى ، أما الطلاق فهو من الاطلاق وهو حل قيد النكاح ، وإنما التحريم حكم له في بعض أحواله وقد ينفك عنه ، فإن الرجعية مطلقة مباحة ، وأما التخيير فلا يصح لأن هذه اللفظة قد ثبت حكمها حين لفظ بها لكونه أهلاً والمحل قابلاً ، وهذا القول يوافق ما رواه المزني في بعض نسخه من المختصر •

وقال الشافعي رضي الله عنه : وإن قال لامرأته أنت على حرام كظهر أمي يريد الطلاق فهو طلاق ، وإن لم يرد الطلاق فهو متظاهر ، وهذه هي رواية الربيع وقد روى المزني في بعض النسخ « فهو ظهار » •

والقول الفصل في هذا أنه إذا قال أنت على حرام كظهر أمي ولم ينو شيئاً فهو ظهار ؛ لأنه أتى بصريحه ، وكان لفظ التحريم تأكيداً له ، وإن نوى به الطلاق كان طلاقاً في أصح القولين ، ووجه القائلين بأنه ظهار أن النية هنا قرينة خفية وأن لفظ الظهار قرينة جلية ، ومن ثم تقدم القرينة الجلية على الخفية ، وقد غلط أصحابنا بعض نسخ المزني المذكور فيها الظهار ؛ لأن الأصل عندنا أن التحريم كناية في الطلاق خلافاً للحنابلة فأنهم يجعلونه كناية في الظهار كما قدمنا ، والكناية مع النية تجرى مجرى الصريح بلا مرأى ، فصار كما لو قال : أنت طالق كظهر أمي سواء بسواء •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويصح الظهار مؤقتاً ، وهو أن يقول أنت على كظهر أمي يوماً أو شهراً ، نص عليه في الأم . وقال في اختلاف العراقيين لا يصير مظاهراً لأنه لو شبهها بمن تحرم إلى وقت لم يصير مظاهراً ، فكذا إذا شبهها بأمه إلى وقت ، والصحيح هو الأول لما روى سلمة بن صخر قال « كنت أمراً أصيب من النساء مالا يصيب غيرة » فلما دخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امرأتي شيئاً يتتابع بي حتى أصبح فظاهرت منها حتى ينسلخ رمضان ، فبينما هي تحدثني ذات ليلة وتكشف لي منها شيء فلم البث أن تزوت عليها فانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته ، فقال « حرر رقبة » ولأن الحكم إنما يتعلق بالظهار لقوله والنكر الزور وذلك موجود في الوقت .

فصل ويجوز تعليقه بشرط كدخول الدار ومشية زيد لأنه قول واجب تحريم الزوجة فجاز تعليقه بالشرط كالطلاق ، وإن قال إن تظاهرت عن فلانة فانت على كظهر أمي ، فتزوج فلانة وتظاهر منها صار مظاهراً من زوجة لأنه قد وجد شرط ظهارها .

وإن قال : إن تظاهرت من فلانة الأجنبية فانت على كظهر أمي ، ثم تزوج فلانة وظاهر منها فيه وجهان (أحدهما) لا يصير مظاهراً من الزوجة لأنه شرط أن يظهر من الأجنبية . والشرط لم يوجد فصار كما لو قال إن تظاهرت من فلانة وهي أجنبية فانت على كظهر أمي ثم تزوجها وظاهر منها (والثاني) يصير مظاهراً منها لأنه علق ظهارها بعينها ووصفها بصفة ، والحكم إذا تعلق بعين على صفة كانت الصفة تعريفاً لا شرطاً . كما لو قال والله لا دخلت دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها فإنه يحنث وإن لم تكن ملك زيد .

فصل وإن قالت الزوجة لزوجها أنت على كظهر أبي وأنا عليك كظهر أمك لم يلزمها شيء لأنه قول يوجب تحريماً في الزوجية بملك الزوج رفعه واختص به الرجل كالطلاق .

الشرح حديث سلمة بن صخر أورده المصنف مختصراً ، وقد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن أخرجه الحاكم وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ، وقد أعله عبد الحق بالانقطاع . وإن سليمان بن يسار لم يدرك سلمة وقد حكى ذلك الترمذي عن البخاري .

ثم إن في اسناده أيضاً محمد بن اسحاق وفيه مقال معروف . ولفظ

الحديث عن سلمة بن صخر رضى الله عنه قال : كنت امراً وقد أوتيت من جماع النساء ما لم يوت غيرى ، فلما دخل رمضان ظهرت من امرأتى حتى ينسلخ رمضان فرقا من أن أصيب فى ليلتى شيئا فأتابع فى ذلك الى أن يدركنى النهار وأنا لا أقدر أن أنزع ، فبينما هى تخدمنى من الليل اذ تكشف لى منها شيء فوثبت عليها فلما أصبحت غدوت على قومى فأخبرتهم خبرى وقلت لهم انطلقوا معى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بأمرى ، فقالوا : والله لا تفعل تتخوف أن ينزل فىنا قرآن . أو يقول فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالة يبقى عارها علينا . ولكن اذهب أنت واصنع ما بدالك فخرجت حتى أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته خبرى فقال لى أنت بذاك ، فقلت أنا بذاك ؟ فقال أنت بذاك ؟ قلت أنا بذاك . فقال أنت بذاك ، قلت نعم ها أنذا فأمض فى حكم الله عز وجل فأنا صابر له قال : اعتق رقبة فضربت صفقة رقبتي بيدي وقلت : لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أملك غيرها ، فقال صم شهرين متتابعين قال : قلت يا رسول الله وهل أصابنى ما أصابنى إلا فى الصوم . قال فتصدق . قلت : والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا وحشا ما لنا عشاء . وقال اذهب الى صاحب صدقة بنى زريق فقل له فليدعها اليك فأطعم عنك منها وسقا من تمر ستين مسكينا ثم استعن بسائرهم عليك وعلى عيالك . قال فرجعت الى قومى فقلت وجدت عندكم الضيق وسوء الرأى ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة والبركة وقد أمر لم بصدقتكم فادفعوها لى فدفعوها لى .

على أن الحديث اذا كان قد رجح النسائى ارساله فانه لا يضر ارسال مع ورود الحديث من طرق بعضها متصل وبعضها مرسل فلا يكون هذا ضعفا ، وانما يزيد الحديث قوة .

وقد رواه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه « كفر ولا تعد » أورده الحافظ فى بلوغ المرام وسلمة بن صخر هو البياضى بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية وضاد معجمة . أنصارى خزرجى . كان أحد البكائين . روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب . وقد أوردنا كلام المحدثين فيه . وللحديث متابعات من طرق غير سلمة . ففى رواية ابن عباس

أن الرجل قال للنبي صلى الله عليه وسلم « رأيت خلخالها في ضوء القمر »
وقوله شيئاً يتتابع بي يدفعني الى اللجاج والتهافت في الشر وقوله « نزوت
عليها » أي قفزت وطفرت .

اما الأحكام فانه يصح الظهار مؤقتاً مثل أن يقول أمت على كظهر أمي
شهرأ أو حتى ينسلخ رمضان . فاذا مضى الوقت زال الظهار وحلت المرأة
بلا كفارة . ولا يكون عائداً بالوطء في المدة في أحد القولين للشافعي
رضي الله عنه . وهو قول ابن عباس وعطاء وقتادة والثوري واسحاق وأبي
ثور وأحمد بن حنبل . وقال الشافعي في اختلاف العراقيين وهما أبو حنيفة
وابن أبي ليلى لا يكون ظهاراً وبه قال ابن أبي ليلى والليث . لأن الشرع
ورد بلفظ الظهار مطلقاً . وهذا لم يطلق فأشبهه ما لو شبهها بمن تحرم عليه
في وقت دون آخر .

وقال طاووس اذا ظاهر في وقت فعلية الكفارة وان بر . وقال مالك في
المدونة : يسقط التأقيت ويكون ظهاراً مطلقاً لأن هذا لفظ يوجب تحريم
الزوجة فاذا وقته لم يتوقف كالطلاق .

دليلنا حديث سلمة بن صخر وقوله « تظاهرت من امرأتى حتى ينسلخ
شهر رمضان » وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه أصابها في الشهر فأمره
بالكفارة . ولم يعتبر عليه تقييده . لأنه منع نفسه يمين لها كفارة فصح
مؤقتاً كالإيلاء وفارق الطلاق فانه يزيل الملك وهو يقع تحريماً يرفعه
التكفير فجاز تأقيته . ولا يصح قول من أوجب الكفارة وان بر . لأن الله
تعالى انما أوجب الكفارة على الذين يعوذون لما قالوا . ومن بر وترك العود
في الوقت الذي ظاهر فلم يعد لما قال فلا تجب عليه كفارة . وفارق التشبيه
بمن لا تحرم عليه على التأييد لأن تحريمها غير كامل . وهذه حرمتها في هذه
المدة تحريماً مشبهاً بتحريم ظهر أمه . على أننا نمنع الحكم فيها .

إذا ثبت هذا فانه لا يكون عائداً الا بالوطء في المدة ، وهذا هو
المنصوص عن الشافعي ، وقال بعض أصحابه ان لم يطلقها عقيب الظهار فهو
عائد عليه الكفارة وقال أبو عبيد « اذا أجمع على غشائها في الوقت لزمته

الكفارة والا فلا . لأن العود العزم على الوطء ولكن حديث سلمة بن صخر دليل على أنه لم يوجب عليه الكفارة الا بالوطء ، ولأنها يمين لم يحث فيها فلا يلزمه كفارتها كاليمين بالله تعالى ولأن المظاهر في وقت عازم على امساك زوجته في ذلك الوقت فمن أوجب الكفارة عليه بذلك كان قوله كقول طاوس فلا معنى لقوله يصح الظهار مؤقتاً لعدم تأثير الوقت .

مسألة قوله ويجوز تعليقه بشرط كدخول الدار ومشية زيد . وهذا صحيح فقد قال الشافعي في الأم ؛ فإذا قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت على كظهر أمي فدخلت الدار كان متظاهراً حين دخلت . وكذلك ان قال ان قدم فلان أو نكحت فلانة . اهـ

وجملة ذلك أنه يصح تعليق الظهار بالشروط . نحو أن يقول ان دخلت الدار فأنت على كظهر أمي . وان شاء زيد فأنت على كظهر أمي . فمتى شاء زيد أو دخلت الدار صار متظاهراً والا فلا . وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وأحمد ابن حنبل لأنه يمين فجاز تعليقه على شرط كالإيلاء . ولأن الظهار أصله كان طلاقاً والطلاق يصح تعليقه بالشرط فكذلك الظهار .

فرع قال في الأم « ولو قال لامرأة لم ينكحها اذا نكحتك فأنت على كظهر أمي فنكحها لم يكن متظاهراً لأنه لو قال في تلك الحال أنت على كظهر أمي لم يكن متظاهراً لأنه انما يقع التحريم من النساء على من حل ثم حرم . فأما من لم يحل فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم لأنه محرم فلا معنى للتحريم في التحريم . لأنه في الحالين قبل التحريم وبعد محرم بتحريم » . اهـ

وجملة ذلك أنه اذا قال لأجنبية أنت على كظهر أمي جاز له أن يطأها ولا كفارة عليه . وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة . ويروى ذلك عن ابن عباس لقول الله تعالى « والذين يظاهرون من نسائهم » والأجنبية ليست من نسائه . ولأن الظهار يمين ورد الشرع بحكمها مقيماً بنسائه فلم يثبت حكمها في الأجنبية كالإيلاء . فان الله تعالى يقول « والذين يظاهرون من نسائهم » كما يقول « للذين يؤولون من نسائهم » ولأنها ليست بزوجة فلم يصح الظهار

منها كآتمته • ولأنه حرم محرمة فلم يلزمه شيء كما لو قال أنت حرام ، ولأنه نوع تحریم فلم يتقدم النكاح كالطلاق •

وقال أحمد وأصحابه اذا قال لامرأة أجنبية أنت على كظهر أمي لم يطأها ان تزوجها حتى يأتي بالكفارة •

قال ابن قدامة يصح الظهار من الأجنبية • سواء قال ذلك لامرأة بعينها أو قال كل النساء على كظهر أمي • وسواء أوقعه مطلقاً أو علقه على التزويج فقال كل امرأة أتزوجها فهي على كظهر أمي • ومتى تزوج التي ظاهر منها لم يطأها حتى يكفر • ويروى نحو هذا عن عمر • وبه قال سعيد بن المسيب وعروة وعطاء والحسن ومالك وإسحاق وأبو حنيفة اهـ •

وحجة هذا الفريق ما رواه أحمد في مسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي على كظهر أمي فتزوجها قال عليه كفارة الظهار • ولأنها يمين مقرة فصح انعقادها قبل النكاح كاليمين بالله تعالى •

فرع اذا قال لامرأته ان تظاهرت من امرأتي الأخرى فأنت على كظهر أمي ثم تظاهر من الأخرى صار مظاهراً منهما جميعاً • وان قال ان تظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت على كظهر أمي • ثم قال للأجنبية أنت على كظهر أمي فقد قال الشافعي اذا قال لامرأته اذا تظاهرت من فلانة - امرأة له أخرى - فأنت على كظهر أمي • فتظاهر منها كان من امرأته التي قال لها ذلك متظاهراً • ولو قال لا مرأته اذا تظاهرت من فلانة - امرأة أجنبية - فأنت على كظهر أمي فتظاهر من الأجنبية لم يكن عليه ظهار ، لأن ذلك ليس بظهار • وكذلك لو قال لها اذا طلقته فأنت طالق فطلقها لم تكن امرأته طالقاً لأنه طلق غير زوجته اهـ •

مسألة ليس على النساء تظاهر • وانما قال تعالى « والذين يظاهرون منكم من نسائهم » ولم يقل اللاتي يظاهرن منكن من أزواجهن • انما الظهار على الرجال •

قال ابن العربي : هكذا روى عن ابن القاسم وسالم ويحيى بن سعيد
وربيعة وأبى الزناد وقد أفاده مالك في المدونة وهو صحيح المعنى لأن الحل
والعقد والتحليل والتحرير في النكاح بيد الرجال ، ليس بيد المرأة منه
شيء . وهذا اجماع .

قال أبو عمر بن عبد البر : ليس على النساءظهار في قول جمهور العلماء
وقال الحسن بن زياد هي تظاهر ، وقال الثوري وأبو حنيفة ومحمد : ليس
ظهار المرأة من الرجل بشيء قبل النكاح كان أو بعده .

وقال الشافعي لاظهار للمرأة من الرجل . وقال الأوزاعي إذا قالت المرأة
لزوجها أنت على كظهر أمي فلانة فهي يمين تكفرها ، وكذلك قال اسحاق
قال : لا تكون امرأة متظاهرة من رجل ولكن عليها يمين تكفرها . وقال
الزهري أرى أن تكفر كفارة الظهار ، ولا يحول قولها هذا بينها وبين زوجها
أن يصيبها رواه معمر عنه وابن جريج عن عطاء قال حرمت ما أحل الله .
عليها كفارة يمين وهو قول أبي يوسف . وقال محمد بن الحسن لا شيء
عليها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا صح الظهار ووجد العود وجبت الكفارة لقوله عز وجل
« والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة » والعود هو
أن يمسكها بعد الظهار زمانا يمكنه أن يطلقها فلم يفعل . وإن ماتت المرأة عقيب
الظهار أو طلقها عقيب الظهار لم تجب الكفارة والليل على أن العود ما ذكرناه
هو أن تشبهها بالأم يقتضى أن لا يمسكها فإذا أمسكها فقد عاد فيما قال ،
فإذا ماتت أو طلقها عقيب الظهار لم يوجد العود فيما قال .

فصل وإن تظاهر من رجمية لم يصر عائدا قبل الرجعة ، لأنه
لا يوجد الإمساك وهي تجرى إلى البينونة ، فإن راجعها فهل تكون الرجعة
عودا أم لا ؟ فيه قولان : قال في الإملاء : لا تكون عودا حتى يمسكها بعد الرجعة
لأن العود استدامة الإمساك ، والرجعة ابتداء استباحة فلم تكن عودا .

وقال في الأم : هو عود لأن العود هو الإمساك ، وقد سمي الله عز وجل

الرجعة امساکا فقال « فامساک بمصروف او تسريح باحسان » ولانه اذا حصل العود باستئامة الامساک فلان يحصل بانتداء الاستباحة اولى ، وان بانث منه ثم تزوجها فهل يعود الظهار ام لا ؟ على الاقوال التي مضت في الطلاق . فاذا قلنا انه يعود فهل يكون النکاح عوداً ؟ فيه وجهان . الصحيح لا ، بناء على القولين في الرجعة . وان ظاهر الکافر من امراته واسلمت المرأة عقيب الظهار - فان كان قبل الدخول - لم تجب الکفارة لانه لم يوجد العود ، وان كان بعد الدخول لم يصير عائداً مادامت في العدة لانها تجرى الى البینونة ، وان اسلم الزوج قبل انقضاء العدة ففيه وجهان :

(احدهما) لا يصير عائداً لان العود هو الامساک على النکاح ، وذلك لا يوجد الا بعد الاسلام .

(والثاني) يصير عائداً لان قطع البینونة بالاسلام ابلغ من الامساک فكان العود به اولى .

فصل وان كانت الزوجة امة فاشتراها الزوج عقيب الظهار ففيه وجهان (احدهما) ان الملك عود لان العود ان يمسکها على الاستباحة وذلك قد وجد (والثاني) وهو قول ابي اسحاق ان ذلك ليس يعود لان العود هو الامساک على الزوجية والشروع في الشراء تسبب لفسخ النکاح فلم يجز ان يكون عوداً ، وان قذفها واتى من اللعان بلفظ الشهادة وبقي لفظ اللعن فظاهر منها ثم اتى بلفظ اللعن عقيب الظهار لم يكن ذلك عوداً لانه يقع به الفرقة فلم يكن عوداً كما لو طلقها . وان قذفها ثم ظاهر منها ثم اتى بلفظ اللعان ففيه وجهان .

(احدهما) انه صار عائداً لانه امسکها زماناً امکنه ان يطلقها فيه فلم يطلق .

(والثاني) وهو قول ابي اسحاق انه لا يكون عائداً لانه اشتغل بما يوجب الفرقة فصار كما لو ظاهر منها ثم طلق واطال لفظ الطلاق .

فصل وان كان الظهار مؤقتاً ففي عوده وجهان (احدهما) وهو قول الزنى ان العود فيه ان يمسکها بعد الظهار زماناً يمكنه ان يطلقها فيه كما قلنا في الظهار المطلق (والثاني) وهو المنصوص انه لا يحصل العود فيه الا بالوطء لان امساکه يجوز ان يكون لوقت الظهار . ويجوز ان يكون لما بعد مدة الظهار ، فلا يتحقق العود الا بالوطء ، فان لم يطاها حتى مضت المدة سقط الظهار ولم تجب الکفارة لانه لم يوجد العود .

الشرح قوله تعالى « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا » في هذه الآية « والذين يظاهرون » ان هذا ابتداء والخبر « فحري

رقبة » فحذف (عليهم) لدلالة الكلام عليه ، أى فعلهم تحرير رقبة ، والمجمع عليه عند العلماء أن قوله أنت على كظهر أمي منكر من القول وزور ، فمن قال هذا القول حرم عليه وطء امرأته فمن عاد لما قال لزمته كفارة الظهار لقوله تعالى « ثم يعودون لما قالوا » فمن عاد لزمته الكفارة . قال القرطبي وهذا يدل على أن الكفارة لا تلزم بالقول خاصة حتى ينضم اليه العود ، وهذا حرف مشكل اختلف فيه الناس على سبعة أقوال (الأول) أنه العزم على الوطء . وهو مشهور قول أبي حنيفة وأصحابه . وروى عن مالك فإن عزم على وطنها كان عودا ، وإن لم يعزم لم يكن عودا .

(الثانى) العزم على الإمساك بعد التظاهر منها . قاله مالك .

(الثالث) العزم عليهما . وهو قول مالك فى موطنه ، كما قال بعد ذكر الآية سمعت أن تفسير ذلك أن يظهر الرجل من امرأته ثم يجمع على أصابتها وإمساكها فإن أجمع على ذلك فقد وجبت عليه الكفارة ، وإن طلقها ولم يجمع بعد تظاهره منها على إمساكها وأصابتها فلا كفارة عليه . قال مالك وإن تزوجها بعد ذلك لم يمسه حتى يكفر كفارة التظاهر .

(الرابع) أنه الوطء نفسه ، فإن لم يطأ لم يكن عودا ، قاله الحسن ومالك أيضا .

(الخامس) وهو قول الامام الشافعى رضى الله عنه هو أن يمسه زوجها بعد الظهار مع القدرة على الطلاق ؛ لأنه أأ ظاهر إقصد التحريم ، فإن وصل به الطلاق فقد جرى على خلاف ما ابتدأه من إيقاع التحريم ولا كفارة عليه . وإن أمسك عن الطلاق فقد عاد الى ما كان عليه فتجب عليه الكفارة .

(السادس) أن الظهار يوجب تحريما لا يرفعه الا الكفارة ، ومعنى العود عند القائلين بهذا أنه لا يستبيح وطأها الا بكفارة يقدمها . قاله أبو حنيفة وأصحابه والليث بن سعد .

(السابع) هو تكرير الظهار بلفظه ، وهذا قول أهل الظاهر النافين

للقياس قالوا اذا كرر اللفظ بالظهار فهو العود ، وان لم يكرر فليس يعود ،
ويسند ذلك الى بكير الاشج وأبى العالية وأبى حنيفة أيضا . وهو قول
القراء .

وقال أبو العالية وظاهر الآية يشهد له لأنه قال ثم يعودون لما قالوا ، أى
الى قول ما قالوا . وروى على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى
«والذين يظاهرون . الخ» هو أن يقول لها أنت على كظهر أمى . فاذا قال
لها ذلك فليست تحل له حتى يكفر كفارة الظهار .

قال ابن العربى فأما القول بأنه العود الى لفظ الظهار فهو باطل قطعاً
لا يصح عن بكير . وانما يشبه أن يكون من جهالة داود وأشياعه . وقد
رويت قصص المتظاهرين وليس فى ذكر الكفارة عليهم ذكر لعود القول
منهم . وأيضاً فإن المعنى ينقضه ، لأن الله تعالى وصفه بأنه منكراً من القول
وزور فكيف يقال له اذا أعدت القول المحرم والنسب المظهور وجبت عليك
الكفارة . وهذا لا يعقل ألا ترى أن كل سبب يوجب الكفارة لا تشترط فيه
الاعادة من قتل ووطء فى صوم أو غيره . وقد رد القرطبى على ابن العربى
فقال : قوله يشبه أن يكون من جهالة داود وأشياعه . حمل منه عليه . وقد
قال بقول داود من ذكرناه عنهم .

وقال بعض أهل التأويل الآية فيها تقديم وتأخير ، ثم يعودون لما كانوا
عليه من الجماع فتحرير رقبة لما قالوا ، أى فعلهم تحرير رقبة من أجل
ما قالوا ، فالجار والمجرور متعلق بالمحذوف الذى هو خبر الابتداء وهو
عليهم . قاله الأخفش : وقال الزجاج المعنى ثم يعودون الى ارادة الجماع من
أجل ما قالوا . وقيل المعنى الذين كانوا يظاهرون من نسائهم فى الجاهلية
ثم يعودون لما كانوا قالوه فى الجاهلية فى الاسلام فكفارة من عاد أن يحزر
رقبة .

وقال القراء اللام بمعنى عن . والمعنى ثم يعودون عما قالوا ويريدون
الوطء ، وقال الأخفش لما قالوا والى ما قالوا واحداً ، واللام والى يتعاقبان

قال « الحمد لله الذى هدانا لهذا » وقال « فاهدوهم الى صراط الجحيم »
وقال « بأن ربك أوحى لها » وقال « وأوحى الى نوح » .

قال ابن قدامة فى المغنى : أوجب الله تعالى الكفارة بأمرين فظاهر وعود
فلا تثبت بأحدهما ، ولأن الكفارة فى الظهار كفارة يمين فلا يحث بغير
الحنث كسائر الأيمان والحنث فيها هو العود . وذلك فعل ما حلف على تركه
وهو الجماع ، وترك طلاقها ليس بحنث فيها . ولا فعل لما حلف على تركه
فلا تجب به الكفارة ولأنه لو كان الإمساك عوداً لوجب الكفارة على المظاهر
المؤقت وإن بر . وقد نص الشافعى على أنها لا تجب عليه .

قلت : وليس فى كلام القرطبى ولا ابن قدامة فى الرد على الشافعى
ما يدفع قوة حكمه اذ يقول متى أمسكها بعد فهاره زمناً يمكنه طلاقها فيه فلم
يطلقها فعليه الكفارة ؛ لأن ذلك هو العود .

وقال الشافعى رضى الله عنه الذى عقلت مما سمعت فى : يعسودون لما
قالوا : أن المتظاهر حرم من امرأته بالظهار ، فإذا أنت عليه مدة بعد القول
بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذى يحرم به ولا شئ يكون له مخرج من أن
تحرم عليه به ، فقد وجب عليه كفارة الظهار ، كأنهم يذهبون الى أنه اذا أمسك
ما حرم على نفسه أنه حلال فقد عاد لما قال فخالقه فأحل ما حرم . ولا أعلم
له معنى أولى به من هذا ولم أعلم مخالفاً فى أن عليه كفارة الظهار ؛ وإن لم
يعد بتظاهر آخر فلم يجز أن يقال لما لم أعلم مخالفاً فى أنه ليس بمعنى الآية .
واذا حبس المتظاهر امرأته بعد الظهار قدر ما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها
فكفارة الظهار له لازمة . ولو طلقها بعد ذلك أو لا عنها حرمت عليه على
الأبد ولزمت كفارة الظهار . وكذلك لو ماتت أو ارتدت فقتلت على الردة .
ومعنى قول الله تعالى ومن قبل أن يتماسا « وقت لأن يؤدى ما أوجب عليه
من الكفارة فيها قبل المماسه ، فإذا كانت المماسه قبل الكفارة فذهب الوقت
لم تبطل الكفارة ولم يزد عليه فيها ، كما يقال له أد الصلاة فى وقت كذا وقبل
وقت كذا فيذهب الوقت فيؤديها لأنها فرد عليه ؛ فإذا لم يؤدها فى الوقت
قضاها بعده ، ولا يقال له زد فيها لذهاب الوقت قبل أن يؤديها .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه «ولو تظاهر منها فاتبع التظاهر طلاقا تحل له بعده قبل زوج له عليها فيه الرجعة أو لا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة ، لأنه اتبعها الطلاق مكانه ، فإن راجعها في العدة فعليه الكفارة في التي يملك رجعتها . ولو طلقها ساعة نكحها لأن مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها .

ولو تظاهر منها ثم اتبعها طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة ، لأن هذا ملك غير الملك الأول الذي كان فيه الظهار . ألا ترى أنه لو تظاهر منها بعد الطلاق لا يملك فيه الرجعة لم يكن فيه متظاهراً . ولو طلقها ثلاثاً أو طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره سقط عنه الظهار اهـ .

قلت : إذا طلق من ظاهر منها ثم تزوجها لم يكن عليه كفارة إلا إذا راجعها في العدة . وقال أحمد وأصحابه لم يحل له وطؤها حتى يكفر سواء كان الطلاق ثلاثاً أو أقل منه ، وسواء رجعت إليه بعد زوج آخر أو قبله . نص عليه أحمد وهو قول عطاء والحسن والزهرى والنخعي ومالك وأبي عبيد .

وقال قتادة إذا بأت سقط الظهار ، فإذا عاد فنكحها فلا كفارة عليه . وللشافعي قولان كالمذهبين ، وهو قول ثالث أن كانت اليمينونة بالثلاث لم يعد الظهار ، والا عاد وبناء على الأقاويل في عود صفة الطلاق في النكاح الثاني وقد مضى .

فرع إذا تظاهر المسلم من امرأته ثم ارتد أو ارتدت مع الظهار — فإن عاد المرتد منهما إلى الإسلام في العدة فحبسها قدر ما يمكنه الطلاق — لزمه الظهار وإن طلقها مع عودة المرتد منهما إلى الإسلام أو لم يعد المرتد منهما إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن يتناكحاً قبل أن تبين منه بثلاث فيعود عليه الظهار .

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه «وإذا تظاهر الرجل من امرأته

وهي أمة ثم عتقت فاختارت فراقه فالظهار لازم له لأنه حبسها بعد الظهار مدة يمكنه فيها الطلاق . ولو تظاهر منها وهي أمة فلم يكفر حتى اشتراها لم يكن له أن يقربها حتى يكفر ، لأن كفارة الظهار لزمته وهي أمة زوجة - إلى أن قال - إذا قال الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي والله لا أقربك - أو قال والله لا أقربك وأنت على كظهر أمي فهو مول متظاهر يؤمر بأن يكفر للظهار من ساعته ، ويقال له أن قدمت النسيئة قبل الأربعة أشهر فهو خير لك . وإن فئت كنت خارجا بها من حكم الإيلاء ، وعاصيا إن قدمتها قبل كفارة الظهار ، فإن أخرتها إلى أربعة أشهر فسألت امرأتك أن توقف للإيلاء وقفت؛ وإن فئت عرجت من الإيلاء ، وإن لم تنفء قيل طلق والا طلق عليك اه .

هذا وما في الفصول من اللعان سيأتي في بابة خشية الإطالة .

مسألة للعود في الظهار المؤقت وجهان (أحدهما) أن العود هو الإمساك بعد الظهار بقدر ما يمكنه من طلاقها كالمخصوص في الظهار المطلق؛ وهذا هو اختيار المزنبي (والثاني) وهو المنصوص في المؤقت أن العود لا يتحقق إلا بالوطء فإذا مضت المدة بغير وطء سقط الظهار وسقط وجوب الكفارة لأن العود لم يوجد وهو الذي يتعلق به الكفارة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن تظاهر من أربع نسوة بأربع كلمات وامسكهن ، لزمه لكل واحدة كفارة ، وإن تظاهر منهن بكلمة واحدة بان قال : أنتن على كظهر أمي وامسكهن ففيه قولان ، قال في القديم : لزمه كفارة واحدة لما روى ابن عباس وسعيد بن المسيب رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه سئل عن رجل تظاهر من أربع نسوة فقال يعجزه كفارة واحدة . وقال في الجديد : يلزمه أربع كفارات لأنه وجد الظهار والعود في حق كل واحدة منهن ، فلزمه أربع فارات ، كما لو أفردهن بكلمات .

وإن تظاهر من امرأة ثم ظاهر منها قبل أن يكفر عن الأول نظرت - فإن قصد التأكيد - لزمه كفارة واحدة ، وإن قصد الاستئناف ففيه قولان ، قال في القديم لزمه كفارة واحدة ، لأن الثاني لم يؤثر في التحريم ، وقال في الجديد

يلزمه كفارتان لانه قول يؤثر في تحريم الزوجة كرهه على وجه الاستئناف ،
ينطق بكل مرة حكم الطلاق ، وان اطلق ولم ينو شيئاً فقد قال ببعض اصحابنا
حكمه حكم ما لو قصد التاكيد . ومنهم من قال : حكمه حكم ما لو قصد
الاستئناف ، كما قلنا فيمن كرر الطلاق .

وان كانت له امرأتان وقال لاحدهما ، ان تظاهرت منك فالأخرى على
كظهر أمي ، ثم تظاهر من الأولى وامسكها يلزمه كفارتان قولاً واحداً لانه افرد
كل واحدة منهما بظهار .

الشرح أثر عمر رضي الله عنه قال الحافظ في التلخيص : حديث عمر
« اذا ظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة ثم أمسكن فعليه كفارة واحدة »
أخرجه البيهقي من رواية سعيد بن المسيب ومن روية مجاهد عن ابن عباس
جميعاً عن عمر جميعاً في رجل ظاهر من أربع نسوة وفي رواية ابن المسيب
من ثلاث نسوة قال : عليه كفارة واحدة قال البيهقي : وبه قال عروة والحسن
وزبيغة وقال مالك هو الأمر عندنا اهـ .

اما الأحكام فانه اذا تظاهر من أربع نسوة بأربع كلمات فقال : لكل
واحدة أنت على كظهر أمي ، فان لكل يمين كفارة . وهذا قول عروة وعطاء
وأحمد بن حنبل في رواية أبي عبد الله بن حامد . وقال في رواية أبي بكر :
يجزئه كفارة واحدة . ولأنها أيمان متكررة على أعيان متفرقة فكان لكل
واحدة كفارة ، كما لو كفر ثم ظاهر ، ولأنها أيمان لا يحث في احداها
بالحنث في الأخرى فلا تكفرها كفارة واحدة كالأصل ، ولأن الظهار معنى
يوجب الكفارة ، فتعدد الكفارة بتعدد في المحال المختلفة كالقتل ، ويفارق
الحد فانه عقوبة تبرا بالشبهات فأما ان تظاهر من امرأته مراراً ولم يكفر فان
قصد توكيده فعليه كفارة واحدة وان قصد الاستئناف ففيه قولان . القديم
يلزمه كفارة واحدة لعدم تأثير الثاني في التحريم . والجديد يلزمه لكل يمين
كفارة . لتعلق الطلاق بكل مرة ينطق به على سبيل الاستئناف ، فاذا لم ينو
شيئاً فقد ذهب بعض أصحابنا الى إلحاقه بالتوكيد وذهب الآخر الى إلحاقه
بالاستئناف . وقال أحمد وأصحابه ليس عليه الا كفارة واحدة ولم يفرق
لأن الحنث واحد فوجب كفارة واحدة كما لو كانت اليمين واحدة .

أما إذا تظاهر من نسائه الأربع بكلمة واحدة فقد قال في القديم تلزمه كفارة واحدة ؛ وهو قول على وعمر وعروة وطلوس وعطاء وربيعة ومالك والأوزاعي وإسحاق أبي ثور وأحمد بن حنبل . وقال الشافعي في الجديد وإذا تظاهر الرجل من أربع نسوة له بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء عليه في كل واحدة منهن كفارة ، لأن التظاهر تحريم لكل واحدة منهن لا تحل له بعد حتى يكفر كما يطلقهن معاً في كلمة واحدة أو في كلام متفرق ، فتكون كل واحدة منهن طالقا قالوا إذا تظاهر الرجل من امرأته مرتين أو ثلاثاً أو أكثر يريد بكل واحدة منهن ظهاراً غير صاحبه فهل يكفر ؟ فعليه في كل تظاهر كفارة كما يكون عليه في كل تطليقة تطليقة لأن التظاهر طلاق جعل المخرج منه كفارة ، ولو قالها متتابعة فقال أردت ظهاراً واحداً ، كما يكون لو أراد طلاقاً واحداً وأبانه بكلمة واحدة انتهى من الأم .

وجملة ذلك أنه إذا تظاهر من أربع من نسائه بكلمة واحدة كان عليه لكل واحدة كفارة . وهو قول الحسن والنخعي والزهري ويحيى الأنصاري والحكم والثوري وأصحاب الرأي ، ومفهوم كلام الخرقى من الحنابلة أنه إذا تظاهر منهن بكلمات فقال لكل واحدة : أنت على كظهر أمي فإن لكل يمين كفارة ، وهذا قول عروة وعطاء . قال أبو عبد الله بن حامد من أصحاب أحمد المذهب رواية واحدة في هذا ، وتابعه القاضي وخالفه أبو بكر فقال فيه رواية أخرى أنه يجزئه كفارة واحدة . قال ابن قدامة : واختار هذا الذي قلناه اتباعاً لعمر بن الخطاب والحسن وعطاء وإبراهيم وربيعة وقبيصة وإسحاق ، لأن كفارة الظهار حق لله تعالى فلم تتكرر بتكرر سببها كالحدود عليه يخرج الطلاق .

مسألة إذا تظاهر من امرأة ثم قال لأخرى أشركتك معها أو أنت شريكها أو كهي ونوى المظاهرة من الثانية صار مظاهراً منها بغير خلاف علمناه ، وبه قال مالك وأحمد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا وجبت الكفارة حرم وطؤها الى ان يكفر لقوله عز وجل «والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا ، فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا » فشرط في العتق والصوم ان يكونا قبيل المسيس ، وقسنا عليهما الاطعام وروى عكرمة ان رجلا ظاهر من امراته ثم واقعها قبل ان يكفر فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال « ما حملك على ما صنعت ، قال رايت بياض ساقها في القمر ، قال فاعتزلها حتى تكفر عن يمينك » (١)

واختلف قوله في المباشرة فيما دون الفرج ، فقال في القديم تحرم لانه قول يؤثر في تحريم الوطء فحرم به ما دونه من المباشرة كالطلاق . وقال في الجديد لا تحرم لانه وطء لا يتطرق بتحريمه مال فلم يجاوزه التحريم كوطء الخائض . والله تعالى اعلم (٢)

الشرح حديث عكرمة هكذا ساقه المصنف مرسل ، وهى رواية النسائي ولنقطه « فلا تقر بها حتى تقضى ما عليك » وقد أخرجه موصولا عن ابن عباس أبو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى والحاكم وصححه ، قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات لكن أعله أبو حاتم والنسائي بالارسال . وقال ابن حزم رجاله ثقات ولا يضره ارسال من أرسله . وأخرج البزار شاهدا له من طريق خفيف عن عطاء عن ابن عباس « أن رجلا قال يا رسول الله انى ظهرت من امرأتى فرأيت ساقها في القمر فواقعها قبل أن أكفر ، فقال كفر ولا تعد » وقد بالغ أبو بكر بن العربى فقال ليس في الظهار حديث صحيح .

اما الأحكام فإنه يحرم على المظاهر وطء امراته قبل أن يكفر وليس فى ذلك اختلاف اذا كانت الكفارة عتقا أو صوما لقوله تعالى « فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا » وقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا » وأكثر أهل العلم على أن التكفير بالاطعام مثلها مقياسا عليهما ، وأنه يحرم وطؤها قبل التكفير منهم عطاء والزهرى وأصحاب الراى

ومالك • وذهب أبو ثور الى اباحة الجماع قبل التكفير بالاطعام ، وعن أحمد ما يقتضى ذلك ؛ لأن الله تعالى لم يمنع المسيس قبله كما فيه العتق والصوم •

دليلنا حديث عكرمة ، ولأنه مظاهر لم يكفر فحرم عليه جماعها ، كما لو كانت كفارته العتق أو الصيام •

فرع التلذذ بما دون الفرج من القبلة واللمس والمباشرة ، فقد ذهب في القديم الى تحريمه ، لأن الظهار قول يحرم به الوطء فحرم به ما دونه من المباشرة كالطلاق وهو احدى الروايتين عن أحمد واختيار أبى بكر من أصحابه • وهو قول الزهرى ومالك والأوزاعى وأبى عبيد وأصحاب الرأى • وروى ذلك عن النخعى لأن ما يحرم به الوطء يحرم به واعيه كالطلاق والاحرام •

وقال فى الجديد : لا يحرم عليه سوى الجماع ، والرواية الثانية عن أحمد حيث يقول : أرجو أن لا يكون به بأس وهو قول الثورى واسحاق وأبى حنيفة • وحكى عن مالك ؛ وذلك لأنه وطء يتعلق بتحريمه مال فلم يتجاوزته التحريم كوطء الحائض • والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسينا ونعم الوكيل •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب كفارة الظهار

وكفارة عتق رقبة لمن وجد وصيام شهرين متتابعين لمن لم يجد الرقبة واطعام ستين مسكينا لمن لا يجد الرقبة ولا يطيق الصوم ، والدليل عليه قوله عز وجل « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا ، فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا » •

وروت خولة بنت مالك بن ثعلبة قالت : ظاهر منى زوجى اوس بن الصامت فحجّت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو اليه ورسول الله صلى الله عليه

وسلم يجادلني فيه ويقول : اتقى الله فإنه ابن عمك ، فما برحت حتى نزل القرآن « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله . الآية » فقال يعتق رقبة ، فقلت لا يجد ، قال فليصم شهرين متتابعين قلت يا رسول الله شيخ كبير ما به صيام ، قال فليطعم مسكين مسكينا ، قلت يا رسول الله ما عنده شيء يتصدق به . قال فأتى بعرق من تمر . قلت يا رسول الله وأنا أعينه بعرق آخر ، قال قد أحسنت فادهي فاطمي بهما عنه سنتين مسكينا وارجمي الى ابن عمك « فان كان له مال يشتري به رقبة فاضلا عما يحتاج اليه لقوته ولكسوته ومسكنه وبضاعة لابد له منها وجب عليه العتق » .

وان كان له رقبة لا يستغني عن خدمتها ، بان كان كبيراً و مريضاً او ممن لا يخدم نفسه لم يلزمه صرفها في الكفارة ، لأن ما يستغفره حاجته كالمعصوم في جواز الانتقال الى البذل ، كما نقول فيمن معه ماء يحتاج اليه العطش ، وان كان ممن يخدم نفسه ففيه وجهان :

(احدهما) يلزمه العتق لانه مستغني عنه .

(والثاني) لا يلزمه لانه ما من احد الا ويحتاج الى الترفه والخدمة ، وان وجبت عليه كفارة وله مال غائب فان كان لا ضرر عليه في تأخير الكفارة ، ككفارة القتل وكفارة الوطء في رمضان - لم يجز ان ينتقل الى الصوم لانه عادر على العتق من غير ضرر ، فلا يكفر بالصوم كما لو حضر المال ، وان كان عليه ضرر في تأخير الكفارة ككفارة الظهار ففيه وجهان (احدهما) لا يكفر بالصوم لأن له مالا فاضلا عن كفايته يمكنه ان يشتري به رقبة فلا يكفر بالصوم ، كما نقول في كفارة القتل (والثاني) له ان يكفر بالصوم لان عليه ضررا في تحريم الوطء الى ان يحضر المال فيجوز له ان يكفر بالصوم .

فصل وان اختلف حاله من حين وجبت الكفارة الى حين الاداء ففيه ثلاثة اقوال (احدها) ان يعتبر حال الاداء لأنها عبادة لها بدل من غير جنسها فاعتبر فيها حال الاداء كالوضوء (والثاني) يعتبر حال الوجوب لانه حق يجب على وجه التطهر فاعتبر فيه حال الوجوب كالحد (والثالث) يعتبر اغلظ الاحوال من حين الوجوب الى حين الاداء ، فاي وقت قدر على العتق لزمه انه حق يجب في الذمة بوجود المال فاعتبر فيه اغلظ الاحوال كالحدج .

فصل ولا يجزىء في شيء من الكفارات الا رقبة مؤمنة لقوله عز وجل « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » فنص في كفارة القتل على رقبة وقسنا عليها سائر الكفارات .

فصل ولا يجرىء الا رقية سليمة من العيوب التي تضر بالعمل
مررا بينا لان المقصود تملك العبد منفعة وتمكينه من التصرف ، وذلك
يحصل مع الميب الذي يضر بالعمل ضرراً بيناً • فان اعتق أعمى لم يجرىء
لان العمى يضر بالعمل الضرر البين ، وان اعتق أعور أجزاءه لان العور لا يضر
بالعمل ضرراً بيناً لانه يترك ما يترك البصر بالعينين ولا يجرىء مقطوع اليد
والرجل لان ذلك يضر بالعمل ضرراً ، ولا يجرىء مقطوع الإبهام او السبابة
الوسطى • لان منفعة اليد تبطل بقطع كل واحد منهما • ويجزىء مقطوع
الخنصر او البنصر لانه لا تبطل منفعة اليد بقطع احدهما ، فان قطعنا جميعا
- فان كانتا من كف واحدة - لم تجزعه لانه تبطل منفعة اليد بقطعهما ، وان
كانتا من كفين أجزاءه لانه لا تبطل منفعة كل واحدة من الكفين ، وان قطع منه
اناملتان - فان كانتا من الخنصر او البنصر - أجزاءه ، لان ذهاب كل واحدة
منهما لا يمنع الأجزاء فلان لا يمنع ذهاب انملتين اولى ، وان كانتا من الوسطى
او السبابة لم يجرىء لانه تبطل به منفعة الأصبع ، وان قطعت منه انملة - فان
كانت من غير الإبهام - أجزاءه لانه لا تبطل به منفعة الأصبع ، وان كانت من
الإبهام لم يجرىء لانه تبطل به منفعة الإبهام •

فصل وان كان اعرج نظرت - فان كان عرجاً قليلاً - أجزاءه لانه
لا يضر بالعمل ضرراً بيناً ، وان كان كثيراً لم يجرىء لانه يضر بالعمل ضرراً بيناً
ويجزىء الأصم لان الصمم لا يضر بالعمل بل يزيد في العمل لانه لا يسمع ما يشغله
واما الآخرى فقد قال في موضع يجرىء ، وقال في موضع لا يجرىء ، فمن اصحابنا
من قال : ان كان مع الخرس صمم لم يجرىء ، لانه يضر بالعمل ضرراً بيناً ، وان
لم يكن معه صمم أجزاءه لانه لا يضر بالعمل ضرراً بيناً ، وحمل القولين على هذين
الحالين ، ومنهم من قال : ان كان يعقل الإشارة أجزاءه لانه يبلغ بالاشارة
ما يبلغ بالنطق ، وان كان لا يعقل لم يجرىء لانه يضر بالعمل ضرراً بيناً ، وحمل
القولين على هذين الحالين •

وان كان مجنوناً جنوناً مطبقاً يمنع العمل لم يجرىء ، لانه لا يصلح للعمل ،
وان كان يجن ويفيق نظرت - فان كان زمان الجنون اكثر - لم يجرىء لانه يضر
به ضرراً بيناً ، وان كان زمان الافاقة اكثر أجزاءه لانه لا يضر به ضرراً بيناً ،
يجزىء الاحمق ، وهو الذي يفعل الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه •

فصل ويجزىء الأجدع لانه كطيره في العمل ، ويجزىء مقطوع
الاذن لان قطع الاذن لا يؤثر في العمل • وغيره اولى منه ليخرج من الخلاف ،
فان عند مالك لا يجرىء ، ويجزىء ولد الزنا لانه كغيره في العمل ، وغيره اولى
منه لان الزهري والأوزاعي لا يجيزان ذلك ، ويجزىء الجبوب والخصي لان
الجب والخصي لا يضران بالعمل ضرراً بيناً ، ويجزىء الصغير لانه يرجى من

منافعه وتصرفه أكثر مما يرجى من الكبير ، ولا يجزىء عتق الحمل لأنه لم يثبت له حكم الإحياء ولهذا لا يجب عنه زكاة الفطر ، ويجزىء المريض الذى يرجى برؤه ، ولا يجزىء من لا يرجى برؤه ، لأنه لا عمل فيه ، ويجزىء نضو الخلق إذا لم يعجز عن العمل ، ولا يجزىء إذا عجز عن العمل ، وإن اعتق موهونا أو جانباً وجوزنا عتقه أجزاءً لأنه كغيره فى العمل .

فصل ولا يجزىء عبد مفعوب لأنه ممنوع من التصرف فى نفسه فهو كالزمن ، وإن اعتق غائباً لا يعرف خبره فظاهر ما قاله ههنا أنه لا يجزئه وقال فى زكاة الفطر أن عليه فطرته . فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى وجعلها على قولين ، أحدهما يجزئه عن الكفارة وتجب زكاة الفطر عنه لأنه على يقين من حياته وعلى شك من موته ، واليقين لا يزال بالشك ، والثانى لا يجزئه فى الكفارة ولا تجب زكاة فطرته ، لأن الأصل فى الكفارة وجوبها فلا تسقط بالشك ، والأصل فى زكاة الفطر براءة ذمته منها ، فلا تجب بالشك ، ومنهم من قال لا يجزئه فى الكفارة وتجب زكاة الفطر ، لأن الأصل ارتبائان ذمته بالكفارة بالظاهر المتحقق ، وارتبائانها بالزكاة بالملك المتحقق فلم تسقط الكفارة بالحياة المشكوك فيها ، ولا الزكاة بالموت المشكوك فيه .

فصل ولا يجزىء عتق أم الولد ولا المكاتب ، لأنهما يستحقان عتق بغير الكفارة ، بدليل أنه لا يجوز إبطاله بالبيع فلا يسقط بعتقهما فرض الكفارة كما لو باع من فقير طعاماً ثم دفعه إليه عن الكفارة ، ويجزىء المديون والمعتق بصفة لأن عتقهما غير مستحق بدليل أنه يجوز إبطاله بالبيع .

فصل وإن اشتري من يعتق عليه من الأقارب ونوى عتقه عن الكفارة لم يجزه لأن عتقه مستحق بالقرابة فلا يجوز أن يصرفه إلى الكفارة . كما لو اشتق عليه الطعام فى النفقة فى القرابة فدفعه إليه عن الكفارة . وإن اشتري عبداً بشرط أن يعتقه فأعتقه عن الكفارة لم يجزه لأنه مستحق العتق بغير الكفارة فلا يجوز صرفه إلى الكفارة .

وإن كان مظاهراً وله عبد فقال لامرأته : إن وطئتك فعلى أن أعتق عبدى عن كفارة الظهار فوطئتها ثم أعتق العبد عن الظهار ففقه وجهان ، أحدهما وهو قول أبى على الطبرى أنه لا يجزئه لأن عتقه مستحق بالحنث فى الإيلاء .

والثانى وهو قول أبى إسحاق أنه يجزئه ، وهو المذهب لأنه لا يتعين عليه عتقه لأنه مخير بين أن يعتقه وبين أن يكفر كفارة يمين .

فصل وإن كان بينه وبين عبد آخر وهو مؤسر فأعتق نصيبه ونوى

عتق العبد بالمباشرة والسراية ، وحكم السراية حكم المباشرة ، ولهذا اذا جرحه وسرى الى نفسه جعل كما لو باشر قتله ، وان كان معسراً عتق نصيبه ، وان ملك نصيب الآخر واعتقه عن الكفارة اجزاء ، لانه اعتق جميعه عن الكفارة وان كان في وقتين فاجزاه كما لو اطعم المساكين في وقتين ، وان اعتق نصف عبيدين عن كفارة ففيه ثلاثة اوجه .

(احدها) لا يجزئه لان الامور به عتق رقبة ولم يعتق رقبة .

(والثاني) يجزئه ابعاض الجملة في زكاة الفطر ، وزكاة المال ، فكذلك في الكفارة .

(والثالث) انه ان كان باقيهما حراً اجزاه ، لانه يحصل تكميل الاحكام والتمكين من التصرف في منافعه على التسام وان كان مملوكاً لم يجزئه لانه لا يحصل له تكميل الاحكام والتمكين التام .

فصل اذا قال لغيره اعتق عبدك عنى فاعتقه عنه دخل العبد في ملكه وعتق عليه ، سواء كان بعوض او بغير عوض ، واختلف اصحابنا في الوقت الذي يعتق عليه ، فقال ابو اسحاق يقع الملك والعتق في حالة واحدة ، ومن اصحابنا من قال : يدخل في ملكه ثم يعتق عليه ، وهو الصحيح ، لان العتق لا يقع عنه في ملك غيره فوجب ان يتقدم الملك ثم يقع العتق . وان قال اعتق عبدك عن كفارتى ، فاعتقه عن كفارته اجزاه لانه وقع العتق عنه فصار كما لو اشتراه ثم اعتقه .

الشرح حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة رواه ابو داود وابن اسحاق واحمد بمعناه وفي اسناده محمد بن اسحاق ، وأخرج ابن ماجه والحاكم نحوه من حديث عائشة قالت : تبارك الذى وسع سمعه كل شىء ، انى لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ولا يخفى على بعضه وهى تشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت الحديث وأصله في البخارى من هذا الوجه الا أنه لم يسمها .

وأخرج ابو داود والحاكم أيضاً من حديث عائشة من وجه آخر قالت : كانت جميلة امرأة أوس بن الصامت أخى عبادة بن الصامت وكان امرأ به لم فاذا اشتد لمة فظاهر من امرأته وقد أعله ابو داود بالارسال . أما خولة بنت مالك فقد وقع في تفسير أبى حاتم خولة بنت الصامت . قال الحافظ

ابن حجر وهو وهم ، والصواب زوج ابن الصامت . ورجح غير واحد أنها خولة بنت الصامت ابن ثعلبة ، وروى الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث ابن عباس أن المرأة خولة بنت خويلد ، وفي أسناده أبو حمزة اليماني ، وهو ضعيف . وقال يوسف ابن عبد الله بن سلام : أنها خويلة ، وروى أنها بنت دليح ، كذا في الكاشف وفي رواية لعائشة « والعرق ستون صاعا » تفرد بها معمر عن عبد الله بن حنظلة قال الذهبي : لا يعرف ، ووثقه ابن حبان ، وفيها أيضا محمد بن اسحاق وقد عنعن والمشهور عرفا أن العرق خمسة عشر صاعا ، كما روى ذلك الترمذي بأسناد صحيح من حديث سلمة ، وأحكام هذه الفصول على وجهها على أن تراجع مقدمتنا على كتاب العتق في الجزء الخامس عشر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان لم يجد رقبة وقدر على الصوم لزمه ان يصوم شهرين متتابعين لقوله عز وجل « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » فان دخل فيه في اول الشهر صام شهرين بالاهلة ، لأن الأشهر في الشرع بالاهلة والدليل عليه قوله عز وجل « يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج » .

فان دخل فيه وقد مضى من الشهر خمسة ايام صام ما بقى وصام الشهر الذى بعده ، ثم يصوم من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوما ، لانه تعذر اعتبار الهلال في شهر فاعتبر بالعدد كما يعتبر العدد في الشهر الذى عم عليهم الهلال في صوم رمضان وان أفطر في يوم منه من غير عذر لزمه ان يستأنف ، وان جامع بالليل قبل ان يكفر اثم لانه جامع قبل التكفير ، ولا يبطل التتابع لان جماعه لم يؤثر في الصوم فلم يقطع التتابع كالاكل بالليل .

وان كان الفطر لعذر نظرت فان كانت امرأة فحاضت في صوم كفارة القتل او الوطء في كفارة رمضان لم ينقطع التتابع لانه لا صنع لها في الفطر ، ولانه لا يمكن حفظ الشهرين من الحيض الا بالتأخير الى ان تياس من الحيض ، وفي ذلك تغير بالكفارة لانها ربما ماتت قبل الاياس فتفوت وان كان الفطر بمرض ففيه قولان .

(أحدهما) يبطل التتابع لانه أفطر باختياره فبطل التتابع ، كما لو أجهده الصوم فافطر . (والثاني) لا يبطل لان الفطر بسبب من غير جهته فلم يقطع

التتابع كالفطر بالحيفى • وإن كان بالسفر ففيه طريقان • من أصحابنا من قال فيه قولان كالفطر بالمرض ، لأن السفر كالمرض في إباحة الفطر ، فكان كالمرض في قطع التتابع • والثاني : أنه يقطع التتابع قولاً واحداً لأن سببه من جهته • وإن انقطع الصوم بالإغماء فهو كما لو افطر بالمرض •

وإن افطرت الحامل أو المرضع في كفارة القتل أو الجماع في رمضان خوفاً على ولديهما ففيه طريقان (أحدهما) أنه على قولين ، لأنه فطر لعذر فهو كالفطر بالمرض (والثاني) أنه ينقطع التتابع قولاً واحداً لأن فطرهما لعذر في غيرهما فلم يلحقا بالمرض ، ولهذا يجب عليهما الفدية مع القضاء في صوم رمضان ولا يجب على المريض • وإن دخل في الصوم فقطعه بصوم رمضان أو يوم النحر لزمه أن يستأنف ، لأنه ترك التتابع بسبب لا عذر فيه) •

الشرح أن لم يجد المظاهر رقبة تفضل عن كفايته ، أو كان العرف القائم يمنع الاسترقاق كهو في عصرنا ، وكان قادراً على الصيام لزمه أن يصوم شهرين متتابعين لقوله تعالى : والذين يظاهرون من نسائهم • الآية » ولما ذكرناه من حديثي أوس بن الصامت وسلمة بن صخر •

إذا ثبت هذا فإن إجماع أهل العلم على أن المظاهر فرضه صيام شهرين متتابعين وذلك لقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا » فإن صام من الكفارة أول ليلة من الشهر كان عليه أن يتابع الصوم شهرين هلالين متتابعين سواء كانا تامين أو ناقصين ؛ لأن الله أوجب عليه صوم شهرين ، وإطلاق الشهر ينصرف إلى الشهر الهلالي لقوله تعالى « يستلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج » •

وروت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الشهر هكذا وهكذا ، وأوماً بأصابع يديه وحبس إبهام يده في الثالثة كأنه يعد خمسين » وروى أنه قال « قد يكون الشهر هكذا وهكذا وحبس إبهامه في الثالثة » وإن ابتدأ بالصوم وقد مضى من الشهر يوم أو أكثر صام ما بقي من الشهر بالعدد وصام الشهر الذي بعده بالهلال تاماً أو ناقصاً وتم عدد الأول من الثالث ثلاثين يوماً تاماً كان الأول أو ناقصاً ؛ لأنه لما فاتته شيء من الشهر الأول لم يصمه لم يمكنه اعتباره بالهلال فاعتبر بالعدد ، واعتبر الثاني بالهلال لأنه أمكنه ذلك •

فرع وان أفطر في يوم أثناء الشهرين - فان كان أفطر لغير عذر - انقطع تتابعه ولزمه أن يستأنف صوم شهرين متتابعين لقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » ومعنى التتابع أن يوالى بالصوم أيامهما ولا يفطر فيهما لغير عذر ولم يفعل ذلك فصار كما لو لم يصم .

وان جامع في ليلة في أثناء الشهرين عامداً عالماً بالتحريم اثم بذلك ولا ينقطع تتابعه ، وان وطئها بالنهار ناسياً لم يفسد صومه ولم ينقطع تتابعه ، وبه قال أبو يوسف ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

وقال مالك وأبو حنيفة : ينقطع تتابعه بذلك ، الا أن مالكا يقول : اذا وطئها بالنهار ناسياً فسد صومه ، وأبو حنيفة يقول : لا يفسد الا أن ينقطع التتابع . دليلنا على أنه لا ينقطع التتابع أنه وطئ لم يفسد به الصوم ، فلم ينقطع التتابع كما لو وطئ امرأة أخرى ، وان كان الفطر بعذر فطرت ، فان كان العذر حيضاً ، ولا يتصور ذلك في كفارة الظهار ، وانما يتصور ذلك في كفارة القتل والجناح في رمضان ، اذا قلنا تجب عليه الكفارة . فان التتابع لا ينقطع ، لأن زمن الحيض مستحق للفطر فهو كليا لي الصوم ، ولأن الحيض حصل بغير اختيارها ولا يمكنها الاحتراز منه .

فلو قلنا انه ينقطع التتابع لأدى الى أن المرأة لا يمكنها أن تكفر بالصوم الا بعد الاياس من الحيض ، وفي ذلك تأخيرها عن وقت وجوبها ، وربما باث قبل الاياس ، فلذلك قلنا لا يقع التتابع وان أفطرت للنفس احتتمل أن يكون فيه وجهان كما قلنا في الإيلاء .

وان كان الفطر للمرض ففيه قولان . قال في القديم لا ينقطع التتابع وبه قال مالك وأحمد ، لأن سبب الفطر حدث بغير اختياره فهو كالحيض ، ولأننا لو قلنا انه ينقطع بالفطر في المرض لأدى ذلك الى أن يتسلسل ، لأنه لا يأمن وقوع المرض اذا استأنف بعد البرء .

وقال في الجديد ينقطع تتابعه ، وبه قال أبو حنيفة ، لأنه أفطر باختياره ، فهو كما لو أفطر بغير المرض .

وان أفطر بالسفر - فان قلنا ان المريض اذا أفطر قطع التتابع فالسفر
أولى ، وان قلنا ان أفطر بالمرض لا ينقطع ففى السفر قولان • أحدهما :
لا ينقطع التتابع لأن السفر عذر يبيح الفطر فهو كالمرض ، والثانى أنه ينقطع
التتابع لأنه حدث بسبب الفطر وهو السفر •

وان نوى الصوم من الليل ثم أغشى عليه فى أثناء النهار فهل يبطل صومه؟
فيه طريقان مضى ذكرهما فى الصوم وأبانهما الامام النووى رضى الله عنه ،
فان قلنا لا يبطل لم ينقطع التتابع بذلك ، وان قلنا يبطل صومه قال الشيخ
أبو اسحاق والمحاملى : هو كالفطر بالمرض على قولين ، قال العمرانى وفيه
قصر ، لأنه لم يفطر باختياره بخلاف المرض فانه أفطر باختياره اه •

وان أفطرت المرضع والحامل فى أثناء الشهرين ، فان كان خوفا على
أنفسهما فهو كالفطر للمرض ؛ وان كان خوفا على ولديهما فهل ينقطع
التتابع ؟ فيه طريقان من أصحابنا من قال فيه قولان كالفطر للمرض • ومنهم
من قال يقطع التتابع قولاً واحداً لأنهما أفطرتا لحق غيرهما بخلاف المرض •

فرع وان صام فى أثناء الشهرين تطوعاً أو عن نذر أو قضاء
انقطع تتابعه بذلك ، لأن ذلك لا يقع عن الشهرين فانقطع تتابعه به كما لو
أفطر ، فان صام بعض الشهرين ثم تخلصها زمان لا يجوز صومه عن كفارته
مثل رمضان أو عيد الأضحى انقطع تتابعه ؛ لأن رمضان مستحق لصومه ،
وعيد الأضحى مستحق للفطر ، وقد يمكنه أن يتبدى صوماً لا يقطعه ذلك ،
فان لم يفعل ذلك فقد فرط كما لو أفطر فى أثناء الشهرين بغير عذر ، ولا يجزى
أن يقال تخلصهما عيد الفطر ولا أيام التشريق ؛ لأن عيد الفطر يتقدمه رمضان ،
وأيام التشريق يتقدمها عيد الأضحى • فأما اذا ابتدأ الصوم عن الشهرين
فى رمضان لم يصح صومه عن رمضان لأنه لم يتو الصيام عنه ولا عن
الشهرين ؛ لأن الزمان مستحق لصوم رمضان فلا يقع عن غيره •

وان ابتدأ صوم الشهرين يوم عيد الفطر لم يصح لأنه مستحق للفطر
ويصح صومه باقى الشهرين ، وان ابتدأ الصوم أيام التشريق ؛ فان قلنا
بقوله الجديد وأن صومها لا يصح عن صوم التمتع ، أو قلنا بقوله القديم

انه يصح صومها عن صوم التمتع ، وقلنا بأحد الوجهين على القديم لا يصح صومها عن التمتع لم يصح صومه عن الشهرين ، وان قلنا يصح صومها عن التطوع صح صومها عن الشهرين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان دخل في الصوم ثم وجد الرقبة لم يبطل صومه وقال المزني يبطل كما قال في التيمم اذا رأى الماء في الصلاة ، وقد دلنا عليه في الطهارة ، والمستحب ان يخرج من الصوم ويعتق ، لان العتق افضل من الصوم لما فيه من نفع الأدمى ، ولانه يخرج من الخلاف .

فصل وان لم يقدر على الصوم لكبر لا يطبق معه الصوم أو لمرض يرجى بركه منه لزمه ان يطعم ستين مسكينا للآية ، والواجب ان يدفع الى كل مسكين مداً من الطعام ، لما روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه في حديث الجماع في شهر رمضان « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : اطعم ستين مسكينا . قال لا اجد ، قال فاتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فيه خمسة عشر صاعاً فقال خذه وتصدق به » واذا ثبت هذا بالجماع بالخبر ثبت في الظاهر بالقياس عليه .

الشرح حديث أبي هريرة رضى الله عنه أصله في الصحيحين بلفظين عن أبي هريرة ؛ ورواه أبو داود وفي إسناده رجل فيه مقال ، ورواه البيهقي وغيره مختصراً مرسلًا ومتصلاً ، وقد مضى الكلام عليه في الصوم .

اما الأحكام فانه مما يتسق مع ما قلناه في مقدمة كتاب العتق أن الشرع الحكيم جعل العتق هو الكفارة الأصلية ، وأن الصوم يبدل من الكفارة اذا لم يجد الرقبة حتى لقد جعل الصوم يبطل في قول المزني وأبي حنيفة اذا وجد الرقبة التي يعتقها كفارة ، وجملة ما في الفصل أنه اذا دخل في الشهرين بالصوم ثم أيسر وقدر على الرقبة لم يجب عليه الانتقال الى الرقبة ، وبه قال مالك وأحمد .

وقال أبو حنيفة والمزني يلزمه الانتقال ، ودليل المذهب أنه وجد المبدل بعد شروعه في البذل فلم يلزمه الانتقال اليه ، كما لو وجد الهدى بعد شروعه

فى صوم السبع ، وقال الامام الشافعى رضى الله عنه : ولو أعتق كان أفضل
لأنه الأصل وليخرج بذلك من الخلاف •

(قلت) ولأن فى ذلك تمعلاً للادى بفك اساره من الرق كما أفاده
المصنف •

فرع ولا يجزئه الصوم عن الكفارة حتى ينوى الصوم كل ليلة
لقوله صلى الله عليه وسلم « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » فهذا
عام فى كل صوم • وقد وافقنا أبو حنيفة على ذلك • وهل يلزمه نية التابع ؟
فيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) يلزمه نية التابع كل ليلة ؛ لأن التابع واجب كالصوم ،
فلما وجب عليه نية الصوم كل ليلة فكذلك نية التابع •

(والثانى) يلزمه التابع أول ليلة من الشهر لأن الفرض تبين هذا
الصوم عن غيره بالتابع ، وذلك يحصل بالنية أول ليلة منه •

(والثالث) لا يجب عليه نية التابع وهو الأصح ، لأن التابع شرط فى
العبادة وعلى الانسان أن ينوى فعل العبادة دون نية شروطها ؛ كما قال
العمرائى فى الصلاة أن ينوى فعل الصلاة دون نية شرطها •

مسألة قوله : وإن لم يقدر على الصوم لكبر الخ • فجملة ذلك
أنه اذا عجز لعلة تلحقه من الجوع والظما وكان قادراً على الاطعام لزمه
الاتقال الى الاطعام لقوله تعالى « فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً »
ولما ذكرناه من حديث أوس ابن الصامت وسلمة بن صخر •

إذا ثبت هذا فعليه أن يطعم ستين مسكيناً ، كل مسكين مداً من طعام ،
ولا يجوز أن ينقص من عدد المساكين ولا من ستين مداً ، وبه قال أحمد
وقال أبو حنيفة : ان أعطى الطعام كله مسكيناً واحداً فى ستين يوماً جاز دليلنا
قوله تعالى « فاطعام ستين مسكيناً » وقوله « اطعام » مصدر يتعدى بأن
والفعل ، وهذا لا يجيز الاقتصار على دون الستين ، ولأنه مسكين استوفى

موت يوم من كفارة ، فإذا دفع اليه غيره منها لم يجزه ، كما لو دفع اليه في يوم واحد .

فرع . ويجب أن يدفع الى كل مسكين مداً في جميع الكفارات الا كفارة الأذى فإنه يدفع اليه مدين سواء كفر بالتمر أو الزبيب أو البر أو الشعير أو الذرة وبه قال ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والأوزاعي ، وقال أبو حنيفة : ان كفر بالتمر أو الشعير لزمه لكل مسكين صاع ، والصاع أربعة أمداد والمداً عنده رطلان وان كفر بالبر لزمه لكل مسكين نصف صاع ، وفي الزبيب عنه روايتان (أحدهما) أنه كالتمر والشعير (والثاني) أنه كالبر .

وقال مالك في كفارة اليمين والجماع في رمضان كقولنا في كفارة الظهار يطعم كل مسكين مداً بمد هشام ، وهو مد وثلاث بمد النبي صلى الله عليه وسلم . وقيل بل هو مدان وقال أحمد من البر ومن التمر والشعير مدان .

دليلاً ما روى أبو هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يضرب خذمه ويتنف شعره ، فقال يا رسول الله هلكت ، قال وما أهلكك ؟ قال وقعت على امرأتى في نهار رمضان ، قال أعتق رقبة ، قال لا أجد ، قال ضم شهرين متتابعين قال لا أستطيع قال أطعم ستين مسكيناً ، قال لا أستطيع ، ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً يقال : تصدق بهذا ، فقال أعلى أفقر منا ! فما بين لا يشها أهل بيت أحوج اليه منا ، فضحك صلى الله عليه وسلم ثم قال : اذهب أطعمه أهلك » .

إذا ثبت هذا في الجامع في رمضان قمنا سائر الكفارات عليها فأما خبر سلمة بن صخر حيث أمره النبي صلى الله عليه وسلم وسق من تمر من صدقة بني زريق ، فمحمول على الجواز ، وأن ما زاد على خمسة عشر صاعاً تطوع بدليل هذا الخير .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجب ذلك من الحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة لأن الأبدان بها تقوم ، ويجب من غالب قوت بلده قال القاضي أبو عبيد بن حريوة . يجب من غالب قوته ، لأن في الزكاة الاعتبار بما له فكنذلك ههنا ، واللهيب الأول لقوله تعالى « فاطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم » والأوسط والأعدل لقوله تعالى « فاطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم » والأوسط والأعدل ، وأعدل ما يطعم أهله قوت البلد ، ويخالف الزكاة فإنها تجب من المال والكفارة تجب في الدمة ، فإن عدل إلى قوت بلد آخر ، فإن كان أجود من غالب قوت بلده الذي هو فيه جاز لأنه زاد جيرا ، فإن لم يكن أجود ، فإن كان مما يجب فيه زكاة ففيه وجهان .

(أحدهما) يجزئه لأنه قوت تجب فيه الزكاة فاشبه قوت البلد .

(والثاني) لا يجزئه وهو الصحيح لأنه دون قوت البلد ، فإن كان في موضع قوتهم إلا قط ففيه قولان (أحدهما) يجزئه لأنه مكيل مقتات فاشبه قوت البلد (والثاني) لا يجزئه لأنه يجب فيه الزكاة فلم يجزئه كاللحم ، وإن كان لحما أو سمكا أو جرادا ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال فيه قولان كالأقط ومنهم من قال لا يجزئه قولا واحدا ، ويخالف الأقط لأنه يدخله الصاع ، وإن كان في موضع لا قوت فيه وجب من غالب قوت أقرب البلاد إليه .

فصل ولا يجوز الدقيق والسويق والخبز ، ومن أصحابنا من قال يجزئه لأنه مهيا للأقيات مستغنى عن مؤنته ، وهذا فاسد لأنه إن كان قد هياه لمنفعة فقد قوت فيه وجوها من المنافع ، ولا يجوز إخراج القيمة لأنه أخذ ما يكفر به فلم يجز فيه القيمة كالعق .

فصل ولا يجوز أن يدفع الواجب إلى أقل من ستين مسكينا لآلية والخبر فإن جمع ستين مسكينا وغداهم وعشاهم لما عليه من الطعام لم يجزه ، لأن ما وجب للفقراء بالشرع وجب فيه التمليك كالزكاة ، ولأنهم يختلفون في الأكل ولا يتحقق أن كل واحد منهم يتناول قدر حقه .

وإن قال لهم : ملكتم هذا بينكم بالسوية ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه . وهو قول أبي سعيد الأصطخري لأنه يلزمهم مؤنة في قسمته فلم يجزه ، كما لو سلم إليهم الطعام في السنابل (والثاني) أنه يجزئه وهو أظهر لأنه سلم إلى كل واحد منهم قدر حقه والمؤنة في قسمته قليلة ، فلا يمنع الإجزاء .

الشرح الأحكام : اختلف أصحابنا في هل يلزمه أن يخرج من غالب قوته أو من غالب قوت البلد ؟ على وجهين قال أبو عبيد بن حريبه يلزمه من غالب قوته وهو اختيار الشيخ أبي حامد ، لأن الزكاة زكاتان ، زكاة المال وزكاة النفس ، فلما كانت زكاة النفس يجب اخراجها من غالب قوت البلد لقوله تعالى « من أوسط ما تطعمون أهليكم » والأوسط الأعدل ، وأعدل ما يطعم أهله قوت البلد ، فإن عدل عن قوته وقوت بلده الى قوت بلد آخر ، فإن كان أعلى منها وجب عليه اخراجه ، بأن عدل عن الذرة والشعير الى البر ، أو كان في مصر وأخرج زيبياً أجزاء لأنه أعلى مما وجب عليه ، وإن كان دون ذلك بأن عن البر الى الذرة والشعير فهل يجزئه ؟ فيه قولان حكاهما الشيخ أبو حامد ، وحكاهما المصنف في المذهب هنا وجهين .

(أحدهما) يجزئه لأنه قوت تجب فيه الزكاة .

(والثاني) لا تجزئه وهو الأصح لأنه دون ما وجب عليه ، وإن أخرج من قوت لا تجب فيه الزكاة - فإن كان غير الأقط - لم يجزه ، وإن كان من الأقط ففيه وجهان كما قلنا في زكاة الفطر ، وإن كان في بلد لا قوت لهم تجب فيه الزكاة وجب من قوت أقرب بلد اليه ، وهل يجزئه اخراج الخبز والدقيق والسويق ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجزئه لأنه مهياً للاقتيات (والثاني) لا يجزئه وهو الأصح لأنه قد فوت فيه وجوها من المنفعة . وإن أخرج القيمة لم يجزه كما قلنا في الزكاة وأكثر أهل المدن يقلدون من يجيز اخراج القيمة بيد أن الأولى عندنا والأقرب الى المذهب أن يشتري دقيقاً يخرج منه ، وهو وجه صحيح عندنا ، وإن كان الأصح غيره كما تقدم .

مسألة قوله « ولا يجوز أن يدفع الواجب الى أقل من ستين مسكيناً الخ » فجملة ذلك أنه اذا دفع الى مائة وعشرين مسكيناً ستين مداً لكل مسكين نصف مد لم يجزه ذلك . وقيل له : اختر منهم ستين مسكيناً وادفع الى كل واحد منهم نصف مد . لأنه لا يجوز أن يدفع الى كل واحد منهم أقل من مد . فإن دفع الى ستين مسكيناً ستين مداً الى كل واحد منهم مداً دفعة واحدة أو في أوقات متفرقة أجزاء لقوله تعالى « فاطمأ من ستين مسكيناً » فم لم يخص .

وان دفع الى ثلاثين مسكينا ستين مداً الى كل واحد مدين لم يجزه
الا ثلاثون لأنه لم يطعم ستين مسكينا ، وعليه أن يطعم ثلاثين مسكينا ثلاثين
مداً أخرى لكل واحد مد ، وهل له أن يرجع على كل واحد من الثلاثين بما
زاد على المد ؟ ينظر فيه ؛ فان بين أن ذلك عن كفارة واحدة كان له أن يرجع
به ، لأن ما زاد على المدعى الكفارة لا يجزئ دفعه الى واحد ، وان طلق
لم يرجع لأن الظاهر أن ذلك تطوع وقد لزم بالقبض .

وان وجب عليه كفارتان من جنس أو جنسين ؛ فدفع الى كل مسكين
مدين أجزاء لأنه لم يدفع اليه عن كل كفارة أكثر من مد ، ويجوز الدفع الى
الكبار من المساكين والى الصغار منهم لقوله تعالى « فاطعام ستين مسكينا »
ولم يفرق ولكن يدفع مال الصغير الى وليه ؛ فان دفع الى الصغير لم يجزه
لأنه ليس من أهل القبض ، ولهذا لو كان له عليه دين فاقبضه اياه لم يبرأ
بذلك .

فرع والدفع المبرىء له هو أن يدفع الى كل مسكين مداً ويقول
خذه أو كله أو الحق لك . وان قدم ستين مداً الى ستين مسكينا وقال :
خذوا أو كلوا أو أبحت لكم لم يجزه ذلك ؛ لأن عليه أن يوصل الى كل واحد
منهم مداً ، وهذا لم يفعل ذلك . وان قال : ملكتكم هذا بينكم بالسوية
أو قبضتكم اياه فقبضوه ففيه وجهان ؛ قال أبو سعيد الاضطخري لا يجزئه
لأن عليهم مشقة فى القسمة فلم يجزه ؛ كما لو دفع اليهم الطعام فى سنابله .

وقول أبو اسحاق يجزيه ، وهو الأصح لأنه قد ملكهم اياه ، ولا يلحقهم
فى قسمته كبير مشقة ، ويمكن كل واحد منهم بيع نصيبه مشاعا ، فان جمع
ستين مسكينا وغداهم وعشاهم لم يجزه لاختلاف كل منهم عن الآخر فى القدر
الذى تناوله من الطعام وتعاطاه . وقال أبو حنيفة : يجزيه . دليلنا أن
الواجب عليه دفع الحب وهذا لم يدفع الحب ، ولأنه لا يتحقق أن كل واحد
منهم أكل قدر حقه وهو يشك فى اسقاط الفرض عن ذمته والأصل بقاؤه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز ان يدفع الى مكاتب لانها تجب لاهل الحاجة والمكاتب مستغن بكسبه ان كان له كسب ، او بان يفسخ الكتابة ويرجع الى هؤلاء ان لم يكن له كسب ، ولا يجوز ان يدفع الى كافر لانها كفارة فلا يجوز صرفها الى كافر كالعق ، ولا يجوز دفعها الى من يلزمه نفقته من زوجة أو والد أو ولد ، لانه مستغن بالنفقة ، فان دفع بعض ما عليه من الطعام ثم قسدر على الصيام لم يلزمه الانتقال الى الصوم ، كما لا يلزمه الانتقال الى العتق اذا وجد الرقة في أثناء الصوم والافضل ان ينتقل اليه لانه اصل .

فصل ولا يجوز ان يكفر عن الظهار قبل ان يظهر ، لانه حق يتعلق بسببين فلا يجوز تقديمه عليهما كالزكاة قبل ان يملك النصاب . ويجوز ان يكفر بالمال بعد الظهار وقبل العود لانه حق مال يتعلق بسببين ، فاذا وجد احدهما جاز تقديمه على الآخر كالزكاة قبل الحول ، وكفارة اليمين قبل الحنت .

فصل ولا يجوز شيء من الكفارات الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم « انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » ولانه حق يجب على سبيل الطهارة فافتقر الى النية كالزكاة ، ولا يلزمه في النية تعيين سبب الكفارة ، كما لا يلزمه في الزكاة تعيين المال الذي يزنيه . فان كفر بالصوم لزمه ان ينوى كل ليلة انه صائم غدا عن الكفارة . وهل يلزمه نية التتابع ؟ فيه ثلاثة اوجه (احدها) يلزمه ان ينوى كل ليلة ، لان التتابع واجب بزمه بنية كصوم . (والثاني) ان ينوى ذلك في اوله لانه يتميز بذلك عن غيره (والثالث) وهو الصحيح انه لا تلزمه نية التتابع ، لان العبادة هي الصوم ، والتتابع شرط في العبادة فلم يجز نية في اداء العبادة ، كالطهارة وستر العورة لا يلزمه نية في الصلاة .

فصل وان كان المظاهر كافراً كفر بالعتق أو الطعام لانه يصح منه العتق والاطعام في غير الكفارة فصح منه في الكفارة ، ولا يكفر بالصوم لانه لا يصح منه الصوم في غير الكفارة فلا يصح منه في الكفارة . فان كان المظاهر عبداً فقد ذكرناه في باب المأثون فاعنى عن الاعادة ، وبالله التوفيق .

الشرح حديث « انما الأعمال بالنيات » قال فيه الحافظ ابن حجر حديث عزيز وقال فيه الشافعي : انه نصف الدين . قلت : ولهذا زعم بعض المشتغلين بالفتيا والدعوة والارشاد من الأزهرين أنه متواتر وصححنا لهم

هذا الفهم بما كُتِبَ في مجلة الأزهر في حينه . لأن الحديث آحادى من طرفه الأول ، اذ لم يروه من الصحابة الا عمر ؛ ومع أن عمر خطب به على المنبر فانه لم يروه عنه سوى علقمة ابن وقاص الليثى ، ولم يروه عن علقمة سوى محمد بن ابراهيم التيمى ، ولم يروه عن التيمى سوى يحيى بن سعيد الأنصارى وفى هذا الاسناد نكتة قلما تتوفر لغيره من الأحاديث ، وهى أن كلا من علقمة الليثى والتيمى والأنصارى تابعيون متعاصرون أقران ، ولم يشترك اثنان منهما فى سماع الحديث من الثالث أو من عمر .

اما الأحكام فانه لا يجوز دفع الكفارة الى عبد ولا كافر ولا الى من يلزمه نفقته لما ذكره النووى فى كتاب الزكاة ، ولا يجوز دفعها الى مكاتب . وأن جاز دفع الزكاة اليه ، لأن القصد بالكفارة المواساة المحضة ، والمكاتب مستثنى عن ذلك ؛ لأن ان كان له كسب فنفقته فى كسبه . وان لم يكن له كسب فيمكنه أن يعجز نفسه وتكون نفقته على السيد .

فرع وان أطعم بعض المساكين ثم قدر على الصيام لم يلزمه الصيام كما قلنا فيمن قدر على العتق بعد الشروع فى الصيام . وان وطئها فى خلال الاطعام أثم بذلك ولا يلزمه الاستتاف وقال مالك : يلزمه . دليلنا أن الوطء لا يبطل ما فعله من الاطعام فلم يلزمه الاستتاف كما لو وطئ غيرها .

فرع ولا يجزئيه الاطعام الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » متفق عليه . وهل يجب أن تكون النية مقارنة للدفع ؟ أم يجوز تقديمها على الدفع ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما فى الزكاة وأما التتابع فقد مضى كلامنا فى نيته فى هذا الباب قبل هذه الفصول بقليل .

فوائد لو أن المظاهر أدى الكفارة باطعام المساكين فأحضرهم وأطعم كل واحد مداً لم يجزئه ذلك الا أن يملكه آياه . وهذا هو مذهبنا وبه قال أحمد فى احدى روايتيه . والأخرى انه يجزئه اذا أطعم القدر الواجب لهم . وهو قول النخعى وأبى حنيفة . وأطعم أنس فى فدية الصيام .

قال أحمد : أطمع شيئاً كثيراً وصنع الجفان • وذكر حديث حماد بن سلمة عن سلمة عن ثابت عن أنس • وذلك لقول الله تعالى « فاطعام ستين مسكيناً » وهذا قد أطمعهم فينبغي أن يجزئه ، ولأنه أطمع المساكين فأجزأه كما لو ملكهم ولنا أن المنقول عن الصحابة اعطائهم ، ولأنه مال وجب للفقراء شرعاً فوجب تمليكهم إياه كالزكاة •

قلنا : انه لا يجب التتابع في الاطعام وبه قال أحمد ، فلو أطمع واحداً اليوم والثاني بعد يومين والثالث بعد كذا حتى يستكمل الستين صبح • وذلك لأن الله تعالى لم يشترط التتابع فيه كما قاله في الصوم • ولو وطئ في أثناء الاطعام لم تلزمه إعادة ما مضى منه ، وبه قال أبو حنيفة والثشافى وأحمد • وقال مالك : يستأنف لأنه وطئ في أثناء كفارة الظهر فوجب الاستئناف كالصيام • دليلنا أنه وطئ في أثناء ما يشترط التتابع فيه فلم يوجب الاستئناف كوطئ غير المظاهر منها أو كالوطئ في كفارة اليمن ، وبهذا فارق الظهر •

فائدة أخرى إذا أعطى مسكيناً مدين من كفارتين في يوم واحد أجزأه وهو إحدى الروايتين عن أحمد والأخرى لا يجزئه ، وهو قول أبي حنيفة لأنه استوفى قوت يوم من كفارة فلم يجزئه الدفع إليه ثانياً في يومه كما لو دفعهما إليه من كفارة واحدة والقيمة في الكفارة لا تجزئ عندنا ولا عند أحمد ونظراً لأن الشارع الحكيم شرع الدين للسواد من الناس وأكثر الناس أهل قرى وبادية وقلهم يسكنون المدائن لذلك كان الحب هو المشروع ، ويجوز اخراج الدقيق على قول صحيح والأصح الحب ، وإذا كان أهل المدائن اشبع لهم أن يعطوا الدقيق كان الدقيق أولى لأنه بالنسبة لهم هو حال الكمال وتيسير المنفعة • أما أهل القرى فحال الكمال وتيسير المنفعة لهم هو الحب فلا يعطوا الدقيق • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب اللعان

إذا علم الزوج أن امرأته زنت - فإن رآها بعينه وهي تزني ولم يكن نسب يلحقه - فله أن يقذفها ، وله أن يسكت لما روى علقمة عن عبد الله « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أن تكلم جلدتموه أو قتل قتلتموه أو سكت سكت على غيظ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم افتح ، وجعل يدعو فنزلت آية اللعان « والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم . الآية » فذكر أنه ينكلم أو يسكت ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم كلامه ولا سكوته .

وإن اقرت عنده بالزنا فوقع في نفسه صدقها أو أخبره بذلك ثقة أو استفاض أن رجلاً يزني بها ثم رأى الرجل يخرج من عندها في أوقات الريب فله أن يقذفها وله أن يسكت ، لأن الظاهر أنها زنت فجاز له القذف والسكوت .

وأما إذا رأى رجلاً يخرج من عندها ولم يستفيض أنه يزني بها لم يجز أن يقذفها ، لأنه يجوز أن يكون قد دخل إليها هارباً أو سارقاً ، أو دخل ليرأودها عن نفسها ولم تمكنه ، فلا يجوز قذفها بالشك . وإن استفاض أن رجلاً يزني بها ولم يجده عندها ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز قذفها لأنه يحتمل أن يكون عو قد اشاع ذلك عليهما (والثاني) يجوز . لأن الاستفاضة أقوى من خبر الثقة . ولأن الاستفاضة تثبت القسامة في القتل فثبت بها جواز القذف .

الشرح قصة الملاعن التي ساقها المصنف هنا رويت من طرق وبأسانيد مختلفة . منها ما رواه الشيخان وأحمد في مسنده عن سعيد ابن جبير أنه قال لعبد الله بن عمر « يا أبا عبد الرحمن المتلاعنان أيفرق بينهما ؟ قال سبحانه الله !! نعم . إن أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان قال يا رسول الله أرايت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سكت سكت على مثل ذلك . قال : فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه ، فلما كان بعد ذلك أتاه فقال : إن الذي

سألتك عنه ابتليت به ، فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور
« والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء » فتلاهن عليه ووعظه وذكره
وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال : لا والذي بعثك
بالحق ما كذبت عليها ، ثم دعاها فوعظها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من
عذاب الآخرة فقالت : لا والذي بعثك بالحق انه لكاذب فبدأ الرجل فشهد
أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين . ثم نثى بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين
والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما .

وعند الشيخين وأحمد وأصحاب السنن الا الترمذي عن سهل بن سعد
« أن عويمر العجلاني أتى رسول صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله
أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنته فيقتلونه ؛ أم كيف يفعل ؟ فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم . قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب فانت
بها ، قال سهل : فتلاعنا ، وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛
فلما فرغ قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها ، فطلقها ثلاثاً قبل
أن يأمره رسول الله قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين » وفي رواية عند
الشيخين وأحمد « ذاكم التفريق بين كل متلاعنين » وفي لفظ لأحمد ومسلم
« وكان فراقه اياها سنة في المتلاعنين » .

اللعان : صورة من صور التفريق بين الزوجين تكاد تكون اندثرت
لعوامل أهمها كما يقول الشيخ محمد الغزالي الداعية الاسلامي المعروف
صعوبة وندرة التأكد منها فضبط الزنا بصوره متيقنة أمر نادر ولعله أيضا
للجوء الناس الى الطلاق تسترا وأخيراً لسيطرة القوانين الوضعية التي توفر
الفساد دون حاجة الى عناء كبير ولا صغير وتتلخص صورة اللعان في أنه اذا
اتهم الزوج زوجته بالزنا صراحة أو أنكر نسب الأولاد له ففي كلا الحالتين
يجب اللعان فقد عرّضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم قضية مثل هذه
فقال للزوجين ثلاث مرات « الله أعلم أن أحكما كاذب فهل منكما من
تائب » ؟ فلما لم يتب منهما أحد استحلف الزوج حسب حكم كتاب الله
أربع مرات أن اتهمه لزوجته صحيح والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان

من الكاذبين ثم استحلّف الزوجة أيضا أربع مرات أن اتهم زوجها لها باطل،
والخامسة أن غضب الله عليها أن كان زوجها صادقا في اتهامه •

وتتخلص أحكام اللعان في النقاط الآتية :

أولا : يجب أن يكون اللعان أمام القاضي فلا لعان بين المرء وزوجه أو
في حضور أقربائهما •

ثانيا : عقب تلاعن الطرفين يعلن القاضي وقوع التفريق ويرى الجمهور
أن التفريق يقع بذاته باللعان لكن أبا حنيفة يرى التفريق لا بد له من حق
القاضي ورأيه أقرب للصواب •

ثالثا : تفريق اللعان لا زواج بعده بين الطرفين ان أراد ذلك ولا ينفع
فيه التحليل الوارد في الآية فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره •

رابعا : لا يسقط أداء المهر عن الرجل بالتلاعن سواء كان اتهامه لزوجته
صادقا أم لا • فلا مناص من دفع المهر لها في أية حال وأن كان أعطاها مهرها
فلا يحق له استرجاعه • فان اتهم الزوج زوجته ورفض اللعان أقيم عليه حد
القذف حسب ما عليه الجمهور الا أبا حنيفة فيرى أنه لا يستحق الحد بل
يعاقب على ذلك بالسجن •

وهذا اللعان هو اغلظ صور الطلاق لأنه طلاق لا لقاء بعده أبدا وهو
فراق الى الأبد ومع أنه نص في شريعة الله وقد جاء في القرآن بيانه مفصلا في
سورة النور وأكدته السنة بالتطبيقات العملية الا أن الستر أفضل منه لمن
قدر عليه على أساس الطلاق الذي يعتبر حلا كافيا ومع ذلك فهذا اللعان درء
لمفسده كبيرة هي (القتل) الذي يمكن أن يندفع اليه الرجل اذا عرف أنه
لا سبيل لديه لكشف ما لحق به وبيان أسباب فراقه لزوجته وشفاء صدره
مما نكب به وقانا الله شره •

وأخيرا فان الحياة الزوجية وجدت لتبقى ويرى علماء الأمة أن نية
فسخها عند عقد الزواج من عوامل فساد العقد فلاسلام حريص على

استمرارية هذه العلاقة لكن اذا ظهر خلل ما يحول دون استمرار الحياة الزوجية فلا مناص من الخضوع لسنة الله فالقلوب بيده وحينئذ يكون العلاج أما عن طريق الطلاق أو الخلع أو الفسخ للإيلاء أو الظهار أو التفريق المؤبد للعان لكن هذا التفريق يخضع للشرعية المحكمة وليس للاهواء المتحكمة وهو يخضع قبل ذلك وبعده للعدل الذي هو السمة الأساسية لكل التشريعات الاسلامية .

فالعان مصدر لا عن يلاعن لعانا وملاعنة ، كقاتل يقتل قتالا ومقاتلة ، أى لعن كل واحد الآخر ، ولا عن الرجل زوجته قذفها بالفجور . وقال ابن دريد كلمة اسلامية في لغة فصيحة . وقال في الفتح : اللعان مأخوذ من اللعن ؛ لأن الملاعن يقول في الخامسة : لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين . واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لأنه قول الرجل ، وهو الذي بدى به في الآية ، وهو أيضاً يبدأ به وقيل : سمي لعاناً لأن اللعن الطرد والابعاد وهو مشترك بينهما ؛ وإنما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها .

قوله « واستفاض » أى شاع . قوله « في أوقات الريب » أى الشك في سبب دخوله لماذا دخل اليها .

اما الأحكام فقد اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلاً وتحقق وجود الفاحشة منهما فقتله ، هل يقتل به أم لا ؟ فمنع الجمهور الاقدام ؛ وقالوا : يقتص منه الا أن يأتي بينة الزنا ، أو يعترف المقتول بذلك بشرط أن يكون محصناً وقيل بل : يقتل به لأنه ليس له أن يقيم الحد بغير اذن الامام .

وقال بعض السلف : لا يقتل أصلاً ، ويمذر فيما فعله اذا ظهرت أمارات صدقه . وشرط أحمد واسحاق ومن تبعهما أن يأتي شاهدين أنه قتله بسبب ذلك ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية ، لكن زاد أن يكون المقتول قد أحسن . وعند الامام الهادي من العترة أنه يجوز للرجل أن يقتل من وجده مع زوجته وأمه وولده حال الفعل ، وأما بعده فيقاد به ان كان

بكرآ • ولنعد الى ما في الفصل • قال في البيان : اللعان مشتق من اللعن وهو الطرد والابعاد فسمى المتلاعنان بذلك لأن الخامسة اللعنة ، ولما يتعقب من المائم والطرء ، لأنه لابد أن يكون أحدهما كاذباً فيكون ملعوناً اه •

إذا ثبت هذا فان رأى الرجل امرأته تزنى أو أقرت عنده بالزنا أو أخبره بذلك ثقة واستفاض في الناس أن رجلاً زنا بها ثم وجده عندها ولم يكن هناك نسب يلحقه من هذا الزنا فله أن يقذفها بالزنا ، لأنه إذا رآها فقد تحقق زناها • وإذا أقرت عنده أو أخبره ثقة أو استفاض في الناس ووجد الرجل عندها غلب على ظنه زناها فجاز له قذفها ولا يجب عليه قذفها لما روى أن رجلاً قال « يا رسول الله ان امرأتي لا ترد يد لامس » تعريضاً منه بزناها • فقال النبي صلى الله عليه وسلم : طلقها • فقال : انى أحبها • فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أمسكها •

وللأحاديث التي سقناها في صدر هذا البحث اذ أذن النبي صلى الله عليه وسلم للملاعن أن يتكلم أو يسكت حيث لم ينكر عليه أيها • فأما اذا لم يظهر على المرأة الزنا بيينة ولا سبب حرم عليه قذفها لقوله تعالى « ان الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم - الى قوله تعالى - سبحانه هذا بهتان عظيم » وقوله صلى الله عليه وسلم « من قذف محصنة : حبط الله عمله ثمانية عاماً » وان أخبره بزناها من لا يثق بقوله له حرم عليه قذفها ، لأنه لا يغلب على الظن الا قول الثقة ، وان وجد عندها رجلاً ولم يستفرض في الناس أنه زنى بها حرم عليه قذفها لجواز أن يكون دخل إليها هارباً أو لحاجة أو لطلب الزنا ولم تجبه ، فلا يجوز قذفها بأمر محتمل •

وان استفاض في الناس أن فلاناً زنى بها ولم يجده عندها فهل يجوز له أن يقذفها ؟ فيه وجهان حكاهما المصنف (أحدهما) يجوز له قذفها لأن الاستفاضة أقوى من خبر الثقة ، والقسامة تثبت بالاستفاضة فيثبت بها جواز القذف • (والثاني) لا يجوز له قذفها ، ولم يذكر في التعليق والشامل غيره لجواز أن يكون أشاع ذلك عدو لها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن قذف امرأته بزنا يوجب الحد أو تعزير القذف ، فطوبى بالحد أو بالتعزير فله أن يسقط ذلك بالبينة ، لقوله عز وجل « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » فدل على أنه إذا أتى بأربعة شهداء لم يجلد . ويجوز أن يسقط باللفان ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه « أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحباء فقال النبي صلى الله عليه وسلم : البينة أو الحد في ظهرك » فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا رجلا على امرأته يلتمس البينة ؟ فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول : البينة والا حد في ظهرك . فقال هلال : والذي بعثك بالحق اني لصادق ، ولينزلن الله عز وجل في امري ما يرى ظهري من الحد ، فنزلت : « والذين يرمون أزواجهن » ولأن الزوج يتلى بقذف امرأته لنفي العار والنسب الفاسد ، ويتعذر عليه إقامة البينة فجعل اللعان بينة له ، ولهذا لما نزلت آية اللعان قال النبي صلى الله عليه وسلم « أشرك يا هلال ، فقد جعل الله لك فرجا ومخرجا . قال هلال : قد كنت أرجو ذلك من ربي عز وجل » .

فإن قدر على البينة ولاعن جاز لأنهما يثبتان في اثبات حق ، فجاز إقامة كل واحدة منهما مع القصة على الأخرى ، كالرجلين ، والرجل والمرأتين في المال . وأن كان هناك نسب يحتاج الى نفيه لم ينتف بالبينة ولا ينتفى إلا باللعان ، لأن الشهود لا سبيل لهم الى العلم بنفي النسب . وإن أراد أن يثبت الزنا بالبينة ثم يلاعن لنفي النسب جاز ، وإن أراد أن يلاعن ويثبت الزنا وينفي النسب باللعان جاز .

الشرح حديث ابن عباس أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني ولفظه « أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحباء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حد في ظهرك » فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا يتطلق يلتمس البينة ؟ فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول البينة والا حد في ظهرك ، فقال هلال : والذي بعثك بالحق اني لصادق ، ولينزلن الله ما يرى ظهري من الحد ، فنزل جبريل وأنزل الله عليه « والذين يرمون أزواجهن » فقرأ حتى بلغ « أن كان من الصادقين » فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل اليهما فجاء هلال فشهدوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول أن الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ ثم قامت فشهدت ، فلما

كان عند الخامسة وقموها فقالوا : انها موجبة فتلكأت ونكصت حتى ظننا
أنها ترجع ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم فمضت ، فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أظفروها فان جاءت به أكحل العينين سابع الأليتين خدلج الساقين
فهو لشريك ابن سحماء فجاءت به كذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن » .

قوله « البينة أو حد في ظهرك » فيه دليل على أن الزوج اذا قذف امرأته
بالزنا وعجز عن اقامة البينة وجب عليه حد القاذف . واذا وقع اللعان سقط
وهو قول الجمهور . وذهب أهل حنيفة وأصحابه الى أن اللازم بقذف الزوج
انما هو اللعان فقط ، ولا يلزمه الحد ، والحديث وما في معناه حجة عليه
قوله فنزلت « والذين يرمون أزواجهم » فيه التصريح بأن الآية نزلت في
شأن هلال . وقد تقدم الخلاف في ذلك . وفي الحديث مشروعية تقديم الوعد
للزوجين قبل اللعان .

وقد أخرج هذا الحديث أحمد ومسلم والنسائي عن أنس بلفظ أن هلال
ابن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء وكان أخاً لبراء بن مالك لأمه ،
وكان أول رجل لاعن في الاسلام . قال فتلاعنا فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : ابصروها فان جاءت به أبيض سبطاً قضى العينين فهو لهلال بن أمية؛
وان جاءت به أكحل جمداً حمش الساقين فهو لشريك بن سحماء . قال
فأثبتت أنها جاءت به أكحل جمداً حمش الساقين » .

وفي رواية « ان أول لعان كان في الاسلام أن هلال بن أمية قذف شريك
ابن السحماء بامرأته ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك ، فقال
النبي صلى الله عليه وسلم أربعة شهداء والا حد في ظهرك ، يردد ذلك عليه
مراراً ، فقال له هلال : والله يا رسول الله ان الله ليعلم أنى لصادق ولينزلن الله
عليك ما يرى ظهري من الحد فيبينما هم كذلك اذ نزلت عليه آية اللعان
(والذين يرمون أزواجهم) الى آخر الآية وذكر الحديث » . رواه النسائي
ورجاله رجال الصحيح وقوله « قضى العينين » بفتح فكمر بعدها همزة على

وزن حذر ، وهو قاسد العينين ؛ والجعد خلاف السبط يسميه عوام المصريين
(أكرت) •

قوله « حمش الساقين » أى دقيق الساقين • ورواه أحمد وأبو داود
مطولا وفى اسناده عباد بن منصور وقد تكلم فيه غير واحد • وقيل فيه : أنه
كان قدريا داعية •

أما الأحكام فإنه اذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة أجنبية منه
محصنة وجب عليه حد القذف وحكم بفسقه وردت شهادته فان أقام القاذف
على المқذف حد الزنا لقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » الآية •

وان قذف الرجل امرأته وجب عليه حد القذف ان كانت محصنة ، والتعزير
ان كانت غير محصنة وحكم بفسقه ، فان طوب بالحد أو التعزير فله أن
يسقط ذلك عن نفسه باقامة البينة على الزنا ، وله أن يسقط ذلك باللسان ،
فان لاعن والا أقيم عليه الحد أو التعزير • وهذا مذهبننا وبه قال مالك وأحمد •
وقال أبو حنيفة : اذا قذف الرجل امرأته لم يجب عليه الحد بقذفها وانما يجب
عليه اللعان فان لاعن والا حبس حتى يلاعن •

دليلا قوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء »
الآية : وهذا عام فى الأزواج وغير الأزواج ؛ فأخبر الأزواج بأن لعانهم يقوم
مقام شهادة أربعة غيرهم بقوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم
شهداء الا أنفسهم » الآية •

وحديث ابن عباس الذى سناقه المصنف فى الفصل فى قصة هلال بن أمية
حين قذف امرأته بشريك بن السحماء ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم
« البينة أو حد فى ظهرك » فقال : والذى بعثك بالحق انى لصاىق ولينزلن
الله فى أمرى ما يبرى ظهرى من الحد ؛ فأنزل الله تعالى « والذين يرمون
أزواجهم » الآية ، فدعاه النبى صلى الله عليه وسلم وقال « أبشر يا هلال
قد جعل الله لك فرجا ومخرجا » فقال : قد كنت أرجو ذلك من ربى •

وحديث عويمر العجلاني الذي مضى في أول هذا البحث وفيه : قد أنزل الله فيك وفي صاحبك اذهب فأت بها ، فأتى بها فتلاعنا ، فيكون المعنى قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ، أم ما أنزل في هلال بن أمية وامرأته لأنها عامة ؛ ويجوز أن تكون الآية نزلت في الجميع ، والمشهور هو الأول . وإنما خص الأزواج باللعان بقذف الزوجات ، لأن الأجنبية لا حاجة به إلى القذف فسلط عليه ولم يقبل منه في إسقاط الحد عنه إلا بالينة . وإذا زنت الزوجة فقد أفسدت على الزوج فراشه وخاتته فيما اتئمتها عليه ؛ والحقته من الغيظ مالا ذلك النسب عنه ؛ فخفف عنه أن جعل لعانه يقوم مقام شهادة أربعة . وأن يلحق الأجنبية ، وربما ألحقت به نسباً ليس منه ؛ فاحتاج إلى قذفها لنفي ذلك النسب عنه فخفف عنه أجمل لعانه يقوم مقام شهادة أربعة وإن قدر الزوج على الينة واللعان فله أن يسقط الحد عن نفسه بأيها شاء . وقال بعض الناس ليس له أن يلاعن ؛ دليلنا أنها بينتان في إثبات حق فجاز له إقامة كل واحدة منهما مع القدرة على الأخرى ، كالرجلين في الشهادة في المال والرجل والمرأتين .

فرع وسواء قال الزوج : رأيتها تزني أو قذفتها بزنا ولم يصف ذلك إلى رؤيته فله أن يلاعن لإسقاط الحد عنه . وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك ليس له أن يلاعن إلا إذا قال رأيتها تزني ؛ لأن آية اللعان نزلت في هلال ابن أمية وكان قال : رأيت بعينى وسمعت بأذنى . دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم » الآية . ولم يفرق بين أن يقول رأيت بعينى أو أطلق ؛ ولأنه معنى يخرج به من القذف المضاف إلى المشاهدة . فصح الخروج به من القذف المطلق كالينة .

فرع إن كان هناك ولد يريد تفيه لم ينتف بالينة وإنما ينتفى باللعان ، لأن الشهود لا سبيل لهم إلى ذلك . وإن أراد أن يثبت الزنا بالينة ويلاعن لنفي النسب أو يلاعن لهما جاز له ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن عفت الزوجة عن الحد أو التعزير - ولم يكن نسب - لم يلاعن ، ومن أصحنا من قال : له أن يلاعن لقطع الفراش ، والمنهوب الأول ،

لأن المقصود باللعان درء العقوبة الواجبة بالقذف ونفى النسب لما يلحقه من الضرر بكل واحد منهما ، وليس ههنا واحد منهما . وأما قطع الفراش فإنه غير مقصود ويحصل له ذلك بالطلاق فلا يلاعن لأجله . وإن لم تنف الزوجة عن الحد أو التعزير ولم تطالب به فقد روى المزني أنه ليس عليه أن يلاعن حتى تطلب المقنونة جميعاً .

وروى فيمن قذف امراته ثم حنت أذى إذا التعن سقط الحد ، فمن أصحابنا من قال : لا يلاعن لأنه لا حاجة به إلى اللعان قبل الطلب ، وقال أبو إسحاق : له أن يلاعن لأن الحد قد وجب عليه فجاز أن يسقطه من غير طلب ، كما يجوز أن يقضى الدين المؤجل قبل الطلب ، وقوله : ليس عليه أن يلتعن ، لا يمنع الجواز وإنما يمنع الوجوب .

فصل وإن كانت الزوجة أمة أو ذمية أو صغيرة يوطأ مثلها فقذفها عزر وله أن يلاعن لدرء التعزير لأنه تعزير قذف ، وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها فقذفها عزر ولا يلاعن لدرء التعزير ، لأنه ليس بتعزير قذف ، وإنما هو تعزير على الكذب لحق الله تعالى ، وإن قذف زوجته ولم يلاعن فحد في قذفها ثم قذفها بالزنا الذي رماها به عزر ولا يلاعن لدرء التعزير لأنه تعزير لدفع الأذى ، لأن قد حددناه للقذف ، فإن ثبت بالبينة أو بالأقرار أنها زانية ثم قذفها فقد روى المزني أنه لا يلاعن لدرء التعزير ، وروى الربيع أنه يلاعن لدرء التعزير .

واختلف أصحابنا فيه على طريقين ، فقال أبو إسحاق : المذهب ما رواه المزني . وما رواه الربيع من تخريجه لأن اللعان جعل لتحقيق الزنا وقد تحقق زناها بالأقرار أو البينة ، ولأن القصد باللعان إسقاط ما يجب بالقذف ، والتعزير ههنا على الشتم لحق الله تعالى لا على القذف ، لأنه بالقذف لم يلحقها مسرة وقال أبو الحسن بن القطان وأبو القاسم الداركي : هي على قولين أحدهما : لا يلاعن لما ذكرناه (والثاني) يلاعن لأنه إذا جاز أن يلاعن لدرء التعزير فيمن لم يثبت زناها ، فلان يلاعن فيمن ثبت زناها أولى :

الشرح درء العقوبة دفعها وإزالتها ، وبابه نفع ، ودارأته دافعته ، وفي الحديث « أدرءوا الحدود بالشبهات » وفي الكتاب « ويدءون بالحسنة السيئة » وقال تعالى (فادارأتم فيها) أي تماريتم وتنافقتم ، والمدارأة بالهمز المدافعة . قال الشاعر بلسان ناقته :

تقول وقد درأت لها وضبني أهذا ديشه أبداً وديني ؟
أكل البهر حل وارتحال ؟ فما تبقى على ولا تقيني ؟

والمداواة بغير هزم الأخذ بالرفق أو المخاتلة • يقال : داريته إذا لا ينته ،
داريته إذا خلت به ومنه :

فإن كنت لا أدري الطباء فانتى أدس لها تحت التراب الدواهي

أما الأحكام فإن حد القذف حق للمقذوف ، فإن غفا عنه سقط وإن مات
قبل أن يستوفيه ورث عنه ، وقال أبو حنيفة : هو حق لله لا حق للمقذوف
فيه ، فإن غفا عنه لم يسقط ، وإن مات لم يورث عنه • ووافقنا أنه لا يستوفي
إلا بمطالبته ، دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « إن دماءكم وأموالكم
وأعراضكم عليكم حرام » فأضاف العرض إلينا كإضافة الدم والمال ، فوجب
أن يكون ما في مقابلته للمقذوف كالدم والمال ، ولأنه حق على البدن إذا
ثبت بالاعتراف لم يسقط بالرجوع فكان للآدمي كالتقصاص ، قضى قولنا
إذا ثبت بالاعتراف لم يسقط بالرجوع ، احتراز من حد الزنا والخمر والقطع
في السرقة •

إذا ثبت هذا فحذف زوجته ثم غفت عما وجب لها من الحد أو التعزير
ولم يكن هناك ولد لم يكن له أن يلاعن ، لأنه يلاعن لاسقاط الحد عنه ،
وقد سقط بالعفو ، ومن أصحابنا من قال : له أن يلاعن لأنه يستفيد به قطع
الفراش والفرقة المؤبدة - والمذهب الأول لأن الفرقة يمكنه إحداثها بالطلاق
الثلاث ، وإن كان هناك ولد فله أن يلاعن لنفيه عنه ، وإن لم يكن هناك نسب
فليس له أن يلاعن • ومن أصحابنا من قال : له أن يلاعن لقطع الفراش •
والمذهب الأول • لأنه إنما يلاعن لنفى النسب أو لاسقاط الحد عنه ، وليس
هناك أحدهما وقطع الفراش يمكنه بالطلاق الثلاث •

وجملة ما تقدم أنه لا يتعرض له بإقامة الحد عليه ولا طلب اللعان منه
حتى تطالبه زوجته بذلك ، فإن ذلك حق لها فلا يقام من غير طلبها كسائر
حقوقها ، وليس لوليها المطالبة عنها إن كانت مجنونة أو محجوراً عليها • ولا
لولى الصغيرة وسيد الأمة المطالبة بالتعزير من أجلهما ، لأن هذا حق ثبت
للتشفي فلا يقوم غير المستحق فيه مقام المستحق كالتقصاص فإذا أراد الزوج
اللعان من غير مطالبة نظرنا فإن لم يكن هناك نسب يريد نفيه لم يكن له أن

يلاعن ، وكذلك كل موضع سقط فيه الحد ، مثل أن أقام البينة بزناها أو أبرأتها من قذفها أو حد لها ثم أراد لعانها ولا نسب هناك ينفي فانه لا يشرع اللعان : وهذا قول أكثر أهل العلم ، ولا نعلم فيه مخالفاً إلا بعض أصحابنا الذين قالوا : له الملاعة لازالة الفرائش ، ولكن الصحيح عندنا مثل قول سائر الفقهاء لأن ازالة الفرائش تمكنه بالطلاق ، والتحريم المؤبد ليس بمقصود يشرع اللعان لأجله ، وإنما حصل ذلك ضمناً ، أعاده . ابن قدامة في المغنى .

فاذا قذف امرأته ثم جنت ، أو قذفها في حال جنونها بزنا أضافه الى حال الصحة ، فانه لا يجب عليه الحد بذلك ، وإنما يجب عليه التعزير ، وإن أراد الولي أن يطالب بما وجب لها من الحد أو التعزير لم يكن له ذلك ، لأن طريقة التشفي من القاذف باقامة الحد عليه فلم يكن له ذلك كالقصاص ، فإن التعن الزوج منها فقد قال الشافعي رضي الله عنه : وقعت الفرقة .

واختلف أصحابنا فيه على وجهين ، فمنهم من قال : ان كانت حاملاً فللزواج أن يلاعن لأن اللعان يحتاج اليه لنفي الولد عنه . وإن كانت حائلاً لم يكن له أن يلاعن لأن اللعان يراد لاسقاط الحد أو لنفي الولد ولا ولد ههنا فتحتاج الى نفيه ، ولا يجب عليه الحد إلا بمطالبتها ولا مطالبة لها قبل الافاقه ، فلم يكن له أن يلاعن . وقال أبو اسحاق المروزي : له أن يلاعن سواء كانت حاملاً أو حائلاً ؛ لأنها ان كانت حاملاً احتاج الى اللعان لنفي الولد ، وإن كانت حائلاً احتاج الى اللعان لاسقاط الحد الواجب عليه في الظاهر كمن وجب عليه دين الى أجل فله أن يدفعه قبل حلول الأجل ، والأول أصح لأن الشافعي قال « ليس على الزوج أن يلتعن حتى تطالب المقدوفة بحدها » .

مسألة وإن قذف زوجته الصغيرة — فإن كانت لا يوطأ مثلها — كاتبة سبع سنين يعلم يقيناً أنها لا توطأ وأنه كاذب ويجب عليه التعزير للكذب ؛ وليس له أن يلاعن لاسقاط هذا التعزير لأننا نتحقق كذبه فلا معنى للعان . قال الشيخ أبو حامد ولا يقام عليه التعزير الا بعد بلوغها ، لأنه لا يصح مطالبتها ولا ينوب عنها الولي في المطالبة .

وان كانت صغيرة يوطأ مثلها كابتة تسع سنين فما زاد صح قذفه . لأن ما قاله يحتمل الصدق والكذب ؛ ولا يجب عليه الحد بقذفها لأنها ليست بمحصنة ، وانما يجب عليها التعزير ، وهل للزوج أن يلاعن ؛ لأن اللعان يراد لنفي النسب أو لاسقاط ما وجب عليه من الحد أو التعزير بقذفها ، وذلك لا يجب قبل مطالبتها . وقال أبو اسحاق : له أن يلاعن لاسقاط ما وجب عليه من التعزير في الظاهر وان لم يطالب به كما يجوز أن يقدم ما وجب عليه من الدين المؤجل قبل حلوله .

وان كانت له زوجة كتابية فقذفها لم يجب عليه الحد لأنها ليست بمحصنة ، ويجب عليه التعزير ، وحكمه حكم الحد الذي يجب عليه بقذف المحصنة يسقط عنه باقامة البينة على زناها أو باللعان ؛ لأنه اذا سقط عنه الحد الكامل بذلك فلأن يسقط ما هو دونه بذلك أولى . وان كانت الزوجة أمة فقذفها لم يجب عليه الحد لأنها ليست بمحصنة ، ويجب عليه التعزير ، وليس للسيد أن يطالب به لأنه ليس بمال ولا له بدل هو مال ، وحق السيد انما يتعلق بالمال أو بما بدله المال ، فان طالبتة الأمة به كان له أن يسقط ذلك بالبينة أو باللعان كما قلنا في الحد الذي يجب عليه بقذف المحصنة . وان عفت الأمة عما وجب لها من التعزير سقط لأنه لاحق للسيد فيه .

مسألة اذا قامت البينة على امرأة بالزنا أو أقرت بذلك ثم قذفها الزوج أو أجنبى بذلك الزنا أو بغيره لم يجب عليه حد القذف لقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات » الآية . وهذه ليست بمحصنة ، ولأن القذف هو ما احتمل الصدق والكذب . فأما ما احتمل أحدهما فانه لا يكون قذفاً ؛ ألا ترى أنه لو قذف الصغيرة التي لا يوطأ مثلها في العادة . أو قال : الناس كلهم زناة لم يكن قذفاً ولأن الحد انما جعل دفعاً للعار عن نسب المقدوفة ، وهذه لا عار عليها بذلك القذف ، لأن زناها قد ثبت ويجب عليه التعزير لأنه اذاها وسبها وذلك محرم فعزير لأجله ، فان كان المؤذى لها بذلك أجنبياً لم يسقط عنه بينة ولا بغيرها ، لأن هذا تعزير أذى وليس بتعزير قذف . وان كان المؤذى لها بذلك زوجها فهل له اسقاطه باللعان . نقل المزننى أنه ليس له اسقاطه باللعان .

ونقل الريع أن له اسقاطه باللعان ، فاختلف أصحابنا في ذلك ، فقال أبو اسحاق : الصحيح ما نقله المزني ، وما نقله الريع غلط ؛ لأن اللعان إنما يراد لتحقيق الزنا والزنا هنا متحقق فلا فائدة في اللعان ، ولأن اللعان إنما أسقط حق المقدوفة ، وأما حق الله فلا يسقط ، وهذا التعزير لحق الله تعالى فلم يجز اسقاطه باللعان ، كما قلنا فيمن قذف صغيرة لا يوطأ مثلها فإن قيل : لو كان هذا التعزير لحق الله تعالى لما كان يفتر إلى مطالبتها ، كما لو قال : الناس كلهم زناة ، فإن الإمام يعزره من غير مطالبة . قلنا : إنما افتقر إلى مطالبتها لأنه يتعلق بحق امرأة بعينها .

وقال أبو الحسين بن القطان وأبو القاسم الداركي : هي على قولين :

(أحدهما) لا يلاعن لما ذكرناه (والثاني) يلاعن ، لأنه إذا جاز أن يلاعن لبدء التعزير فيمن لم يثبت زناها فلأن يلاعن فيمن ثبت زناها أولى . ومنهم من قال : ليست على قولين . وإنما هي على اختلاف حالين ، فالموضع الذي قال لا يلاعن إذا كان قد رماها بالزنا مضافاً إلى ما قبل الزوجية ؛ مثل أن رماها بالزنا وهما أخنيان فأقام عليها البينة بذلك ثم تزوجها ورماها بذلك الزنا لأنه كان في الأصل لا يجوز له اللعان لأجله فكذلك في الثاني ، والموضع الذي قال : له أن يلاعن إذا رماها بالزنا في حال الزوجية ، فحققه عليها بالبينة ثم رماها به ثانياً فله أن يلاعن لأنه كان في الأصل له اسقاط حده باللعان قبل البينة فكذلك بعد البينة .

فرع . وإن قذف امرأته بالزنا ولم يقم عليها البينة ولم يلاعن فحد ثم رماها بذلك الزنا فإنه لا يجب عليه الحد ؛ لأن القذف هو ما احتمل الصدق والكذب وهذا لا يحتمل إلا الكذب ، ولأن الحد إنما يراد لدفع العار عن نسب المقدوفة وقد دفع عنه العار بالحد الأول فلا معنى لإقامة الحد ثانياً ، ويجب عليه التعزير لأنه آذاها بذلك والأذى بذلك محرم ولا يلاعن لاسقاط هذا التعزير ؛ لأنه تعزيز أدنى فهو كالتعزير لأذى الصغيرة التي لا يوطأ مثلها .

وان قذف أجنبي أجنبية بالزنا ولم يقيم البينة على الزنا فحد القاذف ثم رماها
القاذف بذلك ثانياً فإنه لا يجب عليه الحد وإنما يجب عليه التعزير للأذى .
وقال بعض الناس : يجب عليه حد القذف .

دليلنا ما روى أن أبا بكره شهد هو ورجلان معه على المغيرة بن شعبه
بالزنا فحدهم عمر رضي الله عنه ، ثم قال أبو بكره للمغيرة : قد كنت زنت ،
فهم عمر بجلده فقال له على رضي الله عنه : ان كنت تريد أن تحده فأرجم
صاحبك ، فأدرك عمر معنى قول على عليه السلام : ان كنت تجعل هذا
قذفاً ثانياً فقد تمت الشهادة على المغيرة . وان كان القذف الأول فقد حددته .

فرع قال ابن الصباغ في الشامل : اذا قذف الرجل امرأته وثبت
عليها الحد بلعانه ظرت — فان لاعتته — فقد عارض لعانه لعانها فلا يثبت
عليها الزنا ولا يجب عليها الحد ولا نزول حصانتها . ومتى قذفها هو أو غيره
وجب عليه حد القذف . وان قذفها ولاعنها ولم تلعن هي فقد وجب عليها
الحد ويسقط احصائها في حق الزوج ، وهل تسقط حصانتها في حق الأجنبي ؟
فيه وجهان (أحدهما) تسقط حصانتها لأنه قد ثبت زناها بلعان الزوج فلا
يسقط احصائها لأن اللعان حجة تختص بالزوج ، ولهذا لا يسقط عن الأجنبي
حد القذف به فلا يسقط احصائها به في حقه . وذكر الشيخ أبو اسحاق أن
الزوج اذا قذفها وتلاعنا ، ثم قذفها بذلك الزنا الذي تلاعنا عليه لم يجب عليه
الحد . وان قذفها بزنا آخر ففيه وجهان .

(أحدهما) لا يجب عليه الحد ، لأن اللعان لا يسقط الا ما يجب القذف
في الزوجية لحاجته الى القذف . وقد زالت الزوجية فزالت الحاجة الى
القذف . وان تلاعنا ثم قذفها أجنبي حد ، فكل موضع قلنا لا يجب على
الزوج الحد يقذفها بعد الزوجية فإنه يجب عليه التعزير لأنه أذاها والإذى
محرم ، ولا خلاف أنه لا يسقط هذا التعزير ولا الحد الذي يجب عليه اذا
قذفها بزنا آخر باللعان ، لأن اللعان إنما يكون بين الزوجين وهما أجنبيان .
هذا مذهبان . وقال أبو حنيفة اذا قذفها أجنبي فإن كان الزوج لاعنها ونفى
حملها وكان الولد حياً فعلى الأجنبي الحد ، وان كان لم ينف حملها ، أو نفاه
وكان الولد ميتاً فإنه لا حد على الأجنبي .

دليلنا ما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين هلال
ابن أمية وامرأته ففرق بينهما وقضى بأن لا يدعى الولد لأب ، وأنها لا ترمى
ولا ولدها فمن رماها أو ولدها فعليه الحد ولم يفرق وهذا حجة لما قال ابن
الصباغ فانها أجابته باللعان وقال صلى الله عليه وسلم « فمن رماها أو ولدها
فعليه الحد » ولم يفرق بين الزوج وغيره . والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق

ما يجوز نفيه باللعان وما لا يجوز

إذا تزوج امرأة وهو ممن يولد لمثله ، وامكن اجتماعهما على الوطء ، وأنت
ولد لأمه يمكن أن يكون الحمل فيها لحقه في الظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم
« الولد للفراش » ولأن مع وجود هذه الشروط يمكن أن يكون الولد منه ، وليس
ههنا ما يعارضه ولا ما يسقطه ، فوجب أن يلحق به .

فصل وان كان الزوج صغيراً لا يولد لمثله لم يلحقه ؛ لأنه لا يمكن
أن يكون منه وينتفى عنه من غير لعان ، لأن اللعان يمين واليمين جملت لتحقيق
ما يجوز أن يكون ، ويجوز أن لا يكون فيتحقق باليمين أحد الجائزين ، وههنا
لا يجوز أن يكون الولد له فلا يحتاج في نفيه إلى اللعان .

واختلف أصحابنا في السن التي يجوز أن يولد له ، فمنهم من قال : يجوز
أن يولد له بعد عشر سنين ، ولا يجوز أن يولد له قبل ذلك ، وهو ظاهر النص .
والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع ،
واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع » ومنهم من قال :
يجوز أن يولد له بعد تسع سنين ولا يجوز أن يولد له قبله ، لأن المرأة تحيض
لتسع سنين فجاز أن يحتلم الفلام لتسع ، وما قاله الشافعي رحمه الله أراد
على سبيل التقريب لأنه لا بد أن يمضي بعد التسع إمكان الوطء وأقل مدة الحمل
وهو ستة أشهر ، وذلك قريب من العشرة .

وان كان الزوج مجبوراً فقد روى المزني أن له أن يلعن ، وروى الربيع
أنه ينتفى من غير لعان . واختلف أصحابنا فيه فقال أبو إسحاق : إن كان
مقطوع الذكر والاتشين انتفى من غير لعان لأنه يستحيل أن ينزل مع قطعهما ،

وان قطع احدهما لحقه ، ولا ينتفى الا بلعان ، لانه اذا بقى الذكر اولج وانزل ،
وان بقى الاثنيان ساحق وانزل ، وحمل الروائين على هذين الحالين .

قال القاضي ابو حامد : فى اصل الذكر ثقتان احدهما للبول والاخرى للمنى
فاذا انسدت ثقبه المنى انتفى الولد من غير لعان لانه يستحيل الانزال ، وان
لم تنسد لم ينتف الا باللعان ، لانه يمكن الانزال . وحمل الروائين على هذين
الحالين (١٠)

الشرح حديث « الولد للفراش » رواه أحمد والشيخان وأصحاب
السنن الا أبا داود ، وقد عده السيوطى فى الأحاديث المتواترة . وقال الحافظ
ابن حجر : هذا الحديث رواه بضعة وعشرون نفساً (قلت) ورد هذا الحديث
عن أبى هريرة وعائشة وعثمان وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر وأبى
أمامة وعمرو بن خارجة وابن الزبير وابن مسعود وعمر بن الخطاب وعلى
ابن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص والبراء بن عازب وزيد بن أرقم وعبد الله
ابن عباس والحسن بن على عليهما السلام وعبادة بن الصامت ووائل بن الأسقع
ومعاوية بن عمرو وأنس وعبد الله بن جذافة السهمى وسودة بنت زمعة وأبى
مسعود البدرى وزينب بنت جحش . وعن التابعين مرسل سعيد بن المسيب
وعبيد بن عمير والحسن البصرى . وفى لفظ للبخارى « الولد لصاحب
الفراش » . أما حديث « مروهم بالصلاة » فقد أخرجه أبو داود والترمذى
وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ومن حديث سبرة
ابن معبد الجهنى . قال الترمذى : هو حديث حسن ولفظ رواية عمرو
ابن شعيب « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين وأضربوهم عليها
وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم فى المضاجع » .

اما اللغات فقوله « ما يلحق من النسب » فهو من باب تعب ومصدره
لحاق بالفتح أى أدرك وألحق مثله . وألحقت زيداً بعمرو أتبعته اياه فلحق به
وألحق أيضاً . وفى الدعاء « ان عذابك بالكفار ملحق » يجوز اسم فاعل
بالكسر أى لاحق وبالفتح اسم مفعول لأن الله ألحقه وألحق القائف الولد
بأبيه واستلحقت الشئ ادعيته . ولحقه الثمن لحوقاً لزمه ، فاللحوق اللزوم
واختلف فى معنى الفراش فذهب الأكثر الى أنه اسم للمرأة ، وقد يعبر به

عن حالة الافتراش . وقيل انه اسم للزوج . روى ذلك عن أبي حنيفة .
وأشد ابن الأعرابي مستدلاً على هذا المعنى قول جرير :

باتت تعانقه وبات فراشها

وفي القاموس : ان الفراش زوجة الرجل . قيل : ومنه « وفرش مرفوعة »
ولجارية يفرشها الرجل « اهـ والعاهر الزاني ، يقال « عهر » أى زنى . قيل
ويختص ذلك بالليل . قال في القاموس : عهر المرأة كمنع عهراً ويكسر
ويحرك ، وعهارة بالفتح وعهورة ، وعاهرها عهاراً أتاها ليلاً للفجور أو
نهاراً . اهـ ومعنى له الحجر أى الخيبة أو لا شيء له في الولد ، والعرب
تقول : له الحجر وبقيع التراب ، يريدون ليس له الا الخيبة ؛ وقيل المراد
بالحجر أنه يرجم بالحجارة اذا زنى ، ولكنه يرد على هذا أنه لا يرجم كل من
زنى بل المحصن فقط .

أما الأحكام فيما يلحق وما لا يلحق وما يجوز فيه باللعان وما لا يجوز؟
إذا تزوج الرجل امرأة وهو ممن يولد لمثله وأمكن اجتماعهما على الوطء فأتت
بولد لمدة الحمل لحقه الولد فان زوج الأب ابنه الصغير وأمكن اجتماعهما
وأتت بولد نظرت فان أتت به قبل أن يستكمل الصبي تسع سنين وستة أشهر
من مولده لم يلحقه الولد بلا خلاف لأن الله أجرى العادة أنه لا يولد لمثله
وينتفى عنه من غير لعان لأن اللعان إنما يحتاج اليه لنفى نسب لاحق به وهذا
غير لاحق به وإن مات هذا الصبي لم تنقض عدتها منه بوضعه لأنه لا يمكن
أن يكون منه فلم تنقض عدتها منه بوضعه بخلاف ما لو نفى حمل امرأته
باللعان فان عدتها منه تنقض بوضعه لأنه يمكن أن يكون منه وإن أتت به بعد
أن يكمل الصبي عشر سنين ومضت مدة الحمل بعد ذلك لحقه الولد بلا خلاف
لأن ابن العشر قد ينزل الماء الدافق الذي يخلق منه الولد وإن كان نادراً
الا أن الولد يلحق بالامكان وإن خالف الظاهر . وإن أتت منه بعد أن كمل
الصبي تسع سنين وستة أشهر وسبعة أيام ففيه وجهان (أحدهما) لا يلحق
لأن الشافعي قال لو جاءت بحمل وزوجها صبي دون عشر سنين لم يلزمه
لأن العلم يحيط أنه لا يولد لمثله فاذا قلنا بهذا انتفى عنه بغير لعان (والثاني)

أنه يلحقه وهو اختيار الشيخ أبي حامد لأنه لما جاز أن تبلغ المرأة بالحيض تسع سنين فكذلك يجوز أن يبلغ الغلام بالاحتلام لتسع سنين والنسب يحتاط في إثباته فإذا قلنا بهذا أو أتت به بعد أن كمل الصبي عشر سنين ومضت مدة الحمل فأراد أن ينتفي باللعان لم يكن له ذلك لأنه لا حكم لكلامه لأنه غير بالغ فإن قيل : فكيف جعلتموه بالغاً في حكم لحق الولد به ولم تجعلوه بالغاً في حق حوار اللعان فالجواب أن إثبات النسب لا يجوز بالامكان ولا يجوز تنفيه بالامكان فإن أقر بالبلوغ وأراد أن ينتفي باللعان كان له ذلك لأنه أقر بالبلوغ في وقت يجوز أن يكون فيه صادقاً فقبل . هذا نقل الشيخ أبي حامد وقال المسعودي : إذا أتت به وقد لا يستكمل تسع سنين لحق به وهل يشترط ستة أشهر وساعة الوطء بعد التسع ليلحقه ؟ فيه وجهان وإن كان الزوج في سن من يولد له إلا أنه محبوب فأتت امرأته بولد فروى المزني أنه لا ينتفي عنه إلا باللعان وروى الربيع أنه ينتفي عنه بغير اللعان قال أصحابنا : ليست على قولين وإنما هي على حالين في الحالين فقال أبو اسحاق : الموضع الذي لا ينتفي عنه إلا باللعان أراد إذا كان مقطوع الذكر أو الاثنين إذا قطع ذكره وبقي أثنى عشر ساحق وأنزل وإذا قطع أثنى عشر وبقي ذكره أولج وأنزل غير أن أهل الطب قالوا إذا قطع ذكره أو أثنى عشر فلا ينزل إلا ماء رقيقاً فلا يلحق منه الولد ولا اعتبار بقولهم ها هنا لأن الولد يلحق بالامكان والموضع الذي قال ينتفي عنه بغير لعان أراد إذا قطع ذكره وأثنى عشر لأنه يتعذر منه الانزال جملة وقال القاضي أبو حامد على اختلاف حالين آخرين فالموضع الذي قال لا ينتفي عنه باللعان أراد إذا لم ينسد ثقبه المنى التي في أصل الذكر ؛ والموضع الذي قال ينتفي عنه بغير لعان أراد إذا انسدت لأن في أصل الذكر ثقبين ثقب للبول وثقب للمنى فإذا انسدت ثقبه المنى تعذر الانزال وإذا لم ينسد لم يتعذر . ومنهم من قال : هي على اختلاف حالين آخرين فالموضع الذي قال لا ينتفي عنه إلا باللعان أراد به المجنون إذا وطئ امرأته في حال جنونه لأنه كالعاقل الواطئ والموضع الذي قال ينتفي عنه بغير لعان هو المجبوب وهو الخصى وحكى الشيخ أبو حامد أن من أصحابنا من قال : يلحق به الولد ولا ينتفي عنه إلا بلعان وإن كان مقطوع الذكر والأثنى عشر والصحيح قول أبي اسحاق . هذا نقل البغداديين وقال

المسعودي : ان كان مجبوا لحقه الولد وان كان خصيا فان قال أهل المعرفة انه يولد لمثله لحقه والا فلا .

فرع في مذاهب العلماء فيما تقدم لا فرق أولا بين كون الزوجة مدخولا بها أو غير مدخول بها في أنه يلاعنها . قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من تحفظ عنه من علماء الأمصار ، منهم عطاء والحسن والشعبي والنخعي وعمرو بن دينار وقتادة ومالك وأهل المدينة والثوري وأهل العراق والشافعي ، فان كانت غير مدخول بها فقد قال أحمد وسعيد بن جبير وقتادة ومالك : لها نصف الصداق ، فان كان أحد الزوجين غير مكلف فلا لعان بينهما على ما سيأتي بيانه ، فان كان غير المكلف الزوج فله حالان .

(أحدهما) أن يكون طفلا (والثاني) أن يكون بالغاً زائل العقل ، فان كان طفلا — فان أمت امرأته يولد نظرتا — فان كان دون عشرين سنين ؛ وهي السن التي يؤيدها ظاهر النص والحديث « اضر بهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع » وان ذهب بعض الأصحاب الى ما دون ذلك ؛ قلنا : فان كان لدون عشرين سنين لم يلحقه الولد ويكون منقياً عنه ، لأن العلم يحيط به بأنه ليس منه ، فان الله عز وجل لم يجز العادة بأن يولد له لدون ذلك فينتفي عنه ؛ كما لو أمت به المرأة لدون ستة أشهر منذ تزوجها كما سيأتي ؛ ولأن الولد لا يخلق الا من ماء الرجل والمرأة ولو أنزل لبلغ . والصحيح أنه اذا تحقق إمكان الإيزال فقد ثبت البلوغ وألحق به الولد . وهذا ظاهر مذهب أحمد . لأن الولد يلحق بالامكان ، وان خالف الظاهر . فاذا ولدت ولداً يمكن وكونه منه فهو ولده في الحكم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الولد للفراس » ولا ينتفي عنه الا بنفيه باللعان من الزوج وحده . وقال أحمد أن يوجد اللعان منهما جميعاً . ولنا أن نفى الولد انما كان يمينه والتعانه هو لا يمين المرأة على تكفوية ، ولا معنى ليمين المرأة في نفى النسب وهي شبهة وتكذب قول من ينفيه ، وانما لعانها لدرء الحد عنها ، كما قال تعالى « ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين » .

وقال أحمد وأصحابه : لا يكون اللعان تاماً الا اذا التعننا جميعاً ؛ وأن

تكمل ألفاظ اللعان منهما جميعا ، وأن يبدأ بلعان الزوج قبل المرأة ؛ فإن بدأ بلعان المرأة لم يعتد به ، وبه قال أبو ثور وابن المنذر وقال مالك وأصحاب الرأي أن فعل أخطأ السنة والفرقة جائزة وينتفى الولد عنه ؛ لأن الله تعالى عطف لعانها على لعانه بالواو وهي لا تقتضي ترتيبها ؛ ولأن اللعان قد وجد منهما جميعاً فأشبهه ما لو ربت ، وعندنا لا يتم اللعان الا بالترتيب الا أنه يكفي عندنا لعان الرجل وحده لنفى الولد ؛ وذلك حاصل مع اخلاله بالترتيب وعدم كمال ألفاظ اللعان من المرأة ومن شروطه أن يذكر نفى الولد في اللعان . وهذا هو ظاهر مذهب الحنابلة . وقد خالف القاضي أبو بكر منهم فقال : انه لا يحتاج الى ذكر الولد ونفيه . وينتفى بزوال القراش ، ولأن حديث سهل الذي وصف فيه اللعان لم يذكر فيه الولد وقال ففرق الرسول صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ولا يرمى ولدها . رواه أبو داود وغيره . وفي حديث مسلم عن عبد الله أن رجلا لاعن امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بأمه . دليلنا أن من سقط حقه بالعان كان ذكره شرطاً ، ولأن غاية ما في اللعان أن يثبت زناها وذلك لا يوجب نفى الولد ، كما لو أقرت به أو قامت به بيته .

فأما حديث سهل بن سعد فقد روى فيه — وكانت حاملا فأنكر حملها — من رواية البخاري وروى ابن عمر أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة والزيادة من الثقة مقبولة .

فعلى هذا لا بد ما ذكر الولد في كل لفظة ومع اللعن في الخامسة لأنها من لفظات اللعان .

مسألة قال بعض أصحابنا : يجوز أن يولد لهما لتسع سنين ، ونصف السنة وهي مدة الحمل ، لأن الجارية قد تحيض لتسع فكذلك الغلام . وقد عرفنا أن عمرو بن العاص كان بينه وبين ابنة عبد الله اثنا عشر عاماً . ولنا أن الزمن الذي يمكن البلوغ فيه والاحتلام منه يلحقه الولد فيه . وأما

قياس القلام على الجارية فغير صحيح ، لأننا نعلم أنه لا يمكنه الاستمتاع
لتسع .

فرع قال أصحابنا : ان ولدت امرأة مقطوع الذكر والاشيين لم
يلحق نسبه به في قول عامة أهل العلم ، لأنه يستحيل منه الايلاج والاتزال .
وان قطعت أتياء دون ذكره فكذلك لأنه لا ينزل ما يخلق منه الولد . وقال
بعضهم يلحقه النسب لأنه يتصور منه الايلاج وينزل ماء رقيقا أو منيا من
ثقبه المنى . وبهذا قال القاضي أبو حامد المروودي من أصحابنا وقال
أبو اسحاق : ان هذا لا يخلق منه ولد عادة ولا وجد ذلك . وبه قال أكثر
أصحاب أحمد رضى الله عنه .

فأما ان قطع ذكره وحده فانه يلحقه الولد لأنه يمكن أن يساق فينزل
ماء يخلق منه الولد . وقال ابن اللبان : لا يلحقه الولد في هاتين الصورتين
في قول الجمهور ولأصحاب أحمد اختلاف في ذلك على نحو ما ذكرنا من
الخلافا عندنا ، وهو الخلاف الناشئ من روايتي الربيع والمزني ، وقد حمل
أصحابنا الروايتين على الحالين اللذين أتينا عليهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان لم يكن اجتماعهما على الوطء بان تزوجها وطلقها عقيب
العقد او كانت بينهما مسافة لا يمكن معها الاجتماع انتفى الولد من غير لعان ،
لأنه لا يمكن ان يكون منه .

فصل وان أتت بولد لدون ستة أشهر من وقت العقد انتفى عنه
من غير لعان ، لانا نعلم انها علقت به قبل حدوث الفراش ، وان دخل بها ثم
طلقها وهي حامل فوضعت الحمل ثم أتت بولد آخر لستة أشهر لم يلحقه ،
وانتفى عنه من غير لعان ، لانا قطعنا ببراءة رحمها بوضع الحمل ، وان هذا
الولد الآخر علقت به بعد زوال الفراش . وان طلقها وهي غير حامل واعتدت
بالإقراء ثم وضعت ولدا قبل ان تتزوج بغيره لدون ستة أشهر لحقه ، لانا تيقنا
ان عدتها لم تنقض ، وان أتت به لستة أشهر او أربع سنين او ما بينهما لحقه .

وقال ابو العباس بن سريج : لا يلحقه لانا حكمنا بانقضاء العدة وابطاحتها

للأزواج وما حكم به يجوز نقضه لأمر محتمل ، وهذا خطأ لأنه يمكن أن يكون منه ، والنسب إذا أمكن إثباته لم يجز نفيه ، ولهذا إذا أتت بولد بعد العقد لستة أشهر لحقه . وإن كان الأصل عدم الوطء وبراءة الرحم فإن وضعته لأكثر من أربع سنين نظرت - فإن كان الطلاق بائناً - انتفى عنه بغير لعان ، لأن العلوق حادث بعد زوال الفراش ، وإن كان رجعيًا ففيه قولان .

(أحدهما) ينتفى عنه بغير لعان لأنها حرمت عليه بالطلاق تحريم المبتوتة ، فصار كما لو طلقها طلاقاً بائناً (والقول الثاني) يلحقه لأنها في حكم الزوجات في السكنى والنفقة والطلاق والظهار والإيلاء ، فإذا قلنا بهذا فإلى متى يلحقه ولدها ؟ فيه وجهان ، قال أبو إسحاق يلحقه أبداً ، لأن العدة يجوز أن تمتد لأن أكثر الطهر لا حد له ، ومن أصحابنا من قال : يلحقه إلى أربع سنين من وقت انقضاء العدة ، وهو الصحيح لأن العدة إذا انقضت بانت وصارت كالمبتوتة .

الشرح إذا لم يمكن اجتماعهما على الوطء بأن تزوجها في مجلس القاضى وطلقها ثلاثاً عقيب العقد في المجلس فأتت بولد لمدة الحمل من يوم النكاح أو تزوج رجل بالمشرك امرأة بالمغرب فأتت بولد لستة أشهر من حين العقد فإن الولد لا يلحقه وينتفى عنه بغير لعان وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة : إذا كان الزوج ممن يتأتى منه الوطء لحقه وهكذا قال في رجل غاب عن المرأة زماناً فأخبرت أنه مات فاعتدت عنه بالوفاة وتزوجت بغيره فزرق منها أولاداً ثم جاء الزوج الأول فإن الأولاد كلهم للأول ولا يلحق أحد منهم الزوج الثاني . دليلنا أنها أتت بولد لا يمكن أن يكون منه فلم يلحقه كأمراة الطفل .

فرع وإن تزوج امرأة وأتت بولد لأقل من ستة أشهر من حين العقد انتفى عنه من غير لعان لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالاجماع فتعلم أنها علقت به قبل حدوث الفراش وإن تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها وهي حامل فوضعت الحمل ثم أتت بولد آخر لدون ستة أشهر من حين وضع الحمل لحقه الثاني لأن الله تعالى أجرى العادة أنه لا يكون بين الحملين أقل من ستة أشهر فعلمنا أنهما حمل واحد ، وإن أتت بالتالي لستة أشهر فما زاد ما وقت وضع الأول انتفى عنه الثاني بغير لعان لأن الله تعالى أجرى العادة أن الولدين من حمل واحد لا يكون بينهما ستة أشهر فعلمنا أن الولد الثاني

علقت به بعد وضع الأول وان طلقها واعتدت بالاقصرار ثم ولدت قبل أن يتزوج ظرت فان وضعته لسته أشهر فما زاد أو لأربع سنين من وقت الطلاق لدون ستة أشهر من وقت الطلاق لحقه الولد وان وضعته لسته أشهر فما زاد أو لأربع سنين من وقت الطلاق ولحق الولد به ولا ينتفى عنه الا باللعان سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً وسواء أمرت قبل انقضاء العدة بذلك أو لم تقرر وقال أبو حنيفة : اذا أتت به لستين من وقت الطلاق لحق به وان أتت به لما زاد على ستين من وقت الطلاق لم يلحق به وان أتت به لما زاد على ستين من وقت الطلاق لم يلحق به لأن أكثر الحمل عنده سنتان والكلام عليه يأتي في موضعه . وقال أبو حنيفة أيضاً : اذا أقربت بانقضاء عدتها قبل ذلك لم يلحق الولد به وانتفى عنه بغير لعان وبه قال أبو العباس بن سريج لأننا حكمنا بانقضاء عدتها باقرارها وابطاحتها للأزواج فلا ينقضى بأمر محتمل ودليلنا أن أكثر مدة الحمل عندنا أربع سنين وقد يرى الحامل الدم على الحمل واذا أمكن اثبات الحمل لم يجز فيه ولهذا لو تزوج امرأة وأتت بولد لسته أشهر من وقت العقد لحق به وان لم يعلم الوطء احتياطاً لاثبات النسب فكذلك هذا مثله وان أتت به لأكثر من أربع سنين ومن وقت الطلاق ظرت فان كان الطلاق ثانياً مثل أن طلقها طليقة أو طلقتين بموضع أو طلقها ثلاثاً أو طلقها قبل الدخول أو فسخ النكاح بعيب فان الولد لا يلحق وينتفى عنه بلا لعان .

ونقل المزني : فهو ينتفى باللعان قال أصحابنا وهذا خطأ في القتل لأن الحمل لا يكون أكثر من أربع سنين ومن أصحابنا من اعتذر للمزني وقال يحتل أن الألف من اقترنت مع لام قوله لعان فصار قوله بلا لعان باللعان وان كان الطلاق رجعياً ففيه قولان (أحدهما) لا يلحقه الولد وينتفى عنه بغير لعان لأن الرجعة محرمة على الزوج تحريم المبتوتة عندنا ؛ وثبت أن المبتوتة اذا أتت بولد لأكثر من أربع سنين من وقت انقضاء العدة لم يلحقه فكذلك الرجعة (والثاني) أنه يلحقه الولد ولا ينتفى عنه باللعان لأن الرجعية في المعاني من الزوجات بدليل أنه يلحقها الطلاق والايلاء والظهار ويتوارثان فكانت في حكم الزوجات في لحقوق ولدها به لأن النسب يحتاط لاثباته فاذا قلنا بهذا فإلى متى يلحقه ؟ وجهاً قال أبو اسحاق يلحقه أبداً لأنه قد فطن

أن العدة قد انقضت ولم يكن انقضت في الباطن وقد يكون وطنها في العدة
والثاني وهو المذهب أنه يلحقه إذا أتت لأربع سنين من وقت اقرارها بانقضاء
العدة ولا يلحقه إذا أتت به لأكثر من ذلك لأنها إنما ألحقناه به لجواز أن يكون
قد وطنها في عدتها وذلك وطء شبهة فلحقه الولد الحادث من هذا الوطء
وأكبر الحمل أربع سنين فإذا أتت به لأكثر من أربع سنين بعد انقضاء العدة
تيقنا أنه حدث من وطء بعد انقضاء العدة وهي أجنبية منه بعد انقضاء عدتها
فصار كالمبتوتة وإن لم تقر بانقضاء العدة ففيه وجهان (أحدهما) يلحقه
الولد أبداً لأنه يحتمل امتداد العدة (والثاني) أنه يحتسب ثلاثة أشهر من
بعد الطلاق ثم إذا ولدت لأكثر من أربع سنين بعد الثلاثة الأشهر لم يلحق
لأن الغالب أن الاقرار ينقضي بثلاثة أشهر .

فرع في توضيح مذهب العلماء إذا تزوج رجل امرأة في مجلس
ثم طلقها فيه قبل غيبته عنهم ، ثم أتت أمراًه بولد لستة أشهر من حين العقد ،
أو تزوج مشرقى بمغربية ثم مضت ستة أشهر وأتت بولد لم يلحقه ؛ وبذلك
قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : يلحقه نسبه لأن الولد إنما يلحقه بالعقد
ومدة الحمل ، ألا ترى أنكم قلتم إذا مضى زمان الامكان لحق الولد ، وإن
علم أنه لم يحصل منه الوطء .

دلينا أنه لم يحصل امكان الوطء بهذا العقد فلم يلحق به الولد ، كزوجة
ابن سنة أو كما ولدته لدون ستة أشهر ، وفارق ما قاسوا عليه ، لأن الامكان
إذا وجد لم يعلم أنه ليس منه قطعاً لجواز أن يكون وطنها من حيث لا يعلم ،
ولا سبيل لنا الى معرفة حقيقة الوطء ، فعلقنا الحكم على امكانه في الشكاح ؛
ولم يجر حذف الامكان عن الاعتبار ، لأنه إذا انتفى حصل اليقين باتفائه
عنه ، فلم يجر إلحاقه به مع يقين كونه ليس منه .

ومن ولدت امرأته ولداً لا يمكن كونه منه في النكاح لم يلحقه نسبه
ولم يحتج الى ثبته لأنه يعلم أنه ليس منه فلم يلحقه ، كما لو أتت به عقيب
نكاحه لها ، وذلك مثل أن تأتي به لدون ستة أشهر من حين تزوجها فلا يلحق
به في قول كل من أهل العلم لأننا نعلم أنها علقت به قبل أن يتزوجها .

فرع إذا طلق امرأته وهي حامل فوضعت ولداً ثم ولد آخر مضى ستة أشهر بينهما من الزوج لأننا نعلم أنهما حمل واحد، فإذا كان أحدهما منه فالآخر منه ، وإن كان بينهما أكثر من ستة أشهر لم يلحق الزوج وانتفى عنه من غير إيمان لأنه لا يمكن أن يكون الولدان حملاً واحداً وبينهما مدة الحمل، فعلم أنها علقته به بعد زوال الزوجية وانقضاء العدة ، وكونها أجنبية فهي كسائر الأجنبية ، وإن طلقها فاعتدت بالأقراء ثم ولدت ولداً قبل مضى ستة أشهر من آخر أقرائها لحقه لأننا نيقن أنها لم تحمله بعد انقضاء عدتها ونعلم أنها كانت حاملاً به في زمن رؤية الدم فيلزم أن لا يكون الدم حيضاً فلم تنقض عدتها به ، وإن أتت به لأكثر من ذلك إلى أربع سنين لحقه .

وقال أبو العباس بن سريج لا يلحقه لأنها أتت به بعد الحكم بانقضاء عدتها في وقت يمكن أن لا يكون منه فلم يلحقه ، كما لو انقضت عدتها بوضع الحمل ، وإنما يعتبر الإمكان مع بقاء الزوجية أو العدة ، وأما بيمدها فلا يكتفى بالإمكان للحاقة ، وإنما يكتفى بالإمكان لنفسه ، لأن الفراش سبب ، ومع وجود السبب يكتفى بإمكان الحكمة واحتمالها ، فإذا انتفى السبب وآثاره فينتفى الحكم لاتقائه ولا يلفت إلى مجرد الإمكان ، وبهذا قال أحمد وأصحابه . وهذا خطأ لأنه يمكن أن يكون منه لأن الأصل أن الولد يلحق بالإمكان فلحق به .

فرع إذا وضعت قبل انقضاء العدة لأقل من أربع سنين لحق بالزوج ولم ينتف عنه إلا باللعان ، وإن وضعت لأكثر من أربع سنين من حين الطلاق وكانا بائناً انتفى عنه بغير إيمان لأننا علمنا أنها علقته به بعد زوال الفراش ، وإن كان رجعيًا فوضعت لأكثر من أربع سنين منذ انقضت العدة فكذلك لأنها علقته به بعد البتونة ، وإن وضعت لأكثر من أربع سنين منذ الطلاق ولأقل منها منذ انقضت العدة ففيه قولان :

(أحدهما) لا يلحقه لأنها لم تعلق به قبل طلاقها فأشبهت البائن .

(والثاني) يلحقه لأنها في حكم الزوجات في السكنى والنفقة والطلاق

والظهار والايلاء ، وبهذا الذي قلناه عندنا فمثله عند أحمد رضي الله عنه .
فالقولان عندنا روايتان له أفادهما ابن قدامة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كانت له زوجة يلحقه ولدها ووطئها رجل بالشبهة
وادعى الزوج ان الولد من الواطيء عرض معهما على القافة ولا يلاعن لنفيه لانه
يمكن نفيه بغير لعان وهو القافة فلا يجوز نفيه بالللعان ، فان لم تكن قافة أو
كانت وأشكل عليها تركه حتى يبلغ السن الذي ينتسب فيه الى أحدهما . فان
بتغ وانتسب الى الواطيء بشبهه انتفى عن الزوج بغير لعان ، وان انتسب الى
الزوج لم ينتف عنه الا بالللعان لانه لا يمكن نفيه بغير اللعان فجاز نفيه بالللعان .

وان قال زنى بك فلان وانت مكرهة والولد منه ففيه قولان :

(أحدهما) لا يلاعن لنفيه لان أحدهما ليس بزنان فلم يلاعن لنفى الولد كما
لو وطئها رجل بشبهة وهى زانية .

(والثانى) ان له ان يلاعن وهو الصحيح ، لانه نسب يلحقه من غير رضاه
لا يمكن نفيه بغير اللعان فجاز نفيه بالللعان كما لو كانا زانيتين) .

الشرح وان كان لرجل زوجة فوطئها رجل بشبه لزمها أن تعتد
منه فان أتت بولد يمكن أن يكون من كل واحد منهما عرض الولد على
القافة لأن لها مدخلا في الحاق النسب ولا يلاعن الزوج لنفيه لأنه يمكن نفيه
بغير لعان ومتى امكن نفى الولد عنه بغير لعان لم يكن له ان يلاعن كما أن
السيد اذا أتت أمته بولد لم يكن له نفيه بالللعان لأن له طريقا الى نفيه بغير
لعان بأن يدعى استبراءها ويحلف عليه . وان ألحقته القافة بالواطيء انتفى
عن الزوج بغير لعان ولحق الولد بالوطيء ، وليس له نفيه بالللعان لأن اللعان
يختص به الزوج ، وان ألحقته بالزوج انتفى عن الواطيء ولحق
بالزوج وله نفيه بالللعان ، فاذا نقاه انتفى عنهما ، وان ألحقته القافة بهما أو
نفته عنهما أو لم يكن قافة أو كانت وأشكل تركه الى أن يبلغ سن الانتساب
يومئذ بالانتساب الى أحدهما ، فان انتسب الى الزوج لحق به ، ولا ينفى

رعنه الا باللعان ، وان انتسب الى الواطىء لحق به ، ولا ينتفى عنه باللعان ،
لأن اللعان يختص بالزوج ، والواطىء أجنبى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أتت امراته بولد فادعى الزوج انه من زوج قبله وكان
لها زوج قبله نظرت فان وضعته لأربع سنين فما دونها من طلاق الأول ولدون
سنة أشهر من عقد الزوج الثانى فهو للأول لأنه يمكن أن يكون منه وينتفى عن
الزوج بغير لعان لأنه لا يمكن أن يكون منه .

وان وضعته لأكثر من أربع سنين من طلاق الأول ولأقل من ستة أشهر
من عقد الزوج الثانى انتفى عنهما . لأنه لا يمكن أن يكون من واحد منهما ،
وان وضعته لأربع سنين فما دونها من طلاق الأول ، ولسته أشهر فصاعداً من
عقد الزوج الثانى عرض على القافة ، لأنه يمكن أن يكون من كل واحد منهما ،
فان الحقته بالأول لحق به وانتفى عن الزوج بغير لعان . وان الحقته بالزوج
لحق به ولا ينتفى عنه الا باللعان ، وان لم تكن قافة او كانت واشكل عليها تركه
الى ان يبلغ وقت الانتساب ، فان انتسب الى الأول انتفى عن الزوج بغير لعان ،
ان انتسب الى الزوج لم ينتف عنه الا باللعان ، وان لم يعرف وقت طلاق الأول
وقت تكاح الزوج فالقول قول الزوج مع يمينه انه لا يصلح انها ولدته على
فراشه ، لان الأصل عدم الولادة وانتفاء النسب ، فان حلف بسقطت دعواها
وانتفى النسب بغير لعان ، لأنه لم يثبت ولادته على فراشه ، وان نكل رددنا
اليمين عليها ، وان حلفت لحق النسب بالزوج ولا ينتفى الا باللعان ، لأنه ثبتت
ولادته على فراشه وان تكلت فهل توقف اليمين الى أن يبلغ الصبى فيحلف
ويثبت نسبه ؟ فيه وجهان بناء على القولين في رد اليمين على الجارية المراهنة
اذا أحبلها الراهن وادعى ان المرتهن اذن له في وطنها وانكر المرتهن ونكلا جميعاً
عن اليمين (أحدهما) لا ترد اليمين ، لأن اليمين حق للزوجة ، وقد أسقطته
النكول ، فلم يثبت لغيرها (والثانى) ترد لأنه يتعلق بيمينها حقها وحق الولد ،
فاذا أسقطت حقها لم يسقط حق الولد .

الشرح ان أتت بولد فادعى أنه من زوج قبله نظرت — فان كانت
تزوجت بعد انقضاء العدة — لم يلحق بالأول بحال ، وان كان بعد أربع سنين
منذ بات من الأول لم يلحق به أيضاً . وان وضعته لأقل من ستة أشهر منذ
تزوجها الثانى لم يلحق به وينتفى عنهما . وان كان لأكثر من ستة أشهر فهو
ولده ، وان كان لأكثر من ستة أشهر منذ تزوجها الثانى ولأقل من ربع سنين

من طلاق الأول ولم يعلم انقضاء العدة عرض على القافة والحق بمن ألحقته به منهما ؛ فإن ألحقته بالأول انتفى عن الزوج بغير لعان ، وإن ألحقته بالزوج انتفى عن الأول ولحق بالزوج ، ولا ينتفى عنه إلا باللعان ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد رضى الله عنه .

مسألة إذا تزوج رجلان أختين فغلط بهما عند الدخول فزفت كل واحدة منهما إلى زوج الأخرى فوطئها وحملت منه لحق الولد بالواطئ لأنه وطئ معتقد حله فلحق به النسب كالوطء في نكاح فاسد .

وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب أحمد : لا يكون الولد للواطئ وإنما يكون للزوج . وهذا الذى يقتضيه أصل أبى حنيفة لأن الولد للفراش . دليلنا أن الواطئ انفرد بوطئها فيما يلحق به النسب فلحق به . كما لو لم تكن ذات زوج ، وكما لو تزوجت امرأة المفقود عند الحكم بوفاته ، ثم بان حياً . والخبر مخصص بهذا فنقيس عليه ما كان في معناه .

وإن وطئت امرأة بشبهة فى طهر لم يصبها فيه فاعتزلها حتى أتت بولد لستة أشهر من حين الوطء لحق الواطئ وانتفى عن الزوج من غير لعان . وعلى قول أبى حنيفة وبعض أصحاب أحمد : يلحق الولد الزوج ؛ لأن الولد للفراش . وإن أنكر الواطئ الوطء فالقول قوله بغير يمين ويلحق نسب الولد بالزوج ، لأنه لا يمكن إلحاقه بالمنكر ، ولا يقبل دعوى الزوج فى قطع نسب الولد . وإن أتت بولد لدون ستة أشهر من حين الوطء لحق الزوج بكل حال لأننا نعلم أنه ليس من الواطئ . وإن اشتركا فى وطئها فى طهر فأتت بولد يمكن أن يكون منهما لحق الزوج لأن الولد للفراش قد أمكن كونه منه وإن ادعى الزوج أنه من الواطئ فقال بعض أهل العلم : يمرض على القافة معها فيلحق بمن ألحقته منهما ، فإن ألحقته بالزوج لحق ولم يملك نفية باللعان وهو أصح الروايتين عن أحمد رضى الله عنه .

ولنا أنه يمكن الاستعانة بالطب الشرعى فى تحليل فصائل دم كل من الرجلين والأم فإن تشابهت فصائل الدم عندهما أخذ بالقافة وإن اختلفت فإن

كان أحدهما (أ) والآخر (ب) والأم (و) فإن جاء الولد (و) رجعتا إلى القافة . وإن جاء (أ) كان لما فصيلته (أ) وإن جاء (ب) كان كذلك ، وإن جاء (أ ، ب) رجعتا إلى القافة ، ويحتمل أن يلحق الزوج لأن الفرائض دلالة أقوى فهو مرجح لأحد الاحتمالين فيلحق بالزوج) ويسكن أن يلحق بهما ولم يملك الواطئ فيه عن نفسه ، وللزوج أن ينفيه باللعان ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد رضي الله تعالى عنه .

وإن لم توجد القافة أو أنكر الواطئ أو اشتبه على الطب الشرعي أو القافة ترك إلى أن يكبر إلى وقت الانتساب فإن انتسب إلى الزوج والا فناء باللعان .

مسألة إذا قال : ما ولدته وإنما التقطته أو استعترته ، فقالت : بل هو ولدي منك لم يقبل قول المرأة إلا بيينة ، وهذا هو قول أحمد وأبي ثور وأصحاب الرأي لأن الولادة يمكن إقامة البيينة عليها ، والأصل عدتها فلم تقبل دعواها من غير بيينة كالدين . فإن قلنا بأحد الوجهين أن الولد يعرض مع الأم على القافة أو على الطب الشرعي ، فإن ألحقاه بالأم لحق بها وثبت نسبه من الزوج لأنه لم يأت إلا على فراشه ، وليس له أن ينفيه باللعان ، لأنه لم يقدفها بالزنا ، وإنما ادعى نفى الولادة . ولو قلنا بالوجه الآخر بعدم العرض على القافة كان القول قوله مع يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته على فراشه ، وكذلك إذا لم يشكك القافة حين عرض عليها أو تشابهت فصائل الدم ، واحتمل أن يكون من غيرها ، أو كانت فصيلته مشابهة للزوج ويحتمل أن يكون من غيره فإن القول قول الزوج مع يمينه ، فإن حلف فطلاق لعان وانتهى نسبه منه ، وإن نكل رددها عليها وبحلفها يلحقه الولد ، وليس له أن يلاعنها فإن نكلت هي أيضاً فعلى ما ذكره المصنف في الفصل قبله من الوجهين من وقوف اليمين حتى يبلغ الولد .

فرع وإن طلقها وأتت بولد لأكثر من أربع سنين من وقت الطلاق وكان الطلاق بائناً أو كان رجعياً وقلنا لا يلحقه فلا دعت الزوجة أنه قد كان نكحها بعد الطلاق البائن أو راجعها في الرجعي وهذا الولد منه فإن

أنكر النكاح أو الرجعة فالقول قوله مع يمينه لأن الأصل عدم النكاح والرجعة ويحلف على القطع أنه ما نكحها أو أنه ما راجعها لأنه يحلف على فعل نفسه فإذا حلف لم يلزمه لها مهر ولا نفقة وانتهى عنه الولد بغير لعان وإن نكل عن اليمين ردت عليها اليمين فإن حلفت ثبت أنها زوجته فيجب لها النفقة ويجب لها المهر إن ادعت النكاح وأما الولد فإن اعترف الزوج أنها ولدت على فراشه لحقه نسبه ولا ينتفى عنه إلا باللعان وإن قال لم يلدته وإنما التقطه أو استعارته لم تصدق المرأة أنها ولدته حتى تقيم البينة على ذلك لأنه يمكنها إقامة البينة على ذلك ويقبل في ذلك رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة فإذا أقامت البينة قلنا إن الولد يعرض مع الأم على القافة عرض معها فإن ألحقته بها لحق بالزوج ولم ينتف عنه إلا باللعان وإن قلنا لا يعرض مع الأم أو لم يكن قافة أو كانت واستشكل عليها فالقول قول الزوج مع يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته على فراشه فإذا حلف انتفى عنه من غير لعان وإن نكل الزوج عن اليمين فردت على الزوجة فلم يحلف فهل يوقف إلى أن يبلغ الصبي ويحلف ؟ فيه وجهان بناء على القولين في الجارية المرهونة إذا أحبلها الراهن فادعى المرتهن أن الراهن أذن له في وطئها وأنكر الراهن ونكلا جميعا عن اليمين أحدهما لا يرد اليمين على الولد لأن اليمين للزوجة وقد أسقطت حقها نفى حق الولد وإن أقر الزوج أنه راجعها أو تزوجها ثبتت الزوجية ويثبت أحكامها فإن أقر أنها أتت بولد على فراشه لحقه ولا ينتفى عنه إلا باللعان وإن أنكر أنها ولدته وإنما التقطته أو استعارته فعليه إقامة البينة على ما مضى هذا إذا كان الاختلاف مع الزوج فأما إذا كان الاختلاف مع ورثة الزوج بأن مات وخلف ابنا فادعت الزوجة أن أباه قد كان تزوجها أو راجعها وهذا الولد منه فإن أقر الأب النكاح أو الرجعة ثبتت الزوجية وأحكامها وأما الولد فإن اعترف الابن أنها ولدته على فراش أبيه لحق نسبه بالابن وليس للابن أن ينفيه باللعان لأن اللعان يختص به الزوج .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان جاءت امرأة ومعها ولد وادعت أنه ولدها منه وقال الزوج : ليس هذا مني ولا هو منك بل هو لقيط أو مستعار لم يقبل قولها أنه منها من غير بينة لأن الولادة يمكن إقامة البينة عليها والأصل عدمها فلم يقبل قولها من غير بينة . فان قلنا : ان الولد يعرض مع الأم على القافة في أحد الوجهين عرض على القافة ، فان الحقته بالأم لحق بها وثبت نسبه من الزوج لأنها انت به على فراشه ولا ينتفى عنه الا باللعان .

وان قلنا ان الولد لا يعرض مع الأم على القافة ، أو لم تكن قافة ، أو كانت وأشكل عليها فالقول قول الزوج مع يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته على فراشه . فانما حلف انتفى النسب من غير لعان ، لأنه لم تثبت ولادته على فراشه . وان نكل رددنا اليمين عليها فان حلفت لحقه نسبه ولا ينتفى عنه الا باللعان . وان تكلمت فهل توقف اليمين على بلوغ الولد ليحلف ؟ على ما ذكرناه من الوجهين في الفصل قبله .

الشرح ان قال لم يلد له وانما التقطه أو استعارته فعليها أن تقيم البينة أنها ولدته لأنه يمكنها إقامة البينة فاذا أقامت البينة لحق بالأب وورث مع الابن وليس له نفيه باللعان وان لم تقم البينة فان قلنا : ان الولد يعرض مع الأم على القافة غرض فان الحقته بالأم ثبت نسبه من الزوج الميت وورث الابن وليس له نفيه باللعان وان قلنا لا يعرض معها أو لم يكن قافة أو كانت وأشكل عليها فالقول قول الابن مع يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته على فراش أبيه فاذا حلف لم تثبت نسب الولد من الزوج ولم يرث مع الابن وان نكل عن اليمين حلفت الأم أنها ولدته على فراش الزوج وثبت نسبه منه وورث عنه . وان لم تحلف الزوجة فهل توقف اليمين الى أن يبلغ الصبي ويحلف ؟ على الوجهين اللذين مضى ذكرهما وان أنكر الابن النكاح أو الرجعة فان كان معها بينة وأقامتها كان الحكم فيه كما لو أقر الابن . وان لم يكن معها بينة فالقول قول الابن مع يمينه ويحلف الابن أنه لا يعلم أن أباه نكحها أو راجعها لأنه يحلف على شيء فعل غيره فحلف على العلم فان حلف فلا كلام وان نكل ردت اليمين عليها فان حلفت كان الحكم فيه كما لو أقر الابن أو أقامت البينة وان لم يحلف فهل يوقف اليمين الى أن يبلغ الصبي فيحلف ؟

على وجهين فان خلف الزوج ابنين أو أكثر فان أقر المدعيان المولد أو أنكر
أو خلفا أو نكلا وردا عليها اليمين فحلفت كان الحكم فيها كالحكم مع الواحد
وان أقر أحدهما وأنكر الآخر ونكل عن اليمين فحلف كان حكمها حكم
ما لو أقر وان أقر أحدهما وأنكر الآخر فحلف المنكر لم يثبت له الزوجية
في حق الخالف ولا يثبت نسب الولد لأن النسب لا يثبت الا بإقرار من
جميع الورثة ويلزم المقر بحصته من المهر والنفقة وهل تترث معه الزوجة ؟
فيه وجهان (أحدهما) لا تترث لأنه لما لم يثبت النسب باعترافه فلم يثبت
ميراثها باعترافه (والثاني) أنه يرث معه من حقه نصف الثمن كما قلنا في الدين
هذا وان كان الوارث للزوج أخا أو ابن أخ أو عمتا فان أنكر عليها النكاح
أو الرجعة وقامت البينة ثبت النكاح وثبت أحكامه فان أنكر أن تكون أمت
بولد على فراش الزوج وأقامت البينة على ذلك لحق بالزوج وورث جميع
مال الزوج ان كان ذكرا وان لم يكن معها بينة فحلف لها لم يثبت النكاح ولا
يثبت النسب للولد وان نكذ عن اليمين فحلف يثبت زوجيتها وأحكامها في
المهر والنفقة وأما نسب الولد فهل يلحق بالزوج ؟ ان قلنا ان يمين المدعى مع
نكول المدعى عليه كالبينة ثبت نسبه وان قلنا : انها كالأقرار فهو كما لو أقر
وان أقر لها بالنكاح أو الرجعة ثبتت الزوجية وأحكامها في المهر والنفقة وأما
نسب الولد فان أنكر الأخ أنها ولدته على فراش الزوج فعليها أن تقيم البينة
أنها ولدته على فراشه فان لم تقيم البينة وقلنا : لا يعرض معها الولد على القافة
أو قلنا يعرض ولم تكن قافة أو كانت وأشكل عليها فالقول قول الأخ مع يمينه
أنه لا يعلم أنها ولدته على فراش الزوج فان حلف ثم يثبت نسبه وان أقر أنها
ولدته على فراش الزوج ثبت نسبه منه ولا يرث من الزوج لأنها لو ورثناه
بحجب الأخ وخرج عن أن يكون وارثا فلم يصح إقراره وقال أبو العباس :
يورث واختاره ابن الصباغ والمذهب الأول وأما قدر ميراث الزوجة فالذي
يقتضيه المذهب ان كان مال الزوج في يدها لم يأخذ الأخ والعم منه ثلثه الا
أرباعه لأنه لا يدعى سواء ويقر لها بالربع وهي لا تدعى الا الثمن ويدفع
من الربع الذي يبقى في يدها الى انتهاء نصفه لأنها تقر له به وان كان المال
في يد الأخ والعم لم تأخذ الزوجة منه الا الثمن لأنه يقر لها بالربع وهي
لا تدعى الا الثمن فلم يكن لها أكثر منه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا تزوج امرأة وهي وهو ممن يولد له ووطنها ، ولم يشاركه

أحد في وطنها بشبهة ولا غيرها ، وأتت بولد لسته أشهر فصاعداً لحقه نسبه .
ولا يحل له نفيه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين نزلت آية الملاءنة : أيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه وفضحه الله على رموس الأولين والآخرين)) .

وان أتت امرأته بولد يلحقه في الظاهر بحكم الامكان وهو يعلم أنه لم يصبه له وجب عليه نفيه باللعان ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ، ولن يدخلها الله تعالى جنته)) فلما حرم النبي صلى الله عليه وسلم على المرأة أن تدخل على قوم من ليس منهم ، دل على أن الرجل مثلها ، ولأنه إذا لم ينفعه جعل الأجنبى مناسباً له ومحرمًا له ولأولاده ومزاحماً لهم في حقوقهم ، وهذا لا يجوز ، ولا يجوز أن يقدحها لجواز أن يكون من وطء شبهة أو من زوج قبله .

فصل وان وطئ زوجته ثم استبرأها لحيفة وطهرت ولم يطأها

وزنت وأتت بولد لسته أشهر فصاعداً من وقت الزنا لزمه قذفها ونفى النسب لما ذكرناه وان وطنها في الطهر الذي زنت فيه فأتت بولد وغلب على ظنه أنه ليس منه ، بأن علم أنه كان يعزل منها أو رأى فيه شبهاً بالزاني لزمه نفيه باللعان ، وان لم يغلب على ظنه أنه ليس منه لم ينفع لقوله صلى الله عليه وسلم ((الولد للفراش وللعاهر الحجر)) .

الشرح

عند المصنف إلى حديث أبي هريرة فجزأه جزأين مما أوهم أنهما حديثان ، وكان يمكنه سوق الحديث برمته والاستدلال به في الموضعين بغير تجزئة ولا تكرار ؛ فالحديث أخرجه ابن داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم في المستدرک وابن أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله تعالى منه ، وفضحه على رموس الأولين والآخرين يوم القيامة ، وفي رواية ابن ماجه « ألحقت بقوم » .

أما الأحكام فإنه يحرم على الرجل قذف زوجته ، وقد جعله القرآن الكريم من الكبائر قال تعالى « ان الذين يرمون المحصنات الغافلات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم » ولقوله صلى الله عليه وسلم « أيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه وفضحته على رءوس الأولين والآخرين » .

قوله « ينظر اليه » يعنى يراه منه ، فكما حرم على المرأة أن تدخل على قوم من ليس منهم حرم على الرجل جحد ولده ، ولا يجوز قذفها بخبر من لا يوثق بخبره لأنه غير مأمون على الكذب عليها ، ولا برؤيته رجلا خارجا من عندها من غير أن يستفيض زناها لأنه يجوز أن يكون دخل سارقا أو هاربا ولحاجة . كما قررنا ذلك في صدر هذا البحث .

فرع اللعان واجب اذا رأى امرأته تزنى في طهر لم يطأها فيه فإنه يلزمه اعتزالها حتى تنتهى عدتها ، فاذا أتت بولد لسته أشهر من حين الزنا فأكثر لزمه قذفها وتفى ولدها لأن ذلك يجرى مجرى اليقين فى أن الولد من الزانى ، فاذا لم ينفه لحقه الولد . وورثه وورث أقاربه وورثوا منه . ونظر الى بناته وأخواته . وليس ذلك بجائز وسيحمل هو وزره فيجب تقيّه لازالة ذلك .

وإذا أقرت له بالزنا ووقع فى قلبه صدقها فهو كما لو رآها . وكذلك اذا غلب على ظنه زناها فى طهر وطئها فيه ثم أمت بولد فرأى ملامح الزانى ومخايله واضحة فى الوليد . أو كان يطؤها ويعزل عنها ثم ولدت لسته أشهر من حين العزل فصاعدا لزمه تقيّه أيضا باللعان .

فان لم يوقن أو يظن ظنا قويا أنه ليس منه لم ينفه لحديث أبى هريرة رضى الله عنه الذى أخرجه الشيخان وأصحاب السنن الا أبا داود عن النبى صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش وللعاهر الحجر » وما رواه الشافعى بسنده عن ابن عمر « أن عمر قال : ما بال رجال يطأون ولائدهم ثم يعتزلونهن لا تأتينى وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها الا ألحقت به ولدها . فاعزلوا

بعد ذلك أو اتركوا » ومقتضى هذا أن الولد يلحق الأب بعد ثبوت الفرائش ، وهو لا يثبت الا بعد امكان الوطء في النكاح الصحيح أو الفاسد ، وإلى ذلك ذهب جمهور الفقهاء ، وقال أبو حنيفة : بمجرد العقد ، بل لا بد من امكان الوطء ، ولا شك أن اعتبار مجرد العقد في ثبوت الفرائش جرمود .

وحكى ابن القيم عن أبي حنيفة أنه يقول بأنه نفس العقد وإن علم أنه لم يجتمع بها بل لو طلقها عقبه في المجلس تصير الزوجة به فراشاً ، وكذلك قوله بأن العقد يثبت به الفرائش ولحق النسب ، ولو كانت بينهما مسافة طويلة لا يمكن وصوله إليها في مقدار مدة الحمل ، وهذا كله لا دليل عليه .

فرع نقل المرنى ثلاث مسائل (أحدهن) إذا قال لامرأته : هذا الحمل ليس منى وليست بزانية ولم أصبها قيل له قد يخطئ فلا يكون حملاً فيكون صادقاً وهي غير زانية فلاحد ولا لعان فمتى استيقنا أنه حمل قلنا : وقد يحتمل أن تأخذ بنطقتك قذفت لاعت (الثانية) لو نفى ولدها وقال لا ألعنها ولا أقذفها لم يلعنها ولزمه الولد فإن قذفها لاعتها لأنه إذا لاعتها بغير قذف فأنما يدعى أنها لم تلد قد حكمنا أنها ولدت وأما أوجب الله اللعان بالقذف فلا يجب بغيره (الثالثة) فتستدخلها لتحمل منك فتكون صادقاً بأنك لم تصبها وهي صادقة بأنه ولدك وإن أنه يثبت بمجرد العقد ، واستدل له بأن مجرد المظنة كافية ، ورد بمنع حصولها لو قال لم تزني ولكنها عصت لم ينتف عنه إلا باللعان قال أصحابنا وفي هذه ست مسائل (أحدهن) إذا ظهر بها حمل أو ولدت فقذفها بالزنا برجل بعينه فله أن يلعن لنفيه لحديث هلال بن أمية فإنه قذف امرأته بشريك بن سحماء فلعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما (الثانية) إذا قذفها بالزنا مطلقاً ولم يعين الزاني بها فله أن يلعن لنفيه لأن عويمراً العجلاني قذف امرأته ولم يعين الزاني بها ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما (الثالثة) أن يقول هذا الولد ليس منى وإنما وطئك فلان بشبهة وهذا الولد منه والشبهة منكما فليس له أن ينفيه باللعان لأنه يمكنه نفيه بغير اللعان فيعرض الولد على القافة فإن ألحقته بالزوج لحقه وانتمى عنه باللعان وإن ألحقته بالواطئ بشبهة لحقه ولا ينتفى عنه باللعان ويكون الحكم فيه كما لو وطئها رجل بشبهة وقد مضى (الرابعة) أن يقول هذا الولد ليس منى

وما وطئتها وهي ما زلت فانه لم يقذفها أحداً وقوله ما وطئتها لا ينتفى أن يكون منه بجواز أن يكون وطئها فيما دون الفرج فسبق الماء الى فرجها أو احتملت منه بصوفة ولا يلتفت الى قول أهل الطب أن المنى إذا برد لا تحبل المرأة منه ويحتمل أيضاً أن يكون قوله ما وطئتها أى بل وطئها غيرى بشبهة وهذا الولد منه وإذا احتمل هذين الأمرين لم يكن له نفيه باللعان إلا أنه يقذفها فيلاعن (الخامسة) أن يقول وطئتك فلان بشبهة وأنت عالة بانه زنا وهذا الولد منه وليس له أن ينفيه باللعان في هذه الحالة لأنه يمكنه نفيه بغير لعان بأن يعرض على القافة لأن النسب يعتبر فيه الشبهة في حق الأب فان الحق القافة بالواطىء بالشبهة لحق به ولا ينتفى عنه باللعان وإن ألحقته بالزوج فله أن يلاعن (السادسة) إذا قال غصبت على الزنا أو وطئتك فلان وأنت مكرهة وهذا الولد منه فقد قذف الزانى بها إن كان معينا فيجب له عليه حد القذف وأما المرأة فلا يحد لها لأنه لم يقذفها بزنا وهل يعزر ؟ فيه وجهان أحدهما لا يعزر لها لأنه لم يفسقها لأنه لا عار عليها ولا جاءت بمحرم والثاني يعزر لها لأنه إذاها بحصول ماء حرام في رحمها وذلك يلحق العار بنسبها وهل له أن يلاعن لنفى الولد الحادث من هذا الواطىء ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يلاعن لأنه قذف أحد الواطئين فلم يكن له اللعان لنفى الولد كما لو قذفها دونه (والثاني) له نفيه باللعان وهو الأصح لأنه نسب يلحقه من غير رضاه لا يمكن نفيه بغير لعان فجاز نفيه باللعان كما لو قذفها معا فعلى هذا يذكر في اللعان زنا الرجل وأن الولد ليس منى ولا يذكرها بالزنا .

فروع وإن طلقها الزوج وانقضت عدتها منه وتزوجت بآخر وأتت بولد فإن وضعته لأربع سنين فما دونها من طلاق الأول ولدون ستة أشهر من عقد الثاني لم يلحق بالثاني ولحق بالأول على المذهب ولا ينتفى عنه إلا باللعان وعلى قول أبي العباس بن سريج لا يلحق بأحدهما وإن أتت به لأقل من ستة أشهر من عقد الثاني ولأكثر من أربع سنين من طلاق الأول فإن الولد لا يلحق بالثاني وينتفى عنه بغير لعان وهل يلحق بالأول ؟ ينظر فيه فإن كان طلاقه بائنا لم يلحق به وانتفى عنه بغير لعان وإن كان طلاقه رجعيًا فهل يلحق به ؟ على قولين مضى ذكرهما وإن أتت به لأربع سنين فما دونها

من طلاق الأول ولسته أشهر فما زاد من نكاح الثاني فذكر الشيخ أبو حامد أن الولد يلحق بالثاني لأن الفراش له وذكر الشيخ أبو اسحق أن الثاني إذا ادعى أنه من الأول فإن الولد يعرض معهما على القافة فإن ألحقته بالأول ألحقه وانتفى عن الثاني بغير لعان وأن ألحقته بالثاني لحقه ولم ينتف الا باللعان وإن لم يكن قافة أو كانت وأشكل عيها ترك الى أن يبلغ وقت الانتساب فإن انتسب الى الأول انتفى الثاني بغير لعان وإن انتسب الى الثاني لم ينتف عنه الا باللعان وإن لم يعرف وقت طلاق الأول ووقت نكاح الثاني حلف الثاني أنه لا يعلم أنها ولدته على فراشه لأن الأصل عدم ولادته على فراشه فإذا حلف نفيًا عنه نسبه بغير لعان وإن نكل عن اليمين حلفت أنها ولدته على فراشه ولحقه نسبه ولا ينتفى عنه الا باللعان وإن لم يحلف الزوج فهل يوقف اليمين الى أن يبلغ الصبي ويحلف ؟ فيه وجهان بناء على القولين في الجارية المهرونة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن أتت امرأته بولد أسود وهما أبيضان ، أو بولد أبيض وهما أسودان ففيه وجهان :

(أحدهما) أن له أن ينفيه لما روى ابن عباس رضي الله عنه في حديث هلال ابن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن جاءت به أورق جعداً جهاًلياً خلدج الساقين سابع الاليتين فهو للذي رميت به » فجاءت به أورق جعداً جهاًلياً خلدج الساقين سابع الاليتين » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » فجعل الشبه دليلاً على أنه ليس منه .

(والثاني) أنه لا يجوز نفيه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من بني فزارة فقال « أن امرأتي جاءت بولد أسود ونحن أبيضان ، فقال هل لك من اهل ؟ قال نعم ، قال ما ألوانها ؟ قال حمر . قال : هل فيها من أورق ؟ قال : أن فيها لورقا . قال فأنى ترى ذلك ؟ قال عسى أن يكون نزع عرق ، قال وهذا عسى أن يكون نزع عرق » .

الشرح حديث ابن عباس رواه أحمد وأبو داود وهو مطبول عنده ، وفي استاده عباد بن منصور فيه مقال معروف . وحديث أبي هريرة

أخرجه أحمد والشيخان ، وأصحاب السنن الأربعة والدارقطني ولفظه « جاء رجل من بني فزارة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ولدت امرأتى غلاماً أسود ، وهو حينئذ يعرض بأن ينفيه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لك من ابل ؟ قال نعم ، قال فما ألوانها ؟ قال حمر ، قال : هل فيها من أورق ؟ قال : ان فيها لورقاً قال : فأنى أتاها ذلك ؟ قال عسى أن يكون نزع عرق ، قال فهذا عسى أن يكون نزع عرق ولم يرخص له في الالتقاء منه » ولأبي داود في رواية « ان امرأتى ولدت غلاماً أسود وانى أنكروه » .

قوله « هلال بن أمية » هو أحد الثلاثة الذين خلفوا . قوله : « جاء رجل » اسمه ضمضم بن قتادة .

أما اللغات فالأورق الأسمر ، وفي المصباح ما كان لونه كلون الرماد ؛ والاسم الورقة كالحمرة والخضرة والصفرة . والجعد ضد السبط وقد مضى . وقال الهروي يكون مدحاً وذمّاً ، فالمدح بمعنيين . أحدهما أن يكون معسوب الخلق شديد الأسر ، والثاني أن يكون شعراً جعداً ، والذم بمعنيين . (أحدهما) أن يكون قصيراً متردداً . (والثاني) أن يكون نحيلاً ؛ يقال رجل جعد اليدين وجعد الأصابع أى منقبضها ؛ والجمالى بضم الجيم الضخم الأعضاء التام الأوصال ، هكذا قال ابن بطال ؛ وقال في المصباح : عظيم الخلق ؛ وقيل طويل الجسم اهـ . قالوا : ناقة جمالية من بداتها قال الشاعر :

جمالية لم يبق سبرى ورحلتى على ظهرها من نيهـا غير محفدى

وخدلج الساقين أى عريض صدر القدمين خفاق القدم ، وسابغ الاليتين أى كامل واف ، ومنه الدرع السايغة .

إذا ثبت هذا فمعنى قوله صلى الله عليه وسلم أصيبت تصغير أصهب وأريسخ تصغير أرسح وهو خفيف لحم الاليتين والفخذين وقبوله حمش الساقين يعنى دقيقتها وقوله (أورق) الأورق الذى لونه بين السواد والغبرة ومنه قيل للرمادى أورق وللحمامة ورقاء لأن لونها كذلك وقبوله خدلج

الساقين يعنى عظيم الساقين وقد روى بدل الساقين وأما قوله : جماليا قال أبو عبيد منهم من يرونها جماليا بفتح الجيم يذهبون به الى الجمال وليس هو من الجمال فى شيء لأنه لو أراد ذلك لقال جميلا ولكنه جماليا بضم الجيم يعنى عظيم الخلق شبه خلقه بخلق الجمل يقال للناقة العظيمة جمالية لأن خلقها يشبه خلق الجمل قال الأعشى .

جمالية تعنى بالرادف اذا كذب الاثبات الهجيرا

وقوله سابغ الاليتين أى عظيم الاليتين .

أما الأحكام فان حديث ابن عباس دليل على أنه يجوز للأب أن ينفى ولده بمجرد كونه مخالفاً لهما فى اللون ، وبهذا قال القاضى وأبو الخطاب من الحنابلة ، وهو أحد الوجهين عند أصحابنا . وحديث أبى هريرة دليل على أنه لا يجوز له أن ينفى ولده بمجرد كونه مخالفاً لهما فى اللون ، وقد حكى القرطبى وابن رشد الاجماع على ذلك وتعقبهما الحافظ ابن حجر بأن الخلاف فى ذلك ثابت عند الشافعية فقالوا : ان لم ينضم الى المخالفة فى اللون قرينة زنا لم يجز النفى ، فان اتهمها فأتى بولد على لون الرجل الذى اتهمها به جاز النفى على الصحيح عندهم . وعند الحنابلة يجوز النفى مع القرينة مطلقاً . وقال ابن قدامة : لا يجوز النفى بمخالفة الولد لون والديه أو شبههما ، ولا لشبهة بغير والديه لما روى أبو هريرة (وساق حديث الفزارى)

(قلت) ولأن الناس كلهم لآدم وحواء ، وألوانهم وخلقهم مختلفة ، فلولا مخالفتهم شبه والديهم لكانوا على خلقة واحدة ، ولأن دلالة الشبه ضعيفة ، ودلالة ولادته على الفراش قوية فلا يجوز ترك القوى لعارضة الضعيف ، ولذلك لما تنازع سعد بن أبى وقاص وعبد بن زمعة فى ابن وليدة زمعة ورأى النبى صلى الله عليه وسلم فيه شبهاً بيناً بعتبة الحق الولد بالفراش وترك الشبه ، وهذا اختيار أبى عبد الله ابن حامد من أصحاب أحمد . وهو الوجه الآخر لأصحاب الشافعية .

فرع إذا تزوج امرأة ووطئها وأت بولد لسته أشهر فما زاد من وقت الوطء ولم يشاركه أحد بوطئها بشبهة ولم يرها تزنى ولا استفاض في الناس زناها وكان الولد لا يشبهه لم يحل له قذفها ولا نفى ولدها بقبوله تعالى « والذين يرمون المحصنات » الآية وهذه محصنة ولما روى عن أبي هريرة أنه قال لما نزلت آية اللعان قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » ومعنى قوله ينظر إليه يعلم أنه منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم خاف أن يبادر الناس إلى نفى الأنساب بالشك فغلظ الحال فيه فأما إذا ظهرت امرأته من الحيض ولم يطأها ورأى رجلاً يزني بها وأت بولد لسته أشهر فصاعداً من وقت الزنا لزمه قذفها بالزنا ونفى النسب عنه لقوله صلى الله عليه وسلم « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته » فإذا حرم على المرأة أن تدخل على القوم من ليس منهم حرم ذلك على الرجل أيضاً ولأنه لما حرم عليه نفى حسب تيقنه منه حرم عليه استلحاق نسب يتيقن أنه ليس منه . وإن لم يطأها ولم يعلم بزناها وجب عليه نفية باللعان لما ذكرناه ولا يجوز له أن يقذفها لجواز أن يكون من وطء شبهة أو من زوج قبله وإن لم يرها زنت ولا سمع بذلك ولكنها أتت بولد أسود وهما أبيضان أو أتت بولد أبيض وهما أسودان أو أتت بولد يشبه رجلاً ترمى به ولم يعلم الرجل الذي ترمى به ووطئها فهل يجوز له نفية باللعان فيه وجهان (أحدهما) يجوز له نفية باللعان لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين هلال بن أمية وبين امرأته ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم أن جاءت به أصيب أرسح حمش الساقين فهو لزوجها وإن جاءت به أورك جعداً جمالياً خدلج الساقين سابع الألتين فهو للنبي رمت به فجاء به أورك جعداً جمالياً خدلج الساقين سابع الألتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا الأيمان لكان لي ولها شأن ، فدل على أن التشبه حكماً (والثاني) لا يجوز له نفية لأن هذا الشبه يجوز أن يكون عرق نزع في آبائه وأجداده ولهذا روى أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن امرأتى أتت بولد أسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألك ابل فقال

نعم قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر قال : هل منها أورك ؟ قال : نعم ان فيها لورقا قال : فأنى تراه ذلك قال عسى أن يكون نزع عرق قال : وهذا عسى أن يكون نزع عرق » ويخالف قصة هلال لأنه كان أخيره أنه شاهده يزنى بها والوجهان اذا لم يشاهد ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أتت امرأته بولد وكان يعزل عنها اذا وطئها لم يجوز له نفية ، لما روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه انه قال : يا رسول الله أنا نصيب السبايا ونحب الأثمان الفتمزل عنهن ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « ان الله عز وجل اذا قضى خلق نسمة خلقها » ولانه قد يسبق من الماء ما لا يحس به فتعلق به ، وان أتت بولد وكان يجامعها فيما دون الفرج ففيه وجهان .

(أحدهما) لا يجوز له النفى لانه قد يسبق الماء الى الفرج فتعلق به .

(والثانى) ان له نفية لان الولد من أحكام الوطء ، فلا يتعلق بما دونه كسائر الأحكام . وان أتت بولد وكان يطؤها في الدبر ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز له نفية ، لانه قد يسبق من الماء الى الفرج ما تعلق به .

(والثانى) له نفية لانه موضع لا يتنفى منه الولد .

فصل اذا قذف زوجته وانتفى عن الولد - فان كان حملا - فله ان يلاعن وينفى الولد ، لان هلال بن أمية لاعن على نفى الحمل ، وله ان يؤخره ان نضع ، لانه يجوز ان يكون ربحا او غلظا فيؤخر لیسلا عن على يقين ، وان كان الولد منفصلا ففي وقت نفية قولان (أحدهما) له الخيار في نفية ثلاثة أيام ، لانه قد يحتاج الى الفكر والنظر فيما يقدم عليه من النفى ، فحصل الثلاث جدا لانه قريب ، ولهذا قال الله عز وجل « يا قوم هذه ناقة الله لكم آية فلتروها تاكل في ارض الله ولا تمسوها بسوء فياخذكم عذاب قريب » ثم فسر رب بالثلاث . فقال تمتعوا في داركم ثلاثة ايام ذلك وعد غير مكذوب » .

(والثانى) وهو النصوص في عامة الكتب انه على الفور ، لانه خيار غير مؤد دفع الضرر ، فكان على الفور كخيار الرد بالغييب ، فان حضرت الصلاة قبلها أو كان جائعا قبلها بالاكل ، اوله مال غير محرز واشتغل باحرازه أو كان

عادته الركوب واشتغل بأسراج الركوب ، فهو على حقه من النفي لأنه تأخير لعذر . وإن كان محبوسا أو مريضا أو قيما على مريض أو غائبا لا يقدر على السير واشتغل على النفي فهو على حقه ، وإن لم يشهد مع القدرة على الإشهاد سقط حقه ، لأنه لما تضر عليه الحضور للنفي أقيم الإشهاد مقامه إلى أن يقدر بما أقيمت الفينة باللسان مقام الوطء في حق المولى عن الوطء إلى أن يقدر .

الشرح حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أخرجه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى بألفاظ مختلفة كلها تؤدى معنى ما ساقه المصنف هنا ، وقد مضى الكلام على طرقة وأقوال العلماء فيه في أحكام العزل من كتاب النكاح فليراجع . وروى معناه عن جابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك وأسامة بن زيد وغيرهم رضى الله عنهم أجمعين .

أما الأحكام فإذا طهرت امرأته من الحيض وجامعها في ذلك الطهر ثم قدفها بزنا في ذلك الطهر فله أن يلاعن لاسقاط الحد بلا خلاف وله أن يلاعن لنفي النسب الحادث في ذلك الطهر وبه قال عطاء وأبو حنيفة وقال مالك ليس له أن يلاعن لنفي النسب منه دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم » الآية ولم يفرق بين أن يكون وطئها أو لم يطأها ولأنه رماها بزنا وأتت بولد يمكن أن يكون منه فكان له نفيه باللعان كما لو كان يطؤها فيه .

فرع إذا كان ي جامع امرأته ويعزل عنها وهو أنه إذا أراد الانزال نزع وأنزل الماء بعد النزاع فأتت بولد لمدة الحمل لحقه ولا يجوز له نفيه لما ورد أنه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم « أنا نصيب السبايا ونحب الأئمان فنعزل عنهن فقال : إن الله إذا قضى خلق نسمة خلقها » ولأن كل حكم يتعلق بالوطء فإنه يتعلق بالإيلاج دون الانزال كالغسل والمهر والعدة وغير ذلك فكذلك ثبوت النسب ولأنه ربما يسبق من الماء ما لا يحس به فلم يجز نفيه وإن كان يطؤها فيما دون الفرج وأتت بولد فهل يجوز له نفيه ؟ وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنه قد يسبق منه الماء إلى فرجها فتحمل منه كما لو وطئ البسكرة وحملت (والثاني) وهو المذهب أنه يجوز له نفيه لأن كل حكم يتعلق بالوطء فإنه

لا يتعلق بالوطء فيما دون الفرج كالغسل والمهر والعدة فكذلك ثبوت النسب • وإن كان يطؤها في الدبر وأنت بولد فهل يجوز له نفيه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز له نفيه لأنه قد يسبق الماء إلى فرجها فتعلق به •

(والثاني) يجوز له نفيه لأنه وطئها في موضع لا تحبل فيه بحال فهو كما لو أولج في سرتها وأنزل •

مسألة إذا قذف زوجته وهي حامل وادعى أنها حملت من زنا فله أن يلاعن لنفي الحمل قبل وضعه • وقال أبو حنيفة : « ليس له أن يلاعن قبل الوضع لأجل نفي الحمل فإن لاعن ووقعت الفرقة فإذا وضعت لم ينتف النسب ولحقه ولم يكن له أن يلاعن بعد ذلك لنفي النسب » دليلنا حديث هلال بن أمية أن « النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بينهم على الحمل قبل وضعه » ولأن كل نسب جاز اللعان لأجله بعد انفصال الولد جاز اللعان لأجله قبل انفصال الولد كزوال الفراش •

إذا ثبت هذا فله أن يؤخر اللعان إلى أن تضع إذا لم يتيقن الحمل لجواز أن يكون ريجا فتنفش أو غلظا فكان له التأخير ليلاعن على يقين • وإن رآها حاملا ولم ينف الحمل فلما ولدت أراد النفي قيل له قد علمتها حاملا فلم لم تنفها أكنت أقررت بالولد ؟ • فإن قال : لم أقرب به وإنما لم أنفه لأني لم أتحققها حاملا بل حزرت أنه ريج وغلظ حلف على ذلك لأنه يحتمل ما يدعيه ، وكان له نفيه باللعان وأن قال : قد علمتها حاملا لا محالة ولكني أخرت لعانها تسقطه أو تموت بعد الولادة أو تموت هي ، لحقه الولد ولم يكن له نفيه باللعان لأنه ترك النفي من غير عذر • وإن كان الولد منفصلا فله نفيه وخيار النفي عندنا على الفور وقال أبو حنيفة : القياس أن يكون على الفور غير أنه إن أخر ذلك اليوم كان له ذلك استحسانا وقال أبو يوسف ومحمد : له أن يؤخر ذلك لعدة النفاس وهي أربعون يوما عندهم وقال عطاء ومجاهد : له النفي أبدا إلا أنه يقربه • دليلنا أنه خيار لدفع ضرر متحقق فإذا لم يتأيد كان

على الفور كخيار الرد بالعيب فقولنا لدفع ضرر محقق احتراز من الحمل
فإن الخيار فيه الى أن تضع لأنه غير متحقق • وقولنا إذا لم يتأيد احتراز من
الخيار في الاختصاص •

إذا ثبت هذا فهل تتقدر مدة الخيار فيه بثلاثة أيام ؟ فيه قولان :

(أحدهما) تقدر بثلاثة أيام وبه قال أبو حنيفة لأن الحاقه بنفسه نسبا
ليس منه محرم عليه وفيه نسبا ثابتا منه محرم عليه وإذا كان كذلك وولدت
امراته ولدا فلا بد أن يتأمل هل يشبه الزانى وهل هو منه أو من غيره ويفكر
في ذلك وذلك لا يمكنه في الحال فتقدر بثلاثة أيام لأنها قريبة ولهذا قال الله
تعالى (فيأخذكم عذاب يوم قريب) ثم فسر القريب بالثلاث فقال تعالى
(تمتعوا في داركم ثلاثة أيام) •

(والثاني) لا يتقدر بثلاث بل هو على الفور وهو الأصح لأنه خيار لدفع
ضرر متحقق غير مؤبد فكان على الفور كخيار الرد بالعيب فإذا قلنا بهذا فمعنى
قولنا على الفور على ما جرت العادة به فإن كان حاضرا فلسنا نريد أنه يعدو
الى الحاكم حين يسمع بالولادة بكل حال بل له التأخير لعذر وذلك أن له
أن يؤخر الى أن يلبس ثوبه وإن كان ممن يركب فحتى يسرح له دابته وإن
كان جائعا فحتى يأكل وإن كان ظمآن فحتى يشرب الماء وإن حضرت الصلاة
فحتى يصلى وإن كان ماله غير محروز فله أن يؤخر حتى يحرز ماله وما أشبه
ذلك ثم يذهب الى الحاكم ويعرفه أنه تقي الولد ويريد أن يلاعن ثم يستدعى
الحاكم المرأة •

وقال أبو حنيفة لا يلاعن وبناء على أصله في أن اللواط لا يوجب الحد •
وهذا فاسد لأن الرمي به معرة ، وقد دخل تحت عموم قوله تعالى (والذين
يرمون أزواجهم) وقد حقق القرطبي في تفسير سورتي الأعراف والمؤمنون
أنه يجب الحد • وقالت المالكية : يلاعن إذا انقضى من الحمل بشرطه •

فرع في مذاهب العلماء

مسألة إذا ظهر بامرأته حمل فله أن ينفيه وله أن يعرجل نفيه إلى أن تضع واختلف أصحاب أحمد فيما إذا لاعن امرأته حاملا ونفى لعانه فقال الخرقى وجماعة : لا ينتفى الحمل بنفيه قبل الوضع ؛ ولا ينتفى حتى يلاعنها بعد الوضع وينفى الولد منه . وهذا قول أبي حنيفة وجماعة من أهل الكوفة ، لأن الحمل غير مستيقن يجوز أن يكون ريجا أو غيرها فيصل نفيه مشروطا بوجوده ولا يجوز تعليق اللعان بشرط .

ولنا أنه يصح نفي الحمل وينفى عنه . دليلنا حديث هلال بن أمية وأنه نفى حملها عنه فنفاه عنه النبي صلى الله عليه وسلم وألحقه بالأول ولا خفاء بأنه كان حملا ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « اظروها فإن جاءت » كذا وكذا .

قال ابن عبد البر : الآثار الدالة على صحة هذا القول كثيرة - إلى أن قال - ولأن الحمل مظنون بأمارات تدل عليه ، ولهذا ثبتت للحامل أحكام تخالف بها الحائض عن النفقة والفطر في الصيام وترك إقامة الحد عليها وتأخير القصاص عنها مما يطول ذكره اهـ .

وقالت المالكية : إذا ظهر بامرأته حمل فترك أن ينفيه لم يكن له نفيه بعد سكوته ، لأن سكوته بعد العلم به رضى به ، كما لو أقر به ثم ينفيه فإنه لا يقبل منه فإن قال رجوت أن يكون ريجا ينفس أو تسقطه فاستريح من السقط أو يكون من أمراض النساء كالأورام الليفية التي تبدو معها المرأة كأنها حامل في الشهر التاسع ، وهي في حاجة إلى استئصال هذا الورم ، فهل لنفيه بعد وضعه مدة ما ؟ فإذا جاوزها لم يكن له ذلك ؟ فقد اختلف في ذلك على قولين :

(أحدهما) إذا لم يكن له عذر في سكوته حتى مضت ثلاثة أيام فهو راض به ليس له نفيه وبهذا قال المالكية .

وقالت الحنابلة : إذا ولدت ولدا فسكت عن نفيه مع إمكانه لزمه نسيبا

ولم يكن له نفيه بعد ذلك ؛ ومدة الثلاث فرصة كافية لانعام النظر واعمال الفكر والتدبر في الأمر ؛ فقد يكون في التريث أمن من الندم ، ومدة الثلاث حكمها شائع في خيار البيع في اختبار المصراة ، وقد جاء في تأويل قوله تعالى « قال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام » أنها توضيح لمبهم « قريب » في آية الناقة من وعيدهم بالعذاب (والثاني) وهو المنصوص ، وهو قول القاضي أبي بكر من أصحاب أحمد رضى الله عنه لا يتقدر ذلك بثلاث بل هو على ما جرت العادة ان كان ليلا ، فحتى يصبح ويتتشر في الناس ، وان كان جائعا أو ظمآن فحتى يأكل أو يشرب ، أو ينام ان كان ناعسا ، أو يلبس ثيابه ويسرج دابته ويركب ويصلى ان حضرت الصلاة ويحرز ماله ان كان غير محرز ، وأشبهاء ذلك من أشغاله . فان آخره بعد هذا لم يكن له نفيه .

وقال أبو حنيفة : له تأخير نفيه يوما ويومين استحسانا ، لأن النفي عقيب الولادة يشق فقدر باليومين لقلته . وقال أبو يوسف ومحمد يتقدر بمدة النفاس لأنها جارية مجرى الولادة في الحكم وحكى عن عطاء ومجاهد أن له نفيه ما لم يعترف به فكان له نفيه كحالة الولادة .

ووجه القول الأول أنه خيار لدفع الضرر المتحقق فكان على الفور كخيار الشفعة وقول النبي صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش » عام خرج منه ما اتفقنا عليه مع السنة الثابتة فما عداه يبقى على عموم الحديث . وما ذكره أبو حنيفة يبطل بخيار الرد بالميب والأخذ بالشفعة وتقديره بمدة النفاس تحكم لا دليل عليه وكذلك يرد هذا على ما قال عطاء ، ولا يلزم القصاص لأنه استيفاء حق لا لدفع ضرر ولا الحمل لأنه لم يتحقق ضرره . وقالت المالكية : ان الأيام الثلاثة آخر حد القلة وأول حد الكثرة .

فرع ان كان له عذر يمنعه من الحضور لنفيه كالمرض والحبس أو الاشتغال بحفظ مال يخاف ضيعته أو بملازمة غريم يخاف قوته أو غيبته نظرت - فان كانت مدة ذلك قصيرة فأخره الى الحضور ليزول عذره - لم يبطل نفيه لأنه بمنزلة من علم ذلك ليلا فأخره الى الصبح .

وان كانت تتناول فأمكنه التنفيذ الى الحاكم ليعت اليه من يستوفى

عليه اللعان والنفي فلم يفعل سقط نفيه ؛ فان لم يمكنه أشهد على نفسه أنه ناف لولد امرأته ، فان لم يفعل بطل خياره لأنه اذا لم يقدر على نفيه كان الاشهاد قائما مقامه كما يقيم المريض الفينة بقوله في الايلاء بدلا عن الفينة بالجماع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ادعى انه لم يعلم بالولادة فان كان في موضع لا يجوز ان يخفى عليه ذلك من طريق العادة بان كان معها في دار أو محطة صغيرة لم يقبل ، لأنه يدعى خلاف الظاهر ، وان كان في موضع يجوز ان يخفى عليه كالبلد الكبير فالقول قوله مع يمينه ، لأن ما يعميه ظاهر .

وان قال علمت بالولادة الا اني لم اعلم ان لي النفي — فان كان ممن يخالط اهل العلم — لم يقبل قوله ، لأنه يدعى خلاف الظاهر ، وان كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ في موضع بعيد من اهل العلم قبل قوله لان الظاهر انه صادق فيما يدعيه وان كان البلد فيه اهل العلم الا انه من الصامة ففيه وجهان (احدهما) لا يقبل كما لا يقبل قوله اذا ادعى الجهل برد المبيع بالعيب .

(والثاني) يقبل لأن هذا لا يعرفه الا الخواص من الناس بخلاف رد المبيع بالعيب ، فان ذلك يعرفه الخاص والعام .

فصل وان هنأه رجل بالولد فقال : بارك الله لك في مولودك وجعله الله لك خلفا مباركا وامن على دعائه . أو قال استجاب الله دعائك سقط حقه من النفي لأن ذلك يتضمن فالقول الاقرار به ، وان قال احسن الله جزاءك ، أو بارك الله عليك أو رزقك الله مثله ، لم يسقط حقه من النفي ، لأنه يحتمل انه قال له ذلك ليقابل التحية بالتحية .

فصل وان كان الولد حملا فقال اخرت النفي حتى يتفصل ثم الاعن على يقين قوله مع يمينه لأنه تاخير لعذر يحتمله الحال . وان قال اخرت لاني قلت لعله يموت فلا احتاج الى اللعان ، سقط حقه من النفي ، لأنه ترك النفي من غير عذر .

الشرح اذا ثبت ما قدمنا من شرح الفصول فهل يتقدر الخيار في

النفي بمجلس العلم ؟ أو بإمكان النفي ؟ على وجهين بناء على المطالبة بالشفعة ،
فإن أخر نفيه عن ذلك ثم ادعى أنه لا يعلم بالولادة وأمكن صدقه بأن يكون
في موضع يخفى عليه ذلك ، مثل أن يكون في محلة أخرى فالقول قوله مع
يمينه لأن الأصل عدم العلم وإن لم يمكن مثل أن يكون معها في الدار لم يقبل
لأن ذلك لا يكاد يخفى عليه •

وإن لم يعلم أنها ولدت فإن لم يمكن أن يكون صادقا في ذلك مثل أن
يكونا في دار واحدة أو محلة واحدة لم يقبل قوله لأن الظاهر أنه لا يخفى
عليه ذلك • وإن كان كل واحد منهما في جانب من البلد أو كل واحد منهما
في محلة فالقول قوله مع يمينه لأنه يحتمل ما يدعيه وإن قال علمت بولادتها
ولم أعلم أن لى النفي أو علمت أن لى النفي ولكنى لم أعلم أنه على الفور
ظرت فإن كان ممن يعرف شيئا من الفقه أو ممن يخاطبون الفقهاء
لم يصدق لأن مثل هذا لا يخفى عليه • وإن كان قريب العهد بالاسلام
أو ممن تقدم اسلامه إلا أنه ممن نشأ في بادية بعيدة لا يعرف عن الحكم مثل
هذا قبل قوله لأن الظاهر أنه يخفى عليه مثل ذلك وإن كان من العامة الذين
يسمعون العلماء وقد لا يسمعونهم فهل يقبل قوله ؟ فيه وجهان بناء على
القولين في الأمة إذا اعتقت تحت عهد فادعت أنها لم تعلم أن لها الخيار •

(أحدهما) لا يقبل قوله كما لا يقبل قوله إذا ادعى أنه لا يعلم أن له
رد المبيع بالمعيب •

(والثاني) يقبل قوله لأن هذا لا يعرفه إلا العلماء أو من يخاطبهم •

وإن قال علمت ولادته ولم أعلم أن لى نفيه ، أو علمت ذلك ولم أعلم أنه
على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك كعامة الناس قبل منه • لأن هذا ممن
يخفى عليهم فأشبه ما لو كان حديث عهد بالاسلام وإن كان فقيها لم يقبل
منه •

وقال بعض الحنابلة يحتمل منه لأن الفقيه يخفى عليه كثير من الأحكام •
أفاده ابن قدامة وقال أكثرهم كقولنا لا يقبل ذلك عن الفقيه ويقبل من

الناشيء وحديث العهد بالاسلام • وهل يقبل من سائر العامة ؟ على وجهين
ذكرهما المصنف •

فرع اذا قال لم اصدق المخبر عنه نظرت - فان كان مستقيضا
وكان المخبر عنه مشهور العدالة لم يقبل والا قبل •

وان قال : لم أعلم أن ذلك قبل قوله لأنه مما يخفى وان علم وهو غائب
فأمكنه السير فاشتغل به لم يبطل خياره • وان كانت له حاجة تمنعه من السير
فهو على ما ذكرنا من قبل ، وان كان آخر نفيه لغير عذر وقال : أخرت نفيه
رجاء أن يموت فاستر عليه وعلى بطل خياره ، لأنه آخر نفيه مع الامكان لغير
عذر •

مسألة قوله « وان هنأه رجل بالولد الخ » فجملة ذلك أنه اذا
هنأ به فأمّن على الدعاء لزمه في قولهم جميعا • وان قال أحسن الله جزاءك
أو بارك الله عليك أو رزقك الله مثله فانه لا يلزمه لأنه جازاه على قصده وليس
ذلك اقرارا ولا متضمنا له • وقال أحمد وأصحابه وأبو حنيفة : يلزمه
الولد ، لأن ذلك جواب الراضى في العادة فكان اقرارا كالتأمين على الدعاء
وان سكت كان اقرارا ، هكذا أفاده ابن قدامة • قال : لأن السكوت صلح
دال على الرضى في حق البكر وفي مواضع أخرى فها هنا أولى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا أتت امرأته بولدين توأمين وانتفى عن أحدهما واقر
بالآخر أو ترك نفيه من غير عذر لحقه الولدان لأنهما حمل واحد ، فلا يجوز أن
يلحقه دون الآخر ، وجعلنا ما انتفى منه تابعا لما أقر به ، ولم نجعل ما أقر به
تابعا لما انتفى منه ، لأن النسب يحتاط لاثباته ولا يحتاط لنفيه ، ولهذا اذا أتت
بولد يمكن أن يكون منه ويمكن أن لا يكون منه الحقتاه به احتياط لاثباته ولم
ننقه احتياط لنفيه وان أتت بولد فنفاه باللعان ثم أتت بولد آخر لأقل من ستة
أشهر من ولادة الأول لم ينتف الثاني من غير اللعان لأن اللعان يتناول الأول ،
فان نفاه باللعان انتفى وان أقر به أو ترك نفيه من غير عذر لحقه الولدان لأنهما
حمل واحد ، وجعلنا ما نفاه تابعا لما لحقه ولم نجعل ما لحقه تابعا لما نفاه لما

ذكرناه في التوأمين . وان أنت بالولد الثاني لسته أشهر من ولادة الأول انتفى
غير لعان لأنها علقت به بعد زواله للفراش .

فصل وان لاعنها على حمل فولدت ولدين بينهما دون ستة أشهر
لم يلحقه واحد منهما لانها كانا موجودين عند اللعان فانتفيسا به ، وان كان
بينهما أكثر من ستة أشهر انتفى الأول باللعان وانتفى الثاني بغير لعان لانا تيقنا
بوضع الأول براة رحمها منه وانها علقت بالثاني بعد زوال الفراش .

فصل وان قذف امراته بزنا اضافه الى ما قبل النكاح - فان لم يكن
نسب - لم يلاعن لاسقاط الحد لانه قذف غير محتاج اليه فلم يجز تحقيقه
باللعان كقذف الأجنبية ، وان كان هناك نسب يلحقه ففيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي اسحاق انه لا يلاعن ، لانه قذف غير محتاج
اليه ، لانه كان يمكنه ان يطلق ولا يضيفه الى ما قبل العقد .

(والثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة ان له ان يلاعن لانه نسب يلحقه
من غير رضاه لا ينتفى بغير لعان فجاز له نفيه باللعان) .

الشرح اذا ولدت امرأته توأمين وهو أن يكون بينهما دون ستة
أشهر فاستلحق أحدهما ونفى الآخر لحقا به ، ولا عبرة بنفيه ؛ لأن الحمل
الواحد لا يجوز أن يكون بعضه منه وبعضه من غيره ؛ فاذا ثبت نسب أحدهما
منه ثبت نسب الآخر ضرورة ؛ فجعلنا ما تفاه تابعا لما استلحقه ، ولم نجعل
ما أقر به واستلحقه تابعا لما تفاه ، لأن النسب يحتاط أثباته لا لنفيه ، ولهذا
لو أتت امرأته بولد يمكن كونه منه ويمكن أن يكون من غيره الحقناه به
احتياطا ، ولم نقطعه عنه احتياطا لنفيه ، ولأن الشارع الحكيم يتشوف الى
ثبوت النسب ما أمكن ولا يحكم بانقطاع النسب الا حيث يتعذر اثباته ،
ولهذا ثبت بالفراش وباللعان وبالأنساق التي بمثلها لا يثبت نتاج الحيوان ؛
ولأن اثبات النسب فيه حق لله تعالى ، وحق للولد وحق للاب ، ويشرب عليه
من الأحكام في الوصل بين العباد ما به قوام مصالحهم فأثبتته الشرع بأنواع
الطرق التي لا يثبت بمثلها نتاج الحيوان .

ولهذا لو أتت المرأة بولد يمكن كونه منه ويمكن كونه من غيره الحقناه
به احتياطا ولم نقطعه عنه احتياطا لنفيه . فلو قذف أمهما فطالبته بالحد فليس

له إسقاطه باللعان ، لأنه باستلحاقه اعترف بكذبه في قذفه فلم يسمع منه
انكاره بعد ذلك •

فرع وان تزوج امرأة وقال لها : زنيث قبل أن أتزوجك ، وجب
عليه حد القذف وهل يسقط باللعان ؟ ينظر فيه ، فإن لم يكن هناك نسب
يلحقه من هذا الزنا لم يكن له أن يلاعن • دليلا أنه قذف غير محتاج اليه فلم
يجز له اللعان لأجله كقذف الأجنبية • وان كان هناك ولد وادعى أنه من
هذا الزنا ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة واختيار القاضي أبي الطيب
أن له أن يلاعن لأجله ، لأن به حاجة الى هذا القذف لنفي هذا الولد كما
لو أضاف الزنا الى حال الزوجية •

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق واختيار الشيخ أبي حامد ليس له أن
يلاعن لأجله لأنه لا حاجة به الى قذفها بزنا يضيفه الى ما قبل النكاح بل
يمكنه أن يقذفها بزنا معلق وأن الحمل ليس منه بل هو من زنا •

فرع وان طلق امرأته طلاقا رجعيا فقذفها بزنا أضافه الى ما قبل
الطلاق في الزوجية أو ما بعد الطلاق في العدة كان له أن يلاعن لأنها في معنى
الزوجات في الظهار والايلاء والميراث فكأن في معنى الزوجات في القذف
واللعان •

فرع في مذاهب العلماء : قالت الحنابلة : له إسقاطه باللعان ،
وحكى ابن قدامة قولاً آخر للقاضي أبي بكر من أصحابهم أنه يحد ولا يملك
إسقاطه باللعان •

ووجه المذهب عندنا ظاهر ، أما وجه المسألة عندهم فانه لا يلزم من كون
الولد منه انتفاء الزنا عنها كما لا يلزم من الولد وجود الزنا منها ونفى الولد
عنه • ولذلك لو أقرت بالزنا أو قامت به بينة لم ينتف الولد عنه ، فلا تنافي
بين لعانه وبين استلحاقه للولد •

فرع اذا استلحق الولدين وسكت عن الآخر لحقه لأنه لو نفاه للحقة فاذا سكت عنه كان أولى ، ولأن امرأته متى آتت بولد لحقه ما لم ينفيه عنه باللعان . وان نفى أحدهما وسكت عن الآخر فنفيه . وقال أصحاب أحمد : لحقه جميعا ، لأن لحوق النسب مبنى على التغليب وهو يثبت بمجرد الامكان . وان كان لم يثبت الوطء ولا ينتفى الامكان للنفى فافترقا .

ولنا أنها كانا موجودين عند اللعان فاتفيا به ، وان آتت بولد فنفيه ولاعن لنفيه ثم ولدت آخر لأقل من ستة أشهر انتفى الثاني باللعان الأول .

وقالت الحنابلة : لم ينتف لأن اللعان تناول الأول وحده ويحتاج في نفى الثاني الى لعان ثان . ولنا أنها حمل واحد وقد لاعن لنفيه مرة فلا يحتاج الى لعان ثان .

فأما ان نفى الولد باللعان ثم آتت بولد آخر بعد ستة أشهر فهذا من حمل آخر ، فانه لا يجوز أن يكون بين ولدين من حمل واحد مدة الحمل وينتفى الثاني بغير لعان ، لأنها بولادتها للأول وتبين براءة رحمها فيكون حمل آخر .

وقالت الحنابلة : لا ينتفى بغير اللعان لأنه حمل منفرد ، فان استلحقه أو ترك نفيه لحقه ، وان كانت قد باتت باللعان لأنه يمكن أن يكون قد وطئها بعد الوضع الأول .

دليلنا أنها قد باتت باللعان فحرم عليه وطؤها فلا يكون ولده وانما يكون من سفاح ، لا سيما وأنه جاء بعد براءة الرحم وانقضاء العدة بوضع الأول ، فكان حملها الثاني في غير نكاح ، فلم يحتج الى نفيه لكونها أجنبية كسائر الأجنيات .

وقال في الأم : اذا لاعن امرأته بولد فنفيه عنه ثم جاءت بولد آخر فنفيه عنه ، ثم جاءت بولد لسته أشهر أو أكثر وما يلزم به نسب ولد المبتوتة فهو ولده الا أن ينفيه بلعان فان نفاه فذلك له .

فرع إذا مات أحد التوأمين أو ماتا معا فله أن يلاعن لنفي نسبهما وبهذا قال أحمد وقال أبو حنيفة : يلزمه نفي الحي ، ولا يلاعن إلا لنفي الحي ، لأن الميت لا يصح نفيه إلا باللعان ؛ فإن نسيه قد انقطع بموته فلا حاجة إلى نفيه باللعان كما لو ماتت امرأته فإنه لا يلاعنها بعد موتها لقطع النكاح لكونه قد انقطع ، وإذا لم ينتف الميت لم ينتف الحي لأنهما حمل واحد .

دليلنا : أن الميت ينسب إليه فيقال : ابن فلان ، ويلزمه تجهيزه وتكفينه فكان له نفي نسبه واسقاط مؤنته كالحي ، وكما لو كان للميت ولد .

فرع إذا قذف امرأته بالزنا قبل زواجه منها لم يكن له أن يلاعن لأنه يأتي باللعان على غير ما ورد به القرآن والسنة ، لأنه كمن يلاعن أجنبية عنه فلم يصح ويقام عليه الحد . وهل له أن يلاعن إذا جاءت بولد ينسب إليه ؟ وجهان :

(أحدهما) قال أبو إسحاق المروزي : لا يلاعن لامكان أن يطلقها من غير حاجة إلى إضافة ولدها لما قبل العقد إذ هو المفترط بنكاح حامل بالزنا فلا يشرع له نفيه ؛ وبهذا قال أحمد وأصحابه .

(والثاني) قول أبي علي بن أبي هريرة ، لنفي ما عساه يلحقه من نسب لا يرضاه ، وليس من فراشه ولا ينتفي إلا باللعان فجاز له .

وقال مالك وأبو ثور وأحمد : إن قذفها بزنا أضافه إلى ما قبل النكاح حد ، ولم يلاعن سواء كان ثم ولد أو لم يكن . وروى ذلك عن سعيد ابن المسيب والشعبي وقال الحسن وزرارة بن أبي أوفى وأصحاب الرأي : له أن يلاعن لأنه قذف امرأته فيدخل في عموم قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) ولأنه قذف امرأته فأشبه ما لو قذفها ولم يصفه إلى ما قبل النكاح .

وحكى الشريف أبو جعفر عن أحمد رواية أخرى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ابانها ثم قذفها بزنا اضافه الى حال النكاح - فان لم يكن نسب - لم يلاعن لدرء الحد لانه قذف غير محتاج اليه . وان كان هناك نسب - فان كان ولدا منفصلا - فله ان يلاعن لنفسه ، لانه يحتاج الى نفيه باللعان ، وان كان حملا فقد روى المزني في المختصر ان له ان ينفيه ، وروى في الجامع انه لا يلاعن حتى يفصل الحمل .

واختلف اصحابنا فيه فقال ابو اسحاق : لا يلاعن قولاً واحداً ، وما رواه المزني في المختصر اراد اذا انفصل ، وقد بين في الام ، فانه قال : لا يلاعن حتى يفصل ، ووجهه ان الحمل غير متحقق لجواز ان يكون ربحاً فينفش ، ويخالف اذا قذفها في حال الزوجية ، لان هناك يلاعن لدرء الحد ، فتبعض نفى الحمل ، وما هنا ينفرد الحمل باللعان فلم يجز قبل ان يتحقق . ومن اصحابنا من قال : فيه قولان : -

(احدهما) لا يلاعن حتى يفصل لما ذكرناه .
(والثاني) يلاعن وهو الصحيح ، لان الحمل موجود في الظاهر ومحكوم بوجوده ولهذا امر باخذ الحامل في الديات ، ومنع مع اخذها في الزكاة ، ومنعت الحمل اذا طلقت ان تزوج حتى تضع . وهذه الطريقة هي الصحيحة ، لان الشافعي رحمه الله نص في مثلها على قولين ، وهي في نفقة المطلقة الحامل قال : فيها قولان .

(احدهما) تجب لها النفقة يوما بيوم .

(والثاني) لا تجب حتى يفصل .

فصل وان قذف امرأته وانتفى عن حملها واقام على الزنا بينة سقط عنه الحد بالبينه ، وهل له ان يلاعن لنفى الحمل قبل ان يفصل ؟ على ما ذكرناه من الطريقتين في الفصل قبله .

الشرح ان تزوج امرأة فأبانها بالثلاث أو خالها أو فسخ فكأحيا بعيب ثم قذفها بزنا أضافه الى حال الزوجية فان لم يكن هناك نسب يلحقه منها لم يكن له أن يلاعن . وان كان هناك نسب يلحقه منها كان له أن يلاعن . وقال عثمان البتي : له أن يلاعن بكل حال . وقال أبو حنيفة : ليس له أن يلاعن بكل حال . كما أفاده العمراني في البيان عن عثمان وأبي حنيفة .

دليلنا أنه إذا لم يكن هناك نسب يلحقه منها فلا حاجة به الى قذفها ؛ فلم يكن له اللعان لأجله كقذف الأجنبي . وإذا كان هناك نسب يلحقه منها فهناك به حاجة الى قذفها لنفي النسب عنه فهو كقذف الزوجة .

إذا ثبت هذا فإن كان الولد منفصلا لاعن لأجله ، وإن كان حملا فله أن يؤخر اللعان الى أن تضع . وهل له أن يلاعن قبل أن تضعه ؟ روى المزني في المختصر أن له أن يلاعن ، وروى في الجامع الكبير أنه لا يلاعن .

واختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحاق : لا يلاعن قولاً واحداً ؛ وحيث قال : يلاعن أراد إذا انفصل . وقد قال الشافعي رضى الله عنه في الأم : لا يلاعن حتى يفصل . فمن أصحابنا من قال : فيه قولان ، وهو اختيار الشيخ أبى اسحاق :

(أحدهما) له أن يلاعن لأن كل امرأة كان له لعانها بعد انفصال ولدها كان له لعانها قبل انفصاله كالزوجة .

(والثاني) ليس له أن يلاعن حتى تضع الولد لأن اللعان هاهنا إنما يثبت لأجل نفي النسب والنسب لا يتحقق قبل وضع الولد . يجوز أن يكون ريحا فينفش فلم يكن له اللعان قبل الوضع وإن تزوج امرأة وماتت ثم قذفها بزنا أضافه الى حال الزوجية وجب عليه حد القذف ، فإن طالبت ورثتها بالحد هناك نسب ولد يريد نفيه ؛ كان له أن يلاعن لأنه يحتاج اليه لنفي الولد وإن قذف زوجته ثم ملقها ثلاثاً أو خالعه ثم طالبت بحدها كان له أن يلاعن سواء كان هناك ولد أو لم يكن ، لأنه لعان عن قذف كان محتاجا اليه فهو كما لو لم يطلقها . وهل تحرم عليه على التأييد ؟ فيه وجهان يأتي ذكرهما .

فروع في مذاهب العلماء

إذا قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً يا زانية في فراشي - نظرت . فإن كان هناك نسب يريد أن ينفيه ، ولا يتحقق هذا إلا إذا انفصل الولد عنها - لاعن لأنه محتاج الى نفيه ، وبه قال مالك وأحمد حيث نقل مهنا قال : سألت

احمد عن رجل قال لامرأته : أنت طالق يا زانية ثلاثا ، فقال : يلاعن لأنه قذفها قبل الحكم بينوتتها فأشبهه القذف . فان كان بينهما ولد فانه يلاعن لثنيه والا حد ولم يلاعن ؛ لأنه يتعين اضافة القذف الى حال الزوجية لاستحالة الزنا منها بعد طلاقه لها فصار كأنه قال لها بعد اباتتها : زنت ان كنت زوجتي على ما قررناه ، وبه قال مالك .

وقال عثمان البتي : لا يلاعن بأى حال لأنها ليست بزوجة . وقد مضى عن العمراني عكسه والصواب ما قدرناه هنا وقال أبو حنيفة في الوجين : لا يلاعن - يعنى في حال نفى النسب والحمل - لأنها ليست بزوجة ؛ ويستنقص عليها هذا بالقذف قبل الزوجية كما ذكرناه آنفا ، بل هذا أولى ، لأن النكاح قد تقدم وهو يريد الالتقاء من النسب وتبرئته من ولد يلحق به فسد من اللعان ، فان كان هناك حمل يرجى فقد روى المزماني في المختصر أن له أن ينفى . وروى رواية أخرى أنه لا يلاعن حتى ينفصل الحمل . فاختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحاق المروزي لا يلاعن قولاً واحداً ، وأول ما رواه المزماني في المختصر أن الامام الشافعي أراد اذا انفصل .

قال الشافعي رضى الله عنه في الأم : ولو قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثا أو طالق واحدة لم يبق له عليها من الطرق ألا هي ، أو طالق ولم يدخل ؛ أو أى طرق ما . كان لا رجعة عليها بعده ، وأتبع الطرق مكانه يا زانية ؛ حد ولا لعان الا أن يكون ينفى به ولدا أو حملاً فيلاعن للولد ويوقف للحمل ، فاذا ولدت التعن فان لم تلد حد . ولو بدأ فقال : يا زانية أنت طالق ثلاثا يا زانية التعن لأن القذف وقع وهي امرأته ولو قال : أنت طالق ثلاثا يا زانية حد ولا لعان ؛ الا أن ينفى ولدا فيلاعن به ويسقط الحد .

ثم قال رضى الله عنه : (ولو قذف رجل امرأته فصدقته ثم رجعت فلا حد ولا لعان الا أن ينفى ولدا فيلاعن به ويسقط الحد ؛ ولو قذف رجل امرأته ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطئاً حراماً فلا حد ولا لعان الا أن ينفى ولدا أو يريد أن يلتعن فيثبت عليها الحد ان لم يلتعن ، واذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الاسلام وطلبت حدها لإعن أو حد لأن القذف كان وهي زوجة

مسلمة) اهـ فهذا القول من الشافعي قاطع في أنه يلاعن لنفي الحمل بعد أن يوقف الى أن تلد . قال المصنف : الصحيح أن يلاعن وهي حامل ؛ لأن الحمل موجود في الظاهر ومحكوم بوجوده ، ويترتب على هذا الحمل أحكام في مواطن كثيرة فمثلا لا تعطى الحامل من الأرقاء في الدية ولا تؤخذ البهيمة الحامل حتى تضع ، فكيف ينتظر من وجد امرأته حاملا من غيره حتى تضع فيلاعنها وقد غاظته بهذا الزنا في فراشه ؛ ويمكن حمل قول الشافعي على ما إذا اشتبه عليه الحمل ولم يتحقق وتردد فيه أو كان محتمل أن يكون انتفاخا أو مرضا من أمراض النساء فلا يلاعن حتى تلد ، ويمكن حمل قوله في النفقة على ما إذا كان حملها غير مقطوع به فتجب نفقتها حتى تلد .

أما إذا كان حملها مقطوعا به فقد وجب لها يوما بيوم ؛ وسنأتى على هذا في كتاب النفقات إن شاء الله على أن قول الشافعي : يوقف حتى تلد . إذا قصد به الحمل المقطوع به كان مخالفا لحديث « إن جاءت به كذا فهو لأبيه وإن جاءت به كذا فهو لفلان » فجاءت به على النعت المكروه ؛ فإذا اعتمدنا أصله (إذا صح الحديث فهو مذهبي) حملنا قوله على ما إذا كان الحمل غير متيقن بدليل قوله : فإن لم تلد حد ؛ ومن ثم يكون الحمل احتماليا أو قد يكون انتفاخا فينفش .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن قذف امرأته في نكاح فاسد - فإن لم يكن نسب - لم يلاعن لعرض الحد ، لأنه قذف غير محتاج اليه ، وإن كان هناك نسب - فإن كان ولدا منفصلا - فله أن يلاعن لنفيه ، لأنه ولد يلحقه بغير رضاه لا ينتفى عنه بغير اللعان ، فجاز نفيه باللعان كالولد في النكاح الصحيح ، وإن كان حلا فعلى ما ذكرناه من الطريقين .

فصل وإن ملك أمة لم تصر فراشا بنفس الملك ، لأنه قد يقصد بملكها الوطء ، وقد يقصد به التمول والخيمة والتجمل ، فلم تصر فراشا ، فإن وطئها صارت فراشا له ، فإن أتت بولد لمدة الحمل من يوم الوطء لحقه ،

لأن سعدا نازع عبد بن زمة في ابن وليدة زمة فقال عبد : هو أخى وابن وليدة
أبى ولد على فراشه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « هو لك ، الولد للفراش
وللماهر الحجر » وروى ابن عمر رضى الله عنه قال « ما بال رجال يطنون
ولأنهم ثم يعزلونهم ، لا تأتينى وليدة يعترف سيدها أنه الم بها إلا التفت به
وندها ، فاعزلوا بعد ذلك أو اتركوا » .

وان قذفها وانتفى عن ولدها فقد قال أحمد : أما تمجبون من أبى عبد الله
يقول بنى ولد الأمة باللعان ؟ فجعل أبو العباس هذا قولا ، ووجهه أنه كالنكاح
فى لحوق النسب ، فكان كالنكاح فى النفى باللعان ومن اصحابنا من قال
« يلعن لنتيه قولا واحداً لأنه يمكنه نفيه بغير اللعان وهو بأن يدعى الاستبراء »
ويحلف عليه ، فلم يجز نفيه باللعان بخلاف النكاح ، فإنه لا يمكنه نفى الولد فيه
بغير لعان ، ولعل أحمد أراد بأبى عبد الله غير الشافعى رحمة الله عليهما .

فصل اذا قذف امراته بزنا من واراد اللعان فكفاه لهما لعان واحد ،
لأنه فى احد القولين يجب حد واحد ، فكفاه فى اسقاطه لعان واحد ، وفى القول
سأى يجب حدان ، إلا انهما حقان لواحد فاكفى فيهما بلعان واحد . نعم
يكفى فى حقين لواحد بيمين واحد .

وان قذف اربع نسوة أفرد كل واحدة منهن بلعان ، لأنها ايمان فلم تتدخل
فيها حقوق الجماعة ، كالإيمان فى المال . وان قذفهن بكلمات بدأ بلعان من بدأ
بقذفها لأن حقها اسبق . وان قذفهن بكلمة وتشاحن فى البداية أقرع بينهما ،
فمن خرجت لها القرعة بدأ بلعانهما . وان بدأ بلعان أحدهما من غير قرعة جاز ،
لأن الباقيات يصلن الى حقوقهن من اللعان من غير نقصان .

الشرح خبر تنازع سعد وعبد بن زمة أخرجه أصحاب الصحاح
والمسانيد والسنن خلا الترمذى . عن عائشة قالت « اختصم سعد بن أبى
وقاص وعبد بن زمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد :
يا رسول الله ابن أخى عتبة بن أبى وقاص عهد الى أنه ابنه أنظر الى شبهه .
وقال عبد بن زمة : هذا أخى يا رسول الله ولد على فراش أبى ، فنظر
رسول الله الى شبهه فرأى شبها بينا بعتبة فقال : هو لك يا عبد بن زمة .
الولد للفراش وللماهر الحجر ، واحتججى منه يا سودة بنت زمة ، قال
فلم ير سودة قط » وفى رواية أبى داود وأخرى للبخارى
« هو أخوك يا عبد » عبد بن زمة أخو سودة أم المؤمنين . وقوله « الولد
للفراش وللماهر الحجر » سبق القول بتواتره أما خبر ابن عمر فقد رواه

الشافعي في الأم ولم أره في مسنده في اللعان ؛ ولم يعمره في المنتقى الى غيره .

ومن هذا الحديث يتضح أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ألحق الولد برمعة لأنه صاحب الفراش ؛ ودليله أقوى من دليل الشبه ؛ وقد ذهب بعضهم الى أن قوله هو لك يا عبد بن رمعة ؛ أن « لك » للتشريك ؛ فكأنه لم يلحقه به أخا وإنما ملكه له ؛ بدليل أنه أمر سودة بالاحتجاب منه ، ولو كان أخا لها لم تؤمر بالاحتجاب منه . وفي رواية : احتجى منه فانه ليس بأخ لك . ويجب على ذلك بأن اللام للاختصاص لا للتشريك .

ويؤيد ذلك ما في رواية « هو أخوك يا عبد » أما أمره لسودة بالاحتجاب فذلك على سبيل الاحتياط والورع والصيانة لأمهات المؤمنين لما رآه من الشبه بعته بن أبي وقاص كما في حديث « كيف وقد قيل ؟ » أو يكتسبون ذلك مراعاة للشيثين واعمالا للدليلين ؛ فان الفراش دليل لحوق النسب ، والشبه بغير صاحبه دليل فاعمل أمر الفراش بالنسبة الى المدعى ؛ وأعمل الشبه بعته بالنسبة الى ثبوت المحرمة بينه وبين سودة .

قال ابن القيم : وهذا من أحسن الأحكام وأبينها وأوضحها ، ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه . وأما الرواية التي فيها « احتجى منه » فانه ليس بأخ لك » فقد طعن البيهقي في اسنادها . وقال فيها جرير بالتصغير - وقد نسب في آخر عمره الى سوء الحفظ ، وفيها يوسف مولى آل الزبير وهو غير معروف .

وان قذف زوجته وأقام عليها أربعة شهود سقط عنه حد القذف لقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » فدل على أنه اذا أتى بأربعة شهداء ألا يجلد فان لم يكن هناك ولد يلحقه منها لم يكن له أن يلاعن لأن اللعان لدرء أو لنفي النسب وليس هناك واحد منهما وان كان هناك ولد يلحقه منها فله أن يلاعن لنفيه لأنه لا ينتفى عنه بالبينة ، فان كان ولدا منفصلا فله أن يلاعن وان كان حملا فله أن يصبر باللعان الى أن تضع وهل له أن يلاعن لنفيه قبل الوضع ؟ على الطريقين في

التي قبلها . وان قذف زوجته بالزنا فأقرت به لم يجب عليه حد القذف فان كان هناك ولد يلحقه منها لا ينتفى عنه بإقرارها بالزنا ، وله أن يلاعن لنفيه ، فان كان منفصلا فله أن يلاعن لأجله ، وان كان حملا فهل له أن يلاعن لنفيه قبل انفصاله ؟ على الطريقين .

وان تزوج امرأة تزويجا فاسدا وقذفها وجب عليه حد القذف وليس له أن يلاعن لدرجة القذف لأن اللعان حكم يختص بالزوجين . وان كان هناك ولد يلحقه منها فله أن يلاعن لنفيه وقال أبو حنيفة : ليس له نفيه باللعان . دليلنا أن الولد في النكاح الفاسد كالولد في النكاح الصحيح في ثبوته وكذلك في نفيه فان كان منفصلا فله أن يلاعن لنفيه وان كان حملا فهل أن يلاعن لنفيه قبل انفصاله ؟ على الطريقين في التي قبلها .

فرع (في مذاهب العلماء) اذا نكح امرأة نكاحا فاسدا ثم قذفها ؛ وبينهما ولد يريد نفيه فله أن يلاعن لنفيه ولا حد عليه ؛ وان لم يكن بينهما ولد حد ولا لعان بينهما وبهذا قال أحمد . وقال أبو حنيفة : يلحقه الولد وليس له نفيه ولا اللعان لأنها أجنبية فأشبهت سائر الأجنيات أو اذا لم يكن بينهما ولد . وهذا فاسد لأن الولد يلحقه بحكم عقد النكاح فكان له نفيه كما لو كان النكاح صحيحا ؛ ويفارق اذا لم يكن ولدا فانه لا حاجة الى القذف لكونها أجنبية . ويفارق سائر الأجنيات لأنه لا يلحقه ولدهن فلا حاجة به الى قذفهن . ويفارق الزوجة فانه يحتاج الى قذفها مع عدم الولد لكونها خاتته وغازته وأفسدت فراشه ، فاذا كان له منها ولد فالحاجة موجودة فيهما ، واذا لاعن سقط الحد ؛ لأنه لعان مشروع لنفى الحد ؛ فاستقط الحد كاللعان في النكاح الصحيح ؛ وهل يثبت التحريم المؤبد ؟ وجهان سيأتى بيانهما وقالت المالكية يلاعن في النكاح الفاسد زوجته لأنها صارت فراشا له . أما اذا كانت حاملا فعلى ما مضى من النكاح الصحيح .

أما حكم قوله « يعترف سيدها أن قد ألم بها » فيه تقوية لمذهب الجمهور من أنه لا يشترط في فراش الأمة الدعوة ؛ بل يكفي مجرد ثبوت الفراش .

وقال الامام أحمد رضى الله عنه : أما تعجبون من قول أبي عبد الله -

فان كان يقصد بنسبة مقول القول الى الامام الشافعى كانت تلك رواية أخرى لم تعرف عن الشافعى الا عن أحمد منفردا بها ، والقاعدة أن فى رواية الشيخ عن شيخه مخالفا للأقران غراية ، وقد أخذ بعض أصحابنا بصحة نسبة القول الى الشافعى كأبى العباس بن سريج فاعتبره قولاً ووجه أنه كالنكاخ وقال المصنف : ولعل أحمد أراد بأبى عبد الله غير الشافعى — وهذا أحسن ما أجيب به •

مسألة اذا ملك الرجل أمة فانها لا تصير فراشا له بنفس الملك لأنه قد يملك الأمة للاستمتاع والخدمة وللتمول فلم تصر فراشا بنفس الملك قال الشيخ أبو حامد وهو اجماع فان أقر بوطئها أو قامت عليه بينة أو وطئها صارت فراشا له ومتى أتت بولد لمدة الحمل من وقت الوطء لحقه نسبه وبه قال مالك والأوزاعى وأحمد وقال الثورى وأبو حنيفة وأصحابه لا تصير فراشا ولو وطئها عشرين سنة وأكثر فان كل ولد تلده فهو مملوك الا أن يقر بواحد أنه ابنه فيثبت نسبه منه وتصير فراشا له ويلحقه كل ولد تلده بعد ذلك وقال فى الطلاق اذا قال الرجل : كل امرأة أتزوجها فهى طالق ثلاثا ثم تزوج امرأة فانها تطلق عقيب العقد • فلو أتت بولد لسته أشهر فصاعدا من حين العقد لحقه بالفراش وهذا تخليط • دليلنا ما روت عائشة رضى الله عنها أن سعد بن أبى وقاص وعبد بن زمعة اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ابن أخى عبد قال : أوصانى اذا قدمت أن أطلب ابن أمة زمعة وأقبضه فانه ابنه ألم بها فى الجاهلية فقال عبد بن زمعة أخى وابن أمة أبى ولد على فراشه فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « هو لك يا عبد الولد للفراش وللغاهر الحجر » فموضع الدليل أن عبد بن زمعة قال : ولد على فراشه فلم ينكر النبى صلى الله عليه وسلم كون الأمة فراشا بل لحق بأبيه الولد والظاهر أنه ألحقه به بالنسب الذى ادعى به ولم يسأل النبى صلى الله عليه وسلم هل ولدت له قبل ذلك أم لا فلو كان الحكم يختلف بذلك لسأل عنه وروى أن عمر رضى الله عنه قال : « ما بال رجال يطأون ولائدهم ثم يعزلون » وروى « ثم ترسلونهن ما تأتينى وليدة يعترف سيدها أنه ألم بها الا ألحقته به ولدها فاعزلوها بعد ذلك أو اتركوا » وروى « أمسكوهن بعد

أو أرسلوهن » ولا مخالف له في الصحابة فدل على أنه اجماع ولأنه معنى
يثبت به تحریم المصاهرة فجاز أن يثبت به الفرائض لعقد النكاح .

فرع وان أمت منه بولد وأقر أنه كان يطؤها الا أنه كان يعزل
عنها لحقه الولد لما روى أبو سعيد الخدرى أن قوما قالوا : يا رسول الله
انا نصيب السبايا ونحب الاثمان فنعزل عنهن فقال صلى الله عليه وسلم :
« اذا قضى الله نسمة خلقها » ولأن أحكام الوطء تعلق بالايلاج دون
الانزال لأنه قد يسبق منه من الماء ما لا يحس به فتعلق به وان أقر أنه كان
يطؤها فيما دون الفرج أو أنه كان يطؤها في الدبر فهل يلحقه ولدها ؟ فيه وجهان
كما قلنا فيمن وطئ امرأته كذلك وأمت بولد هل له نفية باللعان ؟

فرع اذا صارت الأمة فراشا له باقراره بوطئها أو بالينة على
وطء ثم أمت بولد لمدة الحمل من وقت الوطء فنفساء وادعى
أنه استبرأها بعد الوطء وأن هذا الولد حدث من غيره بعد
الاستبراء وحلف عليه فقد قال الشافعى ها هنا : لا يلحقه وقال فى المطلقة
ثلاثا : اذا أقرت بانقضاء عدتها بالأقراء ثم أمت بولد يمكن أن يكون منه
لحق به فجعل أبو العباس المستثنين على قولين وقال أكثر أصحابنا : يلحقه
ولد الزوجة قولاً واحداً وقد مضى الدليل عليه ولا يلحقه ولد الأمة قولاً واحداً
والفرق بينهما أن ولد الزوجة يلحقه بالامكان وولد الأمة لا يلحقه بالامكان
وانما يلحقه بالوطء واذا استبرأها بطل حكم الوطء وبقي الامكان وولدها
لا يلحقه بالامكان . واذا أراد نفى ولد أمتة عنه فالمنصوص أن له أن ينفيه
بغير لعان . وحكى عن أحمد بن حنبل أنه قال : أما ترون الى أبى عبد الله
يقول ان ولد الأمة ينفى باللعان واختلف أصحابنا فى هذا فمنهم من قال أراد
أحمد بقوله أبا عبد الله الشافعى وأن ينفى ولده من أمتة باللعان وجعل المسألة
على قولين (أحدهما) ينفى عنه باللعان لأنه ولد لم يرتض به فكان له نفية
باللعان كولد زوجته (الثانى) ليس له نفية باللعان لأنه يمكنه نفية بدعوى
الاستبراء فلا حاجة الى اللعان ؛ وكل موضع ليس به حاجة الى اللعان لم
يكن له أن يلاعن كقذف الأجنبية . ويخالف الزوجة لأنه لا يمكنه نفى ولدها
الا باللعان . ومن أصحابنا من قال : ليس له نفية باللعان قولاً واحداً لما

ذكرناه وقول أحمد : أبا عبد الله لم يرد به الشافعي بل يحتمل أنه أراد به مالك بن أنس أو أبا عبد الله سفيان الثوري فلا يضاف ذلك إلى الشافعي بالشك ومنهم من قال : بل أراد أحمد بذلك الشافعي وإنما لم يرد به أن الشافعي يقول : إن الرجل ينفى ولداً منه باللعان وإنما أراد أن الشافعي يقول إذا تزوج الرجل أمة وأنت بولد فإن له أن ينفيه باللعان وأحمد يقول ليس له شيء باللعان فيكون ذلك بياناً لمذهبه .

فرع إذا قذف زوجته فلم تطالب بحدها ولم يقم عليها البينة ولا لعنها ثم قذفها مرة أخرى وأراد اللعان كفاه لعان واحد ويجب عليه حдан في القول الثاني إلا أن اللعان يرفع يمين اليمين الواحدة تنفي الحقين لواحد وأكثر قذف أربع زوجات له بكلمة واحدة أو بكلمات وأراد اللعان لاعن لكل واحدة منهن لعاناً لأن اللعان يمين والأيمان لجماعة لا يتداخل في الأموال فنفي اللعان أولى فعلى هذا أن قذفهن بكلمة واحدة وتباحن في البداية أقرع بينهن لأنه لا مزية لبعضهن على بعض وإن بدأ بلعان واحدة منهن برضا البواقي أو بغير رضاهن صح لعانه لأن كل واحدة منهن تصل إلى حقها منه . وإن قذفهن بكلمات وطلب الكل منها الحد في وقت واحد وأراد اللعان بدأ باللعان من قذفها أولاً لأن حقها أسبق ثم بالتى قذفها بعدها ثم بالتى بعدها ثم بالتى بعدها إلى أن يلاعن جميعهن فإن لاعن أولاً من قذفها آخرأ صح لأن المقدوفة قبلها تصل إلى حقها منه . هذا نقل أصحابنا البغداديين وقال المسعودي : إذا قذف أربع نسوة فهل يلاعن عنهن مرة واحدة أو أربع مرات ؟ فيه وجهان وبالله التوفيق .

حقوق الطفل في الإسلام

العناية بالطفل ركن أساسي من شريعة الإسلام وهي عناية فسيحة المدى رحبة الآفاق تستند إلى ما قبل ولادة الطفل بكثير إلى مرحلة اختيار الزوجين لبعضهما ، ثم إلى مرحلة العناية بالطفل وأمه وهو جنين في بطنها ثم إلى بقية مراحل تنشئته حتى يستوى راشداً بالغاً عاقلاً مكلفاً وهي رعاية تمتد صوب

مجالات متعددة تتضمن للطفولة النقية البريئة حقوقاً شتى تكفل لها النشأة النقية الصحيحة فمن حق الانتماء الى أبوين شرعيين كريمين ، الى حق اختيار اسم كريم طيب ، الى حقه في الرضاعة والغذاء والحضانة والعلاج والمسكن والمشرّب والتربية والتعليم الى حقه في توفير الشروط الصحية الملائمة من تنظيف وإزالة لأنواع الأذى ومن بينها (الختان) وحلق رأسه . بل الى أكثر من ذلك الى حقوق معنوية وأدبية تعكس الاحتفال بالودود بهذا الضيف الجديد على الحياة الذي يستأهل منا لو كنا ندرك قيمة الانسان ان نهمل لقدموه ونستبشر به لا ان نقف بكل الوسائل - دون قدومه - افتراضاً مسبقاً منا أنه سيكون صفراً يضاف الى ملايين الأصفار وكأننا نصادر حق الله في الغيب ونصادر حق أمتنا في الأصل في جيل آخر ايجابي وصحيح وشريف لكن الاسلام جعل من حقوق الطفل المعنوية ان نستقبله أحسن استقبال فنسميه اسماً حسناً ونكافئ من يبشر بمولده ونولم لميلاده عقيقة .

أجل لأن انسان - لا انسان النظم الوضعية - يستحق هذا التكريم والآن لندخل الى موضوعنا حول حقوق الطفل المولود بالفطرة :

عبر المراحل المختلفة التي يهتم بها الاسلام لضمان صلاح الأطفال هناك مرحلة أساسية جداً قد لا يهتم بها الكثيرون - للأسف الشديد - انها مرحلة صلاح الزوجين النفسية والأخلاقية وصلاحيتهما الجسمية حتى لا يكون للزوجين تأثير سلبي على الذرية الناشئة عن هذا الزواج ومعالجة هذه القضية في ضوء تعاليم الاسلام نقول : يعتبر الاسلام الأولاد هم الثمرات المرجوة للزوجين والمجتمع فهم نعمة من الله وزينة الحياة الدنيا قال سبحانه وتعالى « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » وقال جل شأنه في معرض ذكر نعمه على أنبيائه « وجعلنا لهم أزواجاً وذرية » فلا عجب أن ينبه الاسلام الى ضرورة مراعاة أن تكون الزوجية منتجة للأولاد كما ذكر سعد بن منصور قال حدثنا هشيم أنبأنا عبد الله بن عوض عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعث رجلاً على بعض السعاية فتزوج امرأة وكان عقيماً فقال له عمر رضى الله عنه : أأعلمتها أنك عقيم ؟ قال : لا . قال : فانطلق فأعلمها ثم خيرها . وصلاح الأولاد ونجاتهم أشد رجاء وأسمى غاية وذلك لا يتحقق الا بصلاح

الأبوين فلا غرو أن نجد الاسلام ينبه الى ضرورة اعتبار هذه الغاية وذلك
 الرجاء عند الاختيار وقبل الاقدام على الزواج بعد تنبيهه الى أهمية مراعاة
 التمسك بالدين وأخلاقه بوجه عام زيادة في تأكيد هذا الأمر وشدة حرص
 منه على أهمية نجابة الأولاد وصلاح أمورهم يقول رسول الله صلى الله عليه
 وسلم منها الى الأثر المباشر الذي تتركه الزوجية على الوليد جسما وعقلا
 حسا وروحا « تخيروا لنطفكم فانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم » ؛ وفي رواية
 « تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن أشباه اخوانهن وأخواتهن » ويقول صلى
 الله عليه وسلم « الناس معادن والعرق دساس وأدب السوء كعرق السوء »
 وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم هانئ بنت أبي طالب
 فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد كبرت ولى عيال فقال : خير
 نساء ركبهن الابل نساء أقرش أخاهن على ولد في صغره وأزغاهن لزوج في
 ذات يده . فالاسلام بهذه التعاليم ينهى عن خطية المتفرنجات وعن قبول هؤلاء
 المتفرنجين وذوى المبادئ الإباحية وحتى المنحدرين والمتريين في هذه البيئات
 لما يترتب على ذلك من آثار على الأولاد . فالزوجان هما الأداة الحيوية التي
 تنتقل من خلالها أخلاق الأسرة وتعاليم البيئة من جيل الى جيل كما أنهما
 الوسيلة الطبيعية التي تضمن للمولود العناية والرعاية الطبيعية حتى يبلغ
 مبلغ الاستقلال في الفكر والسلوك معتمداً على تحصيله السابق من الأبوين
 ويثبتهما وليس من شك في أنه حينما تكون الاستعدادات الأخلاقية وتعاليم
 البيئة لدى كل من الأبوين سليمة فان مهمة تربية الطفل تجد أمامها مواد
 صالحة يمكن العمل على تحيتها واستثمارها في حين أنه حينما تكون هذه
 الاستعدادات سيئة أو ضعيفة فان كل تربية يلقيها الوالدان للأبناء لن تؤدي
 الا الى افسادهم وانحلال أخلاقهم . وهذا ما يضع الاسلام يدي الناس عليه
 حين يعين خير الأمهات بالصالحات اللواتي يساهمن في صلاح الأولاد وخير
 الآباء بالصالحين الذين يساهمون في صلاح الأولاد فيقول صلى الله عليه
 وسلم لمن جاء قائلاً : اني أصبت امرأة ذات حسن ومنصب ومال الا أنها
 لا تلد آفاً تزوجها ؟ فهاء ثم أتاه الثانية فقال له مثل ذلك ، ثم أتاه الثالثة فقال
 له : « تزوجوا الودود الودود فاني مكاثر بكم الأمم » والودود التي من
 طبعها الحب والمودة تضفيهما على الزوج والولد وتشيعهما في البيت والأسرة

فيكون من آثارها المباشرة نجابة الوليد أو خلوصه من التعقد والقلق النفسي وبهذا يشير إلى أهمية شيوع الخلق الفاضل في البيت كما يشير إلى أهمية كون المرأة مظنة كثرة الولد إذا كانت بكرًا أو كثرة الأولاد بالتجربة إذا كانت ثنيا مع ضرورة صلاحها وراثته وبيئة خلقا وسلوكا فكل عيب ينفسر الزوج الآخر منه لا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة فيوجب الخيار تطهيرا للبيئة وتوطئة لصلاحها حتى يسلم الولد ويصح جسمه وعقله وسلوكه فلا تصح خطبة البلهاء والمصايين بأمراض معدية كالجدام والبرص وغيرهما فاذا تزوج أحد امرأة فبانت بعد الزواج كذلك ، ردها كما في سند الامام أحمد من حديث يزيد بن كعب بن عجرة رضى الله عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بنى غفار فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحا بياضا فنزل عن الفراش ثم قال خذى عليك ثيابك ولم يأخذ مما أتاها شيئا » وفي هذا ما فيه عناية بصحة الأولاد شباب المستقبل ونظرة موضوعية وعقلية لأهمية دور الأمومة ولعل هذا هو ما أصبح كثير من الأطباء ينادى به من ضرورة عرض الزوجين نفسيهما على الطبيب قبل الزواج لمعرفة مدى صلاحية كل منهما للآخر ومدى تأثير ارتباطهما على الذرية وراثيا من نواحي الخلق والأخلاق وهذا ما سبق إليه الاسلام منذ أربعة عشر قرنا من الزمان وطبقه الرسول صلى الله عليه وسلم وطبقه صحابته وتابعوه رضى الله عنهم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب من يصح لعانه

وكيف اللعان وما يوجبه من الأحكام

يصح اللعان من كل زوج بالغ عاقل مختار ، مسلما كان أو كافرا ، حرا كان أو عبدا ، لقوله عز وجل « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادا الا انفسهم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين » ولان اللعان لبراء المقوبة الواجبة بالقذف ونفى النسب ، والكافر كالمسلم ، والعبد كالحر في ذلك ، فاما الصبي والمجنون فلا يصح لعانهما لانه قول يوجب الفرقة فلم يصح من الصبي والمجنون كالطلاق .

وأما الآخرس فانه ان لم يكن له اشارة معقولة ولا كتابة مفهومة لم يصح لعانه لأنه في معنى المجنون ، وان كانت له اشارة معقولة أو كتابة مفهومة صح لعانه لأنه كالناطق في نكاحه وطلاقة ، فكان كالناطق في لعانه . وأما من اعتقل لسانه فانه ان كان مايوسا منه صح لعانه بالاشارة كالآخرس ، وان لم يكن مايوسا منه ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يصح لعانه لأنه غير مايوس من نطقه فلم يصح لعانه بالاشارة كالساكت (والثاني) يصح « لأن امامة بنت ابي العاص رضى الله عنها اصبحت فقيل لها الفلان كذا ولفلان كذا ؟ فاشارت اى نعم ، فرفع ذلك فرؤيت انها رصية » ولأنه عاجز عن النطق يصح لعانه بالاشارة كالآخرس .

فصل وان كان اعجميا ، فان كان يحسن بالعربية ففيه وجهان :

(أحدهما) يصح لعانه بلسانه لأنه يمين فصح بالعجمية مع القسامة على العربية كسائر الأيمان (والثاني) لا يصح لأن الشرع ورد فيه بالعربية فلم يصح بغيرها مع القدرة كذاكر الصلاة ، فان لم يحسن بالعربية لا عن بلسانه لأنه ليس بأكثر من اذكار الصلاة واذكار الصلاة تجوز بلسانه اذا لم يحسن بالعربية فكذلك اللعان . وان كان الحاكم لا يعرف لسانه احضر من يترجم عنه . وفي عدده وجهان بناء على القولين في الشهادة على الاقرار بالزنا (أحدهما) يحتاج الى اربعة (والثاني) يكفي اثنان) .

الشرح يصح اللعان من كل زوجين مطلقين سواء كانا مسلمين أو كافرين أو أحدهما كافر والآخر مسلم وسواء كانا حشرين أو مملوكين أو أحدهما حر والآخر مملوك وسواء كانا محدودين أو غير محدودين وبه قال ابن المسيب وسليمان بن يسار والحنبل والبصري وربيعة ومالك وأحمد والليث وقال الزهري والثوري وحامد بن أبي سليمان وأبو حنيفة لا يصح اللعان الا بين زوجين حرين مسلمين غير محدودين في قذف ، ويصح اللعان بين الفاسقين دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم » الآية وهذا عام يتناول جميع ما ذكرناه ولأنه يمين بالله تعالى يصح من جميع من ذكرناه كسائر الأيمان ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم « لولا الأيمان لكان لى ولها شأن » ولا يصح اللعان من الصبي والمجنون لأنه قول يوجب الفرقة فلم يصح منهما كالطلاق .

فرع وأى الزوجين كان أعجيا فان كان يحسن بالعربية فهل يصح لعانه بالعجمية ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق (أحدهما) يصح لأنه يمين فصحت بالعجمية مع القدرة على العربية كسائر الأيمان (والثاني) ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره أنه لا يصح لأنه ليس بأكبر من أذكار الصلاة وأذكار الصلاة تصح بالعجمية اذا لم يحسن العربية فان كان الحاكم يعرف لسانهما لم يحتج الى مترجم والمستحب أن يحضر أربعة يحسنون لسانهما وان كان الحاكم لا يعرف لسانهما فلا بد أن يحضر من يعرف لسانهما . واختلف أصحابنا في عددهم فمنهم من قال يكفي اثنان كالأيمان في غير اللعان والمستحب أن يكونوا أربعة ومنهم من قال ينبغي على القولين في الاقرار بالزنا فان قلنا : يقبل منه شاهدان أجزأ في الترجمة اثنان وان قلنا : لا يثبت الا بأربعة لم يقبل في الترجمة الا أربع لأنه قول يثبت به حد الزنا فأشبه الاقرار . قال ابن الصباغ : والأول أصح ، لأن اللعان لا يتضمن الاقرار بالزنا فان أقرت فعلى القولين هذا مذهبنا . وقال أبو حنيفة : يكفي مترجم واحد دليلنا أنهما يشتان قولاً يحكم به الحاكم وكان العدد شرطاً فيه كسائر الشهادات .

مسألة وأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ولا يحسن يكتب فلا يصح نكاحه ولا يبيعه ولا شراؤه ولا قذفه ولا لعانه لأنه في معنى المجنون وان كانت له اشارة مفهومة أو يحسن أن يكتب فحكمه حكم الناطق ويصح نكاحه وطلاقه ولا يصح قذفه ولعانه (دليلنا) أنه يصح نكاحه وطلاقه فصح قذفه ولعانه كالناطق . ولأنه يصح يمينه من غير لعان فصحت في اللعان كالناطق . وأما الزوجة اذا كانت خرساء فان كانت لها اشارة مفهومة أو كانت تحسن تكتب فقذفها الزوج فهي كالناطق في لعانها وان لم يكن لها اشارة مفهومة ولا تحسن تكتب فقذفها الزوج فان كانت حاملاً لم يكن للزوج أن يلاعنها لأنه لا يلاعنها حتى تطالب بعدها ولا يصح منها المطالبة وان كانت حاملاً فله أن يلاعنها لينفى عنه النسب .

فرع وان لاعن الأخرس بالاشارة المفهومة ثم زال خرسه وتكلم

وقال : ما قصدت اللعان بما أشرت لم يقبل قوله فيما له وهو قذف الزوجة ويقبل فيما عليه فيطالب بالحد ويلحقه الولد فان قال : أنا الأيمن لنفى الحد والنسب كان له ذلك لأن ذلك انما لزمه لاقراره أنه لم يلاعن فكان له أن يلاعن ، فأما اذا أنكر القذف واللعان معا لم يقبل قوله في القذف لأنه قد تعلق به حق الغير بحكم الظاهر ولا يقبل انكاره له .

فرع وان قذف امرأته ثم مرض واعتقل لسانه فان قال طيبان عدلان من أطباء المسلمين ان هذا لا يزول كان كالأخرس وان قالوا انه يزول ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح لعانه الا بالنطق لأن هذا يزول فهو كالساكت (والثاني) أنه كالأخرس لما روى أن أمانة بنت أبي العاص أصممت أى اعتقل لسانها ف قيل لها لفلان عليك كذا ولفلان كذا فأشارت أى نعم فرفع ذلك الى الصحابة رضى الله عنهم فرأوا أن ذلك وصية ولأنه عاجز عن النطق فهو كالأخرس .

فرع في مذاهب العلماء

قال أحمد في إحدى الروايتين رواها سعيد بن منصور : جميع الأزواج يلتعنون ، الحر من الحرة والأمة اذا كانت زوجة . وكذلك المسلم من اليهودية والنصرانية . وقال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والحسن وربيعة ومالك واسحاق : يصح من كل زوجين مكلفين . مسلمين أو كافرين . عدلين أو فاسقين أو محدودين في قذف أو كان أحدهما كذلك .

وقال أحمد في روايته الأخرى : لا يصح اللعان الا من زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف .

وروى هذا عن الزهري والثوري والأوزاعي وحماة وأصحاب الرأي ، ومأخذ القولين أن اللعان يجمع وصفين اليمين والشهادة ، وقد سماه القرآن شهادة وسماه الرسول صلى الله عليه وسلم يمينا في حديث « لولا الأيمان لكان لى ولها شأن » فمن غلب حكم الأيمان قال : يصح يمينه . وهذا مذهبا

ومذهب فقهاء الأمصار كافة إلا أبا حنيفة ؛ وأحد روايتي أحمد والزهرى
والثورى والأوزاعى وحماة فانهم اعتبروه شهادة •

دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم » وأنه قد سماه النبي
صلى الله عليه وسلم يمينا • ولأنه يقتصر الى اسم الله والى ذكر القسم المؤكد
وجوابه ، ولأنه يستوى فيه الذكر والأنثى - بخلاف الشهادة - ولو كان
شهادة لما تكرر لفظه بخلاف اليمين فانه قد يشرع فيها التكرار كأيمنان
القسامة ، ولأن حاجة الزوج التى لا تصح منه الشهادة الى اللعان ونفى الولد
كحاجة من تصح شهادته سواء بسواء ؛ والأمر الذى نزل به مما يدعو الى
اللعان ، كالذى ينزل بالعدل الخ ، والشرعية الغراء لا ترفع ضرر أحد
النوعين وتجعل له مخرجا مما نزل به ، وتدع النوع الآخر فى الأصار
والاغلال ، فلعله يكون صادقا فنقضى عليه بأن يكون تيسا أو ديوتا ، ولا فرج
له مما نزل به ولا مخرج ولا مهرب •

وأما احتجاج أبى حنيفة وأصحابه ومن قال بقوله من الفقهاء ممن ذكرنا
آتفا فاستدلوا بقوله تعالى « ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم » - « فشهادة
أحدهم أربع شهادات بالله » فاستثنى أنفسهم من الشهداء ، فلا يقبل إلا من
ليس من أهل الشهادة ، فردنا عليهم أن الله تعالى سماه شهادة لقوله فى يمينه
« أشهد بالله » فسمى ذلك شهادة وإن كان يمينا • كما قال تعالى « اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله » اعتبارا بلفظها ، وكيف وهو مصرح
فيه بالقسم وجوابه •

وكذلك لو قال أشهد بالله انعقدت يمينه بذلك ؛ سواء فوى اليمين أو
أطلق ، والعرب تعد ذلك يمينا فى لغتها واستعمالها • قال قيس بن الملوح الشهير
بالمجنون :

فأشهد عند الله أنى أحبها فهذا لها عندى فما عندها ليا ؟

قال ابن القيم فى الهدى : وفى هذا البيت حجة لمن قال : ان قوله أشهد
تنعقد به اليمين ، ولو لم يقل بالله ؛ كما هو احدى الروايتين عن أحمد •

والثانية لا يكون يمينا الا بالنية ، وهو قول الأكثرين . كما أن قوله أشهد بالله يمين عند الأكثرين بمطلقه . وأما استثناءه سبحانه أنفسهم من الشهداء فيقال أولا الا ههنا صفة بمعنى غير ، والمعنى ولم يكن لهم شهداء غير أنفسهم ، فان غير والا يتعاضدان الوصفية والاستثناء فيستثنى غير حملا على الا ، ويوصف بالا ، حملا على غير ، ويقال ان أنفسهم مستثنى من الشهداء ولكن يجوز أن يكون منقطعا على لغة تميم فانهم يبدلون في المنقطع كما يبدل الحجازيون في المتصل . وكذلك استثنى أنفسهم من الشهداء لأنه نزلهم منزلتهم في قبول قولهم . وهذا قوى جدا على قول من يرحم المرأة بالتعان الزوج اذا نكلت وهو الصحيح كما سيأتى وكما مضى بعضه . والصحيح أن لعانهم يجمع الوصفين اليمين والشهادة ، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ، ويمين مغلفة بلفظ الشهادة والتكرار لاقتضاء الحال تأكيد الأمر .

فرع اذا كان زائل العقل لحنون فلا حكم لقذفه لأن القلم عنه مرفوع ، فاذا أتت امرأته بولد فنسبه لاحق لامكانه ، ولا سبيل الى نفيه مع زوال عقله ، فاذا عقل فله نفيه حيثئذ واستلحاقه ، وان ادعى أنه كان ذاهب العقل حين قذفه — وأفكرت ذلك — فالحكم لصاحب اليئة منهما ، والا فالقول قوله .

وحكى ابن المنذر عن أحمد وأبي عبيد وأصحاب الرأي : اذا كانت المرأة خرساء لم تلاعن لأنها لا تعلم مطالبتها .

قال ابن قدامة : وينبغي أن يكون ذلك في الأخرس ، وذلك لأن اللعان يفتقر الى الشهادة فلم يصح من الأخرس كالشهادة الحقيقية ، ولأن الحد يدرأ بالشبهات ، والشهادة صريحة كالنطق ، فلا يخلو من احتمال وتردد فلا يجب الحد بها كما لا يجب على أجنبي بشهادته .

وقال القاضى وأبو الخطاب كقولنا : هو كالناطق في قذفه ولعانه ، ويفارق الشهادة لأنه يسكن حصولها من غيره فلم تدع الحاجة الى الأخرس . وفي اللعان لا يحصل الا منه فدعت الحاجة الى قبوله منه كالطلاق .

مسألة إذا كان أحد الزوجين غير مكلف فلا لعان بينهما لأنه قول تحصل به الفرقة ولا يصح من غير المكلف كسائر الأيمان ، ولا يخلو غير المكلف من أن يكون الزوج أو الزوجة أو هما ، وقد مضى لنا في القصول قبله بحث السن والبلوغ والامكان • فليراجع •

والخلاصة أن كل موضع لا لعان فيه فالنسب لا حق فيه ، ويجب بالقذف موجه من الحد والتعزير إلا أن يكون القاذف صيا أو مجنونا فلا ضرب فيه ولا تعزير ، كذلك قال الثوري ومالك وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال : ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم •

مسألة إذا كان الزوجان يعرفان العربية لم يجز أن يلتعنا بغيرها ، لأن اللعان ورد في القرآن بلفظ العربية ، وإن كانا لا يحسنان ذلك جاز لهما الالتعان بلسانهما لموضع الحاجة ، فإن كان الحاكم يحسن لسانهما أجزأ ذلك ، وإن لم يكن يعرف لسانهما فلا بد من ترجمان ، وفي العدد المجزى للترجمة قولان •

(أحدهما) يجزىء اثنان عدلان ، وهو ظاهر قول الخرقى من الحنابلة لأنه قال ولا يقبل في الترجمة عن أعجمي حاكم ألبتة إذا لم يعرف لسانه من عدلين يعرفان لسانه • وذكر أبو الخطاب رواية أخرى عند الحنابلة أنه يجزىء ترجمان واحد ، وهو قول أبي حنيفة •

(الثاني) لا يجزىء أقل من أربعة ، بناء على الشهادة في الاقرار بالزنا ففيها هذان القولان •

فرع لو شهد شاهد أنه أقر بالعربية أنه قذفها ، وشهد آخر أنه أقر ذلك بالعجمية ، فإذا قلنا إن الشاهدين يجزئان تمت الشهادة ، وإن شهد شاهدان أحدهما أنه قذفها يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفها يوم الجمعة لم تتم الشهادة ، وإن شهد أحدهما أنه قذفها بالعربية والعجمية وشهد الآخر أنه قذفها بالعربية فقط فقد اكتملت الشهادة إذا قلنا بأجزاء الشاهدين لاتفاقهما في لغة واحدة • وعند أصحاب أحمد فيمن شهد أحدهما بالقذف

يوم الخميس والآخر بالقذف يوم الجمعة أو شهد أحدهما بالقذف بالعربية والآخر أنه بالمعجمة وجهاً .

(أحدهما) تكمل الشهادة ، وهو قول أبي بكر ومذهب أبي حنيفة ، لأن الوقت ليس ذكره شرطاً في الشهادة بالقذف وكذلك اللسان فلم يؤثر الاختلاف كما لو شهد أحدهما أنه قذفها يوم الخميس بالعربية ، وشهد الآخر أنه قذفها يوم الجمعة بالمعجمة (الثاني) لا تكمل الشهادة .

ولنا أنهما قذفان لم تتم الشهادة على واحد منهما فلم تثبت ، كما لو شهد أحدهما أنه تزوجها يوم الخميس وشهد الآخر أنه تزوجها يوم الجمعة ، وفارق الإقرار بالقذف فإنه يجوز أن يكون المقر به واحداً أقر به في وقتين بلسانين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح اللعان إلا بأمر الحاكم لأنه يمين في دعوى فلم يصح إلا بأمر الحاكم كاليمين في سائر الدعاوى ، فإن كان الزوجان مملوكين جاز للسيد أن يلعن بينهما ، لأنه يجوز أن يقيم عليهما الحد فجاز أن يلعن بينهما كالحاكم .

فصل واللعان هو أن يقول الزوج أربع مرات « أشهد بالله أني لمن الصادقين » ثم يقول « وعلى لعنة الله أن كنت من الكاذبين » وتقول المرأة أربع مرات « أشهد بالله أنه لمن الكاذبين » ثم تقول « وعلى غضب الله أن كان من الصادقين » والدليل عليه قوله عز وجل « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين ، ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين » فإن أخل أحدهما بأحد هذه الألفاظ الخمسة لم يعتد به ، لأن الله عز وجل علق الحكم على هذه الألفاظ ، فدل على أنه لا يتعلق بما دونها ، ولأنه بينة يتحقق بها الزنا فلم يجز النقصان عن عندهما كالشهادة .

وان أبطل لفظ الشهادة بلفظ من الفاظ اليمين بأن قال : أحلف أو أقسم أو أولى ففيه وجهاً .

(أحدهما) يجوز لأن اللعان يمين فجاز بالفاظ اليمين (والثاني) أنه لا يجوز لأنه أخل باللفظ المنصوص عليه . وإن أبدل لفظ اللعنة بالابعد أو لفظ الفضب بالسخط ، ففيه وجهان . (أحدهما) يجوز لأن معنى الجميع واحد (والثاني) لا يجوز لأنه ترك المنصوص عليه ، وإن أبدلت المرأة لفظ الفضب بلفظ اللعنة لم يجز ، لأن الفضب أغلظ ، ولهذا خصت المرأة به ، لأن المرأة يزناها أفيح ، وأنهما بفعل الزنا أعظم من إثمه بالقذف .

وإن أبدل الرجل لفظ اللعنة بلفظ الفضب ففيه وجهان (أحدهما) يجوز ، لأن الفضب أغلظ (والثاني) لا يجوز لأنه ترك المنصوص عليه . وإن قسم الرجل لفظ اللعنة على لفظ الشهادة أو قدمت المرأة لفظ الفضب على لفظ الشهادة ففيه وجهان (أحدهما) يجوز ، لأن القصد منه التخليط وذلك يحصل مع التقديم . (والثاني) لا يجوز لأنه ترك المنصوص عليه) .

الشرح لا يصح اللعان إلا بحضرة الإمام أو الحاكم لأنها يمين فلم تصح إلا بحضرة الحاكم كاليمين في سائر الدعاوى ولأن من الناس من لا يجيز لعان الذمي والعبد والمحدود وكان موضع اجتهد فافقر إلى الحاكم كفسخ النكاح بالعيب ولا يصح حتى يستدعي الحاكم اللعان فيقول للزوج : قل أشهد بالله لما روى أن زكاة بن عبد يزيد قال يا رسول الله اني طلق امرأتي سهية البتة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أردت بالبتة فقال زكاة والله ما أردت به إلا واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال زكاة والله ما أردت إلا واحدة فلما حلف زكاة من قبل أن يستدعيه إلى اليمين لم يكتف النبي صلى الله عليه وسلم بذلك منه بل استدعي منه اليمين ثانية ندل على أنها لا تصح من غير استدعاء فإن حكم الزوجان رجلا يصح للحكم يلاعن بينهما فلاعن بينهما فهل يصح ذلك ؟ فيه وجهان يأتي بياهما في موضعه وأن زوج الرجل عبده أمته فقذف العبد زوجته فللسيد أن يلاعن بينهما لأنه يملك إقامة الحد عليهما فملك اللعان بينهما كالحاكم .

مسألة واللعان أن يقول الحاكم للزوج أربع مرات قل أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي فلانة ابنة فلان من الزنا ويرفع في نفسها حتى لا يشاركها امرأة له أخرى إن كانت غائبة وإن كانت حاضرة قال

فيما رميت من زوجتي فلانة ابنة فلان هذه ويشير اليها . وهل يشترط أن
 يجمع بين ذكر اسمها وبين الإشارة اليها ؟ فيه وجهان (أحدهما) يشترط
 أن يجمع بينهما لأن اللعان مبنى على التأكيد والتغليظ فوجب الجمع بينهما
 (والثاني) لا يشترط أن يجمع بينهما بل يكفي لمن يقول زوجتي هذه لأن
 اليمين يحصل بذلك كما يكفي في النكاح أن يقول الولي زوجتك هذه .
 ويقول الزوج : هذه طالق وإن كان هناك ولد أو حمل يريد الزوج تقيع عنه
 باللعان قال في كل مرة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي فلانة
 ابنة فلان من الزنا وأن هذا الحمل أو هذا الولد من الزنا وليس مني وإن
 قال وأن هذا الولد ليس مني ولم يقل وأنه من الزنا لم ينتف عنه لأنه يحتمل
 أن يريد ليس مني خلقا أو خلقا وإن قال وأن هذا الولد من الزنا ولم يقل
 وليس مني فيه وجهان (أحدهما) وهو قول القاضي أبي حامد أنه ينتفى عنه
 لأن ولد الزنا لا يكون منه (والثاني) لا ينتفى عنه لجواز أن يعتقد أن الوطء
 في النكاح بلا ولي زنا على قول الصيرفي وقد ينكح بلا ولي ويوطؤها فيه
 وذلك ليس بزنا فوجب أن يقول وليس مني لينتفى الاحتمال وإن قذفها بزنا بن
 ذكرهما في كل مرة . وإن قذفها برجل بعينه ذكره في كل شهادة . فإذا شهد
 الزوج بذلك أربع شهادات فالمستحب أن يوقفه الحاكم ويعظه ويقول له اني
 أخاف ان لم تكن صادقا أن تبوء بلعنة الله ، اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون
 من عذاب الآخرة والخامسة موجبة عليك العذاب ويأمر رجلا يضع يده على
 فيه فإن أبي قال له الحاكم قل : وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما
 رميت به فلانة ابنة فلان من الزنا وأن هذا الولد من زنا وليس مني . ثم
 تقول الزوجة ويقول لها الحاكم أربع مرات قولي أشهد بالله أن زوجي فلان
 ابن فلان من الكاذبين فيما رماني به من الزنا ان كان زوجها غائبا قال ابن
 الصباغ وإن كان حاضرا أشارت اليه وهل يحتاج الى نسه والإشارة اليه ؟
 على الوجهين ولا تحتاج المرأة الى ذكر الولد في لعانها لأنه لا حق لها فيه
 فإذا شهدت بذلك أربع مرات وقفها الحاكم ووعظها كما قلنا في الزوج وقال
 لها اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وأن الخامسة موجبة
 عليك الغضب ويأمر امرأة تضع يدها على فيها فإن أبت قال لها الخامسة قولي
 وعلى غضب الله ان كان زوجي فلان ابن فلان من الصادقين فيما رماني به من

الزنا والدليل عليه قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات » الآية وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما لاعن بين هلال بن أمية وامرأته قال له يا هلال قم فاشهد ربما قال له النبي صلى الله عليه وسلم اتق الله يا هلال فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وأنها موجبة عليك العذاب وفي بعض الاخبار أنه وضع يده على فيه فقال هلال : لا يعذبني الله عليها كما لم يجن عليها فشهد الخامسة ولما شهدت المرأة أربعا قال لها النبي صلى الله عليه وسلم اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وأن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب قال فتلكأت ساعة ونكصت حتى ظننا أنها سترجع ثم قالت والله لا فضحت قومي فشهدت الخامسة . فان أخل أحدهما ببعض هذه الألفاظ الخمسة لم يتعلق بلعانه حكم ما علق عليه سواء حاكم به حكم أو لم يحكم به . وقال أبو حنيفة : اذا شهد أحدهما مرتين وأتى باللعة في الثالثة وحكم الحاكم بالفرقة بذلك ونفى النسب فقد أخطأ ونفذ حكمه دليلنا أن الله علق الحكم بهذه الألفاظ الخمسة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين المجلاني وامرأته فقال له : قم فاشهد أربعا وذكر اللعن في الخامسة ثم قال لها قومي فاشهدي أربعا وذكر الغضب في الخامسة ثم فرق بينهما واذا علق الحكم على عدد لا يتعلق بما دونه كما لو شهد في الزنا .

فرع اذا قال أحدهما مكان قوله : شهد بالله أحلف بالله أو أقسم بالله أو أولى بالله ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزيه لأن الله نص في على لفظ اشهاد فاذا عدل عنه الى غيره لم يجزه كما لو نقص العدد المنصوص عليه (والثاني) يجزيه لأن اللعان يمين والحلف والقسم والايلاء صريح في اليمين والشهادة كناية فيه فلما جاز بالكناية فلأن يجوز بالصريح أولى وان أبدل الرجل مكان لعنه الابعاد بأن قال في الخامسة وعلى ابعاد الله ان كنت من الكاذبين فيما رميت به فلانة ابنة فلان من الزنا ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنه ترك المنصوص عليه (والثاني) يجوز لأن معنى الجميع واحد وان أبدل اللعة بالغضب ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنه ترك النص (والثاني) يجوز لأن في الغضب معنى اللعن وزيادة لأن اللعة هي الأبعاد

والاقتصاء وفي الغضب هذا وأكبر منه ولأنه قد يكون مبعداً ولا يكون مغضوباً عليه ولا يكون مغضوباً عليه الا ويكون مبعداً وان أبدلت المرأة لفظ الغضب بالسخط ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنها تركت النص (والثاني) يجوز لأن معنى الجميع واحد وان أبدلت لفظ الغضب باللعنة فقال الشيخ أبو حامد لا يعتد به بلا خلاف بين أصحابنا لأنها عن المنصوص عليه التي ما هو أخف منه على ما مضى وحكى المسعودي وجهاً آخر أنه يجوز وليس بمشهور وان قدم الرجل اللعنة على الأربع الشهادات أو أتى به في أثنائها وقدمت المرأة الغضب على الأربع الشهادات أو أتى به في أثنائها ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لأن المقصود التغليظ والتأكيد بهذه الألفاظ وقد أتى به وان قدم بعضه على بعض (والثاني) لا يجوز لأنه خالف نص القرآن ولأنه يقول في الخامسة وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين أي فيما شهدت به فيجب أن يكون ذلك متأخراً عن الشهادة .

فرع في مذاهب العلماء . لا يصح اللعان الا بأمر الحاكم أو من يقوم مقامه . وهذا مذهب أحمد رضي الله عنه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر هلال بن أمية أن يستدعي زوجته اليه ولاعن بينهما . ولأنه اما يمين واما شهادة . فأيهما كان فمن شرطه الحاكم . وان تراضى الزوجان بغير الحاكم لاعن بينهما لم يصح ذلك لأن اللعان مبني على التغليظ والتأكيد فلم يجز بغير الحاكم كالحـد . هذا اذا كانا حرين . وسأوى أحمد بين الحرين والعبدان في وجوب اللعان بمحض من الحاكم أو من ينوب عنه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والمستحب أن يكون اللعان بحضرة جماعة « لأن ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد رضي الله عنهم حضروا اللعان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم على حدائنه منهم ، والصبيان لا يحضرون المجالس الا تابعين للرجال . فدل على أنه قد حضر جماعة من الرجال فتبعهم الصبيان . ولأن اللعان بني على التغليظ للردع والزجر وفعله ابلغ في الردع . والمستحب ان يكونوا اربعة لان اللعان سبب للحد ولا يثبت الحد الا باربعة . فيستحب ان يحضر ذلك

العدد . ويستحب أن يكون بعد العصر لأن اليمين فيه أغلظ . والدليل عليه قوله عز وجل « تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله » قيل هو بعد العصر .

وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم : رجل حلف يميناً على مال مسلم فاقتطعه . ورجل حلف يميناً بعد صلاة العصر لقد أعطى بسلفته أكثر مما أعطى وهو كاذب . ورجل منع فضل الماء ، فإن الله عز وجل يقول : اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل ماء لم تعمله يداك » .

ويستحب أن يتلاعنا من قيام ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه في حديث هلال بن أمية « فإرسل إليهما فجاءا فقام هلال فشهد ، ثم قامت فشهدت » ولأن فعله من قيام أبلغ في الردع . واختلف قوله في التغليف بتكرار اللفظ ، وقال في الآخر : يستحب كالتغليف في الجماعة والزمان ، والتغليف بالمكان أن يلاعن بينهما في أشرف موضع من البلد الذي فيه اللعان ، فإن كان بمكة لآعن بين الركن والمقام ، لأن اليمين فيه أغلظ .

والدليل عليه ما روى « أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه رأى قوما يحلفون بين الركن والمقام ، فقال : أعلى دم ؟ قالوا : لا ، قال : أفعلى عظيم من المال ؟ فقالوا لا ، فقال لقد خشيت أن يبها الناس بهذا المقام » وإن كان في المدينة لآعن في المسجد لأنه أشرف البقاع بها ، وهل يكون على المنبر أو عند المنبر ؟ اختلفت الرواة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى أبو هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من حلف عند منبري على يمين آئمة ولو على سواك من رطب وجبت له النار » .

وروى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على منبري هذا يمين آئمة تبوا مقعده من النار » فقال أبو اسحاق إن كان الخلق تبرا لآعن على المنبر ليسمع الناس ، وإن كان الخلق قليلا لآعن عند المنبر مما يلي قبر النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال أبو علي بن أبي هريرة : لا يلاعن على المنبر ، لأن ذلك علو وشرف والملاعن ليس في موضع العلو والشرف . وحمل قوله على منبري أي عند منبري لأن حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض ، وإن كان بيت المقدس لآعن عند الصخرة لأنها أشرف البقاع به وإن كان في غيرها من البلاد لآعن في الجامع ، وإن كانت المرأة حائضا لآعن على باب المسجد ، لأنه أقرب إلى الموضع الشريف . وإن كان يهوديا لآعن في البيعة ، وإن كان نصرانيا لآعن في الكنيسة ، وإن كان مجوسيا لآعن في بيت النار ، لأن هذه المواضع عندهم تالسا جت عتقا » .

الشرح حديث أبي هريرة الأول أخرجه الشيخان في صحيحهما .
قال العزيزي في السراج المنير « والذين لا يكلمهم الله يوم القيامة لا ينحسرون في الثلاثة ، والعدد لا ينفي الزائد » اهـ .

وقوله « بعد الغصر » خصه لشرفه لأنه آخر النهار وقرب أقول الشمس .
فينبغي أن لا يكون آخر أعمال المرء سوءا وأثرا . لا سيما وهو وقت اجتماع ملائكة الليل والنهار ورفع الأعمال فيه فغلظت العقوبة .

وقوله « منع فضل مائة » الحاصل أنه إذا حضرها في موات بقصد الاحياء لنفسه ، أى لينتفع بهاها لم يلزمه الا بذل ما زاد على حاجته . وان حضرها بقصد نفع المسلمين فليس له المنع الا اذا كان يملكه .

أما أثر عبد الرحمن بن عوف فقد أخرجه البيهقي ج ١٠ ص ١٧٦ قال الشافعي ومن حجتهم فيه مع اجماعهم أن مسلما والقداح أخبراني عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف وساق الأثر . قال الشافعي رحمه الله فذهبوا الى العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا قال وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار .

أما حديث أبي هريرة الثاني فقد أخرجه أبو داود والامام أحمد وابن ماجه بلفظ « لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة على يمين آثمة ولو على سواك رطب الا وجبت له النار » ورجاله ثقات واسناده صحيح . هكذا في زوائد ابن ماجه لابن حجر . وحديث جابر أخرجه مالك في موطنه في باب ما جاء في الحنث على منبر النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الأقضية . وفيه أن زيد بن ثابت وابن مطيع اختصا في دار كانت بينهما الى مروان ابن الحكم - وهو أمير على المدينة - ف قضى مروان على زيد باليمين على المنبر . فقال زيد احلف له مكاني . فقال مروان « لا والله الا عند مقاطع الحقوق » قال فجعل زيد يحلف ان حقه لحق ويأبى أن يحلف على المنبر . فجعل مروان يعجب من ذلك .

قال مالك لا أرى أحدا يحلف على المنبر على أقل من ربع دينار وذلك ثلاثة

دراهم • اهـ - وروى حديث جابر أبو داود في الإيمان والنذور « باب ما جاء في تعظيم اليمين عند النبي صلى الله عليه وسلم » وأحمد بن حنبل في مسنده • وأخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وله شاهد عن أبي أمامة بن ثعلبة مرفوعا عند النسائي أيضاً •

أما الأحكام فإذا أراد الحاكم أن يلاعن بينهما فالمستحب أن يغلظ اللعان بإحضار جماعة من الرجال وأقلهم أربعة لأن الزنا ثبت بشهادتهم وقال أبو حنيفة لا يستحب التغليظ بذلك دليلنا أن من روى اللعان عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثه سهل بن سعد وابن عمر وابن عباس وكل هؤلاء أحداث لا يحضرون المجالس إلا تبعاً لغيرهم وقد روى عن سهل أنه قال حضرته وكان لى خمسة عشر عاماً وحضرته مع الناس ولأن الله قال « وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » واللعان سبب للحد فلما كان حضور الناس مشروعاً في المسيب وهو الحد فكذلك في السبب وهو اللعان لأنه إذا لم يلاعن حد وإذا لاعن خدت أن لم تلاعن والمستحب أن يغلظ الحاكم اللعان بالوقت وأن يجعله بعد العصر قال المسعودي ويكون ذلك يوم الجمعة لأنه أفضل الأزمنة وقال أبو حنيفة لا يستحب ذلك • دليلنا قوله تعالى « تحبسوهما من بعد الصلاة فيقنسان بالله » قال أهل التفسير هو بعد صلاة العصر فدل على أن للزمان تأثيراً في اليمين وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم رجل حلف بعد صلاة العصر لقد أعطى بسبعته أكثر مما أعطى وهو كاذب ، ورجل منع فضل ماء قال الله : اليوم أمنعك فضلى كما منعت فضل ما لم تعمله يدك ويستحب أن يشهد الرجل وهو قائم لقوله صلى الله عليه وسلم : قم يا هلال فاشهد ولأنه أبلغ في الردع فإن لم يقدر على القيام لاعن وهو جالس أو مضطجع لأنه ليس بأوكد من الصلاة والصلاة يجوز فيها ترك القيام للمعجز عنه فاللعان بذلك أولى وتكون المرأة قاعدة حال لعان الزوج لأنه لا حاجة إلى قيامها حال لعان الزوج فإذا أرادت أن تشهد قامت لقوله صلى الله عليه وسلم للمرأة « قومي فاشهدى » •

إذا ثبت هذا فإن المكان الذي قلنا يستحب اللعان فيه أو يجب هو أن

يلاعنها بأشرف موضع في البلد الذي فيه اللعان فإن كان بمكة لاعن بينهما بين الركن والمقام لما روى « أن عبد الرحمن بن عوف مر بقوم يحلفون رجلا بين البيت والمقام فقال أفعلى دم ؟ قالوا لا قال أفعلى عظيم من المال ؟ قالوا لا قال: لقد خشيت أن يهأ الناس بهذا المقام » وروى « بهذا البيت » يقال بهؤا بالشئ إذا استخف بحرمة وإن كان بالمدينة لاعن بينهما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حلف عند منبرى على يمين أشهد ولو بسنواك من رطب وجبت له النار » وروى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من حلف على منبرى هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار » واختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحق هي على اختلاف حالين فإن كان الخلق في المسجد كثيراً بحيث لو كان تحت المنبر لم يبلغهم لعانه فإنه يلاعن على المنبر والموضع الذي قال عند المنبر أراد إذا كان الخلق في المسجد قليلاً يبلغهم لعانه إذا كان تحت المنبر وقال أبو على ابن أبي هريرة لا يلاعن على المنبر بحال لأن صعود المنبر علو وشرف واللعان للردع والتكال وليس في موضع العلو والشرف وحمل الخبر والنص في قوله على المنبر على أنه أراد به عند المنبر لأن حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض . قال الشيخ أبو حامد : وهذا ليس بصحيح لأنه علو وشرف لأنه لو جاز أن يقال لا يكون على المنبر لأنه علو وشرف لوجب أن يقال أنه لا يلاعن أيضاً عند المنبر لهذا المعنى وإن كان اللعان في بيت المقدس لاعن بينهما عند الصخرة لأنه أشرف البقاع بها ، وإن كان في غير ذلك من البلاغ لاعن بينهما في جوامعها قال ابن الصباغ ولا يختص بذلك المنبر لأنه لا مزية لبعض المنابر على بعض ويخالف المدينة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « بين قيسرى ومنبرى روضة من رياض الجنة » وإن كانت المرأة حائضاً لم يحل لها دخول المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم « لا أحل المسجد لحنب ولا حائض » وتكون قائمة على باب المسجد فإذا شهد الزوج بعث إليها الحاكم جماعة ليشهد على باب المسجد وإن قام إليها فلا بأس بذلك .

فرع وإن كان اللعان بين زوجين كافرين لهما دين لاعن بينهما في المواضع التي يعظموها فإن كانا يهوديين لاعن بينهما في البيعة وإن كانا

نصرانيين لاعن بينها في الكنيسة وان كانا مجوسيين لاعن بينهما في بيت النار
لأنهم يعظمون هذه المواضع كما يعظم المسلمون المساجد . واللعان يراد
للردع وقد يرتدع الانسان في الموضع الشريف عن المعصية لهية الموضع
وخوف تعجيل العقوبة ؛ وهذه المواضع شريفة عندهم وكان موضع لعانهم
كالمساجد للمسلمين فان قيل : فاذا حضر الحاكم معهما في هذه المواضع فقد
يشاركهما بالمعصية في تعظيمها فالجواب أن المعصية انما تحصل بتعظيم هذه
المواضع والحاكم لا يعظمها وانما يدخلها ليلاعن بينهما ولا معصية في دخولها
فان كانا مشركين لا دين لهما كعبدة الأوثان والزنادقة وتحاكما اليها فان
الحاكم يلاعن بينهما حيث كان جالسا للحكم اما في داره أو مجلسه . وأن
كان في المسجد لاعن بينهما لأتهما لا يعتقدان شريف موضع بل البقاع عندهم
سواء هذا نقل البغداديين وقال المسعودي : يدخل المسجد ويلاعن بينهما فيه
رجاء أن يلحقه شؤمه ، فان اليمين الغموس تدع الديار بلاقع . وان كانت
الذمية تحت مسلم ولاعن بينهما فان المسلم يلاعن في المسجد ويوجه الحاكم
المرأة الى الموضع التي تعظمه فيلاعن فيه قال الشافعي : فان سألت المشركة
أن تحضر في المسجد حضرت الا أنها لا تدخل المسجد الحرام فقال الشيخ
أبو حامد : أراد بذلك الذمية اذا كانت تحت مسلم وطلبت أن تلاعن زوجها
في المسجد جاز لها ذلك في جميع المساجد الا المسجد الحرام وانما يكون ذلك
اذا رضى الزوج به ، فأما اذا طلب الزوج أن يلاعنها في الموضع الذي تعظمه
كان له ذلك . وقال القاضي أبو حامد : بل أراد الشافعي اذا كانا كافرين
وأرادت المرأة أن تلاعنه في المسجد كان لها لأن التغليظ عليه بالمكان الذي
تعظمه حق لها فاذا رضيت بإسقاطه كان لها ذلك ولا بد أن يشترط رضاه
في لعانها بالمسجد أيضا لأن التغليظ عليها بالمكان حق له أيضا هذا مذهبنا
وقال أبو حنيفة : يجوز للمشرك أن يدخل كل المساجد وقال مالك : لا يجوز
للمشرك دخول مسجد من المساجد بحال دليلنا قوله تعالى « يا أيها الذين
آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا »
ومنطوق الآية دليلنا على أبي حنيفة ودليل خطاها دليل على مالك .

فرع في مذاهب العلماء فانه يستحب أن يكون اللعان بمحضر

جماعة المسلمين صفارا كانوا أو كبارا • فقد رويت أخبار المتلاعنين بحضرة
النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد رواية من
حضرها وسمعوا تفصيلاتها وكانوا حدثاء السن • فان عبد الله بن عباس ولد
قبل الهجرة بثلاث سنين ، وكان ابن ثلاث عشرة سنة اذ توفى رسول الله
صلى الله عليه وسلم • هذا قول الواقدي والزبير بن بكار •

قال أهل السير : ولد عبد الله بن عباس في الشعب قبل خروج بنى هاشم
منه وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين •

وروينا من وجوه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال توفى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين • وقد قرأت المحكم — يعني المفضل
— هذه رواية أبي بشر عن سعيد بن جبير • وقد روى عن ابن اسحاق عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا
ختين • أو قال : محتون • قال ابن عبد البر : ولا يصح •

وقال عبد الله بن أحمد حدثنا أحمد بن حنبل • حدثنا سليمان بن داود ،
حدثنا شعبة عن ابن اسحاق قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس
قال : توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة • قال
عبد الله بن أحمد قال أبي : وهذا هو الصواب •

قال أبو عمر بن عبد البر وما قاله أهل السير والعلم بأيام الناس عندي
أصح والله أعلم — وهو قولهم : ان ابن عباس كان ابن ثلاث عشرة سنة يوم
توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم • ومات ابن عباس سنة ثمان وستين في
أيام ابن الزبير وكان قد أخرجه من مكة الى الطائف فمات بها وهو ابن سبعين
سنة وصلى عليه محمدا بن الحنفية وكبر عليه أربعاً وقال اليوم مات رباني
هذه الأمة وضرب على قبره فسطاطا • وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
من وجوه كثيرة قوله له : « اللهم علمه الحكمة • اللهم علمه التأويل •
اللهم فقهه في الدين » •

أما عبد الله بن عمر فقد أسلم مع أبيه وهو صغير أم يبلغ الحلم • وقيل

انه أسلم قبل أبيه ولا يصح • وأصح من ذلك أن هجرته كانت قبل هجرة أبيه • وأجمعوا أنه لم يشهد بدرا ، واختلف في شهوده أحدا • والصحيح أن أول مشاهدته الخندق •

وقال الواقدي : كان ابن عمر يوم بدر ممن لم يحتلم فاستصغره رسول الله صلى الله عليه وسلم وورده وأجازه يوم أحد • وعن نافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رده يوم أحد لأنه كان ابن أربع عشرة سنة • وأجازه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة وقد عرف عنه رضى الله عنه الاتباع وشدة التحري والاحتياط والتوقى فى فتواه ويقولون أنه من أعلم الصحابة بمناسك الحج وقد كان مولعا به حتى فى أيام الفتنة حيث كان يحج كل عام •

أما سهل فهو ابن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الساعدي الخزرجي الأنصاري يكنى أبا العباس • روى ابن عبد البر بأسناده إلى محمد بن إسحاق عن الزهري قال : قلت لسهل بن سعد « ابن كم كنت يومئذ — يعنى يوم المتلاعنين ؟ — قال ابن خمس عشرة » وروى بأسناده عن الزهري عن سهل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى وهو ابن خمس عشرة سنة • وعمر سهل حتى أدرك الحجاج وامتحن به • وتوفى سنة ثمان وثمانين وهو ابن ست وتسعين • وقد بلغ المائة • ويقال : انه آخر من بقى بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حكى ابن عيينة عن أبى حازم : سمعت سهل بن سعد يقول « لو مت لم تسمعوا أحدا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » •

إذا تقرر هذا فان هؤلاء الصبيان انما كانوا يحضرون تبعا للرجال • ولأن اللعان مبنى على التغليظ والمبالغة فى الردع به والزجر ، فان فعله فى الجماعة أبلغ فى ذلك • ويستحب أن يكون ذلك بعد العصر لتعرض من يحلف كاذبا منهما لغضب الله لحديث « ثلاثة لا يكلمهم الله » الذى ساقه المصنف • كما يستحب أن ينقصوا عن أربعة ؛ لأن بينة الزنا الذى شرع اللعان من أجل الرمي به أربعة • وليس شئ من هذا واجبا • كما يستحب أن يتلاعنا قياما • فبيداً بالزوج حيث يلتعن وهو قائم • فاذا فرغ قامت المرأة

فالتعنت وهى قائمة • لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لهلال ابن أمية « قم فاشهد أربع شهادات » ولأنه إذا قام شاهده الناس فكان أبلغ فى شهرته فاستحب كثرة الجمع وليس ذلك واجبا • وبهذا كله قال أحمد وأبو حنيفة • قال ابن قدامة : ولا أعلم فيه مخالفا • قلت : الا فيما يتعلق بالزمان فقد خالفنا فيه أصحاب أحمد وأبو حنيفة • قالوا : لأن الله تعالى أطلق الأمر بذلك ولم يقيد بزمان ولا مكان فلا يجوز تقييده الا بدليل • ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الرجل باحضار امرأته ولم يخصه بزمان • ولو خصه بذلك لنقل ولم يهمل • وخالفهم فى ذلك أبو الخطاب من الحنابلة فقال بقولنا •

ولنا أنه يستحب أن يتلاعنا فى الأزمان والأماكن التى تعظم • ولأن حديث « ثلاثة لا يكلمهم الله » وقت فى الوعيد على من حلف بعد العصر • فناسب أن يراعى هذا استكمالا لكل معانى الردع والزجر •

أما المكان ففيه قولان (أحدهما) أن التغليظ به مستحب كالزمان (والثانى) أنه واجب • لأن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن عند المنبر فكان فعله يانا لما أوضحه الله فى كتابه هذا نقل أصحابنا البغداديين وقال القفال : هل يجب التغليظ بالمكان والزمان ؟ فيه قولان كالمكان ومن أصحابنا الخرسانيين من قال هل يجب التغليظ بحضور الجماعة ؟ فيه قولان كالمكان والمشهور هو الأول هذا مذهبا وقال أبو حنيفة : لا يستحب المكان دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بينهما على المنبر فثبت للمكان تأثير فى المتلاعنين ومعنى التغليظ بالمكان أنهما إذا كانا بمكة لاعن بينهما بين الركن والمقام فانه أشرف البقاع • وان كانا فى المدينة فعند منبر النبي صلى الله عليه وسلم • وان كانا بيت المقدس فعند الصخرة • وان كانا فى سائر البلدان ففي مساجدها • وان كانا كافرين بعث بهما الى الموضع الذى يعتقدان قال القرطبي أو كانا مجوسيين ففي بيت النار • وان كانا وثنيين أو لا دين تعظيمه • وان كانا يهوديين أو نصرانيين فالكنيسة • وان كانا غير ذلك - قال القرطبي : أو كانا مجوسيين ففي بيت النار • وان كانا وثنيين أو لا دين لهما ففي مجلس حكمه • وان كانت المسلمة حائضا وقلنا : ان اللعان بينهما

يكون في المسجد وقفت على بابه ولم تدخله ، لأن ذلك أقرب المواضع إليه .

وقال أبو علي بن أبي هريرة لا يصعد الملاحن على المنبر اذ لا يليق بالمنبر أن يصعد عليه ملاعن لشرف المنبر وعلو مكاته . وبكل ما قررنا قال الأئمة كافة ولم أعلم لهم مخالفا . قال الشافعي في الأم في باب « أين يكون اللعان » فإذا لاعن الحاكم بين الزوجين بمكة لاعن بينهما بين المقام والبيت - إلى أن قال : وكذلك يلاعن بين كل زوجين في مسجد كل بلد . ويبدأ فليقيم الرجل قائما والمرأة جالسة . فيلتعن ثم يقيم المرأة قائمة فلتلتعن . إلا أن يكون بأحدهما علة لا يقدر على القيام معها فيلتعن جالسا أو مضطجعا إذا لم يقدر على الجلوس . وإن كانت المرأة حائضا التلعن الزوج في المسجد والزوجة في الكنيسة وحيث تعظم . وإن شئت الزوجة المشتركة أن يحضر الزوج المسلم في المساجد كلها حضرته إلا أنها لا تدخل المسجد الحرام لقوله تعالى « إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » .

ثم قال رضي الله عنه « وإن أخطأ الإمام بمكة أو المدينة أو غيرهما فلاعن بين الزوجين في غير المسجد لم يعد اللعان عليهما لأنه قد مضى اللعان عليهما ولأنه حكم قد مضى بينهما وكذلك إن لاعن ولم يحضر أحدهما الآخر . قال : وإذا كان الزوجان مشركين لاعن بينهما معا في الكنيسة وحيث يعظمان . وإذا كانا مشركين لا دين لهما تحاكما إلينا لاعن بينهما في مجلس الحكم . اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا أراد اللعان فالمستحب للحاكم أن يعظهما لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكرهما وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا . فقال هلال : والله لقد صدقت عليها . فقالت : كذب . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاعنوا بينهما « وإن كانت المرأة غير برزة بعث إليها الحاكم من يستوفي عليها اللعان . ويستحب أن يبعث معه أربعة .

فصل ويبدأ بالزوج ويأمره أن يشهد ، لأن الله تعالى بدأ به وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في لعان هلال بن أمية . ولأن لعانه بينة لآيات الحق . ولعان المرأة بينة الإنكار . فقامت بينة الإثبات .

فإن بدأ بلعان المرأة لم يعتد به لأن لعانها إسقاط الحد . والحد لا يجب إلا بلعان الزوج فلم يصح لعانها قبله . والمستحب إذا بلغ الزوج إلى كلمة اللعنة والمرأة إلى كلمة الفضب أن يعظهما . لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال « لا كان في الخامسة قيل يا هلال اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب . فقال : والله لا يعذبني الله عليها كما لم يعذبني عليها فشهد الخامسة . فلما كانت الخامسة قيل لها : اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة . وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب . فلتكات ساعة ثم قالت والله لا أفصح قومي فشهدت الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين » ويستحب أن يأمر من يضع يده على فيه في الخامسة . لما روى ابن عباس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة يقول إنها موجبة » .

فصل وإن لآعن وهي غائبة لحيض أو موت قال : أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي فلانة . ويرفع في نسبها حتى تتميز . وإن كانت حاضرة ففيه وجهان .

(أحدهما) يجمع بين الإشارة والاسم . لأن مبنى اللعان على التأكيد . لهذا تكرر فيه لفظ الشهادة . وإن حصل المقصود بمرة .

(والثاني) أنه تكفيه الإشارة لأنها تتميز بالإشارة كما تتميز في النسكاح والطلاق .

فصل وإن كان القذف بالزنا كرهه في الألفاظ الخمسة . فإن قذفها بزناعين ذكرهما في الألفاظ الخمسة ، لأنه قد يكون صادقا في أحدهما دون الآخر فإن سمي الزاني بها ذكره في اللعان في كل مرة ، لأنه الحق به المرة في إفساد الفرائض فكرهه في اللعان كالمرأة .

فإذا قذفها بالزنا وانتفى من الولد قال في كل مرة : وإن هذا الولد من زنا وليس مني . فإن قال : هذا الولد ليس مني ولم يقل من زنا لم ينتف لأنه يحتمل أن يريد أنه ليس مني في الخلق أو الخلق . وإن قال هذا الولد من زنا ولم يقل وليس مني ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول القاضي أبي حامد المروزي أنه ينتفى منه لأن ولد الزنا لا يلحق به (والثاني) وهو قول الشيخ أبي حامد

الاسفراينى انه لا ينتفى لانه قد يعتقد ان الوطء فى النكاح بلا ولى زنا على قول
ابى بكر الصيرفى فوجب أن يذكر انه ليس منى لينتفى (الاحتمال) .

الشرح قال الشافعى رضى الله عنه : ويبدأ الرجل باللعمان حتى
يكمله ، فاذا أكمله خمسا التعت المرأة . وإن أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة
فالتعت ولو لم يبق من لعان الرجل الا حرف واحد من قبل أن الله عز وجل
بدأ بالرجل فى اللعان فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل الرجل اللعان . لأنه
لا معنى لها فى اللعان الا اذا رفعت الحد عن نفسها . والحد لا يجب حتى يلتن
الرجل ثم يجب لعانها لتدفع الحد عن نفسها والا حلت .

واذا بدأ الرجل فالتعن قبل أن يأتى الحاكم أو بعد ما أتاه قبل أن يأمره
بالالتماع أو المرأة أو هما أعاد أيهما بدأ قبل أمر الحاكم اياه بالالتماع . لأن
ركانة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف
له فأعاد النبى صلى الله عليه وسلم اليمين على ركانة ثم رد اليه امرأته بعد
حلفه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد امرأته اليه قبل حلفه
بأمره . اهـ .

إذا تقرر هذا فإن ألفاظه خمسة فى حق كل واحد منهما . وصفته أن
الامام يبدأ بالزوج فيقيمہ ويقول له : قل أربع مرات ويلقنه الصيغة التى مضى
ذكرها ثم يشير اليها ويشير الى نسبها وتسميتها . وإن كانت غائبة أسماها
ونسبها فقال : امرأتى فلانة بنت فلان ويرفع فى نسبها حتى ينفى المشاركة
بينها وبين غيرها . فاذا شهد أربع مرات وقعه الحاكم وقال له : اتق الله فانها
الموجبة . وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وكل شيء أهون من لعنة
الله ، ويأمر رجلا فيضع يده على فيه حتى لا يبادر بالخامسة قبل الموعظة ،
ثم يأمر الرجل فيرسل يده عن فيه فان رآه يمضى فى ذلك قال له : قل ان
لعنة الله على أن كنت من الكاذبين فيما رميت به زوجتى هذه من الزنا . ثم
يأمر المرأة بالقيام ويقول لها : قولى أشهد بالله أن زوجى هذا من الكاذبين فيما
رمانى به من الزنا وتشير اليه . وإن كان غائبا أسمته ونسبته . فاذا كررت
ذلك أربع مرات وقعها ووعظها كما ذكرنا فى حق الزوج . ويأمر امرأة فتضع

بدها على فيها • فان رآها تمضى على ذلك قال لها قولى وأن غضب الله عليها
ان كان زوجي هذا من الصادقين فيما رمانى به من الزنا •

وسئل أحمد بن حنبل رضى الله عنه : كيف يلاعن ؟ قال : على ما فى كتاب
الله ثم ذكر ما قررناه من اللعان • فان أبدل لفظا منها فظاهر كلام الأصحاب
ان فيه وجهين (أحدهما) أنه يعتد به • وهو ما ذهب اليه الخرفى من
الحنابلة أنه يجوز أن يبدل قوله : أنى لمن الصادقين بقوله لقد زنت لأن
معناها واحد • ويجوز لها ابدال انه لمن الكاذبين بقولها لقد كذب • لأنه
ذكر صفة اللعان كذلك واتباع لفظ النص أولى وأحسن •

وان أبدل لفظة أشهد بلفظ من ألفاظ اليمين فقال : أحلف أو أقسم أو
أولى فكذلك مثله • وان كان الصحيح فى هذا الأخير لا يصح • لأن ما اعتبر
فيه لفظ الشهادة لم يقيم غيره مقامه كالشهادات فى الحقوق • ولأن اللعان
يقصد فيه التغليظ واعتبار لفظ الشهادات أبلغ فى التغليظ فلم يجز تركه •
ولهذا لم يجز أن يقسم بالله من غير كلمة تقوم مقام أشهد •

وأما موعظة الامام لهما بعد الرابعة وقبل الخامسة فهى مستحبة فى قول
أكثر أهل العلم • وكذلك وضع يد على فى الملاعن لما يرواه أبو اسحاق
الجوزجاني بإسناده فى حديث المتلاعنين قال « فشهد أربع شهادات بالله انه
لمن الصادقين • ثم أمر به فأمسك على فيه فوعظه وقال : ويحك كل شيء أهون
عليك من لعنة الله ثم أرسل فقال : لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين • ثم
دعاها فقرأ عليها فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين • ثم أمر بها
فأمسك على فيها وقال : ويحك كل شيء أهون عليك من عذاب الله • وذكر
الحديث » •

قال الشافعى فى الأم : ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله أن زوجى فلانا
وتشير اليه ان كان حاضرا لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا • ثم تعود حتى
تقول ذلك أربع مرات • فإذا فرغت من الرابعة وقفها الامام وذكرها الله تبارك
وتعالى • وقال لها : احذرى أن تبوءى بغضب من الله عز وجل ان لم تكونى

صادقة في أيمانك • فان رآها تمضي وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها • وان لم تحضرها فرآها تمضي قال لها : قولي وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا • فاذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان • وانما أمرت بوقعهما وتذكيرهما أن سفيان أخبرنا عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين لاقى بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه الخامسة وقال : انها موجبة •

مسألة اذا كان بينهما ولد فانه يشترط أن يقول : هذا الولد من زنا وليس هو منى • لأنه اذا اقتصر على قوله : ليس هو منى — يعنى في الخلق أو في الخلق • ولم تقتصر على قوله من زنا لأنه قد يعتقد أن الوطء في نكاح فاسد زنا فأكدنا بذكرهما جميعا •

وقال ابن قدامة من الحنابلة : ان نفى الولد في اللعان فاكفى به كان كمن ذكر اللفظتين • وما ذكره من التأكيد تحكم بغير دليل • ولا ينتفى الاحتمال بضم احدى اللفظتين الى الأخرى فانه اذا اعتقد أنه من وطء فاسد واعتقد أن ذلك زنا صح منه أن يقول اللفظتين جميعا • وقد يريد أنه لا يشبهنى خلقا وخلقا أو أنه من وطء فاسد • فان لم يذكر الولد في اللعان لم ينتف عنه • وان أراد تفيه أعاد اللعان ويذكر نفى الولد • أهـ

وهذه المسألة لأصحابنا فيها وجهان (أحدهما) قول القاضي أبى حامد المروروذى أنه اذا نسب الى الزنا ولم ينفه عن نفسه فقد انتفى منه • لأن ولد الزنا لا يلحق به فكان تفيه بالزنا كافيا في أن لا يلحق به •

(والثانى) قول الشيخ أبى حامد الاسفرايينى أن نسبته الى الزنا لا يكفى في تفيه لأنه قد يعتقد أن الوطء في النكاح بلا ولى زنا • لأن أبا بكر الصيرفى من أصحابنا يقول « ان النكاح بلا ولى زنا » وبقوله هذا قال كثير من الفقهاء والمحدثين لحديث « أيما امرأة نكحت بغير وليها فهي زانية ، فهي زانية ، فهي زانية » وقد مضى تخريجه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا لعن الزوج سقط عنه ما وجب بقذفه من الحد أو التعزير والعليل عليه ما روى عبد الله بن عباس رضي الله عنه « أن هلال بن أمية قذف امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البينة أو حد في ظهرك . فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق . ولينزلن الله في امرى ما يسرى ظهري من الحد فنزلت « والذين يرمون أزواجهم » فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابشر يا هلال جعل الله لك فرجا . فقال هلال قد كنت أرجو ذلك من ربى عز وجل » وان قذفها برجل فسماه في اللعان سقط عنه حده ، لانه سماه في اللعان فسقط حده كالمرأة . فان لم يسمه في اللعان ففيه قولان .

(أحدهما) يسقط حده لانه أحد الزانين فسقط حده باللعان كالزوجة .

(والثاني) لا يسقط حده لانه لم يسمه في اللعان فلم يسقط حده كالزوجة اذا لم يسمها . فعلى هذا اذا أراد إسقاط حده استأنف اللعان وذكره وأعاد ذكر الزوجة .

فصل وان نفى باللعان نسب ولد انتفى عنه لما روى ابن عمر رضي الله عنه « أن رجلا لعن امرأة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتفى عن ولدها . ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة » فان لم يذكر النسب في اللعان أعاد اللعان لانه لم ينتف باللعان الأول .

الشرح حديث عبد الله بن عباس سبق تخريجه حيث قلنا رواه البخارى وأحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى . وحديث ابن عمر أخرجه أحمد والشيخان وأصحاب السنن وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارقطنى أما غريبه فقوله « فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى كشف . كأنه هم كشفه الله عن صدره .

قال ابن بطال : ومثله الحديث الآخر « فاذا مطرت السحابة سرى عنه » . أى كشف عنه الخوف .

قال ابن الصباغ فى الشامل : قصة هلال بن أمية نزلت فيها الآية . وأما

قوله صلى الله عليه وسلم في قصة عويمر العجلاني « ان الله قد أنزل فيك وفي صاحبك » فمعناه ما نزل في قصة هلال بن أمية .

اما الأحكام فاذا لاعن الرجل امرأته تعلق بلغائها ستة أحكام (أحدها) سقوط حد القذف عنه وبه قال عمر وعثمان وابن مسعود وعثمان البتي وقال أبو حنيفة لا يجب على الزوج حد القذف لزوجته فلا يكون لغائه مسقطا لذلك ودليلنا ما روى ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « البينة والا حد في ظهرك فقال هلال : والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزلن الله في أمري ما يريء ظهري من الحد فنزلت آية اللعان « والذين يرمون أزواجهم » فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبشريا هلال قد جعل الله لك فرجا ومخرجا فقال هلال : قد كنت أرجو ذلك من ربي تعالى » .

فرع وان قذفها بزنا برجل بعينه فقد وجب عليه حدان حد لها وحد للمقذوف فاذا التعن وذكر الزاني في اللعان سقط عنه الحدان فان لم يسمعه فيه وجهان (أحدهما) يسقط حده وبهذا قال أبو حنيفة وأصحاب أحمد ومالك (والثاني) لا يسقط حده لأنه لم يسمه في اللعان فلم يسقط وقال أبو حنيفة اذا قذفها برجل بعينه وجب عليه له حد القذف ولم يجب لها عليه حد وانما يجب عليه اللعان فان طلبت الزوجة اللعان فلا عنها حد بعد ذلك للأجنبي وان طلبت الأجنبي أن يحد له أو لا حد له ولا يلاعن زوجته لأن المحدود لا يلاعن عنده فخالف في ثلاثة مواضع (أحدها) لا يجب على الزوج حد القذف بقذف امرأته (والثاني) ان المحدود بالقذف لا يلاعن وقد مضى الدليل عليه في ذلك (الثالث) أنه اذا قذف زوجته برجل معين فسماه في اللعان يسقط عنه ما وجب عليه له من حد القذف عندنا ، وعنده لا يسقط دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم » الآية فجعل الله موجب القذف للزوجة اللعان ولم يفرق بين أن بقذفها برجل معين أو غير معين ولأن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك ابن سحماء ولاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ولم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم عليه وعلى هلال بقذفه لشريك بن سحماء شيئا فدل على أنه سقط باللعان

فإن قالوا : كان شريك بن سحماء يهوديا فلا يجب الحد بقذفه قلنا ثبت في جهته أن كان يهوديا فإنه يجب التعزير بقذفه وحكم التعزير في الوجوب والسقوط واحد وإن لا عنها ولم يذكر الزاني في اللعان ففيه قولان (أحدهما) سقط عنه حد القذف لأن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك ابن سحماء ولم ينقل أنه ذكره في اللعان ولم يوجه النبي صلى الله عليه وسلم إلى شريك أن له التعزير عند هلال فدل على أن ذلك سقط باللعان ولأنه زماها بزنا واحد فإذا ثبت صدقه في جهته فلا يعزر له لأنه لا يتبعض (والثاني) لا يسقط عنه وهو الأصح لأنه حد يسقط باللعان فكان من شرط سقوطه ذكره في اللعان كحد المرأة . وأما الخبر فائما لم يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم لأن الظاهر أنه بلغ شريك بن سحماء فعلى هذا أن أراد أن يسقط حده أعاد اللعان وذكر الزوجة والزاني بها . وإن رماها بالزنا برجل بعينه ولم يقم عليهما البينة ولم يلاعن فجاء آ أو طالبا أن يحد لهما فكم يحد لهما ؟ من أصحابنا من قال : فيه قولان (أحدهما) يحد لهما حدين (والثاني) يحد لهما حدا واحدا كما قلنا فيمن قال لرجلين : زنيتما ، ومنهم من قال : يحد لهما حدا واحدا قولاً واحداً لأنه رماها بزنا واحد بخلاف ما لو قال لثنين زنيتما فإنه قذف كل واحد منهما بزنا فاما إذا جاءت الزوجة وحدها فطالبته بحدها فحد لها ثم جاء الرجل المرمى فطالب بحدّه فإن قلنا في التي قبلها : يجب لكل واحد منهما حد فله يحد له ثانياً وإن قلنا يجب لها حد واحد لم يحد لأنه قد استوفى منه وإن عفت المرأة عن حدّها فطالب المقدوف بحدّه حد له لأنهما حقان لأدبيين فلم يسقط أحدهما بسقوط حق الآخر كالديون وإن اعترفت المرأة أن الرجل المرمى بها زنى بها سقط عن حد قذفها ووجب على الزوجة حد قذف الرجل لأنها قذفته وكذلك يجب على الزوج حد القذف له أيضاً لأنه قذفه .

(الحكم الثاني) المتعلق بلعان الزوج أنه يجب على الزوجة حد الزنا بلعان الزوج وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وعثمان البتي : لا يجب عليها حد . دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم » الآية فموضع الدليل منها قوله « ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات » والعذاب هاهنا

هو الحد ولأن لعان الزوج كالبينة في سقوط حد قذفها عنه فكان كالبينة في إيجاب حد الزنا عليها ولها أن تسقط ما وجب عليها من حد الزنا بلعان الزوج بلعانها لقوله تعالى « ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات » الآية وإن كان الزوج قد قذفها برجل بعينه وذكره في اللعان لم يجب على المقذوف حد الزنا بذلك لأنه لا يصح منه إسقاط ذلك باللعان فلم تجب عليه حد القذف باللعان .

(الحكم الثالث) أن كان هناك حمل أو ولد منفصل وثقاه الزوج باللعان انتفى عنه ولحق بالمرأة وقال عثمان البتي : لا ينتفى عنه .

دليلنا ما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين هلال ابن أمية وامرأته ففرق بينهما وقضى أن لا يدعى الولد لأب وأنها لا ترمى ولا ولدها فمن رماها أو ولدها فعليه الحد فإن لم يذكر الزوج الولد في اللعان وأراد نفيه أعاد اللعان وذكره لأنه لم ينهه باللعان الأول وإذا عارضته المرأة باللعان فإنها لا تذكر الولد في لعانها لأنه لا سبيل لها إلى إثبات النسب ولا إلى نفيه قال الطبري : وكل موضع كان المقصود من اللعان نفي الولد لا غير هل تعارضه المرأة باللعان ؟ فيه وجهان .

(الحكم الرابع) إذا لاعنها وهي زوجته وقعت الفرقة بينهما بفراغه من اللعان وقال عثمان البتي لا يقع باللعان فرقة وقال أبو حنيفة لا يقع باللعان وإنما يفرق الحاكم بينهما إذا فرغ الزوج من اللعان فلو طلقها الزوج بعد اللعان وقبل أن يفرق الحاكم بينهما وقع الطلاق لما روى ابن عمر أن رجلاً لاعن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وفي رواية ابن عباس أن هلال بن أمية لاعن امرأته ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما فلو وقعت الفرقة بينهما باللعان لما افتقر إلى الفرق بينهما وروى أن العجلائي لما لاعن امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن أمسكتها فهي طالق ثلاثاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم قوله : إن أمسكتها ولا طلاقاً . ودليلنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن المتلاعنين

لا يجتمعان » فأخبر أن المتلاعنين لا يجتمعان وأن الفرقة وقعت بينهما باللعان ولأنها فرقة متجردة عن عوض لا تنفرد به المرأة فوجب أن يقع بقول الزوج وحده كالطلاق فقولنا متجردة عن عوض احتراز من الخلع وقولنا لا ينفرد به المرأة احتراز من الفسخ بالعنة والاعسار بالنفقة ، وأما الجواب عن روايتي ابن عمر وابن عباس فهذه قضية في عين لا يمكن ادعاء العموم فيها فيحتمل أنه أراد فرق بينهما في الزوجية ويحتمل فرق بين أبدانهما وخبرنا هو قول النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر لا احتمال فيه . وأما الجواب عن خبر العجلاني فإن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها أى الى الامساك والطلاق لأنها قد بانت باللعان لأن العجلاني ظن أن الفرقة لم تقع باللعان فلذلك طلقها ولهذا لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها قال أين مالى ؟ أى اذا لم يكن لى امساكها ولا طلاقها فأين الذى أعطيتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت صادقا فيما استحللت من فرجها يعنى أنك دخلت بها وان كنت كاذبا فأبعد ، يعنى أنك دخلت بها وكذبت عليها .

(الحكم الخامس) ان الفرقة باللعان فسخ ويقع به التحريم مؤبداً وقال مالك وربيعة وداود : لا يقع زوال الفراش والتحريم الا بلعانهما جميعا وقال أبو حنيفة ومحمد : الفرقة الواقعة باللعان طلاق ثانية ولا يتأبد التحريم دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « المتلاعنان لا يجتمعان أبدا » فوضع الدليل منه على مالك وداود أن هذا يقتضى فى حال تلاعنهما كما يقال متضاربان فى حال تضاربهما فأما بعد فراغه من اللعان فانما يقال كانا متلاعنين وهذا لا يكون الا على ما قلناه وموضع الدليل منه على أبى حنيفة قوله لا يجتمعان أبدا وهذا نص وفي رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين هلال بن أمية وامرأته وفرق بينهما وقضى أن لا يثبت لها ولد منه لأجل أنها يهترقان لا عن طلاقها ولا عن وفاة واذا ثبت أنه ليس بطلاق ولا عن وفاة كان فسخا .

فرع وان تزوج امرأة وأبأنها ثم قذفها بزنا أضافة الى حال الزوجية وكان هناك نسب فلاعن لنفيه أو تزوج امرأة تزويجا فاسدا وآت

بولد يمكن أن يكون منه فلاحن لنفيه فهل تحرم عليه المرأة على التأيد ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا تحرم لأن التحريم يتعلق بفرقة اللعان ولم يقع به تحريم مؤبد •

(والثاني) يعزم على الفاسد وهو الأصح لأن كل سبب أوجب تحريما مؤبدا اذا صادف الزوجية أوجبه وان لم يصادف زوجية كالرضاع فقولنا تحريما مؤبدا احتراز من الطلاق ولأن اللعان قد صح فتعلقت به أحكامه وهذا من أحكامه وان تزوجها وقذفها ولم يكن هناك نسب نقاه باللعان فلا عنها لاسقاط الحد ثم بان أن النكاح كان فاسدا قال القاضي أبو الطيب لم تحرم وجها واحدا لأننا بينا أن اللعان كان فاسدا لأن اللعان لا يثبت في النكاح الفاسد الا لينفى الولد واذا لم يكن هناك تبينا أن اللعان كان فاسدا فلم يتعلق به التحريم •

فرع وان تزوج الرجل أمة ثم اشتراها وأقر بوطنها بعد الشراء ثم أمت بولد فان أمت به لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء ولستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح لحقه الولد من جهة النكاح فان أراد نفيه باللعان كان له نفيه باللعان كان له نفيه واذا نقاه باللعان انتفى عنه وهل يحرم عليه وطء الأمة على التأيد أو يحل له وطؤها بملك اليمين ؟ فيه وجهان قال ابن الحداد : لا يحرم عليه وقال أكثر أصحابنا : تحرم عليه على التأيد وهو الأصح ووجهها ما ذكرناه في التي قبلها وان أمت به لستة أشهر فما زاد من وقت الوطء بعد البرء ألحقه الولد فان ادعى أنه استبرأها بعد الوطء بحيضة ولم يطأها بعده فالمنصوص أنه يحلف وينتفى عنه من غير لعان قال أبو العباس وفيه قول آخر أنه يلاعن لنفيه وليس بصحيح وان لم يدع الاستبراء ولكنه قال هذا الولد ليس مني ففيه قولان حكاهما القاضي أبو الطيب •

(أحدهما) أنه يلاعن لنفيه كما يلاعن لنفى الولد من النكاح •

(والثاني) وهو المشهور أنه لا يلاعن لنفيه لأنه يمكنه نفيه بدعوى

الاستبراء ويحلف عليه . فإذا قلنا يلاعن لنفيه فهل يحرم عليه وطء الأمة على التأييد ؟ فيه وجهان مضي ذكرهما . (الحكم السادس) المتعلق بلعان الزوجة أنه سقط احصائها في حق الزوج فان قذفها الزوج لم يجب عليه الحد لأن اللعان في حقه كاليسنة وان قذفها أجنبى فهل يسقط احصائها في حقه ؟ فيه وجهان وان عارضته باللعان قال ابن الصباغ عاد احصائها في حق الجميع وقد مضى ذلك .

فرع استدل بحديث ابن عمر على أن الولد ينتفى باللعان ، وأن يذكر في صيغة اللعان ، وعن أحمد أنه ينتفى بمجرد اللعان وان لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان . قال الحافظ ابن حجر : وفيه ظر ، لأنه لو استلحقه لحقه ؛ وانما يؤثر اللعان في دفع حد القاذف عنه وثبوت زنا المرأة .

قال الشافعي رضي الله عنه ان نفى الولد في الملاعة انتفى ، وان لم يتعرض له فله أن يعيد اللعان لا لتفائه ولا إعادة على المرأة . وان أمكنه الرفع الى الحاكم فأخر بغير عذر حتى ولدت لم يكن له أن ينفيه كما في الشفعة ، واستدل بالحديث أيضا على أنه لا يشترط في نفى الولد التصريح بأنها ولده من زنا ولا بأنه استبرأها بحيضة . وقد مضى ايضاحه . وعن المالكية أنه يشترط ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجب على المرأة حد الزنا ، لأنه بينة حقت بها الزنا عليها فلزمها الحد كالشهادة ، ولا يجب على الرجل الذي رماها به حد الزنا ، لأنه لا يصح منه دبر الحد باللعان فلم يجب عليه الحد باللعان .

فصل وان كان اللعان في تكاح صحيح وقعت الفرقة لحديث ابن عمر رضي الله عنه وحرمت عليه على التأييد لما روى سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال « مضت السنة في المتلاعنين ان يفرو - بينهما ثم لا يجتمعا » ابدأ « فان كان اللعان في تكاح فاسد ، او كان اللعان بعد البينونة في زنا اضافته الى حال الزوجية فهل تحرم المرأة على التأييد ؟ فيه وجهان . (أحدهما)

تحرم ، وهو الصحيح ، لأن ما أوجب تحريما مؤبدا إذا كان في نكاح أوجبه وإن لم يكن في نكاح كالرضاع .

(والثاني) لا يحرم ، لأن التحريم تابع للفرقة ولم يقع بهذا اللعان فرقة فلم يثبت به تحريم .

فصل وللمرأة أن تنادي حد الزنا عنها باللعان لقوله عز وجل « ويعرف عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين » ولا تذكر المرأة النسب في اللعان لأنه لا مدخل لها في إثبات النسب ولا في نفيه .

فصل إذا لعن الزوج ثم أكذب نفسه وجب عليه حد القذف إن كانت المرأة محصنة أو التعزير إن لم تكن محصنة ولحقه النسب لأن ذلك حق عليه فعاد بتكذيبه ولا يعود الفراض ولا يرتفع التحريم لأنه حق له فلا يصود بتكذيبه نفسه وإن لعنت المرأة ثم أكذبت نفسها وجب عليها حد الزنا لأنه لا يتعلق بلعانها أكثر من سقوط حق الزنا وهو حق عليها فعاد باكذابها .

الشرح حديث ابن عمر هو الذي ذكرناه آنفا . وحديث سهل ابن سعد الذي أخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني . وقد مضى بلفظه وفيه قصة عويمر العجلاني وسياق المصنف يفيد أن عبارة « مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان » من قول سهل بن سعد . بيد أن الروايات التي في الكتب المذكورة قال ابن عمر « فكانت سنة المتلاعنين » وفي رواية متفق عليها . أي في مسند أحمد والصحاحين « ذاكم التفريق بين كل متلاعنين » وفي لفظ لأحمد ومسلم « وكان فراقه إياها سنة في المتلاعنين » وزاد أبو داود عن القعنبي عن مالك فكانت تلك - وهي إشارة إلى الفرقة . وقال مسلم إن قوله وكان فراقه إياها سنة بين المتلاعنين مدرج^(١) وكذا ذكر الدارقطني في غريب مالك اختلاف الرواة على ابن شهاب . وذكر ذلك الشافعي في الأم إلى أن نسبته إلى ابن شهاب لا تمنع نسبته إلى سهل . ويؤيد ذلك ما وقع في رواية لأبي

(١) المدرج هو أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي فيحسبها من سماعها مرفوعة في الحديث فيرويه . وقد صنف الحافظ أبو بكر الخطيب في ذلك كتابا حافلا سماه : فصل الوصل لما أدرج في النقل . وقد يكون الإدراج الإسناد على تفصيل نذكره في مناسبه .

داود عن سهل قال « فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأثمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة . وفي نسخة الصغاني قال أبو عبد الله - يعني البخاري - وقوله « ذلك تفريق بين المتلاعنين » من قول الزهري وليس من الحديث .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه : ومتى التعن الزوج فعليها أن تلتعن فإن أبت حدث - إلى أن قال - وإن امتنعت من اليمين وهي مريضة فكانت ثيبا رجعت . اهـ .

(قلت) ولا يجب إقامة الحد على الرجل الذي زنى بها ، لأننا إذا قلنا يجب أن يقام عليها الحد بينة الزنا بلعان الزوج فانه يدرأ عنها الحد أن تلاعنه . وإذا كان على الزوج حد القذف فانه يدرأ عنه ذلك بلعانه . أما الذي رميت به فليس له أن يشترك في الملاءنة ليدرأ عن نفسه فعلا يجب عليه الحد لأجله فلم يكن عليه حد . وبصورة أخرى نقول : لما كان اللعان لدرء الحد ، ولما كان لا لعان عليه كان لا حد عليه .

فروع قال الشافعي رضي الله عنه فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال . وإن أكذب نفسه لم تعد إليه التعت أو لم تلتعن ، حدث أو لم تعد ، قال : وإنما قلت هذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الولد للفراش » وكانت فراشا فلم يجز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بأن يزول الفراش فلا يكون فراشا أبدا .

ثم ساق حديث ابن عمر ثم قال « وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألحق الولد بأمة أنه نكحها عن أبيه وأن نفيه عن أبيه يمينه والتعانه لا يمين أمه على كذبه بنفيه ، ومعقول في اجماع الناس أن الزوج إذا أكذب نفسه ألحق به الولد وجلد الحد ، لأنه لا معنى للمرأة في نفيه ؛ وأن المعنى للزوج بما وصفت من نفيه ؛ وكيف يكون لها معنى في يمين الزوج

ونفى الولد والحاقة ، والولد بكل حال ولدها لا ينفى عنها انما عنه ينفى
واليها ينسب اذا نسب .

فرع سبق أن قلنا ان مذهبنا حصول الفرقة بلعان الزوج وحده
وان لم تلتعن المرأة لأنها فرقة حاصلة بالقول فتحصل بقول الزوج وحده
كالطلاق . وقال سائر الأئمة : ان الشرع أمر بالتفريق بين المتلاعنين ، وانما
فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما بعد تمام اللعان منهما . فاذا قلنا بأن
اللعان منه يوجب الفرقة بينهما وتحرم عليه على التأييد اذا كان نكاحهما
صحيجا . أما اذا كان النكاح فاسدا أو بعد بينونة في زنا أضافه الى حال
الزوجية ، فهل تكون محرمة على التأييد ؟ وجهان ذكرهما المصنف .

فرع الفرقة باللعان فسخ عندنا . وقال أبو حنيفة : هي طلاق
لأنها فرقة من جهة الزوج تختص النكاح فكانت طلاقا كالفرقة بقوله أنت
طالق . ولنا أنها فرقة توجب تحريرا مؤبدا فكانت فسخا كفرقة الرضاع ، ولأن
اللعان ليس بصريح في الطلاق ولا قوى به الطلاق فلم يكن طلاقا كسائر
ما يفسخ به النكاح وبهذا قال أحمد وأصحابه ، واستدلوا كذلك بكونه لو
كان طلاقا لوقع بلعان الزوج دون لعان المرأة .

فرع (قوله اذا لاعن الزوج ثم أكذب نفسه) الخ .

قال في المصباح شرح غريب الشرح الكبير للرافعي : وأكذب نفسه وكذبها
بمعنى اعترف بأنه كذب في قوله السابق .

قال الكسائي : وتقول العرب أكذبت بالالف اذا أخبرت بأن الذي حدث
كذب . انتهى .

مسألة وان لاعن الزوج ثم أكذب نفسه عاد كل حق عليه وهو
وجوب الحد عليه ولحقوق النسب الذي تفاه به وعادت حصانتها في حقه ولا
يعود كل حق له وهو عودة الزوجية وارتفاع التحريم على التأييد وبه قال عمر
وعثمان وابن مسعود والأوزاعي ومالك والثوري وأبو يوسف وأحمد واسحق

وقال أبو حنيفة ومحمد : يقع التحريم على التأييد إذا كذب نفسه أو إذا حد في قذف ووافقنا أن الزوجية لا تعود وانما يجوز له أن يتدىء عقد النكاح عليها وقال سعيد بن المسيب : إذا كذب نفسه عادت الزوجية دليلنا ما روى ابن عباس وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المتلاعنان لا يجتمعان أبداً » . وهذا نص ولم يفرق وروى عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال : « فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين ثم جرت السنة أن لا يجتمعان أبداً » . وذلك يقتضى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن نفى باللعان نسب ولد فمات الولد ثم أكذب الزوج نفسه لحقه نسب الولد سواء خلف الميت ولداً أو لم يخلف وسواء كان موسراً أو معسراً وقال أبو حنيفة : ان خلف الميت ولداً ذاكر أو أنثى صح رجوعه وثبت نسب الولد منه وإن لم يخلف الميت ولداً لم يصح رجوعه لأنه منهم في الرجوع ليرث . دليلنا أنه اعترف بنسب كان نفاه باللعان فلحقه كما لو كان المنفى حياً وكما لو خلف ولداً .

فرع وإن قذف الرجل امرأته بالزنا فاعترفت بزناها نظرت فإن أقرت بعد لعان الزوج فإن اقرارها بالزنا لا ينفع لأن جميع أحكام اللعان قد تعلقت بلعان الزوج ولا يكون لها إسقاط ما وجب عليها من حد الزنا بلعانها ، لأنها قد أقرت بالزنا قبل أن يلاعن الزوج ووجب عليها حد الزنا ولا يجب على الزوج حد القذف . وإن لم يكن هناك نسب فليس للزوج أن يلاعن لأن اللعان لدرء حد القذف أو لنفى النسب وليس هناك واحد منهما وإن كان هناك نسب فللزوج أن يلاعن لنفيه فإذا لاعن لنفيه فهل يقع الفرقة المؤبدة بينه وبين الزوجة ؟ على الوجهين فيمن لاعنها بعد السينونة وقد مضى ذكرهما . هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة : أن كان هناك نسب لحقه وليس له نفيه باللعان ، ولا يجب عليه حد الزنا وهذا بناء على أصليين .

(أحدهما) أن حد الزنا لا يثبت عنده بالاقرار به مرة وانما يثبت عنده إذا أقر به أربع مرات في أربعة مجالس .

(والثاني) أن النسب لا ينتفى عنده الا بلعانها وحكم الحاكم واللعان

لا يصح منهما لأنها اعترفت بالزنا فلا يلاعن على ما اعترفت به ولا يصح أن يحكم الحاكم بنفيه عنه وحكى عن أبي حنيفة أنه قال إن كانت المرأة غفيفة وكذبتة كان له أن ينفي ولدها وإن كانت فاجرة وصدقته لم يكن له أن ينفي ولدها . ودليلا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم » الآية ولم يفرق بين أن تقر الزوجة أو لا تقر ولأنه يحتاج الى القذف وتحقيقه باللعان لنفي النسب فكان له ذلك كما لو لم تقر الزوجة .

فروع في مذاهب العلماء في اكذاب نفسه

وهذا أصرح ما في النعوت من حكاية غير الواقع ، وترى الفقهاء ينزهون أنفسهم فيما بينهم عن استعمال هذه الكلمة فيقولون عند احتمال الكذب : ليس الأمر كذلك . وعند احتمال الغلط أو التليس يقولون : لا نسلم ويشيرون الى المطالبة بالدليل تارة والى الخطأ فى النقل تارة والى التوقف تارة ، فاذا أغلظوا فى الرد قالوا : ليس كذلك وليس بصحيح ؛ وقد رأيت بعض من يتسمون بسماع العلم فى عصرنا يتراشقون بالتكذيب وما هو أشد منه فى أمور خلافية ، فيخرجون عن آداب البحث وعن حياء أهل المجادة من حملة العلم العاملين .

ونعود فنقول وجب على الزوج حد القذف بعد الاكذاب ، وبهذا قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الرأى ومالك ولا تعلم لهم مخالفا ، وذلك لأن اللعان أقيم مقام البينة فى حق الزوج فاذا أكذب نفسه بأن أن لعانها كذب وزيادة فى هتكها وتكرار لقذفها فلا أقل من أن يجب الحد الذى كان واجبا بالقذف المجرد للحررة البالغة ، فالصبية ليست محصنة وكذلك غير الحررة ؛ فان عدل عن اكذاب نفسه وقال : لى بينة أقيمها بزناها أو أراد إسقاط الحد عنه باللعان لم يسمع منه خلافة ، وهذا فيما إذا كانت المقدوفة محصنة ؛ فان كانت غير محصنة فعليه التعزير ؛ وفى ذلك كله يلحقه نسب الولد ، سواء كان الولد حيا أو ميتا ، غنيا أو فقيرا ، وبهذا قال أحمد وأبو ثور . وقال الثورى : اذا استلحق الولد الميت نظرنا - فان كان ذا مال - لم يلحقه لأنه انما يدعى مالا، وان لم يكن ذا مال لحقه .

وقال أصحاب الرأي : ان كان الولد الميت ترك ولدا ثبتت نسبته من المستلحق وتبعه ابنه ، وان لم يكن ترك ولدا لم يصح استلحاقه ولم يثبت نسبته ولا يرث منه المدعى شيئا لأن نسبته منقطع بالموت فلم يصح استلحاقه ، فاذا كان له ولد كان مستلحقا لولده وتبعه نسب الميت •

دليلنا أن هذا ولد نكاح باللعان فكان له استلحاقه كما لو كان حيا أو كان له ولد ولأن ولد الولد يتبع نسب الولد ، وقد جعل أبو حنيفة نسب الولد تابعا لنسب ابنه فجعل الأصل تابعا للفرع وذلك باطل •

فأما قول الثوري : انه انما يدعى مالا ؛ قلنا انما يدعى النسب والميراث والمال تبع له ، فان قيل : هو منهم في أن غرضه حصول الميراث ، قلنا : ان النسب لا تمنع التهمة لحوقه ، بدليل أنه لو كان له أخ يعاديه فأقر بآبى لزمه وسقط ميراث أخيه ولو كان الابن حيا وهو غنى والأب فقير فاستلحقه فهو متهم في ايجاب ثقته على ابنه ويقبل قوله ، فكذلك ههنا ، ثم كان ينبغي أن يثبت النسب ههنا لأنه حق للولد ولا تهمة فيه ، ولا يثبت الميراث المختص بالتهمة ، ولا يلزم من انقطاع التبع انقطاع الأصل •

ونخلص من كل ما سبق أن أربعة أحكام تعلق باللعان ، حقان عليه وحقان له ، فما عليه وجوب الحد ولحوق النسب ؛ وما له الفرقة والتحريم المؤبد ، فاذا أكذب نفسه قبل قوله فيما عليه ، فلزمه الحد والنسب فلم يقبل فيما له ، فلم تزل الفرقة أو التحريم المؤبد •

وعن أحمد رواية : ان أكذب نفسه حلت له وعاد فراشه بحاله • قال ابن قدامة : هي رواية شاذة شذ بها حنبل عن أصحابه •

فرع للمرأة في ملاعنته حق نفى الزنا ودرء الحد عن نفسها فان هي أكذبت نفسها بعد أن لاعنته وجب أن يقام الحد عليها لأن حق الزنا عليها قد أضعفته بلعانها فعاد باكذابها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات الزوج قبل اللعان وقعت الفرقة بالموت وورثته الزوجة لأن الزوجية بقيت الى الموت ، فان كان هناك ولد ورثه ، لانه مات قبل نفيه ، وما وجب عليه من الحد أو التعزير بقذفها سقط بموته ، لانه اختص ببذنه وقد فات . وان ماتت الزوجة قبل لعان الزوج وقعت الفرقة بالموت وورثها الزوج ، لأن الزوجية بقيت الى الموت ، وان كان هناك ولد فله ان يلاعن لنفيه ، لأن الحاجة داعية الى نفيه ، فان طالبه ورثتها بحد القذف لاعتسن لاسقاطه ، ولا يسقط من الحد لو لم يلاعن شيء لحقه من الارث كما يسقط ما لها عليه من القصاص ، لأن القصاص ثبت مشتركاً بين الورثة ، فاذا سقط ما يخصه بالارث سقط الباقي وحد القذف يثبت جميعه لكل واحد من الورثة ، ولهذا لو عفا بعضهم عن حقه كان للباقي ان يستوفوا الجميع ، فان مات الولد قبل ان ينفيه باللعان جاز له نفيه باللعان ، لانه يلحقه نسبه بعد الموت فجاز له نفيه ، واذا نفاه لم يرثه لانا تبينا باللعان انه لم يكن ابنه .

فصل اذا قذف امراته وامتنع من اللعان فضرب بعض الحد ثم قال : انا الاعن سمع اللعان وسقط ما بقى من الحد ، وكذلك اذا تكلم المرأة عن اللعان فضربت بعض الحد ، ثم قالت : انا الاعن سمع اللعان وسقط بقية الحد ، لأن ما اسقط جميع الحد اسقط بعضه كالبينة .

فصل اذا قذفها ثم تلاعنا ثم قذفها نظرت - فان كان بالزنا الذي تلاعنا عليه - لم يجب عليه حد لأن اللعان في حقه كالبينة ، ولو اقام البينة على القذف ثم اعاد القذف لم يجب الحد ، فكذاك اذا لاعن .

وان قذفها بزنا آخر ففيه وجهان (أحدهما) انه لا يجب الحد ، لأن اللعان في حقه كالبينة ، ثم بالبينة يبطل احصائها فكذاك باللعان (والثاني) يجب عليه الحد ، لأن اللعان لا يسقط الا ما يجب بالقذف في الزوجية لحاجته الى قذف الزوجة وقد زالت الزوجية باللعان فزالت الحاجة الى القذف فلزمه الحد ، وان تلاعنا ثم قذفها اجنبى حد ، لأن اللعان حجة يختص بها الزوج فلا يسقط به الحد عن الاجنبى فان قذفها ولاعنها وتكلمت عن اللعان فحدث فقد اختلف اصحابنا فيها ، فقال ابو العباس : لا يرتفع احصائها الا في حق الزوج ، فان قذفها اجنبى وجب عليه الحد لأن اللعان حجة اختص بها الزوج فلا يبطل به الاحصان الا في حقه . وقال ابو اسحاق : يرتفع احصائها في حق الزوج والاجنبى ، فلا يجب على واحد منهما الحد بقذفها ، لأنها محدودة في الزنا فلم يحد قاذفها ، كما لو حدث بالافرار أو البينة .

مسألة إذا قذف الرجل زوجته فمات الزوج قبل أن يلاعن أو قبل أن يكمل اللعان فقد سقط عنه الحد بموته لأنه اختص يسنده وقد مات وورثته الزوجة لأن الفرقة لا تقع إلا بلعانه ولم يوجد • وإن كان هناك ولد أراد نفيه لم ينتف عنه وورثه • لأنه مات قبل أن ينفيه فإن أراد باقي الورثة أن يلاعن لنفيه لم يكن لهم ذلك ، لأنه مشارك لهم في الظاهر بالميراث فلو قبلنا لهم أن ينفوه لكان له أن ينفيهم وهذا متناقض وليس للمرأة أن تلاعن لأنها إنما تلاعن لدرء الحد عنها والحد إنما يجب عليها بلعان الزوج ولم يوجد • وإن مات الزوج بعد لعانه وقبل لعانها كان لها أن تلاعن لاسقاط الحد عنها لأن ذلك قد وجب عليها بلعانه فكان لها إسقاطه كما لو كان حيا • وإن قذف زوجته فماتت الزوجة قبل أن يلاعن الزوج أو قبل أن يكمل لعانه ورثها الزوج لأنها ماتت وهي زوجته فورثها • فإن كان هناك ولد منها يريد نفيه كان له أن يلاعن لنفيه لأن الحاجة داعية إلى اللعان لنفيه عنه وإن لم يكن هناك ولد منها يريد نفيه فإن كان لها وارث وطالبه بحد القذف كان له أن يلاعن لدرء الحد عنه لأن الحاجة كانت داعية لدرء الحد عنه بذلك فإن كان لم يأت بشيء من لفظ اللعان في حياتها استأنف اللعان • وإن كان قد أتى بشيء من لفظ اللعان في حياتها قال الشيخ أبو حامد : فإن تطاول الزمان استأنف اللعان وإن لم يتطاول الزمان بنى على اللعان الأول وإن لم يكن لها وارث غير الزوج بأن كان ابن عم لها أو مولى لم يكن له أن يلاعن لأنه لا حاجة به إلى اللعان ومن أصحابنا من قال : له أن يلاعن ليسقط الحد عن نفسه والأول أصح وإن لم يكن لها وارث غير المسلمين كان له أن يلاعن لاسقاط الحد عن نفسه • فإن قيل : هو من المسلمين وهو وارثها فالجواب أن حد القذف يجب لبعض الورثة ولا يسقط سقوط بعضه ولهذا لو عفى بعض الورثة عن حقه منه ثبت الجميع لمن لم يعف وإذا لاعن بعد موته فإن ميراثه لا يسقط عنها بذلك لأن الفرقة لم تقع به •

فروع وإن قذف امرأته وانتفى من ولدها فمات الولد قبل أن يلاعن الأب لنفيه أو قبل أن يكمل اللعان فله أن يلاعن بعد موته وقال أبو حنيفة : ليس له أن يلاعن لنفى الولد بعد موته لأنه لا حاجة به إلى نفيه

بعد الموت . دليلنا أن الحاجة تدعو الى تقيته بعد الموت كما تدعو الى تقيته في حياته لأنه يلحقه نسبه بعد موته كما يلحقه في حياته لأنه يقال هذا قبر ابن فلان كما يقال في حياته هذا ابن فلان فكان له تقي النسب الفاسد عنه لئلا لا يعير به ولأنه يكون غائبا فتأتى امرأته بولد ويبلغ ذلك الولد ويولد له ولد ثم يموت ويقدم الغائب فيحتاج الى تقي أولاد ذلك الولد كما يحتاج الى تقي الولد في حياته ، ولا ينتفى عنه أولاد الولد الا بتقي الولد فان اتت امرأته بولدين توأمين فقال : ما هما منى فأراد تقيهما باللعان فمات أحدهما قبل اللعان أو قبل كماله فله أن ينفيهما معا باللعان فان تقي أحدهما واقر بالآخر أو ترك تقيته لحقه لأنهما من حمل واحد فاذا أتى بأحدهما لحقه نسبه ونسب الآخر وقال أبو حنيفة : ليس له أن يلاعن بعد موت أحدهما لأن الميت عنده لا ينفي باللعان ولا يجوز له أن ينفي الحي لأنهما حمل واحد وبني هذا على أصله أن الميت لا ينفي باللعان وقد مضى الدليل عليه وإذا تقي نسب الولد الميت باللعان لم يرثه لأننا تيقنا أنه ليس بولد له فلم يرثه .

فرع وإن قذف زوجته فابتدأ باللعان ثم امتنع من اتمامه حد لها حد القذف لأن الحد وجب عليه لها بالقذف وانما يسقط عنه باللعان فاذا لم يكمله وجب عليه الحد كما لو أقام عليها بالزنا بينة غير كاملة . وإن قذفها ولم يلاعن فجلد بعض الحد ثم قال : أنا الاعم كان له أن يلاعن فاذا لاعن سقط عنه بقية الحد لأن اللعان حجة في حق الزوج لاسقاط الحد عنه كما أن البينة حجة في اسقاط الحد عن الأجنبية فحد بعض الحد ثم قال : أنا أقيم البينة وأقامها سقط عنه باقى الحد فكذا هذا مثله وإن قذفها الزوج ولاعن فامتنعت من اللعان فحدت بعض الحد ثم قالت : أنا الاعم كان لها ذلك وإذا لاعنت سقط عنها باقى الحد لأن ما أسقط جميعه أسقط بعضه كالبينة .

فرع وإن قذف رجل امرأة أجنبية بالزنا فحد لها ثم تزوجها ثم قذفها نظرت فان قذفها بذلك الزنا الأول لم يجب عليه الحد بقذفها لأنه قد حل فيه وإن قذفها بزنا آخر أضافه اليها قبل الزوجية وجب عليه الحد فان لم يكن هناك ولد لم يلاعن لدرء الحد لأنه قذف غير محتاج اليه وإن كان هناك ولد كان له أن يلاعن لنفيه وإن قذفها بزنا آخر أضافه الى حال الزوجية

وجب عليه الحد وله أن يلاعن سواء كان هناك ولد أو لم يكن . وأما إذا لم
يقم عليه الحد بقذفه لها قبل الزوجية ولم يقيم عليها البينة ثم قذفها بعد أن
تزوجها قال القاضي أبو الطيب : فإن قذفها بذلك الزنا الأول وجب عليه حد
واحد ويتداخل كما إذا زنا ثم زنى قبل أن يقام عليه الحد للزنا الأول فإنه
يجب عليه حد واحد . وإن قذفها بزنا آخر منسوب إلى حال الزوجية وجب
عليه حدان لأنهما يختلفان لأن أحدهما يسقط باللعان والآخر لا يسقط باللعان
فلم يتداخل فيقام عليه الحد للقذف الأول . وأما الثاني فإن لا عنها لأجله
والأحد له أيضا وإن قذفها وهي زوجة ولم يحد لها ولم تغف حتى فارقها
ثم قذفها بعد الفراق بذلك الزنا أو بزنا آخر أضافة إلى حال الزوجية قال
ابن الحداد : وجب عليه حد آخر للقذف الثاني ولا يتداخلان لأن الأول
يسقط باللعان والثاني لا يسقط باللعان فلم يتداخل فإن التعمن للأول حد
لثاني وإن لم يلتعن للأول حد للأول وحد للثاني بعد أن يبرأ ظهره من ألم
الأول .

فرع وإن قذف العبد امرأته ثم اعتق فطالبته بحد قذفها فله أن
يلاعن فإن لم يلاعن حد حد العبد اعتبارا بحال الوجوب عليه وهكذا لو قذف
زوجته الأمة ثم اعتقت فطالبته بالتعزير فلاعن ولم تلاعن هي حدثت حد أمته
اعتبارا بحال الوجوب وهكذا أن قذف زوجته وهي بكر ولم تلاعن حتى طلقتها
ونكحت زوجا غيره وأصابها الثاني وطالبت للأول بحد القذف فلاعنها ولم
تلاعن هي وجب عليها حد البكر لا حد المحصنة اعتبارا بحال الوجوب عليها
وإن تزوج رجل امرأة بكرا قذفها بزنا ثم فارقها قبل أن تطالبه بحد القذف
وتزوجت بآخر ثم قذفها الثاني بالزنا كان لها مظلمتها بحد القذف ، فإذا
طالبتهما كان لكل واحد منهما درء الحد عن نفسه باللعان لأن كل واحد منهما
قذفها وهي زوجته فإن عارضها باللعان لم يجب على أحدهما حد وإن لا عنها
وتكلت عن جوابهما باللعان ظفرت فإن قذفها الأول وهي بكر وقذفها الثاني
وهي محصنة وجب عليها بالأول حد بكر وهو جلد مائة وتعزير عام ووجب
عليها بالثاني حد محصنة وهو الرجم وعلى هذا يحمل ما روى عن علي
ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه جلد امرأة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة

وقال جلدها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت بكرا في حال قذفها لها ، ففيه وجهان قال ابن الحداد : يجب عليها حدان فتجلد للأول ثم يترك حتى يبرأ ظهرها ثم تجلد للثاني لأن اللعان بيينة يختص بها الزوج فلا يتعدى الى غيره فيجب للأول بلعان الأول والثاني بلعان الثاني . ومن أصحابنا من قال : يجب عليها حد واحد كما اذا ثبت عليها ذلك بالبينة .

فرع اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتد وقذفها في حال الردة والعدة ولاعنها لدرء الحد قالت : الحد أو ينظر فيه فان رجع الى الاسلام قبل انقضاء عدتها تبينا أن القذف واللعان صادفا الزوجية وصح اللعان وان لم يرجع الى الاسلام حتى انقضت عدتها تبينا أن القذف واللعان صادفا البيونة ولم يصح اللعان كما قلنا فيمن طلق امرأته ثلاثا في حال الردة ومن أصحابنا من قال : لا يصح اللعان لأنه يمين فلم يصح أن تكون موقوفة لأنه لا يصح تعليقها بالشرط فلم يصح وقوعها بخلاف الطلاق قال القاضي أبو الطيب : والأول أصح .

فرع اذا ادعت المرأة على زوجها أنه قذفها بالزنا فأنكر فأقامت البينة أنه قذفها فان قال : أنا الاعم جاز له ذلك واختلف أصحابنا لم يجر له أن يلاعن ؟ فمنهم من قال انما جاز له أن يلاعن لأنه لم يكذب البينة لأنها شهدت عليه أنه قذف ، وهو يقول : ما قذفت لكى قلت لها : يا زانية وليس ذلك بقذف بل هو صدق والقذف ما يتردد بين الصدق والكذب فأما اذا قال ما قلت لها يا زانية وشهدت البينة أنه قال ذلك لم يكن له أن يلاعن لأنه مكذب لها ومنهم من قال : له أن يلاعن لأنه لا يكذب نفسه . وأما البينة فهو مكذب لها لأن البينة يشهد أنه قذف وهو يقول : ما قذفت وما رماها به فهو حرام الى أن يحق باللعان ، وانما لا يجوز له أن يلاعن اذ لو قال : ما زنت ثم قال : الاعم لم يكن له ذلك لأنه قد كذب نفسه وهذا التعليل هو المنصوص للشافعى رضى الله عنه .

فرع وان اختلف الزوجان فقالت الزوجة : قذفنى قبل أن

يتزوج بى فلى عليك حد لا يسقط باللعان • وقال الزوج : بل قذفتك بعد أن تزوجتك ولى اسقاط الحد باللعان فالقول قول الزوج مع يمينه لأنها لو اختلفا فى أصل القذف كان القول قوله مع يمينه فهكذا إذا اختلفا فى وقته وهكذا أن قال قذفتك قبل وقوع الفرقة وقالت : بل قذفتنى بعد وقوع الفرقة فالقول قول الزوج مع يمينه لما ذكرناه وإن قالت قذفتنى وأنا أجنبية منك ولا نكاح بيننا وقال : بل قذفتك وأنت زوجتى فالقول قولها مع يمينها لأن الأصل عدم النكاح بينهما إلا أن قام بينة على النكاح فيكون القول قوله مع يمينه على وقت القذف وهكذا لو قذف رجل أجنبية فقال : قذفتك وأنت مرتدة وقالت ما كنت مرتدة فالقول قولها مع يمينها لأن الأصل عدم الردة فإن أقام بينة على ردها فالقول قوله مع يمينه أنه قذفها فى حال ردها لأنها لو اختلفا فى أصل القذف لكان القول قوله فكذلك إذا اختلفا فى وقته والله أعلم •

فرع فى مذاهب العلماء

وقال أحمد : أن مات بعد أن أكمل لعانه وقبل لعانها فكمن مات قبل أن يتم لعانه أو قبل أن يلاعن يسقط اللعان ويلحقه الولد وترثه • لأن أحكام اللعان مترتبة على اللعان عنده • وتماهه أن تلاعن هى •

دليلنا قول ابن عباس رضى الله عنهما : أن التعن لم يرث • ونحو ذلك عن الشعبي وعكرمة • لأن اللعان يوجب فرقة تبين بها فيمنع التوارث • كما لو التعن فى حياتها وقال أحمد : أن ماتت على الزوجية فورثها كما لو لم يلتعن • ولأن اللعان سبب الفرقة فلم يثبت حكم بعد موتها كالطلاق وفارق اللعان فى الحياة فإنه يقطع الزوجية • على أنهم قالوا : لو لاعنها ولم تلتعن هى لم تنقطع الزوجية أيضا فهأنا أولى • وقال الشافعى رضى الله عنه « أن كان ثم ولد يريد نفيه فله أن يلتعن » وهذا ينبنى على أصل — وهو أن اللعان إنما يكون بين الزوجين — فإن لعان الرجل وحده يثبت به الحكم • وعند أحمد بخلاف ذلك • فإن كانت طالبت بالحد فى حياتها — فإن كان للمرأة وارث غير الزوج — فله اللعان ليسقط الحد عن نفسه • والا

فلا لعدم الحاجة اليه • وقال أصحاب أحمد : ان أولياءها يقومون في الطلب به مقامها - فان طوب به فله اسقاطه باللعان والا فلا ، لأنه لا حاجة اليه مع عدم الطلب فانه لا حد عليه •

فرع فان لم يكذب نفسه ولكن لم يكن له بينة ولم يلاعن أقيم عليه بعضه وقال : أنا ألاعن قبل منه لأن اللعان يسقط جميع الحد فيسقط بعضه كالبينة ، فان ادعت زوجته أنه قذفها بالزنا فأنكر فأقامت عليه بينة أنه قذفها بالزنا ، فقال : صدقت البينة وليس ذلك قذفاً ، لأن القذف الرمي بالزنا كذبا وأنا صادق فيما رميتها به لم يكن ذلك اكذابا لنفسه لأنه مصر على رميها بالزنا ، وله اسقاط الحد باللعان ، ومذهب أحمد رضى الله عنه في هذا كمذهبنا •

وكذلك نقول فيمن نكلت عن اللعان فضربت بعض الحد ثم قالت : أنا ألاعن فانه يسقط ما بقى من الحد ، لأن اللعان يسقط الحد كله ، فلا ينسقط بعضه أولى ولأن اللعان قام مقام البينة فأوقف الحد وأسقط باقيه •

مسألة ان قذفها في الزوجية ولاعنها ثم قذفها بالزنا الأول فلا حد عليه لأنه قد حققه بلعانه ، وعند أصحاب أحمد يحتمل أن يحد كما لو قذفها به أجنبي • أما اذا قذفها بزنا آخر ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يجب عليه الحد ، لأن الله تعالى قال « والذين يرمون المحصنات » فاشتراط لاقامة الحد بالقذف أن تكون المذنوبة منعوتة بالاحصان ، فاذا لاعنها فقد زال احصانها ، لأن اللعان كالبينة • (والثاني) يجب عليه الحد ، لأن اللعان لا يسقط الا ما يجب بالقذف في الزوجية لحاجته اليه ، وقد صارت باللعان أجنبية عنه فزال الحاجة الى القذف ، وفي القذف بغير حاجة اشاعة للفاحشة بين الذين آمنوا فوجب الحد • وبهذا قال ابن عباس والزهرى والشعبي والنخعي وقتادة ومالك وأبو عبيد وأحمد بن حنبل • والله أعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل •

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الايمان

((باب من تصح يمينه وما تصح به اليمين))

تصح اليمين من كل مكلف مختار قاصد الى اليمين لقوله تعالى ((لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان)) واما غير المكلف كالصبي والمجنون والنائم فلا تصح يمينه لقوله صلى الله عليه وسلم ((رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق)) ولانه قول يتعلق به وجوب حق فلا يصح من غير مكلف كالبيع ، وفيمن زال عقله بالكسر طريقان على ما ذكرناه في الطلاق .

واما المكره فلا تصح يمينه لا روى واثلة بن الاسقع وابو امامة رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((ليس على مقهور يمين)) ولانه قول حمل عليه بغير حق فلم يصح ، كما لو اكره على كلمة الكفر . واما من لا يقصد اليمين وهو الذي يسبق لسانه الى اليمين ، او اراد اليمين على شيء فسبق لسانه الى غيره فلا تصح يمينه لقوله عز وجل ((لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم)) روى عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم انهم قالوا ((هو قول الرجل لا والله ، وبلى والله)) ولان ما سبق اليه اللسان من غير قصد لا يؤاخذ به ، كما لو سبق لسانه الى كلمة الكفر) .

الشرح قوله تعالى ((باللغو)) مصدر لغا يلغو ويلغى وبابه نصر وعلم اذا آتى بما لا يحتاجه اليه في الكلام او بما لا خير فيه . قال ابن بطال اتركبى بما لا قصد له فيه وفي الحديث ((اذا قلت لصاحبك والامام يخطب انصت فقد لغوت)) ولفظ ابي هريرة ((فقد لغيت)) قال المعاج .

ورب اسراب حيج كظم عن اللغا ورفث التكلم

وقال القرزدي :

ولست بماخوذ بلغو تقوله اذا لم تعتمد عاقدات المزائم

واختلف في سبب نزول الآية ، فقال ابن عباس سبب نزولها الرهط الذين حرموا طيبات المطاعم والملابس والمناكح على أنفسهم ، حلفوا على ذلك ، فلما نزلت « لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » قالوا كيف نصنع بأيامنا ؟ فنزلت هذه الآية . قال القرطبي والمعنى على هذا القول ، اذا أتيتم باليمين ثم ألغيتموها ؛ أى أسقطتم حكمها بالتكفير وكفرتكم فلا يؤاخذكم الله بذلك ، وانما يؤاخذكم بما أقمتم عليه فلم تلغوه - أى فلم تكفروا - فإن بهذا أن الحلف لا يحرم شيئا . وهو دليل الشافعى رضى الله عنه على أن اليمين لا يتعلق بها تحريم الحلال وأن تحريم الحلال لغو كما أن تحليل الحرام لغو . اهـ .

وروى أن عبد الله بن رواحة كان له أيتام وضيع ، فانقلب من شغله بعد ساعة من الليل فقال : أعشيتم ضيفى ؟ فقالوا انتظرناك ، فقال : لا والله لا آكله الليلة فقال ضيفه : وما أنا بالذى يأكل . وقال أيتامه : ونحن لا نأكل ؛ فلما رأى ذلك أكل وأكلوا ، ثم أتى النبى صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال له « أطعت الرحمن وعصيت » فنزلت الآية .

وفي البخارى في آية البقرة « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » عن عائشة رضى الله عنها أنها نزلت فى قول الرجل لا والله وبلى والله . وقيل : اللغو ما يحلف به على الظن فيكون بخلافه . قاله مالك حكاة ابن القاسم عنه . قال القرطبي : وقال به جماعة من السلف .

قرأ حمزة والكسائى وشعبة عن عاصم (عقدم) بالتخفيف بلا ألف ، وقرأه ابن ذكوان عن ابن عامر « عاقدتم » بألف بوزن فاعل ^(١) وقرأه الباقون بالتشديد من غير ألف .

قال مجاهد معناه تعمدتم أى قصدتم . وروى عن ابن عمر أن التشديد يقتضى التكرار ، فلا تحب عليه الكفارة الا اذا كرر ، وهذا يرد ما روى أن

(١) وذلك لا يكون الا من اثنين فى الاكثر من حلف لاجله فى كلام وقع منه ، او يكون المعنى بما عاقدتم عليه الايمان .

النبي صلى الله عليه وسلم قال « انى والله ، ان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذى هو خير وكفرت عن يمينى » فذكر وجوب الكفارة فى اليمين التى لم تتكرر •

قال أبو عبيد : التشديد يقتضى التكرير مرة بعد مرة ، ولست آمن أن يلزم من قرأ بتلك القراءة ألا توجب عليه كفارة فى اليمين الواحدة حتى يرددها مرارا وهذا قول خلاف الاجماع كما يقول القرطبى • وروى عن نافع أن ابن عمر كان اذا حنث من غير أن يؤكد اليمين أطعم عشرة مساكين ، فاذا وكد اليمين أعتق رقبة • قيل لنافع ما معنى وكد اليمين ؟ قال : أن يحلف على الشئ مرارا •

وقال الجكنى فى أضواء البيان : والتضعيف والمفاعلة معناهما مجرد الفعل بدليل قراءة (عقدتم) بلا ألف ولا تضعيف ، والقراءات يبين بعضها بعضها ، وما فى قوله (بما عقدتم) مصدرية على التحقيق لا موصولة ، كما قاله بعضهم زاعما أن ضمير الربط محذوف اه •

وقال القرطبى فى الآية (عقدتم) مخفف القاف من العقد ، والعقد على ضربين حتى كعقد الجبل وحكى كعقد البيع • قال الشاعر (٢) •

فوما اذا عقدوا عقدا لجارهم شدوا العناج وشدوا فوقه الكربا

فاليمين المنعقدة منفعة من العقد ، وهى عقد القلب فى المستقبل ألا يفعل ففعل أو ليفعلن فلا يفعل كما تقدم ، فهذه التى يحلها الاستثناء والكفارة على ما يأتى •

وحديث رفع القلم واقع فى رواية لأحمد فى مسنده وأبى داود والنسائى

(٢) هذا البيت للحطيئة والعناج ككتاب جبل يشد فى أسفل الدار العظيمة ، ويطلق على الأمر وملاكه • وقوله « لا عناج له » أرسل بلا روية ، والكرب بالتحريك أصول السعف الغلاظ العراض ، والجبل يشد فى وسط العراقى ليلى الماء فلا يعفن الجبل الكبير •

والحاكم في الصحيح عن عائشة بلفظ « رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر » .

وفي رواية لهم عن علي وعمر رضي الله عنهما « رفع القلم عن ثلاثة ، عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم » والرفع لا يقتضي تقدم وضع كما في قول يوسف عليه السلام « اني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله » وهو لم يكن على ملتهم أصلا . وكذا في قول شعيب « قد افترينا على الله كذبا ان عدنا في ملتكم بعد اذ نجانا الله منها » ومعلوم أن شعيبا لم يكن على ملتهم قط . وأخرجه الدارقطني : نا أبو بكر النيسابوري نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم نا عبد الله ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن سليمان بن مهران عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال « مر على بن أبي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر برجمها فردها على وقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة ، عن المجنون المغلوب على عقله ، وعن النائم حتى يستيقظ . ومن الصبي حتى يحتلم ؟ قال : صدقت فخلى عنها » .

وأخرج البخاري قول علي تعليقا في باب الطلاق والرجم . ووصله البغوي في الجمليات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس أن عمر أتى بمجنونة قد زنت وهي حبلى فأراد أن يرجمها فقال له علي : أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة فذكره وتابعه ابن نمير ووکیع وغير واحد عن الأعمش ورواه جرير بن حازم عن الأعمش فصرح فيه بالرفع . أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه . وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان مرفوعا وموقوفا لكن لم يذكر فيهما ابن عباس بل جعله عن أبي ظبيان عن علي . ورجح الموقوف على المرفوع . ولفظ الحديث المرفوع « مر بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر برجمها فردها على وقال لعمر : أما تذكر » الحديث .

ورواية جرير بن حازم متصلة لكن أعلاها النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحاديث غلط فيها . وفي رواية أبي داود والنسائي أن عمر

بامرأة فذكر الحديث وفيه فخلى على سبيلها . فقال عمر : ادعوا لى عليا
فقال : يا أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الخ .

أما حديث وائلة وأبي أمامة فقد أخرجه الدارقطني : نا أبو بكر محمد
ابن الحسن المقرئ نا الحسين بن ادريس عن خالد بن الهياج نا أبي عن عتبة
ابن عبد الرحمن عن العلاء عن مكحول عن وائلة بن الأسقع وعن أبي أمامة قالا
« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس على مقهور يمين » هكذا أخرجه
الدارقطني وفي أسناده عنبسة . قال البخاري : تركوه ، وروى الترمذي عن
البخاري : ذاهب الحديث . وقال أبو حاتم : كان يضع الحديث أما جده
عنبسة بن سعد بن العاص ثقة تابعي كان أحد الأشراف يروى عن أبي هريرة
وأنس وثقه ابن معين وأبو داود ، وأما حفيده هذا فقد قال في التنقيح في
حديث : « ليس على مقهور يمين » حديث منكر بل موضوع ، وفيه جماعة
ممن لا يجوز الاحتجاج بهم اهـ .

والحسين بن ادريس عن ابن الهياج . قال ابن أبي حاتم كتب الى بجزء
من حديثه فأول حديث فيه باطل والثاني باطل والثالث ذكرته لعلى بن الجعيد
فقال أحلف بالطلاق أنه حديث ليس له أصل . وكذا هو عندي فلا أدري البلاء
منه أو من خالد بن هياج اهـ من الميزان .

أما الأحكام فان الأصل في انعقاد اليمين الكتاب والسنة والاجماع أما
الكتاب فقوله تعالى « لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما
عقدتم الإيمان » الآية وقوله تعالى « ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم
ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة » الآية .

وأما السنة فروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : والله لأغزون قريشا
والله لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا ان شاء الله وروى ابن عمر أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان كثيراً ما يحلف لا ومقلب القلوب وأجمعت الأمة
على انعقاد اليمين .

إذا ثبت هذا فان اليمين يعتقد من كل بالغ عاقل مختار قاصد الى اليمين فأما الصبي والمجنون والنائم فلا يعتقد يمينه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » • وهل يعتقد يمين السكران ؟ فيه طريقان مضى ذكرهما في الطلاق ولا تتعقد يمين المكره لما روى أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على مكره يمين » وأما لغو اليمين فلا يعتقد وهو الذي سبق لسانه الى الحلف بالله من غير أن يقصد اليمين أو قصد أن يحلف بالله لا أفعل فسبق لسانه وحلف بالله ليفعله وسواء في ذلك الماضي والمستقبل وقال أبو حنيفة : لغو اليمين هو الحلف على الماضي من غير أن يقصد الكذب كأن ظن شيئاً على صفة فحلف عليه أنه كذلك فبان بخلافه وقال مالك لغو اليمين هي اليمين الغموس دليلنا قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم » وروى عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم أنهم قالوا لغو اليمين هو قول الرجل : لا والله وبلى الله ولأن اللغو في اللغة هو الكلام الذي لا يقصد اليه وهذا لا يكون إلا فيما قلناه فان حلف على فعل شيء ثم قال : لم أقصد اليه نظرت فان كانت اليمين بالله قبل قوله لأنه أعلم بنيته قال ابن الصباغ إلا أن يكون الحلف على ترك وطء زوجته فلا يقبل قوله لأنه يتعلق به حق آدمي وكذلك اذا حلف بالطلاق أو العتاق وادعى أنه لم يقصد الى ذلك لم يقبل قوله لأنه يتعلق به حق آدمي والظاهر أنه قصد الى ذلك بخلاف اليمين بالله فان الحق فيها مقدر فيما بينه وبين الله وهو أعلم بما قصده وتعتقد يمين الكافر لأنه مكلف قاصد الى اليمين فاعتقدت يمينه كالمسلم •

فرع في مذاهب العلماء فان اللغو ما يجرى على لسان الانسان من غير قصد كقوله : لا والله وبلى والله ، وبهذا قالت عائشة في إحدى الروايتين عنها • وروى عن ابن عمر وابن عباس في أحد قوليه والشعبي وعكرمة في أحد قوليه وعروة وأبي صالح والضحاك في أحد قوليه وأبي قلابة والزهرى كما جاء في ابن كثير والقرطبي وأضواء البيان وغيرها •

وذهب مالك الى أن اللغو هو أن يحلف على ما يعتقد فيظهر نية ، وقال :

انه أحسن ما سمعه فى معنى اللغو ، وهو مروى أيضا عن عائشة وأبى هريرة وابن عباس فى أحد قوليه ، وسليمان بن يسار وسعيد بن جبير ومجاهد فى أحد قوليه وإبراهيم النخعى فى أحد قوليه ، والحسن وإزارة بن أبى أوفى وأبى مالك وعطاء الخراسانى وبكير بن عبد الله وأحد قولى عكرمة وحبيب ابن أبى ثابت والسدى ومكحول ومقاتل وطاوس وقتادة والريبع بن أنس ويحيى بن سعيد وربيعة . وقال فى أضواء البيان : والقولان متقاربان واللغو يشملهما ، لأنه فى الأول لم يقصد عقد اليمين أصلا ، وفى الثانى لم يقصد إلا الحق والصواب .

قال أبو هريرة : إذا حلف الرجل على الشئ لا يظن إلا أنه إياه ، فإذا ليس هو فهو لغو ، وليس فيه كفارة . وقال الحنابلة ان نوى يمينه ما يحتمله انصرفت يمينه اليه سواء كان موافقا لظاهر اللفظ أو مخالفا له .

وقال الشافعى وأبو حنيفة : لا عبرة بالنية ، والسبب فيما يخالف لفظه لأن الحنث مخالفة ما عقد عليه اليمين لفظ ، فلو أحسنناه على ما سواه لأحسنناه على ما نوى لا على ما حلف ، لأن كان النية بمجرد ما لا تتعقد بها اليمين فكذلك لا يحنث بمخالفتها .

فرع من ذهب عقله بالسكر فحلف هل ينعقد يمينه ؟ وجهان ، أحدهما : ينعقد للتعليق عليه ، وقد مضى بحث ضاف له فى الطلاق فارجع اليه .

فرع قال الصنماني فى سبل السلام فى حديث عائشة الذى أخرجه البخارى موقوفا وأخرجه أبو داود مرفوعا فى قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم » هو قول الرجل لا والله وبلى والله ، قال : فيه دليل على أن اللغو من الأيمان ما لا يكون عن قصد الحلف ، وإنما جرى على اللسان من غير ارادة الحلف والى تفسير اللغو بهذا ذهب الشافعى ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين ، وذهب الهادوية والحنفية الى أن لغو اليمين أن يحلف على الشئ يظن صدقه

فينكشف خلافه ، وذهب طاووس الى أنها الحلف وهو غضبان ، ثم قال :
وتفسير عائشة أقرب لأنها شاهدت التنزيل وهي عارفة بلغة العرب .

مسألة قوله : وأما المكره فلا تصح يمينه ، وقد استدل المصنف
بحديث واثلة وأبى أمامة ، وقد أوضحنا أنه يدور بين النكارة والوضع ،
فلا يستحق الاستدلال به ، وما الدليل الصحيح السليم الصالح للتمسك به
فقوله : ولأنه قول حمل عليه بغير حق فلم يصح كما لو أكره على كلمة
الكفر ، وهذا صحيح إذ أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشي
على نفسه الهلاك أنه لا اثم عليه أن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولا تبين منه
زوجته ولا يحكم عليه بحكم الكفر هذا قول مالك والشافعي والكوفيين غير
محمد بن الحسن فانه قال : إذا أظهر الشرك كان مرتدا في الظاهر ، وفيما
بينه وبين الله تعالى على الاسلام ، وتبين منه امرأته ولا يصلى عليه ان مات ولا
يرث أباه ان مات مسلما .

قال القرطبي : وهذا قول يردده الكتاب والسنة قال تعالى « الا من أكره »
الآية وقال « الا أن تتقوا منهم تقاة » وقال « الا المستضعفين من الرجال
والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأولئك عسى الله أن
يعفو عنهم » فعذر الله المستضعفين الذين يمتنعون من ترك ما أمر به ، قاله
البخاري ، فلما سمح الله عز وجل بالكفر به لمن أكره وهو أصل الشريعة
ولم يؤاخذ به حمل عليه أهل العلم فروع الشريعة كلها ، فاذا وقع الاكراه
عليها لم يترتب عليه حكم ، وبه جاء الأثر المشهور عن النبي صلى الله عليه
وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » ويقول القاضي
ابن العربي ، والخبر وإن لم يصح سنده فإن معناه صحيح باتفاق من العلماء ،
وذكر أبو محمد عبد الحق أن استأذنه صحيح قال : وقد ذكره أبو بكر الأصيلي
في الفوائد وابن المنذر في الاقتناع .

فرع في مذاهب العلماء في يمين المكره فان يمين المكره غير
لازمة عند مالك والشافعي وأبى ثور وأكثر العلماء .

قال ابن الماجشون : وسواء حلف فيما هو طاعة لله أو فيما هو مهضية

إذا أكره على اليمين ، وقال أصبغ بقوله ، وقال مطرف : ان أكره على اليمين فيما هو لله معصية أو ليس في فعله طاعة ولا معصية فاليمين فيه ساقطة ، وإن أكره على اليمين فيما هو طاعة مثل أن يأخذ الوالى رجلا فاسقا فكرهه أن يحلف بالطلاق لا يشرب الخمر أو لا يفسق أو لا يغش في عمله أو الوالد يحلف ولده تأديبا له فان اليمين تلزم ، وإن كان المكروه قد أخطأ فيما يكلف من ذلك ، وقال بهذا ابن حبيب وقال أبو حنيفة ومن اتبعه من الكوفيين : انه ان حلف ألا يفعل ففعل حث ، قالوا : لأن المكروه له أن يورى في يمينه كلها فلما لم يور ولا ذهب نيته الى خلاف ما أكره عليه فقد قصد الى اليمين .

قال القاضى أبو بكر بن العربى . ومن غريب الأمر أن علماءنا - يعنى علماء المالكية - اختلفوا فى الاكراه على الحث هل يقع به أم لا ؟ وهذه مسألة عراقية سرت لنا منهم ، لا كانت هذه المسألة ولا كانوا ، وأى فرق يا معاصر أصحابنا بين الاكراه على اليمين فى أنها لا تلزم وبين الحث فى أنه لا يقع ، فاتقوا الله وراجعوا بصائرکم ولا تغفروا بهذه الرواية فانها وصمة فى الدراية اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويصح اليمين على الماضى والمستقبل ، فان حلف على ماضى وهو صادق فلا شيء عليه لان النبى صلى الله عليه وسلم جعل اليمين على المدعى عليه ، ولا يجوز ان يجعل اليمين عليه الا وهو صادق ، فدل على انه يجوز ان يحلف على ما هو صادق فيه .

وروى محمد بن كعب القرظى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال وهو على المنبر وفى يده عصا « يا ايها الناس لا يمنعكم اليمين عن اخذ حقوقكم فوالذى نفسى بيده ان فى يدى عصا » وان كان كاذبا وهو ان يحلف على امر انه كان ولم يكن أو على امر انه لم يكن وكان اثم بذلك وهى اليمين الغموس ، والدليل عليه ما روى عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه قال « جاء اعرابى الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال الشرك بالله . قال ثم ماذا ؟ قال عقوق الوالدين ، قال ثم ماذا ؟ قال اليمين الغموس » قيل للشعبى ما اليمين الغموس قال الذى يقطع بها مال امرئ مسلم وهو فيها كاذب =

وروى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين وهو فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان » وان كان على مستقبل نظرت - فان كان على امر مباح - ففية وجهان .

(احدهما) الاولى ان لا يحث لقوله عز وجل « ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها » (والثاني) ان الاولى ان يحث لقوله عز وجل « لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » فان حلف على فعل مكروه او ترك مستحب ، فالاولى ان يحث لما روت أم سلمة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ثم ليفصل الذى هو خيراً »

الشرح قوله : لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين على المدعى عليه ، وذلك لحديث البيهة على من ادعى واليمين على المدعى عليه . وقد مضى تخريجه في السبوع في اختلاف المتبايعين .

وحديث الشعبي عن ابن عمر وأخرجه البخارى باللفظ الذى ساقه المصنف وقوله « قلت » ظاهره أن السائل عبد الله بن عمرو راوى الحديث والمجيب هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله وعبد الله المجيب ، والأول أظهر .

وقال الشيخ الخولى في تعليقه على سبل السلام : الذى حققه الحافظ في الفتح وحمد الله عليه أن السائل فراس والمسئول عامر الشعبي .

وحديث ابن مسعود أخرجه أحمد في مسنده وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن عبد الله بن مسعود والأشعث بن قيس بلفظ « من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان » .

وحديث أم سلمة رضى الله عنها أخرجه الطبرانى باللفظ الذى ساقه المصنف ويؤخذ على المصنف استشهاده برواية الطبرانى ، مع أنه ورد في الصحيحين عن عبد الرحمن بن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فات الذى هو خير وكفر

عن يمينك » وفي لفظ عندهما « فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » وفي لفظ « اذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » . رواه النسائي وأبو داود وهو صريح في تقديم الكفارة . وأخرجه مسلم عن عدى ابن حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا حلف أحدكم على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفرها وليأت الذي هو خير » وفي لفظ رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن عدى بن حاتم أيضا « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » . وأخرجه أحمد ومسلم والترمذي وصححه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » وفي لفظ لمسلم « فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » . وأخرجه الشيخان عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا أحلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها الا أتيت الذي هو خير وتحللتها » وفي لفظ عن الشيخين « الا كسرت عن يميني وفعلت الذي هو خير » . وعندهما « الا أتيت الذي هو خير وكسرت عن يميني » .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود والنسائي مرفوعا « لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في قطيعة رحم . ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليدعها وليأت الذي هو خير فان تركها كفارتها » وذكره البيهقي وقال : لم يثبت .

وقال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم « وليكفر عن يمينه » الا ما لا يعاب به ، قال الحافظ في الفتح : ورواه لا بأس بهم ، وقد استدلل بحديث أم سلمة على أن الكفارة يجب تقديمها على الحنث ، ولا يعارض ذلك الروايات التي سقناها وفيها « فأت الذي هو خير وكفر » لأن الواو لا تدل على ترتيب ، انما هي لمطلق الجمع ، على أن الواو لو كانت تفيد ذلك لكنت الرواية التي فيها « فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » تخالفا . وكذلك بقية الروايات المذكورة آنفا . قال ابن المنذر : رأى ربيعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي أن الكفارة تجزى قبل الحنث ، الا أن الشافعي استثنى الصيام فقال لا يجزى الا بعد

الحنث • وقال أصحاب الرأي : لا تجزىء قبل الحنث • وعن مالك روايتان •
ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم ، واحتج
له الطحاوي بقوله تعالى « ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتكم » فان المراد اذا حلفتكم
فحنثتم ورده مخالفوه فقالوا : اذا أردتم الحنث •

قال الحافظ ابن حجر : وأولى من ذلك أن يقال التقدير أعم من ذلك ،
فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر ، وسيأتى لهذا البحث مزيد في الكلام
على الكفارة •

اما الأحكام فانه تنعقد اليمين على الماضي والمستقبل فأما الماضي فعلى
ضريين (أحدهما) أن يحلف أنه فعل أمرا أو لم يفعله وهو صادق فلا كفارة
عليه لأن اليمين على المدعى عليه ولا يجوز أن يجعل عليه اليمين الا وهو صادق
وروى أن عمر رضى الله عنه قال وهو على المنبر : « يا أيها الناس لا تمنعكم
اليمين من حقوقكم فوالذى نفسى بيده ان فى يدي عصا » وان كانت هذه
اليمين عند الحاكم فالأولى أن لا يحلفها لما روى « أن المقداد استقرض من
عثمان مالا فتحاكما الى عمر رضى الله عنه فقال المقداد : هو أربعة آلاف وقال
عثمان : انه سبعة آلاف فقال المقداد لعثمان احلف أنه سبعة آلاف فقال عمر :
انه أنصفك فلم يحلف عثمان فلما ولى المقداد قال عثمان : والله لقد أقرضته
سبعة آلاف فقال له عمر لم لم تحلف ؟ فقال خشيت أن يوافق قدر بلاء فيقال
بيمينه » والضرب الثانى أن يحلف على ماض وهو كاذب مثل أن يحلف أنه
قد فعل كذا ولم يفعله أو أنه لم يفعل كذا وقد فعله فان نسى عند اليمين أنه
كان قد فعل أو لم يفعل فهل يجب عليه الكفارة ؟ فيه قولان يأتى بيانهما فى
موضعهما وان كان ذاكرًا عند اليمين أنه قد كان فعل أو لم يفعل وقصد الى
اليمين فحق اليمين الغموسى ويأثم بذلك لما روى الشعبي عن ابن عمر أن
أعرايا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال ألا
تشارك بالله قال ثم ماذا ؟ قال عقوق الوالدين قال ثم ماذا قال اليمين الغموسى
قيل للشعبى وما اليمين الغموسى ؟ قال : الذى يقطع بها مال امرئ وهو فيها
كاذب وروى ابن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين
وهو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان وانما

سميت اليمين الغموس لأنها تغمس من حلف بها في النار ويجب عليه الكفارة في اليمين الغموس ، وبه قال عطاء والزهرى وعثمان البتى وقال مالك والثوري والليث وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق لا يجب بها كفارة وقال سعيد بن المسيب هي من الكبائر وأعظم من أن تكفر . دليلنا قوله تعالى « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام » الآية وهذا عام في الماضي والمستقبل ولأنه حلف بالله وهو مختار قاصد كاذب فوجب عليه الكفارة كما لو حلف على مستقبل وأما اليمين على المستقبل فتصح أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم والله لأغزون قريشا .

إذا ثبت هذا فإن اليمين على المستقبل تنقسم على خمسة أضرب (أحدها) يمين عقدها طاعة والمقام عليها طاعة وحلها معصية مثل أن يحلف ليصلين الصلوات الواجبة أو لا يشرب الخمر ولا يزني وإنما كان عقدها طاعة والمقام عليها طاعة لأنه قد تدعوه إلى المواظبة على فعل الواجب ويخاف من الحث بها الكفارة وحلها معصية لأن حلها إنما يكون بأن يمتنع من فعل الواجب أو يفعل ما حرم عليه (والضرب الثاني) يمين عقدها معصية والاقامة عليها معصية وحلها طاعة مثل أن يحلف ألا يفعل ما يجب عليه إنما ليفعلن ما حرم عليه (والضرب الثالث) يمين عقدها طاعة والاقامة عليها طاعة وحلها مكروه مثل أن يحلف ليصلين التوافل وليصومن التطوع وليتصدقن بصدقة التطوع (والضرب الرابع) يمين عقدها مكروه والاقامة عليها مكروه وحلها طاعة مثل أن يحلف لا يفعل النافلة ولا يصوم التطوع وصدقة التطوع وإنما قلنا عقدها والمقام عليها مكروه لأنه قد يمتنع من فعل البر خوف الحث وإنما كان حلها طاعة لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » فإن قيل فكيف يكون عقدها والمقام عليها مكروها وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعرابي الذي سأله عن الصلاة فقال هل على غيرها ؟ فقال لا إلا أن تطوع فقال والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص منه « ولم ينكر عليه . قلنا : يحتمل أنه لما حلف ألا أزيد ولا أنقص تضمنت يمينه ما هو طاعة وهو ترك النقصان عنها فلذلك لم ينكره ويحتمل أن يكون لسانه سبق إلى اليمين وعلمه النبي صلى الله

عليه وسلم فلم ينكر عليه لأنها لغو ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ليدل على أن ترك التطوع جائز وإن كانت اليمين عليها مكروهة وقد كان صلى الله عليه وسلم يفعل المكروه كالإلتفاف في الصلاة ليدل على الجواز (الضرب الخامس) يمين عقدها مباح والمقام عليها مباح واختلف أصحابنا في حلها وذلك مثل أن يحلف لا دخلت ؛ هذه الدار ولا سلكت هذه الطريق وإنما كان عقدها والمقام عليها مباحاً لأنه مباح له ترك دخول الدار وترك سلوك الطريق ، وهل حلها أفضل أو المقام عليها ؟ فيه وجهان من أصحابنا من قال المقام عليها أفضل لقوله تعالى « ولا تقضوا الأيمان بعد توكيدها » ومنهم من قال حلها أفضل لأنه إذا أقام على اليمين منع نفسه من فعل ما أيسر له واليمين لا تغير المحلوف عليه عن حكمه وإن حلف لا يأكل الطعام اللين ولا يلبس الثوب الناعم ففيه وجهان (أحدهما) وهو اختيار الشيخ أبي حامد أن هذه يمين عقدها مكروه والمقام عليها مكروه لقوله تعالى « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » (والثاني) وهو اختيار القاضي أبي الطيب أن هذه يمين عقدها طاعة والمقام عليها طاعة ؛ لأن السلف رضى الله عنهم كانوا يقصدون ترك اللين من الطعام . ولهذا قال عمر رضى الله عنه لو شئت أن يدهق لى لفعلت ولكن الله عاب قوما فقال « أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها » والدهمقة لين الطعام وطيبه ودهمقه أى لم يجوده والمقصود الأول لأنه قال : لو شئت لدعوت بصلى وضابا وصلايق وكراكر وأستمه وأفلاذا والصلبى اللحم المشوى والصناب الخردل بالزبيب والصلايق ما سلق من البقول وغيرها ويسمى الصلايق بالسين والكراكر كراكر الأبل والأفلاذ قطع الكبد هذا مذهبنا ومن الناس من قال عقد اليمين مكروه بكل حال لقوله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم » ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم والله لأغزون قريشا وكان يحلف كثيراً ولو كان مكروها ما كرر فعله وأما الآية فتأويلها أن يحلف على ترك البر والتقوى كقوله تعالى « ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى » الآية .

إنا ثبت هذا وحلف على شيء مما ذكرناه وحنث وجب عليه الكفارة

ومن الناس من قال : ان كان الحنث طاعة لم يجب عليه كفارة دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » •

فرع في مذاهب العلماء

قوله « ويصح اليمين على الماضي والمستقبل » وجملة ذلك أن اليمين على الماضي تنقسم ثلاثة أقسام ، ما هو صادق فيه فلا كفارة فيه اجماعا • وما تعتمد الكذب فيه فهو يمين الغموس ، وقد اختلف في كفارتها وسيأتى بيانها ؛ واليمين على المستقبل ، وهو ما عقد عليه قلبه وقصد اليمين عليه ثم خالف فعله الكفارة • وما لم يعقد عليه قلبه ولم يقصد اليمين عليه ؛ وانما جرت على لسانه فهو من لغو اليمين ، وكلام عائشة يدل على هذا فانها قالت : أيمان اللغو ما كان في المراء والمزاحة والهزل •

وقال الثوري في جامعه : الأيمان أربعة ، يمينان يكفران ، وهو أن يقول الرجل : والله لا أفعل فيفعل ، أو يقول : والله لأفعلن ثم لا يفعل ؛ ويمينان لا يكفران أن يقول والله ما فعلت وقد فعل أو يقول • والله لقد فعلت وما فعل • (قلت) ونحن ننازع الثوري في هذا وإن خالفنا في هذا النزاع من وافق الثوري على ما ذهب كالامام أحمد والامام مالك وأصحاب الرأي وغيرهم • ذلك أن الشعبي يقول بما رواه الدارقطني في سننه حدثنا عبد الله ابن محمد بن عبد العزيز ثنا خلف بن هشام ثنا عبث عن ليث عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : « الأيمان أربعة يمينان يكفران ويمينان لا يكفران » وذكرهن •

قال المروزي « أما اليمينان الأوليان فلا اختلاف فيهما بين العلماء على ما قال سفيان ، وأما اليمينان الأخريان فقد اختلف فيهما أهل العلم ؛ فإن كان الحالف حلف على أنه لم يفعل كذا كذا لمو أنه قد فعل كذا وكذا عند نفسه صادقا يرى أنه على ما حلف عليه ولا كفارة عليه في قول مالك وسفيان الثوري وأصحاب الرأي • وكذلك قال أحمد وأبو عبيد • وقال الشافعي

لا اثم عليه وعلى الكفارة . ثم قال : وقد قال بعض التابعين بقول الشافعى ولكنى أميل الى قول مالك وأحمد هكذا نقله القرطبي في جامع أحكام القرآن .

واختلف في اليمين الغموس هل هي يمين منعقدة أم لا ؟ فمذهبنا أنها يمين منعقدة لأنها مكتسبة بالقلب معقودة بخبر مقرونة باسم الله تعالى وفيها الكفارة . قال ابن المنذر : ذهب مالك بن أنس ومن تبعه من أهل المدينة الى أنها يمين مكر وخديعة وكذب فلا تتعقد ولا كفارة فيها . وبه قال الأوزاعي ومن وافقه من أهل الشام ، وهو قول الثوري وأهل العراق ؛ وبه قال أحمد واسحاق وأبو ثور عبيد وأصحاب الرأي من أهل الكوفة .

ولنا أنها يمين مكتسبة بالقلب ، معقودة بخبر ، مقرونة باسم الله تعالى فوجب فيها الكفارة .

مسألة قال القرطبي : الأخبار دالة على أن اليمين التي يحلف بها الرجل يقتطع بها مالا حراما هي أعظم من أن يكفرها ما يكفر اليمين . قال ابن العربي « الآية وردت بقسمين ، لغو ومنعقدة ، وخرجت على الغالب في إيمان الناس ؛ فدع ما بعدها يكون مائة قسم ؛ فإنه لم تعلق عليه كفارة . قال القرطبي ؛ قلت : خرج البخاري عن عبد الله بن عمرو قال : جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال الاشرار بالله ، قال ثم ماذا ؟ قال عقوب الوالدين قال ثم ماذا ؟ قال اليمين الغموس ؟ قلت : وما اليمين قال التي يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب » .

وأخرج مسلم عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة ، فقال رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله ؟ قال : وان كان قضيبا من أراك » اهـ .

قلت وظاهر مذهب أحمد أنه لا كفارة في اليمين الغموس ، والغموس

اسم فاعل لأنها تغمس صاحبها في الاثم لأنه حلف كاذبا على علم منه ، وطعنة غموس أى نافذة ؛ وأمر غموس أى شديد . وقال ابن قدامة : وروى عن أحمد أن فيها الكفارة . وروى ذلك عن عطاء والزهرى والحكم والبتى ، وهو قول الشافعى ، لأنه وجدت منه اليمين بالله تعالى والمخالفة مع القصد فلزمته الكفارة كالمستقبلة . ثم قال : ولنا أنها يمين غير منعقدة فلا توجب الكفارة كاللغو أو يمين على ماض فأشبهت اللغو .

(قلت) ان وجوب الكفارة عندنا لا يقلل من شأن الغموس ؛ بل ان تعاطف الغموس يقتضى التغليظ على الحالف اذا أراد التوبة . وفى أداء الكفارة اشعار كامل بدخوله ساحة التوبة ويدون ذلك لا يكون .

فرع قوله « فان كان على أمر مباح الخ » وجملة ذلك أن المباح مثل الحلف على فعل مباح أو تركه ، والحلف على الخبر بشيء هو صادق فيه أو يغلب على ظنه الصدق فيه ، فان الله تعالى يقول « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم » فان كان على فعل شيء مباح أو تركه فان فيه الكفارة اذا حث فى الابرار بالقسم .

قوله — فان حلف على مكروه — ومثله اذا حلف على ترك مندوب . قال الله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس » .

وروينا أن أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه حلف لا ينفق على مسطح بعد الذى قال لعائشة ما قال ؛ وكان من جملة أهل الافك الذين تكلموا فى عائشة رضى الله عنها فأنزل الله تعالى « ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى والمساكين والمهاجرين فى سبيل الله وليصفوا وليصفحوا » واليمين على ذلك مانعة من فعل الطاعة أو حاملة على فعل المكروه فتكون مكروهة .

ويمكن أن يرد على هذا أنها لو كانت مكروهة لأنكر النبي صلى الله عليه وسلم على الأعرابى الذى سأله عن الصلوات فقال : هل على غيرها ؟

فقال : لا الا أن تطوع فقال : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليها ولا أنقص منها » ولم ينكر عليه بل قال « أفلح الرجل ان صدق » ونجيب بأنه لا يلزم من هذا جواز الحلف على ترك المندوبات ، اذ أن اليمين على ترك التطوع لا تزيد على تركها ، ولو تركها لم ينكر عليه ، ويكفى في ذلك بيان أن ما تركه تطوع ، ولأن هذه اليمين ان تضمنت ترك المندوب فقد تناولت فعل الواجب والمحافظة عليه كله بحيث لا ينقص منه شيئا ، وهذا في الفضل يزيد على ما قبله من ترك التطوع ، فيترجح جانب الاتيان بها على تركها فيكون من قبيل المندوب فكيف ينكر ؟ ولأن في الاقرار على هذه اليمين بيان حكم محتاج اليه ألا وهو بيان أن ترك التطوع غير مؤاخذ به ، فلو أنكر على الحالف لحصل ضد هذا وتوهم كثير من الناس لحقوق الاثم بتركه فيفوت الغرض .

ومن قبيل المكروه الحلف في البيع والشراء ففي سنن ابن ماجه عن محمد بن اسحاق عن سعيد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اياكم والحلف فانه ينفق ثم يمحى » أى منفقة للنسلة ممحقة للبركة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتكره اليمين بغير الله عز وجل ، فان حلف بغيره كالنبي والكعبة والآباء والأجداد لم تنعقد يمينه ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله تعالى » وروى عن عمر رضى الله عنه قال « سمعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم احلف بأبى فقال : ان الله عز وجل ينهاكم ان تحلفوا بأبائكم فقال عمر رضى الله عنه : والله ما حلفت بها ذكرا ولا أنثى » وان قال : ان فعلت كذا وكذا فانا يهودى او نصرانى او انا برىء من الله او من الاسلام لم ينعقد يمينه ، لما روى بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من حلف انه برىء من الاسلام ، فان كان كاذبا فقد قال ، وان كان صادقا فلم يرجع الى الاسلام سالما) ولانه يمين بمحدث فلم ينعقد كاليمين بالمخلوقات .

الشرح حديث ابن عمر رضى الله عنه أخرجه أحمد ومسلم والنسائي

ولفظه (من كان حالفا فلا يحلف الا بالله ، فكانت قريش تحلف بآبائها فقال : لا تحلفوا بآبائكم) وفي رواية عن ابن عمر عند أحمد والبخاري ومسلم (أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه فقال ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت) •

وفي رواية عند الترمذي (أنه سمع رجلا يقول لا والكعبة ، فقال لا تحلف بغير الله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف بغير الله فقد كفر وأشرك) قال الترمذي حسن وصححه الحاكم والتعبير بقوله : كفر أو أشرك سيأتي بيانه قريبا •

وحديث عمر أخرجه البخاري في الايمان والنذور عن سعيد بن مسير ومسلم فيه عن أبي الطاهر وأبو داود فيه عن أحمد بن حنبل ، وعن أحمد ابن يونس والنسائي فيه عن عمرو بن عثمان ، وعن محمد بن عبد الله بن يزيد وسعيد بن عبد الرحمن ، وابن ماجه في الكفارات عن محمد ابن يحيى بن أبي عمر وهو جزء من حديث ابن عمر الذي سقناه آفا وليس فيه زيادة (ما حلف بها ذاكرا ولا آثرا) قال ابن الأثير في النهاية : وفي حديث عمر (ما حلفت بها ذاكرا ولا آثرا) أي ما تكلمت به حالفا من قولك ذكرت لفلان كذا وكذا أي قلته له ، وليس من الذكر بعد النسيان اهـ •

وقال ابن منظور في لسان العرب : وفي حديث عمر رضي الله عنه قال : قال أبو عبيد أما قوله ذاكرا فليس من الذكر بعد النسيان انما أراد متكلما به كقولك ذكرت لفلان حديث كذا وكذا • وقوله ولا آثرا يريد مخبرا عن غيري أنه حلف به يقول : لا أقول أن فلانا قال وأبي لا أفعل كذا وكذا أي ما حلفت به مبتدئا من نفسي ولا رويت عن أحد أنه حلف بها ، ومن هذا قيل حديث مأثور أي يخبر الناس به بعضهم بعضا ، أي ينقله خلف عن سلف ، يقال منه أثرت الحديث فهو مأثور وأنا آثر ، قال الأعشى •

ان الذي فيه تماريتما بين للسامع والآثر

(قلت) ومنه قوله تعالى (ان هذا الا سحر يؤثر) أي يأخذه واحد عن واحد ، ومثله قوله تعالى (أو أثاره من علم) •

أما حديث بريدة فقد أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه وهو عندهم من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وقد صححه النسائي وقد أخرج الشيخان وأحمد وأصحاب السنن إلا أبو داود عن ثابت ابن الضحاك (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين بئنة غير الاسلام كاذبا فهو كما قال) وأخرج النسائي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وأنتم صادقون) .

أما الأحكام فإن الحلف بغير الله تعالى وردت فيه أحاديث غير مذكرونا ما أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن ابن عمر رفعه (من حلف بغير الله فقد كفر) وهو عند أحمد من هذا الوجه أيضا بلفظ (فقد كفر وأشرك) قال البيهقي : لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر .

قال الحافظ ابن حجر قد رواه شعبة عن منصور عنه قال كنت عند ابن عمر ورواه الأعمش عن سعيد عن عبد الرحمن السلمي عن ابن عمر . وفي التعبير بقوله : كفر أو أشرك للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك ، وقد تمسك به من قال بالتحريم .

مسألة قال الشافعي رضى الله عنه ومن حلف بغير الله فهو يمين مكروهة وحمله ذلك أنه إذا حلف بغير الله بأن حلف بأبيه أو بالنبي صلى الله عليه وسلم أو بالكعبة أو بأحد من الصحابة فلا يخلو من ثلاثة أقسام (أحدها) أن يقصد بذلك قصد اليمين ولا يعتقد في المحلوف به من التعظيم ما يعتقد به الله تعالى فهذا يكره له ذلك لا يكفر لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تحلفوا بابائكم ولا أمهاتكم ولا بالأنداد ولا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا بالله الا وأنتم صادقون » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أدرك عمر رضى الله عنه وهو فى ركب وهو يحلف بأبيه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله نهاكم أن تحلفوا بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليسكت قال عمر فما حلفت بها بعد ذلك ذاكرًا ولا آثرا » فمعنى قوله ذاكرًا أذكره عن غيرى ومعنى قوله آثرا أى حاكيا عن غيرى

يقال أثر الحديث إذا رواء ولأنه يؤهم في الظاهر التسوية بين المحلوف به وبين الله فكره (القسم الثاني) أن يحلف بذلك ويقصد قصد اليمين ويعتقد في المحلوف به من التعظيم ما يعتقد في الله فهذا يحكم بكفره لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « قال من حلف بغير الله فقد كفر » وروى فقد أشرك (القسم الثالث) أن يجري ذلك على لسانه من غير قصد إلى الحلف به فلا يكره بل يكون بمعنى لغو اليمين وعلى هذا يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذي قال والله لا أزيد ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أفلح وأبىه إن صدق » وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في جزء أبي معشر الدارمي « وأبيك لو طعنت في فخذها لا جزأك » فان قيل فقد ورد في القرآن أقسام كثيرة بغير الله فالجواب أن الله أقسم بمصنوعاته الدالة على قدرته تعظيما له لا لها •

إذا ثبت هذا فإن حلف بالنبي أو بالكعبة وحنث لم يلزمه الكفارة وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال أحمد : إذا حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم وحنث وجب عليه الكفارة دليلنا أنه حلف بمخلوق فلم يلزمه بالحنث به الكفارة كما لو حلف بالكعبة وأن قال إن فعلت كذا وكذا فأنا يهودي أو نصراني أو برىء من الله أو من رسوله أو من الإسلام أو متحل للدم أو للبيئة لم يكن يمينا ولم يجب عليه الكفارة بالحنث به وبه قال مالك والأوزاعي والليث وقال أبو حنيفة والثوري وأحمد واسحق هي يمين ويجب عليه الكفارة بالحنث بها • دليلنا ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حلف على أنه برىء من الإسلام فان كان كاذبا فهو كما قال » وروى « فقد قال وإن كان صادقا فلن يرجع إلى الإسلام سلما » ولم يذكر الكفارة ولأنه لو قال والإسلام لم يكن حائلا لأنه يمين بمحدث فهو كاليمين بالكعبة فلأن لا يكون يمينا إذا حلف أنه برىء من الإسلام أولى •

فرع في مذاهب العلماء قال الامام الشوكاني ، قال العلماء السر في الحلف بغير الله أن الحلف بالشئ يقتضى تعظيمه والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده ، فلا يحلف إلا بالله وذاته وصفاته ؛ وعلى ذلك اتفق الفقهاء ،

واختلف هل الحلف بغير الله حرام أو مكروه ؟ للمالكية والحنابلة قولان ، ويحمل ما حكاه ابن عبد البر من الاجماع على عدم جواز الحلف بغير الله على أن مراده بنفى الجواز الكراهة أعم من التحريم والتنزيه . وقد صرح بذلك فى موضع آخر اهـ .

وقال القرطبي : لا تعتقد اليمين بغير الله تعالى وأسمائه وصفاته . وقال أحمد بن حنبل : اذا حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم انعقدت يمينه لأنه حلف بما لا يتم الايمان الا به فتلزمه الكفارة كما لو حلف بالله ، وهذا يرده ما ثبت فى الصحيحين وغيرهما ، وقد عده السيوطى من المتواتر فى كتابه الأزهار المتناثرة فى الأحاديث المتواترة ، وله شروط فى التواتر انطبقت على أحاديث كثيرة منها الحديث (أنه صلى الله عليه وسلم أدرك عمر بن الخطاب فى ركب وعمر يحلف بأبيه ، فناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا ان الله ينهاكم أن تحلفوا بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت) وهذا حصر فى عدم الحلف بكل شئ سوى الله تعالى وأسمائه وصفاته كما ذكرنا ، ومما يحقق ذلك ما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما عن أبي هريرة رضى الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تحلفوا بابائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد ولا تحلفوا الا بالله ؛ ولا تحلفوا بالله الا وأنتم صادقون) ثم ينتقض عليه بمن قال : وآدم وإبراهيم فانه لا كفارة عليه وقد حلف بما لا يتم الايمان الا به ، وجمهور أصحابنا من الشافعية على أنه مكروه تنزيها وجزم ابن حزم بالتحريم .

وقال امام الحرمين المذهب القطع بالكراهة ؛ وجزم غيره بالتفصيل ، فان اعتقد فى المحلوف به ما يعتقد فى الله تعالى كان بذلك الاعتقاد كافرا ، ومذهب الهادوية أنه لا اثم فى الحلف بغير الله ما لم يسو بينه وبين الله فى التعظيم أو كان الحلف متضمنا كفرا أو فسقا .

قال فى الفتح : وأما ما ورد فى القرآن من القسم بغير الله ، ففيه جوابان أحدهما أن فيه حذفاً والتقدير ورب الشمس ونحوه ، والثانى أن ذلك يختص بالله فاذا أراد تعظيم شئ من مخلوقاته أقسم به ، وليس لغيره ذلك ، وأما

ما وقع منا يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي (أفلح وأبيه
ان صدق) فقد أجيب عنه بأجوبة (الأول) الطعن في صحة هذه اللفظة كما
قال ابن عبد البر انها غير محفوظة وقال : ان أصل الرواية أفلح والله ان صدق
فصحفها بعضهم (والثاني) أن ذلك كان يقع من العرب ويجرى على السنتهم
من دون قصد للقسم ، والنهي انما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف ،
قاله البيهقي .

وقال النووي : انه الجواب المرضي (والثالث) أنه كان يقع في كلامهم
على وجهين للتعظيم والتأكيد . والنهي انما وقع عن الأول ، (والرابع) أن
ذلك كان جائزا ثم نسخ ، قاله الماوردي في الحاوي .

وقال السهيلي أكثر الشراح عليه ؛ قال ابن العربي : وروى أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يحلف بأبيه حتى نهى عن ذلك ؛ قال السهيلي : ولا
يصح ، لأنه لا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحلف بغير الله ؛ ويجب
بأنه قبل النهي عنه غير ممتنع عليه ، ولا سيما الأقسام القرآنية على ذلك
النمط .

وقال المنذرى : دعوى النسخ ضعيفة لا يمكن الجمع ولعدم تحقق
التاريخ . (والخامس) أنه كان في ذلك حذف ؛ والتقدير أفلح ورب أبيه ،
قاله البيهقي (والسادس) أنه للتعجيب . قاله السهيلي .

(والسابع) أنه خاص به صلى الله عليه وسلم وتعقب بأن الخصائص
لا تثبت بالاحتمال ، والأحاديث كلها متظاهرة على أن الحلف بغير الله لا يعتقد
لأن النهي يدل على فساد المنهى عنه ، واليه ذهب الجمهور .

وقال ابن قدامة : ولا يجوز الحلف بغير الله وصفاته نحو أن يحلف
بأبيه أو الكعبة أو صحابي أو امام . وقال الشافعي أخشى أن يكون معصية ؛
الى أن قال : وأما قسم الله بمصنوعاته فانما أقسم به دلالة على قدرته وعظمته
ولله تعالى أن يقسم بما شاء من خلقه ، ولا وجه للقياس على أقسامه ، وقد

قيل ان في أقسامه اضرار القسم برب هذه المخلوقات ؛ فقله (والضحى)
أى ورب الضحى اه •

مسألة في الرجل يقول هو يهودى أو نصرانى ، قال أبو حنيفة في
الرجل يقول هو يهودى أو نصرانى أو برىء من الاسلام أو من النبى أو من
القرآن أو أشرك بالله أو أكرم بالله : انها يمين تلزم فيها الكفارة ولا تلزم فيما
إذا قال واليهودية والنصرانية والنبى والكعبة ، وان كانت على صيغة الأيمان ،
ومتسكه ما رواه الدارقطنى عن أبى رافع أن مولاته أرادت أن تفرق بينه
وبين امرأته فقالت : هى يوما يهودية ويوما نصرانية ، وكل مملوك لها حر ،
وكل مال لها فى سبيل الله ، وعليها مشى الى بيت الله ان لم تفرق بينهما ،
فسألت عائشة وحفصة وابن عمر وابن عباس وأم سلمة فكلهم قال لها :
أنريدين أن تكونى مثل هاروت وماروت ؟ وأمروها أن تكفر عن يمينها وتخلى
بينهما •

وخرج أيضا عنه قال : قالت مولاتى : لأفرقن بينك وبين امرأتك ، وكل
مال لها فى رتاج الكعبة وهى يوما يهودية ويوما مجوسية ان لم أفرق بينك
وبين امرأتك ، قال فانطلقت الى أم سلمة فقلت ان مولاتى تريد أن تفرق
بينى وبين امرأتى ، فقالت انطلق الى مولاتك ، فقل لها ان هذا لا يحل لك ،
قال فرجعت اليها ثم أتيت ابن عمر فأخبرته فجاء حتى انتهى الى الباب ،
فقال : ههنا هاروت وماروت ؟ فقالت : انى جعلت كل مال لى فى رتاج
الكعبة ؟ قال فمهم تأكلين ؟ قالت ، وقلت أنا يوما يهودية ويوما نصرانية ويوما
مجوسية ، فقال ان تهودت قتلت ؟ وان تنصرت قتلت ، وان تمجست قتلت ،
قالت فما تأمرنى ؟ قال تكفرى عن يمينك ، وتجمعين فتاك وفتاتك •

إذا ثبت هذا فقد قال ابن المنذر اختلف فيمن قال أكرم بالله ونحوه ان
فعلت كذا ثم فعل ؛ فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء
الأمصار لا كفارة عليه ولا يكون كافرا الا اذا أضمر ذلك بقلبه •

وقال الأوزاعى والثورى والحنفية وأحمد وإسحاق هو يمين وعليه

الكفارة قال ابن المنذر والأول أصح لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف باللات والعزى فليقل : لا اله الا الله » ، ولم يذكر كفارة ، زاد غيره ، وكذا من قال بملة سوى الاسلام فهو كما قال . فأراد التغليظ في ذلك حتى لا يجترىء أحد عليه .

ونقل ابن القصار من المالكية عن الحنفية أنهم احتجوا لايجاب الكفارة بأن في اليمين الامتناع من الفعل ، وتضمن كلامه بما ذكر تعظيما للاسلام ، اذا حنث لا يجب عليه كفارة فأسقطوا الكفارة اذا صرح بتعظيم الاسلام ، وأثبتوها اذا لم يصرح .

قال ابن دقيق العيد : الحلف بالشئ حقيقة هو القسم به وادخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله ، وقد يطلق على التعليق بالشئ يمين كقولهم من حلف بالطلاق ، فالمراد تعليق الطلاق ، وأطلق عليه الحلف لمشابهة اليمين في اقتضاء الحنث أو المنع ، واذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون المراد المعنى الأول ويحتمل أن يكون المراد المعنى الثاني لقوله كاذبا والكذب يدخل القضية الاخبارية التي يقع مقتضاها تارة ، ولا يقع أخرى ، وهذا بخلاف قولنا والله ما أشبهه ، فليس الاخبار بها عن أمر خارجي ، بل هي لانشاء القسم ، فتكون صورة الحلف هنا على وجهين .

(أحدهما) أن تتعلق بالمستقبل ، كقوله : ان فعل كذا فهو يهودى .

(والثاني) أن تتعلق بالماضى كقوله ان كان كاذبا فهو يهودى ، وقد يتعلق بهذا من لم ير فيه الكفارة بل جعل المرتب على كذبه ، فأما الأول وهو يتعلق بالمستقبل فلا تتعلق به الكفارة عند المالكية والشافعية وجعل المرتب على ذلك في الحديث قوله « هو كما قال » قال ولا يكفر في صورة الماضى الا ان قصد التعظيم ، وفيه خلاف عند الحنفية لكونه تنجيز معنى ، فصار كما لو قال هو يهودى ، ومنهم من قال : اذا كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر ، وان كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كفر لكونه رضى بالكفر حيث أقدم على الفعل . انتهى بتصرف من شرح عمدة الأحكام .

وقال بعض أصحابنا : ظاهر الحدث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذبا ،
 والتحقيق التفصيل ، فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كمر ، وإن قصد حقيقة التعليق
 فينظر - فإن كان أراد أن يكون متصفا بذلك كمر - لأن أراد الكفر كمر
 وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر ، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها ؟
 الثاني هو المشهور ، وقوله في حديث بريدة ، فإن كان كاذبا زاد في
 البخاري ومسلم « متعمدا » قال القاضي عياض : تفرد بهذه الزيادة سفيان
 الثوري ، وهي زيادة حسنة يستفاد منها أن الحالف متعمدا إن كان مطمئن
 القلب بالإيمان وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتقد تعظيمه لم يكفر ، وإن قاله
 معتقدا لليمين بتلك الملة لكونه حقا كمر ، وإن قالها لمجرد التعظيم لها
 احتمل .

قال الحافظ : وينقدح بأن يقال إن أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل
 النسخ لم يكفر أيضا ، قال ودعواه أن سفيان تفرد بها ، أن أراد بالنسبة
 إلى رواية مسلم فمضى أنه أخرجها من طريق شعبه عن أيوب وسفيان عن
 خالد الحذاء جميعا عن أبي قلابة ، وقوله في الحديث « فهو كما قال » .

قال الحافظ في الفتح : يحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد
 والمبالغة في الوعيد لا الحكم كأنه قال : فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد
 ما قال ونظيره « من ترك الصلاة فقد كمر » أي استوجب عقوبة من كمر .
 وقال ابن المنذر : ليس على إطلاقه في نسبته إلى الكفر ، بل المراد أنه كاذب
 كذب المعظم لتلك الجهة أهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتجزز اليمين بأسماء الله وصفاته ، فإن حلف من أسمائه
 بالله انقضت يمينه ، لا روى ابن عباس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال : والله لاغزون قرشا ، والله لاغزون قرشا ، والله لاغزون قرشا ،
 ثم قال أن شاء الله » وإن حلف بالرحمن ، أو بالاله أو بخالق الخلق أو ببارئ
 النسمة أو بالحي القيوم ، أو بالحي الذي لا يموت ، أو برب السموات
 والأرضين : أو بمالك يوم الدين : أو برب العالمين ، وما أشبه ذلك من الأسماء

أشئ لا يشاركه فيها أحد ، انعقدت يمينه ، لأنه لا يسمى بها غيره ولا يوصف بها سواه ، فصار كما لو قال والله ، فان حلف بالرحيم والرب القادر والقاهر والملك والجبار والخالق والمنكبر ، ولم ينو به غير الله عز وجل انعقدت به يمينه ، لأنه لا تطلق هذه الأسماء إلا عليه وان نوى به غيره لم ينمقد ، لأنه قد تستعمل في غيره مع التقييد لأنه يقال ، فلان رحيم القلب ، ورب الدار ، وقادر على أشئ ، وقاهر للعدو ، وخالق للكذب ، ومالك للبلد ، وجبار منكبر ، فجاء ان تصرف اليه بالنية .

فان قال : والحي والوجود والعالم والمؤمن والكريم لم تنعقد يمينه إلا ان ينوى به الله تعالى ، لان هذه الأسماء مشتركة بين الله تعالى وبين الخلق مستعملة في الجميع استعمالاً واحداً ، فلم تنصرف الى الله تعالى من غير نية كالكنائيات في الإطلاق ، وان حلف بصفة من صفاته نظرت - فان حلف بعظمة الله او بعزته او بكبريائه او بجلاله او ببقائه او بكلامه - انعقدت يمينه ، لان هذه الصفات للذات لم يزل موصوفاً بها ، ولا يجوز وصفه بغيرها ، فصار كاليمين باسمائه .

وان قال : وعلم الله ولم ينو به المعلوم او بقدره الله ولم ينو به المقدور انعقدت يمينه ، لان العلم والقدر من صفات الذات لم يزل موصوفاً بهما ، ولا وصفه بغيرهما ، فصارا كالصفات الستة ، فان نوى بالعلم المعلوم او بالقدر المقدور لم تنعقد يمينه ، لأنه قد يستعمل العلم في المعلوم ، والقدر في المقدور ، الا ترى انك تقول اغفر لنا علمك فينا ، وتريد المعلوم ؟ وتقول انظروا الى قدرة الله ، وتريد به المقدور ، فانصرف اليه بالنية .

فان قال وحق الله واراد به العبادات لم ينعقد يمينه ، لأنه يمين بمحدث ، وان لم ينو العبادات انعقدت يمينه ، لان الحق يستعمل فيما يستحق من العبادات ويستعمل فيما يستحقه الباري من الصفات وذلك من صفات الذات . وقد انضم اليه العرف في الحلف به فانعقدت به اليمين من غير نية .

فصل وان قال على عهد الله وميثاقه وكفالاته وامانته ، فان اراد به ما اخذ علينا من العهد في العبادات فليس بيمين لأنه يمين بمحدث ، وان اراد بالعهد استحقاقه ما تعبدنا به فهو يمين ، لان العادة الحلف بها والتفليظ بالفاظها كالعادة بالحلف بالله والتفليظ بصفاته كالطالب الغالب والمدرک المهلك والثاني (ليس بيمين لأنه يحتمل العبادات ويحتمل ما ذكرناه من استحقاقه ولم يقتصر بذلك عرف عام وانما يحلف به بعض الناس واكثرهم لا يعرفونه فلم يجعل بيميناً) .

الشرح حديث ابن عباس ، أخرجه أبو داود عن عكرمة عنه ، قال أبو داود انه قد أسنده غير واحد عن عكرمة عن ابن عباس ؛ وقد رواه البيهقي موصولا ومرسلا . قال ابن أبي حاتم : الأشبه إرساله . وقال ابن حبان في الضعفاء : رواه مسعر وشريك أرسله مرة ووصله أخرى .

أما اللغات فقوله « أو يبارىء النسمة » أى خالق الانسان، والبارىء هو الذى خلق الخلق لا عن مثال . قال فى النهاية : ولهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها بغيره من المخلوقات ، وقلما تستعمل فى غير الحيوان ؛ فيقال : برأ الله النسمة ، وخلق السموات والأرض اهـ .

والنسمة : النفس والروح ، وكل دابة فيها روح فهى نسمة وانما يريد الناس ومنه حديث على « والذى فلق الحب وبرأ النسمة » أى خلق ذات الروح ، وكثيرا ما كان يقولها اذا اجتهد فى يمينه . وقوله « خالق للكذب » يقال : خلق الإفك واختلقه وتخلقه أى افتراه ؛ ومنه قوله تعالى « وتخلقون افكا » و « ان هذا الا اختلاق » وأما الخالق بالألف واللام فانها مصرفة لا تجوز لغير الله تعالى وأصل الخلق التقدير يقال : خلقت الأديم للسقاء اذا قدرته له ، وخلق الرجل القول خلقا افتراه واختلقه مثله ؛ والجبار الذى يقتل على الغضب .

وقال الخطابى : الجبار الذى جبر خلقه على ما أراد من أمره ونهييه ؛ يقال : جبره السلطان وأجبره بمعنى ورأيت فى بعض التفسير عند قوله تعالى « وما أنت عليهم بجبار » بأن الثلاثى لغة حكاهما القراء وغيره واستشهد لصحتها بما معناه أنه لا يبنى فعال إلا من فعل ثلاثى نحو الفتح والعلام ، ولم يبنى من أفعل بالألف الا دراك ، فان حمل جبار على هذا المعنى فهو وجه والمقصود هنا عند المصنف ومن يقتل من غضب والمتكبر المتعظم ؛ والكبر العظمة ، وكذلك الكبرياء ، والمؤمن سمي مؤمنا لأنه آمن عباده من أن يظلمهم ؛ ذكره الجوهرى فى الصحاح وقوله « بعظمة الله أو بعزته أو بكبريائه أو بجلاله » العزة القوة والغلبة من عز اذا غلب ، ومنه « فعزناهما بثالث » أى قوتناهما ، وعز الشيء يعز من باب ضرب لم يقدر عليه .

وقوله « من صفات الذات » الذات حقيقة الشيء والذات الالهية الحقيقة
الثابتة بالربوبية والألوهية اعتقاد بلا كيف ولا تشبيه ولا تجسيم .

اما الأحكام ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم « ان لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها - وفي لفظ من
حفظها - دخل الجنة » وقد ساق الترمذى وان حبان الأسماء .

قال الحافظ فى بلوغ المرام : والتحقيق أن سردها من بعض الرواة .
وقال الصنعانى : اتفق الحفاظ من أئمة الحديث أن سردها ادراج من بعض
الرواة . وظاهر الحديث أن أسماء الله الحسنى منحصرة فى هذا العدد بناء
على القول بمفهوم العدد . ويحتمل أنه حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من
قوله « من أحصاها دخل الجنة » وهو خبر المبتدأ . فالمراد أن هذه التسعة
والتسعين تختص بفضيلة من بين سائر أسمائه تعالى ، وهو أن احصاءها
سبب لدخول الجنة ، وإلى هذا ذهب الأكثرون .

وقال النووى : ليس فى الحديث حصر أسمائه تعالى . وليس معناه
أنه ليس له اسم غير التسعة والتسعين . ويدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه
ابن حبان من حديث ابن مسعود مرفوعا « أسألك بكل اسم هو لك سميت
به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به فى
علم الغيب عندك » فانه دل على أن له تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه
بل استأثرت بها ودل على أنه قد يعلم بعض عباده بعض أسمائه . ولكنه
يحتمل أنه من التسعة والتسعين . وقد جزم بالحصر فيما ذكر أبو محمد
ابن حزم فقال : قد صح أن أسماء تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا
لقوله صلى الله عليه وسلم « مائة الا واحدا » فنفى الزيادة وأبطلها . ثم
قال : وجاءت أحاديث فى احصاء التسعة والتسعين اسما مضطربة لا يصح
منها شيء أصلا . وانما تؤخذ من نص القرآن ، وما صح عن النبى صلى الله
عليه وسلم ثم سرد أربعة وثمانين اسما استخرجها من القرآن والسنة .

وقال الشارح تبعا لكلام المصنف فى التلخيص : انه ذكر ابن حزم

أحدا وثمانين اسما • والذي رأيناه في كلام ابن حزم أربعة وثمانون • وقد استخرج الحافظ ابن حجر من القرآن فقط تسعة وتسعين اسما وسردها في التلخيص وغيره وذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير في ايثار الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما •

وان قال صاحب الايثار مائة وسبعة وخمسين فانا عددناها فوجدناها كما قلنا أولا • وقد عرفت من كلام الحافظ ابن حجر أن سرد الأسماء الحسنی المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وذهب كثيرون الى أن عددها مرفوع •

وقال ابن حجر بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الأسماء والاختلاف فيها ما لفظه : ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة؛ وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنی ثم سردها على رواية الترمذی ، وذكر اختلافا في بعض الفاظها وتبيلا في احدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال : واعلم أن الأسماء الحسنی على أربعة أقسام •

(الأول) العلم وهو الله •

(والثاني) ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير •

(الثالث) ما يدل على اضافة أمر اليه كالخالق والرازق •

(والرابع) ما يدل على سلب شيء عنه كالعلی والقدوس • واختلف العلماء هل هي توقيفية ؟ يعني أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسما بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة •

قال الفخر الرازي : المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية • وقالت المعتزلة والكرامية اذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله جاز اطلاقه عليه • وقال القاضي ابن العربي والغزالي الأسماء توقيفية دون الصفات •

قال الغزالي : وكما لمنه ليس لنا أن نسمى النبي صلى الله عليه وسلم باسم لم يسمه به أبوه ولا أمه ، ولا سمي به نفسه كذلك في حق الله تعالى ، واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعان اسم أو صفة توهم نقصاً ، فلا يقال : ما هـد ولا زارع ولا فالح ، وإن جاء في القرآن « فنعم الماهدون » « أم نحن الزارعون » ، « فالح الحب والنوى » ولا يقال ماكر ولا بناء ، وإن ورد « ومكروا ومكر الله » ، « والسماء بنيها » .

وقال القشيري : الأسماء تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه وما لم يرد لم يجوز ولو صح معناه (قلت) من أمثلة الأسماء التي يخترعها العامة وأنصاف المتعلمين ما سمعت بعضهم وقد وقع في محنة مما يمتحن بها أهل العزائم وهو حبسنا في معتقل عبد الناصر في طرة ينادى وقائلاً « يا مهون » وكنت أعترض على هذه التسمية لله تعالى وإن كان الله تعالى قادراً على أن يهون علينا مصائب الدنيا والآخرة ، إذا تقرر هذا فإن اليمين تتعقد لحلف بالله تعالى أو باسم من أسمائه ، وأجمع أهل العلم على لمن من حلف بالله عز وجل فقال : والله أو بالله أو تالله فحنت أن عليه الكفارة .

وقال ابن المنذر : وكان مالك والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي يقولون : من حلف باسم من أسماء الله تعالى فحنت أن عليه الكفارة ولا نعلم في هذا خلافاً إذا كان من أسماء الله عز وجل التي لا يسمى بها سواه .

قال الشافعي رضي الله عنه : ومن حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنت فعليه الكفارة وأسماء الله تعالى أربعة أقسام وهي من حيث انعقاد الحلف في الاستعمال تنقسم إلى ثلاثة أقسام وجملة ذلك أن الحلف لا يخلو إما أن يحلف باسم من أسماء الله أو بصفة من صفاته فإن حلف باسم من أسماء الله فأسماء الله على ثلاثة أضرب (أحدها) اسم الله لا يشاركه فيه غيره لقوله والله الرحمن ومقلب القلوب والإله وخالق الخلق وبارئ النعمة والحي الذي لا يموت والذي نفسى بيده والأول الذي ليس قبله شيء والآخر الذي

ليس بعده شيء والواحد الذي ليس مثله شيء وما أشبه ذلك فإذا حلف بشيء من ذلك وحنت وجب عليه الكفارة لأن هذه الأسماء لا يسمى بها غير الله فانصرفت الى الله سواء نوى اليمين أو أطلق هذا تعلق أصحابنا البغداديين وقال المسعودي : هي يمين اذا نوى بها اليمين أو أطلق وان نوى غير اليمين لم يصدق في الحكم وهل يصدق فيما بينه وبين الله ؟ فيه وجهان •

(الضرب الثاني) أسماء الله يشاركه في التسمية بها غيره الا أن الاطلاق ينصرف الى الله كقوله والخالق والرازق والبارى والرحيم والرؤوف والقادر والقاهر والملك واجبار والمتكبر فإذا حلف بشيء من ذلك فإن لم ينو بها غير الله كان يميناً لأن اطلاق هذه الأسماء لا تنصرف الا الى الله وان نوى بها الله كان تأكيداً وان نوى بها غير الله لم يتعقد يمينه لأنها قد تستعمل في غير الله فينصرف بالنية الى ما نواه وهذا مذهب أحمد وقال بعض الحنابلة هو يمين كالأول على كل حال • يقال فلان خلاق للكذب قال الله تعالى « وتخلقون أفكاً » وفلان يرزق فلانا اذا كان ينفق عليه قال الله تعالى « وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه » وفلان بارى العصا وفلان رب فلان أى مالكة قال الله تعالى « ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة » وفلان رحيم القلب ورؤف القلب قال صلى الله عليه وسلم « ان الله رحيم يحب الرحمة » ويقال فلان قادر وقاهر للعدو ومالك للمال وجبار ومتكبر •

(الضرب الثالث) أسماء مسمى بها الله تعالى ويسمى بها غيره ولا ينصرف باطلاقة الى الله كقوله الحي والموجود والعالم والموقر والكريم فان حلف بشيء من ذلك فاختلف أصحابنا فيه فقال الشيخ أبو اسحاق : لا يتعقد يمينه الا أن ينوى به الله تعالى لأن هذه الأسماء مشتركة بين الله وبين الخلق ويستعمل في الجميع استعمالاً واحداً فلم ينصرف الى الله من غير نية كالكنيات في الطلاق وقال أحمد وأصحابه الا القاضي أبابكر : ان قصد به اليمين باسم الله تعالى كان يميناً وان أطلق أو قصد غير الله تعالى لم يكن يميناً فيختلف هذا القسم والذي قبله في حالة الاطلاق ففي الأول يكون بسنا وفي الثاني لا يكون يميناً •

فإن قصد به اليمين باسم الله تعالى فعندنا لا يكون يمينا لأن اليمين إنما تنعقد لحرمة الاسم ومع الاشتراك لا تكون له حرمة والنية المجردة لا تنعقد بها اليمين .

وقال الشيخ أبو حامد والمحامى وابن الصباغ وأكثر أصحابنا : لا يكون يمينا سواء نوى بها الله أو أطلق لأن اليمين إنما ينعقد إذا حلف باسم معظم له حرمة وهذه الأسماء ليست معظمة ولا حرمة لها لاشتراك الخالق والمخلوق . ومع الاشتراك لا تكون له حرمة والنية المجردة لا تنعقد بها اليمين . وهكذا إذا حلف بالنبي والكليم وإن حلف بصفة من صفات الله ظرت فإن حلف بعظمة الله أو بجلاله أو بعزته أو بكبريائه أو ببقائه أو بعيشته أو بإرادته أو بكلامه أو بالقرآن أو بعلمه ولم ينو المعلوم أو بقدرته ولم ينو المقدور انعقدت يمينه ، لأن هذه صفات الذات لم يزل موصوفا بها فصار كما لو حلف بالله . وهذا نقل البغداديين وقال المسعودي هي يمين إذا نوى بها اليمين أو أطلق وإن نوى بها غير اليمين صدق فيما بينه وبين الله وهل يصدق في الحكم ؟ على وجهين وإن نوى بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور لم يكن يمينا لأنه محدث وبهذا يقال : انظروا إلى قدرة الله أي إلى مقدوره ويقال اللهم اغفر لنا علمك فينا أي معلومك فينا هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة وأصحابه إذا حلف بالعلم لم يكن يمينا وإذا حلف بكلام الله أو بالقرآن لم يكن يميناً فمنهم من قال لأن أبا حنيفة كان يقول القرآن مخلوق ومنهم من قال لم يكن يقول القرآن مخلوق وإنما لم تجر العادة بالحلف به دليلنا ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القرآن كلام الله غير مخلوق وإذا كان غير مخلوق كان صفة من صفات الذات لعظمة الله وجلاله قال الشافعي رضي الله عنه من قال إن القرآن مخلوق فقد كفر .

وأما العالم فلا لأنه صفة من صفات الذات فهو كما لو حلف تعظيما لله وقدرته وإن قال وحق الله فإن نوى به العبادات لم يكن يمينا لأنه حلف بمحدث وإن نوى به ما يستحقه الله من الصفات أو أطلق ذلك كان يمينا وبه قال مالك وأحمد واختلف أصحابنا في علته فمنهم من قال لأنه قد ثبت لها عرف الاستعمال وإن نوى لم يثبت لها عرف الشرع وما ثبت له عرف أحد العرفين

كان يمينا ، وقال أبو جعفر الاسترأبادى حق الله هو قرآن الله قال الله تعالى « وانه لحق اليقين » يعنى القرآن ولو حلف بالقرآن كان يمينا سواء نوى اليمين أو لم ينو أو أطلق فكذلك هذا مثله والأول أصح هذا مذهبا وقال أبو حنيفة لا يكون يمينا لأن حقوق الله طاعته وذلك محدث ودليلنا أن الله حقوقا يستحقها لنفسه وحقوقا على غيره وإذا اقترن عرف الاستعمال في اليمين انصرف الى ما يستحقه لنفسه من البقاء والعظمة وغير ذلك من الصفات فصار كقوله وعظمة الله قال الطبرى فى العدة وان حلف بصفة من صفات الله التى من صفات الفعل كقوله : وخلق الله ورزق الله لم يكن يمينا .

فرع والقسم بصفاته تعالى كالقسم بأسمائه وصفاته وتنقسم الى ثلاثة أقسام (أولها) ما هو من صفات الذات الالهية ولا يحتمل صرفا الى غيرها كعزة الله وجلاله وعظمته وكبريائه وكلامه فهذه تنعقد بها اليمين وبه قال أحمد وأصحاب الرأى ومالك لأن هذه من صفات ذاته لم يزل موصوفا بها وقد ورد الأثر بالقسم ببعضها فروى « أن النار تقول : قط وعزتك » رواه البخارى والذي يخرج من النار يقول وعزتك لا أسألك غيرها وفى كتاب الله تعالى « فبعزتكم لأغوينهن أجمعين » .

(الثانى) ما هو صفة للذات ويعبر به عن غيرها مجازا كعلم الله وقدرته فهذه صفة للذات لم يزل موصوفا بها وقد تستعمل فى المعلوم والمقدور اتساعا كقولهم اللهم اغفر لنا علمك فينا . ويقال اللهم لقد أريتنا قدرتك فأرنا عفوكم ويقال انظر الى قدرة الله أى الى مقدوره فمتى أقسم بهذه الصفات مضافة الى الله تعالى ولم ينو المعلوم أو المقدور انعقد يمينه وبهذا قال أحمد رضى الله عنه وقال أبو حنيفة : اذا قال وعلم الله لا يكون يمينا لأنه يحتمل المعلوم .

دليلنا أن العلم من صفات الله تعالى فكأن اليمين به يمينا موجبة للكفارة كالعظمة والعزة والقدرة وينتقض ما ذكره بالقدرة فاهم قد سلموها وهى قرينتها . فأما ان نوى القسم بالمقدور أو المعلوم فانه لا يكون يمينا ؛ وهو قول أصحاب أحمد لأنه نوى بالاسم غير صفة الله مع احتمال اللفظ ما نواه ؛ فأشبه ما لو نوى القسم بمحلولوف فى الأسماء التى يسمى بها غير الله تعالى .

وقد روى عن أحمد أن ذلك يكون يمينا بكل حال ولا تقبل منه نية غير
صفة الله تعالى ، وهو قول أبي حنيفة في القدرة ، لأن ذلك موضوع للصفة
فلا يقبل منه غير الصفة كالعظمة .

قال ابن قدامة « وقد ذكر طلحة العاقولي في أسماء الله تعالى المعرفة
بلام التعريف كالخالق والرازق أنها تكون يمينا بكل حال ؛ لأنها لا تنصرف
إلا إلى اسم الله تعالى . كذا هذا » .

والثالث ما لا ينصرف باطلاقه إلى صفة لله تعالى ، لكن ينصرف بإضافته
إلى الله سبحانه لفظا أو نية كالعهد والميثاق والأمانة ونحوه ، فهذا لا يكون
يمينا مكفرا إلا بإضافته أو نيته وسنذكر ذلك .

فرع إذا قال : وحق الله نظرت — فإن أراد بحقه ما يستحقه
ببإيمانه وتعالى من العظمة والجلال والعزة والبقاء — فهي يمين مكفرة ؛ وإن
أراد بحقه ما يستحقه من الطاعات والمفروضات لم تنعقد يمينه لأنها حادثة .
وبهذا قال أحمد ومالك . وقال أبو حنيفة لا كفارة لها ، لأن حق الله طاعته
ومفروضاته وليست صفة له دليلنا أن الله حقوقا يستحقها لذاته هي من صفات
الذات من العزة والجلال ، واقرن عرف الاستعمال بالحلف بهذه الصفة
فانصرف إلى صفة الله تعالى ؛ كقوله وقدرة الله ، وإن نوى بذلك القسم
بمخلوق ، فالقول فيه كالقول في الحلف بالعلم والقدرة ؛ إلا أن احتمال
المخلوق بهذا اللفظ أظهر من احتماله في العلم والقدرة .

مسألة إذا قال : على عهد الله وميثاقه وكفالاته وأمانته فإنها لا تنعقد
إلا أن ينوى الحلف بصفات الله تعالى .

وقال أصحاب أحمد « لا يختلف المذهب في أن الحلف بأمانة الله يمين
مكفرة » ويقولهم هذا قال أبو حنيفة . لأن أمانة الله صفة له بدليل وجوب
الكفارة على من حلف بها ونوى ويجب حملها على ذلك عند الإطلاق لوجوه .

(أحدها) أن حملها على غير ذلك صرف ليمين المسلم إلى المعصية أو
المكروه لكونه قسما بمخلوق والظاهر من حال المسلم خلافه .

(ثانيها) أن القسم في العادة يكون بالمعظم المحترم دون غيره وصفة
الله تعالى أعظم حرمة وقدرًا •

ولنا أن الأمانة لا تنعقد اليمين بها • ومثلها العهد والميثاق والكفالة •
الآن ينوي الحلف بصفة الله تعالى • لأن الأمانة تطلق على الفرائض والودائع
والحقوق وكذلك العهد والميثاق • قال تعالى « انا عرضنا الأمانة على
السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان »
وقال تعالى « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها » يعنى الودائع
والحقوق • وقال صلى الله عليه وسلم « أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن
من خانك » وإذا كان اللفظ محتملا لم يصرف الى أحد محتملاته الا بنية
أو دليل صارف اليه ، على أنه اذا لم ينو شيئا وأطلق هل تنعقد يمينه ؟
وجهاً •

(أحدهما) تنعقد لأن العادة والعرف جريا على الحلف بها ، والتماس
التغليظ في اليمين بالنطق بها كمن يحلف بالله تعالى والتغليظ بصفاته ، وضرب
له المصنف مثلاً بالطالب الغالب والمدرك المهلك •

(والثاني) لما ذكرناه من احتماله العبادات واحتماله لصفات الله تعالى
الآن أن الناس لا يجري العرف بينهم على اعتباره من صفات الله تعالى فلم يكن
يميناً • هذا فيما يتعلق بأمانة الله ، أما اذا حلف بالأمانة قال في المعنى - فإن
نوى الحلف بأمانة الله فهو يمين مكفرة موجبة للكفارة • وإن أطلق فعلى
روايتين • (أحدهما) يكون يميناً لما ذكرناه من الوجوه • (والثانية)
لا يكون يميناً لأنه لم يضمنها الى الله تعالى فيحتمل غير ذلك •

قال أبو الخطاب : وكذلك العهد والميثاق والحبروت والعظمة والأمانات ؛
فإن نوى يميناً كان يميناً والا فلا ؛ وقد ذكرنا في الأمانة روايتين فيخرج
في سائر ما ذكره وجهان قياساً عليها •

ويكره الحلف بالأمانة لما روى أبو داود عن بريدة عن النبي صلى الله
عليه وسلم « من حلف بالأمانة فليس منا » وروى عن زياد بن خدير أن رجلاً

حلف عندهم بالأمانة فجعل يبكي بكاء شديدا فقال له الرجل : هل كان هذا يكره ؟ قال نعم كان عمر ينهى عن الحلف بالأمانة أشد النهى » .

فرع قال الطبري : لو قال على يمين خطأ ، المذهب أنه لا يكون يميناً وقال الامام سهل يحتمل وجهين . وقال أبو حنيفة يكون يميناً استحساناً والقياس لا يلزمه . ودليلنا أن قول : على يمين يحتمل الاخبارية ويحتمل الانشاء والابتداء فلا يحمل على أحدهما وإن قال أيمان البيعة لازمة لى لا فعلت كذا فإن البيعة كانت فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم بالمصافحة فلما ولى الحجاج رتبها أيمانا تشتمل على اسم الله وعلى الطلاق والعتاق والحج والصدقة قال ابن الصباغ فإذا قال رجل أيمان البيعة لازمة لى فإن لم ينو الأيمان التى رتبها الحجاج لم يتعلق بقوله حكم وإن أراد ذلك فإن قال : أيمان البيعة لازمة لى بطلاقها وعتاقها فقد صرح بذاكرها ولا يحتاج الى نية وتتعد يمينه بالطلاق والعتاق وإن لم يصرح بذلك ونوى أيمان البيعة التى فيها الطلاق والعتاق انعقد يمينه بالطلاق والعتاق خاصة لأن اليمين بها تتعد بالكناية مع النية وظاهر قول ابن الصباغ أن يمينه لا تتعد بالله تعالى لأن اليمين بالله لا تتعد بالكناية مع النية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن قال : بالله لأفعلن كذا بالباء المعجمة من تحت ، فإن أراد بالله أنى استعين بالله أو اتق بالله فى الفعل الذى أشار اليه لم يكن يميناً ، لأن ما نواه ليس يمين واللفظ يحتمله فلم يجعل يميناً ، وإن لم يكن له نية كان يميناً لأن الباء من حروف القسم فحمل اطلاق اللفظ عليه .

وإن قال تالله لأفعلن كذا بالتاء المعجمة من فوق ، فالمخصوص فى الأيمان والإيلاء أنه يمين . وروى المزنى فى القسامة أنه ليس يمين ، واختاف أصحابنا فيه فمنهم من قال : المذهب ما نص عليه فى الأيمان والإيلاء لأن الباء من حروف القسم ، والدليل عليه قوله عز وجل : « تالله لا كيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين » وقوله تعالى « تالله لقد آثرك الله علينا وإن كنا لخاطئين » فصار كما لو قال : والله وبالله . وما رواه المزنى صحف فيه ، والذي قال المزنى فى القسامة بالباء المعجمة من تحت وتعليه يدل عليه ، فإنه قال لأنه دعاء وتالله ليس

بدعاء . ومن اصحابنا من قال ان كان في الايمان والايلاء فهو يمين لانه يازمه
حق وان كان في القسامة لم يكن يمينا لانه يستحق به المال فلم يجعل يمينا .

وان قال الله لافعلن كذا فان اراد به اليمين فهو يمين ، لانه قد تحذف حروف
القسم ، ولهذا روى « ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اخبر النبي صلى الله
عليه وسلم انه قتل ابا جهل ، فقال : الله انك قتلتني ؟ قال : الله اني قتلتني »
وان لم تكن له نية لم يكن يمينا لانه لم يات بلفظ القسم .

وان قال : لا ها الله ونوى به اليمين فهو يمين ، لما روى ان ابا بكر الصديق
رضي الله عنه قال في سلب قتيل قتله ابو قتادة « لا ها الله اذا لا يعد الى اسد
من اسد الله تعالى يقاتل عن دين الله ورسوله فيعطيك سلبه ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : صدق » وان لم ينو اليمين لم يكن يمينا لانه غير متعارف
في اليمين فلم يجعل يمينا من غير نية .

وان قال : وايم الله ونوى اليمين فهو يمين ، لان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في اسامة بن زيد « وايم الله انه لخلق بالامارة » . فان لم يكن له نية لم
يكن يمينا لانه لم يقترب به عرف ولا نية .

الشرح حديث عبد الله بن مسعود أخرجه أبو داود وأحمد بمعناه .
وقال في منتقى الاخبار : وانما أدرك ابن مسعود ابا جهل وبه رفق فأجهز
عليه . وروى معنى ذلك أبو داود وغيره .

وقال في النيل شرح المنتقى : حديث ابن مسعود هو من رواية ابنه أبي
عبيدة عنه ولم يسمع منه ، كما تقدم غير مرة .

ولفظ مسند أحمد عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود « أنه وجد
أبا جهل يوم بدر وقد ضربت رجله وهو صريع يذب السيف عنه بسيف له ،
فأخذه عبد الله بن مسعود فقتله به ، فنقله رسول الله صلى الله عليه وسلم
بسلبه . » هذا وقد أخرج أحمد والبخاري ومسلم من حديث عبد الرحمن
ابن عوف أنه قال « بينا أنا واقف في الصف يوم بدر نظرت عن يميني فإذا
أنا بين غلامين من الأنصار حديثه أسنانهما تمنيت لو كنت بين أضلع منهما ،
فغمزني أحدهما فقال : يا عم هل تعرف أبا جهل ؟ قلت نعم ، وما حاجتك
ليه يا ابن أخي ؟ قال أخبرتك أنه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي

نقصى يده لئن رأيته لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجل منا .
 قال فعجبت لذلك ، فغمزنى الآخر فقال مثلها فلم أنشب أن نظرت الى أبى
 جهل يزول في الناس فقلت : ألا تريان ؟ هذا صاحبكما الذى تسألان عنه ؛
 قال : فابتدراه بسيفيهما حتى قتلاه ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأخبراه ، فقال أيكما قتله ؟ فقال كل منهما أنا ، فقال هل مسحتما
 سيفيكما ؟ قالا : لا . لا . فنظر في السيفين فقال : كلاكما قتله ، وإضى بسلبه
 لمعاذ بن عمرو بن الجموح . والرجلان معاذ بن عمرو ومعاذ بن عفراء .

قال في الفتح بعد أن ذكر رواية ابن اسحاق : فهذا الذى رواه ابن اسحاق
 يجمع بين الأحاديث لكنه يخالف ما في الصحيح من حديث عبد الرحمن
 ابن عوف فانه رأى معاذ ومعوذ شدا عليه جميعا حتى طرّاه . وابن اسحاق
 يقوله : ان ابن عفراء هو معوذ والذى في الصحيح معاذ . فيحتمل أن يكون
 معاذ بن عفراء شد عليه مع معاذ بن عمرو كما في الصحيح وضربه بعد ذلك
 معوذ حتى أثبتته ثم حز رأسه ابن مسعود فتجمع الأقوال كلها . واطلاق كونهما
 قتلاه يخالف في الظاهر حديث ابن مسعود أنه وجده وبه رمق . وهو محمول
 على أنهما بلغا به بضربهما إياه بسيفيهما منزلة المقتول حتى لم يبق له إلا مثل
 حركة المذبوح . وفي تلك الحالة لقيه ابن مسعود فضرب عنقه . على أن
 الرسول صلى الله عليه وسلم تقل ابن مسعود السيف فقط جمعا بين
 الأحاديث .

أما حديث أبى بكر رضى الله عنه فقد أخرجه أحمد والبخارى ومسلم عن
 أبى قتادة بلفظ « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلما
 التقينا كانت للمسلمين حولة . قال : فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا
 من المسلمين فاستدرت إليه حتى آتته من ورائه فضربته على جبل عاتقه وأقبل
 على فضمنى ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت فأرسلنى فلحقته
 عمر بن الخطاب فقال : ما للناس ؟ فقلت أمر الله ثم ان الناس رجعوا وجلس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه
 قال : فقلت فقلت من يشهد لى ؟ ثم جلست ثم قال مثل ذلك قال : فقلت
 فقلت : من يشهد لى ثم جلست ثم قال ذلك الثالثة فقلت فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة ؟ فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله سلب ذلك القليل عندي فأرضه من حقي فقال أبو بكر الصديق : لاها الله اذا لا يعمد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه اياه فأعطاني قال : فبعت الدرع فابتعت به مخرفا في بنى سلمة فانه لأول مال نأثله في الاسلام .

ويؤخذ على المصنف قوله لما روى أن أبا بكر الخ هكذا بصيغة التمريض مما لا يتناسب مع حديث متفق عليه في الصحيحين وفي غيرها وأما حديث وايم الله فقد ذكره الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء هكذا .

« اسماعيل بن جعفر بن عيينة عن عبد الله بن دينار سمع ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أسامة على قوم فطعن الناس في امارته فقال ان تطعنوا في امارته فقد طعنتم في اماراة آية وايم الله ان كان لخليقا للامارة وان كان لمن أحب الناس الى وان ابنه هذا لأحب الى بعده » لفظ اسماعيل « وأن ابنه لمن أحب » ابراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة عن سالم عن آية فذكر نحوه وفيه « وان كان لأحب الناس كلهم الى » قال سالم « ما سمعت أبي يحدث بهذا الحديث قط الا قال والله ما حاشا فاطمة » اهـ

وقد كان أسامة أسود أفتس لأن أمه بركة الحبشية مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر محمد بن اسحاق حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن آية أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر الافاضة من عرفة من أجل أسامة بن زيد ينتظره فجاء غلام أسود أفتس فقال أهل اليمن : انما حبسنا من أجل هذا قال فلذلك كفر أهل اليمن من أجل هذا .

قال يزيد بن هارون « يعنى ردتهم أيام أبي بكر الصديق » ولما فرض عمر بن الخطاب للناس فرض لأسامة خمسة آلاف ولعبد الله بن عمر ألفين فقال ابن عمر : فضلت على أسامة وقد شهدت ما لم يشهد فقال : ان أسامة

كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك وأبوه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهلك .

أما الأحكام فحروف القسم ثلاثة الباء وهى الأصل وتدخل على المظهر والمضمر جميعا والواو وهى بدل من الباء تدخل على المظهر دون المضمر لذلك هى أكثر استعمالا وبها جاءت أكثر الأقسام فى الكتاب والسنة وإنما كانت الباء الأصل لأنها الحرف الذى تصل به الأفعال القاصرة عن التعدى إلى مفعولاتها والتقدير فى القسم أقسم بالله كما قال تعالى (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) والتاء بدل من الواو وتختص باسم واحد من أسماء الله تعالى وهو الله ولا تدل على غيره فيقال (تالله ولو قاله : تالرحمن أو تالرحيم لم يكن قسما) فإذا أقسم بأحد هذه الحروف الثلاثة فى موضعه كان قسما صحيحا لأنه موضوع له . وقد جاء فى كتاب الله تعالى وكلام العرب وقال الله تعالى (تالله لتسألن عما كنتم تفترون) (تالله لقد آثرك الله علينا) (تالله تفترؤن تذكر يوسف) (تالله لقد علمتم) و (وتالله لأكيدن أصنامكم) .

وقد اختلف أصحابنا فيه لما روى المزنى فى القسامة وما رواه الربيع فى الأم فرواية المزنى أنه ليس يمين والصواب كما رواه الربيع فى الأم .

فان قال : ما أردت به القسم لم يقبل منه لأنه أتى باللفظ الصريح فى القسم واقترنت به قرينة دالة وهو الجواب بجواب القسم .

وان قال : بالله ونوى الاستعانة بالله والتحصن بالله أو الثقة بالله لم يكن يمينا فان أطلق كان يمينا وان لم ينو اليمين لأنه يؤخذ بلفظه .

فرع وان أقسم بغير حرف القسم فقال : الله لأقومن بالجر أو النصب .

قال الشافعى : لا يكون يمينا الا أن ينوى لأن ذكر اسم الله تعالى بغير حرف القسم ليس بصريح فى القسم فلا ينصرف إليه الا بالنية .

وقال الحنابلة : يكون يمينا لأنه سائق في العربية ، وقد ورد به عرف الاستعمال في الشرع نوى أو لم ينو ، ويجب عن هذا بانكم سوغتم اليمين للعامة إذا قال والله بالرفع مع عدم جوازه في العربية قسما ، وهذا تناقض فكيف بلفظ لم يرد فيه حرف القسم ولم ينو به القسم ؟ ومذهبنا أنه إذا أراد به اليمين انعقدت يمينه لأن العرف لم يجر بذلك . وقال امرؤ القيس :

يمين الله أبرح قاعدا

وقال : فقالت : يمين الله ما لك حيلة

فهذا مصرح فيه بأنه يمين ، فلا يقال عنه أنه لم ينو . ويجب عن القسم بأربعة أحرف . حرفان للنفي هما (ما ولا) ، وحرفان للاثبات وهما (ان واللام المفتوحة) وتقوم ان المكسورة مقام ما النافية ، مثل قوله « وليحلفن ان أردنا الا الحسنى » .

فرع وان قال : لا ها الله ونوى اليمين فهو يمين لما جاء في حديث أبي بكر رضى الله عنه حين قال في سلب قتيل أبى قتادة لا ها الله اذا تعد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق » وان لم ينو اليمين فالظاهر أنه لا يكون يمينا لأنه لم يقرن به عرف ولا نية ، ولا في جوابه حرف يدل على القسم ؛ وهذا مذهب أحمد رضى الله عنه .

فرع وان قال : وايم الله ونوى اليمين فهو يمين موجبة للكفارة ، وكذلك وايمين وقال أصحاب أحمد : هي موجبة للكفارة مطلقا وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم به ، وقد اختلف في اشتقاقه ، قليل هو جمع يمين وحذفت فيه في البعض تخفيفا لكثرة الاستعمال . وقيل : هو من اليمين ، فكأنه قال ويمين الله لأفعلن وألقه ألف وصل . وذكر القلعى أنها تخفض بالقسم ، والواو واو قسم عنده . قال ابن بطال في شرح غريب المصنف « وذاكرت جماعة من أئمة النحو والمعرفة فمنعوا من الخفض ؛ وقالوا أيمن

بنفسها آلة للقسم فلا يدخل على الآلة آلة . هكذا ذكر لى من يسمع التاج
النحوى رئيس أهل العربية بدمشق .

وقوله « انه لخليق بالامارة » أى حقيق بها وجدير وقد خلق لذلك .

فرع اذا قال والله لا فعلت كذا كان ذلك يمينا اذا نوى بها
اليمين أو أطلق لأنه قد ثبت لها عرف الشرع وهو قوله صلى الله عليه وسلم
« والله لأغزون قريشا » وثبت لها عرف الاستعمال لأن الناس هكذا يحلفون
فان نوى بها غير اليمين لم يقبل وقد مضى خلاف المسعودى فيها وهذا هو
المشهور وان قال : بالله لا فعلت كذا بالباء المعجمة من تحت فان نوى بها
اليمين أو أطلق كان يمينا لأنه قد ثبت لها عرف الشرع قال الله تعالى
« ويحلفون بالله ما قالوا » وثبت لها عرف اللغة لأن أهل اللغة يقولون انما
هى أصل حروف القسم وغيرها بدل عنها فان صرفها بيته عن اليمين بأن
نوى بالله أستيقن أو أثق بالفعل الذى أشرت ايه أو بالله أو من (بضم
الالف) لم يكن يمينا لأنه يحتمل ما نواه وان قال تالله لا فعلت كذا بالتاء
المعجمة من فوق باثنين فقد نص الشافعى فى الايلاء لو قال تالله لا أصبتك
كان موليا قال المزنى وقال الشافعى فى القسامة انها ليست بيمين واختلف
أصحابنا فيه فمنهم من قال هى يمين فى القسامة وغيرها اذا نوى بها اليمين
أو أطلقها لأنه قد ثبت لها عرف الشرع وهو قوله تعالى « تالله تفتأ تذكر
يوسف » وقوله تعالى « تالله لقد آثرك الله علينا » وقوله تعالى « تالله لأكيدن
أصنامكم » وما حكاه المزنى عن القسامة فهو تصحيف منه وانما قال
الشافعى فى القسامة اذا قال يا الله لا يكون يمينا وتعليله يدل عليه لأنه قال لأنه
دعا وأراد به دعاء الاستعانة بفتح اللام من اسم الله ومنهم من حملها على
ظاهرها فقال ان كان فى الايلاء كان يمينا وان كان فى القسامة لم يكن يمينا
لأن فى القسامة ثبت لنفسه حقا فلم يقنع منه الا بصريح اليمين التى لا يحتمل
وفى الايلاء يتعلق به حق غيره فحمل اللفظ على ظاهره .

فرع وان قال : والله لا فعلت كذا أو والله لا فعلت بضم اسم
الله أو نصبه فقد قال أكثر أصحابنا ان يمينه ينعقد سواء تعمد أو لم يتعمده

لأنه لحن لا يحيل المعنى وإقال القفال اذا قال والله لا فعلت كذا بضم اسم الله لم يكن يمينا الا أن ينوى به اليمين لأنه ابتداء كلام وان نوى اليمين به كان يمينا لأنه قد يخطئ في الأعراب فيرفع مكان الخفض والمنصوص للشافعي في القسامة هو الأول وان قال : والله لا فعلت كذا يرفع اسم الله أو نصبه أو كسره فان أراد به اليمين فهو يمين لما روى في حديث ركاة أنه قال الله بالرفع ما أرادت الا واحدة وفي حديث ابن مسعود لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه قتل أبا جهل فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله انك قتلته قال : الله اني قتلته بنصب اسم الله وان لم ينو اليمين ففيه وجهان (احدهما) أنه يمين لأن حرف القسم قد يحذف كما يحذف حرف النداء ولا يتغير المعنى ولا الأعراب (والثاني) أنها ليست يمين وهو المشهور لأن العادة لم تجر بالحلف به ولا يحلف به الا خواص الناس فلم يجعل يمينا من غير نية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال : لعمر الله ونوى به اليمين فهو يمين لأنه قد قيل معناه بقاء الله وقيل حق الله وقيل علم الله ، والجميع من الصفات التي تنعقد بها اليمين ، فان لم يكن له نية فيه وجهان .

(احدهما) انه يمين لأن الشرع ورد به في اليمين ، وهو قول الله عز وجل لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون) .

(والثاني) انه ليس يمين ، وهو ظاهر النص لأنه غير متعارف في اليمين .

فصل وان قال اقسمت بالله أو اقسم بالله لأفعلن كذا ولم ينو شيئا فهو يمين لأنه ثبت لعرف الشرع وعرف العادة فالشرع قوله عز وجل «(فيقسمان لله لشهادتنا أحق من شهادتهما)» وقوله عز وجل «(وأقسموا بالله جيئهم)» وعرف العادة أن الناس يحلفون بها كثيرا .

وان قال : أردت بقولي اقسمت بالله الخبر عن ضمير متقدمة ، ويقولون اقسم بالله الخبر عن يمين مستأنفة ، قبل قوله فيما بينه وبين الله تعالى « لأن ما يدعيه يحتماه اللفظ ، فاما في الحكم فالمنصوص في الايمان أنه يقبل .

وقال في الإيلاء : إذا قال لزوجته : أقسمت بالله لا وطئتك ، وقال : أردت به في زمان متقدم أنه لا يقبل ، فمن أصحابنا من قال لا يقبل قولاً واحداً ، وما يدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف الشرع وعرف العادة - وقوله في الإيمان أنه يقبل أراد به فيما بينه وبين الله عز وجل . ومنهم من قال : لا يقبل في الإيلاء ويقبل في غيره من الإيمان ، لأن الإيلاء يتعلق به حق المرأة فلم يقبل منه خلاف الظاهر ، والحق في سائر الإيمان لله عز وجل فقبل قوله . ومنهم من نقل جوابه في كل واحدة من المسئلتين إلى الأخرى وجعلهما على قولين .

(أحدهما) يقبل لأن ما يدعيه يحتمله اللفظ .

(والثاني) لا يقبل لأن ما يدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف الشرع وعرف العادة ، فان قال : شهدت بالله أو أشهد بالله لأفعلن كذا فان نوى به يمين فهو يمين ، لأنه قد يراد بالشهادة اليمين ، وان نوى بالشهادة بالله الإيمان به فليس يمين لأنه قد يراد به ذلك . وان لم يكن له نية ففيه وجهان .

(أحدهما) أنه يمين لأنه ورد به القرآن ، والمراد به اليمين ، وهو قوله عز وجل (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين) .

(والثاني) أنه ليس يمين ، لأنه ليس في اليمين بها عرف من جهة العادة . وأما في الشرع فقد ورد ، والمراد به اليمين وورد والمراد به الشهادة ، فلم يجعل يمينا من غير نية .

وان قال : أعزم بالله لأفعلن كذا - فان أراد به اليمين - فهو يمين ، لأنه يحتمل أن يقول أعزم ثم يتبدى اليمين بقوله بالله لأفعلن كذا . وان أراد أني أعزم بالله ، أي بموعنته وقدرته لم يكن يمينا ، وان لم ينو شيئا لم يكن يمينا لأنه يحتمل اليمين ويحتمل العزم على الفعل بموعنة الله فلم يجعل يمينا من غير نية ولا عرف . وان قال أقسم أو أشهد أو أعزم ولم يذكر اسم الله تعالى لم يكن يمينا ، نوى به اليمين أو لم ينو ، لأن اليمين لا ينقذ إلا باسم معظم أو صفة معظمة ليتحقق له المحلوف عليه ، وذلك لم يوجد .

فصل وان قال أسألك بالله أو أقسم عليك بالله لتفعلن كذا - فان أراد به الشفاعة بالله عز وجل في الفعل - لم يكن يمينا ، وان أراد أن يحلف عليه ليفعلن ذلك صار حالفاً ، لأنه يحتمل اليمين . وهو أن يتبدى بقوله

بأنه لتفعلن كذا ، وأن أراد أن يعقد للمسئول بذلك يميناً لم ينعقد لوأحد منهما
لأن السائل صرف اليمين عن نفسه والمسئول لم يحلف .

فصل إذا قال والله لأفعلن كذا أن شاء زيد أن افعله ، فقال زيد :
قد شئت أن يفعله انعقدت يمينه لأنه علق عقد اليمين على مشيئته وقد وجبت ،
ثم يقف اليمين والحنت على فعل الشيء وتركه ، وإن قال زيد : لست أشاء أن
يفعله لم تنعقد اليمين لأنه لم يوجد شرط عقدها ، وإن فقدت مشيئته بالجنون
أو الفاقة أو الموت لم ينعقد اليمين ، لأنه لم يتحقق شرط الإنعقاد ، ولا ينعقد
اليمين به . والله تعالى أعلم .

الشرح إذا قال لعمر الله - فإن قصد اليمين فهي يمين ، وإلا
فلا . ولعمر الله : اللام لام القسم على المصدر المفتوح الذي فعله عمر يعمر
كقتل يقتل ، فتقول لعمر ك ، والمعنى وحياتك وبقائك ، ومنه اشتقاق العمرى .
وقال أحمد رضى الله عنه هي يمين موجبة للكفارة مطلقاً حيث أقسم بصفة
من صفات الذات فكان يميناً موجبة للكفارة ، كالحلف ببقاء الله ، فإن معنى
ذلك الحلف ببقاء الله وحياته . وقال أبو حنيفة بقول أحمد رضى الله عنه .

مسألة وإن نوى به غير اليمين بأن نوى به حقوق الله لم يكن
يميناً لأن حقوق الله محدثة وإن أطلق فقيه وجهاً (أحدهما) أنه يمين وهو
اختيار أبى على الطبرى وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد لأنه قد ثبت له عرف
الاستعمال في الشرع قال الله تعالى « لعمر ك انهم لفي سكرتهم يعمهون »
وثبت به عرف الاستعمال في اللغة قال الشاعر .

وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أيك إلا الفرقدان

(والثاني) أنه ليس يميناً لأنه ليس فيها حرف القسم وإنما يكون يميناً
بتقدير خبر محذوف فكأنه قال : نعم والله ما أقسم به فكان مجازاً والمجاز
لا ينصرف إليه الاطلاق وأما الآية فلم يرد أنها يمين في حقنا وإنما أقسم
الله بها وقد أقسم الله بأشياء كثيرة وليست بقسم في حقنا .

ولما أنها تكون يميناً إذا نوى اليمين لأنها إنما تكون يميناً بتقدير خبر
محذوف فكأنه قال لعمر : الله ما لمقسم ، فيكون مجازاً ، والمجاز لا ينصرف
إليه الاطلاق . وهذا القول هو وجه عندنا وظاهر النص يخالفه . وقد ثبت في

القرآن الكريم القسم به ، كقوله (لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون) وقال
النايعة .

فلا لعمرى الذى زرتنه حججنا
وما أريق على الأنصاب من جيد
وقال غيره :

إذا رضيت كرام بنى قشيبين
لعمرى الله أعجبني رضيناها
وقال آخر :

ولكن لعمرى الله ما طبل مسلما
كفر الثنايا واضحات الملاغم
وان قال : عمرى الله يحذف لام القسم نصب اسم الله تعالى فيه ؛ لأنه
يأتى بمعنى نشدتك الله كما فى قوله :

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرى الله كيف يلتقيان ؟

وان قال : لعمرى أو لعمرى أو عمرى فليس يمين خلافا لما ذهب اليه
الحسن البصرى حيث جعل فى قوله : لعمرى - الكفارة .

ولنا أنه أقسم بمخلوق فلم تلزمه الكفارة ، كما لو قال وحياتى ، وذلك
لأن هذا اللفظ يكون حياة الذى أضيف اليه العمر ؛ فان التقدير : لعمرى
قسمى أو ما أقسم به .

فرع وان قال وايم الله وايمن الله لا فعلت كذا لأفعلن كذا فان
قوى به اليمين فهو يمين لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى أسامة بن زيد
قال وايم الله انه لخليق بالامارة فان لم يكن له نية فقيه وجهان (أحدهما)
أنه يمين لأنه ثبت له عرف الاستعمال فى اللغة (والثانى) أنه ليس يمين لأنه
لا يعرفه الا خواص الناس وقد اختلف فى اشتقاقه فقيل هو مشتق من اليمين
فكأنه قال ويمين الله وقيل هو مشتق من اليمن وان قال : لاها الله لا فعلت

كذا ونوى به اليمين كان يمينا لما روى « أن أبا بكر الصديق قال في سلب قتيل قتله أبو قتادة لاها الله إذا لا يعمد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله فنعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صدق » وإن لم ينو به اليمين لم يكن يمينا لأنه لم يجر له عرف عام في الاستعمال وإنما يستعمله بعض الناس دون بعض .

فرع وإن قال أقسمت بالله لا فعلت كذا أو أقسم بالله لا فعلت كذا فإن نوى به اليمين أو أطلق كان يمينا لأن هذا اللفظ قد ثبت له عرف الاستعمال في الشرع قال الله تعالى « وأقسموا بالله جهد أيمانهم » وقال : « فيقسمان بالله » وإن قال لم أراد به اليمين وإنما أردت بقولي أقسمت الخبر عن ماضية وبقولي أقسم بالله الخبر عن يمين مستأنفة فإن كان صادقا لم يلزمه الكفارة بالمخالفة فيما بينه وبين الله وأما في الحكم فإن كان قد علم أنه تقدمت منه يمين في ذلك قبل قوله في قوله أقسمت بالله قولاً واحداً ؛ لأنه يحتمل ما يدعيه وهو أعلم بما أراد ولا يجيء مثله في قوله أقسم . قال الشافعي هاهنا : يقبل منه وقال في الاملاء : لا يقبل منه وكذا في الایلاء إذا قال أقسمت بالله لا وطئتك وقال أردت به في زمان متقدم أنه لا يقبل واختلف أصحابنا فيها على ثلاث طرق فمنهم من قال : لا يقبل منه قولاً واحداً على ما نص عليه في الاملاء لأن ما يدعيه خلاف الظاهر وحيث قال الشافعي : يقبل أراد فيما بينه وبين الله ومنهم من نقل جوابه في كل واحدة منهما الى الأخرى وخرجهما على قولين (أحدهما) لا يقبل لما ذكرناه (والثاني) يقبل لأن قوله أقسمت يصلح للماضى حقيقة وكذلك قوله أقسم يصلح للمستقبل حقيقة ، فإذا أراد قبل منه . ومنهم من حملهما على ظاهرهما فحيث قال في الاملاء لا يقبل قوله أراد بذلك على ما نص عليه في الایلاء لأنه يتعلق بحق الزوجية فلم يقبل قوله فيما يخالف الظاهر . وحيث قال : يقبل أراد به في غير الایلاء لأن الحق فيه مقدر فيما بينه وبين الله فقبل قوله فيه . هذا نقل أصحابنا البغداديين . وقال المسعودي : إذا قال أقسم أو أحلف بالله إذا أقسمت أو حلفت بالله فإن نوى به اليمين فهو يمين وإن لم ينو به اليمين فليس يمين وإن أطلق ففيه وجهان .

فرع في مذهب العلماء قال عبد الله بن رواحة :

أقسم بالله لتنزلنه

وان أراد بقوله أقسمت بالله الخبر عن قسم ماض أو بقوله أقسم بالله عن قسم يأتي به يقبل قوله فيما بينه وبين الله تعالى ولا كفارة عليه ؛ لأن ما يدعيه يحتمله ، و هل يقبل قوله في الحكم ؟ فالذي قال الشافعي في الأيمان انه يقبل ، وبه قال أحمد وأصحابه خلا القاضي •

وقال في الإيلاء في صورة مماثلة ، اذا قال لزوجته : أقسمت بالله لا وطئتك • وقال أردت به في زمان متقدم أنه لا يقبل ، فقد قال بعض أصحابنا لا يقبل قولاً واحداً ، وبه قال القاضي من الحنابلة ؛ لأن ما يدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف الشرع وعرف العادة أو الاستعمال ، وقالوا : ان قوله في الأيمان انما أراد به أنه يقبل فيما بينه وبين الله تعالى •

ومن أصحابنا من قال : هو على حالين يقبل في الأيمان ولا يقبل في الإيلاء وصرف كل قول على وجهه ؛ لأن حق المرأة لا يتعلق الا بالظاهر فلم يقبل منه خلافة ، والحق في سائر الأيمان متعلق بالله تعالى فقبل قوله • ومن أصحابنا من جعلهما قولين • ونقل جواب كل مسألة منهما الى الأخرى فتساويا ، وأحد القولين يقبل لاحتمال اللفظ ما يدعيه (والثاني) لا يقبل لمخالفة ما يدعيه لمقتضى اللفظ والشرع والعرف والعادة والاستعمال •

فرع وان قال : أشهد بالله أو شهدت بالله لأفعلن كذا فان قصد به اليمين انعقدت ولزمته الكفارة ؛ وان لم يقصد اليمين بأن قال أردت به الشهادة على أني مؤمن يشهد بالوحدانية قبل منه لأنه يحتمل ذلك ، وقد ورد اللفظ في الكتاب الكريم بمعنى اليمين في قوله تعالى (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) كما ورد في القرآن مراداً به الشهادة ، ولذا جعلنا قصده مرجحاً لأحد المعنيين • وان أطلق ولم يعن شيئاً في نيته فوجهان •

(أحدهما) يتعقد يميناً لوروده في الشرع كذلك •

(والثاني) لا ينعقد يميننا لوروده في الشرع بمعنى الشهادة ووروده
بمعنى اليمين ، فلا يكون يميننا بغير نية .

وقال أصحاب أحمد : أشهد بالله تجرى مجرى أقسم بالله . وزعم ابن
قدامة في المعنى أنه قول عامة الفقهاء ، وقال لا نعلم فيه خلافا ، وقال :
وسواء نوى اليمين أو أطلق ؛ لأنه لو قال أشهد ولم يذكر الفعل كان يميننا .
وانما كان يميننا بتقدير الفعل قبله ، وما قرره ابن قدامة من كونه قول عامة
الفقهاء غير صحيح كما عرفت من مذهبنا من الفرق بين قوله أقسم بالله
وقوله : أشهد بالله .

فرع قال الشافعي : وإن قال : أعزم بالله ولا نية له لم يكن
يميننا ، وجملة ذلك أنه إذا قال : أعزم بالله لا فعلت كذا فإن نوى به اليمين
كان يميننا لأنه يحتمل بقوله بالله لا فعلت كذا اليمين وإن نوى أنه يعزم بمعونة
الله لم يكن يميننا وإن لم ينو شيئا لم يكن يميننا لأنه لم يثبت لها عرف في الشرع
ولا في الاستعمال ، وإن قال : أقسم لا فعلت كذا أو أقسمت أو أحلف أو
أشهد لا فعلت كذا ولم يقل بالله لم يكن يميننا سواء نوى به اليمين أو لم
ينو وقال أبو حنيفة : هو يمين سواء نوى به اليمين أو لم ينو وهي إحدى
الروايتين عن أحمد . وقال مالك : إذا نوى به اليمين كان يميننا وإن لم ينو
به اليمين لم يكن يميننا وهي الرواية الأخرى عن أحمد . دليلنا أنها يمين عريت
عن اسم الله وصفته فلم يكن يميننا ؛ كما لو قال : أقسمت بالنبي أو بالكعبة .

وأما الخبر الذي روى أن رجلا ذكر رؤيا بحضرة النبي صلى الله عليه
وسلم ففسرها أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقال أبو بكر : أصبت يا رسول
الله أو أخطأت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت في بعض
وأخطأت في بعض فقال أبو بكر : أقسمت عليك لتخبرني بالخطأ فقال النبي
صلى الله عليه وسلم « لا تقسم » فهو قسم في اللغة لا أنه قسم في الشرع بدليل
قوله صلى الله عليه وسلم لا تقسم أي لا تقسم قسما شرعيا تجب فيه الكفارة
وإن قال رجل : اعتصم بالله أو استعين بالله أو توكلت على الله لا فعلت كذا
لم يكن يميننا سواء نوى به اليمين أو لم ينو لأن ذلك لا يصلح لليمين .

فرع فى مذاهب العلماء : قال ابن قدامة : وان قال أقسمت أو أليت أو حلفت أو شهدت لأفعلن ولم يذكر بالله • فعن أحمد روايتان •

(أحدهما) انها يمين • وسواء نوى اليمين أو أطلق • وروى نحو ذلك عن عمر وابن عباس والنخعى والثورى وأبى حنيفة وأصحابه • وعن أحمد ان نوى اليمين بالله كان يمينا والا فلا • وهو قول مالك وإسحاق وابن المنذر لأنه يحتمل القسم بالله وبغيره فلم تكن يمينا والا فلا • وهو قول مالك وإسحاق وابن المنذر لأنه يحتمل القسم بالله وبغيره فلم تكن يمينا حتى يصرفه بنيته الى ما تجب به الكفارة •

ولنا أنها ليست بيمين وان نوى ، لأنها عريت عن اسم الله تعالى وصفته فلم تكن يمينا • كما لو قال أقسمت بالبيت أو أقسمت بالكعبة • وروى هذا عن عطاء والحسن والزهرى وقتادة وأبى عبيد • وما بقى من الفصول فعلى وجهها وقد مضى توضيحها فى الفروع آنفا • على أن الذى تقتصر اليه هذه الفصول هو بيان أحكام الحلف بالقرآن الكريم فنقول : ان الحلف بالقرآن أو بآية منه أو بكلام الله يمين منعقدة تجب الكفارة بالحنث فيها • وبهذا قال ابن مسعود والحسن وقتادة ومالك وأحمد وأبو عبيد وعامة أهل العلم •

قال أبو حنيفة وأصحابه : ليس بيمين ولا تجب به كفارة ، فمنهم من زعم أنه مخلوق • ومنهم من قال لا ينعقد اليمين به • والحق أن القرآن كلام الله وصفة من صفات ذاته فتنعقد اليمين به ، كما لو قال وجلال الله وعظمته •

وقوله « هو مخلوق » فهذا كلام المعتزلة ، وانما الخلاف مع الفقهاء ، ولاشك أن مذاهب المتكلمين لها تأثيرها على تقرير أحكام الفروع عند الفقهاء ، وقد روى عن ابن عمر مرفوعا أن القرآن كلام الله غير مخلوق •

وقال ابن عباس فى قوله تعالى « قرآنا عربيا غير ذى عوج » أى غير مخلوق •

إذا ثبت هذا فإن الحلف بآية منه كالحلف بجميعه لأنها من كلام الله تعالى . وإن حلف بالمصحف انعقدت يمينه ، وكان قتادة يخلف بالمصحف . وقال ابن قدامة : ولم يكره ذلك امامنا واسحاق ، لأن الحالف بالمصحف إنما قصد الحلف بالمكتوب فيه وهو القرآن ، فانه بين دفتي المصحف باجماع المسلمين .

مسألة نص أحمد رضى الله عنه على أن من حلف بحق القرآن لزمته بكل آية كفارة يمين . وهو قول ابن مسعود والحسن (قلت) مذهبا أن الواجب كفارة واحدة وهو قياس المذهب عند الحنابلة وأبى عبيد ، لأن الحلف بصفات الله كلها وتكرر اليمين بالله سبحانه لا يوجب أكثر من كفارة واحدة ، فالحلف بصفة واحدة من صفاته أولى أن تجزئه كفارة واحدة .

وجه الأول ما رواه مجاهد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية كفارة يمين أصبر ، فمن شاء بر ومن شاء فجر » رواه الأثرم ، ولأن ابن مسعود قال : عليه بكل آية كفارة يمين . قال أحمد : وما أعلم شيئا يدفعه .

قال في المعنى : ويحتمل أن كلام أحمد في كل آية كفارة على الاستحباب لمن قدر عليه فانه قال : عليه بكل آية كفارة يمين فان لم يمكنه فكفارة واحدة . ورده الى واحدة عند العجز دليل على أن ما زاد عليها غير واجب ، وكلام ابن مسعود يحمل على الاختيار والاحتياط لكلام الله والمبالغة في تعظيمه ، كما أن عائشة رضى الله عنها أعتقت أربعين رقبة حين حلفت بالعهد — وليس ذلك بواجب — ولا يجب أكثر من كفارة واحدة لقول الله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين » وهذه يمين فتدخل في عموم الأيمان المنعقدة ، لأنها يمين واحدة فلم توجب كفارات كسائر الأيمان ولأن إيجاب كفارات بعدد الآيات يفضى الى المنع من البر والتقوى والاصلاح بين الناس ، لأنه من علم أنه يحسنه تلزمه هذه الكفارات كلها ترك المحالوف عليه كائنا ما كان ، وقد

يكون برا وتقوى واصلاحاً فتمنعه منه ؛ وقد نهى الله تعالى عنه بقوله
(ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس) .

مسألة اذا قال رجل لآخر أسألك بالله أو عليك بالله لتفعلن كذا
فان أراد بذلك الشفاعة اليه بالله لم يكن يمينا وان أراد أن يعقد للمسئول
يمينا لم ينعقد لأحدهما يمين لأن كل واحد منهما لم يعقدها يمينا لنفسه ،
وان أطلق ولم ينو اليمين ولا غيرها لم ينعقد يمينا لأنه لم يثبت لها عرف في
الشرع ولا في الاستعمال وان أراد السائل أن يعقد اليمين نفسه بذلك
انعقدت اليمين في حقه لأنها تصلح لليمين بقوله بالله وان لم يفعل المسئول
حلف عليه السائل حث السائل ووجبت الكفارة عليه وقال أحمد : يجب
الكفارة على المسئول لأن الكفارة وجبت بفعله . دليلنا أن المسئول لم يعقد
اليمين فلا يلزمه الكفارة كما لو لم يحلف عليه .

فرع الاستثناء في اليمين جائزة لقوله تعالى « اذ أقسموا ليصر منها
مصححين ولا يستثنون » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : والله
لأغزون قريشا الى أن قال في الثالثة ان شاء الله . والاستثناء في اليمين ليس
بواجب وحكى عن بعض الناس أنه قال : هو واجب لأن الله ذم قوما أقسموا
ولم يستثنوا . ودليلنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حلف من كسائه
ولم يستثن .

اذا ثبت هذا فقال : والله لا فعلت كذا ان شاء الله ففعله لم يحث لما
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فقال ان شاء الله
لم يحث ولأنه علق القعل على مشيئة الله ومشيئة الله لا تعلم ، وانما
يعلم الاستثناء اذا وصله يمينه فان فصله عن يمينه بغير عذر لم يرتفع
اليمين ؛ وان فصله لسبق نفس أو ليعذر يمينه التي يريد بحلفها أو كان
بلسانه فأفأة فلم يمكنه وصله باليمين لذلك كان في حكم الموصول . هذا
مذهبنا وقال الحسن البصري وعطاء اذا استثنى وهو في مجلسه صح وحكى
عن ابن عباس أنه قال : اذا استثنى بعد سنة صح وحكى عنه أنه يصح
الاستثناء أبدا وقيل : انه رجع عن ذلك . ودليلنا أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » ولو كان الاستثناء يعمل بعد تمام اليمين والافتصال عنها لكفاه ذلك عن الكفارة ولا يصح الاستثناء حتى ينويه وهو أن ينوى تعليق الفعل بمشيئة الله لأن اليمين بالله لا تصح إلا بالينة فكذلك الاستثناء وهل من شرطه أن ينوى الاستثناء من أول اليمين أو يصح أن ينوى الاستثناء في بعض اللفظ اليمين ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما في الطلاق وإن حلف واستثنى ولم ينو الاستثناء صح الاستثناء في الظاهر دون الباطن .

فرع قال القاضي أبو الطيب : إذا قال : إن شاء الله والله لا أفعل كذا لم يحث وكذلك إذا قال لامرأته : إن شاء الله أنت طالق وعبدى حر لم تطلق أمرأته ولم يعتق عبده لأنه لا فرق بين أن يقدم الاستثناء أو يؤخره وكذلك إذا قال : أمت طالق إن شاء الله عبدى حر من غير واو العطف لم تطلق المرأة ولم يعتق العبد لأنه علقهما بمشيئة الله وواو العطف يجوز حذفها كما روى عن ابن عباس : التحيات المباركات الصلوات من غير واو عطف ويقول العرب : أكلت خبزا سمنا قال ابن الصباغ هذا وإن كان مجازاً أو أنه قصده صح الاستثناء لأن الاستثناء لا يكون إلا بالقصد .

فرع وإن قال والله لأفعلن كذا إن شاء زيد فإن هذا ليس باستثناء وإنما هو تعليق عقد اليمين بمشيئة زيد فإن فعل ذلك الشيء قبل أن يعلم مشيئة زيد لم يتعلق بذلك حكم وإن قال زيد : شئت أن تفعله انعقدت يمينه فإن فعل بر في يمينه وإن لم يفعله وتعذر فعله حث في يمينه وإن قال زيد : لست أشاء أن تفعله لم تنعقد يمينه لأنه لم يوجد شرط انعقاد اليمين فإن فعله أو لم يفعله لم يحث . وإن فقدت مشيئة زيد بالجنون والغيبة أو الموت لم تنعقد اليمين لأنه لم يوجد شرط انعقادها وإن قال : والله لأدخلن الدار اليوم إن شاء زيد فإن قال زيد : شئت أن يدخلها بر في يمينه ، وإن انقضى اليوم ولم يدخلها حث في يمينه وإن قال زيد : شئت أن لا تدخل أو لست أشاء أن تدخل لم ينعقد اليمين وإن فقدت المشيئة بالموت أو الغيبة أو الجنون فانقضى اليوم ولم يدخلها لم يحث لأن يمينه لم تنعقد .

فرع وان قال والله لأدخلن هذه الدار اليوم الا أن يشاء زيد فقد انعقدت يمينه على دخول الدار في اليوم الا أن يشاء زيد أن لا تدخلها فتتحل اليمين لأن الاستثناء ضد المستثنى منه ، فان دخل الدار في يومه بر في يمينه وان قال زيد قد شئت أن لا يدخلها انحلت اليمين فتخلص من الحنث بأحد هاتين وان قال زيد قد شئت أن يدخلها أو يقال لست أشاء أن لا يدخلها فقد الحاكم الاستثناء ولم يتخلص من الحنث الا بأن يدخلها في يومه فان انقضى اليوم قبل أن يدخلها حنث في يمينه وان فقدت المشيئة من زيد بغيبة أو جنون أو خرس أو موت ومضى اليوم ولم يدخلها فقد قال الشافعي في المختصر : يحنث في يمينه لأن الأصل أن لا مشيئة • وان قال والله لادخلت هذه الدار اليوم الا أن يشاء زيد فاليمين ها هنا على النفي فيكون الاستثناء على الاثبات فان مضى اليوم ولم يدخل الدار بر في يمينه سواء شاء زيد أو لم يشأ • وان قال زيد : شئت أن يدخلها فقد تخلص من الحنث سواء دخلها أو لم يدخلها وان قال زيد شئت أن لا يدخلها أو لست أشاء أن يدخل فقد تعذر التخلص من الحنث بالاستثناء فان لم يدخل الدار حتى انقضاء اليوم فقد بر في يمينه وان دخل الدار في يومه حنث وان تعذرت مشيئته بغيبة أو جنون أو خرس فقد قال الشافعي في الأم : لم يحنث وهذا مخالف للنص في الأدلة واختلف أصحابنا فيهما على ثلاث طرق فقال أبو اسحق وغيره يحنث فيهما قولاً واحداً كما نقله المزني لأن الأصل عدم المشيئة فأما ما ذكره الشافعي في الأم فالظاهر أنه رجع عنه لأن المزني لو وجده لا عترض به عليه ويحتمل أن الربيع نقلها قبل أن يتحقق رجوعه عنها ؛ ومنهم من نقل جواب كل واحدة منهما الى الأخرى وخرجهما على قولين (أحدهما) لا يحنث فيهما لأنه يجوز أن يكون قد شاء ويجوز أنه لم يشأ فيحصل شك في حصول الحنث والأصل أن لا يحنث (والثاني) أنه يحنث فيهما لأنه قد وجد عقد اليمين والمخالفة ويمكن حصول المشيئة وارتفاع اليمين ويمكن عدم المشيئة وبقي حكم اليمين والأصل عدم المشيئة • وأما المزني فقد قال عقيب نقله وهذا خلاف قوله في باب جامع الأيمان ويريد بذلك اذا حلف ليضربنها مائة فضربها بضغت فيه مائة شراخ وحنى عليه هل وصل جميعها الى بدنها أم لا ؟ أنه لا يحنث مع الشك في فعل ما حلف عليه ، ومنهم من قال : هما على اختلاف

حالين فيحيث قال : يحنث أراد اذا أيس من معرفة مشيئته بموته لأنه أيس من معرفة مشيئته والأصل عدمها وحيث قال : لا يحنث أراد اذا لم يأيس من مشيئته بأن غاب أو خرس فرجى أن يرجع من غيبته أو ينطلق لسانه فيعلم ذلك منه .

فرع اذا قال رجل لآخر : يمينى فى يمينك نظرت فان كان المقول له قد حلف بالله تعالى لم ينعقد يمين القائل سواء نوى اليمين أو لم ينو لأن اليمين بالله لا ينعقد بالكناية مع النية ؛ وان كان المقول له قد حلف بالطلاق أو بالظهار أو العتاق نظرت فى القائل فان نوى ذلك انعقدت يمينه بذلك لأن اليمين ينعقد بالكناية مع النية وان كان المقول له لم يحلف قبل هذا لم ينعقد الحالف بشئ سواء نوى اليمين بالطلاق أو الظهار أو العتق أو لم ينو لأن يمينه انما ينعقد بذلك بالصريح أو بالكناية مع النية وليس هاهنا لفظ صريح ولا كناية مع نية لأن المقول له لم يحلف .

والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب جامع الإيمان

اذا حلف لا يسكن دارا وهو فيها ، فخرج فى الحال بنية التحويل وتركه رحله فيها لم يحنث لان اليمين على سكناه وقد تركه السكنى فلم يحنث بترك الرحل ، كما لو حلف لا يسكن فى بلد فخرج وتركه رحله فيه ، وان تردد الى الدار لنقل الرحل لم يحنث ، لان ذلك ليس بسكنى .

وان حلف لا يسكنها وهو فيها ، او لا يلبس هذا الثوب وهو لابسها ، او لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فاستدام حنث ، لان الاسم يطلق على حال الاستدامة ، ولهذا تقول : سكنت الدار شهرا ولبست الثوب شهرا وركبت الدابة شهرا . وان حلف لا يتزوج وهو متزوج او لا يتطهر وهو متطهر او لا يتطيب وهو متطيب فاستدام لم يحنث ، لانه لا يطلق الاسم عليه فى حال الاستدامة ، ولهذا تقول تزوجت من شهر وتطهرت من شهر وتطيبت من شهر ، ولا تقول تزوجت شهرا وتطهرت شهرا وتطيبت شهرا .

وان حلف لا يدخل الدار وهو فيها فاستدام ففيه قولان ، قال في الام يحث
لان استدامة الدخول كالابتداء في التحريم في ملك الغير فذلك في الحث في
اليمين كاللبس والركوب .

وقال في حرمة لا يحث - وهو الصحيح - لان الدخول لا يستعمل في
الاستدامة ولهذا تقول دخلت الدار من شهر ، ولا تقول دخلتها شهرا فلم يحث
«استدامة» كما لو حلف لا يتطهر اولا يتزوج فاستدام ، فان حلف لا يسافر
وهو في السفر فاخذ في الود لم يحث ، لانه اخذ في ترك السفر ، وان استدام
لسفر حث لانه «سافر» .

الشرح قوله « بنية التحويل » التحويل مصدر حول تحويلا وهو
يلزم ويتعدى فيقال حولته تحويلا اذا غيرت موضعه ، وحول هو تحويلا اذا
انتقل من موضع الى موضع ، وقد مضى في الحوالة بحث مادته واشتقاقاتها .
والرحل كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتع ومركب للمطية وحلس
ورسن وجمعه أرحل ورحال ، ورحل الشخص مأواه في الحضر ، ثم أطلق
على أمتعة المسافر لأنها هناك مأواه ، وفي الحديث « صلوا في رحاكم »
أى في مأواكم .

اما الأحكام فان مبني اليمين على لفظ الحالف ، فاذا حلف صريحة
عبارته انصرفت يمينه اليها ، سواء كان ما نواه موافقا لظاهر اللفظ أو
مخالفا ، فالموافق للظاهر أن ينوى باللفظ موضوعه الأصلي مثل أن ينوى
باللفظ العام العموم ، وبالمطلق الاطلاق ، وبسائر الالفاظ ما يتبادر الى الأفهام
منها أو المخالف فانه يتنوع أنواعا :

(أحدها) أن ينوى بالعام الخاص ، مثل أن يحلف لا يأكل لحما ولا فاكهة
ويريد لحما بعينه وفاكهة بعينها . ومنها أن يحلف على فعل شيء أو تركه مطلقا
وينوى فعله أو تركه في وقت بعينه . مثل أن يحلف أن لا يركب السيارة ،
وهو يعني الآن أو اليوم ، أو يحلف لألبس ، يعني الساعة .

ومنها أن يعني بقسمه غير ما يفهمه السامع منه كالمعارض ونحوها . ومنها
أن يريد بالخاص العام ، مثل أن يحلف لا شربت لفلان الماء من العطش ، يعني

قطع كل ماله فيه منة ، أو لا يأوى مع امرأته في دار يريد جفائها بترك اجتماعها معه في جميع الدور .

في كل ما ذكرناه لا عبرة عندنا بما عناه أو نواه أو خالف لفظه ، لأن الحنث مخالفة ما عقد عليه اليمين واليمين هو اللفظ ، فلو أحسناء على ما سواء لأحسناء على ما نوى لا على ما حلف ؛ ولأن النية بمجرد ما لا تتعقد بها اليمين فكذلك لا يحث بمخالفتها ، وبهذا قال أبو حنيفة رضى الله عنه .

وقال مالك وأحمد رضى الله عنهما : إذا نوى يمينه ما يحتمله انصرف يمينه إليه ، سواء خالف اللفظ أو وافقه ؛ لأن مبنى اليمين على النية .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : إذا كان في دار فحلف لا يسكنها أخذ في الخروج من مكانه وإن تخلف ساعة يمكنه الخروج منها حنث . وجملة ذلك أنه إذا كان ساكناً في دار فحلف لا يسكنها فإن أمكنه الخروج منها وأقام أى زمان كانت حنث وقال مالك : إن أقام دون اليوم واليلة لم يحث لأن ذلك قليل يحتاج إليه في الانتقال ولم يحث به دليلنا أن استدامة السكون بمنزلة ابتدائه فإذا أمكنه الخروج ولم يخرج حنث كما لو أقام يوماً ويلة وإن خرج من الدار في الحال لم يحث : وقال زفر : يحث وإن انتقل في الحال لأنه لا بد أن يكون ساكناً زماناً ما ، وهذا لا يصح لأنه ما لا يمكنه الاحتراز منه لا يدخل في اليمين ولأنه تارك للسكنى بالخروج والتارك لا يسمى ساكناً كما لو أوجع في ليلة الصيام ونزع مع طلوع الفجر .

أما إذا أقام زمناً يمكنه الانتقال فيه فإنه يحث لأنه فعل ما يقع عليه اسم السكنى فحنث به كموضع الاتفاق ألا ترى أنه لو حلف لا يركب سيارة فوقف على سلمها أو تعلق بمؤخرها حنث وإن كان قليلاً ؟ .

قال المسعودى : وإن كانت اليمين في جوف الليل فخاف من العس إذا خرج ذلك الوقت فإنه لم يحث بالمثل إلى وقت الامكان وإن وقف بالدار

بعد اليمين لينقل قماشه ^(١) ورحله من الدار ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول القفال وبه قال أبو حنيفة انه لا يحث لأنه من أسباب الخروج (والثاني) وهو قول البغداديين من أصحابنا وهو المشهور أنه يحث لأنه أقام في الدار بعد اليمين مع تمكنه من الخروج فحث كما لو أقام لا لنقل القماش وان خرج من الدار عقيب اليمين وترك رحله فيها لم يحث وقال أبو حنيفة يحث الا ان نقل أهله وماله وبه قال أحمد ؛ وحكى عن مالك أنه اعتبر نقل عياله دون ماله دليلاً أنه حلف على أن لا يسكن وإذا تحول بنفسه منها عقيب يمينه فلم ينكر يمينه فلم ينكر يمينه فوجب أن لا يحث كما لو حلف أن لا يسكن بلداً فخرج منها وترك رحله فيها فان رجع الى الدار بعد الخروج لنقل القماش أو لعيادة مرض فيها وما أشبه ذلك لم يحث لأنه قد وجد منه المفارقة للدار ومزايلة السكنى ويعوده اليها لا يسمى به ساكناً فلم يحث .

فرع إذا أقام على متاعه وأهله حث ، وقال أبو حنيفة وأحمد لم يحث لأن الانتقال لا يكون الا بالأهل والمال ولا يمكنه التحرز من هذه الاستدامة فلا يقع اليمين عليها . وعلى هذا ان خرج بنفسه وترك أهله وماله في المسكن مع امكان قلمهم عنه حث .

ولنا أنه لا يحث اذا خرج بنية الانتقال ؛ لأنه اذا خرج بنية الانتقال ؛ فليس بساكن — ولأنه يجوز أن يريد السكنى وحده دون أهله وماله — وعند أحمد وأبي حنيفة أن السكنى لا يكون الا بالأهل والمال ، ولهذا يقال فلان ساكن بالبلد القلاني وهو غائب عنه بنفسه . واذا نزل بلداً بأهله وماله يقال سكنه ولو نزله بنفسه لا يقال سكنه .

هذا كلامهم وهو ظاهر الخطأ ؛ لأن المرء قد يموت أبواه أو ينفصل عنهما ولما يتزوج بعد ثم يسكن أنى شاء وحده . وحكى عن مالك أنه اعتبر نقل عياله دون ماله ، والأولى ان شاء الله أنه اذا انتقل الى مسكن آخر لا يحث وان بقي متاعه في الدار ، لأن مسكنه حيث هو ؛ وضع في المسكن

(١) مضى في غير موضع أن القماش بقايا المتاع بعد النزع عن البيت (ط)

الذى نزل فيه ما يثأث به أو لم يضع ، مادام قد تحقق حلوله فيه من اجارة
أو تملك أو آتاهب .

فرع وان أكره على المقام لم يحنث ، وكذلك ان كان فى جوف
الليل فى وقت لا يجد فيه منزلا يتحول اليه ، أو يحول بينه وبين المنزل أبواب
معلقة لا يمكن فتحها أو خوف على نفسه أو أهله أو ماله فأقام فى طلب النقلة
أو انتظار الزوال المانع منها لم يحنث ، وان خرج طالبا للنقلة فتعذرت عليه
اما لكونه لم يجد مسكنا يتحول اليه لتعذر الكراء واكتظاظ المساكن بأهلها
ونذرة الخالى منها أو يوجد فى مقابل مبلغ كبير لا يطيقه ولا يتيسر له أدائه،
أو لم يجد من يحمل أمتعته كسيارة أو دابة أو خمال ولا يمكنه النقلة بدونها
فأقام حنث وعليه الكفارة . وقال الحنابلة لم يحنث لأن اقامته عن غير اختيار
منه لعدم تمكنه من النقلة .

فرع فان حلف لا يتزوج ولا يتطيب ولا يتطهر فاستدام ذلك لم
يحث فى قولهم جميعا ، لأنه لا يطلق على من استدامها اسم الفعل ، فلا يقال
تزوجت شهرا ، ولا تطيبت شهرا ، وانما يقال منذ شهر ، ولم ينزل الشارع
استدامة التزويج والطيب منزلة ابتدائها فى تحريمه فى الاحرام ويجاب
الكفارة فيه .

فرع وأن حلف لا يدخل دارا هو فيها فأقام فيها ففيه قولان
أصحهما ما رواه حرملة أنه لا يحنث .

وعن أحمد روايتان : (احداهما) يحنث . قال أحمد فى رجل حلف على
امراته لا دخلت أنا وأنت هذه الدار وهما جميعا فيها ، قال : أخاف أن يكون
حنث .

(والثانية) لا يحنث ، ذكرها ابن قدامة عن القاضى واختارها
أبو الخطاب . وهو قول أصحاب الراى ، لأن الدخول لا يستعمل فى
الاستدامة ، ولهذا يقال دخلتها منذ شهر ولا يقال دخلتها شهرا فجرى مجرى

التزويج ؛ ولأن الدخول الانقصال من خارج الى داخل فلا يوجد هذا المعنى في الاقامة والمكث .

قال ابن قدامة : ويحتمل أن من أحثه انما كان لأن ظاهر حال الحالف أنه يقصد هجر الدار ومبايئتها ؛ والاقامة فيها تخالف ذلك فجري مجرى الحالف على ترك السكنى به .

فرع فان حلف لا يلبس ثوبا وهو لابس فان نزع في الحال والا حث وكذلك ان حلف لا يركب دابة هو راكبها . فان نزل في أول حالة الامكان والا حث ، وبهذا قال أحمد وأصحاب الرأي . وقال أبو ثور لا يحث باستدامته اللبس والركوب حتى يتبدئه ، لأنه لو حلف لا يتزوج ولا يتطهر فاستدام ذلك لم يحث . كذا ههنا .

دللنا أن استدامة اللبس والركوب تسمى لبسا وركوبا ، ويسمى به لابسا وراكبا . ولذلك يقال لبست هذا الثوب شهرا ، وركبت دابتي يوما فحث باستدامته ، كما لو حلف لا يسكن فاستدام السكنى ، وقد اعتبر الشرع هذا في الاحرام حيث حرم لبس المخيط فأوجب الكفارة في استدامته كما أوجبها في ابتدائه وفارق التزويج فانه لا يطلق على الاستدامة فلا يقال تزوجت شهرا . وانما يقال منذ شهر . ولهذا لم تحرم استدامته في الاحرام كابتنائه .

فرع ان حلف لا يسافر وكان في السفر فان سدر في سفره حث وان أخذ في العود لم يحث ولو كانت مسافة العود أكبر من قدر مسافة القصر . وذلك لأنه يعتبر أخذًا في ترك السفر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يسكن فلانا - وهما في مسكن واحد - ففارق احدهما الآخر في الحال وبقي الآخر لم يحث لانه زالت المسكنة . وان سكن كل واحد منهما في بيت من خان او دار كبيرة ، وانفرد كل واحد منهما بباب

وغلاق لم يحث لانه ما ساكنه فان حلف لا يدخل دارا فادخل احدى الرجلين او ادخل راسه اليها لم يحث ، وان حلف لا يخرج من دار فخرج احدى الرجلين او اخرج راسه منها لم يحث . لان النبي صلى الله عليه وسلم كان معتكفا وكان يدخل راسه الى عائشة لترجله ، ولان كمال الدخول والخروج لا يحصل بذلك .

فصل وان حلف لا يدخل دارا فحصل في سطحها وهو غير محصر لم يحث . وقال ابو ثور : يحث لان السطح من الدار . وهذا خطأ لانه خارج بين داخلها وخارجها فلم يصر بحصوله فيه داخلا فيها ، كما لو حصل على حائط الدار . وان كان محجرا ففيه وجهان .

(احدهما) يحث لانه يحيط به سور الدار .

(والثاني) لا يحث ، وهو ظاهر النص لانه لم يحصل في داخل الدار ، وان كان في الدار نهر فطرح نفسه في الماء حتى حمله الى داخل الدار حث لانه دخل الدار . وان كان في الدار شجرة منتشرة الأغصان فتعلق بفصن منها نزل فيها حتى احاط به حائط الدار حث . وان نزل فيه حتى حاذى السطح بان كان غير محجر لم يحث وان كان محجرا فعلى الوجهين) .

الشرح حديث اعتكاف الرسول في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت :

« ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل على (بتشديد الياء) راسه وهو في المسجد فأرجله ، وكان لا يدخل البيت الا لحاجة اذا كان معتكفا » .

أما غريب الفصل فقوله « بيت من خان » قال في المصباح : والخان ما ينزله المسافرين والجمع خانات .

(قلت) لعله مكان كان يقوم مقام الفندق في عصرنا هذا ، الا أن الخان فيما مضى كان فيه مكان فسيح تأوى اليه الدواب ، ومستودع لبضائع المسافرين وأمتعتهم . وقوله « غير محجر » المحجر الذي عليه بناء يحيط به ومنة سميت الحجرة وسور الدار ما يحيط به .

مسألة وان قال والله لا ساكنت فلانا وهو ساكن مقر في مسكن فان خرج أحدهما في أول حال امكان الخروج لم يحث لأنه لم يساكنه وان أقام بعد امكان الخروج حث لأن المساكنة تقع على الاستدامة كما تقع على الابتداء . قال الشافعي رضي الله عنه : والمساكنة أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتهما واحدة ومدخلهما واحد فان كانا في حجرتين في درب نافذ أو غير نافذ متفرقين أو متلاصقين فليسا متساكنين وانما هما متجاوران . وان سكن كل واحد منهما في بيت في خان وكان اليتان متفرقين أو متلاصقين فهما غير متساكنين لأن بيوت الخان كل بيت منها مسكن على الانفراد ؛ وان سكن كل واحد منهما في بيت في دار صغيرة وكل واحد منهما منفرد بعلق فهما متساكنان لأن الدار الواحدة مسكن واحد ويخالف الخان وان كان صغيرا لأنه بنى للمساكن وان كانا في بيتين في دار كبيرة ذات بيوت كل بيت منفرد بباب وغلق فقد ذكر أكثر أصحابنا أن ذلك ليس بمساكنة لأنها كبيوت الخان وقال الشيخ الحسن الطبري في عدته في هذا نظر لأن جميع الدار تعد في العادة مسكنا واحدا ويخالف بيوت الخان . وان كانت الدار كبيرة الا أن أحدهما في البيت والآخر في الضفة أو كانا في صفتين أو كانا في بيتين ليس لأحدهما غلق دون الآخر فهما متساكنان وكذلك اذا كانا في بيتين في دار كبيرة ذات بيوت لا أبواب عليها كان ذلك مساكنة لأن اشتراكهما في مرافق الصحن الجامع للبيتين في الباب المدخول به اليهما كاشتراكهما في موضع السكون قال الشافعي : الا أن يكون له نية فهو على ما نواه ، وأراد اذا نوى بأن لا يساكنه في درب أو بلد أو بيت واحد كان على ما نواه لأنه يحتمل ما نواه من ذلك ، وفيه وجه آخر حكاه الطبري اذا نوى ما يساكنه في هذا البلد ، لم يصح كما نوى لا يساكنه بخراسان .

اذا ثبت هذا فحلف لا يساكنه وهما في بيتين في حجرة . قال الشافعي : فجعل بينهما جدار ولكل واحد من الحجرتين باب فليس هذه بمساكنة . قال أصحابنا البغداديون : ظاهر هذا الكلام أنها اذا أقاما في بيتيهما وجعل بينهما جدار ولكل واحد من الحجرتين باب لم يحث ، ليس ذلك على ظاهره ،

وانما أراد بذلك اذا انتقل أحدهما في الحال وعاد لبناء الجدار والباب فأما اذا أقاما مع امكان الانتقال لبناء الجدر والباب حث الحالف .

وقال المسعودي : اذا استعملا بناء الجدار فيما بينهما عقب اليمين فهل يحث الحالف ؟ فيه وجهان (أحدهما) يحث لأن البناء يحتاج الى مدة طويلة ولم تجر العادة به . و (الثاني) لا يحث لأنه استعمل سبب الفرقة .

وقالت الحنابلة : انهما في دار واحدة متساكنين كالصغيرة ، وفارق المتجاورين في الدارين فانهما ليسا متساكنين ، ويمينه على نقي المساكنة لا على المجاورة . ولو كانا في دار واحدة حالة اليمين فخرج أحدهما منها وقسمها حجرتين وفتح لكل واحدة منهما بابا وبينهما حاجز ، ثم سكن كل واحد منهما في حجرة لم يحث لأنهما غير متساكنين .

فرع وان حلف لا يلبس ثوبا وهو لابس ولا يركب دابة وهو راكبها فان نزع الثوب ونزل عن الدابة أول حال امكانه لم يحث وان استدام ذلك مع امكان تركه حث ؛ لأن استدامة اللبس والركوب يسمى لبسا وركوبا ولهذا يقال : لبست الثوب شهرا وركبت الدابة شهرا ، وان قال : والله لا تزوجت وهو متزوج فاستدام ، أو لا تطهرت وهو متطهر فاستدام لم يحث لأن استدامة ذلك لا يجري مجرى ابتدائه ولهذا لا يقال تزوجته شهرا وتطهرت شهرا وانما يقال تزوجت من شهر وتطهرت فان عقد النكاح أو ابتداء الطهارة حث . وان قال والله لا تطيبت وهو متطيب فاستدامة ففيه وجهان (أحدهما) يحث لأن اسم التطيب يقع على الاستدامة ألا ترى أنه يقال تطيبت شهرا كما يقال لبست شهرا (والثاني) وهو الأصح ولم يذكر في المذهب غيره أن لا يحث لأن استدامة الطيب لم يجعل في الشرع بمنزلة ابتدائه ألا ترى أن المحرم ممنوع من ابتداء الطيب غير ممنوع من استدামته ولأنه كالطهارة لأنه يقال تطيبت من شهر كما يقال تطهرت من شهر ولا يقال تطيبت من شهر كما يقال تطهرت من شهر ولا يقال تطيبت شهرا وان حلف لا يدخل دارا وهو فيها فاستدام الكون فيها . قال القاضي أبو الطيب فيه وجهان وحكماهما الشيخان قولين . قال في الأم : يحث لأن استدامة

الكون في الدار بمنزلة ابتداء الدخول في التحريم في ملك الغير فكان كالدخول في الحنث باليمين وقال في حرمة لا يحنث وبه قال أبو حنيفة وهو الأصح ، لأن الدخول هو الاتصال من خارج الدار الى داخلها وهذا لا يوجد في استدامة الكون فيها ، ولهذا لا يقال دخلت الدار شهرا وانما يقال دخلتها منذ شهر فان قلنا بالأول فان أقام بعد اليمين بعد أن أمكنه الخروج حنث وان خرج عقيب اليمين فان عاد لنقل المتاع حنث لأنه قد دخلها بخلاف ما لو حلف على السكنى لأن السكنى لا توجد بمجرد الدخول وان قلنا بالثاني فاستدام الكون فيها لم يحنث وان خرج ثم دخلها حنث .

فرع وان حلف لا يدخل الدار فدخل الدهليز بجميع بدنه حنث لأنه قد دخل الدار وان دخل ببعض بدنه اما برأسه دون باقي بدنه أو بإحدى رجله لم يحنث لأنه لم يدخل وان كان على باب الدهليز كن وهو الطاق فدخله فهل يحنث ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يحنث لأنه خارج الدار (الثاني) يحنث لأنه من جملة الدار لأنه يكن الباب فهو كالدعليز وان حلف لا يخرج من الدار فأخرج بعض بدنه لم يحنث لأنه لم يخرج بدليل أنه لو كان معتكفا فأخرج بعض بدنه من المسجد لم يخرج من الاعتكاف لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج رأسه في حجر عائشة لترجله .

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه : ولو حلف لا يدخلها فرقى فوقها لم يحنث وجملة ذلك أنه اذا حلف لا يدخل دارا فرقى فوقها حتى حصل على سطحها ولم ينزل إليها فان كان السطح غير محجر لم يحنث وقال أبو حنيفة وأحمد وأبو ثور يحنث لأن حكم السطح حكم الداخل بدليل أن الاعتكاف يصح في سطح المسجد كما يصح في داخله ولأنه لو قال والله لا أخرجت من داري فصعد السطح لم يحنث ودليلنا أن السطح حاجز يقي الدار من الحر والبرد فلم يضر بحصوله فيه دخلا في الدار كما لو وقف على الحائط وما ذكروه من سطح المسجد فلا يلزم لأن الشرع جعل سطحه بمنزلة داخله في الحكم دون التسمية ألا ترى أن الرجة حكمها حكم المسجد في الاعتكاف ومنع الحنث منها وجواز الصلاة فيها بصلاة الامام وان لم تكن في حكم المسجد بالتسمية ولو حلف لا يدخل المسجد فدخل الرجة

لم يحنث وما ذكروه فيمن حلف لا يخرج من داره فصعد سطحها لا يسلم بل يحنث لأن صعوده خروج من الدار وإن كان السطح محجرا فحصل فيه ففيه وجهان من أصحابنا من قال : لا يحنث وهو ظاهر النص لما ذكرناه فيه إذا كانت غير محجرة ومنهم من قال يحنث لأنه يحيط به سور الدار فهو كما لو حصل داخل الدار ، ومن قال بهذا فإنما قال الشافعي رضي الله عنه لا يحنث على عادة أهل الحجاز فإن سطوحهم غير محجرة •

فرع في مذاهب العلماء إن حلف لا يدخل دارا فحصل في سطحها قلت : قال الشافعي : لا يحنث ولأصحابنا فيما إذا كان محجرا وجهان وظاهر النص أنه لا يحنث وقال أحمد يحنث سواء كان السطح محجرا أم لا وبهذا قال مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي وهذا خطأ لأن السطح جاز بين داخل الدار وخارجها كسطح المسجد فإنه لا يعد من المسجد ولا يجوز الاعتكاف فيه كما لا يجوز الاعتكاف في مارتته على ما مضى في الاعتكاف وعند الحنابلة يصح الاعتكاف في سطح المسجد •

فرع وإن حلف لا يدخل الدار وفيها شجرة ولها أغصان منتشرة إلى خارج الدار فتعلق بغصن منها وصعد عليه قطرت فإن أحاط به سور الدار حنث كما لو دخل من الباب وإن لمحاط به السطح لا غير فإن كان غير محجر فعلى الوجهين وإن كان في الدار نهر فطرح نفسه فيه من خارج وسبح حتى دخل الدار أو دخل في سفينة ثم سير السفينة حتى دخل الدار حنث لأنه قد دخل الدار فهو كما لو دخلها من بابها •

فرع إذا تشاغلا ببناء الحاجز بينهما وهما متساكنان حنث لأحدهما تساكنا قبل انفراد أحدي الدارين من الأخرى ، وبهذا قال أحمد وأصحاب الرأي وأهل المدينة ولا نعلم فيه خلافا •

فرع إن حلف لا ساكنت فلانا في هذه الدار فقسمها حجرتين وبنا بينهما حائطا وفتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكنا فيهما لم يحنث

لما ذكرنا في التي قبلها . وهذا قول أحمد وابن المنذر وأبي ثور وأصحاب
الرأي . وقال مالك : لا يجزئ ذلك لكونه عين الدار ولا ينحل بتغيرها .

وان حلف أن لا يضع قدمه في الدار فدخلها راكبا أو ماشيا منتعلا أو
حافيا حث ، كما لو حلف أن لا يدخلها وبهذا قال أصحاب الرأي وأحمد .
قال أبو ثور : ان دخلها راكبا لم يحث لأنه لم يضع قدمه فيها .

دليلنا أنه قد دخل الدار فحث ، كما لو دخلها ماشيا ، ولا نسلم أنه لم
يضع قدمه فيها ، فان قدمه موضوعة ، فان كان في الدار نهر فدخلها في
سفينة أو زورق فقدمه في الزورق أو على الدابة فأشبه ما لو دخلها منتعلا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ان حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها حث ، لأن
اليمين على عين مضافة إلى مالك فلم يسقط الحث فيه بزوال الملك . كما
ان حلف لا يكلم زوجة فلان هذه فطلقها ثم كلمها ، وأن حلف لا يدخل دار زيد
فدخل دارا لزيد وعمرو لم يحث لأن اليمين معقودة على دار جميعها لزيد .
وان حلف لا يدخل دار زيد فدخل دارا يسكنها زيد باعارة أو اجارة ار عسب
فان اراد مسكنه - حث لأنه يحتمل ما نوى ، وان لم يكن له نية لم يحث .

وقال ابو ثور : يحث ، لأن الدار تضاف إلى الساكن ، والدليل عليه
قوله تعالى « لا تخرجوهن من بيوتهن » فأضاف بيوت أزواجهن اليهن بالسكنى ،
وهذا خطأ ، لأن حقيقة الإضافة تقتضي ملك لعين ، ولهذا لو قال : هذه الدار
لزيد جعل ذلك اقرارا له بملكها .

فصل وان حلف لا يدخل هذه الدار فانهدمت وصارت ساحة أو
جعلت حائوتا أو بستانا فدخلها لم يحث لأنه زال عنها اسم الدار . وان أعيدت
تلك الآلة لم يحث بدخولها لأنها غير تلك الدار ، وان أعيدت بنت
ففيه وجهان (أحدهما) لا يحث ، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لأنها غير
تلك الدار (والثاني) انه يحث لأنها عادت كما كانت .

الشرح ان حلف لا يسكن دار زيد هذه أو لا يدخلها فباعها زيد
ودخلها حث الا ان يتوى لا يدخلها وهي ملك له فلا يحث بدخولها بعد

زوال ملكه عنها وهكذا لو حلف لا يكلم عبد زيد هذا فباعه زيد ثم كلمه أو لا يكلم زوجة فلان هذه فطلقها زيد ثم كلمها الحالف حث وبه قال مالك وأحمد ومحمد وزفر وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يحث في الدار والعبد ويحث في الزوجة لأن الدار لا توالى ولا تعادى وإنما يكون الامتناع لأجل مالها فتلقت اليمين بذلك • دليلنا أنه اجتمع في اليمين التعين والاضافة فكان الحكم للتعين كما قلنا في الزوجة لأن العبد يوالى ويعادى فهو كالزوجة وإن حلف لا يدخل دار زيد ولم يقل هذه فباع زيد داره ودخلها لم يحث وكذلك إذا حلف لا يكلم عبد زيد ولا زوجته فباع زيد عبده وطلق زوجته فكلمها لم يحث لأن اليمين تعلق بالاضافة خاصة وقد زال ملكه عنه • وإن قال : والله لا كلمت زيدا هذا فغير زيد اسمه وصار يعرف بما غيره اليه فكلمه بعد ذلك حث لأن الاعتبار بالنفس دون الاسم •

فروع وإن حلف لا يدخل دار زيد فدخل داراً يملكها زيد وعمره لم يحث لأن اليمين معقودة على دار يملكها زيد وزيد لا يملكها وإنما يملك بعضها وإن قال والله لا دخلت بيت زيد فدخل بيتاً يسكنه زيد باجارة أو ائارة لا يملكه فإن نويت البيت الذى يسكنه حث وإن قال : الذى يملكه لم يحث • وإقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور : يحث لأن الدار تضاف الى ساكنها كما تضاف الى ماليتها ولهذا قال الله تعالى « لا تخرجوهن من بيوتهن » وأراد بيوت أزواجهن لسكنانهن • ودليلنا أن الاضافة الى من يملك يقتضى اضافة الملك ولهذا لو قال : هذه الدار لزيد اقتضى ذلك ملكها فلو قال : أردت به ملك سكنها لم يقبل فإذا اقتضت الاضافة الملك انصرف الاطلاق اليه وأما الآية فأنما أضاف بيوت أزواجهن اليهن مجازاً لا حقيقة بدليل أنه يصح تقي الدار عنه بأن يقال ما هذه الدار لزيد وإنما يسكنها والإيمان إنما تتعلق بالحقائق دون المجاز • وإن قال : والله لا دخلت مسكن زيد فدخل داراً يسكنها زيد بملك أو اجارة أو ائارة حث لأن اسم مسكن زيد يقع على ذلك إلا أن ينوى مسكنه الذى يملكه فلا يحث إلا بدخول دار يملكها قال في الأم ولو حلف لا يسكن داراً لزيد فسكن داراً لزيد فيه شركة لم يحث سواء كان له أقلها أو أكثرها لأنها لا تضاف اليه خاصة •

مسألة وان حلف لا يدخل هذه الدار فأنهدمت وزال بناؤها فدخلها لم يحنث وكذلك اذا حلف لا يدخل هذا البيت فأنهدم وصار عرصه فدخل عرصه لم يحنث وقال أبو حنيفة اذا حلف لا يدخل هذه الدار حنث بدخولها بعد هدمها ووافقنا في الدار المطلقة وفي البيت أنه لا يحنث بدخول عرصتهما بعد هدمهما وقال أحمد في الدار والبيت اذا عينهما حنث بدخولهما بعد هدمهما دليلنا أن كل ما يتناوله الاسم في اطلاق اليمين يجب أن يخرج منهما مع التحين كما لو حلف لا يأكل هذه الحنطة فطحنت أو لا يدخل هذا البيت فخرّب •

اذا ثبت هذا فان أعيدت تلك الدار بغير آلتها فدخلها لم يحنث لأنها غير تلك الدار وان أعيدت بتلك الحالة ففيه وجهان (أحدهما) لا يحنث لأنها غير تلك الدار (والثاني) يحنث لأنها عادت كما كانت •

فرع ان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا له يسكنها بأجرة أو عارية أو غصب لم يحنث •

وقال أحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي : يحنث ، لأن الدار تضاف الى ساكنها كإضافتها الى مالكها • قال تعالى « لا تخرجوهن من بيوتهن » أراد بيوت أزواجهن التي يسكنها • وقال تعالى « وقرن في بيوتكن » ولأن الإضافة للاختصاص ، وكذلك ساكن الدار مختص بها فكانت إضافتها اليه صحيحة ، وهي مستعملة في العرف فوجب أن يحنث بدخولها كالمملوكة له •

ولنا أن الإضافة في الحقيقة الى المالك بدليل أنه لو قال : هذه الدار لفلان كان مقرا بملكها ، ولو قال أردت أنه يسكنها لم يقبل لأن حقيقة الإضافة تقتضى ملك العين ، وأن إضافة البيت الى ساكنه إضافة مجازية ، ولو سلمنا بإحلال المجاز مكان الحقيقة لا نسلخ الناس من أيمانهم •

وان حلف لا يدخل دار زيد هذه ، واسم الإشارة هنا يتصرف الى عين مضافة الى زيد حنث ولا يسقط الحنث هنا بزوال الملك • ومثاله لو حلف لا يكلم زوجة فلان فطلقها ثم كلمها حنث •

فرع ولو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة استأجرها فلان هذا ، فقياس المذهب أنه لا يحث لما قررنا من أن الاضافة تقتضى حقيقة الملك ، وكذلك ان ركب دابة استأجرها فلان لم يحث وعند الحنابلة أنه يحث فى الأولى ولم يحث فى الثانية ، وكذلك القول فيما اذا اغتصبها فانه لا يحث فى قول الجميع . وما بقى من الفصلين فعلى وجهه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يدخل هذه الدار من هذا الباب فقلع الباب ونصبه فى مكان آخر وبقي المر الذى كان عليه الباب فدخلها من المر حث . وان دخلها من الموضع الذى نصب فيه الباب لم يحث . ومن اصحابنا من قال : ان دخل من المر الذى كان فيه الباب لم يحث لانه لم يدخل من ذلك الباب ، لان الباب نقل وهذا خطأ لان الباب هو المر الذى يدخل ويخرج منه دون المصراع النصوب والمر الاول باق فتعلق به الحث .

وان حلف لا يدخل هذه الدار من بابها او لا يدخل من باب هذه الدار فسد الباب وجعل الباب فى مكان آخر فدخلها منه ففيه وجهان .

(احدهما) انه لا يحث . وهو قول أبى على بن أبى هريرة ، وهو المنصوص فى الام ، لان اليمين اتفقت على باب موجود مضاف الى الدار ، وذلك هو الباب الاول فلا يحث بالثاني ، كما لو حلف لا يدخل دار زيد فباع زيد داره ثم دخلها والثاني وهو قول أبى اسحاق انه يحث وهو الاظهر لان اليمين مفقودة على بابها وبابها الآن هو الثاني فتعلق الحث به ، كما لو حلف لا يدخل دار زيد فباع زيد داره واشترى أخرى ، فان الحث يتعلق بالدار الثانية دون الاولى .

فصل وان حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجدا او بيتا فى الحمام لم يحث لان المسجد وبيت الحمام لا يدخلان فى اطلاق اسم البيت ، ولان البيت اسم لما جعل للايواء والسكنى ، والمسجد وبيت الحمام لم يجعل لذلك ، فان دخل بيتا من شعر او ادم نظرت ، فان كان الحالف ممن يسكن بيوت الشعر والادم حث ، وان كان ممن لا يسكنها ففيه وجهان .

(احدهما) وهو قول أبى الصباس بن سريج انه لا يحث لان اليمين تحصل على العرف ، ولهذا لو حلف لا يأكل الرووس حمل على ما يتعارف اكله منفردا وبيت الشعر والادم غير متعارف للقروى فلم يحث به .

والثانى وهو قول اسحاق وغيره انه يحنث لانه بيت جعل للايواء والسكنى فاشبه بيوت المدر . وقولهم : انه غير متعارف فى حق اهل القرى يبطل بالبيت من المدر فانه غير متعارف فى حق اهل البادية ثم يحنث به ، وخبز الأرض غير متعارف فى حق غير الطبرى ثم يحنث باكله اذا حلف لا يأكل الخبز .

قال الشافعى ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار وهو فى موضع فتحول لم يحنث الا ان ينوى ان لا يدخلها فيحنث . وجملة ذلك انه اذا حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها من بابها او تسور من سطحها او من كوة او من ثقب فدخلها حنث لانه قد دخلها وان قال والله لا دخلت هذه الدار من هذا الباب فدخلها من كوة او من السطح لم يحنث لانه لم يدخلها من الباب قال الشافعى : الا ان ينوى انه لا يدخلها فيحنث باى دخول كان وان فتح لها ممر من موضع آخر ولم ينصب عليه ذلك المصراع على الباب الاول فدخل منه لم يحنث لانه لم يدخلها من الباب الذى حلف عليه وان نقل الباب وهو المصراع الذى كان على الاول الى ممر الثانى ثم دخلها منه ففيه وجهان من اصحابنا من قال ان دخلها من الممر الاول الذى نقل عنه الباب لم يحنث وان دخلها من الممر الثانى الذى ينصب عليه المصراع الاول الذى كان على الممر الاول وقت اليمين حنث لان الباب هو المصراع ومنهم من قال اذا دخلها من الممر الاول حنث سواء نقل عنه المصراع او لم ، وان دخلها من ممر آخر بالدار لم يحنث وهو الاصح لان الباب هو الموضع الذى يوصل منه ويخرج وهو الفتحة فيها دون المصراع المنصوب لان المنصوب يراد للمنع من الدخول ولا يراد للدخول والخروج وانما يراد لهما الفتحة الا ان ينوى بقوله الباب هو المصراع المنصوب فيحنث اذا دخلها من حيث كان منصوبا فيه لان قوله يحتمل ذلك وان قال والله لا دخلت هذه الدار ممنى او لا دخلت من باب هذه الدار ولها باب فسد وفتح لها باب آخر فدخل منه فاختلف اصحابنا فيه فمنهم من تعلق بظاهر كلام الشافعى وانه لا يحنث الا ان ينوى بانه لا يدخلها حلة فيحنث لان الاضافة اقتضت تعريف الباب الموجود وقت اليمين فصار كما لو قال : لا دخلت هذه الدار من هذا الباب ، ومنهم من قال : يحنث وهو الاظهر لان الثانى يقع عليه اسم الباب فتعلقت به اليمين وان لم يكن موجودا حال عقد اليمين كما لو قال : لا دخلت دار زيد وليس لزيد دار فملك زيد بعد اليمين دارا فدخلها فانه يحنث . ومن قال بهذا تناول كلام الشافعى على انه عين الباب .

فرع وان حلف لا يدخل هذه الدار اقتضى اطلاقه التأييد فان قال : نويت يوما او شهرا فان كان يمينه بالطلاق أو العتاق أو بالله فى الايلاء لم يقبل قوله فى الحكم لانه تعلق به حق آدمى وما يدعيه مخالف للظاهر ويدل

فيما بينه وبين الله تعالى ؛ لأنه يحتمل ما يدعيه . وإن كان يمينا بالله في غير
الإيلاء قبل قوله في الظاهر والباطن لأنه أمين فيما يجب عليه من حقوق الله
عز وجل .

فرع في مذاهب العلماء

إذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فعمل لها باب آخر في مكان آخر
فدخلها منه ففيه وجهان :

(أحدهما) المنصوص في الأم ، وإليه ذهب أبو علي بن أبي هريرة أنه
لا يحث لتعلق اليمين بباب قائم مضاف إلى الدار ، وهو الباب الأول ، فلا
تنعقد اليمين على الباب الثاني .

(والثاني) وهو قول أبي اسحق الأسفرائني : وهو مذهب أحمد
رضي الله عنه أنه يحث ، لأنه دخلها وقد حلف أن لا يدخلها من بابها ، وقد
صار هذا الباب الأخير بابها فينعقد اليمين به ، كما لو حلف لا يدخل دار
زيد فباع زيد داره واشترى أخرى ، فإن الحث يرتبط بالأخرى ارتباطه
بالأولى قبل بيعها ، ولا يتعلق اليمين بالأولى بعد بيعها . وإن قلع الباب ونصب
في دار أخرى وبقي المرح حث بدخوله من الموضع الذي نصب فيه الباب
لأنها دار أخرى ، لأن الدخول من الممر لا من المصراع .

فرع إذا حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجدا أو حماما عاما قال
الشافعي رضي الله عنه ولو حلف لا يسكن بيتا وهو بدوي أو قروي ولا نية
له في أي بيت من شعر أو آدم أو خيمة أو بيت حجارة أو من مدر أو ما وقع
عليه اسم البيت سكنا حث . وجملة ذلك أنه إذا حلف لا يدخل بيتا فدخل
بيتا مبنيا من حجارة أو لبن أو آخر أو خشب أو قصب حث بذلك قرويا
كان أو بدويا لأنه يقع عليه اسم البيت شرعا ولغة وأن دخل دهليزا ، أو
صفتها أو صحنها فقد قال بعض أصحابنا لا يحث لأنه لا يسمى بيتا ولهذا
يقال لم يدخل البيت وإنما وقف في الدهليز والصفة والصحن وقال صاحب
القروى : لا يحث إلا أن تعد جميع الدار مينة ولا تفرد للبيتونة موضعها

فيحنت اذا حصل في دهليزها وصفتها وقال القاضي أبو الطيب فيه نظر وأراد أنه يحنت وهو قول أبي حنيفة لأن جميع الدار بيت للايواء .

وان دخل مسجدا أو البيت الحرام أو دخل بيتا في الحمام أو بيعة أو كنيسة لم يحنت وقال أحمد اذا دخل مسجدا أو البيت الحرام أو دخل بيتا في الحمام حنت لأن المسجد يسمى بيتا قال الله تعالى « في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه » وأراد به المساجد أما الحمام فقد روى « بش البيت الحمام » وقوله صلى الله عليه وسلم « ستفتح لكم بلاد الروم وستجدون فيها بيوتا تسمى الحمامات فإذا دخلتموها فانتزروا بالمأزر » .

ودليلنا أن البيت اسم لما بنى للسكنى في العرف ولهذا يقال بيت فلان ويراد مسكنه والمسجد بيت الحمام لم يسميا بيتا لذلك فلم ينصرف الاطلاق اليه وأما الآية فالجواب أن المساجد تسمى بيوتا مجازا لا حقيقة . واليمين انما تنصرف الى الحقيقة دون المجاز وان دخل بيتا من شعر أو صوف أو آدم فإن كان الحالف بدويا حنت وان كان الحالف قرويا لا يسكن هذه البيوت فاختلف أصحابنا فيه فقال أبو العباس : لا يحنت وهو قول أبي حنيفة لأن الأيمان محمولة على العرف ولهذا لو حلف لا يأكل الرؤوس لم يدخل فيه الا ما يعتاد أكله من الرؤوس منفردا وهذه البيوت غير معتادة في حق أهل الأمصار والقرى فلم يدخل تحت أيمانهم وقال أكثر أصحابنا : يحنت وهو المنصوص واختلفوا في تعليله فقال أبو اسحاق انما يحنت لأنه يسمى في البادية بيوتا واذا ثبت لشيء عرف في موضع ثبت له في جميع المواضع ألا ترى أنه لو حلف العراقي لا يأكل الخبز فأكل خبز الأرض حنت ، وان كان ذلك غير متعارف في حقهم وانما هو متعارف في حق الطبري ومن أصحابنا قال : انما حنت لأن هذه البيوت المتخذة من هذه الأشياء تسمى بيوتا في الشرع قال الله تعالى « وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا » قال أبو الطيب التعليل الصحيح أن هذه تسمى بيوتا حقيقة وتسميتها خيما ومضربا انما هو اسم للنوع واسم البيت حقيقة يشمل الكل واليمين تحمل على الحقائق والتعليل الأول لا يصح لأنه يلزمه أن يقول : اذا حلف لا يركب دابة أن يحنت بركوب الحمار لأنه يسمى دابة بمصر والتعليل الثاني لا يستقيم لأن

المساجد سماها الله تعالى بيوتا بقوله « في بيوت أذن الله أن ترفع » ومع هذا فلا يحث بدخولها •

قوله « في حق غير الطبري » قلت نسبة الى طبرستان بفتح الباء وكسر الراء لالتقاء الساكنين وسكون السين اسم بلاد بالعجم ، وهي مركبة من كلمتين واليها ينسب أبو علي الطبري وابن جرير المفسر وجماعة من أصحابنا . وأما طبرية وهي مدينة من أعمال فلسطين - أعادها الله الى الاسلام من يد اليهود - فان النسبة اليها طبراني على غير قياس - واليها ينسب صاحب المعاجم الثلاثة رحمه الله - وأهل طبرستان كانوا يصنعون الخبز من الأرز ، ومراد المصنف أن غير الطبري اذا حلف أن لا يأكل الخبز فانه يحث اذا أكل خبز الأرز •

وقوله « المصراع » هو الشطر وهما مصرعان أي لوحان • وقوله « القروي » نسبة الى القرية وهي الضيعة •

وقال في كفاية المتحفظ : القرية كل مكان اتصلت به الأبنية واتخذ قرارا ، وتقع على المدن وغيرها والجمع قرى على غير قياس • قال بعضهم : لأن ما كان على فعلة من المعتل فيأبه أن يجمع على فعال بالكسر مثل ظبيبة وظباء ، وركوة وركاء والنسبة اليها قروي بفتح الراء على غير قياس •

وقال ابن بطال : القرية سميت بذلك لأنها تجمع الناس من قرى اذا جمع • ويقال قرية قرية لغة يمانية ولعلها جمعت على قرى مثل لحية ولحي •

وقوله « بيوت المدر » والمدر جمع مدرة مثل قصب وقصبة ، وهو التراب المتبلد • قال الأزهرى : المدر قطع الطين وبعضهم يقول : الطين المللك الذي لا يخالطه رمل • والعرب تسمى القرية مدرة : لأن بنائها غالباً من المدر ، وفلان سيد مدرته ، أى قريته • ومدرت الحوض مدر من باب قتل ، أصلحته بالمدر وهو الطين •

فرع قال الشافعى رحمه الله فى الأم : اذا قال ان دخلت دار زيد

الا باذنه فامرأتى طالق فان اذن له زيد بالدخول ارتفعت اليمين دخلها أو لم يدخلها فان دخلها بعد ذلك بغير اذنه لم يحنث وان منعه زيد من الدخول بعد الاذن وقبل الدخول لم يقدره قال ابن الصباغ : وفيه نظر لأن رجوعه عن الاذن يبطله ويكون داخلا بغير اذنه وبهذا يأنم فيه ومجرد الاذن لا يحل اليمين لأن المحلوف عليه الدخول بالاذن .

فرع وان حلف لا يركب دابة هذا العبد فركب دابة جعلها سيده لركوب العبد لم يحنث . وقال أبو حنيفة : يحنث وهكذا لو حلف لا يركب دابة لزيد جعلها لركوب عبده حنث وقال أبو حنيفة : لا يحنث . دليلنا أن العبد لا يملكها لأن الاضافة تقتضى الملك فى حق من ملك كما لو ركب دابة استعارها المحلوف عليه فان ملكه سيده دابة فركبها الحالف فان قلنا : يملك العبد بالتسليك حنث الحالف وان قلنا لا يملك لم يحنث وان حلف لا يركب دابة زيد فركب دابة مكاتبه لم يحنث لأن السيد لا يملكها ولا ينفذ تصرفه فيها وان حلف لا يركب دابة للمكاتب قال ابن الصباغ : فأكثر أصحابنا قالوا اذا ركب دابة المكاتب حنث لأن المكاتب يملك التصرف فيها دون سيده وذكر الشيخ أبو حامد أنه اذا قلنا : ان العبد لا يملك يحتمل أن يقال لا يحنث لأن المكاتب لا يملكها قال ابن الصباغ : والأول أظهر لأن الدابة اذا لم تضاف الى سيد المكاتب لا بد أن تكون مضافة الى المكاتب .

فرع اذا حلف أن لا يدخل البيت فوقف فى الدهليز أو الفناء أو الصفة هل يحنث ؟ وجها . (الأول) لا يحنث ، واليه ذهب أحمد ، لأنه لا يسمى بيتا ، حيث يقال ما دخلت البيت انما وقفت فى الدهليز أو الصحن أو الفناء .

(الثانى) : يحنث لأنه يمكن أن يقال : أمان أهل مكة أن من دخل بيت أبى سفيان فهو آمن ، ويشمل ذلك من كان فى الفناء أو الصحن أو الصفة - وبهذا قال أبو حنيفة لأن جميع الدار بيت .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يأكل هذه الحنطة فجعلها دقيقا ، أو لا يأكل هذا الدقيق أو لا يأكل هذا المجين فجعله خبزا لم يحث بأكله .

وقال أبو العباس : يحث لأن اليمين تعلقت بعينه فتعلق التحث بها . وان زال الاسم ، كما لو حلف لا يأكل هذا الحمل فذبحه وأكله ، والمذهب الأول ، لأنه علق اليمين على العين والاسم ثم لا يحث بغير العين ، فكذلك لا يحث بغير الاسم ويخالف الحمل لأنه لا يمكن أكله حيا ، والحنطة يمكن أكلها حيا ، ولأن الحمل ممنوع من أكله في حال الحياة من غير يمين فلم يدخل في اليمين ، والحنطة غير ممنوع من أكلها فتعلق بها اليمين .

وان حلف لا يأكل هذا الرطب فأكله وهو تمر ، أو لا يأكل هذا الحمل فأكله رسو كبش ، أو لا يكلم هذا الصبي فكلمه وهو شيخ ، ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه لا يحث كما لا يحث في حنطة إذا صارت دقيقا فأكله .

(والثاني) أنه يحث لأن الانتقال حدث فيه من غير صنعة ، وفي الحنطة انتقال حدث فيها بصنعة ، وهذا لا يصح لأنه يبطل به إذا حلف لا يأكل هذا البيض فصار فرخا ، أو لا يأكل هذا الحب فصار زروعا فإنه لا يحث . وان كان الانتقال حدث فيه من غير صنعة .

وان حلف لا يشرب هذا العصير فصار خمرا ، أو لا يشرب هذا الخمر فصار شرابه لم يحث كما قلنا في الحنطة إذا صارت دقيقا . وان حلف لا يلبس هذا الفزل فتنسج منه ثوبا حث بلبسه ، لأن الفزل لا يلبس إلا منسوجا فصار كما لو حلف لا يأكل هذا الحيوان فذبحه وأكله .

فصل وان حلف لا يشرب هذا السوق فاستشفه ، أو لا يأكل هذا بز فذقه وشربه أو ابتلعه من غير مضغ لم يحث ، لأن الأفعال اجناس مختلفة كالأعيان ، ثم لو حلف على جنس من الأعيان لم يحث بجنس آخر فكذلك إذا حلف على جنس من الأفعال لم يحث بجنس آخر .

وان حلف لا يتوق هذا الطعام فذاقه ولفظه ففيه وجهان . (أحدهما) لا يحث لأنه لا يوجد حقيقة اللوق ما لم يزدده ، ولهذا لا يبطل به الصوم .

(والثاني) انه يحنث لان الذوق معرفة الطعم وذلك يحصل من غير ازدراء، وان حلف لا يذوقه فأكله أو شربه حنث لأنه قد ذاق وزاد عليه . وان حلف لا يأكل ولا يشرب ولا يذوق فأوجر في حلقه حتى وصل الى جوفه لم يحنث ، لأنه لم يأكل ولم يشرب ولم يذق .

وان قال : والله لا طعمت هذا الطعام فأوجر في حلقه حنث ، لان معناه لا يجعلته لي طعاما وقد جعله طعاما له .

الشرح وان حلف لا يأكل خضرة الحنطة أو لا يأكل منها فطحنها أو أكلها لم يحنث وبه قال أبو حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : يحنث . وحكاه الشيخ أبو اسحاق عن أبي العباس ؛ لأن الحنطة يؤكل هكذا فهو كما لو حلف لا يأكل هذا الكبش فذبحه فأكله ، أو كما حلف لا يأكل هذا اللحم فشواه وأكله ودليلنا أن اسم الحنطة زال بالطحن فزال تعليق اليمين بها كما لو حلف لا آكل من الحنطة فزرعها وأكل من حشيشها وكذلك اذا حلف لا آكل هذه البيضة فصارت فرخا وأكله ويخالف الكبش فانه لا يمكن أكله حيا ولا يشبه اللحم أيضا فان اسم اللحم وصورته لم تزل وان حلف لا أكلت هذا الدقيق فمجنه وخبره وأكله ، أو لا أكلت هذا العجين فخبزه وأكله لم يحنث . وقال أبو حنيفة وأحمد وأبو العباس : يحنث والأول أصح لما ذكرناه في التي قبلها .

فرع في مذاهب العلماء - ان حلف على شيء بعينه وصفته فتغيرت صفته تبعا لتغير هيئته كمن حلف لا يأكل هذه الحنطة فطحنها دقيقا ، فأنها سميت دقيقا ، أو حلف لا يأكل هذا الدقيق فمجنه عجينا ، أو لا يأكل هذا العجين فجعله في التنور خبزا . كل هذه الصور لم يحنث بأكلها ؛ لأن اليمين تعلقت على العين والصفة . فكما أنه لا يحنث بغير العين فكذلك لا يحنث بغير الصفة .

وقال أبو العباس بن سريج : يحنث لأن اليمين تنعقد على العين والعين باقية وزوال الصفة لا يؤثر في جوهرها ، كما لو حلف لا يأكل هذا الحمل فذبحه وأكله فانه يحنث ، والى هذا ذهب أحمد وأبو يوسف ومحمد بن

الحسن ، والمذهب الأول لما قررنا من اجتماع العين والاسم ، ويفارق الحمل لأن أكله حيا ممنوع بالشرع وممنوع بالعرف بغير يمين .

الشرح وان قال : والله لا أكلم هذا الصبي فصار شابا فكلمه أو لا أكلم هذا الشاب فصار شيخا وكلمه أو لا أكل من لحم هذا الجدى فصار تيسا أو أكل لحمه أو لا أكلت هذه البسرة فصار رطبة وأكلها أو لا أكلت هذه الرطبة فصارت ثمرة فأكلها فهل يحث في جميع ذلك ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) لا يحث لأن الاسم قد زال فأشبهه إذا قال لا أكلت هذه الحنطة فطحنها وأكلها .

(والثاني) يحث لأن صورتها لم تول وانما تغيرت الصفة فأشبهه إذا حلف لا يأكل اللحم فشواه وأكله هذا مذهبا وقال أبو حنيفة في الحيوان يحث وفي الباقي لا يحث لأن قصده أن لا يكلم الصبي والشاب للاستحسان به وذلك لا يزول بالكبر وكذلك معناه لا يأكل لحم هذا الجدى وذلك المعنى لم يزل وهذا ليس بصحيح لأن الاعتبار بالاسم دون القصد ولهذا لو حلف لا أكلت هذا اللحم فأكله نيتا حث وان كان قصده بالامتناع من أكله مطبوخا وان قال : والله لا كلمت صبيا فكلم شابا أو لا كلمت شابا فكلم شيخا أو لا أكلت لحم جدى فأكل لحم تيس أو لا أكلت بسرا فأكل رطبا أو لا أكلت رطبا فأكل تمرا لم يحث وجها واحدا لأن اليمين ها هنا تعلق بالصفة دون العين ولم توجد الصفة فجري مجرى ما لو حلف لا يأكل ثمرة بعينها فأكل غيرها .

فرع وان حلف لا يشرب هذا العصير فصار خلا فشربه أو لا يشرب هذا الخمر فصار خلا فشربه لم يحث كما قلنا في الحنطة إذا صارت دقيقا وان حلف لا يلبس هذا الغزل فنسج منه ثوبا ولبسه حث لأن الغزل لا يلبس الا منسوجا فصار كما لو قال : والله لا أكلت هذا الكبش فذبحه فإنه يحث .

فرع « وان حلف لا يأكل هذا الرطب الخ » إذا تغيرت حقيقة

الشيء بصنعة فلا يتعلق الحنث به . أما إذا تغير بغير صفة كمن حلف لا يأكل الرطب فأكله تمرا ، أو لا يأكل هذا الحمل فأكله كبشا أو لا يكلم هذا الصبي فكلمه شيخا ففيه وجهان . ذهب أبو علي بن أبي هريرة إلى أنه لا يحنث كما قلنا في الحنطة صارت دقيقا (والثاني) أنه يحنث لما ذكره المصنف . وذهب أصحاب الرأي وأحمد بن حنبل إلى أنه لا يحنث ؛ لأنه إذا لم يعين المحلوف عليه ولم ينو يمينه ما يخالف ظاهر اللفظ ولا صرفه السبب عنه تعلقت يمينه بما تناوله الاسم الذي علق عليه يمينه ولم يتجاوزه ؛ فإذا حلف لا يأكل رطبا لم يحنث إذا أكل تمرا ولا بسرا ولا بلحا ولا سائرا ما لا يسمى رطبا ، وهذا في قول أكثر الفقهاء . وقال ابن قدامة : ولا تعلم فيه خلافا .

ولو حلف لا يأكل عنبا فأكل زيبيا أو دبسا أو خلا أو ناطقا أو لا يكلم شابا فكلم شيخا ، أو لا يشتري جددا فاشترى تيسا ؛ أو لا يضرب عبدا فضرب عتيقا لم يحنث بغير خلاف لأن اليمين تعلقت بالصفة دون العين ولم توجد الصفة فجرى مجرى قوله : لا أكلت هذه التمرة فأكل غيرها .

فرع فإن حلف لا يأكل رطبا فأكل منصفاً - وهو الذي بعضه بسر وبعضه تمر - أو مذنباً - وهو الذي بدأ الارطاب فيه من ذنبه وباقيته بسر - أو حلف لا يأكل بسرا فأكل مذنباً ففيه وجهان .

(أحدهما) وهو الأظهر أنه يحنث ، لأنه أكل رطبا وبسرا فحنث ؛ كما لو أكل نصف رطبة ونصف بسرة منفردتين . وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد ومحمد بن الحسن .

(والثاني) لا يحنث ، لأنه لا يسمى رطبا ولا تمرا ؛ وهو قول أبي يوسف وبعض أصحابنا .

مسألة قوله « فاستقه » من سففت الدواء وغيره من كل يابس إذا أخذته غير ملتوث ، وكل دواء غير مذاب أو معجون فهو سقوف ، والازدراء الالتقام والبلع من غير مضغ ولا لوك .

أما جملة الفصل فإن من حلف لا يأكل شيئا فشربه أو لا يشربه فأكله أو شربه فانه لا يحنث ، وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأي ؛ لأن الأفعال أنواع كالأعيان . وكما لو حلف على نوع من الأعيان لم يحنث بغيره فكذلك الأفعال ، وهي إحدى الروايتين عن أحمد رواها عنه مهنا فيمن حلف لا يشرب النبيذ فأكله لا يحنث لأنه لا يسمى شربا .

وفى رواية الخرقى أنه يحنث لأن اليمين على أكل شيء أو شربه يقصد بها في العرف اجتناب ذلك الشيء فحملت اليمين عليه إلا أن ينوى . ولو قال طبيب لمريض لا تأكل العسل لكان نهيا عن شربه .

وان حلف لا يشرب شيئا فمضه ورمى به لا يحنث ، وقد روى عن أحمد فيمن حلف لا يشرب فمض قصب السكر لا يحنث . وهذا قول أصحاب الرأي ، فانهم قالوا : إذا حلف لا يشرب فمض حب الرمان ورمى بالثقل لا يحنث ، لأن ذلك ليس بأكل ولا شرب ، ويجيء على قول الخرقى أنه يحنث لأنه قد تناوله ووصل إلى بطنه وحلقه فانه يحنث على ما قالوا فيمن حلف لا يأكل شيئا فشربه أو لا يشربه فأكله . فان حلف لا يأكل سكرا في فيه حتى ذاب فابتلعه فانه لا يحنث . ويتخرج عند أحمد وأصحابه على الروايتين ، فان حلف لا يأكله أو لا يشربه فذاقه لم يحنث في قولهم جميعا ؛ وان حلف لا يذوقه فذاقه ولقطة فعلى وجهين .

(أحدهما) لا يحنث ، لأن التذوق لا يتحقق إلا بالازدرد ، ولهذا لم يطل الصوم به إلا إذا ازدرده . (والثاني) يحنث وبه قال أحمد .

فرع إذا حلف لا يذوقه ، فأكله أو شربه أو سفه حنث في قولهم جميعا لأنه ذوق وزيادة . وان مضغه ورمى به فعلى ما أسلفنا من الوجهين . وان حلف لا يأكل ولا يشرب ولا يذوق فأوجز - والوجور بفتح الواو وزان رسول الدواء يصب في الحلق ، وأوجرت المريض إجارا فعلت به ذلك ، ووجرته أجره من باب وعد لغة ؛ فان وجره بنحو منقطة أو قطارة فانه لم يحنث لأنه لم يفعل شيئا مما حلف عليه .

فان قال : لا طعمت هذا الطعام فأوجره أو سفه أو شربه أو ازدرده أو التقمه حث لأن ذلك كله يسمى طعاما ، وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم اللبن طعاما فى حديث : « انما يخزن لهم ضرع مواشيهم أطعمتهم » .

وفى الماء وجهان (أحدهما) هو طعام لقوله تعالى : « ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى » .

(والثانى) ليس بطعام لأنه لا يسمى طعاما ولا يفهم منه اطلاق اسم الطعام ولهذا يعطف عليه فيقال طعام وشراب . وحديث ابن ماجة يقول صلى الله عليه وسلم « لا أعلم ما يجزى من الطعام والشراب الا اللبن » ويقال باب الأطعمة والأشربة .

فرع اذا أكل دواء فالمذهب أنه يحث لأنه يطعم حال الاختيار ، وهو أحد الوجهين عند الحنابلة (والثانى) لا يحث لأنه لا يدخل فى اطلاق اسم الطعام ولا يؤكل الا عند الضرورة ، فان أكل من نبات الأرض ما جرت العادة بأكله حث بأكله .

فصل وان حلف لا يشرب سويفا فطرح فيه ماء وخلطه فيه حتى رق وشربه حث لأنه شربه وان استفه قبل أن يطرح فيه الماء أو طرح فيه الماء وخلطه فيه وأكله بالملقعة أو بأصبعه لم يحث لأنه حلف لا يأكل السويق فطرح فيه الماء وخلط فيه حتى رق وشربه لم يحث لأنه لا يأكل ولم يأكل وان حلف لا يأكل الخبز فمضغه وازدرده حث لأنه أكله وان دقه وخاضه فى الماء وشربه أو ابتلعه من غير مضغ لم يحث لأن الأفعال أجناس كالأعيان ثم لو حلف على جنس من الأعيان لم يحث بجنس آخر فكذلك اذا حلف على جنس من الأفعال لم يحث بجنس آخر وان حلف لا يأكل هذا الطعام أو لا يشربه فذاقه ولم ينزل الى حلقه لم يحث لأن ذلك ليس بأكل ولا شرب وان حلف لا يذوقه فطعم منه بفيه ورمى به ولم يبتلعه حث ومن أصحابنا من قال لا يحث لأنه لا يحصل بذلك الذوق ولهذا لا يفطر به والأول أصح لأن الذوق معرفة طعمه وقد حصل ذلك وان حلف لا يذوقه فأكله أو شربه حث لأنه قد ذاق وزاد

وان حلف لا يأكل أو لا يشرب أو لا يذوق فأوجر نفسه أو أوجره غيره باختياره في حلقه حتى وصل الى جوفه لم يحنث لأنه لم يأكل ولم يشرب ولم يذوق وان قال والله لا طعمت هذا الطعام فأوجر نفسه أو غيره باختياره حنث لأن معناه لا جعلته لي طعاما وقد جعله طعاما له .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يأكل اللحم حنث بأكل لحم كل ما يؤكل لحمه من النعم والوحش والطير ، لأن اسم اللحم يطلق على الجميع ، ولا يحنث بأكل السمك لأنه لا يطلق عليه اسم اللحم ، وهل يحنث بأكل لحم ما لا يؤكل لحمه ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يحنث لأنه يطلق عليه اسم اللحم وان لم يحل ، كما أطلق على اللحم المفصوب وان لم يحل .

(والثاني) لا يحنث لأن القصد باليمين أن يمنع نفسه مما يستبيحه ، ولحم ما لا يؤكل لحمه ممنوع من أكله من غير يمين ، فلم يدخل في اليمين ، وان حلف لا يأكل اللحم فأكمل الشحم لم يحنث ، وان حلف لا يأكل الشحم فأكمل اللحم لم يحنث لأنهما جنسان مختلفان في الاسم والصفة ، وان حلف على اللحم فأكمل سمين الظهر والخبب وما يطو اللحم ويتخلله من البياض حنث لأنه لحم سمين ، وان حلف على الشحم فأكمل ذلك لم يحنث لأنه ليس بشحم ، وان حلف على اللحم أو الشحم فأكمل الكبد أو الطحال أو الرئة أو الكرش أو المخ لم يحنث لأنه مخالف للحم والشحم في الاسم والصفة .

وان حلف على اللحم فأكمل لحم الخد أو لحم الرأس أو اللسان ففيه وجهان (أحدهما) يحنث لأنه لحم (والثاني) لا يحنث لأن اللحم لا يطلق الا على لحم البنن واختلف أصحابنا في الآلية ، فمنهم من قال هو شحم يحنث به في اليمين على الشحم ولا يحنث به في اليمين على اللحم لأنه يشبه الشحم في بياضه ويتوب كما يتوب الشحم ، ومنهم من قال هو لحم فيحنث به في اليمين على اللحم ولا يحنث به في اليمين على الشحم لأنه نابت في اللحم ويشبهه في الصلابة . ومنهم من قال ليس بلحم ولا شحم ولا يحنث به في اليمين على واحد منهما ، لأنه مخالف للجميع في الاسم والصفة فصار كالكبد والطحال .

وان حلف على اللحم فأكمل شحم العين لم يحنث لأنه مخالف للحم في الاسم والصفة ، وان حلف على الشحم فأكله ففيه وجهان :

(أحدهما) يحنث به بدخوله في اسم الشحم (والثاني) لا يحنث به لأنه لا يدخل في إطلاق اسمه ، كما لا يدخل لحم السمك في إطلاق اليمين على اللحم ، ولا التمر الهندي في اليمين على التمر) •

الشرح وان حلف لا يأكل اللحم حنث بأكل ما يؤكل لحمة من الدواب والصيد لأنه يقع عليه اسم اللحم وان أكل لحم السمك لم يحنث وقال مالك وأبو يوسف يحنث وبه قال بعض أصحابنا الخراساني لأن الله تعالى سماه لحماً فقال « تأكلون لحماً طرياً » ودليلنا أنه لا ينصرف إليه إطلاق اسم اللحم ولهذا يصح أن ينفي عنه اسم اللحم فيقول ما أكلت اللحم وانما أكلت السمك وانما سماه الله تعالى لحماً مجازاً لا حقيقة والإيمان انما تقع على الحقائق ولهذا لو حلف لا أقعد تحت سقفي وقعد تحت السماء لم يحنث وان كان الله تعالى سماها سقفا فقال (وجعلنا السماء سقفا) وجملة ذلك أن الحالف على ترك أكل اللحم لا يحنث بأكل ما ليس بلحم من الشحم والمخ ، وهو الذي في العظام ، والدماغ وهو الذي في الرأس في قحفه ولا الكبد والطحال والرئة والقلب والكرش والمصران والقانصة ونحوها ، وبهذا قال أحمد •

وقال أبو حنيفة ومالك : يحنث بأكل هذا كله لأنه لحم حقيقة ، ويتخذ منه ما يتخذ من اللحم فأشبهه لحم الفخذ •

دليلنا أنه لا يسمى لحماً وينفرد عنه باسمه وصفته ، ولو أمر وكيله بشراء لحم فاشترى هذا لم يكن ممثلاً لأمره ولا ينفذ الشراء للموكل ، وقد سألت القصاب يوماً : هل عندك لحم ؟ فقال : لا ، عندي حوائج - يعني الكبد والقلب والكلية - وقد دل على أن الكبد والطحال ليستا بلحم قول ابن عمر رضي الله عنه (أحل لنا ميتتان ودمان أما الدمان فالكبد والطحال) ولا نسلم أنه لحم حقيقة ، بل هو من الحيوان مع اللحم كالعظم والدم •

إذا ثبت هذا فإنه إذا حلف ألا يأكل لحماً فأكل من لحم الانعام أو الصيد أو الطائر من مأكولة اللحم فإنه يحنث في قول علماء الامصار • وأما

السّمك فانه لا يحنث بأكله ؛ وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور ، والظاهر من مذهب أحمد ومالك وأبي يوسف وأبي ثور وقتادة أنه يحنث •

وقال ابن أبي موسى فى الارشاد لا يحنث به الا أن ينويه •

ودليلهم قوله تعالى « الله الذى سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا » وقال « ومن كل تأكلون لحما طريا » ولأنه من جسم حيوان ويسمى لحما •

ودليلنا أنه لا ينصرف اليه اطلاق اسم اللحم ، ولو وكل وكيلا فى شراء اللحم فاشترى سمكا لم يلزمه ، ثم انه يصح أن ينفى عنه اسم اللحم عرفا واستعمالا فتقول ما أكلت لحما وانما أكلت سمكا ، فلم يتعلق به الحنث عند الاطلاق ؛ كما لو حلف لا قعلت تحت سقف فانه لا يحنث بقعوده تحت السماء ، مع أن الله تعالى سماها سقفا فقال « وجعلنا السماء سقفا محفوظا » فاطلاق اسم اللحم على لحم السمك مجاز فى القرآن واليمين انما ينصرف الى الحقيقة •

فرع أما فى غير ماكول اللحم كالهيئة والخنزير والمغصوب فهل يحنث بأكل لحمه ؟ وجهان عندنا •

(الأول) لا يحنث بأكل المحرم بأصله لأن يمينه تنصرف الى ما يحل لا الى ما يحرم فلم يحنث بما لا يحل ، كما لو حلف لا يبيع فباع ييعا فاسدا لم يحنث •

(الثانى) وبه قال أحمد وأبو حنيفة يحنث ، لأن الله تعالى سماه لحما فقال : « ولحم الخنزير » ولأنه لو حلف أن يلبس ثوبا فلبس ثوب حرير حنث ، وأما البيع الفاسد فلا يحنث به لأنه ليس ييعا فى الحقيقة •

فرع ان حلف أن لا يأكل اللحم فأكل الشحم لم يحنث ، وبه قال أحمد • وقال أبو حنيفة ومالك يحنث • دليلنا أنه لا يسمى لحما وينفرد

عنه باسمه وصفته ، ولو أمر وكيله بشراء لحم ، فاشترى شحماً لم يكن ممثلاً
لأمره ولا ينفذ الشراء للموكل فلم يحث بأكله كالبلق .

فاذا حلف لا يأكل شحماً فأكل لحماً لم يحث قولاً واحداً لأنهما جنسان
مختلفان اسماً وصفة . وبهذا قال أبو حنيفة . وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد
ابن الحسن : اذا حلف لا يأكل شحماً فأكل لحماً حث لأن اللحم من شحم ؛
ولا يكاد اللحم يخلو من شيء منه وإن قل فيحث به . وذهب بعض أصحاب
أحمد إلى مخالفة الخرقى إلى أنه لا يحث . قال ابن قدامة وهو الصحيح ،
لأنه لا يسمى شحماً ولا يظهر فيه طعمه ولا لونه ، والذي يظهر في المرق قد
فارق اللحم فلا يحث بأكل اللحم الذي كان فيه .

فرع وان حلف لا يأكل اللحم فأكل شحم الجوف أو لا يأكل
الشحم فأكل اللحم لم يحث لأنهما مختلفان في الاسم والصفة وإن حلف
لا يأكل اللحم فأكل الكبد والطحال لم يحث وقال أبو حنيفة يحث وبه قال
بعض أصحابنا لأنه لحم حقيقة ويتخذ منه ما يتخذ من اللحم والمذهب الأول
لأن اسم اللحم لا يتناولهما وقد سماهما في الأثر دمين ولو قال لوكيله اشتر
لي لحماً فاشترى له كبداً أو طحالاً لم يقع للموكل وإن حلف لا يأكل اللحم
فأكل المخ أو الكرش لم يحث لما ذكرناه في الكبد والطحال وإن حلف لا يأكل
اللحم فأكل القلب أو الإكراع فقد قال المسعودي والصيدلاني يحث وقال
الشيخ أبو حامد : لا يحث لما ذكرناه في الكبد والطحال وإن حلف لا يأكل
اللحم الأبيض الذي على ظهر الحيوان وجنيه فقد قال الشيخ أبو حامد
يحث لأنه لحم يكون عند هزال الحيوان أحمر وانما يبيض عندما يسمن
الحيوان وإن حلف لا يأكل الشحم فأكل ذلك لم يحث لأنه ليس بشحم
واختلف قول القفال فيه فقال مرة هو لحم وقال مرة : هو شحم وبه قال أبو
يوسف ومحمد وقال أبو زيد إن كان الحالف عربياً فهو شحم في حقه لأنهم
يعرفونه شحماً وإن كان عجمياً فهو لحم لأنهم يعرفونه لحماً والمشهور قول أبي
حامد وإن حلف أن لا يأكل اللحم فأكل شحم العين لم يحث لأنه ليس بلحم
وإن حلف لا يأكل الشحم فأكل ذلك الشحم ففيه وجهان (أحدهما) يحث
للمخوله في اسم الشحم (والثاني) لا يحث لأنه لا يدخل في إطلاق اسم

الشحم وإن حلف لا يأكل اللحم فأكل لحم الخد أو الرأس أو اللسان ففيه وجهان (أحدهما) يحنث لأنه لحم (والثاني) لا يحنث لأنه لا يدخل في إطلاق اسم اللحم وإن حلف لا يأكل الشحم فأكل لحم الرأس أو اللسان أو أكل الكبد أو الطحال أو القلب أو الكرش أو المخ لم يحنث لأن ذلك ليس بشحم واختلف أصحابنا في الإلية فمنهم من قال هي لحم فيحنث بأكلها في اليمين على اللحم ولا يحنث بأكلها في اليمين على الشحم لأنها نابتة في اللحم ويشبه اللحم في الصلابة ومنهم من قال : هي شحم فيحنث بأكلها في اليمين على الشحم ولا يحنث بأكلها في اليمين على اللحم لأنها تذوب بذوب الشحم ومنهم من قال ليست بلحم ولا بشحم فلا يحنث بأكلها في اليمين على اللحم كما لا يحنث في اليمين على الشحم ؛ لأنها مخالفة لهما في الاسم والصفة فهي كالكبد والطحال .

فرع في مذاهب العلماء

إذا حلف على اللحم فأكل لحم الخد أو لحم الرأس أو اللسان فوجهان (أحدهما) يحنث لأنه لحم حقيقة - وبه قال أحمد في لحم الخد - وحكى عن أبي موسى من أصحاب أحمد أنه لا يحنث إلا أن ينويه باليمين . وقال أصحاب أحمد في اللسان وجهان كالوجهين عندنا .

وفي لحم الرأس والأكارع روى عن أحمد ما يدل على أنه لا يحنث ، لأن من حلف لا يشتري لحما فاشترى رأساً أو كارعا لا يحنث إلا أن ينوي أن لا يشتري من الشاة شيئاً ، لأن إطلاق اسم اللحم لا يتناول الرؤوس والأكارع ، ولو وكله في شراء لحم فاشترى رأساً أو كارعا لم يلزمه .

(والوجه الثاني) لا يحنث لما ذكره المصنف ، واختلف أصحابنا في الإلية ، فمنهم من جعلها من الشحم ، فلو حلف على الشحم فأكلها حنث ، لأنها تشبه الشحم في ذوبها وشكلها فلو حلف لا يأكل لحماً فأكلها لم يحنث . ومنهم من قال : هي شحم أبو يوسف ومحمد . ومن أصحابنا من قال هو لحم لأنها نابتة في اللحم وتشبهه في الصلابة . قال ابن قدامة : وليس بصحيح لأنها

تسمى لحمها ولا يقصد بها ما يقصد به ، وتخالقه في اللون والذوب والطعم فلم يحنت بأكلها كشحم البطن .

فرع كل ما كان مقيدا بالنعت أو بالاضافة لا ينصرف اليه اليمين اذا أطلق كمن حلف لا يأكل تمرا فانه لا يتناول التمر الهندي أو الشحم فلا يتناول الشحم المعدني الذي تشحم به محركات السيارات والطائرات ، وانما يتناول الشحم الحيواني ويحتمل أن لا يحنت الا بأكله لأن الحقيقة العرفية في عصرنا حصرت اسم الشحم على ما كان معدنيا ، ولا يقال للادهان المأكولة شحم لا بين العوام ولا غيرهم من الخواص .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يأكل الرؤوس ولم يكن له نية حنت برعوس الابل والبقر والغنم ، لأنها تباع مفردة وتؤكل مفردة عن الإبدان ، ولا يحنت برعوس الطير فاتها لا تباع مفردة ولا تؤكل مفردة ، فان كان في بلد يباع فيه رعوس الصيد ورعوس السمك مفردة حنت بأكلها ، لأنها تباع مفسدة فهي كرعوس الابل والبقر والغنم . وهل يحنت بأكلها في سائر البلاد ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يحنت لأنه لا يطلق عليها اسم الرؤوس الا في البلد الذي يباع فيه ويعتاد الله .

(والثاني) يحنت بها ، لأن ما ثبت له العرف في مكان وقع الحنت به في كل مكان كخبز الأرز .

فصل وان حلف لا يأكل البيض حنت بأكل كل بيض يزابل بآثفه في الحياة ، كبيض الدجاجة والحمامة والنعامة ، وأنه يؤكل منفردا ويباع منفردا فيدخل في مطلق اليمين ، ولا يحنت بما لا يزابل بآثفه كبيض السمك والجراد ، لأنه لا يباع منفردا ولا يؤكل منفردا ، فلم يدخل في مطلق اليمين .

الشرح اذا حلف لا يأكل الرؤوس ، والمحذوف عليه هنا عام يتناول أنواعا منها ما جرى العرف ببيعه منفصلا عن البدن ، كرعوس الضأن والمعز والبقرة ، ومنها ما لا يفصل عن البدن ولا يباع واحده كرعوس الدجاج

والنعام والأرانب لم يحنت إلا فيما تنفصل عن أبدانها وتعرض للبيع وهي
بهيمة الأنعام دون غيرها .

وان حلف لا يأكل الرؤوس حنت بأكل رؤوس الأنعام وهي الإبل والبقر
والغنم وقال أبو حنيفة : لا يدخل رؤوس الإبل في اليمين في إحدى الروايتين
عنه وقال أبو يوسف ومحمد لا يتعلق يمينه إلا برؤوس الغنم خاصة دليلنا
أن رؤوس الإبل والبقر والغنم تفرد عن أجسادها وتؤكل منفردة عنها فاستوت
في تعليق اليمين بها وان كان في بلد يكثر فيه الصيد والسمك وتباع رؤوسه
فيه مفردة عنه وتؤكل حنت بأكلها من كان من أهل ذلك البلد لأنها كـرؤوس
الأنعام في حقهم وهل يحنت بأكل غير أهل ذلك البلد ؟ فيه وجهان :
(أحدهما) لا يحنت بأكلها لأنهم لا يعتادون ذلك ولا يعرفون فلم ينصرف
إيمانهم إليها (والثاني) يحنت بأكلها في جميع البلاد لأنه اذا ثبت لها عرف
في بلد ثبت لها ذلك العرف في جميع البلاد ألا ترى أنه لو حلف لا يأكل حنت
بأكل لحم الفرس وان كان لا يؤكل في جميع البلاد ولو حلف لا يأكل الخبز
حنت بأكل خبز الأرز وان كان لا يعتاد أكله إلا بطبرستان .

فرع في مناهب العلماء

قال أبو حنيفة « لا يحنت بأكل رؤوس الإبل لأن العادة لم تجز بيعها
منفردة » وقال محمد وأبو يوسف لا يحنت إلا بأكل رؤوس الغنم لأنها
التي تباع في الأسواق - أي على عهدهما - دون غيرها فيمينه تنصرف
إليها .

وقال أحمد بن حنبل : يحنت بأكل رأس كل حيوان من النعم والصيد
والطيور والحيثان والجراد . ووجهه أن هذه الرؤوس حقيقة عرفية مأكولة
فحنت بأكلها كما لو حلف لا يأكل لحماً فأكل من لحم النعام والزرافة وما يندر
وجوده وبيعه . وعندنا أنها لو صارت حقيقة عرفية وكان الحالف في بلد تباع
فيه رؤوس الصيد أو الأسماك منفردة حنت بأكلها .

وفي سريان الحنت على أكلها في بلد آخر وجهان (أحدهما) لا يحنت لأن

الحقيقة العرفية في اطلاق اسم الرؤوس وبيعها لا توجد الا في البلد الذي تباع فيه الرؤوس ويتماد أكلها (والثاني) يخث لأن ما ثبت به في بلد يقع به الحث في كل مكان آخر كخبز الأرز الذي لا يصنع الا في طبرستان ، وقد مضى توضيحه .

فرع اذا حلف لا يأكل البيض وقلنا ان البيض نوعان . نوع يزائل بائضه في الحياة كبيض الدجاج والحمام والنعام ، والآخر لا يزائل بائضه كبيض السمك والجراد ، فان الحث لا يتعلق الا بالنوع الأول ، لأنه يؤكل منفردا ويباع منفردا سواء كثر وجوده كبيض الدجاج أو قل وجوده كبيض النعام ، وبهذا قال أحمد ، وقال أصحاب الرأي لا يحث بأكل بيض النعام . وقال أبو ثور لا يحث الا بأكل بيض الدجاج وما يباع في السوق .

ولنا أن هذا كله بيض حقيقة وعرفا وهو مأكول فيحث بأكله كبيض الدجاج ، ولأنه لو حلف لا يشرب ماء فشرّب ماء البحر حث أو ماء نجسا ، أو لا يأكل خبزا فأكل خبز الأرز أو الذرة أو البتاو ، وهو خبز أهل الصعيد ، ويصنع من الذرة الصفراء أو القيطي مع قليل من الحلبة ، وهو يختلف عن خبز المدن ، فاذا حلف أن لا يأكل خبزا فأكل البتاو في مكان لم يعتد فيه أكله حث لأنه خبز ولا فرق بينه وبين الفينو .

وأما أكل بيض السمك أو الجراد فكما تقرّر لا يحث الا بأكل بيض يزائل بائضه في الحياة ، وبهذا قال أبو ثور وأصحاب الرأي وأبو الخطاب من الحنابلة وأكثر العلماء ، لأن هذا لا يفهم من اطلاق اسم البيض ، ولا يذكر الا مضافا الى بائضه ، ولا يحث بأكل شيء يسمى بيضا غير بيض الحيوان ولا بأكل شيء يسمى رأسا غير رؤوس الأنعام الا فيما فيه الأوجه المذكورة آنفا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فعل وان حلف لا يأكل اللبن حث بأكل لبن الأنعام ولبن الصيد ، لأن اسم اللبن يطلق على الجميع ، وان كان فيه ما يقل أكله لتقلده ، كما يحث

في اليمين على اللحم باكل لحم الجميع ، وان كان فيه ما يقل اكله لتقلده ،
ويحنت بالحليب والرائب وما جمد منه ، لان الجميع لبن ، ولا يحنت باكل
الجبن واللوز واللبن والزبد والسمن والمصل والأقط .

وقال ابو علي بن ابي هريرة : اذا حلف على اللبن حنت بكل ما يتخذ منه .
لانه من اللبن والمذهب الاول ، لانه لا يطلق عليه اسم اللبن فلم يحنت به ، وان
كان منه . كما لو حلف لا ياكل الرطب فاكل التمر . او لا ياكل السمس فاكل
الشبرج فانه لا يحنت . وان كان التمر من الرطب والشبرج من السمس .

فصل وان حلف لا ياكل السمن فاكله مع الخبز او اكله في العصيدة
وهو ظاهر فيها حنت . وان حلف لا ياكل اللبن فاكله في طبيخ وهو ظاهر فيه
او حلف لا ياكل الغل فاكله في طبيخ وهو ظاهر فيه حنت .

وقال ابو سعيد الاصطخري « اذا اكله مع غيره لم يحنت لانه لم يفرد بالاكل
فلم يحنت . كما لو حلف لا ياكل طعاما اشتراه زيد فاكل طعاما اشتراه زيد
وعمره » والمذهب الاول لانه فعل المحلوف عليه واذضاف اليه غيره فعنت . كما
لو حلف لا يدخل على زيد فدخل على جماعة وهو فيهم) .

الشرح الحليب فعيل بمعنى مفعول ، والحلب بفتحين يطلق على
المصدر كالفتح فالحلبون وعلى اللبن المحلوب . فيقال لبن حلب ولبن حليب .
وهو أول ما يخرج عند الحلب . والرائب اسم فاعل من راب يروب روبا اذا
خثر والروبة بالضم خير تلقى في اللبن ليروب ويشخن . والجبن معروف يعقد
من اللبن بالانقحة واللوز بضم اللام هو الجبن يؤكل قبل أن يشتد وهو
مرحلة بعد وضع الانقحة في اللبن وقبل أن يصير جبنا . وكانت العرب تأدم
به وتأكله مع التمر . ويعمل من الحليب الذي يكون بعد اللبن . واللبن مقصور
ومهموز هو لبن البهيمة عند أول ما تنتج يترك على النار فينعقد ، ويسمونه
في ديارنا المصرية (الرسوب) وأما المصل فهو الذي يسمونه في ديارنا
(أما الشرش) وهو ماء الجبن فاذا تعق قيل له (المص) والأقط اللبن
المجفف ، وقد يغلى ماء الجبن مع الأقط ثم يصفى ثم يعصر فيوضع على
الخريطة شيء ثقيل حتى يذهب ما فيه من الماء ثم يملح بالملح ثم يجعل أقراصا
أو حلقا .

وان حلف لا ياكل لبنا حنت باكل لبن الأنعام ولبن الصيد لأن اسم اللبن

يقع على الجميع ويدخل فيه الحليب والرايب ، وأما الشيراز فيدخل في اسم اللبن في قول أكثر أصحابنا قال ابن الصباغ ومن أصحابنا من توقف فيه لأن له اسماً يختص به وإن أكل الجبن أو اللبا أو المصل أو الأقط أو السمن لم يحنث وقال أبو علي ابن أبي هريرة وأبو علي الطبري يحنث والأول أصح لأنه لا يسمى اللبا ولأن ذلك ينتقص بمن حلف لا يأكل السمسم فأكل الشيرج وإن أكل الزبد فإن كان اللبن فيه ظاهراً حنث وإن كان غير ظاهر لم يحنث على قول أكثر أصحابنا ويحنث على قول أبي علي .

قال ابن بطلان « والشيراز هو أن يؤخذ اللبن الخائر ، وهو الرائب فيجعل في كيس حتى ينزل ماؤه ويضرب » هذا الذي قصده صاحب الكتاب . ثم قال وقد يميل الشيراز أيضاً بأن يترك الرائب في وعاء ويوضع فوقه الأباير وثيء من المحرقات ثم يؤكل ويترك فوقه كل يوم لبن حليب . آ هـ .

أما الأحكام فإنه لو حلف لا يأكل لبناً ، فأكل من لبن الأنعام أو الصيد أو لبن أمية حنث ، لأن اسم اللبن يتناول حقيقته وعرفاً ، وسواء كان أو رائباً أو مائعاً أو مجمداً ، لأن الجميع لبن . وإن كان فيه ما يقل أكله لعدم استساغته أو تقذره ، كما لو حلف على اللحم حنث بأكل أي لحم مما مضى تفصيله وإن كان فيه ما يستقذر ، ولا يحنث بأكل الجبن والسمن والمصل والأقط والكشك ، وهذا قال العلماء كافة .

وقال أبو علي بن أبي هريرة « إذا حلف على اللبن حنث بكل ما يتخذ منه لأنه من اللبن - وليس بمذهب - والمذهب أنه لا يحنث لأنه لا يطلق عليه اسم اللبن ، وإن كان منه كالرطب والتمر والسمسم والشيرج وأما الشيراز فيدخل في اسم اللبن في قول أكثر أصحابنا قال ابن الصباغ : ومن أصحابنا من توقف فيه لأن له اسماً يختص به وإن أكل الجبن أو اللبا أو المصل أو الأقط أو السمن لم يحنث .

فرع وإن حلف لا يأكل السمن فأكله مع الخبز أو أكله في العصيدة وكان السمن ظاهراً فيها حنث ، والعصيدة من قولك عصدت الشيء ، عصداً إذا لويته . قال الجوهري والعصيدة التي تعصدها بالمسواط فتمرها

به فتقلب ولا يبقى فى الاثاء منها شىء الا انقلب ، وفى حديث خولة فقربت له عصيدة — هو دقيق يلت بالسمن ويطبخ — يقال عصدت العصيدة وأعصدها ، أى اتخذتها ، وعصد البعير عنقه لواء نحو حاركه للموت يعصده عسودا فهو عاصد ، وكذلك الرجل ، يقال عصد فلان يعصد عسودا مات وأنشد شمر :

« على الرجل مما منه السير عاصد »

وقال الليث « العاصد ههنا الذى يعصد العصيدة » أى يديرها ويقلبها بالمصدة شبه الناعس به لحققان رأسه •

وقال أحمد « ان حلف لا يأكل زيدا فأكل سمننا أو لبنا لم يظهر فيه الزبد لم يحنث ؛ وان كان الزبد ظاهرا فيه حنث » • ١٠ هـ •

مسألة وان حلف لا يأكل سمننا نظرت فى السمن فان كان جامدا فأكله منفردا حيث لأنه أكل المحلوف عليه وان أكله بالخبز أو العصيدة أو السويق حنث وقال أبو سعيد الاصطخرى لا يحنث لأنه لم يأكل السمن مفردا وانما أكله مع غيره والمذهب الأول لأنه أكل المحلوف عليه وان كان مع غيره فحنث كما لو حلف لا يكلم زيدا فكلم زيدا وعمرا وان كان السمن ذائبا فشربه أو حساه بيده لم يحنث لأنه لم يأكله وانما شربه وان أكله مع الخبز أو غيره حنث على المذهب لأنه هكذا يؤكل وعلى قول الاصطخرى لا يحنث وان أكل عصيدة متخذة بسمن فقال الشافعى حنث وقال اذا حلف لا يأكل خلا فأكل سكبجا لم يحنث قال أصحابنا ليست على قولين وانما أراد بالخل اذا لم يكن ظاهرا وأراد بالسمن اذا كان ظاهرا قال ابن الصباغ : ويتصور ذلك اذا أكل من لحم السكباج دون مرقة وهذا على المذهب أيضا فأما على قول الاصطخرى فانه لا يحنث بمال وقال المسعودى : اذا حلف لا يأكل الخل واتخذ منه طيخا فان كان طعمه أو لونه ظاهرا حنث والافلا وان حلف لا يأكل زيدا أو سمننا فأكل لبنا لم يحنث لأن كل واحد منهما غير الآخر فى الاسم والصورة ، فهو كما لو حلف لا يأكل دبسا فأكل اللبن حنث وليس بشىء •

وان حلف لا يأكل سمننا فأكل زيدا أو لبنا أو شيئا مما يصنع من اللبن

سوى السمن لم يحث ، وإن أكل السمن منفرداً أو في عصيدة أو حلواء أو طيخ فظهر فيه طعمه حث ، ولذلك إذا حلف لا يأكل لبناً فأكل طيخاً فيه لبن ، أو لا يأكل خلا فأكل (سلطة) فيها خل يظهر طعمه فيه حث . وهذا قال أحمد وأصحابه وقال بعض أصحابنا لا يحث لأنه لم يفرده بالأكل ، وهذا لا يصح لأنه أكل المحلوف عليه وأضاف إليه غيره فحث ، كما لو أكله ثم أكل غيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن حلف لا يأكل أدماً فأكل اللحم حث لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سيد الآدم اللحم » ولأنه يؤثم به في العادة فحث به كالخل والمرى ، فإن أكل التمر ففيه وجهان (أحدهما) لا يحث لأنه لا يؤثم به في العادة ، وإنما يؤكل قوتا أو حلوة (والثاني) أنه يحث به لأن النبي صلى الله عليه وسلم « أعطى سائلاً خبزاً وتمرًا وقال هذا آدم هذا » .

فصل وإن حلف لا يأكل الفاكهة فأكل الرطب أو العنب أو الرمان أو الاترج أو التوت أو النبق حث لأنها ثمار أشجار فحث بها ، كالتمساح والسفرجل ، وإن أكل البطيخ أو الموز حث ، لأنه يتفكه بثمار الأشجار . وإن أكل الخيار أو القثاء لم يحث لأنهما من الخضروات .

فصل وإن حلف لا يأكل بسراً ولا رطباً فأكل منصفاً حث في اليمين لأنه أكل البسر والرطب ، وإن حلف لا يأكل بسرة ولا رطباً فأكل منصفاً لم يحث لأنه لم يأكل بسراً ولا رطباً .

فصل وإن حلف لا يأكل قوتا فأكل التمر أو الزبيب أو اللحم وهو ممن يقتات ذلك حث ، وهل يحث به غيره ؟ على ما ذكرناه من الوجهين في بيوت الشعر ورموس الصيد .

الشرح حديث « سيد الآدم اللحم » هو من حديث أخرجه الطبراني في الأوسط وأبو نعيم في الطب والبيهقي في الشعب عن بريدة ولفظه « سيد الآدم في الدنيا والآخرة اللحم ، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء ، وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاقية » ضعفه السيوطي

وقال حسن لغيره • قلت : ولعله يريد بغيره حديث « سيد طعام أهل الجنة اللحم » رواه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا • قال الشوكاني (١) في إسناده سليمان بن عطاء يروى الموضوعات عن شيخه مسلمة بن عبد الله الجهني •

وقال ابن حجر : لم يتبين لى الحكم على هذا المتن بالوضع ، وأن مسلمة غير مجروح وسليمان بن عطاء ضعيف • قال في التعليق : رواه سليمان عن مسلمة عن أبي مشجعة عن أبي الدرداء ، وأبو مشجعة ومسلمة لم يجرحا ولم يوثقا فهما مجهولا الحال ، وسليمان قال البخاري في حديثه مناكير • وقال أبو زرعة منكر الحديث •

وقال ابن حبان « يروى عن مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مشجعة ابن ربيع أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقات » اه • ورواه العجلي من حديث ربيعة بن كعب مرفوعا « أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم » وقال هذا حديث غير محفوظ • وقال ابن حبان : عمرو بن بكر المذكور في إسناده يروى عن الثقات الطامات •

ورواية البيهقي في الشعب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن طريق أحمد ابن منيع ، ثنا العباس بن بكار ثنا أبو هلال الراسي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رفعه • قال السيوطي في اللآلئ : قال البيهقي ورواه جماعة عن أبي هلال الراسي تفرد به أبو هلال ثم قال السيوطي : وهو من رجال الأربعة ووثقه أبو داود • قال العلامة المعلمي : أقول إذا كان رواه جماعة عن أبي هلال فالظاهر أنه يسوق البيهقي الطرق • وهذه الطريق التي ساقها ساقطة البتة ، فإن العباس بن بكار كذاب يضع • وإذا كانت هذه أقوى الطرق فما ظنك بالباقي ؟ وقد أخرجه الطبراني في الأوسط ثنا محمد بن شعيب ثنا سعيد ابن عتبة القطان ثنا أبو عبيدة الحداد ثنا أبو هلال - فذكره ثم قال - ولم يروه عن ابن بريدة إلا أبو هلال ولا عنه إلا أبو عبيدة تفرد به سعيد •

وقال في مجمع الزوائد (٥ - ٣٥) فيه سعيد بن عبيدة (كذا) القطان ولم

(١) الفوائد المجموعة بتعليق العلامة المحدث عبد الرحمن المعلمي •

أعرفه . أقول أحسبه سعيد بن غنبة الرازي الخزاز فانه يروى عن أبي عبيدة
الحداد ، ولعله كان يبيع القطن مع الخز فقال الراوى عنه القطان . ومحمد
ابن شعيب ليس هو ابن سابور ، فان الطبراني لم يدركه ، فينظر من هو ؟
وسعيد بن غنبة كذاب . أما رواية أنس عند البيهقي أيضا فهي من طريق
هشام بن سلمان عن يزيد الرقاشي ، وهشام . قال ابن عدى أحاديثه عن
يزيد غير محفوظة ، ويزيد ليس بشيء . ورواية أبي نعيم انما هي من حديث
على رضى الله عنه ؛ وهي من نسخة عبد الله بن أحمد بن عامر الموضوعة .
وقال الشوكاني وليس في شيء من هذه الطرق ما يوجب الحكم بالوضع .

أما حديث « هذا آدم هذا » فقد أخرجه أبو داود عن يوسف عن عبد الله
ابن سلام قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع ثمرة على كسرة
وقال هذه آدام هذه ، وذكره الامام أحمد في مسنده .

والمرى بتشديد الراء والياء وكأنه منسوب الى المارة ، قال ابن بطال
والعامة تخففه وصفته أن يؤخذ الشعير فيقلى ثم يطحن ويمجن ويخمر ثم يخلط
بالماء فيستخرج منه خبل يضرب لونه الى الحمرة ويؤتد به ويطبخ به ،
والأترنج والأترج والأتربة والترنجة والترنج .

قال في القاموس « حامضه مسكن غلظة النساء ويجلو اللون والكلف .
وقشره في الثياب يمتع السوس » اهـ .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « مثل المؤمن
الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب » والتوت شجر
معروف يعلف به دود القر له ثمر أحمر ، والبق ثمار السدر ، وفي الحديث
في سدره المنتهى « ثبها مثل قلال هجر » والريحان الفارسي ويسميه عوام
اليمن الشقر والبنفسج والياسمين معروفان .

اما الاحكام فانه ان حلف لا يأكل أدما حنث بأكل كل ما جرت العادة بأكل
الخبز به لأن هذا معنى التأدم ، وسواء في هذا ما يصطنع كالطيخ والمرق والخل
والزيت والسمن والشيرج واللبن قال تعالى في الزيت : « تنبت بالدهن وصنع

للاكلين» وقال صلى الله عليه وسلم : « نعم الادم الخل » وقال : « اتقدموا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة » أخرجه ابن ماجه ، أو من الحمامات كالشواء والجبن والبقلاء والزيتون والبيض . وبهذا قال أحمد وأبو ثور .

وقال أبو حنيفة : ما لا يصطبغ به فليس بأدم . لأن كل واحد منهما يرفع الى الفم مفردا . دليلنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « سيد الادم اللحم » وقال : « سيد الادم الملح » رواه ابن ماجه ، لأنه يؤكل به الخبز عادة ، فكان أدماً كالذي يصطبغ به ، ولأن كثيراً مما ذكرنا لا يؤكل في العادة وحده ، انما يعد لتأدم به وأكل الخبز به فكان أدماً كالخل والملين . وقول أبي حنيفة : انه يرفع الى الفم وحده مفردا ، يجاب عنه بجوابين .

(أحدهما) أن منه ما يرفع مع الخبز كالمالح ونحوه .

(والثاني) أنهما يجتمعان في الفم والمضغ والبلع الذي هو حقيقة الأكل فلا يضر افتراقهما قبله .

ويحتمى بأكل الملح لأنه قد روى بعض الأخبار (سيد أدامكم الملح) وهل يحتمى بأكل التمر ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق .

(أحدهما) لا يحتمى لأنه لا يؤتدم به في العادة وانما يؤكل قوتاً أو حلاوة .

(والثاني) يحتمى به لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سائلاً خبزاً وتبراً وقال هذا آدم هذا . فأما التمر ففيه وجهان :

(أحدهما) هو آدم لما روى أبو داود عن عبد الله بن سلام قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع ثمرة على كسرة وقال : هذه ادم هذه » .

(والثاني) ليس بأدم لأنه لا يؤتدم به عادة انما يؤكل قوتاً أو حلوى .

فرع فان حلف لا يأكل فاكهة حنت بأكل كل ما يسمى فاكهة
وهي كل ثمرة تخرج من الشجرة يتفكه بها من العنب والرطب والرمان
والسفرجل والتفاح والكمثرى والخوخ والمشمش والانرج والتوت والنبق
والموز والجميز ؛ وبهذا قال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، وقال
أبو حنيفة وأبو ثور : لا يحنت بأكل ثمرة النخل والرمان لقوله تعالى :
فيهما فاكهة ونخل ورمان (والمعطوف يغاير المعطوف عليه . دليلنا أنهما
ثمرتا شجرتين يتفكه بهما فكايما من الفاكهة كسائر ما ذكرنا ؛ ولأنهما في عرف
الناس فاكهة ويسمى بانهما فاكياً ، وموضع بيعهما سوق الفاكهة ، والأصل
في العرف الحقيقة والعطف لشرفهما وتخصيصهما كقوله تعالى : « من كان
عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال » وهما من الملائكة .

فرع القثاء والخيار والقرع والباذنجان من الخضر وليس من
الفاكهة وبهذا قال أحمد . أما البطيخ فانه من الفاكهة على ما ذكره المصنف ،
وهو أحد الوجهين عند أصحاب أحمد ذكره القاضي وبه قال أبو ثور ، لأنه
يتضح ويحلو ، أشبه ثمر الشجر .

والثاني عندهم : ليس من الفاكهة ، لأنه ثمر بقلة أشبه الخيار والقثاء ؛
وأما ما يكون في الأرض كالجزر واللفت والفجل والقلقاس والسوطل ونحوه ،
فليس شيء من ذلك فاكهة ، لأنه لا يسمى بها ولا في معناها .

ودليلنا أن البطيخ وإن كان يشبه في شجره النباتات الزاحفة كالباذنجان
والقرع والقثاء والخيار ، إلا أنه ثمر حلو يفارق ما ذكرنا في الطعم وفي طريقة
الأكل إذ تلك الأنواع تصطبغ وتطبخ وتملح وليس كذلك البطيخ والشمام
ولأنها فاكهة في حقيقتها العرفية عند الناس على اختلاف أقاليمهم
وأجناسهم .

فرع وإن حلف لا يأكل بشرا فأكل منصفا نظرت فإن أكل موضع
الرطب لا غير لم يحنت لأنه لم يأكل بشرا وإن أكل موضع البسر منه لا غير
حنث وكذا إن أكل الجميع وبه قال أبو حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف وأبو

سعيد الاصطخرى وأبو على الطبرى لا يحث دليلاً أنه أكل المحلوف عليه وغيره فهو كما لو كانا منفردين وهكذا لو حلف لا يأكل الرطب فأكل موضع البسر من المصنف لم يحث وإن أكل موضع الرطب منه حث وإن أكل الجميع حث على المذهب ولا يحث على قبول الاصطخرى وأبى على :
 وإن حلف لا يأكل رطباً أو بسرة فأكل منصفه لم يحث لأنها ليست برطب ولا بسرة وإن حلف لا يأكل هذه التمرة فوقعت في تمر فإن أكل الجميع حث لأنه أكل المحلوف عليها . وإن أكل جميع التمر إلا ثمرة فإن تيقن أنها غير التي حلف على أكلها حث لأنه تيقن أنه فعل المحلوف عليه وإن تيقن أن التي حلت عليها هي التي بقيت أو شك هل هي المحلوف عليها أم لا لم يحث لأنه إذا تيقن أنها بقيت فقد تيقن أنه لم يحث وإذا شك لم يحث لأنه يشك في وجوب الكفارة عليه والأصل عدم وجوبها وهكذا إن هلك من التمر ثمرة وأكل الباقي فإن تيقن أن التي حلف عليها في جملة ما أكله حث وإن لم يتيقن أنها الثالثة أو شك هل هي الثالثة أو غيرها لم يحث لما ذكرناه .

فروع إذا حلف لا يأكل قوتاً فأكل خبزاً أو تمرًا أو زبياً أو لحماً أو لبناً حث لأن كل واحد من هذه يقات في بعض البلدان ، ويحتمل أن لا يحث إلا بأكل ما يقاته أهل بلده ؛ لأن يمينه تنصرف إلى القوت المتعارف عندهم في بلدهم ولأصحاب أحمد وجهان كالوجهين عندنا ، وإن أكل حباً يقات خبزه حث لأنه يسمى قوتاً ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يدخر قوت عياله لسنة » وإنما يدخر الحب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن حلف لا يأكل طعاماً حث بأكل كل ما يطعم من قوت وادم وفاكهة وحلاوة لأن اسم الطعام يقع على الجميع ، والدليل عليه قوله تعالى : (كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه) وهل يحث بأكل النواء فيه وجهان ؟ .

(أحدهما) لا يحث لأنه لا يدخل في إطلاق اسم الطعام .

(والثاني) يحنت لأنه يطعم في حال الاختيار ، ولهذا يحرم فيه الربا .

فصل وان حلف لا يشرب الماء فشرب ماء البحر احتمل عسدي

وجهن .

(احدهما) يحنت لأنه يدخل في اسم الماء المطلق ، ولهذا تجوز به الطهارة .

(والثاني) لا يحنت لأنه لا يشرب ، وان حلف لا يشرب ماء فراتا فشرب ماء دجلة او غيره من المياه الطيبة حنت ، لان الفرات هو الماء العذب ، والدليل عليه قوله تعالى : « واسقينكم ماء فراتا » واراد به العذب ، وان حلف لا يشرب من الفرات فشرب من ماء دجلة لم يحنت لان الفرات اذا عرف بالالف واللام فهو النهر الذي بين العراق والشام . .

فصل وان حلف لا يشم الريحان فشم الضميران - وهو الريحان

الفارسي - حنت ، وان شم ما سواه كالورد والبنفسج والياسمين والزعفران لم يحنت لأنه لا يطلق اسم الريحان الا على الضميران وما سواه لا يسمى الا باسمائها . وان حلف لا يشم المشعشع حنت بالجميع ، لان الجميع مشعشع ، وان شم الكافور او المسك او العود او الصنبل لم يحنت لأنه لا يطلق عليه اسم المشعشع . وان حلف لا يشم الورد والبنفسج فشم دهنهما لم يحنت لأنه لم يشم الورد والبنفسج ، وان جف الورد والبنفسج فشمهما ففيه وجهان .

(احدهما) لا يحنت ، كما لا يحنت اذا حلف لا ياكل الرطب فاكل التمر .

(والثاني) يحنت لبقاء اسم الورد والبنفسج . .

الشرح في قوله تعالى : « كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل »

الآية ، هو يعقوب عليه السلام : روى الترمذي عن ابن عباس : « أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أخبرنا ما حرم اسرائيل على نفسه ؟ قال : كان يسكن البدو فاشتكى عرق النساء فلم يجد شيئا يلائمه الا لحوم الابل والبانها فلذلك حرمها » قالوا : صدقت . وذكر الحديث .

وقال ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي : أقبل يعقوب عليه السلام من حران يريد بيت المقدس حين هرب من أخيه عيسو ، وكان رجلا بطشاً قويا ، فلقبه ملك قطن يعقوب أنه لص فعالجه أن يصرعه ، فمضى الملك فخذ

يعقوب عليه السلام ثم صعد الملك الى السماء ويعقوب ينظر اليه ، فهاج عليه عرق النساء ولقى من ذلك بلاء شديدا ، فكان لا ينام الليل من الوجع ويبيت وله زقاء - أى صياح - فحلف يعقوب عليه السلام ان شفاه الله عز وجل ألا يأكل عرقاً ، ولا يأكل طعاما فيه عرق فحرمها على نفسه ، فجعل بنوه يتبعون بعد ذلك العروق فيخرجونها من اللحم » •

واختلف هل كان التحريم من يعقوب باجتهاده أم باذن الله تعالى ؟ والصحيح الأول لأن الله تعالى أضاف التحريم اليه بقوله « الا ما حرم » وأن التي اذا أداه اجتهاده الى شيء كان ديننا يلزمنا اتباعه لتقرير الله اياه على ذلك ، وكما يوحى اليه ويلزم أتباعه • كذلك يؤذن له ويجتهد ، ويتعين موجب اجتهاده اذا قدر عليه • وقد حرم نبينا صلى الله عليه وسلم العسل على الرواية الصحيحة ، أو خادمه مارية فلم يقر الله تحريمه ونزل « لم تحرم ما أحل الله لك » قال الكيا الطبرى : فيمكن أن يقال مطلق قوله تعالى : « لم تحرم ما أحل الله » يقتضى ألا يختص بمارية ، وقد رأى الشافعى أن وجوب الكفارة فى ذلك غير معقول المعنى ، فجعلها مخصوصاً بموضع النص ، وأبو حنيفة رأى ذلك أصلا فى تحريم كل مباح جرى مجرى اليمين • هكذا أفاده القرطبي •

أما قوله تعالى « وأسقيناكم ماء فراتا » فالفرات أشد الماء عذوبة • وقال تعالى « هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج » وقد فرت الماء فرت فرته اذا عذب فهو فرات • وقال ابن الأعرابي : فرت الرجل اذا ضعف عقله بعد مسكة ، والفراتان الفرات ودجيل •

أما الأحكام فاذا حلف لا يأكل طعاما فأكل ما يسمى طعاما من قوت وأدم وحلواء وتمر جامد ومائع حث لقوله تعالى « كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل » وقوله تعالى « ويطعمون الطعام على حبه » يعنى على محبتهم للطعام لحاجتهم اليه ، وقيل على حب الله تعالى ، وقال تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحما

خزير» وسمى النبي صلى الله عليه وسلم اللبن طعاماً وقال « إنما تخزن لهم
ضروع مواشيهم أطعمتهم » .

وفى الماء عند الحنابلة وجهان (أحدهما) هو طعام لقوله تعالى « أن الله
مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس منى ، ومن لم يطعمه فإنه منى » والطعام
ما يطعم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم سمي اللبن طعاماً وهو مشروب
فكذلك الماء .

(والثاني) ليس بطعام لأنه لا يسمى طعاماً ولا يفهم من إطلاق اسم الطعام
ولهذا يعطف عليه ، فيقال طعام وشراب ، والمعطوف يغير المعطوف عليه ،
وقال صلى الله عليه وسلم : « أنى لا أعلم ما يعجز عن الطعام والشراب إلا
اللبن » رواه ابن ماجه ، ويقال باب الأطعمة والأشربة ، ولأنه أن كان طعاماً في
الحقيقة فليس بطعام في العرف فلا يحث بشربه ؛ لأن مبنى الإيمان على
العرف ؛ لكون الحالف في الغالب لا يريد بلفظه إلا ما يعرفه ، وهذا هو
الأصح من الوجهين .

فرع هل يحث بأكل الدواء كالأقراص المسكنة والفيتامينات
والمركبات الاقربادينية والفارماكوبيا ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يحث لأنه يطعم حال الاختيار .

(والثاني) لا يحث لأنه لا يدخل في إطلاق اسم الطعام ولا يؤكل إلا عند
الضرورة ، وبهذين الوجهين قال الحنابلة ؛ ومن يراجع كتاب الربا هنا يجد
أن الدواء ربوى لأنه طعام وجهاً واحداً أما هنا فوجهان .

مسألة إذا حلف لا يشرب ماء وأطلق احتمال عند المصنف وجهين في
حثه بشرب ماء البحر - وهو الأبيض المتوسط أو الأحمر أو المحيط الهندي
أو الاطلسي أو الاقيانوس - أو ما تفرع عنها من خلجان كالخليج العربي
وخليج العقبة وما يربط بينها من مضائق وممرات ، وأحد الوجهين أنه يحث
لأن ماء البحر يدخل في مطلق الماء ولذا تصح الطهارة به لأنه ماء طهور . فإذا
عرفت أن المياه جميعها مصدرها البحر . أما عن طريق التبخر ثم نزولها

مطرا تكون منه الآبار والأنهار . وأما عن طريق المياه الجوفية التي تكون منها العيون وبعض الآبار وعرفت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله « انا فركب البحر ونحمل القليل من الماء » قال « هو الطهور مأؤه الحل ميتته » عرفت أن الماء عند الإطلاق يتناول ماء البحر حقيقة وعرفا وشرعا .

(والوجه الثاني) أنه لا يحث . لأن ماء البحر لا يشرب ولا يساغ عادة . ولو كان يسمى ماء لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقولهم « انا فركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توطأنا به لم نجد ماء نثربه أفئتوضأ بماء البحر ؟ » وهذا سؤال يدل بمجرد على أن ماء البحر لا يسمى ماء بلا قيد . لأنه قال أفئتوضأ بماء البحر . هكذا بالاضافة .

مسألة إذا حلف على الجنس المضاف كماء دجلة أو ماء الفرات أو ماء البئر فهل يحث بشرب بعضه ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يحث بشرب بعضه لأنه حلف على ما لا يمكنه فعل جميعه فتناول يمينه بعضه منفردا . وبهذا قال أحمد وأبو حنيفة .

(والثاني) لا يحث . لأنه إذا حلف على الجنس كالناس والماء والخبز والتمر حث بفعل البعض ؛ لأن يمينه تناولت الجميع فلم يحث بفعل البعض ، فالحق به اسم الجنس المضاف . وأما غير المضاف فليس فيه الوجهان ؛ لأنه إذا حلف ليفعلن شيئا لم يبر إلا بفعل جميعه .

وان حلف لا شربت من الفرات فشرب من مائه حث ، سواء كرع فيه أو اغترف منه ثم شرب ، وبهذا قال أحمد وأبو يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة : لا يحث حتى يكرع فيه ، لأن حقيقة ذلك الكرع فلم يحث بغيره ، كما لو حلف لا شربت من هذا الاثناء فصب منه في غيره وشرب .

ولنا أن معنى يمينه أن لا يشرب من ماء الفرات ؛ لأن الشرب يكون من مأثها . ومنها الغرف فحملت اليمين عليه ، كما لو حلف لا شربت من هذه البئر ولا أكلت من هذه الشجرة ولا شربت من لبن هذه الشاة ، ويضارق

الكواز فان الشرب في العرف منه ؛ لأنه آلة للشرب بخلاف النهر . وما ذكروه
يطل بالبئر والشاة والشجرة ، وقد سلموا أنه لو استقى من البئر أو احتلب
لبن الشاة أو التقط من الشجرة وشرب وأكل حث فكذا في مسألتنا هنا .

فرع وإن حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ
منه حث لأنه من ماء الفرات ، ولو حلف لا يشرب من نهر الفرات فشرب من
نهر يأخذ منه ففيه وجهان .

(أحدهما) يحث لأن معنى الشرب منه الشرب من مائه فحث ؛ كما
لو حلف لا شرب من مائه . وهذا أحد الاحتمالين لأسباب أحمد .

(والثاني) لا يحث . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه إلا أبا يوسف فإن
عنه رواية أنه يحث ، وإنما قلنا : لا يحث ، لأن ما أخذه النهر يضاف إلى
ذلك النهر لا إلى الفرات ، ويؤول بإضافته إليه عن إضافته إلى الفرات فلا
يحث به كغير الفرات ، ومن حلف لا يشرب من نهر النيل فشرب من تسعة
النوبارية أو تسعة الحمودية فإن إضافتها إلى التسعة لا يمنع العلم بكونها
أحدى روافد النيل فيحث ، كما لو شرب من فرع رشيد أو فرع دمياط .

أما إذا حلف لا يشرب من نهر الأردن فشرب من بحيرة الجولة لم يحث
لأنهما وإن اتصل ماؤهما فكل منهما اسمه وموقعه . وكذلك يقال في بانياس
والحصاني والليطاني والمزهراني واليرموك وبحيرة طبرية من أنهار الشام
أنقذها الله وأقالها من عثرتها وأهلك الطامعين فيها .

مسألة وإن قال والله لا شربت الماء أو لا شربت ماء فأى ماء شربه
من ماء مطر أو ثلج أو برد أذيب أو ماء بئر أو نهر فانه يحث سواء كان عذبا
أو مالحة لأنه يقع عليه اسم الماء وإن شرب من ماء البحر قال الشيخ أبو
اسحاق مالحة احتمل عندي وجهين .

(أحدهما) يحث لأنه يدخل في إطلاق اسم الماء ولهذا يجوز الطهارة
به .

(والثاني) لا يحنت لأنه لا يشرب وإن قال : والله لا شربت ماء فراتا فان شرب ماء عذبا من أى نهر كان أو بئر كان حنت لأنه وصفه بكونه فراتا وذلك يقتضى الماء العذب قال الله تعالى « وأسقيناكم ماء فراتا » أى عذبا وإن شرب ماء سالما لم يحنت لأنه ليس بفرات وإن قال والله لا شربت من الفرات فان الفرات اذا عرف بالألفه واللام اقتضى ذلك النهر الذى بين الشام والعراق فان شرب من غيره من الأنهار لم يحنت وإن شرب من ذلك النهر حنت سواء كرع فيه أو أخذه بيده أو فى اناء وشربه وبه قال أحمد وأبو يوسف وقال أبو حنيفة إنما يحنت اذا كرع فيه كرها فاما اذا أخذه بيده أو باناء وشرب منه لم يحنت كما لو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذى فيه فى غيره وشرب منه لم يحنت . دليلنا أن معنى ذلك لا أشرب من هذا النهر لأن الشرب من ماء النهر فى العرف لا من النهر لأن ذلك اسم الأرض المحفورة ولا يمكن الشرب منها فحمل اليمين عليه كما لو قال لا شربت من هذا البئر ويخالف الكوز لأن الشرب يكون منه فى العرف وإن شرب من نهر يؤخذ من الفرات قال ابن الصباغ ولم يذكره أصحابنا فيحتمل أن يحنت كما قلنا فيما أخذه من الفرات باناء وشربه ويحتمل أن لا يحنت والفرق بينهما أن ما يؤخذ من الفرات باناء ويشرب يقال شرب من الفرات وما يأخذه من النهر الآخر يكون مضافا اليه وتزول اضافته عن الفرات وأما اذا قال والله لا شربت من ماء الفرات فلا يزول عنه ذلك الاسم وإن حصل فى غيره والذى يقتضى المذهب أنه اذا حلف لا يشرب من ماء هذا الكوز ثم صبه فى غيره من الآنية وشربه أنه يحنت لأن خروجه منه لا يبطل كونه من ماء الكوز كما قلنا فى ماء الفرات .

فروع وإن حلف لا يشم الريحان لم يحنت الا بشم الريحان الفارسي وهو الضميران ولا يحنت بشم الترجس والمورنجوش والورد والياسمين والبنفسج لأن اطلاق اسم الريحان لا يقع على ذلك وإن حلف لا يشم المسموم حنت بشم الريحان الفارسي والترجس والمرنجوش والورد والياسمين والبنفسج لأن الجميع مسموم قال الشيخ أبو اسحاق والزعفران من المسموم قال : وإن شم الكافور والمسك والعود والصندل لم يحنت لأنه لا يطلق عليه اسم المسموم وإن حلف لا يشم الورد والبنفسج فتشم ردها

وهو أخضر حنث وإن شم دهنها لم يحنث وقال أبو حنيفة وأحمد يحنث
دليلاً أن ذلك اسم لوردهما فلا يحنث بشم غيره ودهنهما إنما يسمى ورداً
بنفسج مجازاً وإن جف وردهما وشمه ففيه وجهان حكاهما الشيخ
إسحاق (أحدهما) لا يحنث كما إذا حلف لا يأكل الرطب فأكل التمر
(والثاني) يحنث لبقاء اسم الورد والبنفسج .

فرع في مذاهب العلماء

قال أبو الخطاب من الحنابلة : يحنث بشم ما يسمى في الحقيقة ريحاناً ،
لأن الاسم يتناوله حقيقة ، ولا يحنث بشم الفاكة وجاً واحداً لأنها لا تسمى
ريحاناً حقيقة ولا عرفاً . ومن هذا لو حلف لا يشم ورداً ولا بنفسجاً فشم
دهن البنفسج وماء الورد فإنه لا يحنث لأنه لم يشم ورداً ولا بنفسجاً .

وقال أبو حنيفة : يحنث بشم دهن البنفسج لأنه يسمى بنفسجاً ولا يحنث
بشم ماء الورد لأنه لا يسمى ورداً .

وهل يحنث بشم الورد والبنفسج واليابس ؟ فيه وجهان (أحدهما)
لا يحنث كما لو حلف لا يأكل رطباً فأكل تمر (والثاني) يحنث لأن حقيقة
باقية فحنث به كما لو حلف لا يأكل لحماً فأكل لحماً قديداً أو محفوظاً ،
وفارق ما ذكر في الوجه الأول فإن التمر ليس رطباً ، وبهذا قال أحمد
وأصحابه وأصحاب الرأي .

وإن حلف لا يشم المشوم حنث بكل ما ذكرنا ما عدا الكافور والمسك
والعود والصندل والجاوي ؛ لأنه لا يطلق عليه اسم المشوم . وإنما يقال
التجوير والتبخير أو التطير للمسك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يلبس شيئاً فلبس دوماً أو جوشناً أو خفياً أو نعلاناً ففيه وجهان (أحدهما) يحث لأنه لبس شيئاً . (والثاني) لا يحث لأن إطلاق اللبس لا ينصرف إلى غير الثياب .

فصل وان كان معه رداء فقال : والله لا لبست هذا الثوب وهو رداء فارتدى به أو تعمم به أو أترز حنث لأنه لبسه وهو رداء . فان جعله قميصاً أو سراويل ولبسه لم يحث لأنه لم يلبسه وهو رداء . فان قال : والله لا لبست هذا الثوب ولم يقل وهو رداء فارتدى به أو تعمم به أو أترز به أو جعله قميصاً أو سراويل ولبسه حنث . ومن أصحابنا من قال لا يحث لأنه حلف على لبسه وهو على صفة فلم يحث بلبسه على غير تلك الصفة ، والصحيح هو الأول لأنه حلف على لبسه ثوباً فحمل على المصنوع ، كما لو قال : والله لا لبست ثوباً .

فصل وان حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتماً من ذهب أو فضة أو مخنقة من لؤلؤ أو غيره من الجواهر حنث لأن الجميع حلي ، والدليل عليه قوله عز وجل (يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها حرير) وان لبس شيئاً من الخرز أو السبج ، فان كان ممن عادته التحلي به كاهل السواد حنث لأنهم يسونونه حلياً . وهل يحث به غيرهم ؟ على ما ذكرناه من الوجهين في بيوت الشعر ورؤوس الصيد . وان تقلد سيفاً محلياً لم يحث ، لأن السيف ليس بحلي . وان لبس منطقة محلاة ففيه وجهان : (أحدهما) يحث لأنه من حلي الرجال .

(والثاني) لا يحث ، لأنه ليس من الآلات المحلاة فلم يحث به كالسيف . وان حلف لا يلبس خاتماً فلبسها في غير الخنصر ، أو حلف لا يلبس قميصاً فارتدى به أو لا يلبس قلنسوة فلبسها في رجله لم يحث ، لأن اليمين يقتضي لبساً متعارفاً وهذا غير متعارف .

فصل وان من عليه رجل فحلف لا يشرب له ماء من عطش فاكل له خبزاً أو لبس له ثوباً أو شرب له ماء من غير عطش لم يحث ، لأن الحنث لا يقع إلا على ما عقد عليه اليمين والذي عقد عليه اليمين شرب الماء من عطش ، فلو ختناه على ما سواه لحنثناه على ما نوى لا على ما حلف عليه . وان حلف لا يلبس له ثوباً فوهب له ثوباً فلبسه لم يحث لأنه لم يلبس ثوبه .

الشرح الدرع الحديد مؤثثة في الأكثر وتصفّر على دربع بغير
هاء على غير قياس . وجاز أن يكون التصغير على لغة من ذكر ، وربما قيل
دريعة بالهاء وجسمها أدرع ودروع وأدراع .

قال ابن الأثير : وهي الزردية ، ودرع المرأة قميصها مذكر . وقال في
اللسان : الدرع لبوس الحديد تذكر وتؤنث . قال أبو الأخرز :

مقلصاً بالدرع ذى التفغصن يمشى العرضى في الحديد المثقن

والجمع في القليل أدرع وأدرع وفي الكثير دروع . وفي حديث خالد
« أدراعه وأعتده حبسا في سبيل الله » والجوشن الصدر ، وقيل ما عرض من
وسط الصدر وجوشن الجراة صدرها وجوشن الليل وسطه وصدره ،
والجوشن الذى يلبس من السلاح ، قال ذو الرمة يصف ثورا ملين كلابا بروقيه
في صدرها :

فكر يمشق طعناً في جواشنها كأنه الأجر في الاقبال يحتسب

والمخنقة القلادة الواقعة على المخنق ؛ والسبع خرز والواحدة سبعة
مثل قصب وقصبة ، وسواد العراق سمي كذلك لخضرة أشجاره وزروعه ،
والعرب تسمى الأخضر أسود لأنه يرى كذلك على بعد ؛ وكل شخص من
انسان وغيره يسمى سوادا ، وجمعه أسودة ، مثل جناح وأجنحة ، ومتاع
وأمتعة ، وسواد المسلمين جماعتهم .

أما الأحكام فإن حلف لا يلبس شيئا حث بكل ما يلبس
من الثياب وغيرها كالدرع والجوشن والنعل والخف في أحد
الوجهين ؛ وبه قال أحمد لأنه ملبوس حقيقة وعرضا فحث به كالثياب ، وقد
استدل على هذا الوجه بحديث « أن النجاشي أهدى الى النبي صلى الله عليه
وسلم خفين فلبسهما » وقيل لابن عمر : انك تلبس النعال ، فقال : انى رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسهما . فإذا أدخل يده في الخف أو النعل
أو الدرع والجوشن في رجله لم يحث ، لأن ذلك ليس بلبس لهما (والوجه
الثاني) لا يحث . لأن اللبس عند الاطلاق لا ينصرف الا الى الثياب .

فرع قال الشافعي رحمه الله تعالى وإن حلف لا يلبس ثوباً وهو رداء فقطعه قميصاً أو يتزر به أو حلف لا يلبس سراويل أو أزرة أو قميصاً فارتداه فهذا كله ليس يحث به إلا أن يكون له نية فلا يحث إلا على نيته . واختلف أصحابنا في صورتها فذهب أبو إسحاق وأكثر أصحابنا إلى أنه إذا قال : والله لا لبست هذا الثوب وكان ذلك الثوب رداء ولم يقل الحالف وهو رداء وإنما ذلك من كلام الشافعي فقطعه قميصاً فلبسه أو أتزر به أو ارتدى به أو جعله قلانس فلبسه حث بذلك كله وهكذا لو قال لا لبست هذا الثوب وكان سراويل فلبسه أو أتزر به أو ارتدى به حث لأنه علق اليمين على لبس هذا الثوب فعلى أى صفة لبسه فقد وجد منه المحلوف عليه فحث إلا أن يكون قد نوى أن لا يلبسه على الصفة التى هى عليها فلا يحث فأما إذا حلف لا لبست هذا الثوب وهو رداء فقطعه ثم لبسه فانه لا يحث وكذلك فى السراويل لأنه علق اليمين على صفة فى الثوب وإذا لبسه على غير تلك الصفة لم يحث ومن أصحابنا من وافق أبا إسحاق فى الحكم فيما ذكره فيها وخالفه فى صورتها فقال وهو رداء وسراويل من كلام الحالف وإنما قال الشافعي هذا كله ليس يحث به فنفي الحث ونههم من وافق أبا إسحاق فى الصورة فقال بقوله : وهو رداء من كلام الشافعي وخالفه فى الحكم وقوله هذا كله ليس يحث به أى لا يحث به لأن قوله لا لبست هذا الثوب الذى يقتضى لبسه على صفته فإذا غيره لم يكن ما انصرفت إليه اليمين والصحيح قول أبى إسحاق ومن تابعه لأن الشافعي قال فى الأم وهذا كله لبس وهو يحث به وإنما اسقط المزني قوله وهو متصحف عليهم .

فرع إذا حلف ليلبس أو ليلبس امرأته حلياً فلبس هو أو ألبس امرأته خاتماً من فضة أو مخنقة من لؤلؤ أو جوهر وحده بر فى يمينه ، وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة لا يبر لأنه ليس بحلى .

وإذا حلف لا يلبس — بالنفى — حلياً فلبس خاتماً من فضة أو وضع دبرساً فى صدره أو زراراً معدنياً فى كم قميصه حث لأن ذلك من وسائل الزينة فى عصرنا هذا كالخرز والسبيج عند أهل السواد فى عصر المصنف ، فان كان ممن يلبس الجبة والقطنان فوضع دبرساً فى صدره مما يوضع حلية

عند من يلبس الملابس الأفرنجية ، ففيه وجهان كالوجهين في بيوت الشر
ورءوس الصيد •

وقال الحنابلة : ان لبس عقيقا أو سبجا ، ولو كان من أهل السواد
لا يحث لأنه ليس بحلى كالودع وخرز الزجاج ، وإن كان لا يلبس حليا فلبس
دراهم أو دنائير في مرسة ففيه وجهان •

(أحدهما) لا يحث لأنه ليس بحلى إذا لم يلبسه فكذلك إذا لبسه •

(والثاني) يحث لأنه ذهب وفضة لبسه فكان حليا كالسوار والخاتم •

فرع إذا حلف لا يلبس حليا فتقلد سيفا محلى بالذهب لا يحث،
لأن الشرع لم يعتبره حليا ؛ وإن لبس حزاما محلى ففيه وجهان (أحدهما)
يحث لأنه مما يتحلى به الرجال ، وبه قال أحمد رضى الله عنه •

(والثاني) لا يحث لأنه آلة محلاة فأشبهه السيف • وإن حلف لا يلبس
خاتما فلبسها في غير مكانها من الخصر بل جعلها في الوسطى أو السبابة لم
يحث كما لو حلف لا يلبس قميصا فارتدى به ، أو لا يلبس قلنسوة فلبسها
في رجليه لم يحث لمخالفة ذلك للعرف •

فرع في مذاهب العلماء

إذا حلف الرجل لا يلبس حليا فلبس خاتما من فضة أو ذهب حث وبه قال
أحمد وقال أبو حنيفة لا يحث دليلنا أن حلى الرجل الخاتم فحث بلبسه كالمرأة
قال الشيخ أبو إسحاق : وإن لبس مخنقة من لؤلؤ وغيره من الجواهر حث
نقوله تعالى « يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا » وإن حلفت المرأة
لا تلبس الحلى فلبست اللؤلؤ والجوهر وحده حثت وبه قال أبو يوسف
ومحمد وأحمد وقال أبو حنيفة لا يحث دليلنا قوله تعالى « يحلون فيها من
أساور من ذهب ولؤلؤا » ولم يفرق بين أن يكون اللؤلؤ وحده أو مع غيره
لأن الله قال في البحر « وتستخرجون منه حلية تلبسونها » وإن لبس شيئا

من الخرز والسبع فان كان ممن عادته التحلى به حنث وهل يحنث به غيرهم؟
فيه وجهان كالوجهين في بيوت الشعر وروى الصيد وان تقلد بسيف محلى
لم يحنث لأن السيف ليس يحنث بحليه وان لبس منطقة محلاة فقيه وجهان
(أحدهما) يحنث لأنه من حلى الرجل (والثاني) لا يحنث لأنه من الآلات
المحلاة فهو كالسيف وان حلف لا يلبس خاتما فلبسه في غير الخنصر أو
لا يلبس قميصا فارتدى به أو لا يلبس قلنسوة فلبسها في رجله قال الشيخ
أبو اسحاق لا يحنث لأن اليمين تقتضى لبسا متعارفا وهذا غير متعارف وأما
ابن الصباغ فقال اذا حلف لا يلبس ثوبا فليس ثوبا كما يلبس في العادة أو
بخلاف العادة حنث لأنه لبسه .

مسألة اذا أراد أن يقطع مئة عليه لرجل فان يمينه لا تتعدى
ما انعقد عليه لفظه . وقال أحمد : ان الأسباب معتبرة في الأيمان فيتعدى
الحكم بتعديها ؛ فاذا امتن عليه بثوب فحلف أن لا يلبسه لتقطع المنة به حنث
بالانتفاع به في غير اللبس من أخذ ثمنه ، لأنه نوع انتفاع به يلحقه المنة به ،
وان لم يقصد قطع المنة ولا كان سبب يمينه يقتضى ذلك لم يحنث الا بما
تناولته يمينه ، وهو لبسه خاصة ، فلو أبدله بثوب غيره ثم لبسه أو انتفع
به في غير اللبس أو باعه وأخذ ثمنه لم يحنث لعدم تناول اليمين له لفظا ونية
وسببا .

ولنا أننا لو أختناه هنا لأختناه على ما نوى لا على ما حلف عليه .

فرع وان حلف لا يلبس ثوب رجل من به عليه فوهبه له أو باعه
ولبسه أو من عليه بما يطعمه ويسقيه فقال : والله لا شربت له ماء من عطش فأكل
له خبزا أو شرب له ماء من غير عطش أو لبس له ثوبا أو متت عليه زوجته
بالغزل فقال والله لا لبست ثوبا من غزلك فباع غزلها واشترى بثمنها ثوبا
ولبسه فانه لا يحنث بجميع ذلك وان كان قد قصد يمينه قطع منته وبه قال
أبو حنيفة ومالك وقال أحمد : اذا قصد قطع منته في يمينه بذلك كله لا يجوز
له أن يأكل له خبزا ولا يلبس له ثوبا ولا ينتفع بشيء من ذلك فان فعل
شيئا من ذلك حنث في يمينه دليلنا أن يمين الحالف لا تتعدى الا على لفظه .

ولا يراعى فيها المعنى وإنما يراعى لفظه وما فعله لم يلفظ به فلم يحث به
وان كان معناه موجودا فى معنى لفظه فلم يحث كما لو حلف لا يتزوج فتسرى
وكما لو حلف لا كلمت فلانا عدوى فان يمينه لا تتعقد على غيره من
أعدائه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

وان حلف لا يضرب امرأته فضربها ضربا غير مؤلم حث لأنه يقع عليه اسم
الضرب ، وان عضها أو خنقها أو تنف شجرها لم يحث ، لان ذلك ليس
بضرب ، وان لكها أو لطمها أو رفسها ففيه وجهان . (أحدهما) يحث لأنه
ضربها (والثانى) لا يحث لان الضرب المتعارف ما كان يؤلم .

وان حلف ليضرب عبده مائة سوط فشد مائة سوط فضربه بها ضربة
واحدة فان تيقن أنه أصابه المائة بر فى يمينه لأنه ضربه مائة سوط . وان تيقن
أنه لم يصبه بالمائة لم يبر لأنه ضربه دون المائة . وان شك هل أصابه بالجميع
أو لم يصبه بالجميع ؟ فالتنصوص أنه يبر .

وقال المزنى : لا يبر ، كما قال الشافعى رحمه الله فيمن حلف ليفعلن كذا فى
وقت إلا أن يشاء فلان ، فمات فلان حث ، وإذا لم نجعله بارا للشك
فى المشيئة وجب أن لا نجعله بارا للشك فى الإصابة ، والمنهوب الأول ، لان أيوب
عليه السلام حلف ليضربن امرأته عيدا فقال عز وجل « وخذ بيدك ضغثا
فأضرب به ولا تحنث » ويخالف ما قاله الشافعى رحمه الله فى المشيئة لأنه
ليس الظاهر وجود المشيئة ، فإذا لم تكن مشيئة حث بالمخالفة ، والظاهر
أصابته بالجميع فبر . وان حلف ليضربه مائة مرة فضربه بالمائة المشدودة لم
يبر لأنه لم يضربه إلا مرة ، فان حلف ليضربه مائة ضربة ، فضربه بالمائة
المشدودة دفعة واحدة فإصابه الجميع ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يبر لأنه ما ضربه إلا ضربة ، ولهذا لو رمى بسبع حصيات
دفعة واحدة الى الحفرة لم يحتسب له سبعا .

(والثانى) أنه يبر لأنه حصل بكل سوط ضربة ، ولهذا لو ضرب به فى حد
الزنا حسب بكل سوط جلدة .

قوله : فقال الله عز وجل « وخذ بيدك ضغثا فاضرب به

الشرح

ولا تحث » ذهب المفسرون فى تفسير هذه الآية مذهب الاسرائيليات التى تفعل السياق ومواقع الكلم . وحكوا فى ذلك أحاديث بعضها موقوف وبعضها مرفوع لم يصح منها سوى حديث « بينا أيوب يقتل اذ خر عليه رجل من جراد من ذهب » الحديث . واذا لم يصح عنه فيه الا ما ذكره القرآن فانا ذاكر وما قاله ابن العربى لموافقة مذهبنا فى تأويلها . قال مذكره المفسرون من أن ابليس كان له مكان فى السماء السابعة يوماً من العام فقول باطل ، لأنه أهبط منها بلعنة وسخط الى الأرض فكيف يرقى الى محل الرضى ويجول فى مقامات الأنبياء ويخترق السموات العلى ، ان هذا لخطب من الجهالة عظيم ، الى أن قال :

وأما قولهم : انه لزوجه : أنا اله الأرض ، ولو تركت ذكر الله وسجدت أمت لى لعافيتك ، فاعلموا وانكم لتعلمون أنه لو عرض لأحدكم وبه ألم وقال هذا الكلام ما جاز عنده أن يكون الها فى الأرض وأنه يسجد له وأنه يعافى من البلاء فكيف أن تسترب زوجة نبي ؟ ولو كانت زوجة سوادى أو قدم بربرى ما ساغ ذلك عندها .

وأما تصويره الأموال والأهل واد فذلك ما لا يقدر عليه ابليس بحال ، ولا هو فى طريق السحر ، فيقال انه من جنسه . الى أن قال : والذى جراًهم على ذلك وتذرعوا به الى ذكر هذا قوله تعالى « اذ نادى ربه أنى مسنى الشيطان بنصب وعذاب » انتهى .

قلت : الذى يتسق مع نظام الذكر الحكيم والتذكير المتين أن الله تعالى أراد أن يسلى نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بجهاد الأنبياء قبله وصبرهم على الضر والبلاء فليس من المناسب أن يقول له : اذكر عبدنا أيوب كيف حلف أن يضرب امرأته مائة سوط ، فقلنا له خذ عرجونا به مائة شراخ فاضربها به ولا تحث انا وجدناه صابرا نعم العبد انه أواب .

ان هذا كلام عجيب وفهم للآيات غريب ؛ وان الذى يناسب مقام النبوة أن يكون أيوب عليه السلام بعث فى قوم كان الشيطان يعث بعث بعقولهم ،

فكان كلما آمن به فريق منهم ارتد وانحاز الى الضلالة ففسكا لربه هذا العناء « انى مسنى الشيطان بنصب وعذاب » فقال له ربه « ثبت قدمك على دعوتنا وتقدم بخطى سريعة ثابتة الى الامام » وهذا هو الذى يفيد معنى الركن بالرجل . ففى هذا ازالة لما يمسك من لغوب ونصب وتنقية لما تعانى من عناد قومك من وساوس الشيطان ؛ وشراب هنىء لك يشرح صدرك ، ويجلو عنك الضيق والحرج وخذ بيدك غصنا فلوح به على وجوه الناس ولا تأثم ولا تغلظ ، لأن الحنث هو الاثم . قال تعالى « وكانوا يصرون على الحنث العظيم » ومما استقر فى القطر وارتكز فى الطباع أن الغصن الرطب كغصن الزيتون مثلاً يضرب به المثل فى الأهم بالسلام . والله أعلم .

اما الأحكام فان حلف لا يضرب امرأته فضربها ضرباً غير مؤلم حنث لأنه يقع عليه اسم الضرب وان عضها أو تفت شعرها أو خنقها لم يحنث وقال أبو حنيفة وأحمد يحنث دليلنا أن ذلك لا يسمى ضرباً فلا يحنث به فى اليمين على الضرب وان لكهما أو لطمها أو رفسها فقيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحق (أحدهما) يحنث لأنه ضربها (والثانى) لا يحنث لأن الضرب المعتاد ما كان بآلة .

فان لا يجوز أن يضرب الرجل امرأته فوق حد الأدب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « واضربوهن ضرباً غير مبرح » وقد اختلف الفقهاء فى هذا الحكم الذى فهموه من الآية ، هل هو عام أو خاص بأيوب وحده ؟ فروى عن مجاهد أنه عام .

وحكى عن القشيري أن ذلك خاص بأيوب . وحكى المهدوى عن عطاء ابن أبى رباح أن ذلك حكم باق ، وأنه اذا ضرب بمائة قضيب ونحوه ضربة واحدة بر . وروى نحوه عن النبى صلى الله عليه وسلم فى المقعد الذى حملت منه الوليدة . وأمر أن يضرب بعشكول فيه مائة شمراخ ضربة واحدة . وقال القشيري : وقيل لعطاء هل يعمل بهذا اليوم ؟ فقال : ما أنزل القرآن الا ليعمل به ويتبع .

وروى عن عطاء أنها لأيوب خاصة . وكذلك روى أبو زيد عن ابن القاسم

عن مالك « من حلف ليضربن عبده مائة فجمعها فضربه بها ضربة واحدة لم
ير » وقال القرطبي : وقال بعض علمائنا - يريد مالكا - قوله تعالى « لكل
جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » أى أن ذلك منسوخ بشريعتنا .

قال ابن المنذر : وقد روينا عن علي أنه جلد الوليد بن عقبة بسوط له
طرفان أربعين جلدة ، وأنكر مالك هذا وتلا قوله تعالى : (فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة) وهذا مذهب أصحاب الرأي . ١٠ هـ

وقد احتج الشافعى رضى الله عنه بحديث أخرجه أبو داود فى سننه :
حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني ، حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن
شهاب أخبرني أبو أسامة بن سهيل بن حنيف أنه أخبره بعض أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم من الأنصار : « أنه اشتكى رجل منهم حتى أضنى ،
فعاد جلدة على عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم ، ففش لها فوق عظامها ، فلما
دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك وقال : استفتوا لى رسول الله
صلى الله عليه وسلم . فاني قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضر
مثل الذى هو به ، لو حملناه اليك لتصخت عظامه ، ما هو الا جلد على
عظم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا مائة شراخ فيضربوه
بها ضربة واحدة .

قال الشافعى : اذا حلف ليضربن فلانا مائة جلدة أو ضربا ولم يقل :
ضربا شديدا ولم ينبو ذلك بقلبه يكفيه مثل هذا الضرب المذكور فى الآية ولا
يحدث .

وقال ابن المنذر : اذا حلف الرجل ليضربن عبده مائة فضربه ضربا خفيفا
فهو بار عند الشافعى وأبى ثور وأصحاب الرأي ؛ وقال مالك : ليس الضرب
الا الضرب الذى يؤلم .

(تنبيه) قال القرطبي فى جامع أحكام القرآن ج ١٥ ص ٢١٥ :
استدل بعض جهال المتزهدة ، وطغام المتصوفة بقوله تعالى لأيوب « اركض

برجلك « على جواز الرقص ، قال أبو الفرج بن الجوزي : وهذا احتجاج بارد ؛ لأنه لو كان أمر بضرب الرجل فرحا لكان لهم فيه شبهة ، وإنما أمر بضرب الرجل لينبع الماء اعجازا من الرقص . ولئن جاز أن يكون تحريك رجل أقد أنطها تحكم الهوام دلالة على جواز الرقص في الاسلام جاز أن يجعل قوله سبحانه : « اضرب بمصاك الحجر » جوارزا على ضرب الجماد بالقضبان نعوذ بالله من التلاعب بالشرع ، وقد احتج بعض قاصريهم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي : « أنت مني وأنا منك » فنجبل وقال لجعفر « أشبهت خلقي وخلقى » فنجبل وقال لزيد : « أفت أخونا ومولانا » فنجبل ، ثم ذكر قصة رقص الحشمة والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليهم وأجاب على كل ذلك .

فرع إذا حلف أن يضربها عشرة أسواط فجمعها وضربها بها ضربة واحد بر في يمينه إذا علم أنها مستها كلها ؛ وإن علم أنها لم تمسها لم يبر ، وقال أحمد : أن حلف أن يضربه عشرة فجمعها فضربه بها لم يبر في يمينه ، وبهذا قال مالك وأصحاب الرأي . وقال ابن حامد من الحنابلة يبر ؛ لأن أحمد قال : في المريض عليه الحد ، يضرب بمشكال النخل فيسقط عنه الحد .

فرع وإن حلف أن يضرب امرأته في غد فمات الحالف من يومه فلا حنث عليه ؛ لأن الحنث إنما يحصل بفوات المحلوف عليه في وقته وهو الغد ، والحالف قد خرج عن أن يكون من أهل التكليف قبل الغد فلا يمكن حنثه ، وكذلك أن جن الحالف في يومه فلم يفق إلا بعد خروج الغد ؛ لأنه خرج عن كونه من أهل التكليف .

فرع وإن حلف ليعضن عبده مائة سوط فإن ضرب مائة سوط متفرقة بر في يمينه وإن أخذ مائة سوط فضربه ضربة واحدة نظرت فإن تيقن أنه أصابه كل واحد منها في بدنه بر في يمينه ، وقال مالك وأحمد : لا يبر ويحتاج إلى أن يضربه مائة ضربة متفرقة . ودليلنا أنه قد أوصل الضرب بكل واحد منها إلى بدنه فبر في يمينه كما لو ضرب مائة متفرقة وإن تيقن أنه لم

يصب بدنه بعضها لم يبر حتى يصل الجميع الى بدنه ؛ وقال ابن الصباغ :
ولذلك اذا أصابه البعض ولم يغلب على ظنه إصابة الجميع لم يبر في يمينه
وان لم يتيقن أنه أصابه الجميع ولكن غلب على ظنه أنه أصابه الكل فانه
يبر في يمينه ، هكذا قال ابن الصباغ وأما الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق
فقالا : اذا شك هل أصابه الجميع أم لا فانه يبر في يمينه قال الشافعي :
والورع أن يحث نفسه لجواز أن لا يكون قد أصابه الجميع وقال أبو حنيفة
والمزني : يحث دليلنا أن الظاهر من السياط الدقاق أن جميعها أصابت البدن
ولأن غلبة الظن أجريت في الأحكام مجرى اليقين كما يحكم بخبر الواحد
والقياس بغلبة الظن فوجب أن يحكم به هاهنا في البر . وان حلف ليضربن
عبده مائة مرة لم يبرأ الا بمائة ضربة متفرقة وان حلف ليضربه مائة ضربة
فضربه مائة عصا أو مائة سوط وتيقن أنه أصاب بدنه بجميع ذلك ففيه
وجهان :

(أحدهما) لا يبر لأنه ما ضربه الا ضربة .

(والثاني) يبر لأنه أصابه بكل واحد من ذلك فهو كما لو قال : مائة
سوط وبهذا لو ضرب به في الزنا حسبت له مائة فعلى هذا اذا شك هل
أصابه بالجميع أو ببعض فانه يبر في يمينه كما قلنا في إقوله مائة سوط .

فرع وان حلف لأضربن عبد زيد فباع زيد عبده أو أعتقه ثم
ضربه الحالف لم يحث لأنه ليس بعبده وان رهن زيد عبده أو جنى وتعلق
الأرض برقبته ثم ضربه الحالف حث لأن ملكه لا يزول عنه بذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يهب له فاعمره أو أرقبه أو تصدق عليه حث
لان الهبة تمليك العين بغير عوض ، وان كان لكل نوع منها اسم . وان وقف عليه
وقلنا ان الملك ينتقل اليه حث ، لأنه ملكه العين من غير عوض . وان باعته
وحابه لم يحث ، لأنه ملكه بعوض ، وان وصى له لم يحث ، لان التمليك بعد
الموت ، والميت لا يحث .

فصل وان حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنت ، لان الكلام لا يطلق في العرف الا على كلام الادميين . وان حلف لا يكلم فلانا فسلم عليه حنت ، لان السلام من كلام الادميين ، ولهذا تبطل به الصلاة ، فان كلمه وهو نائم او ميت او في موضع لا يسمع كلامه لم يحنت ، لانه لا يقال في العرف كلمه . وان كلمه في موضع يسمع الا انه لم يسمع لاشتغاله بغيره حنت ، لانه كلمه . ولهذا يقال كلمه فلم يسمع .

وان كلمه وهو اصم فلم يسمع للصمم ففيه وجهان :

(احدهما) يحنت لانه كلمه وان لم يسمع فحنت ، كما لو كلمه فلم يسمع لاشتغاله بغيره .

(والثاني) لا يحنت وهو الصحيح لانه كلمه وهو لا يسمع ، فاشبه اذا كلمه وهو غائب ، وان كاتبه او راسله ففيه قولان :

قال في القديم يحنت . وقال في الجديد لا يحنت . وازداد اليه اصحابنا : اذا اشار اليه ، فاجعلوا الجميع على قولين (احدهما) يحنت . والدليل عليه قوله عز وجل : « وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا » فاستثنى الوحي وهو الرسالة من الكلام فدل على انها منه . وقوله عز وجل : « قال آيتك ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا » فاستثنى الرمز وهو الإشارة من الكلام ، فدل على انها منه ، ولانه وضع فهم الادميين فاشبه الكلام .

(والقول الثاني) : انه لا يحنت لقوله عز وجل : « فاوا ترين من البشر احدا فقولي اني نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسانا » ثم قال : « يا اخوت هارون ما كان ابوك امرا سوء وما كانت امك بغيا » فاشارت اليه قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا » فلو كانت الإشارة كلاما لم تفعله ، وقد نذرت ان لا تتكلم . ولان حقيقة الكلام ما كان باللسان ، ولهذا يصح نفيه عما سواه بان نقول : ما كلمته وانما كاتبته او راسلته او اشرت اليه « ويحرم على المسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاثة ايام لقوله عليه السلام « لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاثة ايام ، والسابق اسبقهما الى الجنة » .

وان كاتبه او راسله ففيه وجهان :

(احدهما) لا يخرج من مائمه الهجران ، لان الهجران ترك الكلام فلا يزول الا بالكلام .

(والثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه يخرج من مائمه الهجران ،
أن القصد بالكلام إزالة ما بينهما من الوحشة ، وذلك يزول بالمكاتبة
والمراسلة . »

الشرح قوله تعالى : « وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً »
سبب ذلك أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : ألا تكلم الله وتنظر
إليه أن كنت نبياً كما كلمه موسى ونظر إليه ، فإنا لن نؤمن لك حتى تفعل
ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن موسى لم ينظر إليه ، فنزل قوله
تعالى : « وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً » ذكره النقاش والواحدى
والثعلبى . وقد احتج بهذه الآية الشافعى فى القديم فيمن حلف ألا يكلم
رجلاً فأرسل إليه رسولاً أنه حاث ، لأن المرسل قد سمى فيها مكلماً للمرسل
إليه ، الا أن ينوى الحالف المواجهة بالخطاب .

قال ابن المنذر : واختلفوا فى الرجل يحلف أن لا يكلم فلاناً فكتب إليه
كتاباً أو أرسل إليه رسولاً ، فقال الثورى الرسول ليس بكلام . وقال
الشافعى فى الجديد : لا يبين أن يحث . وقال النخعى والحكم فى الكتاب :
يحث . وقال مالك يحث فى الكتاب والرسول . وقال مرة : الرسول
أسهل من الكتاب . وقال أبو عبيد : الكلام سوى الخط والاشارة .

وقال أبو ثور : « لا يحث فى الكتاب » ، وقال ابن المنذر : لا يحث
فى الكتاب والرسول . وقال القرطبى وهو يقول مالك .

أما قوله تعالى « قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا » قال
أبو الشعثاء جابر بن زيد رضى الله عنه : أن زكريا عليه السلام لما حملت زوجته
منه يحيى أصبح لا يستطيع أن يكلم أحداً ، وهو مع ذلك يقرأ التوراة
ويذكر الله تعالى ، فإذا أراد مقابلة أحد لم يطقه .

(قلت) والرمز فى اللغة الايماء بالشفقتين ، وقد يستعمل فى الايماء
بالحاجين والعينين واليدين ، وأصله الحركة . وقيل طلب تلك الآية زيادة
طمأنينة ، المعزى من النعمة بأن تجعل لى آية ، وتكون تلك الآية زيادة نعمة

وكرامة ، ف قيل له : « آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام » أى تمتنع من الكلام ثلاث ليال . وقال النحاس : قول قتادة أن زكريا عوقب بترك الكلام قول مرغوب عنه ، لأن الله لم يخبرنا أنه أذنب ولا أنه نجاه عن هذا . اهـ .

ثم ان فى هذه الآية دليلا على أن الاشارة تنزل منزلة الكلام ؛ وذلك موجود فى كثير من السنة . وأكد الاشارات ما حكم به النبى صلى الله عليه وسلم من أمر الجارية حين قال لها : أين الله ؟ فأشارت برأسها الى السماء ، فقال : اعتقها فانها مؤمنة فأجاز الاسلام بالاشارة الذى هو أصل الديانة لذى يمنع الدم والمال وتستحق به الجنة وينجى به من النار ؛ وحكم بايمانها كما يحكم بنطق من يقول ذلك ؛ فوجب أن تكون الاشارة عاملة فى سائر الديانة وهو قول عامة الفقهاء .

وروى ابن القاسم عن مالك أن الأخرس اذا أشار بالطلاق أنه يلزمه . وقال الشافعى فى الرجل يمرض فيختل لسانه فهو كالأخرس فى الرجعة والطلاق وقال أبو حنيفة : ذلك جائز اذا كانت اشارته تعرف ، وإن شك فيها فهي باطل ، وليس ذلك بقياس وإنما هو استحسان .

وقال القرطبى : والقياس فى هذا كله أنه باطل لأنه لا يتكلم ولا يعقل اشارته قال أبو الحسن بن بطل ؛ وإنما حمل أبا حنيفة على قوله هذا أنه لم يعلم السنن التى جاءت بجواز الاشارات فى أحكام مختلفة فى الديانة ، ولعل البخارى حاول بترجمته « باب الاشارة فى الطلاق والأمور » الرد عليه .

وقال عطاء أراد بقوله : ألا تكلم الناس ، صوم ثلاثة أيام ، وكانوا اذا صاموا لا يتكلمون الا رمزا ، وهذا فيه بعد . أفاده القرطبى .

(قلت) وعندى أن زكريا سأل الله أن يجعل له آية ؛ فقال : « آيتك أنى أجملك لا تستطيع الكلام ثلاثة أيام الا اشارة » وهذه أعظم آية يظهرها الله تعالى لزكريا فى ذات نفسه .

أما قوله تعالى : « فاما ترين من البشر أحدا » الأصل فى ترين ترأين
 بوزن تمنعين قبل التوكيد ودخول الجازم ، فحذفت الهمزة كما حذفت من
 ترى ، ونقلت فتحها الى الزاء فصارت ترين ثم قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها
 واقتتاح ما قبلها ، فاجتمع ساكان الألف المنقلبة عن الياء وياء التانيث لالتقاء
 الساكنين ؛ لأن النون المثقلة بمنزلة فونين ، الأولى ساكنة فصارت ترين . وعلى
 هذا النحو قول دريد بن الصمة :

أما ترى رأسى حاكى لونه طرة صبح تحت أذيال اللجى

وقول الأفوه العبدى :

أما ترى أزرى به مأس زمان ذى التكاثر مئوس

قال ابن عباس وأبو : اذا سألك أحد عن ولدك فقولى : انى نذرت
 للرحمن صوما . أى صمتا . وفى قراءة أبى بن كعب : (انى نذرت للرحمن
 صوما صمتا) والذي تتابعت به الأخبار عن أهل الحديث أن الصوم هو
 الصمت ؛ لأن الصوم أمساك عن الأكل ، والصمت أمساك عن الكلام .

وقوله تعالى (فأشارت اليه) دليل على أن مريم التزمت ما أمرت به من
 ترك الكلام ولم يرد فى هذه الآية أنها نطقت بـ : « انى نذرت للرحمن
 صوما » وإنما ورد بأنها أشارت فيقوى بهذا قول من قال : ان أمرها بـ
 (قولى) انما أريد به الإشارة .

أما حديث (لا يهل لمسلم) الخ فقد أخرجه البخارى فى الأدب عن أبى
 أيوب الأنصارى من طريق عبد الله بن يوسف ، وفى الاستئذان عن على عند
 مسلم ، وفى الأدب عن أبى أيوب من طريق يحيى بن يحيى فى سنن
 أبى داود ؛ وعن أبى أيوب عند الترمذى فى البر من طريق محمد بن يحيى .
 وفى الموطأ عن أبى أيوب من طريق ابن شهاب .

أما الأحكام فان حلف لا يهب له فوهب له أو رقبه أو عمره وقبل
 الموهوب له حنث الحالف وان لم يقبل الموهوب له لم يحنث الحالف وقال

أبو حنيفة : يحنث بمجرد الاتهاب والى ذلك ذهب أبو العباس بن سريج
دليلنا أنه حلف على ترك عقد يفتقر الى الإيجاب والقبول فلم يحنث بمجرد
الإيجاب كالبيع وان تصدق عليه صدقة التطوع حنث وبه قال أحمد وقال أبو
حنيفة لا يحنث . دليلنا أن ذلك تمليك عين فى حال الحياة تبرعا فيحنث به
كما لو وهب له . وان أعطاه صدقة مفروضة قال القفال : ففيه وجهان
(أحدهما) يحنث لأن الهبة تمليك عين بغير عوض وهذا موجود فى ذلك
فصار كصدقة التطوع (والثانى) لا يحنث لأنه أسقط به واجبا عن نفسه
وان أوصى له لم يحنث لأنه لا يملك بها الا بعد الموت فلا يحنث بعد موته
وان وقف عليه فان قلنا ان الوقف ينتقل الى الله لم يحنث وان قلنا ينتقل
الى الموقوف عليه حنث وان أعاره عينا لم يحنث لأن الهبة تمليك الأعيان
والعارية تمليك المنافع ولأن المستعير لا يملك المنافع بالاعارة وانما يستتيحها
ولهذا لا يجوز له ان يوارجها وان كان المحلوف من هبته عبدا فأعتقه الحالف
لم يحنث لأن ذلك لا يسمى هبة .

مسألة اذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث سواء قرأ فى
الصلاة أو فى غيرها وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة : ان قرأ فى غير الصلاة
حنث . دليلنا أن مطلق الكلام لا يتصرف الا الى كلام الآدمى ولأن كل
ما يحنث به فى الصلاة لا يحنث به فى غير الصلاة كالإشارة وان سبح أو كبر
ففيه وجهان ذكرهما ابن الصباغ :

(أحدهما) لا يحنث لقوله صلى الله عليه وسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح
فيها شيء من كلام الآدميين انما هى التسييح والتكبير وقراءة القرآن .

(والثانى) يحنث لأنه يجوز للجنب أن يتكلم به فأشبهه سائر كلامه وقال
أبو حنيفة : ان كان فى الصلاة لم يحنث وان كان خارج الصلاة حنث دليلنا
أن ما حنث به خارج الصلاة حنث به فى الصلاة كسائر الكلام أو ما لم يحنث
به فى الصلاة لم يحنث به لخارج الصلاة كالإشارة .

فرع وان حلف لا يكلم رجلا فسلم عليه حنث لأن السلام من

كلام الآدميين ولهذا تبطل به الصلاة وإن صلى الحالف خلفه فسها الإمام
فسبح له الحالف أو فتح عليه في القراءة قال ابن الصباغ : لم يحث الحالف
لأن هذا ليس بكلام له ، وإن كان الحالف هو الإمام المحلوف عليه مؤثماً
به فسلم الإمام قال ابن الصباغ : فالذي يقتضى المذهب أنه يكون كما لم
سلم الحالف على جماعة فيهم المحلوف عليه على ما يأتى وقال أبو حنيفة
لا يحث . دليلنا أنه شرع للإمام أن ينوى السلام على الحاضرين فصار كما
لو سلم عليهم في غير الصلاة موصولاً يمينه وإن قال لرجل والله لا كلمتك
فأذهب أو فقم أو ما أشبه ذلك قال ابن الصباغ : ولم يذكره أصحابنا والذي
يقتضيه المذهب أنه يحث وقال أصحاب أبي حنيفة لا يحث إلا أن ينوى بقوله
فأذهبى الطلاق ، ووجه الأول أن قوله أو فأذهب كلام منه له حقيقة فحث
به كما لو فصله وعندي أنها على وجهين كما لو قال لا مزأته إن كلمتك فأنث
طالق فاعلى ذلك وقد مضى ذكرها في الطلاق .

فرع إذا قال رجل لآخر : كلم زيدا اليوم فقال والله لا كلمته
فإن يمينه على التأييد إلا أن ينوى اليوم فإن كانت يمينه بالطلاق وقال نوت
كلامه اليوم لا غير لم يقبل قوله في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى
وقال أصحاب أبو حنيفة يمينه على اليوم ودليلنا أن يمينه مطلقة فوجب أن
يحتمل على التأييد كما لو ابتدأ بها .

فرع وإن حلف أن لا يكلمه فكلمه وهو قائم أو ميت أو في
موضع بعيد لا يسمع كلامه في العادة لم يحث وإن كان في موضع يسمعه
في العادة إلا أنه لم يسمع لاشتغاله حث وإن لم يسمعه للصمم ففيه وجهان
وقد مضى ذلك في الطلاق . وإن كتب إليه أو أرسل إليه فهل يحث ؟ فيه
قولان قال أصحابنا والرمز والاشارة كالكتابة قال في القديم يحث وبه قال
مالك لقوله تعالى « آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا » فاستثنى الرمز
من الكلام والاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ولقوله تعالى « وما
كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً » والوحى هو الارسال فدل أن الوحى
كلام . ولأن الجميع وضع لفهم الآدمى فأشبه الكلام وقال في الجديد :
لا يحث وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه واختاره المزني لقوله تعالى « انى

نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم انسيا» فأشارت اليه فلو كانت الإشارة كلاماً لم يفعله وما ذكره الأول فيجوز الاستثناء من غير جنس المستثنى منه ويحرم عليه أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام ، والسابق أمبقهما إلى الجنة » فان كتب اليه أو أرسل اليه فهل يخرج من مائة الهجران ؟ فيه وجهان مأخوذان من القولين اذا حلف لا يكلمه فان قلنا يحث اذا كاتبه أو راسله خرج بهما من مائة الهجران وان قلنا لا يحث به لم يخرج بهما من مائة الهجران وينبغي أن يكون الرمز والاشارة في ذلك كالكتابة والمراسلة لما ذكرناه في اليمين .

فرع وان حلف لا يكلم الناس قال ابن الصباغ : فان كلم واحداً حث لأن الألف واللام للجنس فاذا كلم واحداً من الجنس حث كما لو قال لا أكلت الخبز فأكل خبز أرز حث وان حلف لا يكلم فاساً قال الطبري : انصرف الى ثلاثة أنفس ويتناول الرجال والنساء والأطفال .

فرع في مذاهب العلماء

قد اختلف علماء الشرع فيمن حلف ألا يكلم انساً فكتب اليه كتاباً أو أرسل اليه رسولا ، فقال مالك : انه يحث الا أن ينوي مشافهته ؛ ثم رجع فقال لا ينوي في الكتاب ويحث الا أن يرتجع الكتاب قبل وصوله . قال ابن القاسم : اذا قرأ كتابه حث . وكذلك لو قرأ الخالف كتاب المحلوف عليه . وقال أشهب : لا يحث اذا قرأه الخالف ، وهذا بين ، لأنه لم يكلمه ولا ابتدأه بكلام . الا أن يريد الا يعلم معنى كلامه فانه يحث ؛ وعليه يخرج قول ابن القاسم ، هكذا قال المالكية . فان حلف ليكلمته لم يبرأ الا بمشافهته .

وقال ابن الماجشون : وان حلف لئن علم كذا ليعلمنه أو ليخبرنه فكتب اليه أو أرسل اليه رسولا بر ، ولو علماه جميعاً لم يبر حتى يعلمه ؛ لأن علمهما مختلف .

واتفق مالك والشافعي وأهل الكوفة أن الأخرس إذا كتب الطلاق بيده
لزمه . وقال الكوفيون : إلا أن يكون رجل أصمت أياما فكتب لم يجز من
ذلك شيء .

قال الطحاوي : الأخرس مخالف للصمت العارض ، كما أن المعجز عن
الجماع العارض لمرض ونحوه يوما أو نحوه مخالف للمعجز المأبوس منه الجماع
نحو الجنون في باب خيار المرأة في الفرقة .

واتفق أكثر أصحابنا على أنه إذا حلف ألا يكلمه فأرسل إليه رسولا
أو كتب إليه حث ، إلا إذا أراد ألا يشافهه .

وقد روى الأثرم وغيره عن أحمد في رجل حلف ألا يكلم رجلا فكتب
إليه كتابا . قال : وأي شيء كان سبب ذلك أنما ينظر إلى سبب يمينه ولم
حلف ؟ إن الكتاب قد يجري مجرى الكلام ، والكتاب قد يكون بمنزلة
الكلام في بعض الحالات إلا أن يكون قاصدا هجرته وترك صلته وإلا لم
يحدث بكتاب ولا رسول لأن ذلك ليس بتكلم في الحقيقة ، وهذا يصح فيه ؛
فيقال : ما كلمته وإنما كاتبته أو راسلته ، ولذلك قال تعالى « تلك الرسل
فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله » وقال « يا موسى اني اصطفيتك
على الناس برسالاتي وبكلامي » وقال « وكلم الله موسى تكليما » ولو كانت
الرسالة تكليما لشارك موسى غيره من الرسل ولم يختص بكونه كلم الله
ونجيه .

وقد قال أحمد حين مات بشر الحافي : لقد كان فيه أنس وما كلمته قط ،
وكانت بينهما مراسلة .

وممن قال لا يحدث بهذا الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر والشافعي في
الجديد واحتجوا جميعا بقوله تعالى « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو
من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي » فاستثنى الرسول من التكلم ،
والأصل أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، ولأنه وضع لافهام
الآدميين أشبه الخطاب ، والصحيح أن هذا ليس بتكلم ، وهذا الاستثناء من

غير الجنس كما قال في الآية الأخرى « آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا » والرمز ليس بتكلم ، لكن أن نوى ترك مواصلته أو كان سبب يمينه يقتضى هجرانه حث لذلك . ولذلك قال أحمد وغيره : أن الكتاب ينزل منزلة الكلام فلم يجعلوه كلاما ، إنما قالوا هو بمنزلة أفي بعض الحالات .

فروع إذا كلم غير المحلوف عليه بقصد اسماع المحلوف عليه فإنه يحث . وبهذا قال أحمد . لأنه قد أراد تكليمه ، ويرد عليه ما روينا عن أبي بكر رضي الله عنه « أنه كان قد حلف ألا يكلم أخاه زيادا ^(١) فلما أراد زياد الحج جاء أبو بكر إلى قصر زياد فدخل فأخذ نبيا لزياد صغيرا في حجره ثم قال : يا ابن أخي إن أباك يريد الحج ولعله يمر بالمدينة فيدخل على أم حبيبة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا النسب الذي ادعاه - وهو يعلم أنه ليس بصحيح - وأن هذا لا يحل له ، ثم قام فخرج » . وهذا يدل على أنه لم يعتقد ذلك تكليما . ووجه الأول أنه أسمعه كلامه قاصدا لاسماعه فأشبهه ما لو خاطبه كما قال الشاعر :

إياك أعنى فاسمعي يا جارة

فإن ناداه بحيث يسمع فلم يسمع لتشاغله أو غفلته حث ، وأقد سئل أحمد عن رجل حلف ألا يكلم فلانا ، فناداه والمحلوف عليه لا يسمع قال « يحث » لأنه قد أراد تكليمه ، وهذا لكون ذلك يسمى تكليما ، يقال كلمته فلم يسمع ، وإن كان ميتا أو غائبا أو مغمى عليه أو أصم لا يعلم بتكليمه إياه لم يحث .

(١) زياد بن أبيه استلحقه معاوية بأبي سفيان بن حرب فدعى زياد بن أبي سفيان ، وقد كانت أمهما - هو وأخوه أبو بكر - سمية ، جارية مهداة من التميم بن المنذر ملك الحيرة إلى الطبيب العربي الحارث بن كلفة ، وكان أبو سفيان يستريح عندها لدى مروره بالطائف . ويقال أنه سفع بها فاعقبت زيادا .

وأبو سفيان هو أبو أم المؤمنين أم حبيبة ، وادعاء زياد النسب يجعله أخا لأم حبيبة ، الأمر الذي تستنكره حتى لا يقوى على مواجهتها فيدخل بيتها بهذا النسب الزائف ^(٢)

وقال بعض أصحاب أحمد كالقاضي أبي بكر : انه يحث ببناء الميت ،
لأن النبي صلى الله عليه وسلم كلمهم وناداهم وقال « ما أنتم بأسمع لما أقول
منهم » .

ويرد على هذا قوله تعالى « وما أنت بمسمع من في القبور » ولأنه قد
بطلت حواشيه وذهبت نفسه ، فكان أبعد من السماع من الغائب البعيد لبقاء
الحواش في حقه ، وإنما كان ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم أمرا اختص
به فلا يقاس عليه غيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن حلف لا يسلم على فلان فسلم على قوم هو فيهم ونوى
السلام على جميعهم حث ، لأنه سلم عليه ، وإن استثناه بقلبه لم يحث لأن
اللفظ - وإن كان عاما إلا أنه يحتمل التخصيص - فجاز تخصيصه بالنية ،
وإن أطلق السلام من غير نية ففيه قولان .

(أحدهما) أنه يحث لأنه سلم عليهم ، فدخل كل واحد منهم فيه .

(والثاني) أنه لا يحث لأن اليمين يحمل على المتعارف ، ولا يقال في العرف
من سلم على الجماعة وفيهم فلان : أنه سلم فلانا وسلم على فلان ، وإن حلف
لا يدخل على فلان في بيت فدخل على جماعة في بيت هو فيهم - ولم يستثنه
بقلبه - حث بدخوله عليهم ، وإن استثنى بقلبه عليهم فسلم عليهم ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه لا يحث كما لو حلف لا يسلم عليه فسلم عليهم واستثناه
بقلبه .

(والثاني) أنه يحث لأن الدخول فصل لا يتميز فلا يصح تخصيصه
بالاستثناء ، والسلام قول فجاز تخصيصه بالاستثناء ، ولهذا لو قال : سلام
عليكم إلا على فلان صح ، وإن قال : دخلت عليكم إلا على فلان لم يصح .

فصل وإن حلف لا يصوم أو لا يصلي فدخل فيهما حث ، لأنه

بالمخول فيهما يسمى صائما ومصليا ، وان حلف لا يبيع او لا يتزوج او لا يهب لم يحث الا بالإيجاب والقبول .

ومن اصحابنا من قال : يحث في الهبة بالإيجاب من غير قبول ، لانه يقال وهب له ولم يقبل ، والصحيح هو الاول ، لان الهبة عقد تمليك فلم يحث فيه من غير ايجاب وقبول كالبيع والنكاح ولا يحث الا بالصحيح ، فاما اذا باع ييما فاسدا او نكح نكاحا فاسدا او وهب هبة فاسدة لم يحث . لان هذه العقود لا تطلق في العرف والشرع الا على الصحيح .

الشرح ان حلف لا يكلم زيدا ولا يسلم عليه فسلم على جماعة فيهم زيد فان علم أن زيدا فيهم ونوى السلام عليهم وعليه حث لأنه كلفه قلت ويأتي على قول أبي سعيد الاصطخري وأبي علي الطبري لا يحث كما قالوا اذا حلف لا يأكل السمن أو الخل فأكلهما مع غيرهما وان لم يعلم زيد معهم أو عليه ونسى السمن ونوى السلام عليهم جميعهم فهل يحث ؟ فيه قولان كما يقول فيمن فعل المحلوف عليه ناسيا ويأتي بيانهما ، وان استثنى زيدا بقلبه فهل يحث ؟ قال أكثر أصحابنا : لا يحث لأن اللفظ وان كان عاما فانه يحتمل التخصيص فجاز التخصيص بالنية وذكر صاحب الفروع وابن الصباغ في موضع في الشامل هل يحث ؟ على قولين وذكر في موضع آخر لا يحث بواما اذا سلم وأطلق ولم يتو السلام عليه ولا استثناء بقلبه ففيه قولان ، ومن أصحابنا من حكاهما وجهين :

(أحدهما) يحث لأن السلام عام فتناول جميعهم وانما يخرج بعضهم بالاستثناء .

(والثاني) لا يحث لأن اللفظ يصلح للجميع ولل بعض فلم تجب الكفارة بالشك وان قال : والله لا دخلت على زيد بيتا فدخل بيتا وزيد فيه مع غيره ظنرت فان علم أن زيدا في البيت فدخل عليه ولم يستثنه بقلبه حث لأنه فعل المحلوف عليه وأن لم يعلم به في البيت أو عليه ونسيه أو نسي ليمين فهل يحث ؟ فيه قولان كمن فعل المحلوف عليه ناسيا وان علم أنه في البيت الا أنه استثناء بقلبه ونوى الدخول على غيره دويه قال المحاملي وسليم وابن الصباغ :

فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال: فيه قولان كما قلنا فيمن حلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة فيهم زيد واستثناه بقلبه فهل يحث؟ فيه قولان منهم من أصحابنا فيه فمنهم من قال: فيه قولان كما قلنا فيمن حلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة فيهم زيد واستثناه بقلبه فهل يحث؟ فيه قولان منهم من قال يحث قولاً واحداً لأن الدخول فعل فلا يصح فيه الاستثناء والسلام وقول يصح فيه الاستثناء ولهذا لو قال: سلام عليكم إلا على زيد كان كلاماً صحيحاً ولو قال: دخلت عليكم إلا على زيد لم يكن كلاماً صحيحاً لأنه قد دخل عليه فلا معنى لاستثنائه هذا ترتيب أصحابنا البغداديين وأما المسعودي فرتبه السلام على الدخول وقال: إذا دخل على جماعة فيهم زيد واستثناه بقلبه فهل يحث؟ فيه قولان وإن سلم على جماعة فيهم زيد وقد حلف لا يسلم عليه واستثناه بقلبه عند السلام عليهم فإن قلنا في الدخول لا يحث ففي السلام الأولى أن لا يحث في الدخول ففي السلام قولان وفرق بين الدخول والسلام بما مضى وإن حلف لا يدخل على زيد بيتاً فدخل الحالف بيتاً ليس فيه زيد ثم دخل عليه زيد البيت فإن خرج الحالف في الحال لم يحث وإن أقام معه فهل يحث؟ يبنى على من حلف لا يدخل داراً وهو فيه فأقام فيه، وفيه قولان فإن قلنا هناك: يحث بالأقامة حث هاهنا بالأقامة وإن قلنا هناك لا يحث لم يحث هاهنا وذكر القاضي أبو الطيب في المجد أن الشافعي نص في الأم أنه لا يحث قال ابن الصباغ: وهذا أولى لأننا إن قلنا: إن الاستدانة بمنزلة الابتداء فكأنهما داخلان معا ولا يكون أحدهما داخلاً على الآخر فلذلك لم يحث.

فرع إذا صلى بالمحلف عليه اماماً ثم سلم من الصلاة حث، لأنه شرع له أن ينوي السلام على الحاضرين؛ وقال أحمد وأبو حنيفة لا يحث، لأنه قول مشروع في الصلاة فلم يحث به كتكبيرها وليست نية الحاضرين بسلامه واجبة في السلام. وإن أرتج عليه في الصلاة ففتح عليه الحالف لم يحث لأن ذلك كلام الله وليس بكلام الآدميين.

مسألة إذا حلف لا يتكلم فقرأ لم يحث، وبه قال أحمد؛ وقال أبو حنيفة إن قرأ في الصلاة لم يحث، وإن قرأ خارجاً منها حث لأنه يتكلم

بكلام الله ، وإن ذكر الله تعالى لم يحث ، ومقتضى مذهب أبي حنيفة أنه يحث
لأنه كلام ، قال تعالى « وألزمهم كلمة التقوى » .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الكلام أربع : سبحان الله ،
والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » وقال : « كلمتان خفيفتان على
اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان
الله العظيم » .

دليلنا أن الكلام في العرف لا يطلق إلا على كلام الآدميين ، ولهذا لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وأنه قد
أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » لم يتناول المختلف فيه .

وقال إزید بن أرقم : كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت : « وقوموا لله
قانتين » فأمرنا بالسكوت وهينا عن الكلام ، وقال تعالى : « آيتك ألا تكلم
الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ، واذكر ربك كثيرا وسبح بالعشي والإبكار »
فأمره بالتسبيح مع قطع الكلام عنه ، ولأن ما لا يحث به في الصلاة لا يحث
به خارجا منها كالإشارة ، وما ذكره يبطل بالقراءة والتسبيح في الصلاة ،
وذكر الله المشروع فيها ، وإن استأذن عليه إنسان فقال : « أدخلوها بسلام
آمنين » يقصد القرآن لم يحث وإن قصد التعبير بالآية عن الإذن حث .

فرع إذا حلف لا يدخل على فلان فدخل على جماعة هو
فيهم يقصد الدخول عليه معهم حث ، وإن استثناء بقلبه ففيه وجهان :

(أحدهما) يحث لأن الدخول فعل لا يتميز فلا يصح تخصيصه بالقصد ،
وقد وجد في حق الكل على السواء وهو فيهم فحث به كما لو لم يقصد
استثناءه ، وفارق السلام فانه قول يصح تخصيصه بالقصد ، ولهذا يصح
أن يقال : السلام عليكم إلا فلانا ، ولا يصح أن يقال : دخلت عليكم إلا فلانا ،
ولأن السلام قول يتناول ما يتناوله الضمير في عليكم ، والضمير عام يصح
أن يراد به الخاص ، فصح أن يراد به من سواها ، والفعل لا يتأتى هذا فيه ،
وإن دخل بيتا لا يعلم أنه فيه فوجده فيه فهو كالدخول عليه فاسيا .

(والثاني) لا يحث كما لو حلف أن يسلم عليه فسلم على جماعة هو فيهم يقصد بقلبه السلام على غيره ، فإن قلنا : لا يحث بذلك فخرج حين علم بها لم يحث ؛ وكذلك ان حلف لا يدخل عليها فدخلت هي عليه فخرج في الحال لم يحث ، وإن أقام فهل يحث ؟ على وجهين بناء على من حلف لا يدخل دارا هو فيها فاستدام المقام بها فهل يحث ؟ وجهين .

مسألة كل عمل يتوقف حدوثه على شخص الحالف حث بفعله له كالصلاة والصوم أما إذا كان العمل لا يتحقق تنفيذه إلا بشخصين كطرفي التعاقد في البيع والشراء والزواج والهبة والعمرى والرقبي ، فإنه لا يحث إلا بالإيجاب والقبول ؛ فإن حلف لا يبيع فباع يبعأ فيه الخيار ففيه وجهان :

(أحدهما) يحث لأنه بيع شرعى صحيح فيحث به كالبيع اللازم ، لأن بيع الخيار ثبت الملك به بعد الخيار بالاتفاق وهو سبب له . هذا هو قول أحد وأصحابه .

(والثاني) لا يحث لأن الملك لا يثبت في مدة الخيار فأشبه البيع البع الفاسد وهذا هو قول أبى حنيفة .

فإن حلف لا يبيع أو لا يتزوج ، فأوجب البيع والنكاح ولم يقبل المتزوج والمشتري لم يحث ، وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد ولا نعلم فيه خلافاً ، لأن البيع والنكاح عقدان لا يتمان إلا بالقبول ، فلم يقع الاسم على الإيجاب بدونه ، فلم يحث به . وإن حلف لا يهب أو لا يعير فأوجب ذلك ولم يقبل الآخر ، فقال القاضى من الحنابلة وأبو حنيفة وأبو العباس بن سريج من أصحابنا « يحث » لأن الهبة والعارية لا عوض فيها فكان مسماهما الإيجاب ، والقبول شرط لنقل الملك وليس هو من السبب فيحث بمجرد الإيجاب فيهما كالوصية ، والمذهب عندنا وهو ما صححه المصنف أنه لا يحث بمجرد الإيجاب لأنه عقد لا يتم إلا بالقبول فلم يحث فيه بمجرد الإيجاب كالنكاح والبيع .

فرع إذا حلف لا يتزوج حث بمجرد الإيجاب والقبول

الصحيح ، لا نعلم فيه خلافاً لأن ذلك يحصل به المسمى الشرعى فتناوله
يمينه ، وإن حلف ليتزوجن بر بذلك ، سواء كانت له امرأة أو لم يكن ،
وسواء تزوج نظيرتها أو دونها أو أعلى منها •

إذا ثبت هذا فانه لا يحث بالنكاح الفاسد ولا يحث بالبيع الفاسد ،
وقد روى عن أحمد فى البيع الفاسد روايتان ، والماضى والمستقبل فى ذلك
سواء الا عند محمد بن الحسن فانه قال : إذا حلف ما صليت ولا تزوجت
ولا بعث وكان قد فعله فاسداً حث لأن الماضى لا يقصد منه الا الاسم ،
والاسم يتناوله والمستقبل بخلافه فانه يراد بالنكاح والبيع الملك وبالضلع
القرية • ودليلنا أن ما لا يتناوله الاسم فى المستقبل لا يتناوله فى الماضى
كالإيجاب وغير المسمى ، وما ذكره لا يصح لأن الاسم لا يتناول الا
الشرعى •

الوصية قد يتبادر الى خاطر أنها تنزل منزلة الهبة
والبيع وما فيه ايجاب وقبول فالتنازل قد علمنا قول المذهب فى الهبة ولكن
الوصية يقع عليها الاسم بدون القبول • ولهذا لما قال الله تعالى : « كتب
عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين »
انما أراد الإيجاب دون القبول • ولأن الوصية صحيحة قبل موت الوصى
ولا قبول لها حينئذ • وإذا كان الشافعى رضى الله عنه يقول : إذا صح
الحديث فهو مذهبهى » فانه - لا شك - أن مذهبه فى الوصية هو ما ذهبن
اليه للمفهوم من الآية بناء على أصله •

وإذا حلف لا يهب له فأهدى اليه أو أعمره حث • وإن أعطاه من الصدقة
الواجبة أو نذر كفارة حث •

ولأصحاب أحمد قولان :

(أحدهما) لا يحث • وهو قول أصحاب الرأى لأنها يختلفان اسماً
فاختلفا حكماً • بدليل أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « هو عليها صدقة
ولنا هدية » وكانت الصدقة محرمة عليه والهدية حلال له وكان يقبل الهدية
ولا يقبل الصدقة • فمع هذا الاختلاف لا يحث فى أحدهما بفعل الآخر •

دليلنا أنه تبرع بعين في الحياة فحنث به كالهبة ؛ ولأن الصدقة تسمى هبة فلو تصدق بدينار قيل وهب ديناراً وتبرع بدينار . واختلاف التسمية لكون الصدقة نوعاً من الهبة فيختص باسم دونها ، كاختصاص الهبة والعمرى باسمين ولم يخرجهما ذلك عن كونهما هبة . وكذلك اختلاف الأحكام فإنه قد ثبت للنوع ما لا يثبت للجنس ، كما ثبت للادمي من الأحكام ما لا يثبت لمطلق الحيوان ؛ فإن وصى له لم يحنث ، لأن الهبة تمليك في الحياة ، والوصية إنما تملك بالقبول بعد الموت ؛ فإن أعاره لم يحنث لأن الأعيان وليس في العارية تمليك عين ؛ ولأن المستعير لا يملك المنفعة وإنما يستيجها ، ولهذا يملك المعير الرجوع فيها ، ولا يملك المستعير اجارتها ولا اعارتها .

مسألة إذا حلف لا صليت صلاة حنث بتكبيرة الاحرام وفي الصيام حنث بطلوع الفجر إذا نوى الصيام ، ووافقنا أبو حنيفة في الصيام . وقال في الصلاة : لا يحنث حتى يسجد سجدة .

وقال أحمد : لا يحنث حتى يكمل الصلاة . وقال ابن قدامة : يسمى مصلياً بدخوله في الصلاة ، ولأنه شرع فيما حلف عليه ، فوافقنا في الصلاة والصوم ، وقال أبو الخطاب يحنث إذا صلى ركعة ، وفي الصوم يوماً كاملاً .

فرع وإذا حلف أن لا يصوم فإذا نوى الصوم من الليل وطلع الفجر حنث لأن ذلك أول دخوله في الصوم وإن نوى صوم التطوع بالنهار فإنه يحنث عقيب نيته لأنه قد دخل في الصرم وإن حلف أن لا يصلي فمتى يحنث ؟ فيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) ولم يذكر في المذهب غيره أنه يحنث إذا أحرم بالصلاة لأنه يسمى حينئذ مصلياً .

(والثاني) وهو قول أبي العباس أنه يحنث بالركوع لأنه إذا ركع فقد أتى بمعظم الركعة فقام مقام جميعها فإن لم يركع لم يلت بمعظمها .

(والثالث) حكاه في الفروع أنه لا يحث إلا بالفراغ منها ووجهه أنه لا يحكم بصحتها إلا بالفراغ منها والأول أصح لأن الأيمان يرباعى فيها الأسماء وبالأحرام سمي مصليا فوجب أن يحث كما قلنا في الصوم فإنا لم يعتد فيه أن يأتي بمعظم اليوم ولا الفراغ منه قال أبو حنيفة : لا يحث حتى يسجد وقد مضى الدليل عليه .

فرع وإن حلف لا يبيع ولا يشتري أو لا يهب أو لا يتزوج لم يحث إلا بالإيجاب والقبول في ذلك كله ومن أصحابنا من قال يحث في الهبة بالإيجاب وحده والأصح هو الأول لأنه عقد تمليك فلم يحث فيه إلا بالإيجاب والقبول كالبيع ولا يحث إلا بالصحيح وقال محمد بن الحسن : إذا حلف أن لا يتزوج فتزوج تزويجا فاسدا أو لا يصلى فصلى صلاة فاسدة حث وهذا غلط لأن الاسم لا يتناول الفاسد فلم يحث .

فرع وإن حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يضرب عبده أو لا يتزوج أو لا يطلق فأمر غيره فباع عنه أو اشتري أو ضرب عبده أو أنكح له أو طلق لم يحث وحكى الربيع قولاً آخر عن الشافعي إذا كان العالف سلطاناً لا يتولى بيعاً ولا شراء ولا الضرب بنفسه فأمر غيره ففعل عنه ذلك حث وأن أمر غيره فنكح له أو طلق عنه لم يحث لأن العادة أنه لا يتولى بيعاً ولا شراء ولا ضرباً بنفسه وإنما يتولاه غيره عنه وجرت العادة في النكاح والطلاق أنه يتولاه بنفسه فأنقذت يمينه على ذلك والمشهور هو الأول لأن اليمين تحمل على الحقيقة دون المجاز ولهذا لو حلف لا أقعد في ضوء السراج فقعد في ضوء الشمس لم يحث وإن كان قد سماها الله تعالى سراجاً حيث قال : « وجعلنا سراجاً وهاجاً » ولو حلف لا يقعد تحت سقف فقعد تحت السماء لم يحث وإن كان الله تعالى قد سماها سقفا فقال : « وجعلنا السماء سقفاً » وقال أبو حنيفة : إذا حلف لا يشتري فوكل من اشترى لم يحث كقولنا : وإن حلف لا يتزوج فوكل من تزوج له حث لأن حقوق العقد في الشراء تتعلق بالعقد وفي النكاح تتعلق بالمقود له وهذا ليس بصحيح لما بيناه من أن الاعتبار بالاسم دون الحكم .

وان حلف لا يبيع لى زيد متاعاً فوكل وكيلاً يبيع متاعه وأذن له فى التوكيل فدفعت الوكيل المتاع الى زيد فباعه • قال الطبرى : حنث الحالف سواء علم زيد أنه متاع الحالف أو لم يعلم لأنه باعه باختياره لأن المسلم والنسيان انما يعتبر فى فعل الحالف وان قال : والله « لا بعت لزيد شيئاً فدفعت زيد متاعه الى وكيل له ليبيعه وأذن له فى التوكيل فى بيعه فدفعه الوكيل الى الحالف ليبيعه فباعه فان علم الحالف أنه متاع زيد فباعه وهو ذاكر ليمينه حنث فى يمينه وان لم يعلم أنه لزيد أو علم أنه لزيد فنبى يمينه وقت البيع فهل يحنث ؟ فيه قولان : قال فى الأم : ولو قال والله لا بعت له ثوباً فدفعه الى وكيله فقال بعه أنت فدفعه الى الحالف فباعه الى الحالف فباعه لم يحنث لأنه لم يبيعه للذى حلف الا أن يكون نوى ألا يبيع سلعة يملكها فلانا وهذا يقتضى أنه أذن لوكيله فى التوكيل بالبيع •

فرع ان حلف لا أطلق امرأتى فجعل أمرها اليها فطلقت نفسها لم يحنث وان قال : ان شئت فأنت طالق فقالت قد شئت طلقت وحنث لأنه هو الموقع للطلاق •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال : والله لا تسريت ففيه ثلاثة اوجه :

(احدها) انه يحنث بوطء الجارية ، لأنه قد قيل ان التسرى مشتق من السراة ، وهو الظهر ، فيصير كأنه حلف لا يتخذها ظهراً ، والجارية لا يتخذها ظهراً الا بالوطء - وقد قيل انه مشتق من السر وهو الوطء ، فعبار كما لو حلف لا يوطئها •

(والثانى) انه لا يحنث بالتحصين عن العيون والوطء ، لأن مشتق من السر ، فكانه حلف لا يتخذها سرى الجوارى • وهذا لا يحصل الا بالتحصين والوطء •

(والثالث) انه لا يحنث الا بالتحصين والوطء والانزال ، لأن التسرى فى المرف اتخذ الجارية لابتغاء الولد ، ولا يحصل الا بما ذكرناه •

فصل وان حلف انه لا مال له وله دين حال حنث ، لان الدين مال ، بدليل انه تجب فيه الزكاة ويملك اخذه اذا شاء فهو كالعين في المودع ، وان كان له دين مؤجل ففيه وجهان :

(احدهما) لا يحنث لانه لا يستحق قبضه الحال .

(والثاني) انه يحنث لانه يملك الحوالة به والابراء عنه ، وان كان له مال مفصوب حنث لانه على ملكه وتصرفه ، وان كان له مال ضال ففيه وجهان :

(احدهما) يحنث ، لان الاصل بقاءه .

(والثاني) لا يحنث ، لانه لا يعلم بقاءه فلا يحنث بالشك .

فصل وان حلف انه لا يملك عبدا وله مكاتب فالنصوص انه لا يحنث ، وقال في الام : ولو ذهب ذاهب الى انه عبد ما بقى عليه درهم ، فانما يعني انه عبد في حال دون حال ، لانه لو كان عبدا له لكان مسلطا على بيعه واخذ كسبه ، فمن اصحابنا من جعل ذلك قولا آخر .

وقال ابو على الطبري رحمه الله : انه لا يحنث قولا واحدا ، وانما الزم الشافعي رحمه الله نفسه شيئا وانفصل عنه فلا يجعل ذلك قولا له .

فصل وان حلف لا يرفع منكرا الى فلان القاضي او الى هذا القاضي ولم ينو انه لا يرفعه اليه وهو قاض اليه بعد العزل ففيه وجهان .

(احدهما) انه لا يحنث لانه شرط ان يكون قاضيا فلم يحنث بعد العزل ، كما لو حلف لا ياكل هذه الخنطة فاكلها بعد ما صارت دقيقا .

(والثاني) انه يحنث لانه علق اليمين على عينه فكان ذكر القضاء تعريفا لا شرطا ، كما لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فدخلها بعد ما باعها زيد . وان حلف لا يرفع منكرا الى قاضي حنث بالرفع الى كل قاض لعدم اللفظ ، وان حلف لا يرفع منكرا الى القاضي لم يحنث الا بالرفع الى قاضي البلد ، لان التعريف بالالف واللام يرجع اليه ، فان كان في البلد قاض عند اليمين فعزل وولى غيره فرفع اليه حنث .

الشرح قال في اللسان : السرية الجارية المتخذة للملك والجماع فعلية منه على تغيير النسب . وقيل هي فعולה من السرو وقلبت الواو الأخيرة ياء طلب الخفة ، ثم أُدغمت الواو فيها فصارت ياء مثلها ، ثم حوت الضمة كسرة لمجاورة الياء ، وقد تسررت وتسريت على تحويل التضعيف . وقال أبو الهيثم : السر الزنا والسر الجماع .

واختلف أهل اللغة في الجارية التي يتسراها مالکها لم سميت سرية ، فقال بعضهم : نسبت الى السر وهو الجماع ، وضمت السين للفرق بين الحرة والأمة توطأ فيقال للحرة اذا نكحت سرا أو كانت فاجرة سرية بالفتح ، وللمملوكة يتسراها صاحبها سرية بالضم مخافة اللبس .

وقال أبو الهيثم : السر السرور فسميت الجارية سرية لأنها موضع سرور الرجل . قال وهذا أحسن ما قبل فيها . وقال الليث : السرية فعلية من قولك تسررت . ومن قال تسريت فانه غلط .

قال الأزهري : هو الصواب ، والأصل تسررت ، ولكن لما تواترت ثلاث راءات أبدلوا أحدها من ياء ، كما قالوا تظنيت من الظن ، وتقصيت أظفاري والأصل قصصت ، وإنما ضمت سينه لأن الأبنية قد تغير في النسبة خاصة ، كما قالوا في النسبة الى الدهر دهرى وإلى الأرض السهلة سهلى ، والجمع السراى وفي حديث عائشة وذكر لها المتعة فقالت « والله ما نجد فى كتاب الله الا النكاح والاستسار » تريد اتخاذ السراى ، وكان القياس الاستسراء من تسريت اذا اتخذت سرية ، لكنها ردت الحرف الى الأصل ، وهو تسررت من السر النكاح وهو السرور ، فأبدلت إحدى الراءات ياء .

وفي حديث سلامة : فاستسرنى أى اتخذنى سرية ، والقياس أن تقول تسررنى أو تسرانى . فأما استسرنى فمعناه ألقى الى سره . وأما قول المصنف من الظهر فعلى وجه ولم أره فى اللسان .

اما الأحكام فانه اذا حلف لا تسريت فقيه أربعة أوجه :

(أحدها) احث بوطء الجارية ، وبه قال أبو الخطاب من أصحاب أحمد .

(والثاني) لا يحث الا بتحسينها وحجبها عن الناس ، لأن التسري مأخوذ من السر . وبه قال أبو حنيفة .

(والوجه الثالث) لا يحث الا بالتحسين والوطء والانزال .

(والوجه الرابع) أنه لا يحث الا بأن يمنعها من الخروج ويوطئها وينزل فيها لأنه قيل أنه مشتق من المرور والمرور لا يحصل الا بذلك وهو المنصوص للشافعي وقد قيل ان المنصوص هو الذي قبله .

وقال القاضي من أصحاب أحمد : لا يحث حتى يطأ فينزل فعلا كان أو تخصيصاً ووجه الأول أنه مأخوذ من السر — ويؤخذ على المصنف التعبير عن هذا الوجه بقيل ، مع أنه أخرى من الظاهر . قال تعالى « ولكن لا تواعدوهن سرا » وقال الشاعر :

فلن تطلبوا سرها للغنى ولن تسلموها لأزدهاها

وقال آخر :

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرت وألا يحسن السر أمثالي

مسألة إذا حلف ألا مال له وله دين حال حث لوجوب الزكاة فيه ، وهو قول الحنابلة ومالك . وقال أبو ثور وأصحاب الرأي : لا يحث ، كما لو قضاء دينه فجاءت النقود زيوفاً .

وجملة ذلك أنه إذا حلف لا يملك مالا حث بملك كل ما يسنى مالا ، سواء كان من الاثان أو غيرها من العقار والأثاث والحيوان . وعن أحمد أنه إذا نذر الصدقة بجميع ماله انما يتناول نذره الصامت من ماله ، ذكرها ابن أبي موسى ، لأن اطلاق المال ينصرف اليه . وقال أبو حنيفة : لا يحث

إلا أن ملك مالا زكويًا استحسانًا ، لأن الله تعالى قال « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » فلم يتناول إلا الزكوية .

ولنا أن غير الزكوية أموال ، قال الله تعالى « أن تبتنوا بأموالكم » وهي مما يجوز ابتغاء النكاح بها . وقال أبو طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أحب أموالي إلى يرحاء . يعني حديقة . وقال عمر ، أصبت مالا بأرض خيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه . وقال أبو قتادة : اشتريت مخزقًا فكان أول مال يأتني وفي الحديث « خير المال سكة مأبورة أو ماهرة مأبورة » ويقال « خير المال عين فرارة في أرض خوار » ولأنه يسمى مالا فحسب به كالزكوي .

وأما قوله « وفي أموالهم حق » فالحق ههنا غير الزكاة ، لأن هذه الآية مكية نزلت قبل فرض الزكاة فانما الزكاة إنما فرضت بالمدينة ثم لو كان الحق الزكاة فلا حجة فيها ، فإن الحق إذا كان في بعض المال فهو في المال ، كما أن من هو في بيت من دار أو في بلدة فهو في الدار والبلدة . قال تعالى « وفي السماء رزقكم وما توعدون » ولا يلزم أن يكون في كل أقطارها . ثم لو اقتضى هذا العموم لوجب تخصيصه ، فإن ما دون النصاب مال ولا زكاة فيه . فإن حلف لا مال له وله دين بحث . وقال أبو حنيفة : لا يبحث لأنه لا ينتفع به .

دليلنا أنه يعتقد عليه حول الزكاة ويصح إخراجها عنه ويصح التصرف فيه بالإبراء والحوالة والمعارضة عنه لأن من هو في لقمته والتواكيل في استيفائه فيبحث به كالمودع .

فرع وإن حلف أنه لا مال له وله شيء من النقود أو العروض أو العقار وما أشبهه بحث وقال أبو حنيفة لا يبحث إلا إن كان له شيء من الأموال الزكائية استحسانًا . دليلنا أن ذلك كله يقع عليه اسم المال حقيقة فبحث به كالزكائي والدليل عليه أنه يقع عليه اسم المال لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن خير المال فقال سكة مأبورة وفرن

مأمورة « فالسكة المأمورة هي النخلة المصطفة الزبيرة والفرس المأمورة هي
 الشجرة كثيرة التاج وهكذا الخلاف بيننا وبين أبي حنيفة فيمن قال ان شفى
 الله مريضى فعلى الله أن أتصدق بمالى فعندنا عليه أن يتصدق بجميع ماله
 اذا شفى مريضه وعنده ليس عليه أن يتصدق الا بماله الزكاتى وان كان له
 دين فان كان حالا حث فى يمينه لأنه كالعين فى يده بدليل أنه يجب عليه
 فيه الزكاة وان كان مؤجلا ففيه وجهان (أحدهما) لا يحث لأنه لا يملك
 المطالبة به (والثانى) يحث لأنه يملك المعاوضة عليه والبراء عنه وقال أبو
 حنيفة لا يحث بالدين حالا كان أو مؤجلا وقد مضى الدليل عليه وان كان
 له مال معصوب أو مودع أو معار حث لأنه على ملكه وان كان له صال
 فيه وجهان (أحدهما) يحث لأن الأصل بقاءه (والثانى) لا يحث لأنه
 لا يعلم بقاءه فلا يحث بالشك . قال ابن الصباغ وان كان يملك بضع
 زوجته أو غير ذلك من المنافع لم يحث لأنه لا يسمى مالا وان كان فى معنى
 المال وان كان قد جنى عليه خطأ أو عمدا أو غنى على مال حث وان جنى
 عليه عمدا ولم يقتض ولم يعف فيشتمل أن يبنى على القولين فى موجب
 جناية العمد فان قلنا : موجبها القود لا غير لم يحث وان قلنا موجبها القود
 والمال حث .

فرع وان حلف أنه لا يملك عبدا وله مكاتب فمن أصحابنا من
 قال : فيه قولان (أحدهما) يحث لقول النبي صلى الله عليه وسلم المكاتب
 عبد ما بقى عليه من الكتابة درهم ولأنه يملك عتقه فهو كالقن (والثانى)
 لا يحث لأنه كالخارج عن ملكه بدليل أنه لا يملك منافعه ولا أرش الجناية
 عليه قصار كالحر ومنهم من قال لا يحث قولاً واحداً وهو المنصوص لما
 ذكرناه وان كان له أم ولد أو مدبر أو عبد معلق عتقه بصفة حث لأنه فى
 ملكه وملك منافعه وأرش ما يجنى عليه فهو كالقن .

فرع وان قال والله لا رأيت منكرا الا رفعت الى فلان القاضى
 فان رأى منكرا ورفع اليه بر فى يمينه فان رأى منكرا رفعه اليه بر فى
 يمينه ، وان رأى منكرا وتمكن من رفعه فلم يرفعه حتى مات أحدهما حث
 فى يمينه لأنه أمكنه رفعه ففوته بتعريضه وان رأى منكرا فمضى ليرفعه

إليه فحجب عنه ومنع حتى مات أحدهما فهل يحث ؟ فيه قولان كما اذا فعل
 المحلوف عليه مكرها وان لم يتمكن من رفعه مثل أن رآه فمضى ليرفعه
 فمات القاضي قبل أن يصل قال الشيخ أبو حامد فيه قولان كالمكره وقال
 أبو اسحاق المروزي والقاضي أبو الطيب لا يحث قولاً واحداً لأن قوله
 لا رأيت منكراً الا رفعته يعنى أن تمكنت منه واتسع الزمان لى وهانها
 لم يتسع الزمان فلم يحث وتفرق التي إقبلها فان هناك اتسع الزمان ولكن
 منع من الفعل فأما اذا عزل هذا القاضي فان كان قال الى فلان القاضي ونوى
 أنه يرفعه اليه وهو قاض أو نطق بذلك فقال الى فلان وهو قاض فقد فاته
 الرفع اليه بعزله قال أكثر أصحابنا فيكون كما لو مات القاضي فان كان بعد
 أن يتمكن من رفعه حث في يمينه وان كان قبل أن يتمكن من رفعه وحجب
 الى أن عزل فعلى قولين وان لم يحجب عنه ولكن عزل قبل أن يصل اليه
 فعلى الطريقتين كما قلنا في الموت وقال ابن الصباغ لا يبر بالرفع اليه بعد
 العزل كما قال أصحابنا ولكن لا يحث لأن اليمين على التراخي ويجوز أن
 يلبى بعد عزله فيرفعه اليه وان قال الى فلان القاضي ولم ينو وهو قاض ولا
 نطق به فهل يبر برفعه اليه بعد العزل ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يبر بالرفع
 اليه لأنه علق اليمين بصفة موصوفة وقد زالت الصفة فلم يبر كما لو قال
 والله لا أكلت هذه الحنطة فطحنها وأكلها فعلى هذا يكون الحكم فيه كما
 لو نوى وهو قاض أو نطق به (والثاني) يبر بالرفع اليه وهو الأصح لأنه
 علق اليمين على عين وذكر القاضي تعريف له لا بشرط فهو كما لو حلف
 لا دخلت دار زيد هذه فباعها زيد ودخلها فانه يحث وان قال : والله لا رأيت
 منكراً الا رفعته الى قاض فلا يحث هانها بترك الرفع الى القاضي بموته
 ولا بعزله ولا يحث الا بترك الرفع بعد امكانه وموت الحالف لأنه علق
 اليمين على الرفع الى قاض منكر وأى قاض رفع اليه بر في يمينه سواء
 كان قاضيا وقت اليمين أو بعده وان قال والله لا رأيت منكراً الا رفعته
 الى القاضي فان رأى منكراً ورفعه الى قاضي البلد حين رؤيته بر في يمينه
 وان مات ذلك القاضي أو عزل بعد الرؤية وبعد التمكين من الرفع اليه
 فحكى ابن الصباغ عن أبي اسحاق المروزي والقاضي أبي الطيب أنه يحث
 في يمينه لأن لام التعريف تقتضى اختصاص من اليه القضاء عند رؤية المنكر

وقال الشيخ أبو حامد : لا يحث بل اذا رفعه الى القاضى المولى بعده بر فى
يمينه لأن الألف واللام يدخلان للجنس أو للمهد ولم يرد بهما هاهنا الجنس
فثبت أن المراد بهما المهد وذلك يتعلق بقاضى البلد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يكلم فلانا حيناً او دهرأ او حقاً او زماناً بر بادنئ
زمان ، لانه اسم للوقت ، ويقع على القليل والكثير ، وان حلف لا يكلمه مدة
بنفسه - لم يحث لما ذكرناه ، وان كان ممن لا يتولى ذلك بنفسه كالسلطان
قريبة او مدة بعيدة بر بادنئ مدة ، لانه ما من مدة الا وهى قريبة بالاضافة الى
ما هو ابعد منها ، بعيدة بالاضافة الى ما هو اقرب منها .

فصل وان حلف لا يستخدم فلانا فخدمه وهو ساكت لم يحث ،
لانه حلف على فعله وهو طلب الخدمة ولم يوجد ذلك منه ، وان حلف لا يتزوج
او لا يطلق فامر غيره حتى زوج له او طلق عنه لم يحث ، لانه حلف على فعل
نفسه ولم يفعل .

وان حلف لا يبيع او لا يضرب فامر غيره ففعل - فان كان ممن يتولى ذلك
بنفسه - لم يحث لما ذكرناه ، وان كان ممن لا يتولى ذلك بنفسه كالسلطان
فالنصوص انه لا يحث .

وقال الربيع : فيه قول آخر انه يحث ، ووجهه ان العرف فى حقه ان
يفعل ذلك عنه بامر ، واليمين يحمل على العرف ، ولهذا لو حلف لا يأكل
الرموس حطت على رموس الانعام ، والصحيح هو الأول ، لان اليمين على فعله
والحقيقة لا تنتقل بعادة الحالف ، ولهذا لو حلف السلطان انه لا يأكل الخبز
او لا يلبس الثوب فاكل خبز الليرة ولبس عباءة حث . وان لم يكن ذلك من
عادة .

وان حلف لا يحلق رأسه فامر من حلقه ففيه طريقان (احدهما) انه على
القولين كالبيع والضرب فى حق من يتولاه بنفسه (والثانى) انه يحث قولاً
واحداً ، لان العرف فى الحلق فى حق كل احد ان يفعله غيره بامر ثم يضاف
الفعل الى المحلوق .

فصل وان حلف لا يدخل دارين فدخل احدهما ، او لا ياكل رغيفين فاكل احدهما ، او لا ياكل رغيفا فاكله الا لقمة ، او لا ياكل رمانة فاكلها الا حبة ، او لا يشرب ماء حب فشربه الا جرعة ، لم يحنث لانه لم يفعل المحلوف عليه . وان حلف لا يشرب ماء هذا النهر او ماء هذه البئر ففيه وجهان .

(احدهما) وهو قول ابي العباس انه يحنث بشرب بعضه ، لانه يستحيل شرب جميعه فانقضت اليمين على ما لا يستحيل وهو شرب البعض .

(والثاني) وهو قول ابي اسحاق انه لا يحنث بشرب بعضه لانه يحلف على شرب جميعه فلم يحنث بشرب بعضه ، كما لو حلف على شرب ماء في الحطب .

فصل وان حلف لا ياكل طعاما اشتراه زيد فاكل طعاما اشتراه زيد وعمرو لم يحنث لانه ليس فيه شيء يمكن ان يشار اليه ان اشتراه زيد دون عمرو فلم يحنث ، وان اشترى كل واحد منهما طعاما ثم خلطاه فاكل منه ففيه ثلاثة اوجه .

(احدهما) انه لا يحنث لانه ليس فيه شيء يمكن ان يقال هذا الطعام اشتراه زيد دون عمرو ، فلم يحنث ، كما لو اشترياه في صفقة واحدة .

(والثاني) انه ان اكل النصف فما دونه لم يحنث ، وان اكل اكثر من النصف حنث ، لان النصف فما دونه يمكن ان يكون مما اشتراه عمرو فلم يحنث بالشك ، وفيما زاد يتحقق انه اكل مما اشتراه زيد .

(والثالث) وهو قول ابي اسحاق انه ان اكل الحبة والشرين حبة لم يحنث لجواز ان يكون مما اشتراه عمرو ، وان اكل الكف والكفين حنث ، لانه يستحيل فيما يختلط ان يتميز في الكف والكفين ما اشتراه زيد عما اشتراه عمرو .

فصل وان حلف لا يدخل دار زيد فحمله غيره باختياره فدخل به حنث لان الدخول ينسب اليه كما ينسب اذا دخلها راكبا على البهيمة او دخلها برجله فان دخلها ناسيا لليمين او جاهلا بالدار ، او اكره حتى دخلها ففيه قولان :

(احدهما) يحنث لانه فعل ما حلف عليه فحنث .

(والثاني) لا يحث وهو الصحيح لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأن حال النسيان والجهل والاكراه ، لا يدخل في اليمين كما لا يدخل في الأمر انتهى في خطاب الله عز وجل وخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا لم يدخل في اليمين لم يحث به ، وإن حمله غيره مكرها حتى دخل به ففسيخا ، من أصحابنا من قال فيه قولان ، كما لو أكره حتى دخلها بنفسه ، لأنه لما كان في حال الاختيار دخوله بنفسه ودخوله محمولا واحدا ، وجب أن يكون في حال الاكراه دخوله بنفسه ودخوله محمولا واحدا .

ومنه من قال لا يحث قولاً واحداً ، لأن الفعل انما ينسب اليه ، أما بفعله حقيقه أو بفعل غيره فأمره مجازاً ، وههنا لم يوجد واحد منهما فتم يحث .

الشرح الحين الوقت ، والدر الأمد الممدود ، وقيل الدر ألف سنة ، قال ابن سيده : وقد حكى فيه الدر بفتح الهاء ، فاما ان يكون الدر واندر لغتين كما ذهب اليه البصريون في هذا النحو فيقتصر على ما سغم منه ؛ واما أن يكون ذلك لمكان حروف الحلق فيطرد في كل شيء ؛ كما ذهب اليه الكوفيون . قال أبو النجم :

وجبلا طال معداً فاشمخر أشم لا يستطيعه الناس الدر

قال ابن سيده : وجمع الدر دهر ودهور . وكذلك جمع الدر ، لأنما لم نسمع أدهارا ، ولا سمعنا فيه جمعا إلا ما قدمنا من جمع دهر دهر . فأما قوله صلى الله عليه وسلم « لا تسبوا الدر فان الله هو الدر » فمعناه أن ما أصابك من الدر فالله فاعله ليس الدر ، فإذا شتمت به الدر فكأنك أردت به الله . قال الجوهري : لأنهم كانوا يضيفون النوازل الى الدر ، ف قيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان فاعل ذلك هو الله تعالى ، وفي رواية « فان الدر هو الله تعالى » .

قال الأزهرى ، قال أبو عبيد . قوله « فان الله هو الدر » مما لا ينبغي لأحد من أهل الاسلام أن يجهل وجهه ، وذلك أن المعطلة يحتاجون به على المسلمين ، قال ورأيت بعض من يتهم بالزندقة والدرية يحتج بهذا الحديث

ويقول : ألا تراه يقول فان الله هو الدهر ؟ قال فقلت : وهل كان أحد يسب الله في آباد الدهر وقد قال الأعشى في الجاهلية :

استأثر الله بالوفاء وبإلا حمد وول الملامة الرجل

وقال الأزهري : قال الشافعي الحين يقع على مدة الدنيا ، ويوم قال ونحن لا نعلم للحين غاية ، وكذلك زمان ودهر وأحقاب . ذكر هذا في كتاب الايمان حكاه المزني في مختصره عنه . وقال شمر : الزمان والدهر واحد وأنشد :

ان دهرأ يلف حبلى بجمل الزمان يهم بالاحسان

فعارض شمر خالد بن يزيد وخطأه في قوله « الزمان والدهر واحد » وقال الزمان زمان الرطب والفاكهة وزمان الحر وزمان البرد ، ويكون الزمان شهرين الى ستة أشهر والدهر لا ينقطع .

قال الأزهري : الدهر يقع عند العرب على بعض الدهر الأطول ، ويقع على مدة الدنيا كلها . قال وقد سمعت غير واحد من العرب يقول أقمتنا على ماء كذا وكذا الدهر ، دارنا التي حللنا بها تحملنا دهرأ ، وإذا كان هذا هكذا جاز أن يقال الزمان والدهر واحد في معنى دون معنى ، قال والسنة عند العرب أزمنة ، ربيع وقيظ وخريف وشتاء ، ولا يجوز أن يقال الدهر أربعة أزمنة ، فهما يفترقان .

وروى الأزهري بسنده عن أبي بكر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ألا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض السنة اثنا عشر شهرا أربعة منها حرم ، ثلاثة منها متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب مفرد » قال الأزهري أراد بالزمان الدهر .

وقوله « ماء حب » الحب الخابية فارسي معرب وهو السرداب .

أما الأحكام فإن قال والله لا كلمت فلانا زمانا أو دهرًا أو وقتًا أو حينًا أو حقبا أو مدة قريبة أو بعيدة بر بأدنى زمان وقال أبو حنيفة : الحين شهر والحقة ثمانون عاما والمدة القريبة دون شهر والبعيدة شهر وقال مالك : الحين سنة والحقة أربعون عاما دليلنا أن هذه أسماء للزمان ولم ينقل عن أهل اللغة فيه تقدير وإنما يقع على القليل والكثير منه وما من مدة إلا وهى قريبة بالاضافة الى ما هو أبعد منها وبعيدة بالاضافة الى ما هو أقرب منها .

فرع في مذاهب العلماء

إذا حلف ألا يكلمه حينًا فإنه يبر بأدنى زمن ، لأنه لا قدر له ، ولأنه اسم مبهم يقع على القليل والكثير . قال تعالى « ولتعلمن نبأه بعد حين » قيل أراد يوم القيامة . وقال « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ؟ » وقال تعالى « فذرهم في غمرتهم حتى حين » وقال « حين تمسون وحين تصبحون » ويقال منذ حين وإن كان أتم من ساعة . وبهذا قال أبو ثور .

وقال أحمد : إذا حلف لا يكلمه حينًا — فإن قيد ذلك بلفظه أو بنيته بزمن — تقيد به . وإن أطلقه انصرف الى ستة أشهر . روى ذلك عن ابن عباس ، وهو قول أصحاب الرأي .

وقال مجاهد والحكم وحماد ومالك « هو سنة » لقوله تعالى « ثوثي أكلها كل حين بإذن ربها » أى كل عام .

وقال عكرمة وسعيد بن جبير وأبو عبيد فى قوله تعالى « ثوثي أكلها كل حين » انه ستة أشهر ، فيحمل مطلق كلام الآدمى على مطلق كلام الله تعالى . فإن حلف لا يكلمه حقبا ، فإنه ينصرف الى أدنى زمان كالحين ، وبه قال القاضى من أصحاب أحمد . وقال أكثر أصحابنا وفيهم ابن قدامة : ان حلف لا يكلمه حقبا فذلك ثمانون عاما ، لما روى عن ابن عباس أنه قال فى تفسير قوله تعالى « لا تبثن فيها أحقابا » الحقب ثمانون سنة .

وفى قوله تعالى من موسى « أو أمضى حقبا » ما يجعل كونه ثمانين

سنة بعيدا لأن موسى لم يعش بعد هذا مثل هذا القدر ، فضلا عن مضاعفته
أضعافا كثيرة « حقا » .

إذا ثبت هذا فانه إذا حلف لا يكلمه زمنا أو وقتا أو دهرًا أو عمرا
أو مليا أو طويلا أو بعيدا أو قريبا بر بالقليل والكثير . وبه قال أبو الخطاب
من الحنابلة لأن هذه الأسماء لا أحد لها في اللغة ، وتقع على القليل والكثير
فوجب حمله على أقل ما يتناوله اسمه ؛ وقد يكون القريب بعيدا بالنسبة
لما هو أقرب منه . وقريبا بالنسبة لما هو أبعد منه ، ولا يجوز التحديد
بالتحكم وإنما يصار اليه بالتوقيف ولا توقيف ههنا ، فيجب حمله على
اليقين وهو أقل ما يتناوله الاسم . وقال ابن أبي موسى : الزمان ثلاثة
أشهر . وقال طلحة العاقولي : الحين والزمان والعمر واحد ؛ لأنهم
لا يفرقون في العادة بينها ، والناس يقصدون بذلك التباعد فلو حمل على
القليل حمل على خلاف قصد الحالف .

وقال في بعيد وملي وطويل : هو أكثر من شهر ، وهذا قول أبي
حنيفة ؛ لأن ذلك ضد القليل قال : ولا يجوز حمله على ضده ، ولو حمل -
العمر على أربعين سنة كان حسنا لقوله تعالى مخبرا عن نبيه « فقد لبثت
فيكم عمرا من قبله » وكان أربعين سنة ولأن العمر في الغالب لا يكون
إلا مدة طويلة فلا يحمل على خلاف ذلك .

فرع إذا حلف لا يكلمه الدهر أو الأبد أو الزمان حمل كذلك
على الأبد ؛ لأن ذلك ، بالألف واللام وهي للاستغراق فيقتضي الدهر
كله .

مسألة إذا حلف لا يستخدم فلانا فخدمه وهو ساكت لم يأمره
ولم ينه لم يحث ؛ لأنه خلف على فعل نفسه ، ولا يحث على فعل غيره
كسائر الأفعال ، وقال أبو حنيفة : إذا كان خادمه حث ، وإن كان خادم
غيره لم يحث ، وبه قال القاضي من أصحاب أحمد ، لأن خادمه يخدمه بحكم
استحقاقه ذلك عليه ، فيكون معنى يينه : لأمنعك خدمتي ، فإذا لم ينه لم

عننه فيحنت وخدام غيره بخلافه ، وقال أبو الخطاب : يحنت في الحالين لأن إقراره على الخدمة استخدام ، ولهذا يقال فلان يستخدم عبده اذا خدمه وان لم يأمره ، ولأن ما حنت به في خادمه حنت به في غيره كسائر الأشياء .

مسألة مضى كلامنا فيمن حلف على شيئين أو أكثر ففعل بعض ذلك هل يحنت ؟ وشرحنا الخلاف في ذلك كمن حلف لا يأكل طعاما اشتراه زيد وعمره لا يحنت ، وقال أحمد وأبو حنيفة ومالك يحنت ، فان حلف لا يلبس من غزل قلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها حنت ، وبه قال أحمد ، وان حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس من غزلها وغزل غيرها فإنه لا يحنت ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ، لأنه لم يلبس ثوبا كاملا من غزلها ، أما في الطعام فعلى وجهين مضيا في الفصول آنفا .

مسألة اذا حلف لا يدخل دارا فحمل فأدخلها باختياره حنت ، فان لم يكن باختياره ولم يمكنه الامتناع لم يحنت ، نص عليه أحمد في رواية أبي طالب ، وهو قول أبي ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا ، وذلك لأن الفعل غير حاصل منه ولا منسوب اليه ، وان حمل بأمره فأدخلها حنت ، لأنه دخلها مختاراً فأشبه ما لو دخلها راكباً وان حمل بغير أمره ولكنه أمكنه الامتناع فلم يمتنع حنت أيضا لأنه دخلها غير مكره فأشبه ما لو حمل بأمره ، فان أكره بالضرب ونحوه على دخولها فدخلها لم يحنت في أحد القولين عندنا ، وهو أحد الوجهين عند أصحاب أحمد .

(والقول الثاني) يحنت وهو الوجه الثاني عند الحنابلة وهو قول أصحاب الرأي ونحوه قول النخعي لأنه فعل ما حلف على تركه ودخلها . ووجه الأول قول النبي صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأنه دخلها مكرها فأشبه ما لو حمل مكرها .

إذا ثبت هذا فإنه اذا حلف أن لا يشتري شيئا أو لا يضرب فلانا فوكل

فى الشراء والضرب ، ففى قول أنه يحنث • والصحيح أنه لا يحنث ألا اذا
نوى يمينه أن لا يستتیب أو يكون ممن لم يجبر عاداته
بمباشرته ، لأن اطلاق اضافة الفعل يقتضى مباشرته بدليل أنه لو وكله فى
البيع لم يجز للوكيل توكيل غيره ، وإن حلف لا يبيع ولا يضرب فأمر من
فعله — فإن كان ممن يتولى ذلك بنفسه لم يحنث • وإن كان ممن لا يتولاه
كالسلطان • ففيه قولان .

وقال أحمد ومالك وأبو ثور أن حلف لا يفعل شيئا فوكل من فعله حنث
الا أن ينوى مباشرته بنفسه •

فرع أن حلف لا يحلق رأسه فأمر من حلقه ففعل لنا فيه قولان ،
وقيل : يحنث قولاً واحداً • وقال أصحاب الرأى أن حلف لا يبيع فوكل
غيره لم يحنث • وإن حلف لا يضرب ولا يتزوج فوكل غيره حنث •

وقال أحمد : أن الفعل يطلق على من وكل فيه وأمر به فيحنث به كما
لو كان ممن لا يتولاه بنفسه وكما لو حلف لا يحلق رأسه فأمر من حلقه ،
أو لا يضرب فأمر من ضرب عند أبى حنيفة ، وقد قال تعالى « ولا تحلقوا
رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله » وقال « محلقين رءوسكم ومقصرين »
وكان هذا متناولاً للإستتابة فيه ولأن المحلوف عليه وجد من نائبه فحنث
به كما لو حلف لا يدخل داراً فأمر من حمله إليها فإذا نوى يمينه المباشرة
للمحلوف عليه أو كان سبب يمينه يقتضيها أو قرينة حاله تخصص بها لأن
اطلاقه يقيد بشئته •

فرع إذا حلف على فعلين تعلقت باليمين بهما اثباتاً كان أو نفياً
مثل أن يقول والله لأكلمن هذين الرجلين أو لأكلن هذين الرغيفين فلا يسر
إلا بكلام الرجلين جميعاً وبأكل الرغيفين جميعاً وكذلك إذا قال والله لا كلمت
هذين الرجلين أو لا أكلت هذين الرغيفين لم يحنث إلا بكلام الرجلين جميعاً
أو بأكل الرغيفين جميعاً وكذلك إذا قال والله لا أكلت هذا الرغيف فاكل
بعضه لم يحنث وبه قال أبو حنيفة وقال مالك وأحمد إذا كانت اليمين على

النفي تعلقت بالبعض فمتى أكل بعض الرغيفين أو بعض الرغيف حث في يمينه . دليلنا أن اليمين تعلقت بالجميع فلم يحث بالبعض كاليمين على الآيات .

فرع وإن قال والله لأشربن ماء هذه الاداة أو ماء هذا الكوز وما أشبه ذلك قال ابن الصباغ فما يمكنه شربه في سنة أو سنتين لم يبر إلا بشرب جميعه وإن حلف أن لا يشربه لم يحث إلا بشرب جميعه خلافاً لما لك وأحمد في النفي وقد مضى الدليل عليهما وإن قال والله لأشربن من هذه الاداة أو الكوز فشرب بعضه بر في يمينه وإن قال لا شربت منه فشرب منه ولو أدنى قليل حث في يمينه لأن من للتبعض وإن قال والله لا شربت ماء هذا النهر أو ماء دجلة أو الفرات أو البحر مما لا يمكنه شرب جميعه بحال فقيه وجهان :

(أحدهما) يحث بشرب بعضه وبه قال أبو حنيفة وأحمد لأن شرب جميعه لا يمكنه فاعتقدت اليمين على بعضه كما لو حلف لا يكلم الناس فإنه يحث بكلام بعضهم .

(والثاني) لا يحث لأن لفظه يقتضي جميعه فلم يتعلق ببعضه كالماء في الاداة قال القاضي أبو الطيب ينبغي على هذا أن لا تعتقد يمينه كما لو حلف لأصطدن السماء .

فرع وإن قال والله لا أكلت طعاماً ما اشتراه زيد فاشترى زيد وعمرو طعاماً صفقة واحدة أو اشترى أحدهما بصفة مشاعاً في عقد ثم اشترى الآخر بصفة مشاعاً في عقد وأكل منه الحالف لم يحث وقال أبو حنيفة يحث ودليلنا أن كل جزء من الطعام لم ينفرد زيد بشراؤه ولا يصح أن يضاف إليه فلم يحث بأكله كما لو حلف لا يلبس ثوباً اشتراه زيد فلبس ثوباً اشتراه زيد وعمرو كما لو حلف لا يأكل من قدر طبخها زيد فأكل من قدر طبخها زيد وعمرو أو لا يدخل داراً اشتراها زيد فدخل داراً اشتراها زيد وعمرو وقد وافقنا أبو حنيفة على ذلك . هذا نقل البغداديين

من أصحابنا ، وقال المسعودي : هل يحنث الحالف ؟ فيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) لا يحنث لما ذكرناه .

(والثاني) يحنث سواء أكل منه حبة أو لقمة لأنه ما من جزء الا وقد اشتركا في شرائه .

(والثالث) ان أكل النصف أو أقل لم يحنث وان أكل أكثر من النصف حنث لأنه اذا أكل دون النصف لم يتحقق أنه أكل ما اشتراه زيد واذا أكل أكثر من النصف حنث لأنه تحقق أنه أكل ما اشتراه زيد وان حلف لا يأكل طعاما ما اشتراه زيد فاشترى زيد ققيزا طعاما منفردا واشترى عمرو ققيزا طعاما منفردا وخطا الطعامين أو اختلطا وأكل منه الحالف ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) وهو قول أبي سعيد الأصبغى ان أكل الحالف النصف فما دون لم يحنث وان أكل أكثر من النصف حنث لأنه اذا أكل النصف فما دونه لا يتحقق أنه أكل ما اشتراه زيد فلم يحنث كما لو حلف لا يأكل تمرة فاختلفت بتمر كثير فأكل الجميع الا تمرة واذا أكل أكثر من النصف تحققنا أنه كل ما اشتراه زيد فحنث .

(والثالث) وهو قول أبي اسحاق ان أكل حبات يسيرة كالحبة والحبتين والعشرين حبة لم يحنث لأنه يجوز أن يكون مما اشتراه عمرو وان أكل كفا حنث لأنها تتحقق أن فيه مما اشتراه زيد لأن العادة أن الطعامين اذا خطا أن لا يتميز الكف منه من أحدهما .

(والثالث) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : أنه لا يحنث وان أكل جميعه لأنه لا يمكن أن يشار الى شيء منه أنه مما اشتراه زيد فصار كما لو اشترياه مشاعا والأول اختيار القاضي أبي الطيب ولم يذكر المسعودي غيره والثاني اختيار ابن الصباغ .

فرع وان حلف لا يأكل من طعام اشتراه زيد فاشترى زيد طعاماً ثم باع نصفه فأكل منه الحالف قال ابن الصباغ : حث لأن زيدا اشترى جميعه وان باع زيد طعاما فاستقال فيه أو صالح على طعام من دعوى فأكل منه الحالف قال الطبري : لم يحث وكذلك إذا ورث زيد طعاماً هو وغيره وقاسم شركاءه وأكل مما حصل لزيد لم يحث الحالف سبوا قلنا ان الاقالة والقسمة بيع أو لم نقل لأننا وان قلنا : انها بيع فانما ذلك من طريق الحكم وأما من طريق الاسم والحقيقة فليس يبيع وكذلك الصلح بهذا المعنى وان اشترى زيد طعاماً سليماً فأكل الحالف قال الطبري : حث الحالف لأنه يسمى شراء في الحقيقة وان اشترى زيد لغيره طعاماً فأكل منه الحالف حث لأن الاسم قد وجد ، ولو اشترى عمرو لزيد طعاماً فأكل منه الحالف لم يحث لأن اليمين على ما اشتراه زيد وذلك يقتضي شراءه بنفسه وان حلف لا يدخل داراً اشتراها زيد فاشترى زيد بعض دار ثم أخذ باقيها بالشفعة ودخلها الحالف لم يحث لأنه لم يشتر جميعها حقيقة .

فرع اذا حلف لا يدخل داراً فدخلها ماشياً أو راكباً أو محمولاً باختياره حث لأنه قد دخلها فان قيل هلا قلتم اذا دخلها محمولاً لا يحث كما اذا حلف لا ضربت زيدا فأمر غيره فضربه قلنا الفصل بينهما أن الدخول هو الاتصال من خارج الدار الى داخلها وقد وجد ذلك فان كان باختياره أضيف الفعل اليه بخلاف الضرب وان كرهه حتى دخلها أو نسي اليمين أو جهل الدار المحلوف عليها فدخلها فهل يحث ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يحث وبه قال مالك وأبو حنيفة ، لأنه فعل المحلوف عليه
فحنت .

(والثاني) لا يحث وبه قال الزهري وهو الأصح لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأن حال النسيان والاكره والجهل لا يدخل في اليمين كما لا يدخل في أوامر الشرع ونواهيها وان أكرهه غيره وحمله حتى دخل به الدار ففيه طريقان من أصحابنا من قال : فيه قولان كما لو دخلها بنفسه مكرهاً لأنه لما كان دخولها

بنفسه ودخوله مخمولا واحدا وجب أن يكون دخوله مكرها بنفسه ومحمولا
واحدا ومنهم من قال لا يحث قولاً واحداً لأنه لم يوجد منه فعل ولا اختيار
فلم يجز أن يضاف إليه الدخول .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فأكله من الفد بر في
يمينه ، لأنه فعل ما حلف على فعله ، وان ترك أكله في الفد حتى انقضى حث
لأنه فوت المحلوف عليه باختياره وان أكل نصفه في الفد حث لأنه قدر على
أكل الجميع ولم يفعل ، وان أكله في يومه حث لأنه فوت المحلوف عليه باختياره
فحث كما لو ترك أكله حتى انقضى الفد ، وان تلف الرغيف في يومه أو في
الفد قبل أن يتمكن من أكله ففيه قولان كالكره ، وان تلف من الفد بعد ما تمكن
من أكله ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال يحث قولاً واحداً ، لأنه فوته
باختياره .

ومنهم من قال : فيه قولان لأن جميع الفد وقت للأكل فلم يكن تفويته بفعله
فان حلف ليقضينه حقه عند رأس الشهر مع رأس الشهر فقضاءه قبل رؤية
الهلال حث لأنه فوت القضاء باختياره ، وان رأى الهلال ومضى زمان أمكنه
فيه القضاء فلم يقضه حث ، لأنه فوت القضاء باختياره ، وان أخذ عند رؤية
الهلال في كيله وتأخر الفراغ منه لكثرة لم يحث ، لأنه لم يترك القضاء ، وان
أخبر عن أول ليلة الشك ثم بان أنه كان من الشهر ففيه قولان كالناسي
والجاهل .

وان قال : والله لأقضين حقه الى شهر رمضان فلم يقضه حتى دخل الشهر
حث ، لأنه ترك ما حلف على فعله من غير ضرر .

وان قال : والله لأقضين حقه الى أول الشهر ، فقد اختلف أصحابنا فيه ،
فمنهم من قال حكمها حكم ما لو قال : والله لأقضين حقه الى رمضان ، لأن
لفظ « الى » للحد والفاية ، وان أخر القضاء حتى دخل الشهر حث .

وقال أبو اسحاق : حكمها حكم ما لو قال والله لأقضين حقه عند رأس
الشهر وهو ظاهر النص ، وان قضاءه قبل رؤية الهلال حث ، وان رأى الهلال

ومضى وقت يمكن فيه القضاء ثم قضاء حنث ، لأن « الى » قد تكون للغاية كقوله عز وجل : « ثم اتوا الصيام الى الليل » وقد تكون بمعنى « مع » كقوله تعالى « من انصأ الى الله » والمراد به مع الله ، وكقوله عز وجل : « وأبديكم الى المرافق » والمراد به مع المرافق ، فلما احتتم أن تكون للغاية ، واحتتم أن تكون للمقارنة لم يجز أن نحتنه بالشك ، ويخالف قوله : « والله لأقضين حقه الى رمضان ، لأنه لا يحتتم أن تكون للمقارنة ، لأنه لا يمكن أن يقارن القضاء في جميع شهر رمضان فجعلناه للغاية) .

الشرح ان قال والله لاأكلن هذا الرغيف غدا ففيه ستة مسائل :

(احداهن) اذا أكله من الغد أى وقت كان منه بر في يمينه لأنه فعل ما حلف ليفعله .

(والثانية) اذا أمكنه أكله فلم يأكله حتى انقضى الغد حنث في يمينه لأنه فوت المحلوف عليه باختياره .

(الثالثة) اذا أمكنه أكل جميعه من الغد فلم يأكل إلا نصفه وانقضى الغد حنث في يمينه لأن اليمين على أكل جميعه فلا يبر بأكل بعضه .

(الرابعة) اذا تلف الرغيف في يومه أو من الغد قبل أن يتمكن من أكله فيه أو منع من أكله أو نسي حتى انقضى الغد فهل يحنث ؟ فيه قولان كما لو حلف على فعل المحلوف عليه مكرها أو ناسيا .

(الخامسة) اذا أكل الرغيف في يومه أو أكل بعضه حنث في يمينه وقال مالك وأبو حنيفة : لا يحنث دليلنا أنه فوت أكله من الغد بأكله اياه في اليوم فحنث كما لو ترك أكله في الغد حتى انقضى ، ومتى يحنث ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى :

(أحدهما) يحنث عند أكل شيء منه لأن الاياس من أكله حصل بذلك .

(والثاني) يحث بانتضاء الغد لأنه وقت الأكل قال ومثل هذين الوجهين
إذا حلف لأصعدن غدا •

(السادسة) إذا جاء الغد وتمكن من أكله ثم تلف الرغيف أو منع منه
قبل مضى الغد ففيه طريقان من أصحابنا من قال يحث قولاً واحداً لأنه
أمكنه أكله وفوته باختياره فحث كما لو قال : والله لأأكلن هذا الرغيف ولم
يوقت به مدة فأمكنه أكله ولم يأكله فإنه يحث وإن كان جميع عمره وقتاً
للأكل ومنهم من قال : فيه قولان لأن جميع الغد وقت للأكل ويخالف إذا
كانت اليقين مطلقاً لأنه لم يعين وقته وهذا كما قلنا فيمن أمكنه فعل الحج
ولم يحج حتى مات فإنه يأثم لأنه غير موقت ولو دخل عليه وقت الصلاة وتمكن
من فعلها فمات في الوقت قبل أن يفعلها فإنه لا يأثم لأن لها وقتاً مقدراً •

فرع وإن قال : والله لأأكلن هذا الرغيف اليوم ففيه ست مسائل
أيضاً :

(أحدها من) أن يأكل في يومه فيبرئ يمينه •

(الثانية) إذا أمكنه أكله في يومه حتى انقضى اليوم فيحث في يمينه •

(الثالثة) إذا أمكنه أكل جميعه فلم يأكل إلا نصفه وانقضى اليوم يحث
في يمينه •

(الرابعة) إذا تلف الرغيف بغير الأكل يحث في يمينه •

(الخامسة) إذا تلف الرغيف قبل أن يتمكن من أكله فهل يحث ؟ فيه
قولان •

(السادسة) إذا تمكن من أكله وتلف في اليوم ففيه طريقان من أصحابنا
من قال يحث قولاً واحداً ؛ ومنهم من قال : فيه قولان والتعليل ما مضى
في الأدلة •

فرع إذا حلف ليطلقن امرأته غدا فطلقها في يومه فإن طلقها ثلاثاً حنث في يمينه لأنه فات طلاقه غداً وإن طلقها واحدة أو اثنتين ولم يستوف بذلك الثلاث لم يحنث لأنه يمكنه طلاقها غداً فإن طلقها غداً بر في يمينه وإن لم يطلقها حتى انقضى الغد حنث في يمينه وإن كان عليه رجعتها كالذي عليه زكمتا نذر فحلف ليصليينها غدا فصلاهما اليوم حنث في يمينه لأنه فوت المحلوف عليه وإن حلف ليصليين غداً أو أطلق غداً فصلى اليوم لم يحنث لأنه يمكنه أن يصلى غداً .

فرع وإن كان له عليه حق فقال والله لأقضيئك حقك غدا ففيه المسائل الست التي مضت في الرغيف إلا أن ينوي لا يخرج غداً حتى أقضيك فإذا قضاه اليوم لم يحنث وإن قال : والله لأقضيئك حقك غداً إلا أن يشاء أن يؤخره ففيه المسائل الست في الرغيف وفيه سابعة إذا قال : من له الحق شئت أن يؤخره ولم يقضه حتى خرج الغد بر في يمينه وإن قال : والله لأقضيئك حقك غداً إلا أن يشاء فلان ففيه المسائل السبعة إذا قال : إلا أن يشاء أن يؤخره وفيه ثامنة وهو أن فلاناً لو مات في الغد قبل أن يعلم بمشيئته فقد تعدرت مشيئته فيسقط حكمها فيصير كما لو لم يستثن .

فرع في مذاهب العلماء

قوله : وإن أكله في يومه حنث ، وهذا صحيح كمن حلف أن يقضيه حقه في وقت فقضاه قبله فإنه يحنث ، لأنه ترك ما حلف عليه مختاراً فحنث كما لو قضاه بعده وقال أحمد وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور فيمن قضاه قبله لا يحنث ؛ لأن مقتضى هذا اليمين تعجيل القضاء قبل خروج الغد ، فإذا قضاه قبله فقد قضى قبل خروج الغد وزاد خيراً .

ولنا أنه لا يبر إلا إذا قضاه فلا يبر بقضائه قبله كما لو حلف ليصومن شعبان فصام رجلاً ، وفرق ابن قدامة بين قضاء الحق وإغيره كالأكل شيء أو شربه أو بيع شيء أو شرائه أو ضرب خادم ونحوه فمتى عين وقته ولم ينو ما يقتضى تعجيله ولا كان سبب يمينه يقتضيه لم يبر إلا بفعله في وقته .

فروع إذا فعل بعض المحلوف عليه قبل وقته وبعضه في وقته لم يبر ، لأن اليمين في الاثبات لا يبر فيها الا بفعل جميع المحلوف عليه ؛ فترك بعضه في وقته كترك جميعه ، الا أن يصرح ألا يجاوز ذلك الوقت أو يقتضى ذلك سببها .

فصل إذا حلف ليقضيه دينه عند رأس الهلال أو مع رأسه أو عند رأس الشهر أو مع رأسه فقضاه عند غروب الشمس من ليلة الشهر بوزنه في يمينه ، وإن أخر ذلك مع امكانه حنث ، وإن شرع في عده أو كيله أو وزنه فتأخر القضاء لكثرت لم يحنث ، لأنه لم يترك القضاء وكذلك إذا حلف ليتأكلن هذا الطعام في هذا الوقت فشرع في أكله فيه ، فتأخر الفراغ لكثرت لم يحنث لأن أكله كله غير ممكن في هذا الوقت اليسير ، فكانت يمينه على الشروع فيه في ذلك الوقت أو على مقارنة فعله لذلك الوقت للعلم بالعجز عن غير ذلك ، ومذهب أحمد بن حنبل في هذا كله كمذهبنا .

وقوله « إلى الليل » إلى غاية فإذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها فهو داخل في حكمه ، كقولك اشتريت المجموع من الأول إلى العشرين ، والمبيع أجزاء المجموع ، فإن العشرين داخل فيها ، بخلاف قولك اشتريت القدان إلى الدار ، فالدار لا تدخل في المبيع المحدود ، إذ ليست من جنسه ، فشرط الله تعالى تمام الصوم حتى يتبين الليل كما جوز الأكل حتى يتبين النهار .

وقوله « إلى المرفق » فقد اختلف الناس في دخول المرافق في التحديد فقال قوم : تدخل لأنها من نوع ما قبلها ، قاله سيبويه وغيره . وقيل : لا يدخل المرفقان في الفصل . وهذا خطأ .

وقال بعضهم : إن (إلى) بمعنى (مع) ، كقولهم : « الذود إلى الذود ايل » أى مع الذود وقال تعالى : « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » فقالت طائفة من المتأخرين إن (إلى) هنا بمعنى (مع) كقوله تعالى : « من أنصاري إلى الله » وأنشد العتبي :

يسدون أبواب القباب بضمير إلى عن مستوثقات الأواصر

وقال الحذاق : الى على بابها وهي تتضمن الاضافة ، أى لا تضيفوا
أموالهم وتضربوها الى أموالكم •

فرع وإن قال والله لأقضيئك حقك فالى رمضان فإن قضاء
قبل رمضان بر فى يمينه وإن لم يقضه حقه حتى دخل شهر رمضان حث فى
يمينه لأن وقت القضاء قبل رمضان ، فإذا أخره الى رمضان فقد فوت القضاء
عن وقته باختياره فحث فى يمينه • وإن قال والله لأقضيئك حقك الى رأس
الشهر أو الى أول الشهر أو الى رأس الهلال أو الى أول الهلال فقد اختلف
أصحابنا فيه فمنهم من قال حكمه حكم ما لو قال الى رمضان وهو قول
المزنى لأن الى للغاية ومنهم من قال حكمه حكم ما لو قال عند رأس الشهر
أو مع رأس الشهر وهو ظاهر النص لأن الى تقتضى للغاية كقوله تعالى
« ثم أتموا الصيام الى الليل » وقد يكون بمعنى قوله تعالى « من أنصاري
الى الله » أى مع الله وكقوله تعالى « وأيديكم الى المرافق » أى مع المرافق فإذا
احتلت الى ها هنا أن تكون للغاية واحتلت أن تكون للمقارنة لم نعتبه
بتركه القضاء قبل مجيء أول الشهر بالشك ، ويخالف قوله الى رمضان لأنه
يحتمل هاهنا أن لا يكون للمقارنة لأنه يحتمل أن يكون للقضاء مقارفا
لجميع شهر رمضان فلذلك جعلناها للغاية •

فرع قال فى الأم : وإن قال والله لأقضيئك حقك فى الليلة
التي ترى فيها الهلال فأى وقت قضاء من جميع تلك الليلة بر يمينه لأنه
جعلها كلها وقتا للقضاء وإن لم يقضه حتى فأت الليلة حث فى يمينه • وإن
قال لأقضيئك حقك الى حين فليس بمقدر فإذا قضاء فى عمره بر فى يمينه
وقال مالك : الحين سنة فإذا قضاء فى السنة بر فى يمينه وإن تأخر القضاء
حين وقال أبو حنيفة وأحمد : الحين شهر فإن قضاء فيه بر فى يمينه وإن تأخر
عنه حث • دليلنا أن الحين يقع عليه القليل والكثير قال الله تعالى « ولتعلمن
نبأه بعد حين » وأراد يوم القيامة وقال تعالى « هل أتى على الإنسان حين
من الدهر » وقال تعالى « فذرهم فى غمرتهم حتى حين » فدل على أن الحين
يقع على القليل والكثير وإن قال والله لأقضيئك حقك الى دهر أو الى زمان
أو الى حجب أو الى مدة قريبة أو بعيدة فليس ذلك بمقدر ولا يعتد حتى

يفوته بالموت . وقال أبو حنيفة : القريب دون الشهر والبعيد شهر والحقب ثمانون عاماً وقال مالك الحقب أربعون عاماً لأنه روى عن ابن عباس في قوله تعالى « لا تبين فيها أحقابا » قال : الحقب ثمانون عاماً وروى عنه أربعون عاماً ودليلنا أن ذلك اسم لزمان ولم ينقل عن أهل اللغة فيه حد مقدر وما من مدة الا وهى قرية بالاضافة الى ما هو أبعد منها وبعيدة بالاضافة الى ما هو أقرب منها . وما روى عن ابن عباس فلا يمتنع أن اسم الحقب على أكثر مما ذكر وأقل منه وانما أراد تفسير أحقاب بما لا يعارض بمقتضاها في اللغة .

فرع وإن قال والله لأقضينك حقك الى أيام قال القاضى أبو الطيب فى المجرّد ان لم يكن له نية فعندى يكون ثلاثة أيام لأنها أقل الجمع قال القاضى حسين الطبرى فى عدته حكمه حكم ما لو قال الى حين وزمان لأنه يعبر بالأيام عن القليل والكثير ولهذا قال الله تعالى « فعدة من أيام أخر » ويقال أيام الفتنة وأيام العدل فلم يكن لها شيء معلوم وإلى هذا أشار ابن الصباغ فإنه قال : قول القاضى لا يوافق ما ذكرنا من الحين والزمان ولأننا قلنا فى القريب والبعيد لا حد له لأنه يقع على القليل والكثير ولم يعلقه بأقل ما يقع عليه الاسم فكذلك الأيام أيضا ولم يذكر المحاملى غير هذا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن كان له على رجل حق فقال له : والله لا فارقتك حتى استوفى حقي ، ففر منه الغريم لم يحث الحالف ، وقال أبو على بن أبى هريرة ففيه قولان كالقولين فى المكره ، وهذا خطأ ، لأنه حلف على فعل نفسه ولم يوجد ذلك منه ولو قال والله لا فارقتنى حتى استوفى حقى منك ففارقه الغريم مختاراً ذاكراً لليمين حث الحالف ، وإن فارقه مكرهاً أو ناسياً ففيه طريقتان ، من أصحابنا من قال : هى على القولين فى المكره والناسى . ومنهم من قال يحث الحالف قولاً واحداً لأن الاختيار والقصد يعتبر فى فعل الحالف لا فى فعل غيره ، والصحيح هو الأول ، وأنه يعتبر فى فعل من حلف على فعله ، وإن كانت

اليمين على فعل الحالف اعتبر الاختيار والقصد في فعله ، وان كانت على فعل غيره اعتبر الاختيار والقصد في فعله . وان فارقته الحالف لم يحث ، لان اليمين على فعل الغريم ولم يوجد منه فعل .

وان حلف لا يفارقه غريمه حتى يستوفى حقه منه ثم افلس وفارقه لما يعلم من وجوب انظار المعسر حث ، لانه فعل المحلوف عليه مختارا ذاكرا لليمين فحث ، وان وجب الفعل بالشرع . كما لو حلف لا رددت عليك المصوب فردته حث ، وان وجب الرد بالشرع ، فان الزمه الحاكم مفارقه فعلى قولين .

فصل وان حلف لا يفارقه حتى يستوفى حقه منه فاحاله على غيره او ابراه من الدين او دفع اليه عوضا عن حقه ، حث في اليمين ، لانه لم يستوف حقه . وان كان حقه دنائير فدفع اليه شيئا على انه دنائير فخرج نحاسا فعلى التولين في الجاهل . وان قال من عليه الحق : والله لا فارقتك حتى ادفع اليك مالك وكان الحق عينا فوهبها منه فقبله حث ، لانه فوت الدفع بقبوله ، وان كان ديننا فابراه منه وقلنا انه لا يحتاج الابراء الى القبول على الصحيح من المذهب ، فعلى الطرفين فيمن حلف لا يدخل النار فحمل اليها مكرها .

الشرح ان كان له على رجل حق فقال من له الحق : والله لا فارقتك حتى استوفى حتى منك فقد علق الحالف اليمين على فعل نفسه فان استوفى منه حقه قبل المفارقة بر في يمينه . وان فارقته باختياره قبل استيفاء حقه حث في يمينه وان اخره حتى فارقة او نسي ففارقته قبل الاستيفاء فمسل يحث ؟ فيه قولان وان فر من عليه الحق عن الحالف قبل الوفاء فقد قال اكثر اصحابنا لا يحث الحالف قولاً واحداً . وحكى الشيخ ابو اسحاق ان ابا علي بن ابي هريرة قال هل يحث الحالف ؟ فيه قولان كالقولين في الحالف اذا اكره حتى فارق الغريم وهو قول المسعودي والاول اصح لانه حلف على فعل نفسه ولم يوجد منه فعل ، فاذا فر من عليه الحق لم يحث الحالف بسواء كان بأمر الحالف واختياره او بغير أمره واختياره وان قال من له الحق لمن عليه الحق : والله ما فارقتني حتى استوفى حتى منك فقد علق الحالف اليمين على فعل من له عليه الحق فان وفاه الحق قبل أن يفارقه بر في يمينه وان فارقته من عليه الحق باختياره قبل أن يوفيه حث الحالف بسواء فارقته بأمر الحالف واختياره او بغير أمره واختياره او بغير أمره واختياره وان قال من له الحق لمن

وقال صاحب التقریب اذا فر من عليه الحق هل يحث الحالف ؟ فيه قولان
والأول هو المشهور وإن أكره من عليه الحق حتى فارقته من له الحق قبل
الوفاء أو نسي اليمين ففارقته قبل الوفاء فهل يحث الحالف ؟ فيه قولان
وإن فر من له الحق قبل الوفاء لم يحث قولاً واحداً لأنه لم يعلق اليمين
بفعل نفسه وإنما علقها بفعل من عليه الحق ولم يوجد من جهة من عليه الحق
فعل . وإن قال من له الحق والله لا افتقرت أنا وأنت حتى توفيني حتى أو
لا افترق أنا ولا أفت حتى أستوفي حتى منك فقد علق اليمين بفعل كل واحد
منهما على الافراد فانهما إن فارق الآخر مختاراً ذاكراً لليمين قبل الاستيفاء
حث الحالف لأنه علق اليمين على فعل كل واحد منهما . قال في الأم : لو
قال : والله لا افتقرت أنا وهو ففر منه حث في قول من لا يطرح الخطأ والغلبة
عن التامس ولم يحث في قوله : من طرح الخطأ والغلبة على التامس قال الشيخ
أبو حامد : وهذا خطأ ولا فرق بين أن يقول أنا وأنت وبين أنا وهو وينبغي
أن يحث قولاً واحداً لأن معنى ذلك لا فارقتنى ولا فارقك . وإن حلف
على فعله ففر منه فقد حث لأنه غيره فكره على فعله . وإن قال والله
لا افترقنا حتى أستوفي حتى منك ففيه وجهان من أصحابنا من قال لا يحث
الحالف إلا أن يفارق كل واحد منهما صاحبه فأما إذا فارق أحدهما صاحبه
فلا يحث الحالف لأنه علق اليمين بوجود الافتراق منهما فلم يحث
بوجوده من أحدهما وقال ابن الصباغ : إذا فارق أحدهما الآخر مختاراً
ذاكراً لليمين حث الحالف لقوله لا افتقرت أنا وأنت لأنه علق اليمين على
الافتراق وذلك يوجد بمفارقة أحدهما .

فرع وإن قال من له الحق والله لا فارقك حتى أستوفي منك
حتى فأفلس من عليه الحق فإن فارقته من له الحق من غير أن يجبره الحاكم على
مفارقته حث قولاً واحداً لأنه فارقته باختياره وإن كان ذلك واجباً عليه كما
لو حلف لا يصلي فصلى الفريضة وإن أجبره الحاكم على مفارقتها فهل يحث ؟
فيه قولان كما لو أكره حتى فارقته وإن كان حقه دراهم فأعطاه دراهم وبأن
أنها رصاص أو نعلين فإن علم بذلك الحالف قبل المفارقة ففارقته حث لأنه

فارقه باختياره قبل استيفاء حقه وان ظننا دراهم جيدة ففارقه ثم بان أنها رصاص أو نحاس فهو في حكم المكره على المفارقة وهل يبحث ؟ على قولين وان أحواله من عليه الحق على آخر ففارق الغريم حث لأنه لم يستوف حقه لأن اسم الاستيفاء حقيقة لا يقع على الحوالة .

فرع وان قال والله لا فارقتك حتى أستوفى حتى فدفع اليه من عليه الحق مما عليه من الحق عوضاً بأن كان عليه دراهم أو دنانير فأعطاه عوضاً وفارقه من له الحق حث سواء كان العوض يساوى حقه أو لا يساوى لأن الذي أخذه ليس هو حقه وانما هو عوض عن حقه .

إذا ثبت هذا فان المزني نقل لو أخذ بحقه عوضاً فان كان قيمته حقه لم يبحث وان كان أقل حث قال المزني : ليس للقيمة معنى قال أصحابنا : وهذا الذي نقله المزني ليس هو مذهب الشافعي وانما هو مذهب مالك لأن الشافعي بدأ في كتاب الإيمان بمن أخذ عن حقه عوضاً بر في يمينه سواء كان قيمته حقه أو أقل من حقه دليلنا ما مضى وأما اذا قال : والله لا فارقتك حتى أستوفى ولم يقل حتى ثم أخذ منه العوض وفارقه قال المحاملي : فان كانت قيمته مثل حقه أو أكثر من حقه لم يبحث لأنه استوفى حقه فان كان أنقص منه حث لأنه لم يستوف مثل حقه بل ترك بعضه وان قال : لا فارقتك وقد بقى لى عليك حق ثم أخذ منه عوضاً أو أبرأه ثم فارقه لم يبحث لأنه لم يبق له عليه حق .

فرع وان قال من عليه الحق : والله لا فارقتك حتى أدفع اليك مالك على أو لا قضيتك بحقك فان كان الحق عينا فمضى القضاء فيه الرد وان وهبها صاحب الحق للحالف فقبل الهبة وأذن له في قبضها وأنت عليه مدة القبض وكان ذلك قبل أن يردها الى مالكها حث الحالف لأنه فوت ردها اليه باختياره بقبول الهبة وان كان الحق عليه ديناً فأبرأه صاحب الحق فان قلنا : ان الأبراء يفتر الى القبول فقبل من عليه الحق حث لأنه فوت الدفع والقضاء بقبوله البراءة وان قلنا : ان الأبراء لا يفتر الى القبول فقد برى . وقد فاتته الدفع والقضاء بغير اختياره قال المحاملي : فيحتل أن يكون في حقه

قولان كالمكره ويحتمل أن لا يحث قولاً واحداً لأنه يوجد من جهته فعل
بحال لا مختاراً ولا مكرهاً .

إذا ثبت هذا فإن المقارنة الذي يحصل بها الحث في جميع ذلك
كالمقارنة التي ذكرناها في انقطاع خيار المجلس في البيع والله أعلم .

فرع في مناهب العلماء

إذا قال : والله لا فارقتك حتى أستوفي حقى منك فهرب منه لم يحث وبه
قال أحمد .

وقد ذهب الفقهاء في هذه الصورة الى عشر مسائل :

١ - أن يفارقه الحالف مختاراً فيحث بلا خلاف ، سواء أبرأه من الحق
أو فارقته والحق عليه لأنه فارقته قبل استيفاء حقه منه .

٢ - فارقته مكرهاً فينظر - فإن حمل مكرهاً حتى فرق بينهما لم يحث ،
وإن أكره بالضرب والتهديد ففيه طريقتان ، فمن أصحابنا من قال : هي على
القولين فيمن حلف لا يدخل الدار ، فلم يحمل وإنما ضرب حتى دخل على
قدميه ، وفصل بغض الخابلة كآبى بكر فقال : يحث بالضرب والتهديد ،
وفي الناسي تفصيل .

٣ - هرب منه الغريم بغير اختياره فإنه لا يحث ، وبهذا قال أحمد
في أخذى الروايتين عنه ومالك وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي .
وقال أحمد في الرواية الثانية يحث لأن معنى يمينه ألا تحصل بينهما فرقة
وقد حصلت .

دليلنا أنه حلف على فعل نفسه في الفرقة ، وما فعل فعل باختياره فلم
يحث كما لو حلف لا تحت فقام غيره .

٤ - أذن له الحالف في الفرقة ففارقه لا يحنث . وقال الخرقى : يحنث وذلك كمفهوم ابن قدامة ، وفهم القاضي من كلامه أنه لا يحنث لأنه لم يفعل الفرقة التي حلف أنه لا يفعلها .

٥ - فارقه من غير إذن ولا هرب على وجه يمكنه ملازمته والمشى معه فلم يفعل فالحكم كالذي قبله .

٦ - قضاء قدر حقه ففارقه ظنا منه أنه وفاه فخرج رديئا أو بعضه فيخرج في الحنث قولان بناء على الناسي ، ولأحمد روايتان كالقولين .

(أحدهما) يحنث وهو قول مالك ؛ لأنه فارقه قبل استيفاء حقه مختاراً .

(والثاني) لا يحنث ، وهو قول أبي ثور وأصحاب الرأي إذا وجدها زيوفا . وإن وجد أكثرها نجاساً فإنه يحنث وإن وجدها مستحقة فأخذها صاحبها خرج أيضاً على القولين في الناسي لأنه ظان أنه مستوف حقه فأشبه ما لو وجدها رديئة .

وقال أبو ثور وأصحاب الرأي : لا يحنث . وإن علم بالحال ففارقه حنث ، لأنه لم يوفه حقه .

٧ - أفلسه الحاكم ففارقه نظرت - فإن ألزمه الحاكم فهو كالمكره ، وإن لم يلزمه مفارقتها لكنه فارقه لعلمه بوجوب مفارقتها حنث ، لأنه فارقه من غير إكراه فحنث ، كما لو حلف لا يصلى فوجبت عليه صلاة فصلاها .

٨ - أحاله الغريم بحقه ففارقه فإنه يحنث ؛ وبهذا قال أحمد وأبو ثور . وقال أبو حنيفة ومحمد : لا يحنث لأنه قد برىء إليه منه ، ووجه المذهب عندنا أنه ما استوفى حقه منه بدليل أنه لم يصل إليه شيء ، ولذلك يملك المطالبة به فحنث ، كما لو لم يحله ، فإن ظن أنه قد بر بذلك ففارقه خرج على القولين ، والصحيح أنه يحنث لأن الجهل بحكم الشرع لا يسقط عنه الحنث ، كما لو جهل كون هذه اليمين موجبة للكفارة .

فأما ان كانت يمينه : لا فارقتك ولي قبلك حق فأحاله به ففارقه لم يحنث
لأنه لم يبق له قبله حق . وان أخذ به ضمينا أو كفيلا أو رهنا ففارقه حنث
بلا اشكال لأنه يملك مطالبة الغريم .

٩ - قضاء عن حقه عوضا عنه ثم فارقه فانه يحنث لأن يمينه على نفس
الحق وهذا بدله . وقال أبو حنيفة وابن جهمد : لا يحنث . وان كانت يمينه :
لا فارقتك حتى تبرأ من حقي ، أو لى قبلك حق لم يحنث وجها واحدا ، لأنه
لم يبق له قبله حق . وهذا أحد القولين عند أصحاب أحمد .

١٠ - وكل وكيل يستوفى له حقه ، فان فارقه قبل استيفاء الوكيل حنث
لأنه فارقه قبل استيفاء حقه ، وان استوفى الوكيل ثم فارقه لم يحنث ، لأن
استيفاء وكيله استيفاء له يبرأ غريمه ويصير فى ضمان الموكل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب كفارة اليمين

إذا حلف بالله تعالى وحنث وجبت عليه الكفارة ، لما روى عبد الرحمن
ابن سمرة قال : « قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن
ابن سمرة لا تسأل الامارة فانك ان اعطيتها عن مسالة وكلت اليها ، وان اعطيتها
من غير مسالة اعنت عليها ، وان حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأت
الذى هو خير ، وكفر عن يمينك » .

وان حلف على فعل مرتين بان قال : والله لا دخلت الدار ، والله لا دخلت
الدار نظرت فان نوى بالثاني التاكيد لم يلزمه الا كفارة واحدة . وان نوى
الاستئناف ففيه قولان .

(احدهما) يلزمه كفارتان لانهما يمينان بالله عز وجل ، فتعلق بالحنث
فيهما كفارتان كما لو كانت على فعلين .

(والثاني) تجب كفارة واحدة وهو الصحيح . لان الثانية لا تفيد الا ما
اذا ت الأولى فلم يجب اكثر من كفارة ، كما لو قصد بها التاكيد . وان لم يكن

له نية فان قلنا انه اذا نوى الاستئناف لزمته كفارة واحدة فهنا اولى . وان قلنا هناك تجب كفارتان ففي هذا قولان بناء على القولين فيمن كرر لفظ الطلاق ولم ينو .

فصل والكفارة اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة . وهو مخير بين الثلاثة . والدليل عليه قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة » فان لم يقدر على الثلاثة لزمه صيام ثلاثة ايام لقوله عز وجل « فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام » فان كان يكفر بالمال فالمستحب ان يكفر قبل الحنث ليخرج من الخلاف . فان ابا حنيفة لا يجيز تقديم الكفارة على الحنث .

وان اراد ان يكفر بالمال قبل الحنث نظرت - فان كان الحنث بغير معصية - جاز تقديم الكفارة لانه حق مال يتعلق بسببين يختصانه . فالذا وجد احدهما جاز تقديمه على الآخر كالزكاة قبل الجول . وان كان الحنث بمعصية ففيه وجهان : (احدهما) يجوز لما ذكرناه . (والثاني) لا يجوز لانه يتوصل به الى معصية .

واختلف اصحابنا في كفارة الظهار قبل العود . وكفارة القتل بعد الجرح وقبل الموت . فمنهم من قال فيه وجهان كما قلنا في اليمين على معصية . ومنهم من قال يجوز لانه ليس فيه توصل الى معصية . وان كان يكفر بالصوم لم يجوز قبل الحنث لانها عبادة تتعلق بالبدن لا حاجة به الى تقديمها على الوجوب كصوم رمضان .

فصل ان اراد ان يكفر بالعتق لم يجوز الا بما يجوز في الظهار وقد بيناه . وان اراد ان يكفر بالاطعام اطعم كل مسكين مدا كما يطعم في الظهار وقد بيناه .

الشرح حدث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه البخاري في النور عن أبي النعمان وفيه « ولا تحلقوا بالطواغي ولا بأبائكم » وفي الأحكام عن حجاج بن منهال وعن أبي معمر . وفي الكفارات عن محمد بن عبد الله وأخرجه مسلم في الأيمان والنور عن شيبان بن فروخ وعن أبي بكر ابن أبي شيبة وفي المغازي عن شيبان . وأخرجه أبو داود في الأيمان

والنذور عن محمد بن عبد الأعلى • وأخرجه النسائي في الإيمان والنذور
عن عمرو بن علي وعن محمد بن عبد الأعلى وعن محمد بن يحيى وعن زياد
ابن أيوب • وعن أحمد بن سليمان وعن محمد بن قدامة • وأخرجه ابن
ماجه في الكفارات عن أبي بكر بن أبي شيبة •

وللحديث طرق عن غير عبد الرحمن بن سمرة بمعناه عن عدي بن حاتم
عند مسلم بلفظ « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت
الذي هو خير » وفي لفظ « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت
الذي هو خير وليكفر عن يمينه » رواه مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه •

وعن أبي هريرة عند أحمد ومسلم والترمذي وصححه بلفظ « من حلف
على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » وفي
لفظ لمسلم « فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » •

وعن أبي موسى مرفوعاً عند أحمد والبخاري ومسلم بلفظ « لا أحلف على
يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحللتها » وفي لفظ
« إلا كفرت عن يميني وفعلت الذي هو خير » وفي لفظ « إلا أتيت الذي
هو خير وكفرت عن يميني » •

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي وأبي داود مرفوعاً
« لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في قطيعة رحم » •

وقال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم « وليكفر
عن يمينه إلا ما لا يعاب به » •

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : ورواته — يعني حديث عمرو بن شعيب
— لا بأس بهم ، لكن اختلف في سنده على عمرو ، وفي بعض طرقه عند
أبي داود « ولا في معصية » •

أما الأحكام فإن الأصل في كفارة اليمين الكتاب والسنة والاجماع •
أما الكتاب فقول الله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن

يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم » وأما السنة فما مضى آنفاً من أحاديث عبد الرحمن ابن سجرة وغيره من الصحابة . وقد أجمع المسلمون على مشروعية الكفارة في اليمين بالله تعالى ، والأحاديث دالة على أن الحنث في اليمين أفضل من التماذي إذا كان في الحنث مصلحة ، ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه . فإن حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه طاعة والتماذي مستحب والحنث معصية ، والعكس بالعكس .

وإن حلف على فعل نفل فيمينه طاعة والتماذي مستحب والحنث مكروه . وإن حلف على ترك مندوب فبعكس الذي قبله . وإن حلف على فعل مباح فإن كان يتجاذبه رجحان الفعل أو الترك ، كما لو حلف لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً فضيه عندنا خلاف .

قال ابن الصباغ في الشامل - وصوبه المتأخرون - إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال وإن كان مستوى الطرفين فالأصح أن التماذي أولى لأنه قال : « قليأت الذي هو خير » واختلف الأئمة هل تتقدم الكفارة الحنث أم تأتي بعده ؟ فاستدل القائلون بوجوب الكفارة قبل الحنث بقوله صلى الله عليه وسلم : « فكفر عن يمينك ثم أئت الذي هو خير » وهذه الرواية صححها الحافظ في بلوغ المرام ، وأخرج الحاكم عن عائشة نحوها .

وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة بلفظ : « أأت الذي هو خير وكفر » لأن الواو لا تدل على الترتيب إنما هي لمطلق الجمع ، على أن الواو لو كانت تفيد ذلك لكأن الرواية التي بعدها « فكفر عن يمينك وأئت الذي هو خير » تخالفها وكذلك بقية الروايات التي حرصنا على إثباتها هنا .

قال ابن المنذر : رأى ربيعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي أن الكفارة تجزى قبل الحنث ، إلا أن الشافعي استثنى الصيام فقال : لا تجزى إلا بعد الحنث .

وقال أصحاب الرأي : « لا تجزى الكفارة قبل الحنث » وعن مالك

روايتان • ووافق الحنفية أشهب المالكي وداود الظاهري ، وخالفه ابن حزم ، وأحتج الطحاوي لأبي حنيفة بقوله تعالى : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) فان المراد إذا حلفتم فحشتم •

وقال القسطلبي : اختلف العلماء في تقديم الكفارة على الحنث هل تجزى أم لا ؟ - بعد اجماعهم على أن الحنث قبل الكفارة مباح حسن ، وهو عندهم أولى - على ثلاثة أقوال (أحدها) يجزى مطلقا ، وهو مذهب أربعة عشر من الصحابة وجمهور الفقهاء وهو مشهور مذهب مالك •

وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجزى بوجه ، وهي رواية أشهب عن مالك • ثم ذكر وجه الجواز فأتى بحديث أبي موسى ، ثم ذكر وجه المنع فساق حديث عدي بن حاتم •

والقول الثالث وهو قول الشافعي : « وتجزىء بالاطعام والكسوة ولا تجزىء بالصوم لأن عمل البدن لا يقدم قبل وقته ، ويجزىء في غير ذلك ككفارة الظهار قبل العود ، وكفارة القتل بعد الجرح وقبل الموت على أحد الوجهين عند أصحابنا » • وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : وأولى من ذلك أن يقال : التقدير أعم من ذلك فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر •

واحتجوا أيضاً بأن ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس اليمين ورده من أجزائها بأنها لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عن لم يحث اتفاقا ، واحتجوا أيضا بأن الكفارة بعد الحنث فرض وأخرجها قبله تطوع ، فلا يقوم التطوع مقام المفروض ، هكذا أفاده الشوكاني في النيل •

وقال القاضي عياض : اتفقوا على الكفارة لا تجب الا بالحنث ، وأنه يجوز تأخيرها بعد الحنث • ١ هـ

واستحب مالك والأوزاعي والثوري تأخيرها بعد الحنث ، وهو مذهبنا كما أثبتته المصنف ، وقال القاضي عياض : ومنع بعض المالكية تقديم كفارة الحنث في المعصية لأن فيه اعانة على المعصية ، ورده الجمهور •

قال ابن المنذر : واحتج الجمهور بأن اختلاف ألفاظ الأحاديث لا يدل على تعيين أحد الأمرين ، والذي يدل عليه أنه أمر الحالف بأمرين ، فإذا أتى بهما جميعاً فقد فعل ما أمر به ، وإذا دل الخبر على المنع ظلم يبق الا طريق النظر ، فاحتج للجمهور بأن عقد اليمين لما كان يحل الاستثناء وهو كلام ، فلأن تحله الكفارة وهي فعل مالي أو بدني أولى ؛ ويرجح قولهم أيضاً بالكثرة . وذكر القاضي عياض : أن عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً وتبعهم فقهاء الأمصار إلا أبا حنيفة .

قال الشوكاني : ان المتوجه العمل برواية الترتيب المدلول عليه بلفظ ثم ، ولولا الاجماع المحكى على جواز تأخير الكفارة عن الحث لكان ظاهر الدليل أن تقديم الكفارة واجب . والماوردي : للكفارة ثلاث حالات :

- (أحدها) قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقاً .
- (ثانيها) بعد الحلف والحث فتجزي اتفاقاً .
- (ثالثها) بعد الحلف وقبل الحث ففيها الخلاف .

وقد وقع في حديث عدي بن حاتم عند مسلم ما يوهم أن فعل الذي هو خير كفارته فانه أخرجه بلفظ : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه » وهكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ، ولكن أخرجه من وجه آخر بلفظ : « فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير » ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز ابن ربيع عن تميم بن طرفة عن عدي والذي أتى بالزيادة حافظ ، وزيادة الحافظ معتمدة .

وقوله « من أوسط ما تطعمون » هو المتوسط ما بين قوت الشدة والسعة وقد أخرج ابن ماجه عن سفيان بن عيينة عن سليمان بن أبي المغيرة عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال (كان الرجل يقوت أهله قوتا فيه سعة ، وكان الرجل يقوت أهله قوبا فيه شدة فنزلت (من أوسط ما تطعمون أهليكم) .

وقد ذكر الله تعالى في الكفارة الخلال الثلاث فخير فيها . وعقب عند عدما
بالصيام ، وبدأ بالطعام لأنه كان الأفضل في بلاد الحجاز لغلبة الحاجة اليه
وعدم شبعهم ، ولا خلاف في أن كفارة اليمين على التخيير .

قال ابن عباس ما كان في كتاب الله (أو) فهو مخير فيه ، وما كان
(فمن لم يجد) فالأول الأول . هكذا ذكره الامام أحمد في التفسير . قال
القاضي ابن العربي : والذي عندي أنها تكون بحسب الحال ، فان علمت
محتاجا فالطعام أفضل ، لأنك اذا اعتقت لم تدفع حاجتهم وزدت محتاجا حادي
عشر اليهم . وكذلك الكسوة تليه ولما علم الله الحاجة بدأ بالمقدم . اهـ

وقوله تعالى « اطعام عشرة مساكين » الذي عندنا أنه يجب تمليك
المساكين ما يخرج لهم ودفعه اليهم حتى يملكوه ويتصرفوا فيه ، لقوله
تعالى « وهو يطعم ولا يطعم » وفي الحديث « أطعم رسول الله صلى الله عليه
وسلم الجد السدس » وقال أبو حنيفة : لو غداهم وعشاهم جاز وهو
اختيار ابن الماجشون من المالكية الذي قال : ان التمكين من الاطعام اطعام .
قال تعالى « ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا » فبأى وجه
أطعمه دخل في الآية .

وفي قدر الاطعام خلاف ، فعندنا وعند مالك وأهل المدينة مذ لكل
واحد من المساكين العشرة ان كان بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
قال سليمان بن يسار : أدركت الناس وهم اذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا
مدا من حنطة بالمد الأصغر ، ورأوا ذلك مجزئا عنهم ، وهو قول ابن عمر
وابن عباس وزيد بن ثابت ، وبه قال عطاء بن أبي رباح ، واختلف اذا كان
بغيرها . وقد سبق لنا في كفارة الظهار بيان مقدار ما يعطى كل مسكين وجنسه
فارجع اليه .

أما قوله تعالى « من أوسط ما يطعمون أهليكم » روى أحمد في كتاب
التفسير بإسناده عن ابن عمر قال « الخبز واللبن » وفي رواية عنه قال
« الخبز والتمر والخبز والزيت والسمن » وقال أبو رزين « خبز وزيت

« واخل » وقال الأسود بن يزيد « الخبز والتمر » وعن علي « الخبز والتمر ،
الخبز والسمن ، الخبز واللحم » •

عن ابن سيرين قال : كانوا يقولون أفضله الخبز واللحم • وأوسطه
الخبز والسمن وأخسه الخبز والتمر •

(قلت) لا يجزىء عندنا شيء من هذا كما مضى في كفارة الظهار وكفارة
الصوم ، حيث لا يجزىء دقيق ولا سويق ، لأنه خرج عن حالة الكمال
والإدخار ولا يجزىء في الزكاة فلم يجزىء في الكفارة كالقيمة ، وقال ابن
القاسم : يجزئه المد بكل مكان •

وقال ابن المواز « أفتى ابن وهب بمصر بمد ونصف ، وأشهب بمد
وثلاث » قال : وإن مدا وثلاثا لوسط من عيش الأمصار في الغذاء والعشاء •

وقال أبو حنيفة « يخرج من البر نصف صاع ، ومن التمر والشعير صاعا
على حديث عبد الله بن ثعلبة بن صعير بالتصغير وبالمهملتين عن أبيه قال :
« قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فأمر بصدقة الفطر صاع من تمر
أو صاع من شعير عن كل رأس أو صاع بر بين اثنين » وبه أخذ سفيان وابن
المبارك •

وروى عن علي وعمر وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم ، وبه قال سعيد
ابن المسيب وهو قول فقهاء العراق كافة ، لما رواه ابن عباس قال « كفر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر الناس بذلك ، فمن لم يجد
فنصف صاع من بر من أوسط ما تطعمون أهليكم » أخرجه ابن ماجه •
وقال القرطبي : ويخرج الرجل مما يأكل قال ابن العربي : وقد زلت هنا
جماعة من العلماء ، فقالوا : أنه إذا كان يأكل الشعير ويأكل الناس البر
فليخرج مما يأكل الناس ، وهذا سهو بين • فإن المكفر إذا لم يستطع في
خاصة نفسه إلا الشعير لم يكلف أن يعطى لغيره سواء ، وقد قال صلى الله
عليه وسلم « صاعاً من طعام ، صاعاً من شعير » ففصل ذكرهما ليخرج كل أحد
فرضه مما يأكل ، وهذا مما لا خفاء فيه •

وقال مالك : ان غدي عشرة مساكين وعشاهم أجزاء ، وقال الشافعي : لا يجوز أن يطعمهم جملة واحدة لأنهم يختلفون في الأكل ؛ ولكن يعطى كل واحد مدا وروى عن علي عليه السلام « لا يجرىء أطعام العشرة وجبة واحدة » يعني غداء دون عشاء أو عشاء دون غداء ، فإذا لم يجد الا مسكينا واحدا ردد عليه في كل يوم تمة عشرة أيام ، وبهذا قال أحمد وأبو ثور ، وأجاز الأوزاعي دفعها الى واحد ، ويجوز دفعها لأهل بيت شديدي الحاجة عند أبي عبيد .

فرع اذا حلف بالله وحنث لزمته الكفارة قال البطري في العدة والظاهر من المذهب أن الكفارة يجب تبين اليمين والحنث ومن أصحابنا من قال يجب الكفارة باليمين فحسب والحنث وإنه للكفارة وقال سعيد ابن جبير يجب الكفارة وقال أبو حنيفة تجب بالحنث دليلنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حلف بأيمان كثيرة ولم يرو عنه أنه كفر عنها حيث لم يحنث فيها فلو وجبت باليمين لكفر عنها .

مسألة فكفارة اليمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة وهو مخير في هذه الثلاثة لقوله تعالى « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة » فان لم يقدر على أحد هذه الثلاثة الأشياء وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام لقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » وليس في شيء من الكفارة تخيير وترتيب الا هذه الأوله وان قال والله لا دخلت الدار ثم دخلها فان نوى باليمين الثانية تأكيد الأوله لزمه كفارة واحدة وان نوى بها الاستئناف ففيه قولان :

(أحدهما) يلزمه كفارتان لأنهما يمينان بالله حنث بهما فهو كما لو كانتا على فعلين .

(والثاني) لا يلزمه الا كفارة واحدة وهو الأصح لأن الثانية لم تعد الا ما أفادته الأوله وان أطلق ولم ينو شيئا فان قلنا لو نوى الاستئناف لم

تلزمه الا كفارة واحدة فها هنا أولى وان قلنا هناك : يلزمه كفارتان فها هنا قولان بناء على من كرر لفظ الطلاق ولم ينو التأكيد والاستئناف فان قلنا هناك : لا يلزمه الا طلقة لم يلزمه ها هنا الا كفارة وان قلنا هناك يلزمه طلقتان لزمه ها هنا كفارتان وان حلف على أمر مستقبل فالمستحب له أن لا يكفر حتى يحنث ليخرج من الخلاف . وان أراد أن يكفر قبل الحنث فان كانت اليمين على غير معصية بأن حلف ليصلي أو لا يدخل الدار جاز له أن يكفر بلاطعام أو الكسوة أو العتق وبه قال عمر وابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن البصري وابن سيرين وربيعة ومالك والأوزاعي وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز .

دليلنا ما روى أبو داود في سننه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن بن سمره : « اذا خلعت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم ائت الذي هو خير » ولأنه حق مال يتعلق بسببين يختصانه فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة وان أراد أن يكفر بالصوم قبل الحنث لم يجز وقال مالك : يجوز .

دليلنا أنه عبادة بدنية لا حاجة به الى تقديمها فلم يجز تقديمها قبل الوجوب لصوم رمضان فقولنا بدنية احتراز من المالية وقولنا لا حاجة به الى تقديمها احتراز من تقديم الصلاة في الجمع للسفر والمطر وان كانت اليمين على معصية بأن حلف لا يشرب الخمر فأراد أن يكفر قبل أن يشرب ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز لأن تقديم الكفارة رخصة فلا يجوز بسبب المعصية كالقصر والجمع في سفر المعصية .

(والثاني) يجوز لأن الكفارة لا يتعلق بها استباحة ولا تحريم بل المحلوف عليه على حالته ويفارق السفر فانه سبب في جواز القصر والجمع وان ظاهر من الرجعية وأراد أن يكفر قبل العود أو جرح رجلا وأراد أن يكفر عن القتل قبل موت المجرّوح أو جرح المحرم صيدا وأراد أن يخرج الجزاء قبل موت الصيد أو احتاج المشي على الجراء المنتشر وهو محرم أو

احتاج الى استعمال الطيب وهو محرم فأراد اخراج الكفارة قبل ذلك فمن أصحابنا من قال : فيه وجهان كما قلنا في التي قبلها •

(أحدهما) يجوز لأنه وجد سببي الكفارة •

(والثاني) لا يجوز لأن في ذلك استباحة محظور ومنهم من قال يجوز وجهاً واحداً لأنه ليس فيه ما يوصل الى معصية والحامل والمرضع اذا خافتا على ولديهما في الصوم جاز لهما الفطر واخراج الفدية لليوم الذي تريد فطره وهل يجوز اخراج الفدية ليوم بعده ؟ فيه وجهان كالوجهين في تقديم الزكاة لعامين •

مسألة لا يجب عليه أن يكفر بالمال وهو الاطعام أو الكسوة أو العتق الا اذا تهدر على ذلك فاضلا عن كفايته على الدوام بحيث لا يجوز له لمخذ الزكاة بالفقر أو المسكنة فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام وهل يجب فيها التابع ؟ فيه قولان •

(أحدهما) يجب فيها التابع وبه قال أبو حنيفة وأحمد واختاره المزني لما روى أن ابن مسعود كان يقرؤها « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » والقراءة الشاذة كخبر الواحد ولأنه صوم في كفارة جمل بدلا عن العتق فوجب فيه التابع كصوم الظهار فقولنا صوم في كفارة احتراز من صوم النذر المطلق ومن صوم قضاء رمضان وقولنا جمل بدلا عن العتق احتراز من صوم فدية الأذى •

(والثاني) لا يجب فيها التابع بل يجزى فيه التصريق وبه قال مالك وعطاء قال الحاملي وهو الأصح ووجه القراءة المشهورة فصيام ثلاثة أيام ولم يفرق بين أن تكون متتابعة أو متفرقة • ولأنه صوم ورد به القرآن تخلل المرض والسفر في الثلاث فالحكم فيه كما ذكرنا في كفارة الظهار •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اراد أن يكفر بالكسوة كسا كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص أو سراويل أو ازار أو رداء أو مقنعة أو خمار ، لأن الشرع ورد به مطلقاً ولم يقدر فحمل على ما يسمى كسوة في العرف . وهل يجزئ فيه الفلنسوة ؟ فيها وجهان :

(احدهما) لا يجزئه لأنه لا يطلق عليه اسم الكسوة .

(والثاني) انه يجزئه وهو قول أبي اسحاق المروزي ، لما روى أن رجلاً سأل عمران بن الحصين عن قوله تعالى (أو كسوتهم) قال : « لو أن وقدا قتموا على أميركم هذا فكساهم فلنسوة فلنسوة ، قلتم قد كسوا » ولا يجزئ الخف والنمل والمنطقة والنكة ، لأنه لا يقع عليه اسم الكسوة ويجزئ الكساء والطيلسان لأنه من الكسوات ، ويجوز ما اتخذ من القطن والكتان والشعر والصوف والغز ، وأما الحرير فإنه ان أعطاه للمرأة أجزاءه ، وهل يجوز أن يعطى رجلاً ؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يجزئ لأنه يحرم عليه لبسه .

(والثاني) يجزئه وهو الصحيح ، لأنه يجوز أن يعطى الرجال كسوة النساء ، والنساء كسوة الرجال ، ويجوز فيه الخام والمقصور والبيضاى والمصبوغ . فأما الملبوس فإنه ان ذهب قوته لم يجزه ، وان لم تذهب قوته جزاه كما تجزئه الرقية اذا لم تبطل منفعتها ولا تجزئه اذا بطلت منفعتها .

فصل وان اراد أن يكفر بالصيام فقيه قولان :

(احدهما) لا يجوز الا متتابعاً لأنه كفارة جعل الصوم فيها بدلاً عن الضيق شرط في صومها التتابع ككفارة الظهار والقتل .

(والثاني) انه يجوز متتابعاً ومتفرقاً ، لأنه صوم نزل به القرآن مطبقاً فجاز متفرقاً ومتتابعاً كالصوم في فدية الأذى .

فصل وان كان الخالف عبداً فكفارته الصوم ، وان كان الصوم ضرراً به لشدة الحر وطول النهار نظرت ، فان حلف باذن المولى وحلت بأذنه - جاز له ان يصوم من غير اذنه لأنه لزمه بأذنه ، وان حلف بغير اذنه وحلت بغير اذنه لم يجز أن يصوم الا بأذنه لأنه لزمه بغير اذنه وان حلف بغير اذنه وحلت

جاز أن يصوم بغير اذنه لأنه لزمه اذنه ، وإن حلف باذنه وحنث بغير اذنه ففيه وجهان

(أحدهما) أنه يجوز أن يصوم بغير اذنه لأنه وجد أحد السببين باذنه فصار كما لو حلف بغير اذنه وحنث باذنه .

(والثاني) لا يجوز أن يصوم بغير اذنه وهو الصحيح ، لأنه إذا لم يجز أن يصوم ولم يمنعه من الحنث باليمين فلأن لا يجوز وقد منعه من الحنث باليمين أولى فإن كان الصوم لا يضر به كالصوم في الشتاء ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه يجوز أن يصوم بغير اذنه لأنه لا ضرر عليه .

(والثاني) أنه كالصوم الذي يضر به على ما ذكرناه لأنه ينقص من نشاطه في خدمته فإن صام في المواضع التي منعناه من الصوم فيها أجزاء لأنه من أهل الصيام ، وإنما منع منه لحق المولى ، فإذا فعل بغير اذنه صح كصلاة الجمعة ، فإن كان نصفه حراً ونصفه عبداً وله مال لم يكفر بالعتق ، لأنه ليس من أهل الولاء ويلزمه أن يكفر بالطعام أو الكسوة . ومن أصحابنا من قال فرضه الصوم ، وهو قول الزنى لأنه ناقص بالرق وهو كالعبد ، والمذهب الأول لأنه يملك المال بنصفه الحر ملكاً تاماً فاشبه الحر .

الشرح في قوله تعالى (أو كسوتهم) قرئ بكسر الكاف وضمة هما لغتان مثل أسوة وأسوة ، وقرأ سعيد بن جبير ومحمد بن السميعة اليماني (أو كاسوتهم) يعني كاسوة هلك . والكسوة في حق الرجال الثوب الواحد أو كل ما يسمى كسوة عرفاً أو أقل ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص أو سراويل أو أزار أو رداء أو مقنعة أو عمامة ، وفي القلنسوة وجهان . وذلك ثوب واحد . وبه قال أبو حنيفة والثوري .

وقال أحمد : تتقدر الكسوة بما تجزئ الصلاة فيه ، فإن كان رجلاً فثوب تجزئه الصلاة فيه ، وإن كانت امرأة فدرع وخمار ، وبهذا قال مالك . ومن قال : لا تجزئه السراويل الأوزاعي وأبو يوسف . وقال إبراهيم النخعي : ثوب جامع . وقال الحسن كل مسكين حله : أزار ورداء .

قال ابن عمر وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وأصحاب الرأي : يجزئه

ثوب ثوب • ولم يفرقوا بين الرجل والمرأة • وحكى عن الحسن قال تجزىء
العمامة • وقال سعيد بن المسيب عباءة وعمامة ، والطيلسان فارسي معرب
ثوب يغطي به الرأس والبدن يلبس فوق الثياب •

إذا ثبت هذا فانه يجوز أن يكسوهم من جميع أصناف الكسوة من
القطن والكتان والصوم والشعر والوبر والخز ؛ لأن الله تعالى أمر بكسوتهم
ولم يعين فأى جنس كسائهم منه خرج به عن العهدة لوجود الكسوة المأمور
بها • ويجوز أن يكسو المرأة حريرا ، ويجوز أن يكسوهم ثيابا مستعملة
الا أن تكون قد بليت وذهبت منفعتها لأنها معيبة فلا تجزىء كالحب المعيب ،
وسواء ما أعطاهم مصبوغا أو غير مصبوغ أو خاما أو مقصورا ؛ لأنه تحصل
الكسوة المأمور بها والحكمة المقصودة منها • وبهذا قال أحمد ، الا فى ثوب
الحرير فانه يجوز أن يعطى الرجل ثوبا من الحرير ، وهو أحد الوجهين
عندنا ، وسواء كان ما أعطاهم مصبوغا أو غير مصبوغ ، أو خاما غير
مخيط ، لأنه تحصل الكسوة المأمور بها والحكمة المقصودة • والذين تجزىء
كسوتهم هم المساكين الذين يجزىء اطعامهم لأن الله تعالى قال « فكفارته اطعام
عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم » فينصرف الضمير
الى المساكين لا الى أهليكم ، وقد تقدم الكلام فى المساكين وأصنافهم فى
كفارة الصوم •

مسألة قوله « وان أراد أن يكفر بالصيام الخ » فيؤخذ على
المصنف قوله « وان أراد » بصيغة التخيير مع أن الآية صريحة بالتخيير بين
الاطعام أو الكسوة أو التحرير فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وهذا لا خلاف
فيه الا فى اشتراط التتابع فى الصوم ففيه قولان :

(أحدهما) اشتراطه وهو ظاهر المذهب عند أحمد ، وبه قال النخعي
والثوري وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي • وروى نحو ذلك
عن علي وبه قال عطاء ومجاهد وعكرمة •

(والقول الثانى) أنه يجوز متتابعاً ومتفرقا ، وهو رواية عن أحمد

حكاهما ابن أبي موسى وبه قال مالك لأن الأمر بالصوم مطلق ولا يجوز تقييده إلا بدليل ولكنه صام الأيام الثلاثة فلم يجب التتابع فيه كصيام المتمتع ثلاثة أيام في الحج ووجه القول الأول ما ورد في قراءة أبي وعبد الله ابن مسعود « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » كذلك ذكره الامام أحمد في التفسير عن جماعة . وهذا ان كان قرآناً فهو حجة لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وان لم يكن قرآناً فهو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ يحتمل أن يكونا سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم تفسيراً فطناه قرآناً فثبت له رتبة الخبر ، ولا ينقص عن درجة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للآية .

فعلى هذا أن أفطرت المرأة لحيض أو مرض ، أو الرجل لمرض لم ينقطع التتابع . وفي أحد القولين عندنا ينقطع في المرض ولا ينقطع في الحيض ، وقال أبو حنيفة : ينقطع فيهما لأن التتابع لم يوجد وفوات الشرط يبطل به المشروط . وقال أحمد وأبو ثور واسحاق كل عذر يبيح الفطر أشبه الحيض في كفارة القتل فلا يقطع التتابع .

مسألة من كانت له دابة يحتاج الى ركوبها أو دار لا غنى له عن سكنائها ، أو خادم يحتاج الى خدمته أجزاء الصيام في الكفارة . ومن ثم فإن الكفارة انما تجب فيما يفضل عن حاجته الأصلية والسكنى من الحوائج الأصلية وكل ما ذكرنا وبهذا قال أحمد .

وقال أبو حنيفة ومالك : من ملك رقبة تجزى في الكفارة لا يجزئه الصيام وان كان محتاجاً اليها لخدمته . ومثل ذلك من له عقار يحتاج الى أجرته لمؤنته وحوائجه الأصلية أو بضاعة يختل ربحها المحتاج اليه بالتكفير منها أو سائمة يحتاج الى نمائها حاجة أصلية أو أثاث يحتاج اليه أو كتب لا يتيسر له تحصيلها مرة أخرى وأشياء هذا فله التكفير بالصيام ، لأن ذلك مستغرق لحاجته الأصلية ، فأشبهه المعدم .

فرع لا يجزئه أن يطعم خمسة مساكين ويكسو خمسة لقوليه

نعالى : « فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم » فوجه الدلالة من وجهين :

(أحدهما) أنه جعل الكفارة احدى هذه الخصال الثلاث ولم يأت بواحدة منها •

(الثاني) أن اقتصاره على هذه الخصال الثلاث دليل على انحصار التكفير فيها • وما ذكره القائلون بجواز المزج بينهما من أصحاب أحمد والثوري وأصحاب الرأي من اطعام خمسة وكسوة خمسة انما يشكل خصلة رابعة ، وما ذكروه انما هو تلفيق للكفارة من نوعين فأشبهه ما لو أعتق نصف عبد وأطعم خمسة أو كساهم ، ولأنه نوع من التكفير فلم يجرئه تبعيضة •

مسألة اذا دخل في الصوم ثم أيسر ، أى قدر على العتق أو الاطعام أو الكسوة بعد الشروع في الصوم لم يلزمه الرجوع اليها ، وروى ذلك عن الحسن وقائدة ، وبه قال مالك وأحمد واسحاق وأبو ثور وابن المنذر •

وروى عن النخعي والحكم أنه يلزمه الرجوع الى أحدها ، وبه قال الثوري وأصحاب الرأي لأنه قدر على المبدل قبل اتمام البدل فلزمه الرجوع كالمتييم اذا قدر على الماء قبل صلاته • دليلنا أنه بدل لا يبطل بالقدره على المبدل فلم يلزمه الرجوع الى المبدل بعد الشروع فيه ، كما لو شرع المتمتع العاجز عن الهدى في صوم السبعة الأيام فانه لا يخرج بلا خلاف والدليل على أن البدل لا يبطل أن البدل الصوم وهو صحيح مع قدرته اتفقا ، وفارق التيمم فانه يبطل بالقدره على الماء بعد فراغه منه ولأن الرجوع الى طهارة الماء لا مشقة فيه ليسره ، والكفارة يشق الجمع فيها بين خصلتين ، وايجاب الرجوع يقضى الى ذلك •

فرع فان أراد أن يكفر بالعتق أعتق رقبة مؤمنة على ما ذكرناه في الظهار وان أراد أن يكفر بالاطعام أطعم عشرة مساكين كل مسكين مدا من

الطعام على ما ذكرناه في الظاهر وان أراد أن يكفر بالكسوة كسا عشرة
مساكين كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص أو عمامة أو سراويل
أو رداء أو ازار أو مقنعة أو خمار ، وقال مالك وأحمد : لا يجزيه الا ما يجزى
فيه الصلاة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزى السراويل والعمامة دليلنا
أن الشرع ورد بالكسوة مطلقة وليس له عرف يحمل عليه فوجب حمله على
ما يقع عليه اسم الكسوة واسم الكسوة تقع على العمامة والمقنعة والخمار
والسراويل فأجزأه كالقميص وهل يجزىء فيه ألقنسوة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يجزيه لأنه لا يقع عليه اسم الكسوة .

(والثاني) يجزيه لما روى عن عمران بن الحصين أنه سئل عن قوله
تعالى : « أو كسوتهم » ، فقال اذا أعطاهم قلنسوة رأيت لو قدم وفد على
الأمير فأعطاهم قلنسوة فانه يقال قد كساهم وأن أعطاهم خفا أو شمشكا أو
نعلأ أو جوربا أو تكأ لم يجزه لأن ذلك لا يقع عليه اسم الكسوة . قال
ابن الصباغ : وقد حكى الشيخ أبو حامد في الخف وجهين :

(الأول) هو المشهور ويجوز دفع الكسوة مما اتخذ من الصوف والشعر
والوبر والقطن والكتان والخز وأما ما اتخذ منه الحرير فان أعطاه امرأة
أجزأه وان أعطاه رجلا فهل يجزيه ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق :

(أحدهما) لا يجزيه لأنه محرم عليه لبسه .

(والثاني) يجوز لأنه يجوز أن يدفع الى الرجل كسوة المرأة والى المرأة
كسوة الرجل ، والمستحب أن يكون ما يدفعه جديدا خاما كان أو مقصورا
فان دفع لبيسا فان كان قد خلق لم يجزه لأن قوته قد ذهبت فلم يجزه كالطعام
المسوس وان كان لم يخلق أجزأه كالطعام العتيق .

فرع اذا مات وفي ذمته كفارات أو هدى أو نذر مال فان ذلك
لا يسقط بموته وقال أبو حنيفة : يسقط بموته وإقد مضى الدليل عليه في
الزكاة اذا ثبت أنها لا تسقط فانها تخرج من تركته فان اتسعت تركته لجميعها

أخرجت وإن كان ماله لا يتسع لجميعها فإن كانت كلها متعلقة بالعين بأن كان عليه زكاة مال والمال باق وهو أنواع كالذهب والفضة والمواشي والزرع سوى بين الجميع وهكذا وإن كانت متعلقة بالذمة بأن كان المال الذي وجبت فيه الزكاة تالفاً واستفاد غيره أو كانت نذوراً أو كفارات سوى بين الجميع وأخرج من كل عين بقسطها وإن كان بعضها متعلقاً بالعين وبعضها بالذمة قدم ما تعلق بالعين وإن كان عليه حق لله وحق للآدمي وبعضها معلق بالعين وبعضها بالذمة قدم ما تعلق بالعين على ما تعلق بالذمة سواء كان لله أو للآدمي وإن كان الحقان متعلقين بالعين أو متعلقين بالذمة فأيهما تقدم ؟ فيه ثلاثة أقوال مضت في الزكاة •

فرع وإن كان كفارة يمين ومات ولم يوص بها فالواجب عليه أقل الأنواع وهو الاطعام ويجوز للورثة أن يكسوا المساكين وهل يجوز لهم أن يعتقوا عنه ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما • وإن وصى بأن يعتق عنه عن كفارة اليمين كان ذلك من ثلثه نسواً أطلق أو قال : من رأس المال أو من الثلث لأنه ليس بواجب فإن وفى ثلثه وبرقبة يجزىء فلا كلام وإن لم يف الثلث برقبة تجزىء ففيه وجهان ، وقال أبو اسحاق : يعزل قدر الطعام من رأس المال ويضاف إليه الثلث من الباقي فإن وفا برقبة يجزىء أعنته والا أطعم عنه كما يقول فيه إذا أوصى أن يحج عنه من دويرة أهله ولم يف الثلث بذلك ومن أصحابنا من قال : يبطل الوصية بالعتق ويطعم عنه وهو ظاهر النص لأن الذي وصى به لم يحتمله الثلث فسقط ويفارق الحج لأن الذي وصى به هو الواجب وإنما أراد تكميله والعتق هاهنا غير واجب وإنما الواجب الاطعام •

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب العدة

إذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول والخلوة لم تجب العدة لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » ولأن العدة تجب لبراءة الرحم ، وقد تيقنا براءة رحمها ، وإن طلقها بعد الدخول وجبت العدة لأنه لما اسقط العدة في الآية قبل الدخول ، دل على وجوبها بعد الدخول ولأن بعد الدخول يشتغل الرحم بالماء فوجبت العدة لبراءة الرحم . وإن طلقها بعد الخلوة وقبل الدخول ففيه قولان .

(أحدهما) لا تجب العدة لما ذكرناه من الآية والمعنى .

(والثاني) تجب لأن التمكين من استيفاء المنفعة جعل كالاستيفاء ، ولهذا تستقر به الأجر في الإجارة كما تستقر بالاستيفاء ، فجعل كالاستيفاء في إيجاب العدة .

فصل وإن وجبت العدة على المطلقة لم تخل - أما أن تكون حرة أو أمة - فإن كانت حرة نظرت ، فإن كانت حاملا من الزوج اعتدت بالحمل لقوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن إلا بوضع الحمل فإن كان الحمل لا تحصل في الحامل لا تحصل في الحامل إلا بوضع الحمل فإن كان الحمل ولدا لم تنقضي العدة حتى ينفصل جميعه ، وإن كان ولدين أو أكثر لم تنقضي حتى ينفصل الجميع ، لأن الحمل هو الجميع ، ولأن براءة الرحم لا تحصل إلا بوضع الجميع . وإن وضعت ما بان فيه خلق آدمي انقضت به العدة ، وإن وضعت مضغة لم يظهر فيه خلق آدمي وشهد أربع نسوة من أهل المعرفة أنه خلق آدمي ففيه طريقان .

من أصحابنا من قال : تنقضي به العدة قولاً واحداً . ومنهم من قال فيه قولان وقد بيناه في علق أم الولد ، وأقل مدة الحمل ستة أشهر لما روى أنه

أتى عثمان رضى الله عنه بامرأة ولدت لسته أشهر فشاو القوم فى رجمها ، فقال ابن عباس رضى الله عنه : أنزل الله عز وجل : « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » ، وأنزل : « وفصاله فى عامين » فالفصال فى عامين والحمل فى ستة أشهر .

وذكر القتيبي فى المعارف أن عبد الملك بن مروان ولد لسته أشهر ، وأكثره أربع سنين لما روى الوليد بن مسلم ، قال : قلت لمالك بن أنس : حدثت جميلة بنت سعد عن عائشة رضى الله عنها : لا تزيد على السنتين فى الحمل . قال مالك : سبحان الله من يقول هذا ؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان تحمل أربع سنين قبل أن تلد . وأقل ما تنقضى به عدة الحامل أن تضع بعد ثمانين يوما من بعد امكان الوطء ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ان احكمم ليخلق فى بطن امه نطفة أربعين يوما ، ثم يكون علقه أربعين يوما ، ثم يكون مضغة أربعين يوما ، ولا تنقضى العدة بما دون المضغة فوجب ان يكون بعد الثمانين) .

الشرح بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم الخ » خاطب الله المؤمنين بحكم الزوجة تطلق قبل البناء ، وبين ذلك الحكم للأمة ، فالمطلقة اذا لم تكن ميسوسة لا عدة عليها بنص الكتاب واجماع الأمة ، وعلى هذا فان النكاح فى الآية هنا يطلق على العقد وان كان فى الحقيقة يطلق على الوطء ، ويسمى العقد نكاحا للملاسته له من حيث هو طريق اليه ، ولم يرد النكاح فى كتاب الله الا فى معنى العقد لأنه فى معنى الوطء ، وهو من آداب القرآن ، وقد كنى عن الوطء بلفظ الملاسة والقربان والايان .

وفى قوله : (ثم طلقتوهن) أحكام مضى ذكرها فى الطلاق .

قال الشافعى رحمه الله : قال الله تبارك وتعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » محل ذلك أن الزوجة يجب عليها العدة بطلاق الزوج أو بوفاته فأما عدة الطلاق فينظر فيه فان طلقها قبل الخلوة بها والدخول لم يجب عليها العدة لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتوهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » وان طلقها بعد أن دخل بها وجبت عليها العدة لأن الله تعالى لما لم يوجب عليها اذا طلقت قبل الدخول دل على أنها يجب عليها العدة بعد الدخول ولأن رجمها قد

صار مشغولاً بماء الزوج فوجبت عليها العدة لبراءته وإن طلقها بعد الخلوة وقبل الدخول فقد نص الشافعي في الجديد على أن الخلوة لا تأثير لها في استقرار المهر ولا في إيجاب العدة ولا في قوة قول من يدعي الإصابة وقال أبو حنيفة الخلوة كالإصابة في استقرار المهر لها وإيجاب العدة وقال مالك للخلوة تأثير في أنه يقوى بها قول من ادعى الإصابة منها دون استقرار المهر لها وإيجاب العدة قال الشافعي في القديم للخلوة تأثير فمن أصحابنا من قال تأثيرها في القديم كقول أبي حنيفة في استقرار المهر وإيجاب العدة ومنهم من قال تأثيرها في القديم كقول مالك والأول أصح فإذا قلنا بقوله القديم فوجهه ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا أرخى الستر أو أغلق الباب فقد وجب المهر ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم ولأن التمكن من استيفاء المنفعة جعل كاستيفائها في الإجارة فكذلك في النكاح وإذا قلنا بقوله الجديد وبه قال ابن مسعود وابن عباس وهو الأصح فوجهه قوله تعالى : « وأن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » وقوله تعالى « إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » ولم يفرق بين أن يكون خلا بها أو لم يخل بها ولأنها خلوة عرت عن الإصابة فلم يتعلق بها حكم كالخلوة في غير النكاح وما روى عن عمر يعارضه ما روياه عن ابن مسعود وابن عباس وعلى أنه يحتمل أنه أراد بقوله فقد وجب المهر أى فقد وجب تسليم المهر لأنها قد مكنته من نفسها ولم يرد به الاستقرار .

فرع في مذاهب العلماء قد استدلل داود الظاهري ومن قال بقوله أن المطلقة الرجعية إذا راجعها زوجها قبل أن تنقضى عدتها ثم فارقها قبل أن يمسه أنه ليس له عليها أن تتم عدتها ولا عدة مستقبلية ، لأنها مطلقها قبل الدخول بها .

وقال عطاء بن أبي رباح وفرقة : تمضي في عدتها من طلاقها الأول ، وهو أحد قولي الشافعي رضي الله عنه ؛ لأن طلاقه لها إذا لم يمسه في حكم من طلقها في عدتها قبل أن يراجعها ، ومن طلق امرأته في كل طهر مرة بنت ولم تستأنف ، وقال مالك إذا فارقها قبل أن يمسه أنها لا تبني على ما مضى

من عدتها ؛ وأنها تنشئ من يوم طلقها عدة مستقبلة ، وقد ظلم زوجها نفسها وأخطأ أن كان ارتجعها ولا حاجة له بها ؛ وعلى هذا أكثر أهل العلم ، لأنها في حكم الزوجات المدخول بهن في النفقة والسكنى وغير ذلك ؛ ولذلك تستأنف العدة من يوم طلقت ، وهو قول جمهور فقهاء البصرة والكوفة ومكة والمدينة والشام .

وقال الثوري : أجمع الفقهاء عندنا على ذلك . قال ابن قدامة : وأجمعوا على أن المطلقة قبل الميسس لا عدة عليها ، لقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم النساء ثم طلقتموهن » الآية .

فرع هل تجب العدة على المطلقة إذا خلا بها ولم يمسا ؟ فيه قولان :

(أحدهما) وهو قوله في القديم : أن العدة تجب على كل من خلا بها زوجها ولم يمسا ثم طلقها . وبهذا قال أحمد وروى عن الخلفاء الراشدين وزيد بن ثابت وابن عمر ، وبه قال عروة وعلى بن الحسين وعطاء والزهرى والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي .

(الثاني) وهو قوله في الجديد : لا عدة عليها لقوله تعالى « ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » وهذا نص ، ولأنها مطلقة لم تمس فأشبهت من لم يخل بها .

ووجه القول الأول لما روى أحمد في مسنده عن زرارة بن أوفى قال : قضى الخلفاء الراشدون أن من أرخى سترا أو أغلق بابا فقد وجب المهر ووجبت العدة ، ولأنه عقد على المنافع فالتمكين فيه يجرى مجرى الاستيفاء في الأحكام المتعلقة به كعقد الإجارة .

فرع وإذا وجبت العدة على المطلقة لم يخل اما أن يكون حاملا أو حائلا فإن كانت حاملا لم تنقض عدتها الا بوضع الحمل حرة كانت أو أمة لقوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولأن العدة

تراد لبراءة الرحم وبراءة الرحم تحصل بوضع الحمل دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم في السبايا « لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض » فإن كان الحمل ولدا واحدا لم تنقض العدة الا بوضع جميعه فان خرج بعضه دون بعض فاسترجعها الزوج قبل انفصال جميعه صحت رجعة لقوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » وهذه لم تضع حملها وان كان الحمل ولدين أو أكثر فوضعت واحدا لم تنقض عدتها الا بوضع ما بقي معها منهم فان راجعها الزوج قبل وضع ما بعد الأول صحت الرجعة وبه قال أكثر الفقهاء عن عكرمة فانه قال : تنقض عدتها بوضع الأول ؛ دليلنا قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » والحمل يقع على جميع ما في بطنها من الأولاد بدليل أن رجلا لو قال لامرأته : اذا وضعت حملك فأنت طالق لم يطلاق الا بوضع جميع ما في بطنها من الأولاد .

فرع فاذا ولدت المرأة ولدا ميتا أو جنينا وقد بان فيه شيء من خلقه الآدمي من عين أو ظفر انقضت به العدة ووجبت فيه الغرة على ضاربها ووجبت به الكفارة وصارت الجارية به أم ولد ان أسقطت مضغة ليس فيها شيء ظاهر من خلقه الآدمي الا أنه شهد أربع نسوة ثقات من أهل المعرفة أن فيه تخطيطا باطنا من خلقة ابن آدم تعلقت به الأحكام الأربعة في الولد . وحكى أن أبا سعيد الاضطخري أتى بسقط لم ين فيه شيء من خلق الآدميين فتوقف فيه فشهد القوابل أنه مخطط مصور فطرح في ماء جار فاستجسد وبان تخطيطه وتصويره فحكم بانقضاء العدة به وان أسقطت شيئا مستجسدا ليس فيه تخطيط ظاهر ولا باطن ولكن شهد أربع من القوابل أن هذا مبتدأ خلق آدمي ولو بقي لتخطط وتصور فقد قال الشافعي تنقض به العدة وقال في أمهات الأولاد ما يدل على أنها تعتبر به أم ولد واختلف أصحابنا فيها على طريقين فمنهم من نقل جوابه في كل واحدة الى الأخرى وجعلها على قولين ومنهم من جعلها على ظاهرهما فقال تنقض به العدة ولا تصير به أم ولد وقد مضى ذلك في عتق أمهات الأولاد وان ألفت شيئا مستجسدا ولم يعلم هل هو مبتدأ خلق آدمي أو لا لم تنقض به العدة لأنه لم يثبت كونه آدميا بالمشاهدة ولا بالبينة .

فرع أقل مدة الحمل الذي بها الولد حيا ويعيش ستة أشهر قال أصحابنا : وهو اجماع لا خلاف فيه لما روى أن عثمان رضى الله عنه أتى بامرأة ولدت لستة أشهر فهم يرجعها فقال ابن عباس لو خاصمتكم الى كتاب الله لخصمتكم قال الله « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » وقال « وفصاله في عامين » فالفصال في عامين والحمل في ستة أشهر ، فاستحسن الناس اتزاعه هذا من الآية وذكر القتيبي أن عبد الملك بن مروان وضعته أمة لستة أشهر وأما أكثر مدة الحمل فاختلف الناس فيه على أربعة مذاهب فذهبنا أن أكثر مدة الحمل أربع سنين وذهب الزهري وربيعه والليث الى أن أكثر مدة الحمل سبع سنين وذهب الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وعثمان البتي الى أن أكثر مدة الحمل ستان وروى عن عائشة ، وعن مالك ثلاث روايات (أحدها) كقولنا (والثانية) كقول الزهري وهو الأصح عنه والثالثة كقول أبي حنيفة وذهب أبو عبيد أنه لا حد لأكثره دليلنا أن كل ما ورد به الشرع مطلقا وليس له حد في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف كان المرجع في حده الى الوجود وقد ثبت الوجود فيما قلنا قال الشافعي ولد ابن عجلان لأربع سنين ومثل الشافعي لا يقول هذا الا بعد أن علمه وروى أنه قيل لمالك حديث جميلة بنت سعد عن عائشة أنها قالت لا تزيد المرأة على السنتين في الحمل فقال مالك : سبحان الله من يروى هذا ؟ هذه جارتنا امرأة عجلان حملت ثلاثة بطون كل بطن يبقى الحمل في جوفها أربع سنين هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وأما الشيخ أبو اسحاق فقال : امرأة محمد بن عجلان وروى حماد بن سلمة عن علي بن زيد أن سعيد بن المسيب أراه رجلا وقال : ان أبا هذا غاب عن أمه أربع سنين ثم عاد وقد ولد هذا وذكر القتيبي أن هرم بن حيان حملته أمه أربع سنين وكذلك منصور بن ريان محمد ابن عبد الله ابن جبير وأبراهيم بن أبي نجع ولدوا لأربع سنين وإذا وجد ذلك عاما وجب المصير اليه فان قيل فقد روى سليمان بن عماد بن العوام قال كان عندنا بواسط امرأة بقي الحمل في جوفها خمس سنين ثم ولدت غلاما له شهر الى منكبه فقال له اش وقال الزهري وجد حمل السبع سنين قلنا : لم يثبت هذا متكررا ، فدل على بطلانه وما رويناه ثبت متكررا وإذا تزوج الرجل امرأة وطلقها وادعت أنها وضعت ولدا تنقضي به العدة فأقل مدة

يقبل قولها فيها أن تدعى ذلك لثمانين يوما من يوم النكاح مع امكان الوطء
فإن مضى لها من يوم النكاح وامكان الوطء أقل من ذلك لم يقبل قولها لأن
الولد لا يتصور في أقل من ذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
ان أحدكم ليمكث في بطن أمه نطفة أربعين يوما ثم يكون علقه أربعين يوما
ثم يكون مضغة أربعين يوما وانما يتصور اذا صار مضغة •

فرع في مذاهب العلماء - اذا كانت المطلقة حرة أو أمة وكانت
حاملًا من الزوج فقد أجمع أهل العلم في جميع الأمصار والأعصار أنها تنقضي
عدتها بوضع حملها ، وكذلك كل مفارقة في الحياة ، وأجمعوا أيضا على أن
المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملًا أجلها بوضع حملها إلا ابن عباس ، وسيأتي
مزيد •

وقد شرعت العدة لمعرفة براءتها من الحمل ووضعه أدل الأشياء على
البراءة منه فوجب أن تنقضي به • فاذا كان الحمل واحدا انقضت العدة
بوضعه وانفصال جميعه ، وإن ظهر بعضه فهي في عدتها حتى ينفصل باقيه ،
لأنها لا تكون واضحة لحملها ما لم يخرج كله ، وإن كان الحمل اثنين أو
أكثر لم تنقض عدتها إلا بوضع الآخر لأن الحمل هو الجميع • هذا قول
عامة أهل العلم إلا أبا قلابة وعكرمة فانهما قالوا : تنقضي عدتها بوضع الأول
ولا تتزوج حتى تضع الآخر •

وذكر ابن أبي شيبة عن قتادة عن عكرمة أنه قال : اذا وضعت أحدهما
فقد انقضت عدتها ، قيل له : فتزوج ؟ قال لا • قال قتادة خصم العبد •

وهذا قول شاذ باتفاق جمهور العلماء ، ويخالف ظاهر الكتاب ، فإن العدة
شرعت لمعرفة البراءة من الحمل ، فاذا علم وجود الحمل فقد تيقن وجود
الموجب للعدة وانتفت البراءة الموجبة لانقضائها ، ولأنها لو انقضت عدتها
بوضع الأول لأبيح لها النكاح كما لو وضعت الآخر ، فإن وضعت ولدا
وشكت في وجود ثانی لم تنقض عدتها حتى تزول الرية ، وتيقن أنها لم
يبق معها حمل ، لأن الأصل بقاؤها فلا يزول بالشك •

فرع الحمل الذي تنقضى به العدة ما يتبين فيه شيء من خلق الانسان حرة كانت أو أمة ، فاذا ألفت المرأة بعد فرقة زوجها شيئاً لم يخل :

(١) أن يكون ما بان فيه هو الشكل الآدمي من الرأس واليد والرجل ؛ فهذا تنقضى به العدة بلا خلاف قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن عدة المرأة تنقضى بالسقط اذا علم أنه ولد ، وممن نحفظ عنه ذلك الحسن وابن سيرين وشريح والشعبي والنخعي والزهري والثوري ومالك والشافعي واسحاق . وقال أحمد بن حنبل : اذا بان فيه شيء من خلق الآدمي علم بأنه حمل ؛ فيدخل في عموم قوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » .

(٢) أن تلقى نطفه أو دمها لا تدري هل هو ما يخلق منه الآدمي أو لا ؟ فهذا لا يتعلق به شيء من الأحكام ، لأنه لم يثبت أنه ولد لا بالمشاهدة ولا بالبينة .

(٣) أن تلقى مضغة لم تبين فيها الخلقة ، فشهد أربع ثقات من القوابل أن فيه صورة خفية بان بها أنه خلقة آدمي ؛ فهذا فيه طريقان ، من أصحابنا من قال : تنقضى به العدة كالحال الأول قولاً واحداً ، لأنه قد تبين بشهادة أهل المعرفة أنه ولد . (والثاني) من أصحابنا من قال : فيه قولان بينهما المصنف في عتق أم الولد (أحدهما) أن عدتها لا تنقضى به ولا تصير أم ولد لأنه لم يبين فيه خلق آدمي فأشبهه الدم . (والثاني) عدتها لا تنقضى به ولكن تصير أم ولد لأنه مشكوك في كونه ولداً ، فلم يحكم بانقضاء العدة المتيقنة بأمر مشكوك فيه .

وعن أحمد روايتان ، أحدهما نقلها الأئرم والأخرى نقلها حنبل كالقولين عندنا .

(٤) اذا ألفت مضغة لا صورة فيها فشهد أربع من ثقات القوابل أنه مبتدأ خلق آدمي فهو كالذي قبله .

(هـ) أن تضع مضغة لا صورة فيها ولم تشهد القوايل بأنها مبتدأ آدمي فهذا لا تنقضي به العدة ولا تصير به أم ولد لأنه لم يثبت كونه ولداً بيينة ولا مشاهدة ، فأشبهه العلقه ، فلا تنقضي العدة بوضع ما قبل المضغة بحال ، سواء كان نطفة أو علقه ، وسواء قيل أنه مبتدأ خلق آدمي أو لم يقل ، فإذا كان علقه فلا تنقضي به العدة بإجماع الفقهاء ما عدا الحسن البصري فإنه قال : إذا علم أنها حمل انقضت به العدة وفيه الغرة والأصح ما عليه الجمهور .

وأقل ما تنقضي به مدة الحمل ستة أشهر ، لأن الله تعالى يقول « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » .

قال ابن عباس : إذا حملت تسعة أشهر أرضعت إحدى وعشرين شهراً . وإن حملت ستة أشهر أرضعت أربعة وعشرين شهراً ، وروى أن عثمان قد أتى بامرأة قد ولدت سفاحاً لسته أشهر فأراد أن يقضى عليها بالحد فقال له علي أو ابن عباس : ليس ذلك عليها ، قال تعالى « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » وقال تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » فالرضاع أربعة وعشرون شهراً والحمل ستة أشهر . فرجع عثمان ولم يجدها .

وقد روى الأثرم بإسناده عن أبي الأسود أنه رفع إلى عمر أن امرأة ولدت لسته أشهر فهم عمر يرجمها فقال له علي « ليس لك ذلك وثلاثا الآيتين ، فخطى عمر سبيلها ، وولدت مرة أخرى كذلك الحمل » ورواه الأثرم أيضاً عن عكرمة أن ابن عباس قال ذلك . قال عاصم الأحول فقلت لعكرمة : أنا بلغنا أن علياً قال هذا فقال عكرمة « لا » ما قال هذا إلا ابن عباس .

وذكر ابن قتيبة في المعارف أن عبد الملك بن مروان ولد لسته أشهر . وهذا قول أحمد وإمام مالك وأصحاب الرأي وغيرهم . وسيأتي في الرضاع مزيد إن شاء الله قال القرطبي لم يعد ثلاثة أشهر في ابتداء الحمل ، لأن الولد فيها نطفة وعلقه ومضغة ، فلا يكون له ثقل يحس به ، وهو معنى قوله تعالى « فلما تغشاها حملت حملاً خفيفاً فمرت به » والفصال القطام .

وروى أن الآية نزلت في أبي بكر الصديق ، وكان حمله وفصاله ثلاثين شهرا حملته أمه تسعة أشهر وأرضعته إحدى وعشرين شهرا ، وفي الكلام اضمار . أى ومدة حمله ومدة فصاله ثلاثون شهرا ، ولولا هذا الاضمار لنصب ثلاثون على الظرف وتغير المعنى .

وقال أحمد : أقل ما تنقضي به العدة من الحمل أن تضعه بعد ثمانين يوماً منذ أمكنه وطؤها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن خلق أحدكم ليجمع في بطن أمه فيكون نطفة أربعين يوماً ، ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك » ولا تنقضي العدة بما دون المضغة فوجب أن تكون بعد الثمانين ، فأما بعد الأربعة أشهر فليس فيه اشكال ، لأنه منكسر في الخلق الرابع .

مسألة خبر مالك ساقه الذهبي في الميزان عن إبراهيم بن موسى القراء . حدثنا الوليد بن مسلم قال : قلت لمالك انى حدثت عن عائشة أنها قالت « لا تحل المرأة فوق سنتين قدر ظل مغزل » فقال مالك سبحانه الله من يقول هذا ؟ هذه امرأة ابن عجلان جارتنا امرأة صدق ولدت ثلاثة أولاد في ثنتي عشرة سنة تحمل أربع سنين قبل أن تلد . ١ هـ .

(قلت) من الغريب أن محمد بن عجلان نفسه حملت به أمة بأكثر من ثلاث سنين ، روى هذا الواقدي ، سمعت عبد الله بن محمد بن عجلان يقول حمل بأبي بأكثر من ثلاث سنين . وروى العباس بن نصر البغدادي عن صفوان بن عيسى قال « مكث ابن عجلان في بطن أمه ثلاث سنين ، فشق بطنها لما مات فأخرج وقد تبنت أسنانه » روى هذا المحدث أبو بكر بن شاذان عن عبد العزيز بن أحمد الغافقي المصري عن العباس .

وكان محمد بن عجلان هذا رجلاً صالحاً تقياً ، اختلف نقاد الرجال فيه ، فقال الحاكم أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد . وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه . وقال الذهبي : أمام صندوق مشهور . روى عن أبيه والمقبري وطائفة . وعنه مالك وشعبة ويحيى

القطان . وثقه أحمد وابن معين وابن عينة وأبو حاتم . وروى عباس الدوري عن ابن معين قال : ابن عجلان أوثق من محمد بن عمر . وما يشك أحد في هذا .

وقال البخاري في ترجمة ابن عجلان في الضعفاء : قال لي علي بن أبي الوزير عن عائشة انه ذكر ابن عجلان فذكر خبراً ، وقال يحيى القطان ان مضطرباً في حديث نافع . وقال البخاري : قال يحيى القطان لا أعلم الا أني سمعت ابن عجلان يقول كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة ، فاختلط فجعلهما عن أبي هريرة . كذا في نسختي بالضعفاء للبخاري . وعندى في مكان آخر أن ابن عجلان كان يحدث عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة . وعن رجل عن أبي هريرة ؛ فاختلط عليه فجعلهما عن أبي هريرة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان كانت المعتدة غير حامل فان كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة اقراء لقوله عز وجل « والطلاق يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » والاقراء هي الاطهار ، والدليل عليه قوله تعالى « فطلقوهن لعدتهن » والمراد به في وقت عدتهن كما قال « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » والمراد به في يوم القيامة والطلاق المأمور به في الطهر ، قبل على انه وقت العدة ، وان كان الطلاق في وقت الحيض كان اول الاقراء الطهر الذي بعده ، فان كان في حال الطهر نظرت فان بقيت في الطهر بعد الطلاق لحظة ثم حاضت احتسبت تلك اللحظة قروءاً ، لان الطلاق انما جعل في الطهر ولم يجعل في الحيض حتى لا يؤدي الى الاضرار بها في تطويل العدة ، فلو لم تحسب بقية الطهر قروءاً كان الطلاق في الطهر اضر بها من الطلاق في الحيض ، لانه اطول للعدة ، فان لم يبق بعد الطلاق جزء من الطهر - بان وافق آخر لفظ الطلاق آخر الطهر - او قال لها : انت طالق في آخر جزء من طهرك - كان اول الاقراء الطهر الذي بعد الحيض .

وخرج ابو العباس وجها آخر انه يجعل الزمان الذي صادفه الطلاق من الطهر قروءاً ، وهذا لا يصح ، لان العدد لا يكون الا بعد وقوع الطلاق فلم يجز الاعتماد بها قبله .

وأما آخر العدة فقد روى المزني والربيع أنها إذا رأت الدم بعد الطهر الثالث انقضت العدة برؤية الدم . وروى البويطي وحرمله أنها لا تنقضي حتى يمضي من الحيض يوم وليلة ، فمن أصحابنا من قال هما قولان ، (أحدهما) تنقضي العدة برؤية الدم لأن الظاهر أن ذلك حيض ، (والثاني) لا تنقضي حتى يمضي يوم وليلة لجواز أن يكون دم فساد فلا يحكم بانقضاء العدة . ومنهم من قال هي على اختلاف حالين ، فالذي رواه المزني والربيع فيمن رأت الدم لمادتها فيعلم بالعادة أن ذلك حيض ، والذي رواه البويطي وحرمله فيمن رأت الدم لفير عادة ، فإنه لا يعلم أنه حيض قبل يوم وليلة ، وهل يكون ما رآته من الحيض من العدة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) أنه من العدة لأنه لا بد من اعتباره ، فعلى هذا إذا رآها فيه صحته الرجعة ، وإن تزوجت فيه لم يصح النكاح (والثاني) ليس من العدة لأنها لو جملناه من العدة لزادت العدة على ثلاثة أقراء ، فعلى هذا إذا رآها لم تصح الرجعة ، فإن تزوجت فيه صح النكاح .

الشرح قوله تعالى « يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » يتربصن ينتظرن . والتربص الانتظار . قال تعالى « فتربصوا فستعلمون » قال ابن بطال : واختلف أهل العلم في الأقراء فذهب قوم إلى أنها الأظهار ، وهو مذهب الشافعي رحمه الله ، وذهب قوم إلى أنها الحيض ، وأهل اللغة يقولون : إن القراء يقع على الحيض وعلى الطهر جميعا وهو عندهم من الأضداد ، وأصل القراء الجمع ، يقال قرئت الماء في الخوض جمعة ، فكان الدم يجتمع في الرحم ثم يخرج . اهـ

وقال في اللسان : قال أبو عبيد : القراء يصلح للحيض والطهر ، قال : وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت والجمع أقراء ، وفي الحديث « دعي الصلاة أيام أقرائك » وقروء على فعول وأقرؤ الأخيرة عن اللحياني في أدنى العدد ، ولم يعرف سيبويه أقراء ولا أقرؤا . قال استغنوا عنه بفعول ، وفي التزويل « ثلاثة قروء » كما قالوا خمسة كلاب يراد خمسة من كلاب . قال الأعشى :

مورثة مالا وفي الحي رفعة لما ضاع فيها من قروء نسائك

وقد اختلفت الرواية عن أحمد بن حنبل فروى أنها الحيض ، وهو مروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وسعيد بن المسيب والثوري

والأوزاعي والعنبري واسحاق وأبي عبيد وأصحاب الرأي ، وروى عن أبي موسى وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء .

والرواية الثانية عن أحمد أن القروء الأطهار ، وهو قول زيد وابن عمر وعائشة وسليمان بن يسار والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبان ابن عثمان وعمر بن عبد العزيز والزهرى ومالك وأبي بكر بن عبد الرحمن الذى قال : ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول ذلك .

قال ابن عبد البر : رجع أحمد الى أن القروء الأطهار .

قال فى رواية الأثرم : رأيت الأحاديث عن قال القروء الحيض تختلف ، والأحاديث عن قال انه أحق بها حتى تدخل فى الحيضة الثالثة أحاديثها صحاح وقوية . واحج من قال بقول الله « فطلقوهن لعدتهن » أى فى عدتهن ، كقوله تعالى « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » أى فى يوم القيامة ، وانما أمر بالطلاق فى الطهر لا فى الحيض .

فروع لما كانت القروء هى الأطهار عندنا احتسبنا لها بالطهر الذى طلقها فيه قرءا ، فلو طلقها - وقد بقى من طهرها لحظة - حسبها قرءا ، وهذا قول كل من قال : القروء الأطهار الا الزهرى وحده قال : تمتد بثلاثة قروء سوى الطهر الذى طلقها فيه .

وحكى عن أبى عبيد أنه ان كان جامعها فى الطهر لم يحتسب ببقيته لأنه زمن حرم فيه الطلاق فلم يحتسب به من العدة كزمن الحيض .

وقال الحنابلة : القروء الحيض ، ولأن النبی صلى الله عليه وسلم قال : « لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة » ولأن الاستبراء تعرف به براءة الرحم ، وانما يحصل بالحيضة لا بالطهر الذى قبلها ، ولأن العدة تتعلق بخروج خارج من الرحم فوجب أن تتعلق بالطهر كوضع الحمل يحققه أن العدة مقصودها معرفة براءة المرأة من الحمل ، فتارة تحصل بوضعه وتارة تحصل بما ينفيه وهو الحيض الذى لا يتصور وجوده معه .

ووجه القول بأن المرأة تعتد بالطهر الذي طلقت فيه أن الطلاق حرم في زمن الحيض دفعا لضرر تطويل العدة عليها ، فلو لم يحتسب ببقيته قراءا كان الطلاق في الطهر أضربا وأطول عليها ، وما ذكر عن أبي عبيدة لا يصح ، لأن تحريم الطلاق في الحيض لكونها لا تحتسب ببقيته فلا يجوز أن نجعله العلة في عدم الاحتساب تحريم الطلاق فتصير العلة معلولا ، وانما تحريم الطلاق في الطهر الذي أصابها فيه لكونها مرتابة ، ولكونه لا يأمن الندم بظهور حملها .

فرع وان كانت المطلقة حائلا نظرت فان كانت ممن تحيض لم يخل اما أن تكون حرة أو أمة فان كانت حرة اعتدت بثلاثة أقراء لقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ، وهذا أمر بلفظ الخبر ولا خلاف في ذلك .

إذا ثبت هذا فان القراء في اللغة يقع على الطهر وعلى الحيض وهو من الأضداد كقولهم الجوز يقع على الأبيض والأسود وكقولهم أخفيت الشيء أسرته أو أخفيته وأظهرته وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم كل واحد منهما قراء ، فروى أنه قال لفاطمة ابنة أبي حبيش « دعي الصلاة والصيام أيام أقرائك وأراد أيام حيضك وروى أنه قال لابن عمر حين طلق امرأته وهي حائض « انما السنة أن يطلقها في كل قرء طلبة » وأراد به الطهر وأصل القراء في اللغة الجمع يقال قرأت الماء في الحوض أى جمعته والحوض يسمى المقرء وقرأت الطعام في الشدق أى جمعته فمن أصحابنا من قال اسم القراء يقع على الطهر والحيض حقيقة فيهما لأن حالة الطهر حالة اجتماع الدم فسمى قراءا لذلك وسمى الحيض قراءا أيضا لأن الدم يجتمع في الرحم ، ومن أصحابنا من قال : انه حقيقة في الطهر لأنه حالة جمع الحيض ومجاز في الحيض لمجاورته حال اجتماع الدم وأما القراء المذكور في كتاب الله في قوله : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فلا خلاف أنه لم يرد بذلك الطهر والحيض وانما أراد أحدهما واختلف أهل العلم في المراد فيهما فمذهبنا أن المراد بالقروء المذكور في الآية الأطهار وبه قال ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة

فى الصحابة ومن التابعين فقهاء المدينة السبعة والزهرى وربيعة ومالك
 وذهب طائفة الى أن المراد بالقرء فى الآية الحيض وبه قال عمر وعلى
 ابن أبى طالب وابن مسعود ومن التابعين الحسن البصرى ومن الفقهاء
 الأوزاعى ومن أهل الكوفة سفيان الثورى وأبو حنيفة وأصحابه وهى إحدى
 الروايتين عن أحمد والرواية الأخرى كقولنا • دليلنا قوله تعالى : « والمطلقات
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فأدخل الهاء فى الثلاثة والهاء تدخل فيهما
 للمذكر دون المؤنث فدل ذلك على أن المراد به ما لو صرح به ثبت الهاء به
 وهو ثلاثة أطهار دون ما لو صرح به سقطت الهاء وهو ثلاث حيضات ولأن
 القرء مأخوذ من الجمع وحالة اجتماع الدم فى الرحم هو حال الطهر فكان
 أولى لأن الله تعالى قال : « فطلقوهن لعدتهن » وأراد فى وقت عدتهن والطلاق
 المأمور به هو حالة الطهر دون حالة الحيض هذا نقل أصحابنا البغداديين
 وحكى المسعودى فى الأقراء قولين :

(أحدهما) أن الأقراء الأطهار وهو الأصح •

(والثانى) ذكر فى الرسالة أن الأقراء الانتقال من الطهر الى الحيض
 والمشهور هو الأول وعليه التفريع فينظر فيه فان طلقها وهى حائض وقع
 الطلاق محرماً وتكون معتدة ولكن لا يحسب لها بالحيض من الأقراء فإذا
 ظهرت دخلت فى القرء وان طلقها وهى طاهر وبقيت بعد الطلاق طاهراً
 احتسب بما بقى من الطهر قرءاً لأن الطلاق أنما حرم لثلاث يضر بها بتطويل
 عدتها فلو لم يحتسب بما بقى من الطهر قرءاً لكان الطلاق فى الطهر أضر
 بها فى العدة من الطلاق فى الحيض فان قيل فقد أمرها الله تعالى أن تمتد
 بثلاثة قروء فكيف يجيزون هاهنا أن تعتد بقرءين وبعض الثالث ؟ قلنا العرب
 تسمى اليومين وبعض الثالث ثلاثة أيام فيقولون ثلاث خلون وهم فى بعض
 الثالثة ؛ وكقوله تعالى « الحج أشهر معلومات » وزمان الحج شهرين وبعض
 الثالث وأن وافق انقضاء الطلاق انقضاء طهرها أو قال لها أنت طالق فى آخر
 جزء من أجزاء طهرك فالمذهب أن الطلاق وقع محظوراً أو لا يحسب لها بما
 وافق لفظ الطلاق من الطهر قرءاً لأن الطلاق يتعقب الإيقاع وتكون العدة
 بعد الطلاق وذلك يصادف أول الحيض • وخرج أبو العباس وجهاً آخر أن

الطلاق يكون مباحا ويحتسب بالطهر الذي وافق لفظ الطلاق قرأ ونيس بشيء وأن قال لها أنت طالق في آخر جزء من أجزاء حيضتك فهل هو طلاق مباح أو محظور؟ على الوجهين المذهب أنه مباح .

فرع إذا ظلقها وهي طاهر اعتدت بما بقى من طهر قرأ فإذا حاضت وظهر دخلت في القرء الثاني فإذا حاضت ثانيا ثم طهرت بعده دخلت في القرء الثالث فإذا رأت الدم في الحيضة الثالثة فقد قال الشافعي في القديم والجديد أن عدتها تنقضي برؤية الدم وقل في البويطي لا تنقضي حتى ترى الدم يوما وليلة واختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) تنقضي برؤية الدم لقوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » وهذه قد تربصت ثلاثة قروء لأن الظاهر أنه حيضة بدليل أنها تأمرها بترك الصلاة فيه (والثاني) لا تنقضي عدتها حتى ترى الدم يوما وليلة لأنه لا يتحقق أنه دم حيض حتى يمضي لها يوم وليلة ومنهم من قال : ليست على قولين ، وإنما هي على اختلاف جالين فحيث قال : تنقضي عدتها برؤية الدم أراد إذا رأت الدم أيام عادتها لأنها لما رآته أيام عادتها قوى أمره فانقضت عدتها به وحيث قال : لا تنقضي عدتها حتى ترى الدم يوما وليلة أراد إذا رأت الدم قبل عادتها لجواز أن يكون دم فساد وهل يكون اليوم والليلة من الدم أو اللحظة من العدة ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه من العدة لأنه لا بد من اعتباره فعلى هذا إذا كان راجعها فيه الزوج صحت رجعه وإن تزوجت فيه لم يصح (والثاني) ليس من العدة وإنما يعلم به انقضاء العدة لقوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » وهذا ليس من القروء فعلى هذا إذا راجعها فيه الزوج لم يصح . وإن تزوجت فيه صح قال الشافعي : وليس لاعتبار الغسل بعد الحيضة الثالثة وجه وأراد بذلك الرد على أبي حنيفة فإنه يقول : إذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة - فإن انقطع لأكثر الحيض - خرجت من العدة وإن انقطع لأقله لم تخرج من العدة حتى تغتسل أو يمر عليها وقت الصلاة وقال أحمد : لا تنقضي على الرواية التي تقول أن الإجراء الحيضة لا تنقضي عدتها حتى تغتسل بكل حال دليلنا قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فمن اعتبر الغسل فقد وجب عليها أكثر مما أوجب الله عليها فلم يجز .

فرع اذا انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر ، أو قال لها : أنت طالق في آخر جزء من طهرك ، كان أول الأقراء الطهر الذي بعد الحيض ويكون محرما ولا تحتسب تلك الحيضة من عدتها ، وتحتاج أن تعتد بثلاث حيضات في قول الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي : اذا رأت الدم بعد الطهر الثالث انقضت العدة برؤية الدم ، وفي قوله من رواية البيهقي وحرمة أنها لا تنقضي حتى يمضي من الحيض يوم وليلة .

ووجه القول الأول ما رواه الشافعي : أخبرنا مالك عن نافع وزيد ابن أسلم عن سليمان بن يسار أن الأحوص بن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ، ولا ترثه ولا يرثها .

ووجه الثاني ما أخرجه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنها انتقلت خفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة . قال ابن شهاب فذكر ذلك لعمره بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة ، وقد جادلها في ذلك ناس فقالوا : ان الله تبارك اسمه يقول : « ثلاثة قروء » ، فقالت عائشة رضي الله عنها : صدقتم ، وهل تدرون ما الأقراء ؟ الأقراء الأطهار .

وقال الشافعي : فإذا طلق الرجل امرأته طاهرا قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعة من نهار وتعتد بطهرين تأمين بين حيضتين ، فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حلت ، ولا يؤخذ أبدا في القراء الأول إلا أن يكون فيما بين أن يوقع الطلاق وبين أول حيض ؛ ولو طلقها حائضا لم تعتد بتلك الحيضة ، فإذا طهرت استقبلت القراء ، ولو طلقها فلما أوقع الطلاق حاضت — فإن كانت على يقين من أنها كانت طاهرا حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطرفة عين فذلك قراء ، وإن علمت أن الحيض وتام الطلاق كانا معا استأنفت العدة في طهرها من الحيض ثلاثة قروء . اهـ

ومحصل هذا أنه إذا طلقها وهي طاهر انقضت عدتها برؤية الدم من الحيضة الثالثة ، وإن طلقها حائضاً انقضت عدتها برؤية الدم من الحيضة الرابعة . وهذا قول زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبان بن عثمان ومالك وأبي ثور وأحمد وهو ظاهر أحد القولين للشافعي ، والقول الآخر لا تنقضي العدة حتى يمضي زمن الدم يوم وليلة لجواز أن يكون الدم دم فساد فلا نحكم بانقضاء العدة حتى يزول الاحتمال .

وقال أصحاب أحمد : إن الله تعالى جعل العدة ثلاثة قروء فالزيادة عليها مخالفة للنص فلا يعول عليه ولفظ حديث زيد بن ثابت : « إذا دخلت الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبريء منها ولا ترثه ولا يرثها » والقول : أن الدم يكون دم فساد يقتضي الرد بكونه حيضاً في ترك الصلاة وتحريمها على الزوج وسائر أحكام الحيض فكذلك في انقضاء العدة ، ثم أن كان التوقف عن الحكم بانقضاء العدة للاحتمال ، فإذا تبين أنه حيض علمنا أن العدة قد انقضت حين رأت الدم ، كما لو قال لها : إن حضت فأنت طالق .

وقد اختلف أصحابنا في هذا فمنهم من قال : اليوم والليلة من العدة ، لأنه دم تكمل به العدة فكان منها كالذي في أثناء الإطهار ، ومنهم من قال : ليس منها إنما يتبين به انقضاؤها ، ولأننا لو جعلناه منها أوجبنا الزيادة على ثلاثة قروء ، ولكننا ننبعها من النكاح حتى يمضي يوم وليلة ولو راجعها زوجها لم تصح الرجعة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأقل ما يمكن أن تمتد فيه الحرة بالأقراء اثنان وثلاثون يوماً وساعة وذلك بأن يطلقها في الطهر ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قرءاً ثم تحيض يوماً ، ثم تطهر خمسة عشر يوماً وهو القرء الثاني ثم تحيض يوماً ثم تطهر خمسة عشر يوماً وهو القرء الثالث ، فإذا طعت في الحيضة الثالثة انقضت عدتها .

فصل وان كانت من ذوات الاقراء فارتفع حيضها ، فان كان لعارض معروف كالمرض والرضاع تربصت الى ان يعود الدم ، فتعتد بالاقرء ، لان ارتفاع الدم بسبب يزول فانتظر زواله ، فان ارتفع بغير سبب معروف ففيه قولان :

قال في القديم : تمكث الى ان تعلم براءة رحمها ثم تعتد عدة الايسة ، لان العدة تراد لبراءة الرحم .

وقال في الجديد : تمكث الى ان تياس من الحيض ثم تعتد عدة الايسة لان الاعتداد بالشهور جمل بعد الايس فلم يحز قبله ، فان قلنا بالقول القديم ففي القدر الذي تمكث فيه قولان :

(احدهما) تسعة اشهر ، لانه غالب عادة الحمل ويعلم به براءة الرحم في الظاهر =

(والثاني) تمكث اربع سنين ، لانه لو جاز الاقتصار على براءة الرحم في الظاهر لجاز الاقتصار على حيضة واحدة ، لانه يعلم بها براءة الرحم في الظاهر ، فوجب ان يعتبر اكثر مدة الحمل ليعلم براءة الرحم بيقين ، فاذا علمت براءة الرحم بتسعة اشهر او باربع سنين اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر ، لما روى عن سعيد بن المسيب رضى الله عنه : « ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في المرأة اذا طلقت فارتفعت حيضتها ان عدتها تسعة اشهر لحملها وثلاثة اشهر لعدتها » ولان تربصها فيما تقدم ليس بعدة وانما اعتبر ليعلم انها ليست من ذوات الاقراء فاذا علمت اعتدت بعدة الايسات فان حاضت قبل العلم ببراءة رحمها او قبل انقضاء العدة بالشهور لزمها الاعتداد بالاقرء لانا تبينا انها من ذوات الاقراء ، فان اعتدت وتزوجت ثم حاضت لم يؤثر ذلك في العدة لانها انقضت العدة وتعلق بها حق الزوج فلم يبطل ، فان حاضت بعد العدة وقبيل النكاح ففيه وجهان :

(احدهما) لا يلزمها الاعتداد بالاقرء لانا حكمنا بانقضاء العدة فلم يبطل حدث بعدة =

(والثاني) يلزمها لانها صارت من ذوات الاقراء قبل تعلق حق الزوج بها فلزمها الاعتداد بالاقرء ، فان قلنا بقوله الجديد : انها تفقد الى الايس ففي الايس قولان :

(أحدهما) يعتبر إياس أقربها لأنها أقرب اليهن .

(والثاني) يعتبر إياس نساء العالم ، وهو أن تبلغ اثنتين وستين سنة ،
لأنه لا يتحقق الإياس فيها دونها فإذا تربصت قدر الإياس اعتدت بعد ذلك
بالأشهر لأن ما قبلها لم يكن عدة ، وإنما اعتد ليعلم أنها ليست من ذوات
الاقراء .

الشرح قال النووي ، قال أصحابنا : لا تؤمر في العدة بالأحوط
والقعود الى أن تبين اليأس ، بل إذا طلقت أو فسخ نكاحها اعتدت بثلاثة
أشهر أولها من حين الفرقة فإذا مضت ثلاثة أشهر ولم يكن حمل انقضت عدتها
وحلت للأزواج لأن الغالب أن المرأة تحيض وتطهر في كل شهر فحمل أمرها
على ذلك .

قال أصحابنا : ولأننا لو أمرناها بالقعود الى اليأس عظمت المشقة وطال
الضرر لاحتمال نادر مخالف للظن وغالب عادة النساء بخلاف التزامها وظائف
العبادات ، فإن الأمر فيه سهل بالنسبة الى هذا ، ولأن غيرها يشاركها فيه .

وحكى امام الحرمين هنا والغزالي في العدد وغيرها عن صاحب التقريب
أنه حكى زوجها أنه يلزمها القعود الى اليأس ثم تعتد بثلاثة أشهر . قال
الامام : وهذا الوجه بعيد في المذهب ، والذي عليه جماهير الأصحاب الاكتفاء
بثلاثة أشهر ، وهذا هو الصحيح ، وبه قطع الأصحاب في معظم الطرق .

وحكى الدارمي عن كثير من الأصحاب أنها تعتد بثلاثة أشهر كما حكيناه
عن الجمهور . قال : حتى رأيت للمحمودي من أصحابنا في كتاب الحيض
أنها إذا طلقها زوجها لم يراجعها بعد مضي اثنين وثلاثين يوماً وساعتين ، ولا
يتزوج الا بعد ثلاثة أشهر احتياطاً لأمرين ، ثم أنكر الدارمي على الأصحاب
قولهم تعتد بثلاثة أشهر وغلطهم في ذلك وبالع في ابطال قولهم .

قال الدارمي : ينبغي أن نبين عدة غيرها لبنى عليها عدتها ، فعدة المطلقة
الحائل ثلاثة أقراء كل قرء طهر الا الأول فقد يكون بعد طهر وطلاقها في
الحيض بدعة وفي الطهر سنة الا أن يكون جامعها فيه فبدعة أخف من الحيض

وهل يحسب قرءاً ؟ فيه وجهان ، فإن طلقها في طهر لم يجامعها فيه حسبت بقيته طهراً وأتم بطهرين بعده ، فإذا رأت الدم بعد ذلك خرجت من العدة . وقيل يشترط مضي يوم وليلة . وقيل إن لم يكن لها عادة مستقيمة اشترط والا فلا . وإن طلقها في طهر جامعها فيه فإن حسبناه قرءاً فكما لو لم يجامع فيه والا وجب ثلاثة أطهار بعده ، وإن طلقها في حيض وجب ثلاثة أطهار . وهل يقع الطلاق مع آخر اللفظ أم عقبه ؟ فيه وجهان . وهل تشرع في العدة مع وقت الحكم بالطلاق أم عقبه ؟ فيه وجهان . وللناس خلاف في تجزئ القرء . هل هو إلى غاية أم إلى غير غاية ؟ .

وقد قال كثير من أصحابنا أقل زمان يمكن انقضاء العدة فيه اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان ، بأن يطلقها وقد بقي شيء من الطهر فتعتد به قرءاً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ، ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر وهو القرء الثالث ثم ترى الدم لحظة ، وينبغي أن تبنى العدة على ما سبق ، فإن طلقها وكان جزء من آخر لفظه أو شيء منه على قول من لا يقول بالجزء في أول الحيض وقع الطلاق في الحيض بلا خلاف وتعتد بالأطهار بعده وإن طابق الطلاق آخر الطهر اعتدت به قرءاً على قول من أوقع الطلاق على آخر لفظه وحسب من العدة والا يحسب على المذهب الآخر . ولو بقي بعد طلاقه شيء من آخر الطهر فعلى مذهب من لا يقول بالجزء تعتد به قرءاً ، لأنه ينقسم قسمين فيقع الطلاق في الأول منهما وتعتد بالثاني وهو أغلظ — إذا قلنا بالطلاق عقيب لفظه وبالعدة عقيب الطلاق — وإن قلنا غير ذلك فأولى ؛ وعلى مذهب من يقول بالجزء — إن كان الثاني جزءاً واحداً — فإن قلنا الطلاق عقيب لفظه والعدة مطابقة للطلاق ، أو قلنا الطلاق بآخر لفظه والعدة بعده حسب قرء ، لأن ذلك الجزء وقع فيه الطلاق وطابقته العدة أو صادفته العدة وتقدمه الطلاق في آخر لفظه . وإن قلنا الطلاق بآخر لفظه والعدة تطابقه فأولى بذلك . وإن قلنا الطلاق عقيب لفظه والعدة عقبه لم يحسب قرءاً ؛ لأن الطلاق يقع في هذا الجزء ولا يبقى بعده شيء من الطهر للعدة . وإن كان بقي جزء اعتدت به قرءاً على جميع المذاهب ، فقد تكون العدة على بعض هذه المذاهب اثنين وثلاثين يوماً وجزءاً ، وهو أقل

ما يمكن ، وذلك أن يطلقها فيطبق آخر طلاقه الطهر وقتنا وقع الطلاق بآخر
اللفظ وطابقه أول العدة فأقل العدة اذن نوبتان وزيادة ، وأكثرها ثلاث نوب
يوم وليلة وجزء ؛ وذلك أن يطلقها وقد بقي جزء من الطهر على قول من قال
به ولا يحسب قراءا عند من أوقع الطلاق عقيب لفظه . وجعل أول العدة عقيب
الطلاق ثم تمضي نوبة حيض وطهر ، فيكون قراءا ثم ثانية يكون ثانيا ،
ثم ثالثة قراءا ثالثا ، ثم يمضي يوم وليلة على قول من شرط ذلك .

وان يطلقها في طهر جامعها فيه فأطول العدة على أغلظ المذاهب ثلاث نوب
ويوم وليلة وطهر الا جزءا . وذلك بأن يكون جامعها عاصيا في آخر الحيض
وطلقها ، فاتفق آخر لفظه في أول جزء من الطهر وطابقه فنقول : الطلاق
بآخر لفظه وهو أول جزء من الطهر وفيه جماع . وقتنا لا تعتمد به وذلك
طهر الا جزءا ثم تمضي نوبة بالطهر قراءا ثم نوبة ثانية ثم ثالثة ثم يوم وليلة ؛
فهذا أكثر ما يمكن أن يكون عدة على أشد مذاهبنا ؛ ولا يخفى بما ذكرناه
تفريع ما في المذاهب وانما قصدنا بيان أقصى الغايتين في الأقل والأكثر على
أقصى المذاهب .

إذا ثبت هذا فإن الرجل اذا طلق امرأته وهي من ذوات الأقران فلم تر
الحيض في عادتها ولم تدر ما رفعه ، فانها تعتد سنة تسعة أشهر منها تبرص
فيها لتعلم براءة رحمها ، لأن هذه المدة هي غالب مدة الحمل ، فاذا لم بين
الحمل فيها علم براءة الرحم ظاهرا فتعتد بعد ذلك عدة الآيسات ثلاثة أشهر ؛
وهذا قول عمر رضي الله عنه قال الشافعي نر هذا قضاء عمر بين المهاجرين
والأنصار لا ينكره منهم منكر علمناه ، وبه قال مالك والشافعي في أحد
قوله ؛ وروى ذلك عن الحسن ، وقال الشافعي في قول آخر : تبرص أربع
سنين أكثر مدة الحمل ثم تعتد بثلاثة أشهر لأن هذه المدة هي التي يتيقن بها
براءة رحمها فوجب اعتبارها احتياطا .

وقال في الجديد يكون في عدة أبدا حتى تحيض أو تبلغ سن الاياس
تعتد حينئذ بثلاثة أشهر . وهذا قول جابر بن زيد وعطاء وطاووس والشعبي
والزهري والنخعي وأبي الزناد والثوري وأبي عبيد وأهل العراق ، لأن

الاعتداد بالأشهر جعل بعد الإياس فلم يجز قبله ، وهذه ليست آيسة ، ولأنها ترجو عود الدم فلم تعتد بالشهور . كما لو تباعد حيضها لعارض .

أما إذا عرفت أن ارتفاع الحيض بعارض من مرض أو نقاس أو رضاع فانها تنتظر زوال العارض وعود الدم . وإن طال إلا أن تصير في سنن الإياس ؛ فعند ذلك تعتد عدة الآيسات على ما ستذكره .

وإن حاضت حيضة أو حيزتين ثم ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه ، لم تنقض عدتها إلا بعد سنة بعد انقطاع الحيض . وذلك لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في رجل طلق امرأته فحاضت حيضة أو حيزتين فارتفع حيضها لا تدري ما رفعه : تجلس تسعة أشهر ، فإذا لم يستبن بها حمل تعتد بثلاثة أشهر فذلك سنة ولا تعرف له مخالفاً . قال ابن المنذر « قضى به عمر بين المهاجرين والأنصار ولم ينكره منكر » .

فرع إذا طلق امرأته واعتدت بالأقراء وادعت انقضاء الأقراء الثلاثة في زمان يمكنه انقضاؤها قبل قولها لقوله تعالى « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن » قيل في التفسير من حمل وحيض فتوعدهن على كتمان ما في أرحامهن كما تواعد الشهود على كتمان الشهادة لقوله تعالى : « ولا تكتموا الشهادة » وكما تواعد النبي صلى الله عليه وسلم العلماء على كتمان العلم بقوله صلى الله عليه وسلم « من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار » فلما ثبت أن قول الشهود مقبول فيما شهدوا به وقول العلماء مقبول فيما أخبروا به وجب أن يكون قولها مقبولا فيما أخبرت به .

إذا ثبت هذا فإن أقل ما تنقضي به العدة بالأقراء اثنان وثلاثون يوما ولحظتان لأنه يحتمل أن يطلقها وهي طاهر فتبقى بعد الطلاق لحظة طاهرا ثم تطعن في الحيض فتحسب بتلك اللحظة اقراء ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوما فتحسب بتلك قرءان ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوما فإذا طعنت في الحيضة الثالثة ومضت لحظة احتسب بالطهر فلها قرء

تألف وهذا إذا قلنا أنه لا يفترق إلى مضي يوم وليلة من الحيضة الثالثة وهو
الصحيح فأما إذا قلنا بقوله في البويطي فلا يقبل قولها في أقل من ثلاثين وثلاثين
يوماً ولحظة هذا إذا طلقها وهي طاهر أو لم يسلم ما كان حالها فأما إذا
اعترفت أنه طلقها وهي حائض فلا يقبل قولها في أقل من سبعة وأربعين يوماً
ولحظتين لأنه يحتمل أنه طلقها وبقيت لحظة بعد الطلاق حائضاً ثم طهرت
خمس عشرة يوماً فاحتسب بذلك قرأاً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة
عشر يوماً فيحتسب بذلك قرأاً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر
يوماً فإذا طعت في الحيض لحظة انقضت عدتها وهذا على الصحيح من
المذهب وإن قلنا بما قاله في البويطي لم يقبل قولها حتى تمضي لها ثمانية
وأربعون يوماً ولحظة وإذا ادعت انقضاء العدة في مدة بين انقضاءها فيها
فإن صدقها الزوج فلا يمين عليها وإن كذبها حلفت على ذلك لجواز أن
تكون كاذبة ، فإن ادعت انقضاء عدتها في مدة لا يمكن انقضاءها فيها مثل
أن ادعت أن عدتها انقضت في أقل من اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين لم يقبل
لأننا نعلم كذبها يقينا . قال الشافعي : فإن أقامت على الدعوى حتى مضي
اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان قبل قولها . قال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا
أراد الشافعي بذلك إذا كانت تقول : قد انقضت عدتي وهي مقيمة على ذلك
حتى تجاوز الزمان الذي يمكن انقضاء العدة فيه فيقبل قولها فأما إذا قالت
انقضت عدتي في الوقت الذي قلت لم يقبل قولها لأنها تدعى ما نقطع بكذبها
فيه وقال القاضي أبو الطيب إن كانت مقيمة على ما أخبرت به لم نحكم
بانقضاء عدتها وإن قالت وهمت في الأخبار والآن انقضت عدتي قبل قولها
وحكى عن أبي سعيد الإصطخري أنه قال إذا كان لها عادة معلومة في الحيض
لم يقبل قولها إلا بعد مضي مدة يمكن انقضاء العدة فيه على عادتها لأنها
إذا ادعت انقضاء العدة في أقل من ذلك كان قولها مخالفاً للظاهر فلم يقبل
وهذا ليس بشيء لأن العادة قد تختلف فإذا أمكن صدقها قبل قولها وقال
أبو يوسف ومحمد لا يقبل قولها في أقل من تسعة وثلاثين يوماً لأن أقل
الحيض عندهما ثلاثة أيام وقال أبو حنيفة لا يقبل قولها في أقل من ستين
يوماً فاعتبر أكثر الحيض عنده وأقل الطهر وهذا ليس بصحيح لأن أكثر
الحيض نادر .

فرع اذا قال لها : اذا ولدت فأنت طالق فولدت
 طلقت فان ادعت انقضاء العدة لم يقبل قولها في أقل من تسعة
 وأربعين يوما ولحظتين لأن أقل النفاس لحظة فاذا ولدت بقيت في النفاس
 لحظة وطهرت خمسة عشر يوما فاحتسب به قرءا ثم حاضت يوما ولييلة
 وطهرت خمسة عشر يوما فاحتسب به قرءا ثم حاضت يوما ولييلة ثم طهرت
 خمسة عشر يوما فاحتسب به قرءا ثالثا فاذا طعنت في الحيض لحظة انقضت
 عدتها هكذا ذكر الشيخ أبو حامد في التعليق وقال ابن الصباغ يقبل قولها
 في سبعة وأربعين يوما لأنها قد تلد ولا ترى دما وهذا أقيس *

فرع وان كانت من تحيض فتباعد حيضها فان تباعد تباعدا
 قد اعتادت عودته انتظرت عوده حتى لو كانت عادتها تحيض في كل سنة مرة
 لم تنقض عدتها الا بثلاث سنين وان كانت عادتها تحيض في كل سنتين مرة
 لم تنقض عدتها الا بست سنين وان تباعد خلاف عادتها فان كان ذلك لعارض
 كالمرض والرضاع انتظرت عادتها عوده لما روى الشافعي باسناده أن حبان
 ابن منقذ طلق امرأته طلقة واحدة وكان لها منه ابنة ترضعها فتباعد حيضها
 فمرض حبان بن منقذ فقبل له : ان امت ورثتك فمضى عثمان وعنده على
 وزيد بن ثابت فسأله عن ذلك فقال عثمان لعلي وزيد ما تريان ؟ فقالا نرى
 أنها ان ماتت ورثها وان مات ورثته لأنها ليست من القواعد اللاتي يثنى
 من المحيض ولا من الأبكار اللاتي لم يبلغن المحيض فرجع حبان الى أهله
 فاتنزع ابنته فعاد اليها الحيض فحاضت حيضة ومات حبان قبل انقضاء
 الثالثة فورثها عثمان رضى الله عنه ولا مخالف لهم فدل على أنه اجماع وان
 تباعد حيضها لغير عارض يعرف ففيه قولان قال في القديم تمكث الى أن
 تعلم براءة رحمها ثم تعتد بالشهور وبه قال عمر ومالك وأحمد لأن العدة
 تراد لبراءة الرحم ، فاذا علم براءته فلا معنى للتربص ولأننا لو قلنا تقعد الى
 الاياس لأضر ذلك بها في منعها من النكاح وأضر بالزوج في وجوب النفقة
 والسكنى عليه فوجب ازالته وقال في الجديد تقعد الى الاياس ثم تعتد
 بالشهور وبه قال علي بن أبي طالب وأبو حنيفة لقوله تعالى « واللاتي يثنى
 من المحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن »

فدل على أنه لا يجوز لغير الآيسة والصغيرة أن تعتد بالشهور وهذه غير آيسة قبل أن يمضى عليها مدة الإياس فإذا قلنا بقوله القديم وأنه يعتبر براءة رحمها فهل يعتبر براءة رحمها في الظاهر أو براءته قطعاً ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يعتبر براءته في الظاهر وهو أن تمكث تسعة أشهر وبه قال عمر ومالك وأحمد لأن التسعة غالب مدة الحمل فإذا لم يبين لها حمل فالظاهر براءة رحمها وإن جاز أن تكون حاملاً في الباطن كما أنها إذا كانت من ذوات الأقراء فاعتدت بثلاثة أقراء فإنه يحكم بانقضاء عدتها وإن جاز أن تكون حاملاً في الباطن وأن هذا دم رأته على الحمل .

(والقول الثاني) أنه يعتبر براءة رحمها وهو أن تمكث أربع سنين لأنه لا يتيقن براءة الرحم من الولد إلا بهذا القدر إذ لو كان الاعتبار ببراءة رحمها في الظاهر لوجب إذا مضى عليها ثلاثة أشهر ولم يظهر بها حمل أن يحكم ببراءة رحمها لأن الظاهر أن الحمل من ثلاثة أشهر فإذا مضت تسعة أشهر على القول الأول أو أربع سنين على الثاني ولم يظهر بها حمل بولا عاودها الدم فإنها تعتد بثلاثة أشهر لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : تقعد تسعة أشهر لحملها وثلاثة أشهر لعدتها ولأننا إنما اعتبرنا التسعة الأشهر والأربع السنين ليعلم بها براءة رحمها لتصير في حكم الآيسات فإذا صارت في حكم الآيسة اعتدت عدة الآيسات . فإن قيل : فالعدة تراد لبراءة رحمها وقد علم براءة رحمها بالمدة التي مكثت فلم أوجبتم عليها العدة بعد ذلك ؟ قلنا : قد تجب العدة ببراءة رحمها ألا ترى أن الصغيرة تجب عليها العدة . وإذا علق طلاق امرأته بوضع حملها فوضعت فأنها تطلق ويجب عليها العدة مع تحققنا ببراءة رحمها فإن عاودها الدم نظرت فإن عاودها قبل انقضاء مدة التربص أو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر بعد مدة التربص وجب عليها أن تعتد بالأقراء لأنه بان أنها من ذوات الأقراء وتعتد بما مضى قرءاً وإن عاودها الدم بعد انقضاء مدة العدة وبعد أن تزوجت بزوج فإنه لا يجب عليها أن تعتد وجهاً واحداً لأننا قد حكمنا بانقضاء العدة وحصلت صحة الزوجية فلم يؤثر فعاودها الدم وإن عاودها الدم بعد انقضاء مدة العدة وقبل أن تتزوج ففيه وجهان :

(أحدهما) يجب عليها العدة بالاقراء ويحتسب بما مضى لأنه بان أنها من ذوات الاقراء فهو كما لو عاودها قبل انقضاء مدة العدة •

(والثاني) لا يلزمها أن تعتد بالاقراء لأنها قد حكمتنا بانقضاء عدتها وابطاحتها للأزواج فلم يجز نقضه بمعاودة الدم هذا نقل أصحابنا البغداديين وقال الخراسانيون إذا عاودها الدم بعد العدة وقبل أن تتزوج فالمنصوص أنه لا يلزمها الاعتداد بالاقراء وفيه قول آخر مخرج أنه يلزمها أن تعتد بالاقراء وإن عاودها الدم بعد انقضاء عدتها وبعد أن تزوجت بآخر فممنهم من قال : فيه قولان كما لو عاودها بعد العدة وقبل أن تتزوج وهو اختيار القفال ومنهم من قال : لا يلزمها الاعتداد بالاقراء ولا يبطل النكاح الثاني قولاً واحداً وأما إذا قلنا بقوله الجديد وأنها تمكث الى الایاس ففيه قولان :

(أحدهما) تمكث الى أن تبلغ السن الذي تياس فيه نساء عصبته لأن النساء من الأسرة يتقاربن في الایاس •

(والثاني) أنها تمكث الى أن تبلغ السن التي تياس فيه نساء العالم لقوله تعالى « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتهن فعدتهن ثلاثة أشهر » وانما تصير آيسة اذا بلغت ما لم تبلغه المرأة من العالم الا وأيست ولأن حيضها لو انقطع لعارض اعتبر إياسها أن تبلغ سن لم تبلغه امرأة من نساء العالم الا وأيست من الحيض فكذلك هذا مثله • هذا نقل أصحابنا البغداديين وقال المسعودي إذا قلنا بقوله الجديد ففيه أربعة أوجه :

(أحدها) وهو الأشهر أنها تعتبر بانقضاء اقراء من نساء زمانها إياساً •

(والثاني) من نساء بلدها •

(والثالث) من نساء عصبته •

(والرابع) نساء قرابتها فاذا قلنا انها تقعد الى السن الذي يئس فيه نساء العالم فليس للشافعي فيه نص واختلف أصحابنا فيه فقال الشيخ

أبو اسحاق هو اثنان وستون سنة وقال ابن القاص والشيخ أبو حامد هو ستون سنة وإن ادعت دون ذلك لم يقبل وقال أحمد بن حنبل أقله خمسون سنة وقيل : أن غير العربية لا يحضن بعد خمسين سنة والعربية تحيض بعد خمسين سنة ولا تحيض بعد ستين سنة إلا قريشاً فإذا بلغت سن اليأس ولم تر الدم فإنها تعتد بثلاثة أشهر لأن ما قبلها لم يكن عدة وإنما اعتبر ليعلم أنها ليست من ذوات الأقراء وقال المسعودي فإن عاودها الدم بعد أن بلغت سن اليأس فهو كما لو عاودها بعد تسعة أشهر أو أربع سنين على القول القديم على ما مضى قال : فإن رأت الدم ثم تباعد مرة أخرى فحكى القفال عن الشافعي أنه قال تقعد تسعة أشهر واختلف أصحابنا فيها فمنهم من قال هذا على القول القديم فأما على القول الجديد لا تحتاج أن تقعد شيئاً ومنهم من قال على القولين جميعاً يلزمها أن تقعد تسعة أشهر استظهاراً فلا تبني العدة على تلك الحيضة لأنها صارت كلاً شيئاً وهل تبني على ما مضى من الشهر قبل الحيضة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا تبني بل تستأقف الآن عدة الأشهر •

(والثاني) تبني على ما مضى من الأشهر قبل الحيضة •

قول الشافعي في الأم

وتختم هذا البحث بما قال الشافعي رضي الله عنه : وإذا كانت تحيض في كل شهر أو شهرين فطلعت فرفعتها حيضتها سنة • أو حاضت حيضة ثم رفعتها حيضتها سنة أنها لا تحل للأزواج إلا بدخولها في الدم من الحيضة الثالثة • وإن تباعد ذلك وطال ، وهي من أهل الحيض حتى تبلغ أن تيأس من الحيض وهي لا تيأس من الحيض حتى تبلغ السن التي من بلغت من نساءها لم تحض بعدها • فإذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من المؤيسات من الحيض اللاتي جعل الله عز وجل عددهن ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت سن المؤيسات من الحيض لا تخلو إلا بكامل

الثلاثة الأشهر ، وهذا يشبه - والله أعلم - ظاهر القرآن ، لأن الله تعالى جعل على الحيض الأقراء وعلى المؤيسات وغير البوالغ الشهود فقال : « واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر » قال والحيض يتباعد فعدة المرأة تنقضي بأقل من شهرين إذا حاضت ثلاث حيض ولا تنقضي الا بثلاث سنين وأكثر ان كان حيضها يتباعد ، لأنه انما جعل عليهن الحيض فيعتدون به وان تباعد .

وان كانت البراءة من الحمل تعرف بأقل من هذا فان الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحيله الى غيره . فهذا قلنا عدتها الحيض حتى توفى من المحيض بما وضعت من أن تصير الى السن التي من بلغها من أكثر نسائها لم تحض . وقد يروى عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده هاشمية وأنصارية ، فطلق الأنصارية وهي ترضع ابنته فمكثت سبعة عشر شهرا لا تحيض يمنعها الرضاع أن تحيض ، ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية . فقالت له : ان امرأتك تريد أن ترث ، فقال لأهله احملوني الى عثمان ، فحملوه اليه فذكر له شأن امرأته وعنده على بن أبي طالب وزيد بن ثابت ، فقال لهما عثمان ما تريان ؟ فقالا نرى أنها ترثه ان مات ویرثها ان ماتت فانها ليست من القواعد اللاتي قد يئسن من المحيض ، وليست من الأبكار اللاتي لم يبلغن المحيض ، ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير ، فرجع حبان الى أهله فأخذوا ابنته ، فلما فقد الرضاع حاضت حيضة ، ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان من قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته .

ثم يروى طرق هذا الخبر الى أن قال : أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال : قال عمر بن الخطاب : « أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها فانها تنتظر تسعة أشهر ، فان بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة أشهر ثم حلت » اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كانت ممن لا تحيض ولا يحيض مثلها كالصغيرة والكبيرة
الآيسة اعتدت بثلاثة أشهر ، لقوله تعالى : « واللّائى يسنن من الحيض من
نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللّائى لم يحضن » فان كان الطلاق في أول
الهلال اعتدت بثلاثة أشهر بالأهلة ، لأن الأشهر في الشرع بالأهلة . والدليل
عليه قوله عز وجل : « يسألونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والحج » .

وان كان الطلاق في أثناء الشهر اعتدت بقية الشهر ثم اعتدت بشهرين
بالأهلة ثم تنظر عدد ما اعتدت من الشهر الأول ، وتصيف إليه من الشهر الرابع
ما يتم به ثلاثون يوما .

وقال أبو محمد عبد الرحمن ابن بنت الشافعي رحمه الله : « اذا طلقت
المرأة في أثناء الشهر اعتدت بثلاثة أشهر بالعدة كاملة ، لأنها اذا فاتها الهلال
في الشهر الأول فاتها في كل شهر ، فاعتبر العدد في الجميع ، وهذا خطأ لأنه
لم يتعلق اعتبار الهلال الا في الشهر الأول فلم يسقط اعتباره فيما سواه .

فصل وان كانت ممن لا تحيض ولكنها في سن تحيض فيه النساء
اعتدت بالشهر لقوله تعالى : « واللّائى يسنن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم
فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللّائى لم يحضن » ولأن الاعتبار بحال المعتدة لا بعادة
النساء ، والدليل عليه أنها لو بلغت سنّاً لا تحيض فيه النساء وهى تحيض
كانت عدتها بالأقراء اعتباراً بحالها . فكذلك اذا لم تحض في سن تحيض فيه
النساء وجب ان تعتد بالأشهر اعتباراً بحالها . وان ولدت ولم تر حيضاً قبله
ولا نفاساً بعده ففي عدتها وجهان :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبى حامد الأسفرايينى رحمه الله أنها تعتد
بالشهور والآية .

(والثانى) أنها لا تعتد بالشهور ، بل تكون كمن تباعد حيضها من ذوات
الأقراء لأنه لا يجوز أن تكون من ذوات الاحمال ، ولا تكون من ذوات الأقراء .

فصل واذا شرعت الصغيرة في العدة بالشهور ثم حاضت لزمها
الانتقال الى الأقراء لأن الشهور بطل عن الأقراء فلا يجوز الاعتماد بها مع وجود
اصلها وهل يحسب ما مضى من الأشهر قرأ ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يحتسب به - وهو قول أبي العباس - لأنه طهر بعده حيض
فاعتدت به قرأ ، كما لو تقدمه حيض .

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق انه لا يحتسب به ، كما اذا اعتدت بقراين
ثم ايسر لزوما الاستئناف ثلاثة اشهر ولم يحتسب ما مضى من زمان الاقراء
شهرًا وان انقضت عدتها بالشهور ثم حاضت لم يلزمها الاستئناف للعدة بالاقرء
شهرًا وان انقضت عدتها بالشهور ثم حاضت لم يلزمها الاستئناف للعدة
بالاقراء ، لان هذا معنى حدث بعد انقضاء المدة .

وان شرعت في المدة بالاقرء ثم ظهر بها حمل من الزوج سقط حكم الاقراء
اذا قلنا ان الحامل تحيض ، لان الاقراء دليل على براءة الرحم من جهة الظاهر
والحمل دليل على شغل الرحم من جهة القطع ، والظاهر اذا عارضه قطع سقطت
دلالتة كالقياس اذا عارضه نص .

وان اعتدت بالاقرء ثم ظهر حمل من الزوج لزوما الاعتداد بالحمل ويخالف
اذا اعتدت بالشهود ثم حاضت ، لان ما رأت من الحيض لم يكن موجوداً في حال
العدة وانما حدث بعدها والحمل من الزوج كان موجوداً في حال المدة بالاقرء
فسقط معه حكم الاقراء) .

الشرح قال أبو عثمان عمر بن سالم : لما نزلت عدة النساء في
سورة البقرة في المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، قال أبي بن كعب : يا رسول
الله ان ناساً يقولون قد بقي من النساء من لم يذكر فيهن : الصغار وذوات
الحمل ، فنزلت : « واللائي يئسن من المحيض » . الآية . هكذا أخرجه
ابن جرير واسحاق بن راهويه والحاكم وغيرهم وقال السيوطي في اللباب :
صحيح الاسناد . وأخرجه مقاتل بن سليمان في تفسيره أن خلاد بن عمرو
ابن الجوح سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عدة التي لا تحيض فنزلت .
وساق القرطبي روايات أخرى ، منها أن معاذ بن جبل سأل عن عدة الكبيرة
التي يئس فنزلت الآية .

وقال مجاهد : الآية واردة في المستحاضة لا تدرى دم حيض هو أو
دم علة وقوله : « ان ارتبتم » أى شككتم ، وقيل تيقنتم ، وهو من الاضداد

يكون شكا وبقينا كالظن واختيار الطبرى أن يكون المعنى ان شككتهم فلم تدروا ما الحكم فيهن .

وقال الزجاج ان ارتبتم في حيضها وقد انقطع عنها الحيض وكانت ممن يحيض مثلها . وقال القشيري وفي هذا نظر ، لانا اذا شككنا هل بلغت سن اليأس ، لم نقل عدتها ثلاثة أشهر ، والمعتبر في سن اليأس في قول : أقصى عادة امرأة في العالم ، وفي قول غالب نساء عشيرة المرأة .

فرع وان كانت المطلقة ممن لا تحيض لصغر أو كبر اعتدت بثلاثة أشهر لقوله تعالى : « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن » ومعنى الآية أن الله بين عدة ذوات الأقراء بالأقراء وعدة الحوامل بالوضع وعدة المتوفى عنها زوجها بالشهور ولم يذكر عدة المطلقة أياها من الحيض والصغيرة فشك الناس في عدتها فأنزل الله تعالى : « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم » يعنى أن تعلموا عدتهن فعدتهن ثلاثة أشهر ثم قال : « واللائى لم يحضن » يعنى واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر أيضاً .

اذا ثبت هذا فان كان الطلاق مع أول الشهر بأن قال لها : اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق اعتدت بثلاثة أشهر بالأهلة تامة كانت أو ناقصة لقوله تعالى : « يسئلونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والحج » وأما اذا طلقها في أثناء الشهر كأن طلقها وقد مضت خمسة أيام فاتها تعتد ما بقى من الشهر ثم تعتد بالشهرين بعده بالأهلة فان كان الشهر الأول تاماً اعتدت من الشهر الرابع خمسة أيام وان كان الأول ناقصاً اعتد من الرابع ستة أيام وتلفق الساعات عنده ، وقال مالك : لا تلفق الساعات وانما تلفق الأيام وبه قال الأوزاعي وقال أبو حنيفة تقضى عدد ما فاتها من الشهر الأول من الرابع ويحصل الخلاف بيننا وبينه اذا كان ناقصاً وكان قد طلقها وقد مضى منه خمس فاتها تعتد عنده من الرابع خمساً وستاً ، وقال أبو محمد ابن عبد الرحمن ابن بنت الشافعى اذا طلقها في أثناء الشهر اعتدت بثلاثة أشهر بالعدد ودليلنا على مالك أنها معتدة بالشهور فوجب أن تعتد عقيب

الطلاق كما طلقها أول النهار وعلى أبي حنيفة أن الشهر هلالى وعددى فالهلالى أن تستوعب ما بين الهلالين والعدى أن تعتد ثلاثين يوماً فإذا طلقها فى أثناء الشهر فقد فات أن تستوعب ما بين الهلالين فلم يبق إلا العدد وعلى ابن بنت الشافعى قوله تعالى : « يسألونك عن الأهلة قل هى موأيت للناس » ولم يفرق •

على أن المرتابة فى عدتها لا تنكح حتى تستبرىء من الرية ، وبارتفاع الرية تنقضى عدتها • وقد أجمع أهل العلم على أنها ان كانت من الآيسات أو ممن لم يحضن فعدها ثلاثة أشهر لقوله تعالى : « واللائى يثن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن » فان كان الطلاق فى أول الهلال اعتبر ثلاثة أشهر بالأهلة لقول الله تعالى : « يسألونك عن الأهلة قل هى موأيت للناس والحج » وقال سبحانه : « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم » ولم يختلف الناس فى أن الأشهر الحرم معتبرة بالأهلة •

وان وقع الطلاق فى أثناء الشهر اعتدت ببقيته ثم اعتدت شهرين بالأهلة ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً • وهذا مذهب مالك وأحمد •

وقال أبو حنيفة : تحتسب بقية الأول وتعتد من الرابع بقدر ما فاتها من الأول تاما كان أو ناقصا ؛ لأنه لو كان من أول الهلال كانت العدة بالأهلة ، فإذا كان من بعض الشهر وجب قضاء ما فات منه •

وخرج أصحاب أحمد وجهاً ثانياً أن جميع الشهور محسوبة بالعدد • وهو قول ابن بنت الشافعى ، لأنه اذا حسب الأول بالعدد كان ابتداء الثانى من بعض الشهر فيجب أن يحسب بالعدة وكذلك الثالث ، وهذا خطأ لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين وعلى الثلاثين ، ولذلك اذا غم الشهر كمل ثلاثين والأصل الهلال ، فإذا أمكن اعتبار الهلال اعتبروا • واذا تعذر رجعوا الى العدد • وفى هذا انفصال عما ذكر لأبى حنيفة • وأما التخريج الذى ذكرناه فانه لا يلزم اتمام الشهر الأول من الثانى ، ويجوز أن يكون تمامه من الرابع ، ولهذا لم يسقط اعتبار الشهر الأول فيما سواه •

فرع في مذاهب العلماء

إذا بلغت سنًا تحيض فيه النساء في الغالب فلم تحض خمس عشرة سنة فعدتها ثلاثة أشهر ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وضعف أبو بكر من أصحابه الرواية المخالفة لهذا ، وقال رواها أبو طالب فخالف فيها أصحابه ، وذلك ما روى أبو طالب عن أحمد أنها تعتد سنة ، ووجه القول الأول قوله تعالى : « واللاتي لم يحضن » وهذه من اللاتي لم يحضن ، ولأن الاعتبار بحال المعتدة لا بحال غيرها ، ولهذا لو حاضت قبل بلوغ سن يحض لمثله النساء في الغالب ، مثل أن تحيض ولها عشر سنين اعتدت بالحض ، وفارق من ارتفع حيضها ولا تدري ما رفعه ، فانها من ذوات القروء وهذه لم تكن منهن . وأقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين ، لأن المرجع فيه إلى الوجود وقد وجد من تحيض لتسع .

وقد روى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : رأيت جدة لها إحدى وعشرون سنة ، واختلف في السن التي تصير بها المرأة من الآيسات ، فعن الشافعي قولان :

(أحدهما) يعتبر السن الذي يتيقن أنه إذا بلغته لم تحض . قال بعض أصحابنا : هو اثنا وستون سنة .

(والثاني) يعتبر السن الذي يئأس فيه نساء عشيرتها ، لأن الظاهر أن نساها كنشئن وطبعها كطبعهن .

واختلف عن أحمد في السن الذي تصير به المرأة من الآيسات ، فعنه أوله خمسون سنة ، لأن عائشة قالت : لن ترى المرأة في بطنها ولدا بعد خمسين سنة ، وعنه أن كانت من نساء العجم فخمسون ، وإن كانت من نساء العرب فستون ، لأنهن أقوى طبيعة . وقد ذكر الزبير بن بكار في كتاب النسب أن هند بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زبيعة ولدت موسى بن عبد الله بن الحسن ابن علي بن أبي طالب ولها ستون سنة ، وقال يقال أنه لن تلد بعد خمسين سنة إلا عريية ولا تلد لستين إلا قرشية .

قال ابن قدامة : والصحيح أنه متى بلغت المرأة خمسين سنة فانقطع حيضها عن عاداتها مرات لغير سبب فقد صارت آيسة ، لأن وجود الحيض في حق هذه نادر . بدليل قول عائشة وقلة وجوده ، فإذا انضم إلى هذا انقطاعها عن العادات مرات حصل اليأس من وجوده فلها حينئذ أن تعتد بالأشهر ، وإن انقطع قبل ذلك فحكمها حكم من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه ، وإن رأت الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراه فيها فهذا حيض في الصحيح ، لأن دليل الحيض الوجود في زمن الإمكان . وهذا يمكن وجود الحيض فيه وإن كان نادرا ؛ وإن رآته بعد الستين فقد تيقن أنه ليس بحيض فعند ذلك لا تعتد به وتعتد بالأشهر كالتي لا ترى دماً .

فرع وإن بلغت الصبية سنًا تحيض فيه النساء بأن بلغت خمس عشرة سنة أو عشرين سنة ولم تحض فعدتها بالشهور وبه قال أبو حنيفة وقال أحمد تفعد مدة الحمل في الغالب ثم تعتد بعده بثلاثة أشهر دليلنا قوله تعالى : « واللاتي يئسن من المحيض » الآية إلى قوله : « واللاتي لم يحضن » وهذه لم تحض ولأنها لو بلغت سنًا لا تبلغها امرأة قط إلا يائسة من الحيض قال الشيخ أبو حامد وهي ستون سنة وكانت هي تحيض فإن عدتها بالأقراء اعتبارًا بحالها فكذا إذا لم تحض في السن الذي تحيض فيه النساء في مثلها فيه .

فرع وإن ولدت المرأة ولم تر دما قبله ولا تقاسأ بعده ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبي حامد أنها تعتد بالشهور للآية .

(والثاني) لا تعتد بالشهور بل تكون كمن تباعد حيضها من ذوات الأقراء لأنه لا يجوز أن تكون من ذوات الأحمال ولا تكون من ذوات الأقراء .

مسألة إذا طلقها وهي من اللاتي لم يحضن بأن كانت صغيرة أو كانت بالغًا لم تحض إذا اعتدت بالشهور فحاضت قبل انقضاء عدتها ولو بساعة

لزمها استئناف العدة في قول عامة الفقهاء ، منهم سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد وقتادة والشعبي والنخعي والزهرى والثوري ومالك وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وأهل المدينة وأهل البصرة . وذلك لأن الشهور بدل عن الحيض . فإذا وجد المبدل بطل حكم البدل كالتيمن مع الماء . ويلزمها أن تعتد بثلاثة قروء . وهل تعتد بما مضى من الطهر قبل الحيض قراء ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) تعتد به لأنه طهر انتقلت منه الى حيض فأشبهه الطهر بين الحيضتين . وهو قول أبي العباس لأن القراء هو الطهر بين حيضتين . وهذا لم يتقدمه حيض فلم يكن قراء .

(والثاني) لا تعتد به كما اذا اعتدت بقراين ثم أيست استأنفت ثلاثة أشهر وهو قول أبي إسحاق .

فأما اذا انقضت عدتها بالشهور ثم حاضت بعدها ولو بلحظة لم يلزمها استئناف العدة لأنه معنى حدث بعد انقضاء العدة كالتى حاضت بعد انقضاء العدة بزمان طويل .

ولو حاضت حيضة أو حيضتين ثم صارت من الآيسات استأنفت العدة بثلاثة أشهر . لأن العدة لا تلقى من جنسين . وقد تعذر انتمائها بالحيض فوجب تكميلها بالأشهر . وإن ظهر بها حمل من الزوج سقط حكم ما مضى وتبين أن ما رآته من الدم لم يكن حيضاً ، لأن الحامل لا تحيض ولو حاضت ثلاث حيض ثم ظهر بها حمل يمكن أن يكون حادثاً بعد قضاء العدة بأن تأتى به لستة أشهر منذ فرغت من عدتها لم تلحق بالزوج وحكمنا بصحة الاعتداد . وكان هذا الولد حدثاً . وإن أتت به لدون ذلك تبينا أن الدم ليس بحيض . لأنه لا يجوز وجوده في مدة الحمل ولهذا الصورة أحكام في العبادات مضت في الحيض . فإذا رأت المعتدة أمارات الحمل من حركة أو نفخة أو نحوهما وشكت هل هو حمل أم لا ، فإذا حدثت الرية قبل انقضاء عدتها فإنما تبقى في حكم الاعتداد حتى تزول الرية فإن بان حمل انقضت عدتها بوضعه ، فإن زالت وبأن أنه ليس بحمل تبينا أن عدتها انقضت بالقروء أو

الشهور ، فان زوجت قبل زوال الرية فالنكاح باطل لأنها تزوجت وهي في حكم المعتدات في الظاهر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كانت المطلقة امة نظرت فان كانت حاملا اعتدت بالحمل لما ذكرناه في الحرة ، وان كانت من ذوات الاقراء اعتدت بقراين لما روى عن جابر عن عمر رضي الله عنه انه جعل عدة الامة حيضتين ، ولان القياس يقتضي ان تكون قرما ونصفا كما كان حديها على النصف ، الا ان القرء لا يتبعض فكملا فصارت قراين ، ولهذا روى عن عمر رضي الله عنه انه قال : لو استطعت ان اجمل عدة الامة حيضة ونصفا لفعلت ، وان كانتا من ذوات الشهور ففيه ثلاثة اقوال :

(احدهما) انها تعتد بشهرين لان الشهور بدل من الاقراء فكانت بعددها كالشهور في عدة الحرة .

(والثاني) انها تعتد بثلاثة اشهر لان براءة الرحم لا تحصل الا بثلاثة اشهر لان الحمل يمكث اربعين يوما نطفة ، ثم اربعين يوما علقة ، ثم اربعين يوما مضغة ثم يتحرك ويطلو جوف المرأة فيظهر الحمل .

(والثالث) انها تعتد بشهر ونصف لان القياس يقتضي ان تكون على النصف من الحرة كما قلنا في الحد ، ولان القرء لا يتبعض فكملا والشهور تتبعض فتبعضت كما نقول في المحرم اذا وجب عليه نصف مد في جزاء الصيد واراد ان يكفر بالصوم صام يوما لانه لا يتبعض ، وان اراد ان يكفر بالاطعام اخرج نصف مده .

فصل وان اعتقت الامة قبل الطلاق اعتدت بثلاثة اقراء لانه وجبت عليها العدة وهي حرة ، وان انقضت عدتها بقراين ثم اعتقت لم يلزمها زيادة لانها اعتدت على حسب حالها فلم يلزمها زيادة ، كما لو اعتدت من لم تحض الشهور ثم حاضت او اعتدت ذات الاقراء بالاقراء ثم صارت آيسة ، فان اعتقت في اثناء العدة ففيه ثلاثة اقوال (احدهما) تتم عدة امة لانه عدد محصور يختلف بالرق والحرة فاعتبر فيه حال الوجوب كالحد (والثاني) انها ان كانت رجعية اتمت عدة حرة ، وان كانت يائسا اتمت عدة امة ، كما نقول فيمن مات عنها

زوجها انها ان كانت رجعية انتقلت الى عدة الوفاة ، وان كانت بائنا لم تنتقل
(والثالث) وهو الصحيح انه يلزمها ان تتم عدة حرة ، لان الاعتبار في العدة
بالانتهاء ، ولهذا لو شرعت في الاعتماد بالشهور ثم حاضت انتقلت الى الاقراء .

الشرح الاخبار في عدة الأمة عند ابن ماجه من حديث عائشة
قالت « أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض » وعن ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم خير بريرة فاختارت نفسها وأمرها أن تعتد عدة الحرة . رواه
أحمد والدارقطني . وروى الترمذي وأبو داود عن عائشة مرفوعا « طلاق
الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان » وفي لفظ رواه الدارقطني « طلاق العبد
اثنان وقرء الأمة حيضتان » ومثل ذلك روى عن ابن عمر عند ابن ماجه
والدارقطني بإسنادين ضعيفين . أما الأحكام في الفصلين فعلى وجهها .

فرع وان كانت المطلقة أمة فان كانت حاملا كانت عدتها بوضع
الحمل لقوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولم يفرق
ولأنه لا يمكنه استبراء رحمها مع كونها حاملا الا بوضعه فهي عنه كالحرّة
وان كانت حائلا نظرت فان كانت من ذوات الاقراء اعتدت بقرءين وهو قول
العلماء كافة وقال داود وشعبة تعتد بثلاثة أقراء دليلنا ما روى ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال « يطلق العبد تطليقتين وتعتد الأمة بحيضتين »
وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال طلاق الأمة طلقتان وعدتها حيضتان
ومعنى قوله حيضتان عندنا يتقدمهما طهران لأن القرء الذي هو الطهر لا بد
فيه من الحيض ولأنه أمر ذو عدد بنى على التفاضل فوجب أن يكون الأمة
على النصف من الحرّة كالحد الا أنه لما لم يتبعض القرء كمل ولهذا روى
عن عمر أنه قال : لو أستطيع أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفا لفعلت وقولنا:
ذو عدد احتراز من الحمل ومعنى قولنا على التفاضل لأن الأمة تستبرئ
بالحيضة والحرّة تستبرأ بثلاث حيض فكلما بنى على التفاضل اذا لم يتبعض
سقط في حكم الرقيق كالشهادة والميراث والرجم وما تبعض كان الرقيق
فيه على النصف من الحر كالحد فكذلك العدة وفي قولنا بنى على التفاضل
احتراز من مدة الحيض والنفس في حق الأمة فانه أمر ذو عدد ولكنه لم يبين
على التفاضل فلذلك استوت فيه الحرّة والأمة وان كانت الأمة من ذوات

الشهور ففيه أقوال (أحدها) أنها تعتد بشهر ونصف وبه قال أبو حنيفة لما روى عن علي وابن عمر أنها قالا : تعتد الأمة بحيضتين إذا كانت من ذوات الاقراء وإذا كانت من ذوات الشهور فشهر ونصف ولأننا قد دللنا أن العدة للأمة على النصف من الحرة إلا أن القرء لا يتبعض فكمل ، والشهر يتبعض فكانت على النصف .

(والثاني) أنها تعتد بشهرين لأن كل شهر بدل عن قرء في حق الحرة فكان كل شهر بدل عن قرء في حق الأمة (والثالث) أنها تعتد بثلاثة أشهر لأن براءة الرحم في الشهور لا تحصل بأقل من ثلاثة أشهر لأن الولد يكون في الرحم أربعين يوما نطفة وأربعين يوما علقه وأربعين يوما مضغه ثم يتصور فلا تنقضي العدة إلا بوضع ذلك .

فرع وان تزوج رجل أمة فأعتقت ففيها ثلاث مسائل (أحدها) أن تعتق أولا ثم يطلقها الزوج فانها تعتد عدة حرة لأنها حرة وقت وجوب العدة (الثانية) أن يطلقها الزوج وتعتد بقرءين ثم بعد أن يعتقها سيدها فلا يجب عليها استئناف العدة لأن الحرية طرأت بعد انقضاء العدة فلم تؤثر في العدة كما لو اعتدت الصغيرة بالشهور ثم حاضت (الثالثة) إذا طلقت ثم أعتقت في أثناء العدة فلا خلاف أنه لا يلزمها استئناف العدة ولكنها تبنى على ما مضى وهل يلزمها أن تتم ؟ فيه ثلاثة أقوال (أحدها) يلزمها أن تتم عدة أمة سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا وبه قال مالك لأنه أمر ذو عدد يختلف بالرق والحرية فلم يغيره العتق كالحرة (والثاني) أنها تتم عدة حرة سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا وهو اختيار المزني قال الشيخ أبو اسحاق وهو الأصح لأنها معتدة عن نكاح في حال الحرية فلزمها كمال العدة كما لو اعتقت قبل الطلاق ولأن الاعتبار في العدة بحال الانتهاء ولهذا لو اعتدت بالاقرء ثم أيست من الحيض في أثناء العدة فانها تعتد بالشهور اعتباراً بحال الانتهاء وكذلك لو اعتدت بالشهور ثم حاضت في أثناء العدة اعتدت بالاقرء فكذلك هذا مثله (الثالث) ان كان الطلاق رجعيا أتمت عدة حرة وان كان بائنا أتمت عدة أمة وبه قال أبو حنيفة وأحمد قال الشيخ أبو حامد وهو الأصح لأن الرجعية لو مات

عنها زوجها لوجب عليها عدة الوفاة فاذا طرأت عليها الحرية في أثناء العدة
أتمت عدة حرة والبائن لو مات عنها زوجها لم يجب عليها عدة المتوفاة فلم
يلزمها انصاف عدة الحرة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأن وطئت امرأة بشبهة وجبت عليها أعدة لأن وطء النسبه
كالوطء في النكاح في النسب فكان كالوطء في النكاح في ايجاب العدة ، فان
زنى بامرأة لم تجب عليها المدة لأن المدة لحفظ النسب والزاني لا يلحقه
نسب .

فصل ومن مات عنها زوجها وجبت عليها المدة دخل بها أو لم
يدخل ، لقوله عز وجل « والذين يتوفون منكم ويتركون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا » فان كانت حائلا وهي حرة اعتدت بأربعة اشهر
عشر للآية ، وان كانت أمة اعتدت بشهرين وخمس ليال ، لانا دللنا على أن
عدتها بالأقراء على النصف ، الا أنه لما لم يتبعض جعلناه قرعين ، والشهور
تتبعض فوجب عليها نصف ما يجب على الحرة .

وان كانت حاملا بولد يلحق بالزوج اعتدت بوضعه لما روت ام سلمة رضي
الله عنها قالت « ولدت سبعة الأسلمية بعد وفاة زوجها ليلال ، فذكرت ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : قد حلت فاتكحى » .

وان كانت حاملا بولد لا يلحق الزوج كامرأة الطفل لم تعتد بالحمل منه
لأنه لا يمكن أن يكون منه فلم تعتد به منه كامرأة الكبير اذا طلقها واثت بولد
ليكون ستة اشهر من حين المقد ، فان كان الحمل لاحقا برجل وطئها بشبهة
اعتدت به منه . واذا وضعت اعتدت عن الطفل بالشهور ، لأنه لا يجوز أن
تعتد عن شخصين في وقت واحد .

وان كان عن زنا احتسبت بما مضى من الشهور في حال الحمل عن عدة وفاة
الطفل ، لأن الحمل عن الزنا لا حكم له فلا يمنع من الاعتداد بالشهور ، وأن طلق
امراته طلاقا رجعيا ثم مات عنها وهي في العدة اعتدت بعدة الوفاة لأنه توفي
عنها وهي زوجته .

الشرح حديث أم سلمة أخرجه أحمد والشيخان وأصحاب السنن
إلا أبا داود وابن ماجه بلفظ « ان امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت
زوجها فتوفى عنها وهى حبلى فخطبها أبو السنا بل بن بعكك فأبت أن تنكحه،
فقال والله ما يصلح أن تنكحى حتى تعتدى آخر الأجلين ، فمكثت قريباً من
عشر ليال ثم نفست ثم جاءت الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : انكحى »

وأخرجوه بمعناه من رواية سبيعة قالت « فأفتانى بأنى قد حلت حين
وضعت حملى وأمرنى بالتزويج ان بدا لى » .

وعن الزبير بن العوام « أن أم كلثوم بنت عقبة كانت عنده فقالت له وهى
حامل : طيب نفسى بتطليقة ، فطلقها تطليقة ، ثم خرج الى الصلاة ، فرجع
وقد وضعت ، فقال ما لها خدعتنى خدعها الله . ثم أتى النبى صلى الله عليه
وسلم فقال « سبق الكتاب أجله ، اخطبها الى نفسها » قال القاضى عياض :
والحديث - يعنى حديث سبيعة - مبتور منه قولها « فنفسيت بعد ليال
فخطبت » قال الحافظ ابن حجر فى الفتح : وقد ثبت المحذوف فى رواية
ابن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخارى ولفظه « فمكثت قريباً من
عشرين ليلة ثم نفست » وقد وقع للبخارى اختصار المتن من طريق آخر من
هذه الطريق . ووقع له فى تفسير سورة الطلاق مطولاً بلفظ « أن سبيعة
بنت الحارث أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة فتوفى عنها فى حجة
الوداع وهى حامل فلم تنشب أن وضعت حملها ، فلما تملت من نفاسها
تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنا بل بن بعكك رجل من بنى عبد الدار ،
فقال مالى أراك تجملت للخطاب ، فانك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك
أربعة أشهر وعشر ، قالت سبيعة فلما قال لى ذلك جمعت على ثيابى حين
أمسيت ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فأفتانى بأنى
بأنى قد حلت حين وضعت حملى وأمرنى بالتزويج » .

وقد ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف الى أن الحامل اذا مات
عنها زوجها تنقضى عدتها بوضع الحمل ، وأخرج سعيد بن منصور وعبد
ابن حميد عن على بنسند صحيح أنها تعتد بآخر الأجلين ، ومعناه أنها ان

وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت الى انقضائها ؛ وان انقضت
 المدة قبل الوضع تربصت الى الوضع ، وبه قال ابن عباس . وروى عنه
 أنه رجع . وروى عن ابن أبي ليلى أنه أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء
 عدتها بالوضع ، وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك ، قال الشوكاني :
 وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجمهور حتى كان
 يقول من شاء لاعنته على ذلك .

اما الأحكام فان الموطوءة بشبهة تعدد عدة المطلقة ، وكذلك الموطوءة
 في نكاح فاسد ؛ لأن كلا من وطء الشبهة والنكاح الفاسد في لحوق النسب
 وشغل الرحم كالوطء الصحيح ، فكأنما مثله فيما تحصل البراءة به ، وان
 وطئت المزوجة بشبهة لم يحل لزوجها وطؤها قبل انقضاء عدتها كيلا يفضى
 الى اختلاط المياه واشتباه الأنساب وله الاستمتاع منها بما دون الفرج في
 أحد الوجهين لأنها زوجة حرم وطؤها لعارض مختص بالفرج فأبيح الاستمتاع
 منها بما دونه كالحائض .

مسألة الزنى بها لا عدة لها ، وهذا قول أبي بكر الصديق وعمر
 ابن الخطاب رضى الله عنهما ، وبه قال الثوري وأصحاب الرأي ، لأن العدة
 لحفظ النسب ولا يلحقه نسب ، وقد روى عن علي نحوه . وقال أحمد :
 تستبرأ كالمزوجة بشبهة لأنه وطء يقتضى شغل الرحم فوجب العدة منه كوطء
 الشبهة . وأما وجوبها كعدة المطلقة فلأنها حرة فوجب استبرأؤها بعدة كاملة
 كالموطوءة بشبهة وبهذا قال الحسن والنخعي ، وهو قول مالك . وروى
 ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى أنها تستبرأ بحيضة واحدة .

مسألة وان خالغ الرجل زوجة أو فسخ أحدهما النكاح بعيب
 فعلمه حكم الطلاق في العدة لأنها فرقة في الزوجية في حال الحياة فهي
 كالفرقة بالطلاق وان وطئت امرأة بشبهة وجبت عليها العدة لأن الوطء في
 الشبهة كالوطء في النكاح في النسب فكان كوطء النكاح في ايجاب العدة
 فان كانت حرة اعتدت بعدة الطلاق على ما ذكرنا وان باتت له زوجة حرة فوجد
 أمة غيره فظنها زوجته الحرة فوطئها ففيه وجهان (أحدهما) أنها تعدد بثلاثة

أقراء كالحرّة لأنه اعتقد أنها حرّة فآثر اعتقاده في عدتها ما آثر في ولدها
(والثاني) أن تعتد عدة أمة لأنها أمة معتدة فهو كما لو اعتدت عن الطلاق .

مسألة : أجمع أهل العلم على أن عدة المسلمة الحائل من وفاة زوجها أربعة أشهر وعشر مدخولاً بها أو غير مدخول بها ، سواء كانت كبيرة بالغة أو صغيرة لم تبلغ . وذلك لقوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » وما رواه الشيخان مرفوعاً « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » ولا تحمل الآية على المدخول بها كما في قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » لأن هذه مخصصة بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » ولم يرد تخصيص عدة الوفاة ، ولا أمكن قياسها على المطلقة في التخصيص ، لأن النكاح عقد عمر . فإذا انتهى تقررت أحكامه .

وكذلك فإن المطلقة إذا أتت بولد يمكن للزوج تكذيبها وتفيه باللعان الأمر الذي يمتنع في حق المتوفى . فلا يؤمن أن تأتي بولد فيلحق الميت نسبه وماله من يفيه ، فاحتطنا بإيجاب العدة عليها لحفظها عن التصرف والمبيت في غير منزلها حفظاً لها . فإذا تقرر هذا فإنه لا يعتبر وجود الحيض في عدة الوفاة في قول عامة أهل العلم . وحكى عن مالك أنها إذا كانت مدخولاً بها وجب أربعة أشهر وعشر فيها . واتباع الكتاب والسنة أولى ، ولأنه لو اعتبر الحيض في حقها لا اعتبر ثلاثة قروء كالمطلقة . وهذا الخلاف يختص بذات القراء . فأما الآية والصغيرة فلا خلاف فيها . وأما الأمة المتوفى عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة أيام في قول عامة أهل العلم منهم سعيد بن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار والزهرى وقتادة ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وغيرهم إلا ابن سيرين . فإنه قال : ما أرى عدة الأمة إلا كمدة الحرّة . إلا أن تكون قد مضت في ذلك سنة . فإن السنة أحق أن تتبع وأخذ بظاهر النص وعمومه . ولكن هذا

لا ينهض أمام اتفاق الصحابة على أن عدة الأمة المطلقة على النصف من عدة الحرة فكذلك عدة الوفاة .

فرع وأما عدة المتوفى عنها زوجها فلا يخلو إما أن تكون حائلا أو تكون حاملا فإن كانت حائلا نظرت فإن كانت حرة اعتدت عنه بأربعة أشهر وعشيرة أيام بلياليها سواء كانت صغيرة أو كبيرة مدخولا بها أو غير مدخول بها لقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » وهذا أمر بلفظ الخير اذ لو كان خيرا لم يقطع بخلاف ما أخبر الله به ولم يفرق بين الصغيرة والكبيرة والمدخول بها وغير المدخول بها وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث إلا امرأة على زوجها فإنها تعد عليه أربعة أشهر وعشرا » فإن قيل فقد ذكر الله الآية بعد هذه الآية وهو قوله « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج » فلم أخذتم بالتى قبلها ؟ قلنا لأن هذه الآية منسوخة بالتى قبلها والدليل عليه ما روت أم سلمة أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت ان ابني توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفتكحلها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا لا لا قالها ثلاثا انما هى أربعة أشهر وعشر وقد كانت احدا كن ترمى بالبعرة فى رأس الحول فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن العدة كانت حولا وأنها الآن أربعة أشهر وعشر وأما البعرة فإن الجاهلية كانت المرأة منهم تعتد سنة ثم اذا انقضت السنة أخذت بعرة فرمتها وقالت خرجت من الأذى كما خرجت هذه البعرة من يدى ولأن الله تعالى ذكر فى الآية الأخرى لها النفقة والوصية وأن لها أن تخرج ولا خلاف أن هذه الأحكام منسوخة فكذلك مدة الحول وقد روى عن ابن عباس أنه قال « المتاع منسوخ بالموارث والحول منسوخ بأربعة أشهر وعشر » فإن قيل فكيف نسختها وهى قبلها ؟ قلنا : انما هى قبلها فى التأليف والنظم وهى بعدها فى التنزيل . والاعتبار بالناسخ أن يكون بعد المنسوخ فى التنزيل لا فى التأليف وليس تقدمها فى التأليف يدل على تقدمها فى التنزيل ألا ترى الى قوله تعالى « سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا

عليها » وانما أنزلت بعد قوله « قد نرى تقلب وجهك في السماء » لأن السفهاء انما قالوا ذلك حين تحول النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المقدس الى الكعبة هذا قول عامة العلماء وقال الأوزاعي : تعتد بأربعة أشهر وعشر ليال وتسعة أيام لأن الله قال وعشرا والعشر يستعمل في الليالي دون الأيام . دليلنا أن العرب تغلب اسم التأنيث في العدد خاصة في التذكير فيقولون سرنا عشرا ويريدون به الليالي والأيام وان كانت أمة قال الشيخ أبو حامد ففيه فولان (أحدهما) تعتد بشهرين وخمسة أيام ثلاثة لأنها على النصف من عدة الحرة فيما يتبعض والشهور تتبعض (والثاني) تعتد بأربعة أشهر وعشر لأن الولد يكون أربعين يوما نطفة وأربعين يوما علقه وأربعين يوما مضغة ثم ينفخ فيه الروح ويتحرك فاعتبر أن يكون عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ليتبين الحمل بذلك وهذا لا يختلف فيه الحرة والأمة . والأول هو المشهور وإذا انقضت أربعة أشهر وعشر فقد انقضت عدتها سواء حاضت فيها أو لم تحض وبه قال أبو حنيفة وقال مالك إذا كانت من عاداتها أن تحيض حيضة في الأشهر - فإن تأخر حيضها - لم تنقض عدتها حتى تحيض حيضة . دليلنا قوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » ولم يفرق بين أن تحيض فيها أو لا تحيض فقوله صلى الله عليه وسلم « الا امرأة على زوجها فانها تعتد أربعة أشهر وعشرا » ولم يفرق . وان كانت المتوفى عنها زوجها حاملا بولد يلحق بالزوج اعتدت بوضع الحمل حرة كانت أو أمة . وبه قال عمر وابن عمر وأبو هريرة واليه ذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن وأكثر أهل العلم وحكى عن علي ابن أبي طالب وابن عباس أنهما قالا : تنقض عدتها بأقصى الأجلين من وضع الحمل وأربعة أشهر وعشر . دليلنا قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولم يفرق بين أن تضع لأربعة أشهر وعشر أو لأقل . فان قيل فالآية في المطلقات قلنا : هي عامة في الجميع بدليل ما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » فقال : المتوفى عنها زوجها والمطلقة . وروى أن سبيعة الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر فتصنعت للأزواج فمرت بأبي السنابل بن بعكك فقال لها قد تصنعت للأزواج انما

هي أربعة أشهر وعشر فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته قد حلت بذلك فقال كذب أبو السنابل يعني غلط قد حلت فانكحي من شئت وقيل إن أبا السنابل كان قد خطبها وكان شيخا وخطبها شاب فرغبت في الشاب دونه فأراد أبو السنابل أن تصبر حتى يقدم وليها وكان غائبا رجاء أن يتزوجها منه وإذا وضعت الحمل انتقضت عدتها سواء اغتسلت من النفاس أو لم تغتسل وقال الأوزاعي : لا تنقض عدتها حتى تغتسل من النفاس دليلنا عموم الآية وعموم الخبر .

فرع إذا مات الصغير الذي لا يولد لمثله ولد عن زوجته ، فأنت بولد لم يلحقه نسبه ولم تنقض العدة بوضعه . وبهذا قال مالك والصحيح من مذهب أحمد وقال أبو حنيفة : إن مات وبها حمل ظاهر اعتدت عنه بالوضع . فإن ظهر الحمل بها بعد موته لم تعتد به . وقد روى عن أحمد في الصبي مثل قول أبي حنيفة . وهكذا الخلاف فيما إذا تزوج بامرأة ودخل بها . وإن أتت بولد لدون ستة أشهر من حين عقد النكاح ، فإنها لا تعتد بوضعه عندنا وعند أحمد ، وتعتد به عند أبي حنيفة ، واحتج بقوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولا يخفى أن الآية واردة في المطلقات ثم هي مخصوصة بالقياس الذي ذكرناه ، فإذا تقرر هذا فإن عدتها تنقض بوضع الحمل من الوطء الذي علقته به منه ، سواء كان هذا الولد ملحقا بصغير الصغير ، مثل أن يكون من عقد فاسد أو وطء شبهة ؛ لأن العدة تجب في هذه الأحوال ، فإذا وضعته اعتدت من الصبي بأربعة أشهر وعشر ؛ لأن العدين من رجلين لا يتداخلان .

ولو طلقها أو مات عنها فلم تنقض عدتها حتى تزوجت من أصابها فرق بينهما وبنت على ما مضى من عدة الأول ، ثم استقبلت العدة من الثاني ، والاجماع منعقد على هذا . ولأن العدة إنما اعتبرت لمعرفة براءة الرحم للأنثى يفضى إلى اختلاط المياه وامتزاج الأنساب ، وإن تزوجت فالنكاح باطل لأنها ممنوعة من النكاح لحق الزوج الأول ، نكاحا باطلا ، كما لو تزوجت وهي في نكاحه ويجب أن يفرق بينه وبينها — فإن لم يدخل بها فالعدة بحالها ولا تنقطع بالعقد الثاني ، لأنه باطل لا يصير به المرأة فراشا ولا يستحق عليه

بالعقد شيء وتسقط سكنها وفققتها عن الزوج الأول لأنها ناشز ، وإن
وطئها انقطعت العدة سواء علم التحريم أو جهله .

وقال أبو حنيفة لا تنقطع لأن كونها فراشاً لغير من له العدة لا يمنعها ؛
كما لو وطئت بشبهة وهي زوجة فانها تعتد وإن كانت فراشاً للزوج .

إذا ثبت هذا فعليه فراقها ، فإن لم يفعل فعليه التفريق بينهما ، فإن
فارقها أو فرق بينهما وجب عليها أن تكمل عدة الأولى لأن حقه أسبق وعدته
وجبت عن وطء في نكاح صحيح ، فإذا أكملت عدة الأول وجب عليها أن
تعتد من الثاني ولا تتداخل العدتان لأنهما من رجلين ، وهذا مذهب أحمد .

وقال أبو حنيفة : يتداخلان فتأتي بثلاثة قروء بعد مفارقة الثاني تكون
عن بقية عدة الأول وعدة الثاني لأن القصد معرفة براءة الرحم وهذا تحصل
به براءة الرحم منهما جميعاً . وهذا خطأ لما روى مالك عن ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار « أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي
فطلقها ونكحها غيره في عدتها ، فضربها عمر بن الخطاب وضرب زوجها
ضربات بمخفقة وفرق بينهما ثم قال : أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان
زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها
الأول ، وكان خاطباً من الخطاب ، وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت
بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ولا ينكحها أبداً .

وروى عن علي عليه السلام أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق
بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها ، وتكمل ما أفسدت من عدة الأول
وتعتد من الآخر . هذا ما قاله خليفتان من الراشدين لا نعلم لهما مخالفاً من
الصحابه .

فروع وإن مات الصبي الذي لا يولد لمثله وله زوجة فانها تعتد
عنه بالشهر سواء كانت حاملاً أو حائلاً وبه قال مالك وقال أبو حنيفة إذا مات
وبها حمل فظاهر اعتدت عنه بوضعه وإن ظهر بها الحمل بعد موته لم تعتد
به عنه وهكذا قال في البالغ إذا تزوج امرأة ووطئها ثم طلقها وأتت بولد

لدون ستة أشهر من حين عقد النكاح فإن كان الحمل بها ظاهرا وقت الطلاق اعتدت بوضعه عنه وإن ظهر بها بعد الطلاق لم تعتد بوضعه عنه دليلنا أن هذا الحمل منتف عنه قطعا فلم تعتد به كما لو ظهر بها بعد الوفاة والطلاق .

إذا ثبت هذا فإن كان هذا الولد لاحقا بغير الزوج بأن كان عن وطء شبهة أو نكاح فاسد اعتدت به عمن يلحق به واعتدت عن الزوج بالشهور بعد الوضع وإن كان الحمل من زنا اعتدت عن الزوج بالشهور من حين موته لأن الحمل عن الزنا لا حكم له فكان وجوده كعدمه .

فرع وإن طلق امرأته طلاقا رجعيا ثم مات عنها وهي في العدة انتقلت الى عدة الوفاة لأنها في حكم الزوجات وإن نكح امرأة نكاحا فاسدا ومات عنها لم يجب عليها عدة الوفاة من أحكام الزوجية ولا زوجية بينهما فلم يجب عليها العدة كما لا يثبت لها الميراث ونسائر أحكام الزوجية فإن لم يدخل بها فلا عدة عليها وإن دخل بها فإن كانت حائلا اعتدت عنه بثلاثة أقرء أن كانت ممن تحيض . وإن كانت ممن لا تحيض اعتدت بثلاثة أشهر وابتدأ ذلك من حين فرق بينهما وإن كانت حاملا اعتدت عنه بوضع الحمل فإذا وضعت الحمل انقضت عدتها قال حماد بن أبي سلمة والأوزاعي لا تنقضي عدتها حتى تطهر من النفاس دليلنا قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولم يعتبر أن تطهر من النفاس .

فرع في مذاهب العلماء

إذا مات زوج الرجعية استأنفت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا بلا خلاف . قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك ، وذلك لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وينالها ميراثه فاعتدت بنت على عدة الطلاق لأنه مات وليست زوجة له لأنها بائن من النكاح فتكون غير منكوبة . وبهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر . وقال أحمد تلزمها عدة الطلاق ، إلا أن يطلقها في مرض موته فإنها تعتد أطول الأجلين من عدة الوفاة أو ثلاثة قروء . وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، لأنها وارثة

له فيجب عليها عدة الوفاة كالرجعية وتلزمها عدة الطلاق لما ذكره في دليلهم،
وان مات المريض المطلق بعد انقضاء عدتها بالحيض أو بالشهور أو بوضع
الحمل أو كان طلاقه قبل الدخول فليس عليها عدة لموته .

فرع إذا طلق الرجل امرأته أو مات عنها وهو غريب عنها فإن
عدتها من حين الطلاق أو من حين الموت فإن لم تعلم بالطلاق ولا بالموت حتى
انقضت مدة عدتها فقد انقضت عدتها وإن علمت قبل انقضاء مدة العدة
أتمت عدتها من حين الطلاق أو الموت وبه قال ابن عمر وابن عباس وابن
مسعود وابن الزبير وهو قول أكثر الفقهاء وقال علي بن أبي طالب : يكون
ابتداء عدتها من حين علمت بالطلاق أو الموت وبه قال الحسن البصري وداود
وقال عمر بن عبد العزيز والشعبي أن ثبت الموت أو الطلاق بالبينة كان
ابتداء العدة من حين الطلاق أو الموت وإن ثبت ذلك بالسمع والخبر كان
ابتدائها من حين بلغها دليلنا قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن
حملهن » فجعل عدة الحمل وضع الحمل ولم يفرق بين أن يكون علمت
بالطلاق أو لم تعلم ، ولأنها إذا سمعت بالطلاق أو الموت بعد انقضاء مدة العدة
لم تعد الاعتداد فكذلك إذا بقي بعض المدة فلم تقعد غير قصدها وقصدها
إلى الاعتداد غير معتبر بدليل أن العدة تصح من الصغيرة والمجنونة وإن كان
لا قصد لهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن طلق إحدى امرأتيه بعينها ثلاثاً ومات قبل أن يبين
نظرت فإن لم يدخل بهما اعتدت كل واحدة منهما أربعة أشهر وعشراً ، لأن
كل واحدة منهما يجوز أن تكون هي الزوجة فوجب العدة عليهما ليسقط
الفرض بيقين ، كمن نسي صلاة من صلاتين لا يعرف عينها .

وإن دخل بهما - فإن كانتا حاملتين - اعتدتا بوضع الحمل . لأن عدة
الطلاق والوفاة في الحمل واحدة ، وإن كانتا من ذات الأقراء اعتدتا بأقصى
الأجلين من أربعة أشهر وعشر أو ثلاثة أقراء ، وابتداء الأشهر من موت الزوج ،
وابتداء الأقراء من وقت وليسقط الفرض بيقين .

وان اختلفت صفتهم في العدة كان حكم كل واحدة منهما على الانفرد
بحكمها اذا اتفقت صفتهم ، وقد بيناه .

وان طلق احدهما لا بعينها ومات قبل ان يعين فالحكم فيه على ما ذكرناه
اذا كانت المطلقة معينة ومات قبل ان يبين الا في شيء واحد . وهو انا متى امرناها
بالاعتداد بالشهور او الاقراء ، فان ابتداء الأشهر من حين الموت ، فاما الاقراء ،
فان قلنا على احد الوجهين ان ابتداء العدة من حين يلفظ بالطلاق كان ابتداء
الاقراء من حين الطلاق ، وان قلنا بالوجه الآخر ان ابتداء العدة من حين التعيين
كان ابتداء الاقراء من حين الموت ، لان بالموت وقع الایاس من بيانه وقيل الموت
لم يباس من بيانه) .

الشرح اذا كان له امرأتان فطلق احدهما بعينها ثم نسيها ومات
قبل ان يبين المطلقة منهما فان كانتا غير مدخول بهما فعلى كل واحدة منهما
ان تعتد عنه بأربعة أشهر وعشر لأنها لم تتيقن زوال ملكه عنها بل يجوز أن
تكون هي الزوجة فلزمها الاعتداد وان كان قد دخل بهما فان كانتا حائلتين
فان كان الطلاق رجعيا فعلى كل واحدة منهما ان تعتد عنه بأربعة أشهر
وعشر لا غير لأنها في حكم الزوجات وان كان الطلاق بائنا فان كانتا من ذوات
الشهور فعلى كل واحدة منهما ان تعتد عنه بأربعة أشهر وعشر لأنه يجوز
ان يكون كل واحدة هي المطلقة فعدتها ثلاثة أشهر ويجوز ان تكون هي
الزوجة فعدتها أربعة أشهر وعشر فلزمها ان تعتد بأربعة أشهر وعشر ليستقط
الفرض ييقن كما قلنا فيمن نسي صلاة من خمس صلوات ولا يعرف عينها
فان عليه ان يصلي الخمس صلوات وان كانتا من ذوات الاقراء فعلى كل
واحدة منهما ان تعتد بأربعة أشهر وعشر فيها ثلاثة اقراء فان انقضت أربعة
أشهر وعشر قبل ان تأتي بثلاثة اقراء فعليها اكمال ثلاثة اقراء وان أتت بثلاثة
اقراء قبل اكمال أربعة أشهر وعشر فعليها اكمال أربعة أشهر وعشر ليستقط
الفرض ييقن وابتداء الاقراء من حين الطلاق وابتداء أربعة أشهر وعشر من
حين موت الزوج وان خالف حال احدهما حال الأخرى مثل ان كانت احدهما
غير مدخول بها والأخرى مدخولا بها أو كانت احدهما حاملا والأخرى
حائلا أو طلاق احدهما رجعيا وطلاق الأخرى بائنا أو كانت احدهما من
ذوات الشهور والأخرى من ذوات الاقراء فحكم كل واحدة منهما على

الافراد حكمهما اذا اتفقت صفتها وقد بيناه وان طلق احدهما لا بعينها
ثم مات قبل أن يبين فقد كان يلزمه أن يبين المطلقة واذا بين المطلقة منهما
فمن أى وقت يقع عليها الطلاق ؟ فيه وجهان (أحدهما) من حين الطلاق
(والثانى) من حين البيان وقد مضى بيانها فأما اذا مات ولم يبين فقد اختلف
أصحابنا فى العدة هاهنا فقال الشيخ أبو حامد اذا قلنا ان الطلاق يقع حين
البيان فعلى كل واحدة منهما أن تعتد عدة الوفاة بكل حال لأن الطلاق لم
يقع لأنه لا يقع الا ببيان الزوج ولم يوجد منه بيان وان قلنا انه يقع من حين
الطلاق فهو كما لو طلق احدهما بعينها ونسيها وقال الشيخ أبو اسحاق
وابن الصباغ اذا قلنا ان الطلاق يقع من حين التعيين كان ابتداء عدة الطلاق
من حين الموت لأنه وقع الاياس من نعيه بالموت .

قال الشافعى رضى الله عنه : واذا علمت المرأة يقين وفاة الزوج أو طلاقه
ببينة تقوم لها على موته أو طلاقه أو أى علم صادق ثبت عندها اعتدت من يوم
يكون الطلاق وتكون الوفاة ؛ وان لم تعتد حتى تمضى عدة الطلاق والوفاة
لم يكن عليها عدة ، لأن العدة انما هى بمدة تمر عليها ، فان مرت عليها فليس
عليها مقام مثلها . قال : واذا خفى ذلك عليها وقد استيقنت بالطلاق أو الوفاة
اعتدت من يوم استيقنت أنها اعتدت منه . وقد روى عن غير واحد من
أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : تعتد من يوم يكون الطلاق
أو الوفاة . اهـ .

فرع والعشر المعتبرة فى العدة هى عشر ليال بأيامها ، فتجب
عشرة أيام مع الليالى ، وبهذا قال مالك وأحمد وأبو عبيد وابن المنذر
وأصحاب الرأى . وقال الأوزاعى : يجب عشر ليال وتسعة أيام ؛ لأن العشر
تستعمل فى الليالى دون الأيام ، وانما دخلت الأيام اللاتى فى أثناء الليل تبعاً .

قلنا : العرب تغلب اسم التأنيث فى العدد خاصة على المذكر فتطلق لفظ
الليالى وتريد الليالى بأيامها ، كما قال تعالى لذكركيا « آيتك ألا تكلم الناس
ثلاث ليال سويا » يريد أيامها بدليل أنه قال فى موضع آخر « آيتك ألا تكلم
الناس ثلاثة أيام الا رمزا » يريد بلياليها . ولو نذر اعتكاف العشر الأخير

من رمضان لزمه الليالي والأيام ، ويقول القائل (سرنا عشرا) يريد الليالي
بأيامها ، فلم يجز نقلها عن العدة الى الإباحة بالشك . وما في الفصل من
اختلاف صفاتها أو اتفاقها فعلى وجهه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا فقدت المرأة زوجها وانقطع عنها خبره ففيه قولان :

(أحدهما) وهو قوله في القديم ان لها أن تفسخ النكاح ثم تتزوج ، لما روى
عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة « أن رجلا استهوت به الجن فغاب عن امرأته ،
فأتت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فامرأها أن تمكث أربع سنين ، ثم أمرها
أن تمتد ثم تتزوج » ولأنه اذا جاز الفسخ لتعذر الوطء بالتعنين وتعذر النفقة
بالاعسار ، فلان يجوز ههنا - وقد تعذر الجميع - أولى .

(والثاني) وهو قوله في الجديد وهو الصحيح انه ليس لها الفسخ ، لأنه
اذا لم يجز الحكم بموته في قسمة ماله لم يجز الحكم بموته في نكاح زوجته ،
وقول عمر رضى الله عنه يعارضه قول على عليه السلام « تصبر حتى يصلم
موتك » ويحالف فرقة التعنين والاعسار بالنفقة ، لان هناك ثبت سبب الفرقة
بالتعنين ، وههنا لم يثبت سبب الفرقة وهو الموت .

فان قلنا بقوله القديم فعدت أربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة ثم تتزوج ،
لما روينا عن عمر رضى الله عنه ، ولان بمضى أربع سنين يتحقق براءة رحمها
ثم تعتد ، لان الظاهر انه مات فوجب عليها عدة الوفاة .

قال ابو اسحاق يعتبر ابتداء المدة من حين امرها الحاكم بالتريص . ومن
أصحابنا من قال يعتبر من حين انقطع خبره ، والاول أظهر ، لان هذه المدة
نسبت بالاجتهاد فافتقرت الى حكم الحاكم كمدة التعنين . وهل يفتقر بعد
انقضاء العدة الى الحكم بالفرقة ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) انه لا يفتقر ، لان الحكم بتقدير المدة حكم بالموت بعد انقضائها .

(والثاني) انه يفتقر الى الحكم لأنه فرقة مجتهد فيها فافتقرت الى الحاكم
كفرقة التعنين ، وهل تقع الفرقة ظاهرا وباطنا ؟ فيه وجهان :

(احدهما) تقع ظاهرا وباطنا ، فان قدم الزوج وقد تزوجت لم يجز ان ينتزعا من الزوج ، لانه فسخ مختلف فيه ، فنفذ فيه الحكم ظاهرا وباطنا كفرقة التعنين .

(والثاني) ينفذ في الظاهر دون الباطن ، لان عمر رضى الله عنه جعل للمفقود لما رجع ان يأخذ زوجته . وان قلنا بالقول الجديد انها باقية على نكاح الزوج ، فان تزوجت بعد مدة التبرص وانقضاء العدة فالنكاح باطل ، فان قضى لها حاكم بالفرقة فهل يجوز نقضه على قوله الجديد ؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز لانه حكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد .

(والثاني) انه حكم مخالف لقياس جلي ، وهو انه لا يجوز ان يكون حيا في ماله ميتا في نكاح زوجته .

فصل وان رجع المفقود ، فان قلنا بقوله الجديد سلمت الزوجة اليه ، وان قلنا بقوله القديم وقلنا ان حكم الحاكم لا ينفذ في الباطن سلمت اليه ، وان قلنا : انه ينفذ ظاهرا وباطنا لم تسلم اليه ، وان فرق الحاكم بينهما وتزوجت ثم بان ان المفقود كان قد مات وقت الحكم بالفرقة - فان قلنا بقوله القديم - صح النكاح ، سواء قلنا ان الحكم ينفذ في الظاهر دون الباطن ، و قلنا انه ينفذ في الباطن دون الظاهر ، لان الحكم اباح لها النكاح وقد بان ان الباطن كالظاهر وان قلنا بقوله الجديد ففي صحة النكاح الثاني وجهان بناء على القولين فيمن وصى بمكاتبه ثم تبين ان الكتابة كانت فاسدة) .

الشرح يحيى بن جعدة اختلف في صحة آية جعدة بن هبيرة ابن أبي وهب المخزومي القرشي ، فقد تزوج هبيرة بن أبي وهب بأم هانئ بنت أبي طالب فولدت أم هانئ ثلاثة بنين : جعدة وهانئ ويوسف . وقال الزبير بن بكار : أربعة بنين أحدهم جعدة ؛ وقد تولى جعدة على خراسان لعلي بن أبي طالب ، وهو ابن أخته وهو القائل :

أبي من مخزوم ان كنت سائلا ومن هاشم أمي لخير قبيل

فمن الذي يبأى علي بخاله كخالي على ذي الندى وعقيل

أما ولده يحيى فليس من رواته ولكنه ثقة ، وقد أرسل عن ابن مسعود
وحوه وهو من الطبقة الثالثة •

أما رواية يحيى هنا فقد أخرجها ابن أبي الدنيا قال « وحدثنا أبو مسلم
عبد الرحمن بن يوسف حدثنا سفیان بن عیینة عن عمرو بن دينار عن يحيى
ابن جعدة قال : اتسفت الجن رجلا على عهد عمر رضى الله عنه فلم يدروا
أحيا هو أم ميتا ؟ فأتت امرأته عمر رضى الله عنه فأمرها أن تتربص أربع سنين
ثم أمر وليه أن يطلق ثم أمرها أن تعتد وتتزوج فإن جاء زوجها خير بينها
وبين الصداق » ويحيى لم يعاصر عمر بن الخطاب ولم يره فيكون في الخبر
انقطاع •

وقد أخرج ابن أبي الدنيا هذا الخبر بإسناد آخر : حدثني أسماعيل
ابن إسحاق حدثنا خالد بن الحارث حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلا من قومه خرج ليصلى
مع قومه صلاة العشاء ففقد ، فانطلقت امرأته الى عمر بن الخطاب فحدثته
بذلك ، فسأل عن ذلك قومها فصدقوها ، فأمرها أن تتربص أربع سنين
فتربصت ثم أتت عمر فأخبرته بذلك فسأل عن ذلك قومها فصدقوها ،
فأمرها أن تتزوج ، ثم إن زوجها الأول قدم فارتفعوا الى عمر فقال عمر :
يغيب أحدكم الزمان الطويل لا يعلم أهله حياته ، قال كان لى عذر ؟ قال وما
عذرك ؟ قال خرجت أصلى مع قومي صلاة العشاء فسببتنى أو قال أصابتنى
الجن فكنت فيهم زمنا طويلا ، فعزاهم جن مؤمنون فقاتلوهم فظهروا عليهم
فأصابوا لهم سبايا فكنت فيمن أصابوا ، فقالوا ما دينك ؟ قلت مسلم • قالوا
أنت على ديننا لا يحل لنا سبيك ، فخيرونى بين المقام وبين القبول فاخترت
القبول • فأقبلوا معى بالليل بشرا يحدونى ، وبالنهار اعصار وريح أتبعها •
قال فما كان طعامك ؟ قال كل ما لم يذكر اسم الله عليه • قال فما كان
شبابك ؟ قال الجذف •

قال قتادة : الجذف ما لم يخمر من الشراب •

قال فخيره عمر رضى الله عنه بين المرأة وبين الصداق « وفي اسناده
أبو نضرة وليس كل أحد يحتج به •

وأورده العيلى في الضعفاء ، وذكره صاحب الكامل ولم يذكر شيئا
أكثر من أنه كان عزيزا لقومه ، قال الذهبي : ولكن احتج به البخارى •
وأخرجه الأثرم والجوزجاني باسنادهما عن عبيد بن عمير وعبد الرزاق بسنده
في الفقيده ، ومالك والشافعى مختصرا •

أما الأحكام اذا غاب الزوج عن زوجته نظرت فان كانت غيبة غير
منقطعة بأن يأتيها خبره أو تعلم مكانه فليس لها أن تفسخ النكاح بل ان كان
له مال حاضر أتفق عليها الحاكم منه وان لم يكن له مال حاضر كتب الحاكم
الى حاكم البلد الذى فيه الزوج ليطالبه بحقوقها وان كانت غيبته منقطعه
بأن لا تسمع بخبره ولا تعلم مكانه الذى هو فيه فان ملكه لا يزول عن ماله
بل هو موقوف أبدا الى أن يتيقن موته وأما زوجته ففيه قولان قال في
القديم : لها أن تربص أربع سنين ثم تعتد ثم تتزوج ان شاءت وبه قال عمر
وابن عمر وابن عباس في الصحابة وفي الفقهاء مالك وأحمد وإسحاق لما
روى أن امرأة أتت عمر رضى الله عنه وقالت ان زوجى خرج الى مسجد أهله
ففقد فقال لها : تربصى أربع سنين فتربصت ثم أتت فأخبرته فقال لها : اعتدى
بأربعة أشهر وعشر فلما انقضت أتت اليه فأخبرته فقال لها حلت فتزوجى
ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فتزوجت رجلا ثم رجع زوجها الأول فأتى
عمر رضى الله عنه فقال : زوجت امرأتى ؟ فقال له عمر وما ذلك فقال غبت أربع
سنين فأمرتها بالتزويج فقال عمر : يغيب أحدكم أربع سنين لا في غزوة ولا
في تجارة ثم يرجع فيقول زوجت امرأتى فقال الرجل : انى خرجت الى
مسجد أهلى فاستلبتنى الجن فأقمت عندهم الى أن غزاهم من الجن مسلمون
فوجدونى أسيرا فى أيديهم فقالوا ما دينك فقلت الاسلام فخيرونى بين أن
أقيم عندهم أو أن أرجع الى أهلى فاخترت الرجوع الى أهلى فسلمونى الى
قوم منهم فكنت بالليل أسمع أصوات الرجال وبالنهار أرى مثل الغبار
فأسير فى أثره حتى أهبطت الى عندكم فخيره عمر بين أن يأخذ زوجته أو
مهرها ولأن الضرر يلحقها بذلك فثبت لها الفسخ كما لو كان عينا أو أعسر

بالنفقة وقال في الجديد ليس لها أن تتربص ولا تفسخ بل تصبر الى أن تتيقن موت زوجها وبه قال ابن أبي ليلى وابن شبرمة والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو الصحيح لما روى المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها زوجها وروى حتى يأتي يقين موته ولأنه زوج جهل موته فلم يحكم بوقوع الفرقة كما لو لم يضمن أربع سنين وما روى عن عمر فروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أنه قال هذه امرأة ابتليت فتصبر أبدا ويخالف الفسخ بالعنة والاعسار لأن هناك سبب الفرقة متحقق وهاهنا سبب الفرقة غير متحقق .

إذا ثبت هذا فإذا قلنا بقوله القديم فانها تتربص أربع سنين من حين انقطع خبره ثم تعدد عدة الوفاة لما روينا عن عمر رضي الله عنه ، وهل تقتقر ابتداء مدة التربص الى الحاكم ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي اسحاق المروزي واختيار الشيخ أبي اسحاق الشيرازي صاحب المذهب هنا أنها تقتقر الى ذلك ، لأنها مدة مجتهد فيها ، فافتقرت الى حكم الحاكم كمدة العنين .

(والثاني) لا تقتقر الى حكم الحاكم . قال الشيخ أبو حامد : وهو المنصوص في القديم لأنها مدة يعلم بها براءة رحمها فلم تقتقر الى الحاكم كما قلنا في المعتدة اذا انقطع دمها لغير عارض ، وهل يقتقر الى حكم الحاكم بالفرقة بعد أربع سنين ؟ فيه وجهان حكاهما في المذهب .

(أحدهما) لا تقتقر الى حكم الحاكم بالفرقة ؛ لأن الحكم بتقدير المدة حكم بالموت بعد انقضائها .

(والثاني) ولم يذكر الشيخ أبو حامد في التعليق وابن الصباغ في الشامل غيره أنه يقتقر الى حكم الحاكم بالفرقة ؛ لأنها فرقة مجتهد فيها فافتقرت الى الحاكم كفرقة العنين . واذا انفسخ النكاح بمضي مدة التربص أو بفسخ الحاكم فهل يفسخ ظاهراً وباطناً ؟ أو يفسخ في الظاهر دون الباطن ؟ قال الشيخ أبو اسحاق : فيه وجهان . وأكثر أصحابنا حكاهما قولين .

(أحدهما) ينفسخ ظاهراً وباطناً ، لأن هذا فسخ مختلف فيه فوقع ظاهراً وباطناً ، كفسخ النكاح بالعنة ؛ والاعسار بالنفقة •

(والثاني) ينفسخ في الظاهر دون الباطن ، لأن عمر رضى الله عنه جعل للزوج الأول لما رجع أن يأخذ زوجته •

فرع اذا طلق المفقود امرأته أو ظاهر منها أو آلى منها - فان كان في مدة التربص ، أو بعدها ، وقبل حكم الحاكم بالفرقة ، وقلنا : لا تقع الفرقة الا بحكم الحاكم مع طلاقه وظهاره وإيلائه ، وان كان بعد مدة التربص ، وبعد فسخ النكاح اما بانقضاء مدة التربص أو بفسخ الحاكم - فان قلنا بقوله الجديد - وقع طلاقه وظهاره وإيلائه • وان قلنا بقوله القديم - فان قلنا : ينفسخ النكاح ظاهراً وباطناً - لم يقع طلاقه ولا ظهاره ولا إيلائه - وان قلنا : ينفسخ في الظاهر دون الباطن وقع طلاقه وظهاره وإيلائه •

فرع اذا تربصت امرأة المفقود أربع سنين فان قلنا بقوله الجديد فهي باقية على النكاح الأول فان قضى لها حاكم بالفرقة فهل يجوز نقض حكمه على هذا القول ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو إسحاق •

(أحدهما) لا يجوز نقضه لأنه حكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد •

(والثاني) يجوز نقضه وهو المشهور ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره لأنه حكم مخالف للقياس الجلي لأنه لا يجوز أن يكون حياً في حكم ماله ميتا في حكم زوجته فعلى هذا ان كانت لم تتزوج ورجع الأول أخذها واستمتع بها وان كانت قد تزوجت بآخر فان لم يدخل بها الثاني فرق بينها وبينه ولا عدة عليها عنه ولا شيء عليه لها وعادت الى استمتاع الأول وان كان قد دخل بها الثاني فرق بينها وبين الثاني ولزمها ان تعتد عنه لأنه وطء في نكاح فاسد فلزمها الاعتداد عنه فاذا انقضت عدتها عنه ردت الى الأول وان قلنا بقوله القديم ورجع الأول بعد الفسخ فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال ان قلنا بفسخ النكاح في الظاهر دون الباطن ردت الى الأول سواء

تزوجت أو لم تتزوج وإن قلنا يفسخ ظاهرا وباطنا لم يرد الأول سواء
تزوجت أو لم تتزوج ومن أصحابنا من قال إذا رجع الأول بعد أن تزوج
بآخر فهي على القولين لأنها إذا تزوجت بآخر فقد شرعت في المقصود بالفرقة
فهى كالتيسيم إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة والأول هو المشهور .

فرع إذا تربصت امرأة المفقود وحكم الحاكم بالفرقة واعتدت
ثم تزوجت بآخر وبأن أن الزوج الأول كان قد مات قبل حكم الحاكم بالفرقة
فإن قلنا بقوله القديم فقد وقعت الفرقة ظاهرا وباطنا وصح نكاح الثاني ظاهرا
وباطنا وإن قلنا بقوله الجديد ففيه جهان :

(أحدهما) أن نكاح الثاني صحيح لأنه بان أنها خالية من الأزواج وأنه
وقع موقعه فهو كما لو علمت موته بالينة قبل أن تنكح .

(والثاني) لا يصح النكاح الثاني لأن النكاح الثاني عقد في حال لم
يؤذن بالعقد فيه وكان محكوما بفساده فلا يتعقبه الصحة وأصل هذين
الوجهين القولان فيمن كانت عنده كتابة فاسدة ثم أوصى بركة ولم يعلم
بفساد الكتابة وكذلك إذا باع مال مورثه قبل أن يعلم بموته ثم بان أنه كان
ميتا وقت البيع . فعلى هذا إذا تزوجت امرأة المفقود في وقت ليس لها أن
تتزوج فيه مثل أن تتزوج قبل مضي المدة أكثر يباح لها التزويج بعدها أو
كانت غيبة زوجها ظاهرها السلامة فإن كان زوجها قد مات وانقضت عدتها
منه أو فارقها وانقضت عدتها ففي صحة نكاحها جهان :

(أحدهما) هو صحيح لأنها ليست في نكاح ولا عدة فصح تزويجها كما
لو علمت ذلك .

(والثاني) لا يصح لأنها معتقدة بتحريم نكاحها وبطلانه ، وأصل هذا
من باع عينا في يده يعتقدها لمورثه فيبان مورثه ميتا والعين مملوكة له
بالإرث هل يصح البيع ؟ فيه جهان كذا ههنا .

فرع قال الصيمري لو ركب رجل في البحر فبلغ امرأته أن

المركب الذي كان فيه زوجها قد غرق لم تجب عليها العدة حتى تعلم موته
يقينا قال : وان كان هناك امرأتان لكل واحدة منهما زوج وكاتتا على يقين
أن زوج احدهما مات ولا يعلم عينه فلا يحكم على واحدة منهما بعدة .

فرع اذا طلق الرجل امرأته ثم سألها عن عدتها هل انقضت
أم لا ؟ وجب عليها اخباره لقوله تعالى « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في
أرحامهن » قال الصيمري : وكذلك لو سألها رسول الزوج أو من يعلم أنها
تخبره وأن سألها غير الزوج وغير رسوله أو من يعلم أنه لا يخبره فهل يلزمها
اخباره ؟ فيه قولان حكاهما الصيمري . والله تعالى أعلم بالصواب وهو
حسبي ونعم الوكيل .

فهارس الجزء التاسع عشر
من المجموع شرح المذهب

أولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثاً : الشعر

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام

اولا - الآيات القرآنية

الصفحة

الآية - ورقمها

٤٤١-٣٣٨	آيتك الا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا واذكر ربك كثيراً وسبح بالعشي والابكار - آية ٤١ : آل عمران
٤٤١	آيتك الا تكلم الناس ثلاثة ليال سويًا - آية ١٠ : مريم
٣٣٨	ادخلوها بسلام آمنين - آية ٤٦ : الحجر
٤٦	اذا طلقتم النساء - آية ١ : الطلاق
٤٦	اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن - آية ٤٩ : الاحزاب
٤٦	اذ اقسموا ليعمرنها مصبحين ولا يستثنون -
١٨، ١٧ : القلم	آية ١٧، ١٨ : القلم
٣٢٢-٣٢١	اذ نادى ربه انى مسنى الشيطان بنصب وعذاب - آية ٤١ : ص
٢٢٣	اذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا واستمتعتم بها - آية ٢٠ : الاحقاف
٢٤١	ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتى قطعن ايديهن - آية ٥٠ : يوسف
٣٢٤	اركض برجلك هذا مفتسل بارد وشراب - آية ٤٢ :
٣٢٤	سورة ص
٣٢٤	اضرب بعصاك الحجر - آية ١٦٠ : الاعراف
٣٧٩- ٩٤- ٩٣	اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم - آية ٨٩ : المائدة
٣٨٨-٣٨٦
٢١٧	الا ان تتقوا منهم تقاة - آية ٢٨ : آل عمران
	الا المستضعفين من الرجال والنساء والوالدان

لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا . فأنزلت عسى الله	
أن يعفو عنهم - آية ٩٨ ، ٩٩ : النساء	٢١٧
الا ما حرم - آية ٩٣ : آل عمران	٣٠٩
الامن اكره - آية ١٠٦ : النحل	٢١٧
الحج اشهر معلومات - آية ١٩٧ : البقرة	٤٠٥
الحمد لله الذي هدانا لهذا - آية ٤٣ : الاعراف	٧٥
الله الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طرياً -	
آية ١٤ : النحل	٢٩٣
المال والبنون زينة الحياة الدنيا - آية ٤٦ : الكهف	١٦٣
أم نحن الزارعون - آية ٦٤ : الواقعة	٢٤٠
انا عرضنا الامانة على السموات والأرض والجبال	
فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان - آية ٧٢ :	
الأحزاب	٢٤٥
ان الذين جاءوا بالافك عصبة منكم - الى قوله تعالى -	
سبحانك هذا بهتان عظيم - آية ١١ : التور	١٠٣
ان الذين يرمون المحصنات الفافلات لعنوا في الدنيا	
والآخرة ولهم عذاب عظيم - آية ٢٣ : النور	١٣٣
ان الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم ثمناً قليلاً	
أولئك لا خلاق لهم في الآخرة - آية ٧٧ : آل عمران	٢١٤
ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها - آية ٥٨ :	
النساء	٢٤٥
ان تبتغوا بأموالكم - آية ٢٤ : النساء	٣٤٧
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله	
يوم خلق السماوات والأرض منها أربعة حرم - آية ٣٦ :	
التوبة	٤٢٣
ان هذا الا اختلاق - آية ٧ : ص	٢٣٧
ان هذا الا سحر يونس - آية ٢٤ : المدثر	٢٢٨

٢١٣	انى تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله - آية ٣٧ : يوسف
٢٢١	انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم اك بغيا - آية ٤٧ : آل عمران
٢٢٨	او اثارة من علم - آية ٤ : الاحقاف
٣٥٤	او امطى حقبا - آية ٦٠ : الكهف
٣٨٩-٣٨٥-٣٨٤	او كسوتهم - آية ٨٩ : المائدة
٧٥	بان ربك اوحى لها - آية ٥ : الزلزلة
٢٩٢	تاكلون لحما طريا - آية ١٢ : فاطر
	تالله لا كيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين - آية ٥٧ :
٢٥٢-٢٤٦	الانبياء
٢٥٢-٢٥٠	تالله تفتا تذكر يوسف - آية ٨٥ : يوسف
٢٥٠	تالله لتسألن عما كنتم تفترون - آية ٥٦ : النحل
	تالله لقد آثرك الله علينا وان كنا لخاطئين - آية ٩١ :
٢٥٢-٢٥٠-٢٤٦	يوسف
٢٥٠	تالله لقد علمتم - آية ٧٣ : يوسف
	تحبونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله - آية
١٧٩-١٧٧	١٠٦ : المائدة
٣٣	تربص اربعة اشهر - آية ٢٢٦ : البقرة
	تلك الزسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله
٣٣٣	- آية ٢٥٣ : البقرة
	تمتعوا فى داركم ثلاثة ايام ذلك وعد غير مكذوب -
١٤٣-١٤٠	آية ٦٥ : هود
٣٠٥-٣٠٤	تثبت بالدهن وصيغ للاكلين - آية ٢٠ : المؤمنون
٣٥٤	توى اكلها كل حين باذن ربها - آية ٢٥ : ابراهيم
٣٦٦-٣٦٥-٣٦٦٢	ثم اتموا الصيام الى الليل - آية ١٧٨ : البقرة
٢٥٤	حين تمسون وحين تصبحون - آية ١٧ : الروم

٢٧٧-٢٢١	ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم - آية ٨٩ : المائة
٤٣٤	سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها - آية ١٤٢ : البقرة
٣٢٣	فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة - آية ٢ : النور
٩٨	فاطعام ستين مسكينا - آية ٤ : المجادلة
٢٤٠	فائق الحب والنوى - آية ٩٥ : الأنعام
٣٣٢-٣٢٩-٣٢٦	فأما ترين من البشر أحداً فقولى إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم انسانا - آية ٢٦ : مريم
٣٨-٤٨-٧٢	فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان - آية ٢٢٩ : البقرة
٧	فان فاءوا فان الله غفور رحيم - آية ٢٢٦ : البقرة
٧٥	فاهدوهم الى صراط الجحيم - آية ٢٣ : الصافات
٢٤٣	فبعرتك لأغوينهم أجمعين - آية ٨٢ : ص
٤٠٢	فتربصوا فستعلمون - آية ٣٥ : طه
٣٦٦-٣٥٤	فذرهم في غمرتهم حتى حين - آية ٥٤ : المؤمنون
٢٥٨-٢٥٤	فشهادة أحدكم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين - آية ٦ : النور
٢٨٧-٢٨٣	فصيام ثلاثة أيام - آية ٨٩ : المائة
٤٠١-٤٠٣-٤٠٥	فطلقوهن لمدتهن - آية ١ : الطلاق
٣٦٧	فعدة من أيام أخر - آية ١٨٤ ، ١٨٥ : البقرة
١٤٥	فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام - آية ٦٥ : هود
٣٥٥	فقد لبثت فيكم عمرا من قبله - آية ١٦ : يونس
٣٨٨-٣٨٦-٣٧٩	فكفارتهم اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم - آية ٨٩ : المائة
٣٩٩	فلما تفشهاها حملت حملا خفيفا فمرت به - آية ١٨٩ : الأعراف

٣٨١-٣٧٤	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام - آية ٨٩ : المائدة
٢٤٠	فنعم الماعدون - آية ٤٨ : الذاريات
٢٨٣-٢٨٢	في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه - آية ٣٦ : النور
٢٥٧-٢٥٣	فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما - آية ١٠٧ : المائدة
٣٣٤	قال آتيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا - آية ٤١ : آل عمران
٢١٣	قد افترينا على الله كذبا ان عدنا في ملتكم بعد اذ نجانا الله منها - آية ٨٩ : الاعراف
٨٢	قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله - آية ١ : المجادلة
٤٢	قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم - آية ٢ : التحريم
٤٣٥	قد نرى تقلب وجهك في السماء - آية ١٤٤ : البقرة
٢٦٠	قرآنا عربيا غير ذى عوج - آية ٢٨ : الزمر
٣٠٩	قل لا اجد فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير - آية ١٤٥ : الانعام
٢٢٣	قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق - آية ٣٢ : الاعراف
٤٣٠	كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرابين - آية ٨٠ : البقرة
٣٠٩	كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل - آية ٩٣ : آل عمران
٣٦٧-٣٥٤	لائين فيها احقابا - آية ٢٣ : النبا
٢١٩-٢١١	لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم - آية ٨٧ : المائدة
٢٧٨-٢٧٧-٢٧٦	لا تخرجوهن من بيوتهن - آية ١ : الطلاق
	لا تفتح لهم ابواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى

٢٢	يلج الجمل في سم الخياط - آية ٤٠ : الأعراف
١١	لانفضوا من حولك - آية ١٥٩ : آل عمران
٢٧٥-٢٧٤-٢٦١	لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة - آية ٨٩ : المائدة
٢٧٦	
٢١١	لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم - آية ٢٢٥ : البقرة
٢٥٦-٢٥٥-٢٥٣	لعمرك أنهم لفي سكرتهم يعمهون - آية ٧٢ : الحجر
٣٢٣	لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا - آية ٤٨ : المائدة
	للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم
٣ - ١٥ - ١٧ -	- آية ٢٢٦ : البقرة
٣١-٣٢-٣٦-٣٩-	
٤١ - ٦٩ -	
٣٠٩	لم نحرّم ما أحل الله لك : آية ١ : التحريم
٢٥٧	مطلقين رؤسكم ومقصرين - آية ٢٧ : الفتح
	من أنصاري إلى الله - آية ٢٤ : الصف ، آية ٥٢ :
٣٦٦-٣٦٥-٣٦٢	آل عمران
٣٧٩-٣٧٨	من أوسط ما تطعمون أهليكم - آية ٨٩ : المائدة
	من قبل أن تمسوهن - آية ٤٩ : الأحزاب ، آية ٢٣٧
١٣	البقرة
	نسلؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم - آية
٥٦	٢٢٣ : البقرة
٣٠٩	هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج - آية ٥٣ : الفرقان
	هل أتى على الإنسان حين من الدهر - آية ١ :
٣٦٦-٣٥٤	الإنسان

٢٤١	وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
٣١٣-٣٠٩	فأرزقوهم منه - آية ٨ : النساء
٢٥٧-٢٥٣-٢٥٠	واسقطيناكم ماء فواتا - آية ٢٧ : المرسلات
٤٣٥-٤٣٤-٤٣٠	واقسموا بالله جهد أيمانهم - آية ١٠٩ : الأنعام ، النحل : ٣٨ ، النور : ٥٣
٢٣٤	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا - آية ٢٣٤ : البقرة
٢٣٤	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا غير أخراج - آية ٢٤٠ : البقرة
١٠٠-٩٩-٩١-٥٦	والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويلدروا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين - آية ٦ : الشورى
١٠٧-١٠٦-١٠٤	فاجلدوهم ثمانين جلدة - آية ٤ : النور
١٥٢-١٤٣-١٤١	والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتمأسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتمأسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا - آية ٣ ، ٤ : المجادلة
١٥٨-١٣٩-١١١	٢٠٩
٦٦-٥٦-٥٥	٧١-٧٢-٨٠
٨٧-٨٦-٨١	

الآية - ورقمها	الصفحة
والذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم أن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم وإنهم ليقولون منكرا من القول زورا - آية ٢ : المجادلة	٨٨ - ٩١ - ٩٤ - ٩٥
والزمنهم كلمة التقوى - آية ٢٦ : الفتح	٥٥ - ٧٠
والسماء بنيناها - آية ٤٧ : الداريات	٢٣٨
واللاتي لم يحضن - آية ٤ : الطلاق	٢٤٠
واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن - آية ٤ : الطلاق	٤٢٤ - ٤٢٥
والملقات يتربصن بأنفسهن ثلاث قروء - آية ٢٢٨ :	٤١٧ - ٤١٩ - ٤٢٠
البقرة	٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣
وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم - آية ٢٣٧ : البقرة	٣٩٢ - ٤٠١ - ٤٠٢
وإنه لحق اليقين - آية ٥١ : النحاة	٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦
واهجروهن في المضاجع - آية ٣٤ : النساء	٤٠٧ - ٤٣٣
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين - آية	
٢٣٣ : البقرة	٣٩٦
أوحى إلى نوح - آية ٣٦ : هود	٧٥
والولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن - آية ٤ :	
الطلاق	٣٩١ - ٣٩٤ - ٣٩٥
وأيديكم إلى المرافق - آية ٦ : المائدة	٣٩٨ - ٤٢٨ - ٤٣٥
وفالله لا كيد لأصنامكم - آية ٥٧ : الأنبياء	٤٣٦ - ٤٣٨ - ٤٣٩
	٣٦٢ - ٣٦٥ - ٣٦٦
	٢٥٠

الآية - ورقمها

الصفحة

- وتخلقون افكا - آية ١٧ : المنكوت ٢٤٨-٢٢٧ ..
- وتستخرجون منه حطية تلبسونها - آية ١٤ : النحل ٣١٨
- وتضع الموازين بالقسط ليوم القيامة - آية ٤٧ :
- الانبياء ٤٠٣-٤٠١ ..
- وجعلنا السماء سقفا محفوظا - آية ٣٢ : الانبياء ٣٤٢-٢٩٣-٢٩٢
- وجعلنا سراجا وهاجا - آية ١٣ : النبا ٣٤٢
- وجعلنا لهم أزواجا وذرية - آية ٣٨ : الرعد ١٦٣
- وحمله وفصاله ثلاثون شهرا - آية ١٥ : الأحقاف ٣٩٩-٣٩٦-٣٩٢
- وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث - آية ٤٤ : ص ٣٢٠
- وعاشروهن بالمعروف - آية ١٩ : النساء ٣٨
- وفصاله في عامين - آية ١٤ : لقمان ٣٩٦-٣٩٢
- وفي السماء رزقكم وما توعدون - آية ٢٢ : الذاريات ٣٤٧
- وفي أموالهم حق للسائل والمحرم - آية ١٩ : الذاريات ٣٤٧
- وقرن في بيوتكن - آية ٣٣ : الأحزاب ٢٧٨
- وقوموا لله قانتين - آية ٢٣٨ : البقرة ٣٣٨
- وكانوا يصرون على الحنث العظيم - آية ٤٦ : الواقعة ٣٢٢
- وكلم الله موسى تكليما - آية ١٦٤ : النساء ٣٢٣
- ولتعلمن نبأه بعد حين - آية ٨٨ : ص ٣٦٦-٣٥٤
- ولحم الخنزير - آية ١٧٣ : البقرة ٥ آية ٣ : المائدة ٤
- آية ١١٥ : النحل ٢٩٣
- ولكن لا تواعدوهن سرا - آية ٢٣٥ : البقرة ٣٤٦
- ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين الى قوله تعالى ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن -
- آية ٨٩ : المائدة ٤٢ ٢٢٢-٢٨١
- ولم يكن له كفوا احد - آية ٤ : الاخلاص ٢٩
- وليحلفن ان أردنا الا الحسنى - آية ١٠٧ : التوبة ٢٥١

١٧٩	وليشهدوا عذابهما طائفة من المؤمنين - آية ٢ : النور
٢٣٥	وما انت بمسمع من في القبور - آية ٢٢ : فاطر
٢٣٧	وما انت عليهم بجار - آية ٤٥ : ق
٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨	وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحى - آية ٥١ : الشورى
٢٣٣	من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة - آية ٩٢ :
٨٢	النساء
٢٩٣	ومن كل تأكلون لحما طريفا - آية ١٢ : فاطر
٢٩	ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور - آية ٤٠ :
٢٤٠	النور
٢٤٠	وامكروا ومكر الله - آية ٥٤ : آل عمران
٢٧٩	وهو يطعم ولا يطعم - آية ١٤ : الانعام
٢٦٥	ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم - آية ٢ : النساء
١٣	ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد - آية ١٨٧ :
١٣	البقرة
٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤	ولا تجعلوا الله عرضة لايমানكم ان تبروا وتتنقوا وتصلحوا بين الناس - آية ٢٢٤ : البقرة
٢٥٧	ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله - آية ١٩٦ : البقرة
١٣	ولا تقربوهن حتى يطهرهن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله - آية ٢٢٢ : البقرة
٤١٣	ولا تكنوا الشهاده - آية ٢٨٣ : البقرة
٣٦-٣٧	ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب فعقروها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة ايام ذلك وعد غير مكذوب - آية ٦٤ : هود
٢١٩-٢٢٣	ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها - آية ٩١ : النحل
	ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولى

القريب والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليعفوا وليصفحوا - آية ٢٢ : النور	٢٢٦
ولا يحل لهم أن يكتنن ما خلق الله في الرجامهن - آية ٢٢٨ : البقرة	٤٤٩-٤١٣
ويدرأوا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لن الكاذبين - آية ٨ : النور	١١٨
ويدرعون بالحسنة السيئة - آية ٢٢ : الرعد	١٠٨
ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا - آية ٨ : الانسان	٣٧٩
يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت امك بغيا . فأشارت إليه قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا - آية ٢٨ ، ٢٩ : مريم	٢٢٦-٢٣١
يا أيها الذين آمنوا إذا تكلمتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها - آية ٤٩ : الأحزاب	٣٩١-٣٩٢-٣٩٣- ٤٣٣-٣٩٤
يا أيها الذين آمنوا أنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا - آية ٢٨ : التوبة	١٨٥-١٨١
يا قوم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب - آية ٦٤ : هود	١٤٣-١٤٠
يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي - آية ١٤٤ : الاعراف	٣٣٣
يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها خير - آية ٣٣ : فاطر	٣١٨-٣١٥
يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج - آية ١٨٩ : البقرة	٨٦-٨٧-٤٢٠- ٤٢٢-٤٢٣

ثانياً - الأحاديث والآثار والأخبار

« حرف الألف »

الصفحة	الحديث
٣٠٥	اتذموا بالزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة
٢٩٢	أجل لنا ميتتان ودمان ، أما الدمان فالكدب والطحال
٢٤٥	أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك
٣١٦	أدراعه واعتده حبساً في سبيل الله
٢٤٢-٢٢٠-٢٨٢	إذا جلفيت على يمين قرأت غيرها خيراً منها فكفر من يمينك ثم أتت الذي هو خير
٤٠٨	إذا دخلت الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبريء منها ولا تركه ولا يرثها
٧٨	إذا ظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة ثم أمسكن فعليه كفارة واحدة
٢١٠	إذا قلت لصاحبك والامام يخطب انصت فقد لغوت
٢٣٨	أفضل الكلام أربع : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
٣٠٣	أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم
٣٧٥	إلا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني
٤٣٥	إلا امرأة على زوجها فايها تعتد أربعة أشهر
٣٥٣	إلا ان الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق الله السموات والأرض السنة اثنا عشر شهراً ، أربعة فيها حرم ثلاثة منها متواليات ذو القعدة وذو الحجة المحرم ورجب مفرد
٢٣١	إلا أن الله ينهاكم أن تخلفوا ببائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت

- ٣٧٥ الا كفرت عن يميني وفعلت الذي هو خير
- ١٠٠ الله أعلم ان أحدكما كاذب فهل منكما من تائب
- ١٨٢ اللهم علمه الحكمة ، اللهم علمه التأويل ، اللهم فقهه في الدين
- ٢٤٩ امر أسامة على قوم فطعن الناس في امارته فقال : ان تطعنوا في امارته فقد طعنتم في اماره آية ، وانتم الله ان كان خليفاً للامارة وان كان لمن احب الناس الى وان ابنه هذا لأحب الى بعده
- ٣٢٨ امرت بريدة أن تستم بثلاث حيض
- ٣٩٢ ان أحدكم ليخلق في بطن امه نطفة اربعين يوما ثم يكون علقه اربعين يوما ثم يكون مضغة اربعين يوما ولا تنقضي العدة بما دون المضغة فوجب أن يكون بعد الثمانين ان أحدكم لم يمت في بطن امه نطفة اربعين يوما ثم يكون علقه اربعين يوما ثم يكون مضغة اربعين يوما وانما يتصور اذا صار مضغة
- ٣٩٧ انا نركب البحر ، ونحمل القليل من الماء
- ٣١١ انا نركب ونحمل معنا القليل من الماء فان توضحنا به لم نجد ماء نشربه أفنتوضأ بماء البحر
- ٣١١ ان الله رحيم يحب الرحمة
- ١٩١ ان الله قد أنزل فيك وفي صاحبك
- ٣١٠ ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني
- ٢٢٩ ان الله نهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليسكت قال عمر : فما حلفت بها بعد ذلك ذاكر أو لا آثرا
- ٢٢٩ ان الله يحدث من أمره ما شاء وآنه قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة
- ١٩٣ ان المتلاعنين لا يجتمعان
- ٢٤٣ ان النار تقول : قط وعزتك

- ١٨٦ .. ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أن يضع يده على فيه عند الخامسة يقول انها مرجبة ..
- ٤٣٥ .. ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » فقال : المتوفى عنها زوجها والمطلقة ..
- ٢٢٨ .. ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يخلف بأبيه فقال : ان الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ..
- ٤٤٦ .. ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : امرأة المفقود امراته حتى يأتيها زوجها ..
- ٢٦٢ .. ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين قال ان شاء الله لم يحث ..
- ٢٦٢ .. ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : والله لأغزون قريشا الى أن قال في الثالثة ان شاء الله ..
- ١٤٢ .. ان النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بينهم على الحمل قبل وضعه ..
- ٣١٦ .. ان النجاشي أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم خفين فليسهما ..
- ٣٠٨ .. ان اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أخبرنا ما حرم إسرائيل على نفسه ؟ قال : كان يسكن البدو فاشتكى عرق النساء فلم يجد شيئاً يلائمه الا لحوم الابل والبانها فلذلك حرمها . قالوا : صدقت ..
- ٣٣٤ .. ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها افتكحلها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا لا لا قالها ثلاثا انما هي اربعة اشهر وعشر وقد كانت احداكن ترمى بالبعرة في داس الحول وانها الآن اربعة وعشر ..
- ان امرأة اتت عمر رضى الله عنه وقالت : ان زوجي خرج الى مسجد أهله ففقد فقال لها تربصي اربع سنين فتربصت ثم اتت فاخبرته فقال لها اعتدي بأربعة اشهر

وعشر فلما انقضت اتت اليه فاخبرته فقال لها : حلت فتزوجي ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فتزوجت رجلا ثم رجع زوجها الأول فأتى عمر رضى الله عنه فقال : زوجت امرأتى فقال له عمر : وما ذاك فقال : غبت أربع سنين فأمرتها بالتزويج فقال عمر : يغيب أحدهم أربع سنين لا فى غزوة ولا فى تجارة ثم يرجع فيقول : زوجت امرأتى فقال الرجل : انى خرجت الى مسجد أصلى فاستلبتنى الجن فأقمت عندهم الى أن غزاهم من الجن مسلمون فوجدوني أسيراً فى أيديهم فقالوا : ما دينك فقلت الاسلام فخيروني بين أن أقيم عندهم أو أن أرجع الى اهلى فاخترت الرجوع الى اهلى فسلموني الى قوم منهم فكنيت بالليل أسمع أصوات الرجال وبالنهار أرى مثل الصغار فأسير فى أثره حتى اهبطت الى عندكم فخيره عمر بين أن يأخذ زوجته أو مهرها

٤٤٥

ان امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهى حبلى فخطبها أبو السنابل بن بعل فأتت ان تنكحه فقال : والله ما يصلح أن تنكحى حتى تعتدى آخر الأجلين فمكثت قريباً من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت الى النبى فقال : انكحى

٤٣١

ان أم كلثوم بنت عقبة كانت عنده قالت له وهى حامل . طيب نفس بتطليقة فطلقها تطليقة ثم خرج الى الصلاة ، فرجع وقد وضعت ، فقال ما لها خدعتنى خدعها الله . ثم أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال « سبق كتاب أجله ، اخطبها الى نفسها »

٤٣١

ان أول من سأل ن ذلك فلان بن فلان قال يا رسول الله إرأيت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ؟ ان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سكت سكت على مثل ذلك . قال : فسكت النبى صلى الله عليه وسلم فلم يجبه ، فلما كان بعد ذلك أتاه فقال : ان الذى سألتك عنه ابتليت به ، فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات فى سورة النور : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهوداء » فتلاهن عليه ووعظهن وذكر وأخبرهن ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال : لا والذى بعثك بالحق ما كذبت عليها ، ثم دعاها فوعظها وأخبرها ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقالت : لا والذى بعثك بالحق انه لكاذب فبدا الرجل

- فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة
 أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم ثنى بالمرأة فشهدت
 أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب
 الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما .. ٩٩ - ١٠
- انت اخونا ومولانا .. ٣٢٤
- انتسفت الجن رجلا على عهد عمر رضى الله عنه فلم
 يدروا احيا هو ام ميت ؟ فأتت امراته عمر رضى الله عنه
 فامرها أن تقر بص أربع سنين ثم أمر وليه أن يطلق ثم
 أمرها أن تعتد وتزوج فان جاء زوجها خير بينها وبين
 الصداق .. ٤٤٤
- انت منى وانا منك .. ٣٢٤
- ان جاءت به أورق جعداً جمالياً خدّج الساقين سابع
 الايتين فهو للذي رميت به ، فجاءت به أورق جعداً
 جمالياً خدّج الساقين سابع الايتين .. ١٣٦
- ان خلق احدكم يجمع في بطن أمه فيكون نطفة أربعين
 يوماً ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك .. ٤٠٠
- ان دماءكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام .. ١٠٩
- ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
 يا رسول الله ان رجلاً وجد مع امراته رجلاً ان تكلم
 جلدتموه أو قتل قتلتموه أو سكت سكت على غيظ فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم اللهم افتح .. ٩٩
- ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يضرب خده
 ويشتف شعره فقال يا رسول الله هلكت قال وما أهلك
 قال وقعت على امرأتى في نهار رمضان قال اعتق رقبة
 قال لا أجد قال صم شهرين متتابعين قال لا أستطيع قال
 أطعم ستين مسكيناً قال لا أستطيع ثم جلس فأتى النبي
 صلى الله عليه وسلم بعز فيه تمر قدر خمسة عشر
 صاعاً فقال تصد بهذا فقال أعلى أفقر منا ! فما بين
 لابتئها أهل بيت أنحوج اليه منا فضحك صلى الله عليه
 وسلم ثم قال : « اذهب أطعمه أهلك » .. ٩٢
- ان رجلاً استهوته الجن فغاب عن امراته فأتت

عمر بن الخطاب رضى الله عنه فامرها أن تمكث أربع سنين
ثم أمرها أن تمتد ثم تتزوج ٤٤٢

أن رجلاً قال : يا رسول الله أن امرأتى لا تزود
لأمس ، تمرىضاً منه بزناها فقال النبى صلى الله عليه
وسلم : ظلّكها . فقال : انى احبها فقال النبى صلى الله
عليه وسلم أمسكها ١٠٣

أن رجلاً قال يا رسول الله انى ظهرت من امرأتى
فرايت ساقها فى النهر فواقعتها قبل أن أكفر فقال : كفر
ولا تعد ٨٠

أن رجلاً لعن امرأة فى زمان رسول الله صلى الله
عليه وسلم وانتفى عن ولدها ففرق رسول الله صلى الله
عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة ١٩٠

أن رجلاً من قوم عبد الرحمن بن أبى ليلى خرج
ليصلى مع قومه صلاة العشاء ففقد فانطلقت امرأته الى
عمر بن الخطاب رضى الله عنه فحدثته بذلك فسأل عن
ذلك قومها فصدقوها فامرها أن تترىص أربع سنين
فتريصت ثم أتت عمر فأخبرته بذلك فسأل عن ذلك
قومها فصدقوها فامرها أن تتزوج ثم أن زوجها الأول
قدم فارتضوا الى عمر فقال عمر : يغيب أحكم الزمان
الطويل لا يعلم اهله حياته قال : كان لى عذر قال :
وما عذرک ؟ قال : خرجت أصلى مع قومي صلاة العشاء
فسبتنى أو قال أصابتنى الجن فكننت فيهم زمناً طويلاً
ففزاهم جن مؤمنون فقاتلوهم فظهروا عليهم فأصابوا
لهم سبایا فكننت فيما أصابوا فقالوا : ما دينك ؟
قلت : مسلم . قالوا : أنت على ديننا لا يحل لنا سبيك
فخيرونى بين المقام وبين القفول فاخترت القفول فاقبلوا
معى بالليل بشرى يحدونى وبالنهار اعصار وريح أتبعها
قال فما كان طعامك ؟ قال كل ما لم يذكر اسم الله عليه .
قلل فما شرباك ؟ قال : الجدف ٤٤٤

أن النبى صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بنى غفار
فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر
بكشدها بياضاً فنزل عن الفراش ثم قال خذى عليك
ثيابك ولم يأخذ مما اتاها شيئاً ١٦٥

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : اطعم
ستين مسكينا قال لا أجد ، قال فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم بعزق من تمر فيه خمسة عشر صاعا فقال : خذه
وتصدق به ٩٠

أن زينب ردت عليه هديته فغضب النبي صلى الله
عليه وسلم فألى منهن ٤

أن سبيعة الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف
شهر فتصنعت للأزواج فموت بأبي السنابل بن بعكك
فقال لها : قد تصنعت للأزواج إنما هي أربعة أشهر وعشر
فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته قد حلت بذلك
فقال : كذب أبو السنابل يعني غلط قد حلت فانكحي من
شئت ٤٣٥-٤٣٦

أن سبيعة بنت الحارث أجزته أنها كانت تحت سعد
ابن خولة فتوفى عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم
تنشب أن وضعت حملا فلما تملت من نفاسها تجملت
للخطاب فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك رجل من بني
عبد الدار فقال مالي أراك تجملت للخطاب ، فانك والله
ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت
سبيعة فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت ،
فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك
فأقناني بأنني قد حلت حين وضعت حملي وأمرني
بالتزويج ٤٣١

أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها ونكحها
غيره في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب وضرب زوجها
ضربات بمخفقة وفرق بينهما ثم قال أيا امرأة نكحت
في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها
فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان
خاطبا من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت
بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ولا ينكحها أبداً ٤٣٧

أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أخبر النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قتل أبا جهل فقال : الله أك
قتله ؟ قال : آله ألى قتله ٢٤٧

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في المرأة إذا
طلقت فارتفعت حيضتها أن عدتها تسعة أشهر لحملها
٤٠٩ وثلاثة أشهر لعدتها

أن عويمر المجلاني أتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال : يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته
رجلاً أبقته فيقتلونه ؛ أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب
فأت بها ، قال سهل : فتلاعنا ، تنام مع الناس عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قال عويمر
كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثاً
قبل أن يأمره رسول الله قال ابن شهاب فكانت سنة
١٠٠ المتلاعنين

أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل على
رأسه وهو في المسجد فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا
٢٧١ حاجة إذا كان معتكفاً

أن الله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها وفي لفظ من
حفظها دخل الجنة ٢٣٨

أنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ٩٦-٩٧

أنما يخزن لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم ٢٩٠-٣١٠

أنه اشتكى رجل منهم حتى أضنى فعاد جلدة على
عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم ، ففش لها فوق
عليها ، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك
وقال : استفتوا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم قاني
قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس
من الضر مثل الذي هو به ، لو حملناه إليك لتفسخت
عظامه ، ما هو إلا جلدة على عظم فأمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يأخذوا مائة شمعاً فيضربوه بها
ضربة واحدة ٣٢٣

أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله
عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه
وسلم البينة أو حد في ظهرك . فقال يا رسول الله إذا

- راى أحدهما على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة ؟ فجعل
النبي صلى الله عليه وسلم يقول البينة والا حد في
ظهورك فقال هلال : والذي بعثك بالحق انى لصادق ،
ولينزل الله ما يبرىء ظهري من الحد فنزل جبريل ،
وانزل الله عليه « والذين يرمون أزواجهم » فقرأ حتى
يلغ « ان كان من الصادقين » فانصرف النبي صلى الله
عليه وسلم فأرسل اليهما فجاء هلال فشهدوا النبي
صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان احدهما كاذب
فهل منكما تائب ؟ ثم قامت فشهدت ، فلما كان عند
الخامسة وقفوها فقالوا : انها موجهة فتلكات ونكصت
حتى ظننا انها ترجع ثم قالت لا افصح قومي سائر اليوم
فمضت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروها فان
جاءت به اكحل العينين سابغ الاليتين خدليح الساقين فهو
لشريك بن سحماء فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن
انى لا أعلم ما يجزى من الطعام والشراب الا اللبن
انى والله ان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها
خيراً منها الا أتيت الذى هو خير وكفرت عن يمينى
انى والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها
الا أتيت الذى هو خير وتحملتني
لان النبي صلى الله عليه وسلم كلمهم وناداهم وقال :
وما انتم بأسمع لما أقول منهم
اياكم والحلف فانه ينفق ثم يمحى
ايما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست
من الله فى شيء ولن يدخلها الله تعالى جنته
ايما امرأة طلق فحاضت حيضة او حيضتين ثم
رفعتها حيضتها فانها تنتظر تسعة اشهر فان بان بها
حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة اشهر ثم حلت
ايما امرأة نكحت بغير وليها فهي زانية ، فهي زانية
فهي زانية
ايما امرأة نكحت فى عدتها فان كان زوجها الذى

- تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ولا ينكحها أبدا ٤٣٧
- أيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه وفضحه الله على رعوس الأولين والآخرين ١٣٣-١٣٩-١٣٩
- الإيمان أربعة يمينان يكفران ويمينان لا يكفران ٢٢٤
- فأفتاني باني قد حلت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج ان بدا لي ٤٣١
- وأبيك لو طعنت في فخذها لاجزاك ٢٣٠
- والذي فلق الحب وبدا النسمة ٢٣٧
- والذين لا يكلمهم الله يوم القيامة لا يحصرون في الثلاثة والعدو لا ينفي الزائر ١٧٨
- والله لاغزون قريشا ٢٥٢
- والله لاغزون قريشا الله لاغزون قريشا الله لاغزون قريشا ثم قال ان شاء الله ٢٣٥
- وأيم الله انه لخليق بالامارة ٢٤٧

« حرف الباء »

- بينا انا واقف في الصف يوم بدر نظرت عن يميني فاذا انا بين غلامين من الانصار حديثا اسنانهما تمنيت لو كنت بين اضلع منهما ، ففهمزني احدهما فقال : يا عم هل تعرف ابا جهل ؟ قلت نعم ؛ وما حاجتك اليه يا ابن اخي ؟ قال اخبرت انه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لئن رأيته لا يفارق سوادي سواده حتى يموت الأعجل منا . قال فمعجبت لذلك ، ففهمزني الآخر فقال مثلها فلم أنشب ان نظرت الى ابي جهل يزول في الناس فقلت : الا ثريان ؟ هذا صاحبكما الذي تسبلاان عنه ، قال : فابتدره بسيفهما حتى قتلاه ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبراه

فَقَالَ : أَيْكَمَا قَتَلَهُ ؟ فَقَالَ كُلُّ مَنْهُمَا أَلَا ؟ فَقَالَ هَلْ
مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا ؟ قَالَ : لَا ؛ فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ فَقَالَ :
كَلَاكُمَا قَتَلَهُ ، وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمَعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ :
وَالرَّجُلَانِ مَعَاذِ بْنِ عَمْرٍو وَمَعَاذِ بْنِ غَفْرَاءِ .

٢٤٧-٢٤٨

بَيْنَا الْيُوبَ يَفْتَسِلُ إِذْ خَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ طَرَادٍ مِنْ
ذَهَبٍ .

٢٢١

بَيْنَ قَبْرِ مَنبَرِي رَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ .

١٨٠

الْبَيْتَةُ وَالْأَخَذُ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ هَلَالٌ وَالَّذِي بَعَثَكَ
بِالْحَقِّ أَنِّي لَصَادِقٌ وَلَيَنْزِلَنَّ اللَّهُ فِي أَمْرِي مَا يَرَى . ظَهَرِي
مِنَ الْحَدِّ فَتَنَزَّلَتْ آيَةُ اللَّعَانِ فَسَرَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ أَبْشِرْ يَا هَلَالٌ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكَ فَرْجًا
وَمَخْرَجًا فَقَالَ هَلَالٌ : قَدْ كُنْتُ أَرْجُو ذَلِكَ مِنْ رَبِّي تَعَالَى

١٩١

« حرف التاء »

اتَّقَى اللَّهُ فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكَ فَمَا بَرَحْتَ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ
« قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى
اللَّهِ . . الْآيَةُ » فَقَالَ يَعْتَقُ رَقَبَةً ، فَقُلْتُ لَا يَجْعِدُ . قَالَ
فَلْيَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَيْخٌ كَبِيرٌ
مَا بِهِ صِيَامٌ قَالَ فَلْيَطْعَمْ سَتَيْنِ مُسْكِنًا ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ
مَا عِنْدَهُ شَيْءٌ يَتَصَدَّقُ بِهِ . قَالَ فَاتَى بِعِزْقٍ مِنْ تَمَرٍ ،
قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنَا أَعِينُهُ بِعِزْقٍ آخَرَ ، قَالَ قَدْ أَحْسَنْتَ
فَاذْهَبِي فَاطْعِمِي بِهِمَا عَنْهُ سَتَيْنِ مُسْكِنًا وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ
عَمِّكَ .

٨١-٨٢

« حرف الثاء »

ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ رَجُلٌ حَلَفَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ لَللَّهِ أَعْطَى بِسَلْمَتِهِ
أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ قَالَ اللَّهُ :
الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ بِدَاكِ
وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَشْهَدَ الرَّجُلُ وَهُوَ كَائِمٌ لِقَوْلِهِ ﷺ :

قم يا هلال فاشهد ولأنه أبلغ في الردع وتكون المرأة قاعدة حال لعان الزوج . لأنه لا حاجة الى قيامها حال لعان الزوج فإذا أرادت ان تشهد قامت لقوله صلى الله عليه وسلم للمرأة « قومي فاشهدي »

١٧٩

ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم : رجل حلف يمينا على مال مسلم فاقتطعه . ورجل حلف يمينا بعد صلاة العصر لقد أعطى بسلته أكثر مما أعطى وهو كاذب . ورجل منع فضل الماء ، فان الله عز جل يقول : اليوم امنعك فضلى كما منعت فضل ماء لم تعمله يداك

١٨٤-١٨٣-١٧٧

« حرف الجيم »

جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال الشرك بالله . قال ثم ماذا ؟ قال عقوق الوالدين ، قال ثم ماذا ؟ قال اليمين الغموس ؟ قلت : وما اليمين الغموس قال التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب

٢٢٥-٢١٨

جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان امرأتى جاءت بولد أسود ونحن أبيضان فقال هل لك من ابل قال نعم قال : وما لونها ؟ قال : حمر قال : هل فيها من أورق ؟ قال : ان فيها لورقا . قال فاني ترى ذلك ؟ قال عسى ان يكون نزعة عرق ، قال وهذا عسى ان يكون نزعة عرق

١٤٠-١٣٧-١٣٦

« حرف الخاء »

اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد : يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد الى انه ابنه انظر الى شبهة . وقال عبد بن زمعة : هذا اخي يا رسول الله ولد على فراش أبي فنظر رسول الله الى شبهة فراهي شبهة بينا بعتبة فقال : هو لك يا عبد بن زمعة . الولد للفراش وللعاهر الحجر ، واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة ، قال : فلم ير

١٥٨-١٥٧

سودة قط

٣٨٠

خبز وزيت وخل

خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فلما التقينا كانت للمسلمين جولة قال فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين فاستدرت اليه حتى انبه من وراءه فضربته على خيل عاتقه وأقبل على فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقت عمر بن الخطاب ما للناس فقلت أمر الله ثم إن الناس رجعوا وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه قال فقممت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال مثل ذلك قال : فقممت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثالثة فقممت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة قال رجل من القوم صدق يا رسول الله سلب ذلك القليل عندي فأرضه من حقي فقال أبو بكر الصديق : لاها الله إذا لا يعمد اليه الأسد من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه إياه فأعطاني قال فبعت الدرع فابتعت به مخرفا في بني سلمه فانه لأول مال نألتته في الاسلام

٢٤٩-٢٤٨

٤٤٥

خير عمر بن المرأة وبين الصداق
تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن أشباه أخوانهن
وأخواتهن

١٦٤

١٦٤

٣٤٧

٢٤٧

٤٤٥

٣٧٩

« حرف الدال »

١٠٨-٤٤

ادراوا الحدود بالشبهات

- ويذكر عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه
 ١٩٧ لمن الكاذبين
 ٤٠٢ دعى الصلاة أيام أقرائك
 ٤٠٤ دعى الصلاة والصيام أيام أقرائك وأراد أيام حيضك

« حرف الذال »

- ١٩٨ ذلك تفريق بين المتلاعنين

« حرف الراء »

- رايت رسول الله وضع تمره على كسرة وقال : هذه
 ٣٠٥-٣٠٤ ادم هذه
 ٢١٠ رفع القم عن ثلاثة من الصبي حتى يبلغ وعن النائم
 حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
 ٢١٣ رفع القلم عن ثلاثة من المجنون المغلوب لى عقله حتى
 يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم
 ٢١٥-٢١٣ رفع القلم عن الثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن
 المتبلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر
 ٢١٧-٣٥٦-٣٥٢ رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
 عليه
 ٣٦٠ فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير
 ٣٧٨ فأرسل اليهما فجاءا فقام هلال فشهد ثم قامت
 ١٧٧ فشهدت
 ٢٣ الرجم حق على من زني وقد أحصن ، إذا قامت به
 البيئنة أو كان العبل أو الاعتراف

« حرف الزاي »

- ١٦٤ تزوجوا الودود الولود فأنى سكاثر بكم الأمم

« حرف السين »

- سأل أعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الصاوات فقال : هل على غيرها فقال لا إلا أن تطوع فقال :
والذي بعثك بالحق لا أزيد عليها ولا أنقص قال : أفلح
الرجل أن صدق ٢٢٧
- اسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته
في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم
الغيب عندك ٢٣٨
- سبق الكتاب أجله اخطبها الى نفسها ٤٣١
- فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
ابشر يا هلال جعل الله لك فرجاً فقال هلال : قد كنت
أرجو ذلك من ربي عز وجل ١٩٠
- سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعرابي الذي
سأله عن الصلاة فقال : هل على غيرها فقال : لا إلا أن
تطوع فقال : والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص منه ٢٢٢
- سمعني رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلف بأبي
فقال : ان الله عز وجل يتوكل على أن تحلفوا بأبائكم فقال عمر
رضي الله عنه : والله ما حلفت بها ذاكراً ولا أنثى ٢٢٧
- سيد أدامكم اللحم ٣٠٥-٣٠٢
- سيد أدامكم الملح ٣٠٥
- سيد الأدام الملح ٣٠٥
- سيد الأدام في الدنيا والآخرة اللحم وسيد الشراب
في الدنيا والآخرة الماء وسيد الرياض في الدنيا والآخرة
الفاغية ٣٠٢
- سيد طعام أهل الجنة اللحم ٣٠٣

« حرف الطاء »

فطلقها ثلاث تطبيقات عند رسول الله صلى الله عليه

- وسلم فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ١٩٨
الطلاق لمن أخذ بالساق ٤٤

« حرف الغين »

- تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة ٢٤١
أعطى سائلا خبزا وتمراً وقال هذا آدم هذا ٣٠٢
فاطمة بضعة مني ١١- ١٣
ستفتح لكم بلاد الروم وستجدون فيها بيوتا تسمى
الحمامات فإذا دخلتموها فائتروا بالآزر ٢٨٢

« حرف القاف »

- قال سعيد الخدري رضى الله عنه : يا رسول الله أنا
نصيب السبايا ونحب الاثمان أفنعزل عنهن ؟ فقال صلى
الله عليه وسلم : إن الله عز وجل إذا قضى خلق نسمة
خلقها ١٤٠- ١٤١
قال صلى الله عليه وسلم لابن عمر حين طلق امراته
وهي حائض : « إنما السنة أن يطلقها في كل قرء طلقة » ٤٠٤
قال للزوجين ثلاث مرات الله أعلم أن أحكما كاذب
فهل منكما من قائب ١٠٠
قام رسول الله خطيباً فأمر بصدقة الفطر صاع من
تمر أو صاع من شعير عن كل رأس أو صاع بر بين اثنين ٣٨٠
قضى به عمر بين المهاجرين والانصار ولم ينكره منكر ٤١٣

« حرف الكاف »

كنت امرأة أصيب من النساء ما لا يصيب غيري فلما
دخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امرأتى شيئاً
يتتابع بي حتى أصبح فظاهرت منها حتى ينسلخ رمضان

فبينما هي تحدثني ذات ليلة وتكشف لي منها شيء فلم
أبث أن نزلت عليها فانطلقت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأخبرته فقال : (حرر رقبة) ..

٦٦

كنت امرأة وقد أبوتيت من جماع النساء ما لم يؤت
غيري ، فلما دخل رمضان ظاهرت من امرأتي حتى ينسلخ
رمضان فرقا من أن أصيب في ليلتي شيئا فأتابع في ذلك
الى ان يدركني النهار وأنا لا أقدر ان أنزع ، فبينما هي
تحدثني من الليل اذ تكشف لي منها شيء فوثبت عليها
فلما أصبحت غدوت على قومي فأخبرتهم خبري وقلت
لهم انطلقوا معي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فأخبره بأمرى ، فقالوا : والله لا نفعل نتخوف أن ينزل
فينا قرآن او يقول فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
مقالة يبقلي عارها علينا . ولكن اذهب أنت واصنع ما بدا
لك فخرجت حتى أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فأخبرته خبري فقال لي أنت بذلك ، فقلت أنا بذلك ؟
فقال أنت بذلك ؟ قلت أنا بذلك . فقال أنت بذلك قلت
نعم . ها أنذا فأمض في حكم الله عز وجل فأنا صابر له
قال : اعتق رقبة فضربت صفقة رقتي بيدي وقلت :
لا والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا وخشنا ما لنا عشاء .
وقال اذهب الى صاحب صدقة بنى رزيق فقل له فليدعها
اليك فأطعم عنك منها وسقا من تمر ستين مسكينا ثم
استعن بسائرهم عليك وعلى عيالك . قال فرجعت الى
قومي فقلت وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي ووجدت
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة البركة وقد
أمركم بصدقكم فادفعوها الى فدفعوها الى

٦٧

كان يدخر قوت عياله لسنة

٣٠٧

كفر رسول الله بصاع من تمر وأمر الناس بذلك
فمن لم يجد فنصف صاع من بر من أوسط ما تطفمون
أهليكم

٣٨٠

كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان
حبيبتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله
العظيم

٣٣٨

فكانت سنة المتلاعنين

١٩٧

- ٣٧٦ فكفر عن يمينك ثم آت الذي هو خير
 ١٩٧ وكان فراقه أياما سنة في المتلاعنين
 ٣٧٥ وليكفر عن يمينه إلا ما لا يعاب به

« حرف اللام »

- ١٨٠ لا أحل المسجد لجنب ولا حائض
 لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا آتيت
 ٣٧٥-٢٢٠ الذي هو خير وتحللتها
 ٢٩٠ لا أعلم ما يجزى من الطعام والشراب إلا اللبن
 ٢٢٩ لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون
 لا تحلفوا بآبائكم ولا إهانتكم ولا بالانداد ولا تحلفوا
 ٢٣١-٢٢٩ إلا بالله ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون
 ٣٥٢ لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر
 ٣٩٥ لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض
 لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرا
 ٤٠٣ بحیضة
 ٩١ لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل
 لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في
 ٣٧٥ قطعة رحم
 لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في
 قطعة رحم ومن حلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها
 ٤١ فليتركها فإن تركها كفارتها
 لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في
 قطعة رحم ومن حلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها
 ٢٢٠ فليدعها وليأت الذي هو خير فإن تركها كفارتها
 لا ها الله إذ لا يعمد إلى أسد من أسد الله تعالى يقاتل
 عن دين الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى
 ٢٤٧ الله عليه وسلم : صدق

- ٢٨١ لا يجوز اطماع العشرة وجبة واحدة
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث الا امرأة على زوجها فانها تحد عليه اربعة اشهر وعشراً
- ٤٣٤-٤٣٣ لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاثة ايام والسابق اسبقهما الى الجنة
- ٣٢٢-٣٢١ لما كان في الخامسة قيل يا هلال اتق الله فان عذاب الدنيا اهنون من عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فقال والله لا يعذبني الله عليها كما لم يعذبني عليها فشهد الخامسة . فلما كانت الخامسة قيل لها اتق الله فان عذاب الدنيا اهنون من عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فتلكأت ساعة ثم قالت والله لا أفصح قوامي فشهدت الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
- ١٨٦ لولا الايمان لكان لى ولها شأن
- ١٦٨-١٦٦ ليس على مقهور يمين
- ٢١٥-٢١٠ ولا تحلفوا بالطواغى ولا بأبائكم
- ٢٧٤ وليكفر عن يمينه الا ما لا يعيا به
- ٤١

« حرف الميم »

- ما بال رجال يطأون ولائدهم ثم يعزلونهن لا تأتيه وليدة يعترف سيدها انه ألم بها الا لحقت به ولدها ، فاعزلوا بعد ذلك او اتركوا
- ١٦٠-١٥٧ ما حملك على ما صنعت ، قال رأيت بياض ساقها في القمر قال فاعتزلها حتى تكفر عن يمينك
- ٨٠ ما سمعت أبى يحدث بهذا الحديث قط الا قال والله ما حاشا فاطمة
- ٢٤٩ مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن كمثل الاترجة طعمها طيب وريحها طيب
- ٣٠٤

- مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع وأضر بهم عليها وهم
 ١١٤-١١٥ أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع
- مفتت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم
 ١٩٧-١٩٦ لا يجتمعان أبدا
- من اختطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله
 له النار وحرم عليه الجنة فقال رجل وإن كان شيئاً
 ٢٢٥ يسيراً يا رسول الله ؟ قال وإن كان قضيباً من أراك
- من ترك الصلاة فقد كفر ٢٣٥
- من حلف أنه بريء من الإسلام فإن كان كاذباً فقد قال
 ٢٢٧-٢٢٠ وإن كان صادقاً فلم يرجع إلى الإسلام سالماً
- من حلف بالامانة فليس منا ٢٤٥
- من حلف بغير الله فقد كفر واشترك ٢٢٨-٢٣٠
- من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ٢٣٤
- من حلف على منبري هذا بيمين آثمة تبوأ مقعده من
 ١٧٧-١٨٠ النار
- من حلف عند منبري على يمين آثمة ولو على سواك
 ١٧٧-١٧٨ من رطب وجبت له النار
- من حلف عند منبري على يمين أشهد ولو بسواك من
 ١٨٠ رطب وجبت له النار
- من حلف على يمين بعملة غير الإسلام كاذباً فهو كما
 ٢٢٩ قال
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي
 ٣٧٨ هو خير وليترك يمينه
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي
 ٢٢٢-٢٢٤-٢٦٣ هو خير وليكفر عن يمينه
- ٣٧٥
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن
 ٢١٩ يمينه ثم ليفعل الذي هو خير
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها

- وليأت الذي هو خير ٣٧٥
- من حلف على يمين قال ان شاء الله لم يحنث ٢٦٢
- من حلف على يمين وهو فيها فاجر ليفتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان ٢١٩-٢٢١
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ٣٩-٤٠
- من سئل عن علم فكتمه الجمه الله يوم القيامة بلجام من نار ٤١٣
- من قذف محضنة حبط الله عمله ثمانين عاماً ١٠٣
- من كان حالفاً فلا يحلف الا بالله تعالى ٢٢٧
- من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ٦
- فمكثت قريباً من عشرين ليلة ثم نفست ٤٣١
- فمن رماها أو ولدها فقلبه الحد ١١٤
- فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ٢٢٨
- المتاع منسوخ بالمواريث والحول منسوخ بأربعة أشهر وعشر ٤٣٤
- المتلاعنان لا يجتمعان أبداً ١٩٤-٢٠٠
- ومن يتأل على الله يكذبه ٤

«حرف النون»

- نبقها مثل قلل هجر ٣٠٤
- نعم الإدام الخل ٣٠٥
- نفست بعد ليال فخطبت ٤٣١
- الناس معادين والعرق دساس وأدب السوء كعرق السوء ١٦٤

« حرف الهاء »

- هذا آدم هذا ٣٠٤
هو الطهور ماؤه الحل ميتته ٣١١
هو عليه صدقة ولنا هدية ٣٤٠

« حرف الواو »

- ولدت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بليال
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
..... ٤٣٠
..... حلت فانكحى
..... الولد للفراش
..... ١١٨-١١٥-١١٤
..... ١٩٨
..... الولد للفراش وللعاهر الحجر
..... ١٤٥-١٣٣-١٣٢
..... ١٥٧

« حرف الياء »

- يا رسول الله انا نصيب السبايا ونحب الاثمان فتعزل
عنهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قضى الله تسعة
..... ١٦١
..... خلقها
يا عبد الرحمن بن سمره لا تسال الامارة فانك ان
اعطيتها عن مسألة وكلت اليها وان اعطيتها من غير مسألة
اعنت عليها وان خلقت غلى يمين قرأت غيرها خيرا منها
..... ٣٧٢
..... فانت الذي هو خير وكفر عن يمينك
..... ٥٤
..... اليمين على المدي

ثالثاً - الشعر

الصفحة

- فأليت لا ينفعك كشجي بطانه
لعضب رقيق السفرتين مهند ٢
- قليل الألبا حافظ ليمينه
وأن سبقت منه الأمين يرث ٣
- فأليت لا أنفك أحدر قصيده
تكون واياها بها مثلاً بعدى ٤
- فيتن بجاني مصرعات
وبت أفض أغلاق الختام ١١
- الأطال هذا الليل وازور جانبه
وليس إلى جنبى خليل اداعبه
- فوالله لولا الله لا شيء غسيره
لزعزع من هذا السرير جوانبه
- مخافة ربي والحياء يكفنى
واكرم لعل أن تنال مراجه ١٥
- تربص بها ريب المنون لعلها
تطلعه يوماً أو يموت حليلها ١٦
- إذا شاب الغراب أتيت أهلى
وصار القنار كاللبن الحليب ٢٢
- تقول وقد درات لها وضينى
أهذا دينه أبداً ودينى ؟
- أكل الدهر حل وارتحال ؟
فما تبقى على ولا تقيمنى ١٠٨
- فان كنت لا أدري الظباء فأنى
أدس لها تحت التراب الذواهيها ١٠٩

- ١١٦ باتت تعانقه وبات فراشها
- ١٢٧ جمالية لم يبق سيري ورحلتى
على ظهرها من نبيها غير محفدى
- ١٦٩ فليشهد عند الله أنى أحبها
فهذا لها عندى فما عندها ليا
- ٢١٠ ورب أسراب حبيج كاظم
عن ألفا ورفث التـكلم
- ٢١٠ ولست بأحمود بلغو تقوله
إذا لم تعد عاقدا العزائم
- ٢١٢ قوما إذا عقدوا عقدا لجارهم
شهدوا العناج وشدوا قوقه الكريا
- ٢٢٨ ان الذى فيه تمازيتـها
بين للسامع والانسـر
- ٢٥١ يمين الله أبرح قاعدا
وكل اخ مفارقة أخوه
- ٢٥٥ لعممر ابيك ألا الفرقدان
لكن العمر الله ما ظل مسلما
- ٢٥٦ كفر الثنايا وأضحات الملاثم
إذا رضيت كرام بنى قشـير
- ٢٥٦ لعمرو الله اعجبني رضاها
فلا لعمرو الذى زوته حججا
- ٢٥٦ وما لويق على الانصاب من حبر
ايضا المنكح الثريا سهيلا
- ٢٥٦ عمرك الله كيف يلتقيان ؟
اما تـسرى أوزى به
- ٢٢٩ مآسى زمان ذى انتكاس مؤوس
اما تـسرى رأسى حاكى لونه
- ٢٢٩ طرة صبح تحت أذيال الدجى

- ٣٣٤ ايساك اعننى فاسمعى يا حنارة
الا زعمت بسياسة اليوم اننى
٣٤٦ كبرت ولا يحسن السر أمثال
فلن تطلبوا سرها للفستى
٣٤٦ ولن تسلموها لازدهارها
وجيلا طال مفدا فاشمخر
٣٥٢ أشم لا يستطيعه الناس الدهر
ان دهر آ يلف جلى مجمل
٣٥٣ لزمان يسهم بالاحسان
استأثر الله بالوفاء والجمد
٣٥٣ وولى الملامسة الرجل
يسدون أبواب القباب بضم
٣٦٥ الى عنى مستوفقات الاواصر
مورثه مالا وفق الحى رفعه
٤٠٢ لما ضاع فيها من قرؤ غائق
أبى من مخزوم أن كنت سائلا
ومن هاشم امى لخير قبيل
فمن الذى يبأى على - بخاله
٤٤٣ كخالى على ذى الندى وعقيل

رابعاً - الاعلام

« حرف الألف »

٢٣١	آدم عليه السلام
٤٠٨ ، ٤٠٣	إيان بن عثمان
٢٤٩	إبراهيم بن طهمان
٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١١٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٣٢٧ ، ٣٥٦ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٨ ، ٤١٢ ، ٤٣٢	إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي = النخعي = إبراهيم النخعي ٧ ، ١٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١١٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٣٢٧ ، ٣٥٦ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٨ ، ٤١٢ ، ٤٣٢
٣٩٦	إبراهيم بن تبيح = ابن تبيح
٤٢١ ، ٣٢٩ ، ٣	إبراهيم بن موسى
٤٢١ ، ٣٢٩ ، ٣	أبي بن كعب
٤٤٥	الانترم
٣١٦ ، ٢٢٨	ابن الاثير
أحمد بن حنبل = أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنهم الامام	
٢٨ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ٢٠ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٣ ، ٩ ، ٧ ، ٦	صاحب المذهب
٢٩ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٧٨	
٧٩ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥	
١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩	
١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠	
٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢	
٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢	

٤٤٤	اسماعيل بن اسحاق
٢٤٩	اسماعيل بن جعفر بن عبيدة
٢٨٠	الاسود بن يزيد
٢١٩	الاشعث بن قيس بن معديكرب الكندي
٢١٨	اصبع بن الفرغ
٢٠٩	ابن الاعرابي
٤٠٢	٢٥٢	٢٢٩	٢٢٣	١٢٨	..	الأعشى
٢٢٩	الأفوة العبدى
٤١٠	انعام الحرمين ابو المعالى عبد الملك بن محمد الجوينى
٢٢٥	٢١٧	٢١٥	٢١٤	٢١٠	١٧٩	ابو امامة بن ثعلبة
١٦٨	١٦٦	امامة بنت العاص
٢٥١	انحرو القيسى
٢٢٩	٤٠٣	٢٢٤	١٤١	١١٥	..	انيس بن مالك رضى الله عنه
٢٢٠	١٩٩	١٦٩	١٦٨	١٦٠	..	الانزاعى = عبد الرحمن بن عمرو
٢٢٥	٢٢٣	٢٢٢	٢٢٧	٢٨١	٢٨٢	..
٤٠٣	٤٠٥	٤٢٢	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٨	..
٨١	٨٧	٨٥	٨١	اوس بن الصامت
٢٢٠	ايوب عليه السلام

« حرف الباء »

٢٩٦	٢٢٢	٢٢٢	٢١٢	١٩٢	١٩١	١٥٥	١٥٣	البتى
٨٥	١١٥	١١٩	١٤١	١٥٧	١٩٠	١٩٨	٢١١	٢١٣	٢١٤	..
٢١٦	٢١٧	٢١٩	٢٢٥	٢٢٨	٢٣٥	٢٤٣	٢٤٧	٢٤٨	٣٠٣	..
٢٢٨	٢٢٩	٢٧٤	٢٧٥	٤٠١	٤٣١	٤٤٥
٢٢٧	٢٢٩	٢٣٥	٢٤٥	٣٠٢	٤٢٨	بريدة
١١٥	البراء بن عازب

٢٠٣	ابن بريدة
٢٤٩	بركة
٨٠ ، ٦٧	البرار
٢٥١ ، ٢١٠ ، ١٩٠ ، ١٣٧ ، ١٠٠	ابن بطل = أبو الحسن بن بطل
٢٨٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٢٨ ، ٤٠٢	
٢١٣	البغوي
٣٣٤ ، ١١٣	أبو بكر
٢١٧	أبو بكر الاصيلي
٨٦ ، ٧٨ ، ٤١ ، ١٦	أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي = البهقي
٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٢ ، ٢٢٩ ، ٢٢٠ ، ١٧٨ ، ١٥٨ ، ٩٠	
٤٠٠	أبو بكر بن شاذان
٢٧٥ ، ٣٧٤	أبو بكر بن أبي شيبة
٢٢٦ ، ١٧٢ ، ٨١ ، ٧٩ ، ٦٢ ، ٤٧ ، ٣٥	أبو بكر الصديق رضي الله عنه
٢٤٧ ، ٤٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٣٥٣ ، ٣٧١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٢٤	
٤٣٢	
١٨٩ ، ١٨٨	أبو بكر الصيرفي
٤٠٣	أبو بكر بن عبد الرحمن
٤٩ ، ٤٨ ، ٣٦ ، ٣٢ ، ٧	القاضي أبو بكر بن العربي = ابن العربي
٥٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٤ ، ١١٩ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٣١	
٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٧١ ، ٣٢١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠	
٢١٦	بكر بن عبد الله
٤١٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٢	البويطي

((حرف التاء))

٨٦ ، ٨٠ ، ٦٦ ، ٤	الترمذي = أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة
٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٢١٤ ، ١٩٠ ، ١٥٧ ، ١٤١ ، ١١٥	
٤٢٨ ، ٣٧٨ ، ٣٧٥ ، ٣٢٩ ، ٢٣٩	
٣٧٨	تميم بن طرفة

« حرف الثاء »

ثابت بن الضحاک

التعلي = أبو اسحاق

الثوري = سفيان بن سعيد الثوري ٧ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١١٨ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٣٨ ، ٤٣٣

أبو ثور الإمام إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان ٧ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٥٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١١٩ ، ١٢٨ ، ١٥٢ ، ١٧١ ، ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٤٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤٠٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ .

((حرف الجيم))

خبرین زید

عن حابر عبد الله رضي الله عنه ... ١٨٠٠ ١٧٩٠ ١٧٨٠ ١٧٧٠ ١٧٦٠ ١٧٥٠ ١٧٤٠ ١٧٣٠ ١٧٢٠ ١٧١٠ ١٧٠٠ ١٦٩٠ ١٦٨٠ ١٦٧٠ ١٦٦٠ ١٦٥٠ ١٦٤٠ ١٦٣٠ ١٦٢٠ ١٦١٠ ١٦٠٠ ١٥٩٠ ١٥٨٠ ١٥٧٠ ١٥٦٠ ١٥٥٠ ١٥٤٠ ١٥٣٠ ١٥٢٠ ١٥١٠ ١٥٠٠ ١٤٩٠ ١٤٨٠ ١٤٧٠ ١٤٦٠ ١٤٥٠ ١٤٤٠ ١٤٣٠ ١٤٢٠ ١٤١٠ ١٤٠٠ ١٣٩٠ ١٣٨٠ ١٣٧٠ ١٣٦٠ ١٣٥٠ ١٣٤٠ ١٣٣٠ ١٣٢٠ ١٣١٠ ١٣٠٠ ١٢٩٠ ١٢٨٠ ١٢٧٠ ١٢٦٠ ١٢٥٠ ١٢٤٠ ١٢٣٠ ١٢٢٠ ١٢١٠ ١٢٠٠ ١١٩٠ ١١٨٠ ١١٧٠ ١١٦٠ ١١٥٠ ١١٤٠ ١١٣٠ ١١٢٠ ١١١٠ ١١٠٠ ١٠٩٠ ١٠٨٠ ١٠٧٠ ١٠٦٠ ١٠٥٠ ١٠٤٠ ١٠٣٠ ١٠٢٠ ١٠١٠ ١٠٠٠ ٩٩٠ ٩٨٠ ٩٧٠ ٩٦٠ ٩٥٠ ٩٤٠ ٩٣٠ ٩٢٠ ٩١٠ ٩٠٠ ٨٩٠ ٨٨٠ ٨٧٠ ٨٦٠ ٨٥٠ ٨٤٠ ٨٣٠ ٨٢٠ ٨١٠ ٨٠٠ ٧٩٠ ٧٨٠ ٧٧٠ ٧٦٠ ٧٥٠ ٧٤٠ ٧٣٠ ٧٢٠ ٧١٠ ٧٠٠ ٦٩٠ ٦٨٠ ٦٧٠ ٦٦٠ ٦٥٠ ٦٤٠ ٦٣٠ ٦٢٠ ٦١٠ ٦٠٠ ٥٩٠ ٥٨٠ ٥٧٠ ٥٦٠ ٥٥٠ ٥٤٠ ٥٣٠ ٥٢٠ ٥١٠ ٥٠٠ ٤٩٠ ٤٨٠ ٤٧٠ ٤٦٠ ٤٥٠ ٤٤٠ ٤٣٠ ٤٢٠ ٤١٠ ٤٠٠ ٣٩٠ ٣٨٠ ٣٧٠ ٣٦٠ ٣٥٠ ٣٤٠ ٣٣٠ ٣٢٠ ٣١٠ ٣٠٠ ٢٩٠ ٢٨٠ ٢٧٠ ٢٦٠ ٢٥٠ ٢٤٠ ٢٣٠ ٢٢٠ ٢١٠ ٢٠٠ ١٩٠ ١٨٠ ١٧٠ ١٦٠ ١٥٠ ١٤٠ ١٣٠ ١٢٠ ١١٠ ١٠٠ ٩٠ ٨٠ ٧٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠

ابن الحارثود

این حرم

حريز بن حازم ١١٦ ١٥٨ ٢١٣

ابن جریر محمد الطبری

جمدة بن هيرة بن أبي وهب الخزومي القرشي = أبو يحيى {٤٣}

۲۴۳ ابو جعفر الاسترآبادی

جعفر بن محمد (جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين) ٣٢٤

الحكمة ٥١٢

حملة بنت سعد ٢٩٦ ٦ ٢٩٧ ٦ ٨٥٠

٢٥٢ ٦ ٢٥٤

٤٤٥ الجوهراني
٢٥٢ ، ٢٠٠ ، ٢٢٧ الجوهرى

« حرف الحاء »

٤٠٤ ، ٢١٤ ، ٨٥ ، ٨٠ أبو حاتم الرازى
٢٢٧ ، ٢١٤ ابن أبي حاتم الرازى
١٧٩ ، ١٢٢ ، ٨٥ ، ٨٠ الحليم أبو عبد الله بن البيع النيسابورى
٤٢١ ، ٢٢٩ ، ٢١٤
١٨٢ أبو حاتم
١٦٠ ، ١٥٠ ، ١٤٦ ، ٩٤ ، ٥٢ ، ٥٠ الشيخ أبو حامد الأسفراينى
٢٢٥ ، ٢١٤ ، ٢٨٤ ، ٢٤٢ ، ٢٢٢ ، ٢٠٤ ، ١٨٧ ، ١٨٠ ، ١٧٦ ، ١٦٧
٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٣٩ ، ٢٨٩ ، ٢٦٦ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥
٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧
١٨٩ ، ١٨٦ القاضى أبو حامد المروىنى
٢٧٢ ، ٢٢٤ ابن حامد صاحب أحمد بن حنبل
٤١٥ حبان بن منقذ
٢١٢ ، ١٧٩ ، ١٢٢ ، ٨٦ ابن خلكان الإمام الحافظ = محمد بن يحيى
٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٠٢ ، ٢٢٩ ، ٢٧٥ ، ٤١٩
٢٢٨ ابن حبيب
٢٢٦ حبيب بن أبي ثابت
٢٢٤ أم حبة
٢٧٤ حجاج بن منهل
٢٤٦ الحجاج
٧٨ ، ٦٧ ابن حجر المصقلانى الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد
٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٢١ ، ١٩٦ ، ١٧٨ ، ١٢٨ ، ١١٥ ، ٩٦ ، ٨٥ ، ٨٠
٢٠٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٣١
٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ١٩٥ ابن الحداد

٢٦٦	الحذاق
٢٧٧ ، ٢٣٢ ، ٢٢١ ، ٨	ابن حرم
٧٨ ، ٧٦ ، ٧٣ ، ٧٠ ، ٥٨ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٢ ، ٤١	الحسن البصري
٥٧٢ ، ٢٦٢ ، ٢٥٦ ، ٢١٦ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٥٢ ، ١١٨ ، ١١٥ ، ٧٩	
٤٣٩ ، ٤٣٢ ، ٤٢٦ ، ٤١٢ ، ٤٠٥ ، ٣٩٨ ، ٣٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٨٢ ، ٣٠٣	
٧٩	ابو الحسن بن بطلال = ابن بطلال
٧١	الحسن بن زياد
١١٥	الحسن بن علي
٢٦٧	القاضي حسين الطبري
١٧	القاضي أبو حسين
٢١٤	الحسين بن ادريس
٢٢٩	الحسين بن واقد
٤٠٧	حفصة بنت عبد الرحمن
٢٢٣ ، ١٦	حفصة بنت عمر رضي الله عنهما
٣٥٤ ، ٢٢٦ ، ٧٩	الحكم
٤٣٨ ، ٣٩٦ ، ٣٩٤ ، ٣٥٤ ، ٢٤٩ ، ٢٢٤	حماد بن أبي سلمة
١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٧	حماد بن أبي سليمان
٢١١ ، ٥٥	حمزة
٨٦	ابو حمزة اليماني
٢٨ ، ٢٤ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٤ ، ١١ ، ٨ ، ٧	أبو حنيفة النعمان بن ثابت
٧٤ ، ٧٣ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤١	
١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠١ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٥ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٨ ، ٨١	
١٤٢ ، ١٤١ ، ١٣٤ ، ١٢٧ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١١٦ ، ١١٣ ، ١٠٩	
١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٦	
١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٢	
١٩٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٢	
٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧	
٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧	
٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩	

٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ،
 ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،
 ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤١٤ ،
 ٤١٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ،
 ٤٤٦

« حرف الخاء »

٤٤٤ خالد بن الحارث
 ٣٤٥ ، ٣١٦ خالد الخذاء
 ٢١٤ خالد بن الهياج
 ٣٥٣ خالد بن يزيد
 الخرقى صاحب المتن في مذهب أحمد بن حنبل
 (أبو القاسم عمر بن عبد الله بن أحمد) ٢٩٤ ، ٢٨٩ ، ٧٩
 ٢٧٩ ، ٦٦ ابن خزيمة
 ٢٢٧ الخطابي = الامام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم
 أبو الخطاب من الحنابلة ٢٣ ، ٤٩ ، ١٣٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨٤ ، ٢٦٩ ،
 ٢٩٨ ، ٣١٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦
 ٤٢١ خلاد بن عمرو بن الخثوم
 ٢٢٤ ، ٥٥ خلف بن هشام
 ٨٦ خولة بنت الصامت بن ثعلبة
 ٨٥ خولة بنت مالك بن ثعلبة
 ٢١٩ الشيخ الخولي
 ٨٦ خويلة بن دليج

« حرف الدال »

..... الدارقطني علي بن عمر أبو الحسن ٤٥ ، ٤٦ ، ٨٠ ، ١٣٧ ، ١٩٠ ،
 ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ، ٢٢٨ ،
 الدارمي أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن داود ٣٢٠ ، ٤١٠

١١٥	٩٠	٨٥	٨٠	٦٦	٤١	أبو داود السجستاني صاحب السنن			
٢١٩	٢١٦	٢١٤	٢١٣	٢١٢	١٩٧	١٩٠	١٧٩	١٧٨	١١٩
٢٢٠	٢٢٨	٢٢٩	٢٣١	٢٣٧	٢٤٥	٢٤٧	٢٥٣	٢٥٥	٢٥٦
٣٠٦	٣٠٥	٣٠٣	٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧
٣٢٣	٣٢٩	٣٧٤	٣٧٥	٣٨٢	٤٢٨	٤٣١
١٣٢
٤٣٩	٤٢٨	٣٧٧	١٩٤
٤٠٣	٣٠٣
٣٢٩
٢٣٤
٤٤٤
٤٤٢

« حرف الذال »

٢١١
٢٢٠	٨٦
٢٣٥	٢٤٩	٤٠٠	٤٤٥

« حرف الراء »

٢٢٣
١٩٩
٣٧٩
١٣٨
٤٢٧
٢٥٠	٢١٦
٣٥٠	١٢٠	١١٧	١١٤	٦٣	٥٨	٥٣	٥
٤٠٢	٤٠٧
٢٢٠	٢١٦	١٩٤	١٦٨	١٦٦	٧٩	٧٨	٧١

٣٠٣ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ ..
 زكاة بن عبد يزيد ١٧٣ ، ٢٥٣

« حرف الزاي »

الزبير بن بصر ١٨٢ ، ٤٢٤
 الزبير بن بكار ٤٤٣
 الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى ابن أخى أم المؤمنين
 خديجة أحد العشرة وأمه صفية عمة النبی رضی الله عنهم ٤٣١
 الزجاج ٧٤
 زرارة بن أبى أوفى ٢١٦ ، ٢٩٤ ، ١٥٢
 أبو زرعة الرازى ٣٠٣
 الزهرى محمد بن مسلم بن شهاب عالم الحجاز والشام ٤٩ ، ٥٨ ،
 ٧١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٩ ؛
 ٢١٥ ؛ ٢٢٢ ؛ ٢٢٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ،
 ٤١٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣
 زفر بن الهذيل صاحب أبى حنيفة ٢٧٧
 زكريا عليه السلام ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٤٤١
 أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ٧١ ، ٤١٢
 زياد بن خدير ٢٤٥
 زيد بن أرقم ١١٥ ، ٣٣٨
 زيد بن أسلم ٤٠٧
 أبو زيد ٢٩٤ ، ٣٢٢
 زيد بن حبيش ٥٥
 زيد بن ثابت الأنصارى البخارى الخرجى ٣٢ ، ٩٢ ، ١٧٨ ، ٣٢٤ ،
 ٣٧٩ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٩
 زينب بنت جحش ١١٥

« حرف السين »

٣٠٤	ابن سايور
٤٠٨ ، ٤٠٣ ، ٢٤٩ ، ٧١	سلام بن عبد الله
١١٥	سيرة بن معبد الجهني
٤٣٥ ، ٤٣٠	سبيعة الأسلمية
٤٣١	سبيعة بنت الحارث
	السدّي = اسماعيل بن عبد الرحمن وهو الكبير ومحمد بن مروان
	(الصغير) ٣٠٨ ، ٢١٦
٤٣١	ابن سريج = أبو العباس بن سريج
٤٣١	سعد بن خولة
٢٢٩	سعد بن عبيدة
١٦٣	سعد بن منصور
١٦٠ ، ١٥٥ ، ١٣٨ ، ١١٥	سعد بن أبي وقاص
٣١٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠١ ، ٢٩٩ ، ٩٥ ، ٩٣	أبو سعيد الأصطخري
	٤١٤ ، ٣٩٥ ، ٣٥٩ ، ٣٣٦
١٦١ ، ١٤١ ، ١٤٠	أبو سعيد الخدري
١٤	سعيد بن سالم
٢٢٩ ، ٢٢٨	سعيد بن عبد الرحمن السلمي
٣٠٣	سعيد بن عبيدة
٣٠٣	سعيد بن عتبة القطان
٣٠٤	سعيد بن عنبسة الرازي الخزاز
٤٤٤	سعيد بن أبي عروبة
٢٢٧	سعيد بن كعب بن مالك
٢٢٨	سعيد بن نعيم
١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٥٢ ، ١١٥ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٠ ، ٦٧	سعيد بن المسيب
٤٣٧ ، ٤٣٣ ، ٤٢٦ ، ٤١٩ ، ٤٠٢ ، ٣٩٦ ، ٣٨٦ ، ٣٨٠ ، ٢٢٢ ، ٢٠٠	

٤٠١	سعيد المقبرى
٤٣١ ، ١٦٨ ، ١٦	سعيد بن منصور
٢٨٤	أبو سفيان
	سفيان بن سعيد الثورى = الثورى
٤٤٤ ، ٣٧٨	سفيان بن عيينة
٣٤٥	سلامة
٤٣٠ ، ٣٧٦ ، ٢٣٣ ، ٢٢٠ ، ٢١٩	أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها
٤٣٤ ، ٤٣١	
	أبو سلمة بن عبد الرحمن
٩٢ ، ٩١ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦	سلمة بن صخر
١٨٢	سليمان بن داود
٢٩٦	سليمان بن عماد بن العوام
٣٠٣	سليمان بن عطاء (ضعيف)
٣٧٨	سليمان بن أبى المغيرة
٢١٣	سليمان بن مهران
٤٠٣ ، ٣٧٩ ، ٢١٦ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ٦٧ ، ٦٦	سليمان بن يسار
٤٣٧ ، ٤٣٢	
٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣١	أبو السنابل بن بعلك
١١٩ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧	سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الساعدى الخزرجى الانصارى
٢٠٠ ، ١٩٨	يكنى بأبى العباس
٢٣٢	السهلى
١٧٣	سهيمة
١٥٨ ، ١٥٧ ، ١١٥	سودة بنت زمعة أم المؤمنين رضى الله عنها
٣٥٢	ابن سيد
٣٨٢ ، ٣٨٠ ، ١٦٣ ، ٤٢	ابن سيرين محمد مولى انس رضى الله عنه
٤٣٣ ، ٤٣٢ ، ٣٩٨	

« حرف الشين »

الشافعي محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي المطلبي
الشافعي الحجازي المكي يلتقى مع رسول الله في عيد منافع ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ،
٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ،
٣٢ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ،
٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ،
٩١ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٥٣ ،
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٨ ، ١٨١ ،
١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٦ ،
٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ،
٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ،
٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ،
٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ،
٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ،
٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٥

ابن بنت الشافعي ٤٢٣

ابن شبرمة ٤٤٦

الشريف أبو جعفر ١٥٢

شريك بن سحماء ٢٣٧ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٣٤

شريح ٣٩٨

أبو الشعثاء جابر بن زيد ٣٢٧

الشمعي عامر بن شراحيل ٧ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٨ ، ١١٨ ، ١٥٢ ،
٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٣٩٨ ، ٤١٢ ، ٤٣٩ ..

شمية ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٤٠٠ ، ٤٢٨

شميب ٢١٣ ، ٢٣٩

شمر ٣٥٣

ابن شهاب ١٩٧ ، ٢٢٣ ، ٣٢٩ ، ٤٠٧ ، ٤٣٧

٢٧٧ ، ٢٢٢	الشهب
٢٣٠ ، ٣٠٢	الامام الشوكاني محمد بن علي الشوكاني قاضي صنعاء
٢٩٧ ، ١٢٢	ابن ابي شيبه
٣٧٤	شيبان بن فروخ
٢٢٩ ، ٢٢٠ ، ١٧٨ ، ١٣٧ ، ١١٥*	الشيخان
..	الشرازي الشيخ ابو اسحاق مصنف الھذب وغيره

« حرف الصاد »

٢١٥	ابن صالح
١٧٤ ، ١٦٧ ، ١٣١ ، ١١٣ ، ١١	ابن الصباغ ابو نصر صاحب الشامل
٣٢٥ ، ٣١٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٠ ، ٢٨٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٢ ، ٢١٥ ، ١٩٠ ، ١٨٠
٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٠
٤٤٦ ، ٤٤١ ، ٤١٥ ، ٣٨٩ ، ٣٧٦ ، ٣٦٩ ، ٣٦٧
٩٢	صدقة بن زريق
٤٠٠	صفوان بن عيسى
٢٣٨ ، ٢١٦ ، ١٩٨	الصنعاني
٢٩٤	الصيدلاني
١٧٤	الصريق
٤٤٩ ، ٤٤٨	الصيمري

« حرف الضاد »

٢١٥	الضحاك بن سفيان بن غوف بن كعب بن ابي بكر بن كلاب الكلبي ابو سعيد
١٣٧	صحابي معروف كان من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقات
..	ضمضم بن قتادة

« حرف الطاء »

٤٢٤ ، ٣٥٦	ابو طالب
-----------	---------	----------

أبو الطاهر ٢٢٨
 طاوس ١٦ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٨٥ ، ٤١٢
 الطبراني أبو القاسم الحافظ صاحب المعجم الثلاثة ٤٥ ، ٨٦ ، ٢١٩ ،
 ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٧٦
 الطبراني يحيى الحماني ٤٦
 الطبري أبو علي صاحب العدة ٢٣ ، ٧٩ ، ٨٤ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ،
 ١٩٢ ، ٢٢٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ،
 ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٢ ، ٣٨١ ،
 ٤٢٢
 الطحاوي ٢٢١ ، ٣٣٣ ، ٣٧٧
 طرفه بن العبد ٣
 أبو طلحة ٣٤٧
 طليحة ٤٣٧
 القاضي أبو الطيب ١٩٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ،
 ٣٣٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ ، ٤١٤
 الطليسان فارس ٣٨٦
 طلحة العاقولي ٢٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥

« حرف الظاء »

أبو ظبيان ٢١٣

« حرف العين »

عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين وابنة الصديق ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١١٥ ،
 ١٥٧ ، ١٦٠ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ،
 ٢٣٣ ، ٢٧١ ، ٣٢٨ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٤٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ،
 ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤
 عاصم الاحول ٣٩٩
 عاصم بن كليب ٥٥ ، ١٨٩ ، ٢١١

٧٤ ، ٥٥	عامر الشعبي = الشعبي = عامر بن شراحيل
٤٠٣ ، ١١٥ ، ٨٥	أبو العالية
١٣٦	عبادة بن الصامت
٢٣٥	عباد بن منصور
٣٠٣	أبو العباس القاضي
	العباس بن بكار
١٣٥ ، ١٣١ ، ١٢٤ ، ١٢٢ ، ١٢٠	أبو العباس بن سريج = ابن سريج
١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٣٠	
٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٥١ ، ٤٠١ ، ٤٢١ ، ٤٢٦	
٤٠٠	العباس بن نصر البغدادي
٤٠١	عباس الدوري
١٤٤	ابن عبد البر أبو عمر المالكي الأندلسي
٤٣٩	عبد بن حميد
٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ١٨٠ ، ١٧٨ ، ١٧٧	عبد الرحمن بن عوف
٣٨٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٢١٩ ، ٤٢	عبد الرحمن بن سمرة
٤٤٤	عبد الرحمن بن أبي ليلى = ابن أبي ليلى
٤٤٥	عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف
١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٣٨	عبد بن زمعة
٤٠٠	عبد العزيز بن أحمد الفافقي المصري
٣٧٨	عبد العزيز بن رفيع
٣٠٤ ، ٢١١ ، ١٨٢ ، ٥٥	عبد الله بن أحمد بن عامر
٣٠٣ ، ٢٢٩	عبد الله بن بريدة
٢٨٠	عبد الله بن ثعلبة بن صغير
١٣٨ ، ٧٩ ، ٧٨	أبو عبد الله بن حامد
١١٥	عبد الله بن حذافة السهمي
٨٦	عبد الله بن خنظلة

عبد الله بن دينار .. ٢٤٩
 عبد الله بن رواحة .. ٢٥٧ ، ٢١١
 عبد الله بن الزبير .. ٤٣٩ ، ١٨٢ ، ١١٥
 أبو عبد الله سفيان الثوري = سفيان الثوري ..
 عبد الله بن سلام .. ٣٠٥ ، ٣٠٤
 عبد الله بن عامر .. ٢١١ ، ٥٥
 عبد الله بن عباس ٤ ، ٧ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٦٧ ،
 ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٣٨ ،
 ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ،
 ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ،
 ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٠٨ ، ٣٢٩ ، ٣٢٩ ، ٣٥٤ ،
 ٣٦٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ،
 ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٥
 عبد الله بن عمر بن الخطاب ٩٢ ، ١١٥ ، ١٣٣ ، ١٥٧ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ،
 ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،
 ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،
 ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ،
 ٣٨٥ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٥
 عبد الله بن عمرو .. ١١٩ ، ١١٥
 عبد الله بن عوض .. ١٦٣
 عبد الله بن محمد بن عبد العزيز .. ٢٢٤
 عبد الله بن محمد بن عجلان ٤٠١ ، ٤٠٠
 عبد الله بن مسعود .. ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ١١٥ ، ١٩١ ، ١٩٩ ،
 ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٤٠٥ ،
 ٤١٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤
 عبد الله بن وهب .. ٢١٣
 عبد الله بن يوسف .. ٣٢٩
 عبد الملك بن مروان .. ٣٩٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٢
 عبيد بن عمير .. ٤٤٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ١١٥

أبو غبيدة الحداد ٤١ ، ٢٠٩ ، ٢٤٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤
 أبو عبيد ٧ ، ١٦ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٧٦ ، ٨١ ، ١٣٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢١٢ ،
 ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٤٠ ، ٣٢٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٤٩٦ ، ٤٠٢ ،
 ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤١
 عتبة بن أبي وقاص ١٥٧ ، ١٥٨
 عثمان البتي = البتي
 عثمان بن عفان رضي الله عنه ١١٥ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٢١ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ،
 ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢١
 أبو عثمان عمر بن سالم ٤٢١
 العجاج ٣١٠
 ابن عدي ٤٥ ، ٤٦ ، ٣٠٤
 هدي بن حاتم ٢٢٠ ، ٢٤٠ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨
 القاضي ابن العربي = أبو بكر بكر بن العربي ٣٥٤
 العزيزي ١٧٨
 عصمة بن مالك ٤٦
 عطاء بن أبي رباح ١٤ ، ١٧ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ،
 ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١١٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٧٩ ،
 ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤١٢ ، ٤٣٣
 عطاء الخراساني ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣
 العقيلي ٣٠٣ ، ٤٤٥
 عكرمة بن خالد ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٧٨ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،
 ٢٣٧ ، ٣٥٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩
 العلاء ٢١٤
 عروة بن الزبير ٧٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٢١٥ ، ٣٩٤ ، ٤٠٧
 ٢٣٧ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩
 علقمة ٢٢٤
 علي بن الجنيد ٢١٤

•••

٤٠٧	عمرة بنت عبد الرحمن
٢١٤	عنيسة بن سعد بن القاص
٢١٤	عنيسة بن عبد الرحمن
٤٠٣	العنبري
٤٣١ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧	القاضي عياض
١٩٧ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩١ ، ١٧٥ ، ١٣٤	عويمر العجلاني
٣٠٨	عيصو
١٨٢	ابن عيينه

« حرف الفين »

الفزالي أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي صاحب الوجيز
والاحياء وغيرهما ٤١٠ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩

« حرف الفاء »

٤٠٤ ، ٢٤٩	فاطمة بنت أبي حبيش
٢٣٩	الفخر الرازي
٣٢٤	أبو الفرج بن الجوزي
٢١٠ ، ١١	الفرزدق
١٣٨	الفزاري التاج الفزاري المالكي

« حرف القاف »

٤٠٨ ، ٤٠٣	القاسم بن محمد
٣٨٠ ، ٣٣٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٢ ، ٢١١ ، ٧١ ، ٦٠ ، ٥٩	ابن القاسم المالكي
٤١٨	ابن القاص أبو العباس بن القاص
٤٧	القافي
٧٩	قيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه
٣٤٧ ، ٢٥٧ ، ٢٥١	أبو قتادة رضي الله عنه

قتادة بن دعامة السدوسي الالمة ١٧ ، ٦٨ ، ٧٦ ، ١١٨ ، ٢١٦ ،
 ٢٢٧ ، ٢٣٣ ، ٢٤٧ ، ٢٩٣ ، ٣٠٨ ، ٣٢٨ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ،
 ٤٤٤

ابن قتيبة .. ٥٥

القتبي ٣٩٦ ، ٣٩٤

القداح ١٧٨

ابن قدامة المقدسي موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ه
 ١٤ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٩ ،
 ١٢٥ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٠٢ ، ٢٢٦ ،
 ٢٣٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٧٢ ،
 ٣٧٥ ، ٣٩٤ ، ٤٢٥

القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري ٣ ، ٥ ، ١٦ ، ٤٣ ، ٥٥ ،
 ٦٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٨٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ،
 ٢٣١ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٩٩ ، ٤٢١

ابن القصار ٢٣٤

القشيري ٤٢٢ ، ٣٢٢ ، ٢٤٠

القصاب ٢٩٢

القطان ٣٠٤

القنبي ١٩٧

القفال محمد بن علي بن اسماعيل الشاذلي ٢٥٣ ، ٢٦٨ ، ٢٩٤ ، ٣٣٠ ،
 ٤١٨

أبو قلابه ٢٣٥ ، ٢١٥

القلمى ٢٥١

ابن القيم ١٦٩ ، ١٥٨ ، ١٢٤ ، ٤٦

« حرف الكاف »

ابن كثير الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل ٢١٥

الكسائي ٢١٢ ، ٥٥

أم كلثوم بنت عتبة رضي الله عنها ٤٣١

« حرف اللام »

١٢٠	ابن اللبان
٢٢٢ ، ٢٢٠ ، ١٦٦ ، ٧٣ ، ٦٨ ، ٤٢	إليث بن سعد الفهمي المصري
٢٣٠ ، ٣٠١ ، ٣٤٥ ، ٣٧٦ ، ٣٩٦	
٢٢٤	ليث
٤٥	ابن لهيعة
٤٤٦ ، ٦٨ ، ٣٢ ، ٢٥ ، ١٧	ابن أبي ليلى

« حرف الميم »

٣٧٩ ، ٣٣٢ ، ٢١٧ ، ٤٢	الماجشون عبد الملك المالكي
٤٠ ، ٤٥	ابن ماجة القزويني أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي الحافظ
٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ ، ١٩٧ ، ١٩٠ ، ١٧٨ ، ١٣٢ ، ٨٥ ، ٨٠ ، ٤٥	
٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣١	
٣٠٩	مارية
٢١٦	أبو مالك
٥٦ ، ٤٦ ، ٤٣ ، ٤١ ، ١٦ ، ٧	مالك بن أنس الأصبحي امام دار الهجرة
٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١	
٨٣ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣	
١٤١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٩١ ، ١٩٤	
١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١	
٢٦٧ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٠ ، ٢٣٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧	
٢٦٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧	
٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠	
٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢	
٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩	
٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٢	
٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤١	
٤٤٥	

٢٣٢ الماوردي اقضى قضاء العراق صاحب الحاوي والأحكام السلطانية

٣٨٠ ابن المبارك

٢٥٤	٣٢٢	٣٠٨	٢١٦	٢١١	١٤٥	١٤٢	٧٨	مجاهد
٣٧٥	٢٨٥	٣٨٦	٤٢١	٤٢٦
٥٨٣	٣٧٠	٢٤٢	٨٩	المحاملى
٤١٠	المحمودى
٢٣٩	محمد بن ابراهيم الوزير
..	محمد بن ادريس الشافعى = الشافعى
..	محمد بن اسحاق = ابن اسحاق
..	محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المفيرة بن مرزبة الجعفى البخارى =
..	البخارى
..	محمد بن الأشعث = الأشعث
..	محمد الجوينى = الجوينى
٢٠٠	١٩٤	١٩٢	١٤٥	١٤٢	٧١	٦٢	..	محمد بن الحسن
٣١١	٣٠٦	٢٩٥	٢٩٤	٢٩٧	٢٨٨	٢٨٧	٢٨٦	٢٧٧
٣٢٨	٣٤٠	٣٤٢	٣٦٤	٣٧٢	٣٨٩	٤١٤	٤٣٨	..
١٨٢	محمد بن الحنفية
٢٨٥	محمد بن السميع اليماعى
٣٠٤	٣٠٣	محمد بن شعيب
٢١٧	أبو محمد بن عبد الحق
٤٢٢	٤٢٠	أبو محمد بن عبد الرحمن ابن بنت الشافعى
٤١٣	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
٢٧٤	٢٢٨	محمد بن عبد الله بن يزيد
٣٩٦	٣٩٢	٤٠٠	محمد بن عجلان
٤٠١	محمد بن عمر
٢١٨	محمد بن كعب
٦	١	محمد نجيب المطيعى صاحب التكملة
٣٩٦	محمد بن عبد الله بن جبر = ابن جبر
٢٧٥	محمد بن عبد الأعلى

٢٢٨	محمد بن يحيى بن حبان = ابن حبان
٢٩٤	محمد بن يحيى بن أبي عمر
١١٥	مرة
	أبو مسعود البدرى
١١٩ ، ٤٠	مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الجامع الصحيح
٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٣٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ١٩٧ ، ١٧٨ ، ١٤١	
٣٧٨ ، ٣٧٤ ، ٤٠٠	
٤٤٤	أبو مسلم عبد الرحمن بن يوسف
٣٠٣	مسلمة بن عبد الله الجهني = الجهني
٢٤٢ ، ٢٤١ ، ١٨١ ، ١٧٩ ، ١٦٢ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦	المسنودي
٤١٧ ، ٤٠٥ ، ٣٥٩ ، ٢٢٧ ، ٢٠١ ، ٢٩٤ ، ٢٧٣ ، ٢٦٧ ، ٢٥٧ ، ٢٥٢	
٤١٨	
١٧٨	ابن مطيع
١٧٨	أبو معشر الدارمي = الدارمي
٤٢١	معاذ بن جبل
٢٤٨	معاذ بن غفراء
٢٤٨	معاذ بن عمرو بن الجموح
١١٥	معاذ بن عمرو
٨٦ ، ٧١	معمر
٢٧٤	أبو معمر
٤٠١ ، ٢١٤	المغيرة بن شعبة
٤٠١ ، ٢١٤	ابن معين
٤٢١ ، ٢٦١	مقاتل بن سليمان
٤٠٠	المقبري
٢٢١	المقداد
٢١٦ ، ٢١٤	مكحول
٤٢١	ابن ملحان

٢١٦ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ٥٨ ، ٤٣ ، ٤٠ ، ٧	ابن المنذر
٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٧٦ ، ٢٢٣ ، ٣٢٧	
٢٢٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٣١	
٢٢٢	المنذرى
٣٩٦ ، ٢٢٩	منصور بن ريمان
٢٢٨	منظور
٣٢٢	المهدوى
٣٨٠	ابن المواز
٤٠٣ ، ٣٧٧ ، ٢٩٥ ، ٢٢٠ ، ٤٢	أبو موسى الأشعري
٤٣٢ ، ٣٨٧ ، ٣٥٥ ، ٢٤٦ ، ٢٩٣ ، ٦٢	ابن أبي موسى
٤٢٤	موسى بن عبد الله بن الحسن بن على بن أبى طالب
٢٤٩	موسى بن عقبة
٥٩	الميمونى

« حرف النون »

٢٥٦	النافقة
٤٠٧ ، ٤٠١ ، ٢١٢ ، ٥٥	نافع مولى عبد الله بن عمر رضى الله عنه
٣٥٢	أبو النجم
٣٩٦	ابن نجیح
٣٢٨	النحاس
٤١ ، ٤٠ ، ١٧ ، ٧	التخمي = إبراهيم بن يزيد بن قيس التخمي
٤٩ ، ٥٨ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١١٨ ، ٢٠٩ ، ٢٢٧ ، ٣٥٦ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨	
٣٩٨ ، ٤١٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٢	
النسائي أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان بن دينار الخراساني	
١٩٧ ، ١٩٠ ، ١٧٩ ، ١٤١ ، ١٣٢ ، ٨٠ ، ٦٧ ، ٤١ ، ٤٠	أبو عبد الرحمن
٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٧٥	
٤٤٥ ، ٤٤٤	أبو نضرة
٥٢	النعمان بن بشير رضى الله عنه

٣٧٤	أبو النعمان
٣٠٤ ، ٣٠٢	أبو نعيم
٣٢٧	النقاش
٢١٣	ابن نمر
النورى الحافظ محبى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف صاحب المجموع	
٨٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٤١٠	

« حرف الهاء »

٤٤٣ ، ١٦٤	أم هانئ بنت أبي طالب زوج هبيرة بن أبي وهب
٤٤٣	هانئ
٤٤٣	هبيرة بن أبي وهب
٣٩٦	هرم بن حيان
١٣٧	الهروي
٩٠ ، ٩٢ ، ١١٥ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٣٧٥ ، ٤٠١ ، ٤٣٥	أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر أمير أهل الصفة رضى الله عنه
٣٠٤	هشام بن سلمان
٢٤٩	هشام بن عروة
١٦٣	هشيم
٤٢٤	هند بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة
١٤٤ ، ١٤٢ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٢ ، ١١٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤	هلال بن أمية
٣٠٣	أبو هلال الزاسبي
٢٤٥	أبو الهيثم

« حرف الواو »

٢١٧ ، ٢١٤ ، ٢١٠ ، ٢١٥	وائله بن الاسقع
-----------------------	-----------------

٣٢٧	الواحدى
١٨٣ ، ١٨٢	الواقدى
٢١٣	وكيع
٣٢٣	الوليد بن عتبة
٤٠٠ ، ٣٩٢ ، ٢٣٩	الوليد بن مسلم
١٥٧	ابن وليدة زمعة
٣٢٣	ابن وهب = عبد الله بن وهب

« حرف الياء »

٧٩	يحيى الأنصارى
٤٣١	يحيى بن بكير شيخ البخارى
٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢	يحيى بن جعدة
٤٤٤ ، ٤١٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٠ ، ٣٢٧ ، ٢١٦ ، ٧١	يحيى بن سعيد القطان
٣٢٩	يحيى بن يحيى
٣٠٤	يزيد بن الرقاشى
٤١٩	يزيد بن عبد الله بن قسيط
١٦٥	يزيد بن كعب بن عجرة
٢٤٩	يزيد بن هارون
٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٥٥	يعقوب عليه السلام
٢١٣	يوسف عليه السلام
٤٤٣ ، ٣٠٤ ، ١٥٨	يوسف (مولى آل الزبير)
٨٦	يوسف بن عبد الله بن سلام
٢٨٦ ، ٢٧٧ ، ١٩٩ ، ١٩٢ ، ١٤٥ ، ١٤٢ ، ٨٨ ، ٧١	أبو يوسف
٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣١٢	
٣٢٣	يونس عليه السلام

خامساً - الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	كتاب الإيلاء		
٤	ويلزم الإيلاء كل من يلزمه الطلاق	١٩	فإن قال : والله لا وطئتك عاماً ثم قال : والله لا وطئتك عاماً فهو إيلاء واحد
٥	ولا يصح الإيلاء إلا بالله عز وجل	١٩	فإن قال في المحرم : لا وطئتك هذا العام
٦	من شروط الإيلاء التي لا يصح إلا بها	٢٠	وإن قال : والله لا وطئتك في السنة إلا مرة
٦	أخطأ القرطبي في تفسيره فجعل قوله في القديم مكان قوله في الجديد والعكس	٢١	وإن علق الإيلاء على شرط يستحيل وجوده
٨	وإن قال : إن قربتك فانت زانية	٢٢	وإن قال : والله لا وطئتك في هذا البيت
٩	ولو كان عليه صوم يوم فقال	٢٤	(الخيامس) أن يعلقة على فعل منها هي قاذرة عليه
٩	ولا يصح الإيلاء إلا على ترك الوطء	٢٥	وإن قال : والله لا وطئتك إلا برضاك
١٠	وإن قال : والله لا باشرتك	٢٥	وإن قال لأربع نسوة والله لا وطئتكن
١١	ولا يلزمه الإيلاء حتى يصرح بأحد أسماء الجماع	٢٦	وإن كانت له امرأتان فقال لأحدهما
١٣	القسم الثاني : مريح في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى	٢٨	فإن قال : والله لا وطئت واحدة منكن
١٤	القسم الثالث : ما لا يكون إيلاء إلا بالنية	٢٩	ولو آلى رجل من امراته ثم طلقها ثم جامعها
١٤	ولا يصح الإيلاء إلا في مدة تزيد على أربعة أشهر	٢٩	ولو آلى من امراته ثم طلق إحدى نسائه
١٥	أمر عمر لامراء الأجناد ألا يحبسوا الرجال عن نسائهم أكثر من أربعة أشهر	٣٠	فإن قال كلما وطئت واحدة منكن فضرأثرها طوالق
		٣٠	وإن قال لأحدى زوجتيه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١	وإذا صح الإيلاء لم يطالب بشيء	٥٠	وان انقضت المدة وهو غائب
٣١	وان كانت نساء ففيه وجهان	٥٠	وان انقضت المدة وهو مظاهر
٣٣	ولو كان آلى منها ثم ارتد عن الاسلام	٥٠	وان انقضت المدة فادعى انه عاجز
٣٣	واما سائر الاعذار التي من جهتها	٥٠	وان آلى المجهوب وقتلنا : انه يصح الإيلاء
٣٤	اذا طلقها في مدة التبرص	٥٢	المظاهر اذا انقضت مدته
٣٥	اذا وطئ العاقل ناسيا ليمينه	٥٢	مضى في الفصل قبله قولنا اذا انقضت المدة
٣٦	وان لم يطلقها ولم يطأها	٥٣	ان ادعت انه قد أصابها مرة وانكر ذلك
٣٧	اذا انقضت المدة فلها المطالبة بالفيئة	٥٣	اذا اختلف الزوجان في انقضاء المدة
٣٧	فان قال : أمهلوني حتى آكل فاني جائع	٥٥	كتاب الظهار
٣٨	الامة كالحررة في استحقاق المطالبة	٥٥	الظهار محرم لقوله عز وجل « والذين يظاهرون منكم من نسائهم » الآية
٣٩	وان وطئها في الفرج فقد أوفأها حقها	٥٦	قال ابو حنيفة ومالك : لا تصح منه الكفارة
٤٠	الفء الجماع لمن لا عذر له	٥٧	وان قال : انت على كظهر أمي فهو ظهار
٤٢	اذا كان الإيلاء بتعليق عتق	٥٧	وان قال : انت على كظهر الختي
٤٤	وان طلق فقد سقط حكم الإيلاء	٥٩	وان شبهها بظهر أبيه أو بظهر غيره من الرجال
٤٥	وان انقضت المدة وهناك عذر	٦٠	قال القرطبي من المالكية : ان شبه امراته بأجنبية
٤٦	فانه اذا امتنع من الفيئة بعد التبرص	٦٠	وان قال انت عندي أو انت مني أو أنت معي كظهر أمي
٤٧	الطلاق الواجب على المولى رجعي	٦٢	وان قال : انت على كزوج أمي ففيه ثلاثة أوجه
٤٨	وان انقضت المدة وهو محبوس	٦٣	وان قال ملى امرأتي أو مثل امرأتي
٤٨	وليس على من فاء بلسانه كفارة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٣	وان قال انت طالق ونوى به الظهار	٧٥	وليس في كلام القرطبي ولا ابن قدامة في الرد على الشافعي ما يدفع قوة حكمه
٦٣	اذا طلق يريد ظهارا كان طلاقا ، وان ظاهر يريد طلاقا كان ظهارا	٧٦	اذا تظاهر المسلم من امرأته ثم ارتد
٦٤	وان قال : اثبت على حرام ونوى الطلاق والظهار معا فان كان الطلاق رجعيا كان طلاقا وظهارا	٧٧	وان تظاهر من أربع نسوة
٦٥	التحريم كناية في الطلاق والكناية مع النية تجزئ مجزئ الصريح	٧٨	اذا تظاهر من أربع نسوة بأربع كلمات
٦٦	ويصح الظهار مؤقتا بيوم أو شهر ويجوز تعليق شرط كدخول الدار	٧٩	اذا تظاهر من نسائه الأربع بكلمة واحدة
٦٦	وان قالت الزوجة لزوجها انت على كظهر أبي	٨٠	واذا وجبت الكفارة حصر وطوها
٦٩	ولو قال لامرأة لم ينكحها اذا نكحتك فانت على كظهر أمي	٨١	هل يجوز له التلذذ بما دون الجماع ؟
٦٩	اذا قال لأجنبية انت على كظهر أمي	٨١	(باب كفارة الظهار)
٧٠	ويجوز عند الحنابلة الظهار من الأجنبية	٨١	وكفارته عتق وصيام شهرين
٧٠	ليس على النساء تظاهر	٨٢	وان اختلف حاله من حين وجبت
٧١	واذا صح الظهار ووجد العود وان تظاهر من رجعية	٨٤	ولا يجزئ عبد مقصوب
٨٢	وان كانت الزوجة أمة فاشتراها	٨٤	ولا يجزئ عتق أم الولد ولا المكاتب
٧٢	وان كان الظهار مؤقتا ففي عوده وجهان	٨٤	وان اشترى من يعتق عليه من الأقارب
٧٣	ان الظهار يوجب تحريرا لا يرفعه الا الكفارة	٨٥	واذا قال لغيره : أعتق عبدك عني
		٨٨	واذا أفطر باختياره بطل التتابع
		٨٨	وان جامع في ليلة في أثناء الشهرين
		٨٩	وان صام في أثناء الشهرين تطوعا
		٩٠	وان دخل في الصوم ثم وجد الرقبة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩١	ولا يجزیه الصوم عن الکفارة	١١٠	إذا قذف زوجته ثم جنت
٩١	وعليه أن يطعم ستين مسکیناً	١١٠	وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلاً
٩٣	كل مسکین مداً	١١١	إذا قامت بينة على امرأة بالزنا
٩٣	ويجب ذلك من الحبس	١١٢	وإن قذف امرأته بالزنا ولم يقر عليها البينة
٨٣	والثمار التي تجب فيها الزكاة	١١٣	إذا ثبت عليها الحد بلعانه
٩٣	ولا يجوز الدقيق والسويق والخبز	١١٤	(باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق)
٩٣	ولا يجوز أن يدفع إلى أقل من ستين مسکیناً	١١٨	لا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها
٩٥	وإن وجب عليه كفارتان من جنس	١٢٠	وإن لم يكن اجتماعهما على الوطء
٩٦	ولا يجوز أن يدفع إلى مكاتب لأنها تجب لأهل الحاجة	١٢١	وإن أتت بولد لدون ستة أشهر
٩٦	وإن كان المظاهر كافراً كفر بالعتق	١٢٤	إذا طلق امرأته وهي حامل
٩٧	وإن أطعم بعض المساكين ثم قدر على الصيام	١٢٤	إذا وضعته قبل انقضاء العدة
٩٧	ولا يجزیه الاطعام الا بالنية	١٢٥	وإن كانت له زوجة يلحقه ولدها
٩٩	(كتاب اللعان)	١٢٦	وإن أتت امرأته بولد فادعى الزوج أنه من زوج قبله
١٠٢	اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلاً	١٢٧	إذا تزوج رجلاً اختين فقلطاً
١٠٣	فإن رأى امرأته تزني أو أقرت عنده	١٢٨	وإن طلقها وأتت بولد لأكثر من أربع سنين
١٠٤	وإن قذف امرأته بزنا يوجب الحد	١٣٠	وإن جاءت امرأة ومعه ولد
١٠٦٦	إذا قذف الرجل رجلاً محضاً أو امرأة أجنبية	١٣٢	إذا تزوج امرأة هي وهو ممن يولد له
١٠٧	إن كان هناك ولد يريد نفيه	١٣٢	وإن وطئ زوجته ثم استبرأها
١٠٧	وإن عفت الزوجة عن الحد	١٣٣	اللعان واجب إذا رأى امرأته ذمية
١٠٨	وإن كانت الزوجة أمة أو ذمية		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣٤	إذا قال لامراته هذا الحمل ليس مني	١٥٣	وان تزوج امرأة وأبانها بالثلاث
١٣٤	إذا نفى الولد ولم يلاعنها	١٥٤	فان كان الولد منفصلا لآمن لأجله
١٣٥	وان طلقها الزوج وانقضت عدتها تزوجت بأخر	١٥٤	إذا قال لامراته : انت طالق ثلاثا يا زانية
١٣٦	وان أتت أمراته بولد أسود وهما أبيضان	١٥٦	وان قذف امرأته في نكاح فاسد
١٣٩	إذا تزوج امرأة ووطئها وأتت بولد	١٥٧	وإذا قذف امرأته بزناين وأراد اللعان
١٤٠	ان أتت بولد وكان يعزل عنها	١٥٧	خبر تنازع سعد وعبد ابن زمعة
١٤١	إذا طهرت امرأته من الحيض	١٥٨	وان قذفها وأقام عليها أربعة شهود
١٤٤	إذا ظهر بامرأته حمل فله أن ينفيه	١٦٢	إذا قذف زوجته فلم تطالب بحدهما
١٤٥	وان كان له عذر يمنعه من الحضور	١٦٢	حقوق الطفل في الاسلام
١٤٦	وان ادعى أنه لم يعلم بالولادة	١٦٥	(باب من يصح لعانه وكيف اللعان ؟)
١٤٦	وان هنأه رجل بالولد فآمن على دعائه	١٦٦	وان كان أعجيبا فان كان يحسن بالعربية
١٤٨	إذا أتت أمراته بولدين توأمين	١٦٦	يصح اللعان من كل زوجين مطلقين
١٤٩	وان لاعنها على حمل فولدت ولدين	١٦٧	وأما الأخرس فان لم يكن له إشارة مفهومة
١٥٠	وان طلق امرأته طلاقا رجعيا	١٦٧	وان لآمن الأخرس بالإشارة
١٥١	إذا استلحق الولدين وسكت عن الآخر	١٦٨	وان قذف امرأته ثم خرس
١٥٢	إذا مات أحد التوأمين أو ماتا معا	١٧٠	إذا كان زائل العقل لجنون
١٥٢	إذا قذف امرأته بالزنا قبل زواجه	١٧١	إذا كان الزوجان يعترفان العربية
١٥٣	وان أبانها ثم قذفها بزنا أضافه	١٧١	لو شهد شاهد أنه أقر بالعربية
١٥٣	وان قذف امرأته وانتفى عن حملها		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٧٢	ولا يصح اللعان الا بأمر الحاكم	١٩٧	وللمرأة أن تدرك حد الزنا عنها باللعان
١٧٣	لا يصح اللعان الا بحضور الامام	١٩٧	اذا لاعن الزوج ثم اكذب نفسه
١٧٦	والمستحب ان يكون اللعان بحضور جماعة	١٩٧	المدرج في الحديث أن تزد لفظه في المتن
١٧٩	والمستحب للحاكم أن يلفظ اللعان	١٩٨	فاذا اكمل الزوج الشهادة والالتعان
١٨٠	وان كان اللعان بين زوجين كافرين	١٩٩	اذا لاعن الزوج ثم اكذب نفسه
١٨٢	يحضر الصبيان تبعاً للرجال	٢٠٠	وان قذف الرجل امراته بالزنا فاعترفت
١٨٤	والتقليط في المكان مستحب كالزمان	٢٠٠	قال ابو حنيفة : يلحقه النسب ولا ينتقى باللعان
١٨٥	والمستحب للحاكم أن يعظهما	٢٠١	مذاهب العلماء في اكذاب نفسه
١٨٦	ويبدأ بالزوج ويأمره أن يشهد	٢٠٢	اربعة احكام تعلق باللعان حقان عليه وحقان له
١٨٦	وان لاعن وهي غالبة	٢٠٣	وان مات الزوج قبل اللعان وقعت الفرقة
١٨٨	وسئل احمد كيف يلاعن ؟	٢٠٣	اذا قذف امراته امتنع اللعان
١٩٠	واذا لاعن الزوج سقط عنه الحد	٢٠٣	اذا قذفها ثم لاعنها ثم قذفها
١٩٠	قصة هبلال بن امية التي نزلت فيها الآية	٢٠٤	اذا قذف الرجل زوجته فمات الزوج
١٩١	وان قذفها بزنا برجل بعينه	٢٠٤	وان قذف امراته وانتفى من ولدها
١٩٣	اذا لاعنها وهي زوجته وقعت الفرقة	٢٠٥	وان قذف زوجته فابتدأ باللعان
١٩٤	ويقع التحريم مؤبداً	٢٠٥	وان قذف رجل امرأة اجنبية
١٩٤	وان تزوج امرأة وابانها ثم قذفها بزنا	٢٠٦	وان قذف العبد امراته ثم اعتق
١٩٥	وان تزوج امة ثم اشتراها	٢٠٧	اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم
١٩٦	ويجب على المرأة حد الزنا		
١٩٦	وان كان اللعان في نكاح صحيح		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	ارتد وقذفها		أمتى الخطأ لم يصح سنده
٢٠٧	إذا ادعت على زوجها أنه قذفها	٢١٧	ومعناه صحيح قال أبو محمد عبد الحق
٢٠٧	وان اختلف الزوجان فقالت قذفتي		اسناده صحيح
٢٠٨	(فرع) في مذاهب العلماء	٢١٨	ويصح اليمين على الماضي والمستقبل
٢٠٩	فان لم يكذب نفسه ولكن لم تكن له بينة	٢٢٠	لا نذر ولا يمين فيما لا يملك
٢٠٩	وان قذفها في الزوجية ولا عنها	٢٢٢	اليمين على المستقبل تنقسم على خمسة ضرب
٢١٠	« كتاب الإيمان »	٢٢٢	(١) عقدها طاعة وخلها معصية
٢١٠	باب من تصح يمينه وما تصح به اليمين	٢٢٢	(٢) يمين عقدها معصية والاقامة عليها معصية
٢١١	اليتام عبد الله بن رواحة وضيغه	٢٢٢	(٣) يمين عقدها طاعة والاقامة عليها طاعة
٢١١	معنى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم)	٢٢٢	(٤) يمين عقدها مكروه والاقامة عليها مكروهة
٢١١	قراءة حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم	٢٢٣	(٥) يمين عقدها مباح والمقام عليها مباح
٢١١	قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر	٢٢٤	(فرع) في مذاهب العلماء حكم اليمين الغموس وهي التي يفتطع بها مال امرئ مسلم
٢١٢	العقد على ضربين حتى وحكى	٢٢٦	وان كان الحلف على امر مباح
٢١٢	روايات حديث (رفع القلم)	٢٢٦	وان حلف على ترك مندوب وتكره اليمين بغير الله عز وجل
٢١٣	رواية جرير بن حازم متصلة	٢٢٧	حديث من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك أكثر طرقه ضعيفة
٢١٤	والأصل في انعقاد اليمين الكتاب والسنة	٢٢٩	قوله صلى الله عليه وسلم (وأيك لو طعنت في فخذها لأجزلك)
٢١٥	ينعقد اليمين من كل بالغ عاقل		
٢١٥	اللغو ما يجري على لسان الإنسان	٢٣٠	
٢١٦	من ذهب عقله بالسكر حلف		
٢١٧	وأما المكروه فلا تصح يمينه		
٢١٧	قال ابن العربي : رفع عن		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٣٠	ان حلف بالنبي أو بالكعبة وحث لم تلزمه الكفارة	٢٥١	وان قال : لاها الله ونوى
٢٣١	لا تنعقد الايمان بغير الله وأسمائه وصفاته	٢٥١	وان قال : وايم الله ونوى
٢٣١	كلام ابن عبد البر في تصحيف أفلح والله ان صدق النبي صلى الله عليه وسلم كان يحلف بابيه حتى نهى عن ذلك	٢٥٢	اذا قال : والله لا فعلت
٢٣٣	مسألة في الرجل يقول : هو يهودى أو نصرانى	٢٥٢	وان قال : والله لا فعلت كذا
٢٣٥	وتجوز اليمين بأسماء الله وصفاته	٢٥٣	وان قال : لعمرى بالله
٢٣٦	وان قال على عهد الله وميثاقه وكفالاته	٢٥٣	وان قال : أقسمت بالله
٢٣٧	الجبار الذى جبر خلقه على ما أراد من أمره ونهيه	٢٥٤	وان قال : أعزم بالله لأفعلن
٢٣٨	أسماء الله تعالى خصرها من بعض الرواة	٢٥٤	وان قال : أسألك بالله أو أقسم
٢٤٠	الأسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة	٢٥٥	اذا قال : والله لأفعلن كذا ان شاء الله
٢٤١	أسماء سمى الله بها وسمى بها غيره	٢٥٥	وان نوى به غير اليمين
٢٤٢	وأما العالم فانه صفة من صفاته الذات	٢٥٦	وان قال : عمرك الله بحذف لام القسم
٢٤٤	اذا قال : وحق الله فان أراد بحقه ما يستحقه	٢٥٦	وان قال : وايم الله وايمن الله
٢٤٤	اذا قال : على عهد الله وميثاقه وكفالاته	٢٥٧	وان قال : أقسمت بالله
٢٤٦	وان قال : بالله لأفعلن كذا بالباء المعجمة	٢٥٨	وان قال : أشهد بالله أو شهدت
٢٥٠	حروف القسم الثلاثة	٢٥٩	وان قال : أعزم بالله ولا نية له
٢٥٠	وان أقسم بغير حروف القسم فقال : الله	٢٦٠	وان قال : أقسمت أو آلهت أو حلفت أو شهدت
		٢٦١	القسم بالقرآن
		٢٦٢	الاستثناء في اليمين جائزة
		٢٦٣	وان قال : والله لأفعلن
		٢٦٤	وان قال : والله الأدخلن هذه الدار
		٢٦٥	اذا قال الآخر : يمينى فى يمينك
		٢٦٥	باب جامع الايمان
		٢٦٥	اذا حلف لا يسكن دارا وهو فيها

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٦٧	إذا كان في دار فحلف لا يسكنها	٢٨١	إذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار
٢٦٨	إذا أقام على متاعه وأهله حنث	٢٨١	إذا حلف لا يدخل بيتاً فدخل مسجداً
٢٦٩	وإن أكره على المقام لم يحنث	٢٨٣	القرية كل مكان اتصلت به الأبنية
٢٦٩	وإن حلف لا يتزوج ولا يتطيب ولا يظهر	٢٨٣	إذا قال : إن دخلت دار زيد إلا بأذنه فاسرائي طالق
٢٦٩	وإن حلف لا يدخل داراً هو فيها	٢٨٤	وإن حلف لا يركب دابة هذا العبد
٢٧٠	وإن حلف لا يلبس ثوباً وهو لا يسه	٢٨٤	إذا حلف لا يدخل البيت فوقف في الدهليز
٢٧٠	وإن حلف لا يسافر وكان في السفر	٢٨٥	وإن حلف لا يأكل هذه الحنطة
٢٧٠	وإن حلف لا يسكن فلاناً وهما معاً	٢٨٥	وإن حلف لا يشرب هذا السوق
٢٧٥	وإن حلف لا يدخل داراً فحصل في سطحها	٢٨٦	وإن حلف لا يأكل خضرة الحنطة
٢٧٥	وإن حلف لا يدخل الدار وفيها شجرة ولها أغصان	٢٨٦	إن حلف على شيء يعينه وصفته
٢٧٥	إذا تشاغلا ببناء الحاجز بينهما	٢٨٧	وإن قال : والله لا أكل هذا الصبي
٢٧٦	إن حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها	٢٨٧	وإن حلف لا يشرب هذا العصير فصار خلا فشربه
٢٧٦	وإن حلف لا يدخل هذه الدار فأنهدمت	٢٨٧	وإن حلف لا يأكل هذا الرطب
٢٧٩	ولو حلف لا يركب دابة فلان ما استأجرها	٢٨٨	فإن حلف لا يأكل رطباً فأكل منتصفاً
٢٧٩	وإن حلف لا يدخل هذه الدار من هذا الباب	٢٨٩	وإن حلف لا يشرب شيئاً فمسه
٢٧٩	وإن حلف لا يدخل بيتاً فدخل مسجداً أو بيتاً	٢٨٩	إذا حلف لا يدوقه فأكله أو سقه
٢٨٠	وإن حلف لا يدخل هذه الدار	٢٩٠	إذا أكل دواء فاللهب أنه يحنث

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٩٠	وان حلف لا يشرب سويقاً فطرح فيه	٣٠٦	فان حلف لا يأكل فاكهة حنث بأكل كل ما يسمى فاكهة
٢٩١	وان حلف لا يأكل اللحم حنث	٣٠٦	القضاء والقرع والبادنجان من الخضر
٢٩١	وان حلف على اللحم فأكل الشحم	٣٠٧	وان حلف لا يأكل قوتاً فأكل خبزاً
٢٩٣	وان حلف لا أقعد تحت سقف	٣٠٧	وان حلف لا يأكل طعاماً حنث بأكل كل ما يطعم
٢٩٣	ولو وكله في شراء لحم فاشترى سمكاً	٣٠٨	وان حلف لا يشرب المساء فشرب ماء البحر
٢٩٥	إذا حلف على اللحم فأكل لحم الخد أو الرأس	٣٠٨	وان حلف لا يشم الريحان فشم الضميران
٢٩٦	كل ما كان مقلداً بالنعت أو بالإضافة	٣٠٩	واختلف هل كان التحريم من يعقوب باجتهاده أم باذن
٢٩٦	وان حلف لا يأكل البيض	٣١٠	وهل يحنث بأكل الدواء كألقراض المسكنة ؟
٢٩٧	مذاهب العلماء في أكل الرأس	٣١١	إذا حلف على الجنس المضاف كماء دجلة أو الفرات
٢٩٨	وان حلف لا يأكل اللبن حنث بأكل لبن الأنعام	٣١٢	إذا حلف لا شربت مسن الفرات فشرب من ماء
٢٩٩	وان حلف لا يأكل السمن فأكله مع الخبز	٣١٢	وان قال : والله لا شربت ماء فراتاً
٣٠١	وان حلف لا يأكل سمناً نظرت في السمن	٣١٣	وان حلف لا يشم الريحان لم يحنث ألا يشم الريحان الفارسي
٣٠٢	وان حلف لا يأكل أدماً فأكل اللحم	٣١٤	(فرع) في مذاهب العلماء
٣٠٢	وان حلف لا يأكل الفاكهة فأكل الرطب	٣١٥	وان حلف لا يلبس شيئاً فلبس درعاً
٣٠٢	وان حلف لا يأكل سرا ولا رطباً فأكل منصفاً	٣١٥	وان كان معه رداء فقيل : والله لا لبست هذا الثوب
٣٠٢	وان حلف لا يأكل قوتاً فأكل التمر أو الزبيب	٣١٥	وان حلف لا يلبس حلياً
٣٠٤	ان حلف لا يأكل أدماً حلف بكل ما يؤتد به	٣١٥	وان من عليه رجل فحلف لا يشرب له ماء
٣٠٥	ويحنث بأكل الملح		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١٧	فان حلف ليلبس هرا أو ليلبس امراته	٣٣٣	إذا حلف الا يكلمه فأرسل رسولا حث
٣١٨	وان حلف ليلبس حلياً فتقلد سيفاً محلي	٣٣٥	وان حلف لا يسلم على فلان
٣١٨	إذا حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتماً	٣٣٥	وان حلف لا يصوم أو لا يصلى فدخل فيهما حث
٣١٩	وان حلف لا يلبس ثوب رجل من به عليه	٣٣٧	إذا صلى بالمحلو ف عليه اماماً ثم سلم من الصلاة
٣٢٠	وان حلف لا يضرب امراته	٣٣٧	إذا حلف لا يتكلم فقراً لم يحث
٣٢٣	وان حلف ليضرب فلاناً مائة جلدة	٣٣٨	إذا حلف لا يدخل على فلان فدخل على جماعة هو فيهم
٣٢٤	إذا حلف أن يضربها عشرة أسواط	٣٣٩	كل عمل يتوقف حدوثه على شخص الحالف حث
٣٢٤	إذا حلف أن يضرب امراته في غد فمات من يومه	٣٣٩	إذا حلف لا يتزوج حث بمجرد الإيجاب والقبول
٣٢٤	إذا حلف ليضرب عبده مائة	٣٤٠	الفرق بين الوضبة والهبة
٣٢٥	وان حلف لأضرب عبد زيد	٣٤١	إذا حلف لا صليت صلاة حث بتكبيره الاحرام
٣٢٥	وان حلف لا يهب له فأعمره	٣٤١	وان حلف الا يصوم فنوى الصوم من الليل
٣٢٦	وان حلف لا يتكلم فقراً القرآن لم يحث	٣٤٢	وان حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يضرب عبده
٣٢٧	والرمز في اللغة الإيماء بالشفقتين	٣٤٣	وان حلف لا أطلق امرأتى فجعل امرها اليها
٣٢٩	فان حلف لا يهب له فوهب له	٣٤٣	وان قال : والله لا تسريت ففيه ثلاثة أوجه
٣٣٠	إذا حلف لا يتكلم فقراً القرآن	٣٤٤	وان حلف أنه لا مال له وله دين حال حث
٣٣٠	وان حلف لا يكلم رجلاً فسلم عليه	٣٤٤	وان حلف أنه لا يملك عبداً وله مكاتب
٣٣١	وان حلف الا يكلمه فكلمه وهو نائب	٣٤٤	وان حلف لا يرفع منكراً الى فلان القاضي
٣٣٢	وان حلف لا يكلم الناس فكلم واحداً	٣٤٥	السرية الجارية المتخذة للملك والجماع
٣٣٢	(فرع) في مذاهب العلماء		
٣٣٣	الأخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٤٦	إذا حلف أنه لا مال له وله دين	٣٦٢	الرغيف غداً ففيه ٦ مسائل
٣٤٧	وإن حلف أنه لا مال له وله شيء من النقود	(١) إذا أكله من الغد أي وقت بر	
٣٤٨	وإن حلف أنه لا يملك عبداً وله مكاتب	٣٦٢	(٢) إذا أمكنه أكله فلم يأكله
٣٤٨	وإن قال : والله لا رأيت منكراً إلا رفعتة لفلان القاضي	٣٦٢	(٣) إذا أمكنه أكل جميعه فلم يأكل إلا نصفه
٣٥٠	وإن حلف لا يكلم فلاناً حيناً أو دهرأ	٣٦٢	(٤) إذا تلف الرغيف في يومه
٣٥٠	وإن حلف لا يستخدم فلاناً	٣٦٢	(٥) إذا أكل الرغيف في يومه أو بعضه
٣٥٠	وإن حلف لا يحلق رأسه فأمر من حلقه	٣٦٣	(٦) إذا جاء الغد وتمكن من أكله ثم تلف
٣٥١	وإن حلف لا يدخل دارين فدخل أحدهما	٣٦٣	وإن قال لأكله اليوم ففيه ٦ مسائل
٣٥١	وإن حلف لا يأكل طعاماً اشتراه زيد	٣٦٣	(١) أن يأكله من يومه فيبر
٣٥١	وإن حلف لا يدخل دار زيد فحمله غيره	٣٦٣	(٢) إذا أمكنه أكله فلم يأكله في يومه حث
٣٥٤	فإن قال : والله لا كلمت فلاناً زماناً	٣٦٣	(٣) إذا أمكنه أكل جميعه فأكل نصفه
٣٥٤	(فرع) في مذاهب العلماء	٣٦٣	(٤) إذا تلف بغير الأكل
٣٥٥	وقال في بعيد وملى وظوليلة هو أكثر من شهر	٣٦٣	(٥) إذا تلف قبل التمكن من أكله
٣٥٥	إذا حلف لا يستخدم فلاناً	٣٦٣	(٦) إذا تمكن من أكله وتلف في اليوم
٣٥٧	إذا حلف على فعلين تعلقت اليمين بهما	٣٦٤	إذا حلف ليطلقن امرأته غداً
٣٦٠	وإن حلف لا يدخل داراً فدخلها ماشياً	٣٦٤	وإن كان له عليه حق
٣٦١	وإن حلف ليأكلن هذا الرغيف	٣٦٤	(فرع) في مذاهب العلماء
٣٦١	وإن قال : لأقضي حقه إلى أول الشهر	٣٦٥	إذا فعل بعض المحلوف عليه قبل وقته
٣٦٢	وإن قال : والله لا أكلن هذا	٣٦٥	إذا حلف ليقتضيه دينه عند رأس الهلال
		٣٦٦	وإن قال : والله لأقضيئك

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٦٧	وان قال لأقضيك حقك الى أيام	٣٧٥	قبل الحنث نظرت
٣٦٧	وان كان له على رجل حق فقال والله لا فارقتك	٣٧٥	الأصل في كفارة اليمين الكتاب والسنة والأجماع
٣٦٨	وان حلف لا يفارقه حتى يستوفى حقه منه	٣٧٦	وان حلف على فعل نفعل فيمينه طاعة
٣٧١	(فرع) في مذاهب العلماء	٣٧٧	اختلف العلماء في تقديم الكفارة على الحنث
٣٧١	وفيه ١٠ مسائل	٣٧٨	قال الماوردي : للكفارة ثلاث حالات
٣٧١	(١) أن يفارقه الحالف مختاراً	٣٧٨	(١) قبل الحلف تجزى اتفاقاً
٣٧١	(٢) فارقته مكرهاً	٣٧٨	(٢) بعد الحلف والحنث فتجزى اتفاقاً
٣٧١	(٣) هرب منه الغريم بغير اختياره	٣٧٨	(٣) بعد الحلف وقبل الحنث ففيها الخلاف
٣٧٢	(٤) أذن له الحالف في الفرقه	٣٧٩	وهو مخير في الكفارات الثلاث
٣٧٢	(٥) فارقته من غير إذن ولا هرب على وجه يمكنه ملازمته	٣٨١	قال : ان عندي عشرة مساكين وعشاهم أجزاء والصيام عند عدم القدرة على الأطعام أو الكسوة
٣٧٢	(٦) قضاء قدر حاجته ظناً منه أنه دخل	٣٨٣	لا يجب عليه المال إلا ما كان فاضلاً عن كفايته
٣٧٢	(٧) أفلسه الحاكم ففارقته	٣٨٣	هل يجب التتابع في الصوم؟ ففيه قولان
٣٧٢	(٨) أحاله الغريم بحقه	٣٨٤	وان أراد أن يكفر بالكسوة كما كل مسكين ما يقال له كسوة
٣٧٣	(٩) قضاء عن حقه عوضاً عنه	٣٨٤	وان أراد أن يكفر بالصيام
٣٧٣	(١٠) وكل وكبلا يستوفى له حقه	٣٨٤	وان كان الحالف عبداً فكفارته الصوم
٣٧٣	باب كفارة اليمين	٣٨٦	ويؤخذ على المصنف قوله وان أراد أن يكفر بالصيام
٣٧٣	إذا حلف وحنث وجبت عليه الكفارة	٣٨٧	ان افطرت لحيض أو الرجل
٣٧٤	والكفارة اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم		
٣٧٤	وان أراد أن يكفر بالمال		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٨٧	لمرض لم ينقطع التتابع ولا يجزئه أن يطعم خمسة ويكسو خمسة	٤٠٧	إذا انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر
٣٨٨	إذا دخل في الصوم ثم ابتز	٤٠٨	أقل ما يمكن أن تعتد فيه الحرة بالأقراء
٣٨٨	فإن أراد أن يكفر بالعتيق اعتق	٤٠٩	وإن كانت من ذوات الأقراء
٣٨٩	إذا مات وفي ذمته كفارات أو هدي ومات	٤١٣	وإن حاضت حيضة أو حيضتين
٣٩٠	وإن كان كفارة يمين ومات ولم يوص	٤١٧	يجب العدة بالأقراء ويحسب بها مضي
٣٩١	كتاب العدد	٤١٧	في القول الجديد أربعة أوجه
٣٩١	إذا طلق امرأته قبل الدخول والخلوة	٤١٧	(١) تعتبر بانقضاء أقراء من نساء زمانها
٣٩١	وإن وجبت العدة على المطلقة	٤١٧	(٢) من نساء بلدها
٣٩٤	هل تجب العدة على المطلقة إذا خلا بها ولم يمسه	٤١٧	(٣) من نساء عصبتها
٣٩٤	وإذا وجبت العدة على المطلقة لم يخل	٤١٧	(٤) من نساء قرابتها
٣٠٥	فإذا ولدت المرأة ولدا ميتا أو جنيئا	٤١٩	وهل تبني على ما مضى من الشهر ؟
٣٩٦	أقل مدة الحمل الذي به الولد حيا ويعيش	٤١٩	وإن كانت البراء من الحمل تعرف بأقل من هذا
٣٩٨	الحمل الذي تنقضي به العدة ما يتبين فيه شيء	٤٢٠	وإن كانت ممن لا تحيض
٣٩٩	إذا حملت تسعة أشهر أرضعت أحد وعشرين شهرا	٤٢٠	وإن كانت ممن لا تحيض ولا يحيض مثلها
٤٠٠	محمد بن عجلان حملت به أمه أكثر من ثلاث سنين	٤٢٠	قال ابن بنت الشافعي
٤٠١	فإن كانت المعتدة غير حامل	٤٢٠	وإن كانت ممن لا تحيض
٤٠٣	لما كانت القروء هي الإطهار	٤٢٠	وإن شرعت الصغيرة في العدة بالشهور
٤٠٤	وإن كانت المطلقة حائلا	٤٢١	سبب نزول (واللاتي يشن من المحيض)
٤٠٦	إذا طلقها وهي طاهر اعتدت بما بقي من طهر	٤٢٢	وإن كانت المطلقة ممين لا تحيض لكبر أو صغر
		٤٢٣	على أن المرتابة في عدتها لا تنكح
		٤٢٤	(فرع) في مذاهب العلماء
		٤٢٤	وإن بلغت الصبية سنًا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٢٤	تحيض فيه	٤٣٤	وأما عدة التوفى عنها زوجها
٤٢٤	لا تلد النساء بعد خمسين	٤٣٦	إذا مات الصغير الذي لا
	الاعربية ولا بعد ستين إلا		يولد لثله
	قرشية	٤٣٨	فإن طلق امرأته طلاقاً
٤٢٥	وإن ولدت المرأة ولم تر دماً		رجعياً
	قبله ولا نفاساً بعده	٤٣٨	(فرع) في مذاهب العلماء
٤٢٥	إذا طلقها وهي من اللائي لم	٤٣٩	وإن طلق إحدى زوجتيه
	يحضن	٤٤١	وإذا علمت المرأة يقين وفاة
	وإن كانت المطلقة أمة		زوجها
٤٢٧	وإن اعتقت الأمة قبل الطلاق	٤٤١	والعشر المعبرة في العدة هي
٤٢٨	خير النبي صلى الله عليه		عشر ليال
	وسلم بريرة فاختارت نفسها	٤٤٢	إذا فقدت المرأة زوجها
٤٢٩	وإن تزوج رجل أمة فاعتقت		وانقطع عنها خبره
٤٣٠	وإن وطئت امرأة بشبهة	٤٤٣	وإن رجع المفقود
٤٣٠	ومن مات عنها زوجها وجبت	٤٤٦	قول من قال زوجة المفقود
	عليها		أمراته مهما غاب
٤٣٢	فإن الموطوءة بشبهة تعتد	٤٤٧	إذا طلق المفقود امرأته أو
	عدة المطلقة		ظاهر منها
٤٣٢	الزنى بها لا عدة لها	٤٤٧	إذا تربصت امرأة المفقود
٤٣٢	إذا فسخ أحدهما النكاح		أربع سنين
	بعيب	٤٤٨	إذا تربصت امرأة المفقود
٤٣٣	أجمع أهل العلم على عدة		وحكم الحاكم
	المسلمة الحائض من وفاة	٤٤٩	إذا طلق الرجل امرأته
	زوجها		وسألها عن عدتها

الخطا والصواب

كنا نود الا يكون اخطاء مطبعية ولكن جل من تعالى عن النقص سبحانه
وقد نلت اثناء الطباعة اخطاء نرجو من القارئ اصلاحها بقلمه وهي :

الخطا	السطر	الصفحة	الصواب
١٢٠	٢٢	مثلها	مثلها
١٢٢	١٣	تزوج	تزوج
٢٧٨	١٠	وال	قال
٢٨٤	١٩	ن	ان

تنبيه

طبقاً للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية الملكية الفنية والأدبية لا يجوز طبع جزء من بحوث هذا الكتاب أو باب من أبوابه أو إعادة طبعه إلا بإذن مؤلفه أو ورثته من بعده . .

محمد نجيب الطيمى

بميدان عبده باشا
بالعباسية - القاهرة

تم بحمد الله الجزء التاسع عشر

ويليه الجزء العشرون

وأوله

باب مقام المعتدة والمكان الذى تعتد فيه

مطابع المختار الاسلامى